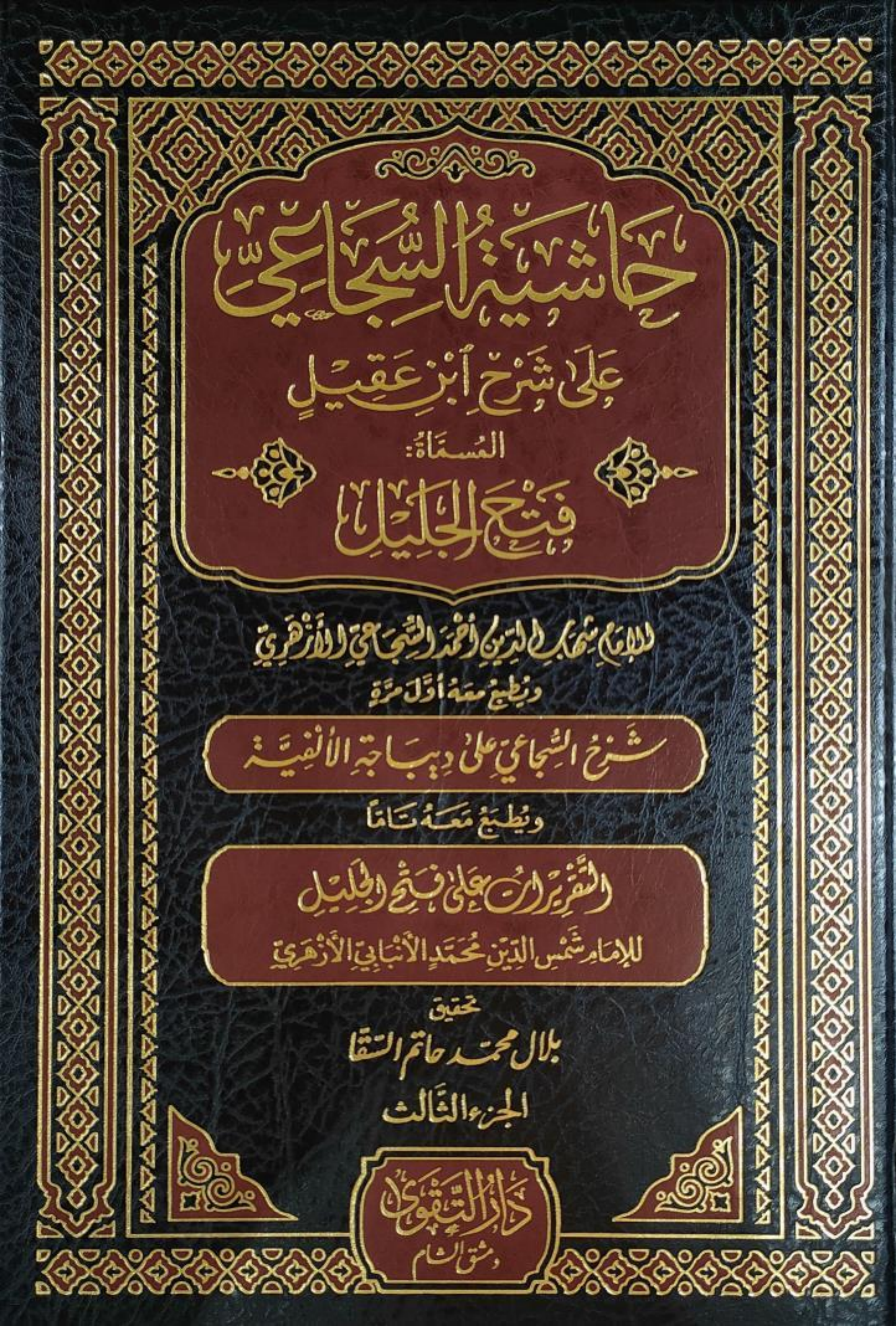


حاشية السجاعي
على شرح ابن عقيل
المسماة:
فتح الجليل
للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري
ويطبع معه أول مرة
شرح السجاعي على ديباجة الألفية
ويطبع معه تاما
التقريرات على فتح الجليل
للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري
تحقيق
بلال محمد حاتم السقا
الجزء الثالث
دار التقوى
دمشق الشام

حَاشِيَةُ السُّجَاعِي

عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ



حَاشِيَةُ السُّجَاعِيِّ

عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ

المُسَمَّاةُ:

فَتْحُ الجَلِيلِ

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويُطبَعُ مَعَهُ تَامّاً

التَّقْرِيرَاتُ عَلَى فَتْحِ الجَلِيلِ

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الثالث

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : حاشية الشجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف : شهاب الدين الشجاعي

الطبعة الأولى : ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

الرقم الدولي : 978-9933-610-45-6





سورية - دمشق - حلبوني
هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب : ٣٠٧٢١
جوال : ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+
daraltaqwa.pu@gmail.com

الفاعل

٢٢٥ـ الفاعلُ الذي كمَرْفُوعَيْ (أتىٰ   زيدٌ). . . . .

(الفاعلُ)[1]

❀ قوله : (الفاعلُ) هو في اللغة : مَنْ أَوْجَدَ الفعلَ ، وسيأتي معناه اصطلاحاً[2] .

❀ قوله : (كمَرْفُوعَيْ أتىٰ . . .) إلىٰ آخره : اعترِضَ : بأنَّ الأمثلةَ ثلاثةٌ لا اثنان .

[الفاعلُ]

. . . .

(١) في هامش (ج) : (قوله : « الفاعل » : أي : هـٰذا بابُ الفاعلِ ، وقد ذَكَرَ فيه المفعولَ وإن لم يُترجِمْ له . انتهىٰ « حاشية ابن الميت ») ، وانظر « إرشاد السالك النبيل » (ق/٢١٧) .

(٢) انظر (٣/٧ـ٩) .

. . . . (مُنِيراً وجهُهُ) (نِعْمَ الفتىٰ)

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام علىٰ نواسخ الابتداء . . شَرَعَ في ذِكْرِ ما يَطلبُهُ الفعلُ التامُّ مِنَ المرفوع ؛ وهو الفاعلُ أو نائبُهُ ، وسيأتي الكلامُ علىٰ نائبه في الباب الذي يَلِي هٰذا البابَ .

وأُجِيبَ : بأنَّها اثنانِ مِنْ حيثُ المُسنَدُ ؛ فإنَّهُ في الأوَّل والثالثِ فعلٌ ، وفي الثاني وصفٌ يُشبِهُ الفعلَ[1] .

* قوله : (مُنِيراً) بالنصب : حالٌ مِنْ (زيدٌ) ، و(وجهُهُ) بالرفع : فاعلٌ به ، وصحَّ عملُهُ فيه ؛ لاعتماده علىٰ صاحب الحالِ .

* قوله : (الفعلُ التامُّ) خَرَجَ به : الناقصُ ؛ كـ(كان) ؛ فلا يُسمَّىٰ مرفوعُهُ فاعلاً إلا مجازاً ، كما تقدَّم[2] .

* قوله : (مِنَ المرفوع) بيانٌ لـ(ما يَطلبُهُ . . .) إلىٰ آخره .

---

* قوله : (خَرَجَ به : الناقصُ ؛ كـ« كان ») ؛ أي : و(كاد) ، وأمَّا نحوُ (ظَنَّ)[3] : فالمرفوعُ به فاعلٌ ؛ لأنَّهُ غيرُ ناقصٍ .

---

(١) وقال ابن قاسم في « حاشيته على الأشموني » (ق/ ٤٤) : (ويُمكِنُ ضبطُهُ بصيغة الجمع علىٰ طريق الاستعارة ممَّن يعقل ، فيعمُّ « نعم الفتىٰ ») .

(٢) انظر (٢/ ٣٦٦) .

(٣) في (ي) : (ظلَّ) بدل (ظنَّ) .

فأمَّا الفاعلُ : فهو الاسمُ المُسنَدُ إليه فِعْلٌ . . . .

❁ قوله : (المُسنَدُ إليه) ؛ أي : المنسوبُ إليه والمُرتبِطُ بهِ أصالةً اصطلاحاً ما ذُكِرَ مِنَ الفعلِ أو شِبْهِهِ باعتبارِ مدلولِهِ ، وحيثُ فُسِّرَ الإسنادُ بالنِّسْبة . . دَخَلَ : فاعلُ شِبْهِ الفعل ، و(زيدٌ) في (إنْ ضَرَبَ زيدٌ) ، أو (لم يَضرِبْ زيدٌ) ؛ لظهورِ تحقُّقِ النِّسْبةِ والرَّبْط ، ولا يشملُ حينئذٍ المفاعيلَ ؛ لخروجها بقيدِ الاصطلاح .

وخَرَجَ بـ (أصالةً) : التوابعُ ؛ أي : بعضُها ؛ وهو المعطوفُ بالحرف ، وأمَّا البدلُ : فالعاملُ فيه مُقدَّرٌ ، أفادَهُ ياسينُ[1] .

❁ قوله : (وحيثُ فُسِّرَ الإسنادُ بالنِّسْبة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ولم يُفَسَّرْ بالنسبة التامَّةِ علىٰ جهة الثبوتِ والجَزْم .

❁ قوله : (دَخَلَ : فاعلُ شِبْهِ الفعل) ؛ أي : وإن كانتْ نسبتُهُ ناقصةً ، وقولُهُ : (و« زيدٌ » في « إنْ ضَرَبَ زيدٌ ») ؛ أي : وإن كان الضربُ مشكوكاً فيه ؛ أخذاً مِنَ التعبير بـ (إنِ) الشرطيّة ، وقولُهُ : (أو لم يَضرِبْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وإن كان الضربُ مَنفِيّاً ، وقولُهُ : (لخروجها بقيدِ الاصطلاح) ؛ أي : فإنَّها لا تُسمَّىٰ في الاصطلاح مُسنداً إليها ولا منسوباً إليها ، بل مُتعلَّقاً بها .

❁ قوله : (فالعاملُ فيه مُقدَّرٌ) ؛ أي : والفعلُ المذكورُ المسندُ إلى المُبدَل منه . . لم يُسنَدْ إليه أصلاً ، وكلامُنا عندَ إيرادِ مسألةِ البدلِ . . فيه لا في المُقدَّر

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٤٦٣) .

وإنَّما قال : (المُسنَد إليه) ، ولم يقل : (المُخبَر عنه) ؛ **ليشمَلَ** : الإسنادَ الإنشائيَّ ؛ كـ (اضْرِبْ) ، والخَبَريَّ ؛ كـ (ضَرَبَ زيدٌ) ، وما قامَ به الفعلُ حقيقةً ؛ كـ (عَلِمَ زيدٌ) ، وتوسُّعاً ؛ كـ (مات بكرٌ) ، و(لم يضربْ عمرٌو) انتهىٰ « شرح الجامع »[1] .

❁ **قوله : (علىٰ طريقةِ « فَعَلَ »)** بفتحتَين ، **المُرادُ به** : ما كان مبنيّاً للفاعل ، سواءٌ كان ثُلاثيّاً ؛ نحوُ : (ضَرَبَ) ، أو رُباعيّاً ؛ كـ (دَحْرَجَ) ، أو

للبدل ؛ لأنَّ البدلَ بالنسبة للمُقدَّر فاعلٌ به ، فهو داخلٌ ؛ إذ الفعلُ في التعريف شاملٌ للمذكور والمُقدَّر .

❁ **قوله : (ليشمَلَ . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : ولو عبَّر بـ (المُخبَر عنه بفعلٍ أو شبهه) . . لم يشملْ جميعَ ذلك ، بل البعضَ فقط ؛ وهو ما عدا الإنشائيَّ ، وليس المُرادُ أنَّهُ لو عبَّر بذلك لم يشمل شيئاً ممَّا ذكر ؛ لظهور بُطْلانِهِ .

❁ **قوله : (حقيقةً)** راجعٌ للفعل لا للقيام ، وكذا **قولُهُ : (توسُّعاً)** .

❁ **قوله : (كـ « عَلِمَ زيدٌ »)** فإنَّ العِلْمَ مِنْ مَقُولة الفَعْلِ ، لٰكنَّ هٰذا قولٌ ضعيف ، والصحيحُ : أنَّهُ مِنْ مَقُولة الكَيْف ؛ فيكونُ مِنْ قَبيل الفعلِ الاتِّساعيِّ لا الحقيقيِّ .

وقولُهُ : (كـ « مات بكرٌ ») ؛ لأنَّ الموتَ ليس فعلاً ؛ لأنَّهُ إمَّا عَدَمُ الحياة ، أو كيفيَّةٌ تُضَادُّ الحياةَ ، والفعلُ إنَّما هو الإماتة .

---

(١) السراج المنير (ق/ ١٣٢) .

أو شِبْهُهُ ، وحُكْمُهُ : الرفعُ .

والمُرادُ بالاسم : ما يشملُ : الصريحَ[١] ؛ نحوُ : (قام زيدٌ) ، والمُؤوَّلَ بالصريح ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أنْ تقومَ) ؛ أي : قيامُكَ .

نحوَ ذلك ، وسواءٌ كان مفتوحَ الثاني ، أو مكسورَهُ ؛ كـ(عَلِمَ) ، أو مضمومَهُ ؛ كـ (ظَرُفَ) .

❁ **قوله : (أو شِبْهُهُ)** بالرفع : معطوفٌ علىٰ قوله : (فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكون العين ؛ أي : أو شِبْهُ الفِعْلِ ، كما سيذكرُهُ الشارح[٢] .

❁ **قوله : (والمُؤوَّلَ بالصريح . . .)** إلىٰ آخره : **المُؤوَّلُ بالاسم** : ما اقترنَ بسابِكٍ لفظاً أو تقديراً ، **والسابِكُ هنا** : (أنَّ) و(أنْ) و(ما) ،

❁ **قوله : (والسابِكُ هنا)** ؛ أي : في باب الفاعل ، **واحتَرَزَ به** : عن السابك في غيره ؛ فإنَّهُ أعمُّ ، وقولُهُ : (دونَ « لو » و« كي ») ؛ أي : لأنَّ المصدرَ مع (لو) المصدريَّةِ لا بُدَّ أنْ يكونَ مفعولاً لعاملٍ مِنْ مادَّةٍ تُفهِمُ المَوَدَّةَ ؛ نحوُ : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة : ٩٦] ، و(كي) لا بُدَّ أنْ يتقدَّمَها اللامُ الجارَّة لفظاً أو تقديراً ؛ فالمصدرُ المُؤوَّلُ معها مجرورٌ .

وفي « شرح التسهيل » لسنان باشا : أنَّ (لو) مِنْ جملة السابك هنا ، ومثَّل له بقوله[٣] : [من الكامل]

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنتَ وربَّما ... مَنَّ الفتىٰ وهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

---

(١) يدخل فيه : الضمير في نحو (قاما) بقرينة المقابلة . « خضري » (١/ ٣١٧) .

(٢) انظر (٣/ ١٢) .

(٣) سبق تخريجه في (٢/ ٧٥) .

. . . .

دونَ (لو) و(كي) ؛ نحوُ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت : ٥١] ؛ أي : إنزالُنا ، ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد : ١٦] ؛ أي : خُشوعُ قلوبِهم .

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللَّيالِي . . . .[1]

أي : ذهابُها .

ولا يُقدَّرُ مِنْ هٰذه الأحرفِ إلا (أَنْ) خاصَّةً ؛ نحوُ[2] : [من الطويل]

لٰكنَّ وقوعَها بعدَ غيرِ مُفهِمِ المَوَدَّةِ ـ كما في هٰذا البيت ـ . نادرٌ .

---

(١) صدر بيت من الوافر مجهول النسبة ، وعجزه : (وكان ذهابُهنَّ له ذهابا) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٠٥) ، و« شرح المفصل » (١/ ٢٤٥) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٣٢٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣١٧) .

(٢) جزء من بيت مجهول النسبة ، وهو بتمامه :

وما راعَني إلا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدِي بهِ قَيْناً يَفُشُّ بِكِيرِ

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٥٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٤ـ ١٨٨٥) .

والشاهد فيه : تقدير (أنْ) خاصَّةً قبل الفعل (يسير) ، كما في قولهم : (تسمعُ بالمُعَيديّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه) ، وكقول عنترة : (من الطويل)

ألَا أيُّهٰذا الزَّاجري أَحْضُرُ الوَغَىٰ وأنْ أشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

ومع تقديرها تُسبَكُ مع ما بعدَها بمصدر ، وقد ينصب بها المضارع مع حذفها ، وهو غير مَقِيسٍ عند الجمهور ، ورآه الكُوفيُّونَ مَقِيساً ، ورَوَوا : (خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخذَكَ) ، وأجاز هشامٌ والفرَّاء أنْ تكونَ جملةُ (يسير) فاعلاً ، وهو خلافُ ما عليه الجمهورُ =

فخَرَجَ بـ (المُسنَدُ إليه فِعْلٌ) : ما أُسنِدَ إليه غيرُهُ[1] ؛ نحوُ : (زيدٌ أخوكَ) ، أو جملةٌ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام أبوهُ) ، أو (زيدٌ قام) ، أو ما هو في قُوَّة الجملةِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ غلاماهُ) ، أو (زيدٌ قائمٌ) ؛ أي : هو .

وما راعَنِي إلا يَسِيرُ. . . . . .

أي : أنْ يَسِيرَ .

ولا يُقدَّرُ (أنَّ) المُشدَّدةُ ، ولا (ما) ؛ لعدم ثبوتِهِ ، ولا يُقدَّرُ فاعلٌ مُؤَوَّلٌ بالاسم مِنْ غيرِ سابكٍ مِنْ هٰذه الأحرفِ الثلاثةِ ، خلافاً للكُوفيِّينَ ، ولا حُجَّةَ لهم في نحو : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف : ٣٥] ؛ حيثُ أوَّلوا (ليَسجُنُنَّهُ) بـ (السَّجْن) بفتح السين ؛ علىٰ أنَّهُ فاعلُ (بَدَا) ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ فاعلُ (بَدَا) ضميراً مُستتِراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهومِ منه ، والتقديرُ : (ثمَّ بَدَا لهم بَدَاءٌ) ، كما في « التصريح »[2] .

❁ قوله : (ما أُسنِدَ إليه غيرُهُ ؛ نحوُ : زيدٌ. . .) إلىٰ آخره : المقصودُ مِنْ ذلك : إخراجُ (زيدٌ) في جميع الأمثلةِ التي ذَكَرَها ؛ إذ هو في جميعِها مبتدأٌ لا فاعلٌ .

. . . .

= والأكثرون مِنْ منعه وتأويلِ ما ورد ممَّا يُوهِمُ جوازَهُ ، وانظر ما سيأتي في (٥/ ٦٩ـ ٧٠) .

(١) قوله : (ما أُسنِدَ إليه غيرُهُ. . .) إلىٰ آخره : الظاهر : أنَّهُ سقط منه التعميمُ بقوله : (سواءٌ كان مفرداً) ؛ ليصحَّ عطفُ قوله : (أو جملةٌ) عليه ، أو أنَّ قولَهُ : (غيرُهُ) صفةٌ لمحذوف ؛ أي : مفردٌ غيرُهُ . « خضري » (١/ ٣١٨) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢٦٨) .

وخَرَجَ بقولنا : (علىٰ طريقةِ « فَعَلَ ») : ما أُسنِدَ إليه فعلٌ علىٰ طريقة (فُعِلَ) ؛ وهو النائبُ عن الفاعل ؛ نحوُ : (ضُرِبَ زيدٌ) .

والمُرادُ بشِبْهِ الفعلِ المذكور : اسمُ الفاعلِ ؛ نحوُ : (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ، والصفةُ المُشبَّهة ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ) ، والمصدرُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٌ عَمْراً)[1] ، واسمُ الفعلِ ؛ نحوُ : (هيهاتَ العَقِيقُ) ، والظرفُ ، والجارُّ والمجرورُ ؛ نحوُ : (زيدٌ عندَكَ أبوهُ) ، أو : (في الدار غلاماهُ) ، وأفعلُ التفضيلِ ؛ نحوُ : (مررتُ بالأفضلِ أبوهُ) ؛ فـ (أبوه) :

❁ قوله : (والمصدرُ) ؛ أي : وكذا اسمُ المصدرِ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ عطاءِ الدنانيرِ زيدٌ) ، وأمثلةُ المبالغةِ ؛ نحو : (أضرَّابٌ زيدٌ ؟) ، وقد نَظَمَ بعضُهُم ما يعملُ عملَ الفعلِ ؛ فقال : [من الكامل]

الظرفُ واسمُ الفعلِ والصفةُ التي ... قـد شُبِّهَـتْ مَـعَ أَفعَـلِ التفضيـلِ
والجارُّ والمجرورُ أمثلةٌ معَ ٱسْـ ... ـمِ المصدرِ ٱسمَيْ فاعلٍ مفعولِ
وكذاكَ مصدرُها فدونَكَ عَشْرةً ... كـالفِعْـلِ يعلمُهـا ذَوُو التحصيـلِ

. . . .

---

(١) لا يصحُّ إضافةُ (ضَرْب) إلىٰ (زيد) ؛ لأنَّ الكلامَ في الفاعل المرفوع لفظاً ، ولا جَعْلُ (عمرو) هو الفاعلَ ؛ لكتابته بالألف ؛ علىٰ أنَّ إضافةَ المصدر لمفعوله ثمَّ ذِكْرَ الفاعلِ بعده . . قليلٌ ، بل قيل : خاصٌّ بالشعر ؛ كقوله : (من البسيط)

قَـرْعُ القـواريـرِ أفـواهُ الأبـاريـقِ

برفع (أفواه) . « خضري » (١/ ٣١٩) ، وصدر البيت : (أفنىٰ تلادي وما جمَّعتُ مِنْ نَشَبٍ) .

مرفوعٌ بـ (الأفضل) ، وإلىٰ ما ذُكِرَ أشارَ المُصنِّفُ بقوله : (كمرفوعَي أتىٰ . . .) إلىٰ آخره .

والمُرادُ بالمرفوعَينِ : ما كانَ مرفوعاً بالفعل ، أو شِبْهِ الفعلِ ، كما تقدَّم ذِكْرُهُ ، ومَثَّلَ للمرفوع بالفعل بمثالَينِ : أحدُهُما : ما رُفِعَ بفعلٍ مُتصرِّفٍ ؛ نحوُ : (أتىٰ زيدٌ) ، والثاني : ما رُفِعَ بفعلٍ غيرِ مُتصرِّفٍ ؛ نحوُ : (نِعْمَ الفتىٰ) ، ومثَّل للمرفوع بشِبْه الفعل بقوله : (مُنِيراً وجهُهُ) .

٢٢٦ـ وبعدَ فعلٍ فاعلٌ . . . .

* قوله : (ما كانَ مرفوعاً بالفعل) هـٰذا إشارةٌ إلىٰ حُكْمٍ مِنْ أحكام الفاعلِ ؛ وهو الرفعُ ، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدرِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١] ، أو اسمِهِ ؛ نحوُ : « مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ »[1] ، أو بـ (مِنْ) أو بالباء أو باللام الزائداتِ ؛ نحوُ : ﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة : ١٩] ، ونحوُ : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ونحوُ : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٦][2] .

* قوله : (وبعدَ فعلٍ فاعلٌ) اعتُرِضَ : بأنَّ بعضَ الأفعالِ لا يرفعُ فاعلاً

---

(١) رواه مالك في « الموطأ » (١/ ٤٤) عن الزهري ، وبلاغاً عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) وقد يُنصب شذوذاً عند أَمْنِ اللَّبْس ؛ كقولهم : (خَرَقَ الثوبُ المِسْمارَ) ، و(كسر الزُّجاجُ الحجرَ) ، وهو غير مَقِيس ، كما سيأتي في (٣/ ١٤٤) .

. . . . فـاعـلٌ فـإنْ ظَهَـرْ   فهْـوَ . . . .

فلا فاعلَ بعدَهُ ؛ وذلك إذا كان الفعلُ زائداً ؛ نحوُ : (كان) ، والمُستعمَلُ استعمالَ الحرف ؛ نحوُ : (قلَّما) المُرادِ بها النفيُ في الأشهر ؛ نحوُ : (قلَّما تأتينا) ، والمُؤكِّدُ ؛ نحوُ : (قامَ قامَ) في أحد الأوجهِ[1] ، والمبنيُّ للمفعولِ في نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ بقوله : (وبعدَ فعلٍ فاعلٌ) : أنَّ الفاعلَ يكونُ بعدَ الفعلِ لا قبلَهُ ، فليس المُرادُ أنَّ كلَّ فعلٍ لا بدَّ له مِنْ فاعلٍ حتىٰ يلزمَ ما ذُكِرَ . انتهىٰ « شرح الخطيب »[2] .

❀ قوله : (فاعلٌ) ؛ أي : واحدٌ ؛ لأنَّ النكرةَ في سياق الإثباتِ لا عمومَ لها . انتهىٰ « ياسين »[3] ، و(فاعلٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : في الظرف قبلَهُ .

❀ قوله : (فإنْ ظَهَرْ) ؛ أي : وُجِدَ حقيقةً ، أو حُكْماً ؛ بأنْ يكونَ معدوماً

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ بقوله : وبعدَ فعلٍ . . .) إلىٰ آخره : لا نُسلِّمُ أنَّ هـٰذا هو المُرادُ بقوله المذكورِ وإن أشار إلىٰ ذلك الشارحُ ؛ فإنَّ تسويغَ الابتداءِ بـ (فاعلٌ) يُحوِجُ إلىٰ أنَّ (فِعْلٍ) مُرادٌ به العمومُ ؛ وذلك أنَّ المُسوِّغَ للابتداء بـ (فاعلٌ) تقدُّمُ خبرِهِ وهو ظرفٌ مُختصٌّ ، والمُرادُ باختصاص الظرف ـ

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٤٣) .

(٢) فتح الخالق المالك (٢/ ٦٨٦) .

(٣) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٩٠) .

. . . .

في حُكْم الموجود ؛ كأنْ يكونَ محذوفاً لعِلَّةٍ ؛ كما في نحو : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ [القصص : ٨٧] ؛ فإنَّ فاعلَ هـٰذا الفعلِ واوُ الجماعةِ المحذوفةُ لالتقاء الساكنَينِ .

وحينئذٍ : يتَّضِحُ قولُهُ : (وإلا فضميرٌ ٱسْتَتَرْ) ، ولولا هـٰذا التعميمُ لَأَشْكَلَ ؛ إذ لا يلزمُ مِنْ عدمِ الوجودِ حقيقةً أنَّهُ ضميرٌ مُستتِرٌ كما في ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ ؛ فإنَّ الفاعلَ الذي هو الواوُ المحذوفةُ ليس ضميراً مُستتِراً ، ثمَّ الضميرُ في (ظَهَر) للفاعل في المعنىٰ ، . . . .

كما مرَّ في محلِّهِ[1] ـ : أنْ يكونَ ما أُضِيفَ إليه صالحاً لأنْ يُبتدَأَ به ، ولا يكونُ هنا كذلك ، إلا إذا كان المُرادُ : (وبعدَ كلِّ فعلٍ فاعلٌ) ، و(كلِّ فعل) صالحٌ لأنْ يُبتدَأَ به ، فكذلك ما بمعناه ؛ وهو (فعل) المُرادُ منه العمومُ ، والنكرةُ في سياق الإثبات قد تَعُمُّ ؛ كما في : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ ﴾ [التكوير : ١٤] ، ولو سُلِّمَ ما ذكره فيكونُ كلُّ فعلٍ لا بدَّ له مِنْ فاعلٍ مُستفاد مِنْ قوله : (فإن ظَهَرْ . . .) إلىٰ آخره ، كما أشار إلىٰ ذلك الشارحُ ، فيحتاجُ لاستثناء الأفعالِ التي لا فاعلَ لها ، كما أنَّهُ تُستثنىٰ أيضاً الأفعالُ التي حُذِفَ فاعلُها ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (ثمَّ الضميرُ في « ظَهَر » للفاعل في المعنىٰ) فيه : أنَّ مرجعَ الضميرِ هو الفاعلُ المذكورُ في قوله : (وبعدَ فعلٍ فاعلٌ) ، والمُرادُ به : الاصطلاحيُّ ؛ إذ هو المُتكلَّمُ عليه هنا ، ولأنَّهُ الواجبُ التأخيرِ عن الفعل ، إلا أنْ يرتكبَ الاستخدام[2] ، لـٰكن يحتاجُ لتقدير مضاف ؛ إذ الفاعلُ المعنويُّ

---

(١) انظر (٢/ ٢٧٦ـ ٢٧٧) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٦٥) .

وإلَّا فضميـــرٌ ٱسْتَتَـــرْ . . . .

وضميرُ (فهْوَ) للفاعل في الاصطلاح ، فتغايرَ الشرطُ والجزاءُ ، قاله المُرادِيُّ ، ومُرادُهُ بالفاعل في المعنى : المُسنَدُ إليهِ في المعنى . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (وإلا فضميرٌ ٱسْتَتَرْ) يَقتضِي هـٰذا : أنَّ الفاعلَ إمَّا ظاهرٌ أو مُستتِرٌ فقط ، مع أنَّهُ بَقِيَ ما إذا حُذِفَ ؛ وهو مُطَّرِدٌ في أربعة مواضعَ : نائبُ الفاعلِ ؛ نحوُ : ﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [يوسف : ٤١] ، والاستثناءُ المُفرَّغُ ؛ نحوُ : (ما قام إلا هندُ) ، و(أَفْعِلْ) بكسر العين في التعجُّبِ إذا دلَّ عليه مِثْلُهُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، والمصدرُ ؛ نحوُ : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ❁ يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤ـ١٥] .

لا يظهرُ في التركيب ، وإنَّما يظهرُ دالُّهُ .

❁ قوله : (وضميرُ « فهْوَ » للفاعل في الاصطلاح) عبارةُ « الصبَّانِ » : (« فإن ظَهَرْ » ؛ أي : الفاعلُ في المعنىٰ ؛ أي : دالُّهُ ـ والمُرادُ بالفاعل في المعنى : المحكومُ عليه بالفعل ـ . فهو ذاك ؛ أي : الفاعلُ في الاصطلاح ؛ فلا اتِّحادَ بينَ الشرطِ والجزاءِ معنىً ، كذا قال المُراديُّ) انتهىٰ[2] .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٤ـ٤٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٥٨٤) .
(٢) حاشية الصبان (٢/ ٦٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥) .

حُكْمُ الفاعلِ : التأخُّرُ عن رافعه ؛ وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ ؛ نحوُ : (قام الزيدانِ) ، و(زيدٌ قائمٌ غلاماهُ) ، و(قام زيدٌ) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ على رافعه[1] ؛ فلا تقولُ : (الزيدانِ قامَ) ، ولا : (زيدٌ غلاماهُ قائمٌ) ، ولا : (زيدٌ قام) ؛ على أنْ يكونَ (زيدٌ) فاعلاً مُقدَّماً ، بل على أنْ يكونَ مبتدأً ، والفعلُ بعدَهُ رافعٌ لضميرٍ مُستترٍ ، والتقديرُ : (زيدٌ قام هو) .

وأُجيبَ : بأنَّ ذلك جَرْيٌ على الغالب . انتهى « خطيب »[2] .

فقولُهُ : (أي : الفاعلُ في الاصطلاح) **يحتملُ** : أنَّهُ تفسيرٌ للضمير ، ويكونُ (ذاك) إشارةً للفاعل المعنويِّ ، **ويحتملُ** : أنَّهُ تفسيرٌ لـ (ذاك) ، ويكونُ الضميرُ راجعاً للفاعل المعنويِّ ، وهو المُتبادرُ ، وقد قَصَرَهُ المُحشِّي على الأوَّل ، ثمَّ راجعتُ المُراديَّ فوجدتُ عبارتَهُ صريحةً في الثاني ، ونصُّها : (الضميرُ في قوله : « ظهر » للفاعل في المعنىٰ ، وخبرُ « هو » الفاعلُ في الاصطلاح ، فتغاير الشرطُ والجزاءُ ، والمعنىٰ : فإنْ ظَهَرَ بعدَ الفعلِ ما هو له في المعنىٰ . . فهو الفاعلُ في الاصطلاح) انتهىٰ[3] .

فلعلَّ قولَ المُحشِّي : (وضميرُ « فهو » للفاعل في الاصطلاح) . . مُحرَّفٌ

---

(١) أي : إلا في ضرورة الشعر ، كما نصَّ عليه الأعلمُ وابن عصفور ، وهو ظاهرُ كلام سيبويه ، وقيل : يمتنع مطلقاً ؛ لأنَّ الفعلَ وفاعلَهُ كجزأي كلمة ، فلا يُقدَّمُ عَجُزُها على صدرها ، فإن وُجِدَ ما ظاهرُهُ التقديم . . وَجَبَ كونُ الفاعلِ ضميراً مستتراً ، والمُقدَّم إمَّا مبتدأٌ ؛ كـ (زيدٌ ضَرَبَ) ، أو فاعلٌ بمحذوف ؛ نحوُ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] . « خضري » (١/ ٣٢٠ـ٣٢١) .

(٢) فتح الخالق المالك (٢/ ٦٨٧ـ ٦٨٨) .

(٣) توضيح المقاصد (٢/ ٥٨٥) .

وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكُوفيُّونَ : فأجازوا التقديمَ في ذلك كلِّهِ[1] .

وتظهرُ فائدةُ الخلافِ : في غير الصورة الأخيرةِ ؛ وهي صورةُ الإفرادِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام) ؛ فتقولُ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ : (الزيدانِ قام) ، و(الزيدونَ قام) ، وعلىٰ مذهب البَصْريِّينَ يجبُ أنْ تقولَ : (الزيدانِ قاما) ، و(الزيدونَ قاموا) ، فتأتي بألفٍ وواوٍ في الفعل ، ويكونانِ هما الفاعلَينِ .

. . . .

عن قول المُراديِّ : (وخبرُ « هو » الفاعلُ في الاصطلاح) ؛ بدليل عَزْوِهِ العبارةَ للمُراديِّ ، فتنبَّهْ .

ووجهُ الاتِّحادِ : أنَّهُ يُعلَمُ مِنْ ظهورِ الفاعلِ الاصطلاحيِّ كونُهُ فاعلاً اصطلاحيّاً ، وهو عينُ الجواب ؛ علىٰ أنَّهُ يتَّحدُ المبتدأُ معَ الخبرِ في الجواب ما لم يُلاحَظِ الاختلافُ بالاعتبار .

---

(١) واستدلُّوا علىٰ ذلك بقول الزَّبَّاء : (من مشطور الرجز)

مـا للجِمـالِ مَشْيُهـا وَئِيـدَا
أَجَنْـدَلاً يَحْمِلْـنَ أم حَـدِيـدَا

برفع الفاعل (مشيُها) ، وليس مبتدأً ؛ لعدم خبرٍ له ؛ لنصب (وَئِيداً) على الحال ، فتعيَّن كونُهُ فاعلاً لـ (وَئيداً) مُقدَّماً عليه ، وهو ضرورةٌ كما سبق عند الجمهور ، وعندَ مَنْ يمنعُهُ مطلقاً يجعله مبتدأً ، ويجعلُ الخبر محذوفاً لسدِّ الحال مَسَدَّهُ . انظر هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/١٠٧ـ ١٠٨) ، و« التذييل والتكميل » (٦/١٧٦ـ١٧٧) ، و« همع الهوامع » (١/٥٧٦) ، و« حاشية الخضري » (١/٣٢١) .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وبعدَ فعلٍ فاعلٌ) .

وقد زِيدَ علىٰ ما ذَكَرَهُ مِنِ اطِّراد حذفِ الفاعل . . مواضعُ ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الطويل]

لقد جاءَ حَذْفُ الفاعلِ ٱعلَمْ بسِتَّةٍ بفاعلِ فعلٍ للجماعةِ يُذكَرُ

مُؤنَّثِهِ أيضاً وفاعلِ مصدرٍ تَعجَّبْ . . . .

وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ كونِ الضميرِ في (ظَهَر) راجعاً للفاعل الاصطلاحيِّ ، وخبرِ (هو) الفاعلَ الاصطلاحيَّ المُفادَ تأخُّرُهُ ، وهو إمَّا راجعٌ للفاعل الاصطلاحيِّ ، أو للظاهر المفهوم مِنْ (ظَهَر) ؛ فكأنَّهُ قال : (فإنْ ظَهَرَ الفاعلُ الاصطلاحيُّ . . فهو الفاعلُ المُفادُ تأخُّرُهُ) ، أو (فالظاهرُ هو الفاعلُ المُفادُ تأخُّرُهُ) ، ويصحُّ أنْ يكونَ (هو) راجعاً للحُكْم مع تقديرِ خبرِهِ غيرَ ما ذُكِرَ ؛ أي : فالحُكْمُ واضحٌ ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (بفاعلِ فعلٍ للجماعةِ يُذكَرُ) ؛ نحوُ : (اضربُنَّ يا زيدون) ، وقولُهُ -: (مُؤنَّثِهِ أيضاً) ؛ نحوُ : (اضْرِبِنَّ يا هندُ) ، وهٰذا وما قبلَهُ لا حاجة فيهما للاستثناء ؛ لأنَّهُما داخلانِ في الفاعل الظاهرِ كما قدَّمه ، وفي استثناءِ ما بَقِيَ نَظَرٌ أيضاً .

أمَّا قولُهُ : (وفاعلِ مصدرٍ) : فهو مبنيٌّ علىٰ أنَّ الجامدَ المُؤوَّلَ بالمُشتقِّ لا يتحمَّلُ ضميراً ، وقد حقَّق السُّيُوطيُّ أنَّهُ يتحمَّلُ[1] ، وعليه : فالفاعلُ مستترٌ لا محذوفٌ .

وأمَّا قولُهُ : (تعجَّبْ) : فقد يُقالُ فيه : إنَّهُ لم يُحذَفْ ، بل في الكلام حذفٌ

---

(١) همع الهوامع (٣/ ٦٥) .

وأشار بقوله : (**فإنْ ظَهَرْ . . .**) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ الفعلَ وشِبْهَهُ لا بدَّ له مِنْ مرفوع ؛ **فإنْ ظَهَرَ** فلا إضمارَ ؛ نحوُ : (قام زيدٌ) ، **وإن لم يظهرْ فهو** مضمرٌ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام) ؛ أي : هو .

. . . . أَنِبْ وٱستَثْنِ حقّاً فتُشكَرُ

وحـاليْـنِ للتفصيلِ قـامـا مَقـامَـهُ كما رجلٌ في بيتِ شعرٍ يُكرَّرُ

وزِيـدَ عليهـا أنْ يُـؤخَّـرَ فـاعـلٌ مـعَ السَّبْـقِ للفعلَيْـنِ وهْـوَ مُقـرَّرُ

وإيصال ، فلمَّا حُذفتِ الباءُ مِنْ (بهم) بعدَ (أَبْصِرْ)[1] . . استترَ الضميرُ ؛ فلا حَذْفَ .

وأمَّا **قولُهُ** : (**أَنِبْ**) : **فقد يُقالُ** : إنَّ النائبَ قائمٌ مَقامَ المَنُوبِ عنه ، فكأنَّهُ لا حَذْفُ ، خصوصاً والفعلُ المبنيُّ للمجهول لا يُسنَدُ للفاعل بل للمفعول ؛ فلا حَذْفَ للفاعل في باب النِّيابة .

وأمَّا **قولُهُ** : (**وٱسْتَثْنِ**) : **فقد يُقالُ** : إنَّ الفاعلَ في اللفظ والاصطلاحِ ما بعدَ (إلا) وهو مذكورٌ ، وتقديرُ (أحد) إنَّما هو بالنَّظَر للمعنىٰ ، ولا التفاتَ للنَّحْويِّ إليه في مِثْلِ هـٰذا .

وقولُهُ : (**وحالَيْنِ للتفصيلِ قاما مَقامَهُ**) ؛ أي : معَ بناءِ الفعلِ للفاعل ، **وقد يُقالُ** : لا حَذْفَ أيضاً ؛ لقيام الحالَيْنِ مَقامَهُ ، والفاعلُ الآن هو المرفوعُ المذكور .

وقولُهُ : (**أنْ يُؤخَّرَ فاعلٌ . . .**) إلىٰ آخره ؛ نحوُ : (ما قام وقعد إلا

---

(١) أي : في قوله تعالىٰ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] .

. . . .

. . . .

زيدٌ) ؛ أي : لأنَّهُ لو كان مِنْ باب التنازعِ والإضمارِ في أحدِهما . . لَفَسَدَ المعنىٰ ؛ لاقتضائه نفيَ الفعلِ عنه ، وإنَّما هو منفيٌّ عن غيرِهِ مُثبَتٌ له .

قال الصبَّانُ : (**وقد يُقالُ** : يُضمَرُ في أحدهما معَ الإتيانِ بـ« إلا » أُخْرىٰ ؛ **فلا يَرِدُ** ما ذكر) انتهىٰ[1] .

وبَحَثَ فيه شيخُنا : بأنَّهُ إن كان يلزمُ إبرازُ الضميرِ معَ (إلا) . . خَرَجْنا عن تصحيحِ ما نُطِقَ به ، وإن حُذِفَ مع (إلا) بعدَ الإبراز . . رَجَعَ الأمرُ كما كان بعدَ التعب ، وإنِ استترَ مع (إلا) . . **وَرَدَ عليه** : أنَّ الحرفَ لا يستترُ ، وإنْ نُطِقَ بـ (إلا) بعدَهُ . . خَرَجْنا عن صحَّةِ ما نُطِقَ به في تركيبنا ، وتأخَّرتْ (إلا) عن الحُكْم ؛ **فالحقُّ** : أنَّ الفاعلَ محذوفٌ مع (إلا) في هـٰذه الصورة . انتهىٰ .

إلا أنْ يُقالَ : **المُرادُ** : أنَّ الفاعلَ ضميرٌ مستتر ، وأنَّ المعنىٰ على اعتبارِ (إلا) قبلَ الضميرِ ؛ بقرينةِ (إلا) المذكورةِ وإن لم يصحَّ التصريحُ بها قبلَهُ ؛ إذ الضميرُ المستترُ لا يُنطَقُ به .

لـٰكن نَقَلَ الصبَّانُ في خاتمة (باب التنازع) عن الرُّودانيِّ . . الجوابَ عن استشكالِ كونِ هـٰذا المثالِ ونحوِهِ مِنْ باب التنازع بما هو سديدٌ[2] ، وسيأتي لنا نقلُهُ عنه في ذلك الباب[3] .

---

(١) حاشية الصبان (٢/ ٦٣) .

(٢) حاشية الصبان (٢/ ١٥٨) .

(٣) انظر (٣/ ١٧٤ـ ١٧٥) .

. . . .

وأشرتُ بقولي : (كما رجل . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ قول الشاعر[1] : [من المتدارك]

. . . . فتَلَقَّفَهـــا رجـــلٌ رجـــلُ

فإنَّ أصلَهُ : (تَلَقَّفَها الناسُ رجلاً رجلاً) ؛ فحُذِفَ الفاعل ، فلما أُقِيما

وخلاصةُ ما يُقالُ في ذلك الجواب : أنَّ العاملَينِ في نحو ذلك فُرِّغا لِمَا بعدَ (إلا) ، ومُقتضىٰ ذلك : أنْ يكونَ معمولُ كلٍّ منهما بعدها ؛ بأنْ يُقالَ ـ سواءٌ أُعمِلَ الأوَّلُ أو الثاني ـ : (ما قام وقعدَ إلا زيدٌ هو) ، فيعملُ أحدُهُما في الظاهر والآخَرُ في ضميره المُنفصِل ، لـٰكن لمَّا أَمْكَنَ اتِّصالُ هـٰذا الضميرِ بعامله المُلغىٰ معَ ظهورِ معنى الحَصْرِ . . تعيَّن اتِّصالُهُ إصلاحاً للَّفْظ ، ووجهُ ظهورِ معنى الحصر : عودُ الضميرِ عند اتِّصاله إلىٰ ما بعدَ (إلا) ، ومِنَ المعلوم أنَّ رتبةَ الضمير وأصلَهُ أنْ يتأخَّرَ عن مرجعه ، ويلزمُ مِنْ كونه مُتأخِّراً رتبةً عمَّا بعدَ (إلا) معَ تقدُّمِ عاملِهِ في حيِّز النفيِ . . كونُهُ مُوجَباً محصوراً بـ (إلا) التي قبلَهُ بحسَب رُتبتِهِ وأصلِهِ ، وقولُهُم : (إذا قُصِدَ الحصرُ وَجَبَ انفصالُ الضمير) . . إنَّما هو في الضمير الذي جاء علىٰ أصله ؛ وهو المُتأخِّرُ لفظاً ورتبةً ، وهـٰذا مُتأخِّرٌ رتبةً فقط .

❁ قوله : (رجلاً رجلاً) المُختارُ : أنَّ كلّاً منصوبٌ بالعامل ؛ لأنَّ مجموعَهُما هو الحالُ ، وقال ابنُ جنِّي : الثاني صفةٌ للأوَّل بتقدير مضاف ؛ أي : (ذا رجل) ، أو (مُفارِقَ رجل) ؛ أي : مُتميِّزاً عنه ، واستَحْسَنَ

---

(١) عجز بيت مجهول النسبة ، وصدره : (كُرَةٌ وُضِعتْ لصَوَالِجَةٍ) ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٩/١٩) .

٢٢٧ـ وجَـرِّدِ الفعـلَ إذا مـا أُسنِـدَا لِٱثنَينِ أو جمعٍ كـ (فازَ الشُّهَدَا)
٢٢٨ـ وقد يُقالُ (سَعِدَا) و(سَعِدُوا) والفعـلُ للظـاهـرِ بعـدُ مُسنَـدُ

مُقامَهُ جُعِلا كشيءٍ واحد ، فهـٰذانِ حالان للتفصيلِ قاما مَقامَ الفاعلِ ، كما أفادَهُ السُّيُوطيُّ نقلاً عن ابن هشام[1] .

❁ قوله : (وجَرِّدِ الفعلَ) قال ابنُ هشامٍ : (وكذا الوصفُ) انتهىٰ « ياسين »[2] .

❁ قوله : (إذا ما أُسنِدَا) ما : زائدةٌ ، وألفُ (أُسنِدَا) : للإطلاق .

بعضُهُم أنْ يكونَ نصبُ الثاني بعطفه على الأوَّل بتقدير الفاء ، ولا يجوزُ توسُّطُ عاطفٍ بينهما إلا الفاءَ[3] ، فافْهَمْ .

❁ قوله : (جُعِلا كشيءٍ واحد) ؛ أي : فلا تعدُّدَ إلا في أجزائه ، وحقُّ الرفعِ أنْ يكونَ للمجموع ، لـٰكن لمَّا لم يقبلْهُ المجموعُ مِنْ حيثُ هو مجموعٌ . . جُعِلَ في أجزائه ، فيمتنعُ العطفُ ، كما يمتنعُ في : (حُلْو حامض) ، تأمَّلْ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/٩٩) .
(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/١٩١) ، قال الخضري في « حاشيته » (١/٣٢١) : (وإنَّما خصَّهُ ؛ لأنَّهُ الأصلُ ، أو أراد : الفعلَ اللغويَّ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : مُفهِمَ الفعل ، ومثلُ ذلك يُقالُ فيما مرَّ من قوله : « وبعدَ فعلٍ . . . » إلىٰ آخره) ، وانظر « الجامع الصغير » (ص٧٥) ، و« شرح قطر الندىٰ » (ص ١٨٢) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/٢٥٤) .

مذهبُ جمهورِ العرب : أنَّهُ إذا أُسنِدَ الفعلُ إلىٰ ظاهرٍ مُثنّىً أو مجموعٍ . . وَجَبَ تجريدُهُ مِنْ علامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع[1] ، فيكونُ كحاله إذا أُسنِدَ إلىٰ مفردٍ ؛ فتقولُ : (قام الزيدانِ) ، و(قام الزيدونَ) ، و(قامتِ الهنداتُ) ، كما تقولُ : (قام زيدٌ) .

ولا تقولُ علىٰ مذهب هٰؤلاء : (قاما الزيدانِ) ، ولا : (قاموا الزيدونَ) ، ولا : (قُمْنَ الهنداتُ) ، فتأتيَ بعلامةِ التثنية والجمع في الفعل الرافعِ للظاهر علىٰ أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ مرفوعاً به ، وما اتَّصَلَ بالفعل مِنَ الألف والواوِ والنون حروفٌ تَدُلُّ علىٰ تثنية الفاعل أو جمعِهِ ، بل علىٰ أنْ يكونَ الاسمُ الظاهرُ مبتدأً مُؤَخَّراً ، والفعلُ المُتقدِّمُ وما اتَّصل به اسماً في موضعِ رفعٍ به ، والجملةُ في موضعِ رفعٍ خبراً عن الاسم المُتأخِّر .

ويحتملُ وجهاً آخَرَ ؛ وهو أنْ يكونَ ما اتَّصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّم ، وما بعدَهُ بدلٌ ممَّا اتَّصل بالفعل مِنَ الأسماء المُضمَرة ؛ أعني : الألفَ والواوَ والنون .

ومذهبُ طائفةٍ مِنَ العرب ـ وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نَقَلَ الصفَّارُ في « شرح الكتابِ » ـ : أنَّ الفعلَ إذا أُسنِدَ إلىٰ ظاهرٍ مُثنّىً أو مجموعٍ . . أُتِيَ فيه

❁ **قوله : (في « شرح الكتابِ »)** ؛ أي : « كتابِ سيبويهِ » .

---

(١) وإنَّما لم يُجرِّدوه مِنْ علامة التأنيث ؛ للحاجة إليها ؛ لأنَّ الفاعلَ قد يكونُ لفظُهُ مُذكَّراً ومعناه مُؤنَّث ، وبالعكس ، فلا يُعلَمُ المُراد إلا بالتاء وعدمِها ، بخلاف التثنية والجمع ؛ فإنَّ صيغتَهُما تُغني عن العلامة . « خضري » (١/ ٣٢١) .

بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع ؛ فتقولُ : (قاما الزيدانِ) ، و(قاموا الزيدونَ) ، و(قُمْنَ الهنداتُ) ، فتكونُ الألفُ والواوُ والنون حروفاً تَدُلُّ على التثنيةِ والجمعِ ، كما كانتِ التاءُ في (قامتْ هندُ) حرفاً تَدُلُّ على التأنيث عندَ جميعِ العرب ، والاسمُ الذي بعدَ الفعل المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعتْ (هندُ) بـ (قامتْ) ، ومِنْ ذلك : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٤٢ـ تولَّىٰ قتالَ المارِقِينَ بنَفْسِهِ   وقــد أَسْلَمَــاهُ مُبعَــدٌ وحَمِيــمُ

❁ قوله : (تولَّىٰ قتالَ المارِقِينَ . . .) إلىٰ آخره : (المارِقِينَ) : الخوارجُ ، و(أَسْلَمَاهُ) : خَذَلاهُ ، و(المُبعَدُ) : اسمُ مفعولٍ مِنَ الإبعاد ، والمُرادُ به : الأجنبيُّ مِنَ النَّسَب ، و(الحَمِيم) : القريبُ ؛ أي : تولَّىٰ مُصعَبٌ قتالَ الخوارجِ والحالةُ أنَّهُ قد أَسْلَمَهُ أجنبيٌّ وحَمِيمٌ ؛ أي : صاحبٌ يهتمُّ بصاحبه .

❁ قوله : (و« المُبعَدُ » : اسمُ مفعولٍ) ؛ أي : فيكونُ بفتح العين ، ويصحُّ قراءتُهُ بكسرها اسمَ فاعلٍ مِنَ الإبعاد بمعنى التباعُد ، مُراداً به غيرُ

---

(١) البيتُ لعبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات في « ديوانه » (ص١٩٦) ضمن مَرْثِيَة يَرْثي بها مصعب بن الزبير ، وأوَّلها :

لقد أَوْرثَ المِصْرَين خِزْياً وذِلَّةً   قتيــلٌ بــدَيْــرِ الجــاثَلِيــقِ مُقِيــمُ

تولَّىٰ قتالَ . . . .

فمــا نصحــتْ للهِ بكــرُ بــنُ وائــلٍ   ولا صبــرتْ عنــدَ اللقــاءِ تميــمُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١١٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ١٥٩) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٠٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٩٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٧٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٢٥ـ٩٢٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١٣٨ـ١٤٠) .

وقولُهُ[1] : [من المتقارب]

١٤٣ـ يَلُومُونَني في ٱشْتِراءِ النَّخيـ ـلِ قَـوْمِـي فكلُّهُـمُ يَعْـذُلُ

والشاهدُ : في (أَسْلَما) ؛ حيثُ لَحِقَهُ ألفُ التثنيةِ معَ إسنادِهِ إلى المُثنَّىٰ ، والقياسُ : أَسْلَمَهُ مُبعَدٌ وحَمِيمٌ .

❁ قوله : (يَلُومُونَني. . .) إلىٰ آخره : مِنْ بحر المتقارب ، ولو جاء على اللغة الفُصْحىٰ. . لقال : (يَلُومُني قومي) ، وفي نسخة : (أهلي)[2] ، وهو مِنَ (اللَّوْم) بفتح اللام وسكون الواو ، و(يَعذُلُ) بضمِّ الذال المُعجَمة : مضارعُ (عَذَلَ) مِنْ باب (نَصَرَ)[3] ؛ بمعنىٰ : لامَهُ ، كما في « المختار »[4] .

الصاحب ، وبـ (الحميم) الصاحبُ الذي يهتمُّ بصاحبه[5] .

---

(١) البيت مطلع قصيدة لأُحَيحة بن الجُلَاح الأوسي في « ديوانه » (ص٧١) ، ونُسِبَ لأمية بن أبي الصَّلْت ، وبعده :

وأهــلُ الــذي بــاع يَلْحُــونَــهُ كمـــا عُـــذِلَ البـــائـــعُ الأوَّلُ

وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٢/ ١٠٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٩٣) ، و« المساعد » (١/ ٣٩٣) ، « والمقاصد الشافية » (٢/ ٥٥٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٧٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٠) ، وجاء في غالبها : (فكلُّهُم أَلْوَمُ) بدل (فكلهم يعذل) ، والرواية الصحيحة ما ذكره الشارح كما نبَّه عليه البغدادي ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٢٢ـ٩٢٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١٣٢ـ١٣٤) .

(٢) وهو كذلك في جميع النسخ المعتمدة ما عدا (ز) ، وأشير إلى الأولىٰ في (و) .

(٣) سيأتي في كلام المُحشِّي أنَّهُ يجوز أن يكون أيضاً من باب (ضَرَبَ) . انظر (٤/ ٤٢٨) .

(٤) مختار الصحاح (ص١٧٧) .

(٥) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٦٧) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

١٤٤ـ رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيبَ لاحَ بعارِضِي ... فأَعْرَضْنَ عنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

❀ قوله : (رَأَيْنَ الغَوَانِي . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في (رَأَيْنَ الغَوَانِي) ، والقياسُ : (رَأَتِ الغَوَانِي) ، وهو جمعُ (غانية) ؛ وهي المرأةُ التي غَنِيَتْ بحُسْنها ، و(النَّوَاضِر) : جمعُ (ناضرة) مِنَ النَّضْرة ؛

❀ قوله : (وهي المرأةُ التي غَنِيَتْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ودَأْبُ مَنْ كان مِثْلَها الإعراضُ ، وفي مِثْلِ هٰذا المعنىٰ يقولُ بعضُهُم[2] : [من الطويل]

فإنْ تَسْأَلُوني بالنساءِ فإنَّني ... خَبِيرٌ بأحوالِ النساءِ لَبِيبُ

إذا شابَ رأسُ المرءِ أو قلَّ مالُهُ ... فليسَ لهُ في وَصْلِهِنَّ نَصِيبُ

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » (ص١٤٩) ، ونسب أيضاً إلىٰ أبي عبد الرحمٰن العُتْبي ، وهو مُولَّد لا يُحتجُّ بشعره ، ويُروىٰ : (بمَفْرَقي) بدل (بعارضي) ، وبعد الشاهد :

وكُنَّ إذا أَبْصَرْنَنِي أو سَمِعْنَنِي ... سَعَيْنَ فرقَّعْنَ الكُوَىٰ بالمَحَاجِرِ

فإنْ جَمَحَتْ عنِّي نواظرُ أعينٍ ... رَمَيْنَ بأحداقِ المَهَا والجآذِرِ

فإنِّيَ مِنْ قومٍ كريمٍ نِجارُهُم ... لأقدامِهِم صِيغَتْ رؤوسُ المنابرِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١١٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ١٥٩) ، و« المساعد » (١/ ٣٩٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٣٧ـ٩٣٨) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٧٦ـ٤٧٧) .

(٢) البيتان لعلقمة الفحل في « ديوانه » (ص١١) ضمن مدحيَّته المشهورة التي مطلعها :

طَحَا بكَ قلبٌ في الحِسَانِ طَرُوبُ ... بُعيدَ الشبابِ عصرَ حانَ مَشِيبُ

وفيه : (بأدْواءِ النساء طبيبُ) بدل (بأحوال النساء لبيبُ) ، و(وُدِّهِنَّ) بدل (وَصْلِهِنَّ) .

فـ (مُبعَدٌ) و(حميمُ) : مرفوعانِ بقوله : (أَسْلماهُ) ، **والألفُ في (أَسْلَماهُ)** : حرفٌ يَدُلُّ علىٰ كونِ الفاعل اثنَينِ ، **وكذلك (أَهْلي)** : مرفوعٌ بقوله : (يَلُومُونَني) ، **والواوُ** : حرفٌ يَدُلُّ على الجمع ، و(**الغَوَاني**) : مرفوعٌ بـ (رَأَيْنَ) ، **والنونُ** : حرفٌ يَدُلُّ علىٰ جمع المُؤنَّث ، **وإلىٰ هٰذه اللغةِ أشار المُصنِّفُ بقوله** : (وقد يُقالُ « سَعِدَا » و« سَعِدُوا » . . .) إلىٰ آخر البيت .

ومعناه : أنَّهُ قد يُؤتىٰ في الفعل المُسنَدِ إلى الظاهر بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع ، **فأَشْعَرَ قولُهُ** : (**وقد يُقالُ**) : بأنَّ ذلك قليلٌ ، والأمرُ كذلك .

وإنَّما قال : (**والفعلُ للظاهرِ بعدُ مُسنَدُ**) ؛ ليُنبِّهَ علىٰ أنَّ مِثْلَ هٰذا التركيبِ إنَّما يكونُ قليلاً إذا جعلتَ الفعلَ مُسنَداً إلى الظاهر الذي بعدَهُ ، فأمَّا إذا جعلتَهُ مُسنَداً إلى المُتَّصِل به مِنَ الألف والواو والنون ، وجعلتَ الظاهرَ مبتدأً أو بدلاً مِنَ الضمير . . فلا يكونُ ذلك قليلاً .

وهٰذه اللغةُ القليلةُ **هي التي يُعبِّرُ عنها النَّحْويُّونَ** : بلغةِ (أَكَلُوني البراغيثُ) ،

وهي الحُسْنُ ، ويُقالُ : إنَّ قائلَ البيتِ مُولَّدٌ فلا يُحتَجُّ به . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ **قوله : (بلغةِ « أَكَلُوني البراغيثُ »)** قال في « شرح الجامع » : (وحُكْمُ هٰذه الواوِ حُكْمُ الضميرِ ؛ لا تقعُ إلا على العُقَلاء ، أو ما نُزِّلَ منزلتَهُم ؛ نحوُ : « أَكَلُوني البراغيثُ » ، وكانَ حقُّهُ : « أَكَلَتْني » ، إلا أنَّهُ

❀ **قوله : (وكانَ حقُّهُ : « أَكَلَتْني »)** ؛ أي : على اللغة الفُصْحىٰ ، وأمَّا

---

(١) الدرر السنية (١/٤٣١) ، **وقوله : (مُولَّدٌ)** ؛ أي : ليس من العرب العرباء . من هامش (ج) ، وانظر ما كتبته في تخريج البيت .

ويُعبِّرُ عنها المُصنِّفُ في كتبه : بلغةِ (يتعاقَبُونَ فيكُم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار)[1] ؛ فـ (البراغيثُ) : فاعلُ (أَكَلُوني) ، و(ملائكةٌ) : فاعلُ (يتعاقَبُونَ) ، هٰكذا زَعَمَ المُصنِّفُ[2] .

قيل : « أَكَلُوني » ؛ لإجراء صفةِ العُقَلاء عليهم ؛ وهي الأكلُ ؛ فإنَّهُ وإن لم يختصَّ بالعقلاء لٰكنَّهُ هنا بمعنى الظُّلْم والعُدْوان ، كما قاله ابنُ الشَّجَرِيِّ ، وذلك مِنْ خصائص العقلاءِ)[3] .

❁ قوله : (يتعاقَبُونَ) ؛ أي : تأتي طائفةٌ عَقِبَ طائفةٍ ، ثمَّ تعودُ الأُولىٰ عَقِبَ الثانيةِ . انتهىٰ « ياسين »[4] .

❁ قوله : (هكذا زَعَمَ المُصنِّفُ) إنَّما ذَكَرَهُ كالمُتبرِّئ منه ؛ لاحتمالِ جَعْلِ الواوِ في الحديث فاعلاً و(ملائكةٌ) بدلاً منه ، أو لِمَا قيل : إنَّهُ حديثٌ مُختصَرٌ ؛ بناءً علىٰ أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم نَطَقَ به مُطوَّلاً ، واقتصرَ الراوي علىٰ بعضه لغَرَضِ الاختصار ، فيتعيَّنُ أنْ تكونَ الواقعةُ في المختصر ضميراً عائداً علىٰ ما حُذِفَ ، ولفظُ الحديثِ المُطوَّلِ ـ كما حكاه ابنُ غازٍ ـ :

على اللغة التي الكلامُ فيها . . **فحقُّهُ** : (أَكَلْنَني) بنون النِّسْوة .

---

(١) **وأصلُ هٰذه اللغة** : حديث مرفوع رواه البخاري (٥٥٥) ، ومسلم (٦٣٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وسيذكر المحشي رواية أخرىٰ له .

(٢) انظر « تسهيل الفوائد » (ص٤٤) ، و« شرح الكافية الشافية » (٢/ ٥٨١) ، و« شرح عمدة الحافظ » (١/ ١٢٩ ، ٥٤٠) .

(٣) السراج المنير (ق/ ١٣٤) ، وانظر « أمالي ابن الشجري » (١/ ٢٠٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٩٣ـ٤٩٤) .

(٤) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٤٧٣) .

٢٢٩ـ ويَرفَعُ الفاعلَ فعلٌ أُضمِرَا كمِثْلِ (زيدٌ) في جوابِ (مَنْ قَرَا)

« إنَّ للهِ ملائكةً يتعاقَبُونَ فيكُم ؛ ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار »[١] ، وهو بيانٌ لِمَا أُجمِلَ في لفظ الملائكة المذكورِ أوَّل الحديث ، وليس فاعلاً للفعل في اللفظ المُختصَرِ كما علمتَ .

❁ قوله : (أُضمِرَا) ؛ أي : حُذِفَ ؛ ففيه استعارةٌ تصريحيَّةٌ تَبَعيَّةٌ ؛ حيثُ شُبِّهَ الحذفُ بالإضمارِ ، واستُعِيرَ الإضمارُ له ، واشتُقَّ (أُضمِرَ) بمعنىٰ (حُذِفَ) ، ولو شاء ألا يتجوَّزَ لقالَ كما قال ابنُ غازٍ[٢] : [من الرجز]

ويـرفـعُ الفـاعـلَ فعـلٌ حُـذِفَـا كمِثْلِ (زيدٌ) في جوابِ (مَنْ وَفَىٰ ؟)

وقد أَلْغزَ بعضُهُم في كلام الناظمِ بقولِهِ[٣] : [من البسيط]

يا قارئَ النَّحْوِ مِنْ أَلْفِيَّةٍ جَمَعَتْ في النَّحْوِ مُعظَمَ ما في النَّحْوِ قد قِيلَا
إنْ كنتَ تفهمُها فَهْماً تُجِيدُ بِهِ أسرارَها حيثُ تَخْفىٰ والأقاوِيلَا
فـأيـنَ فعـلٌ بهـا قـد جـاء فـاعلُـهُ فعلاً ومِنْ فاعلٍ قد جاءَ مفعولَا

❁ قوله : (ومِنْ فاعلٍ) في بعض النسخ : (وما فاعلٌ)[٤] ، وهو أظهرُ ، والنسخةُ الثانيةُ تَدُلُّ علىٰ أنَّ (مَنْ) في النسخة الأُولى اسمُ استفهامٍ ، ويصحُّ

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٨٤) ، وهـٰذه الرواية التي حكاها ابن غازٍ رواها البخاري (٣٢٢٣) ، وأحمد (٢/ ٣١٢) ، والبزار (٩١١٨) ، وغيرهم .
(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٨٦) .
(٣) هو الإمام الأديب أبو سعيد بن محمد بن أبي سعيد ، كما في « الإتحاف » (١/ ٣٨٧).
(٤) جاء كذلك في (هـ) .

إذا دلَّ دليلٌ على الفعل . . جاز حذفُهُ وإبقاءُ فاعلِهِ ؛ كما إذا قيل لك : (مَنْ قَرَأَ ؟) ، فتقولُ : (زيدٌ) ، التقديرُ : (قَرَأَ زيدٌ) .

وقد يجبُ الحذفُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] ؛ فـ (أحدٌ) : فاعلٌ بفعلٍ محذوف وجوباً ، والتقديرُ : (وإنِ استجارك أحدٌ استجارك) ، وكذلك كلُّ اسمٍ مرفوعٍ وَقَعَ بعدَ (إنْ) أو (إذا) ؛ فإنَّهُ مرفوعٌ بفعلٍ محذوف وجوباً ، ومثالُ ذلك في (إذا) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق : ١] ؛ فـ (السماء) : فاعلٌ بفعلٍ

وأجابَ عنهُ ابنُ غازٍ بقولِهِ[(١)] :

فَدَتْكَ نَفْسِيَ قد أحسنتَ تمثيلَا ... وفُقْتَ كلَّ الوَرَىٰ بَدْءاً وتَسْجيلَا[(٢)]

يا حُسْنَ أُحْجِيةٍ في بابِ فاعلِها ... مِنْ بعدِ أربعةٍ في النظمِ تكميلَا

* قوله : (التقديرُ : « قَرَأَ زيدٌ ») هـٰذا المثال يحتملُ : أنْ يكونَ فيه (زيدٌ) مبتدأً حُذِفَ خبرُهُ ؛ أي : زيدٌ القارئُ ، وهو الأظهرُ ؛ لأنَّ الأَوْلىٰ

جَعْلُها بكسر الميم حرفَ جرٍّ زائداً في المبتدأ ، وهو الأقربُ .

* قوله : (وهو الأظهرُ . . .) إلىٰ آخره : قال في « التصريح » : (إنَّما لم يُقدَّرْ : « زيدٌ القارئُ » ليكونَ جملةً اسميَّةً كالسؤال ؛ لأنَّ الفعليَّةَ في هـٰذا الباب أكثرُ ، فالحَمْلُ عليها أَوْلىٰ)[(٣)] .

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٨٧) ، وفيه : أنَّهُ حاجاه به عندما وَرَدَ إلىٰ مِكْناسةَ وكان ابنُ غازٍ حينها شاباً .

(٢) في « الإتحاف » : (وتبجيلا) بدل (وتسجيلا) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٣) .

محذوف ، والتقديرُ : (إذا انشقَّتِ السماءُ انشقَّتْ) ، وهٰذا مذهبُ جمهورِ النَّحْويِّينَ[1] ، وسيأتي الكلامُ علىٰ هٰذه المسألةِ في (باب الاشتغال) إن شاء الله تعالىٰ[2] .

٢٣٠ـ وتاءُ تأنيثٍ تَلِي الماضيْ إذا كانَ لأُنثىٰ . . . .

مطابقةُ الجوابِ للسؤال ؛ فالأحسنُ أنْ يُقالَ : (« زيدٌ » لمَنْ قالَ : « هل قرأ أحدٌ ؟ ») انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

* قوله : (وتاءُ تأنيثٍ) مِنْ إضافة الدَّالِّ للمدلول .

* قوله : (تَلِي الماضيْ) ، أو الوصفَ ؛ كما في : (أقائمةٌ هندُ ؟)[4] ، و(الماضي) : مفعولُ (تَلِي) قُدِّرَ فيه الفتحةُ علىٰ لغةٍ قليلةٍ .

* قوله : (إذا كانَ لأُنثىٰ) ؛ أي : ولو حُكْماً ؛ فيشملُ : مجازيَّ

. . . .

(١) وذهب الكُوفيّونَ : إلىٰ أنَّ المرفوعَ بعدَهُما فاعل بنَفْس الفعلِ المذكور بعده ، والأخفش : إلىٰ أنَّهُ مبتدأٌ خبرُهُ الجملةُ بعده ، وهٰذا مبنيٌّ عندهم علىٰ جواز دخول (إنْ) و(إذا) على الجملة الاسميَّة . انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٠٤ـ٥٠٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٣٦) .

(٢) انظر (٣/ ١٠٧ ، ١١٤ـ١١٦) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٤٣٢) .

(٤) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (١/ ١٩٧) ، و« حاشية الصبان على الأشموني » (٢/ ٧٢) .

. . . . لأُنثىٰ كـ (أَبَتْ هندُ الأَذَىٰ)

إذا أُسنِدَ الفعلُ الماضي إلىٰ مُؤنَّثٍ . . لَحِقَتْهُ تاءٌ ساكنة تَدُلُّ علىٰ كون الفاعل

التأنيث ، وما اكتسبَ التأنيثَ بإضافتِهِ لمُؤنَّث ، والمُؤنَّثَ بالتأويل ؛ كـ (الكتاب) بتأويل الصَّحِيفة[1] .

❁ قوله : (لأُنثىٰ) ؛ أي : مُسنَداً لأُنثىٰ ، ولا يُقدَّرُ : (ثابتاً لأُنثىٰ) ؛ لئلَّا يخرجَ المَنْفيُّ عنها ؛ نحوُ : (ما قامتْ) .

❁ قوله : (كـ « أَبَتْ هندُ الأَذَىٰ ») ، و(خرجَتِ النَّعْجةُ) ؛ فلا فرقَ بينَ العاقلةِ وغيرِها .

❁ قوله : (وما اكتسبَ التأنيثَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما في قوله[2] : [من الطويل]

. . . . كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

❁ قوله : (والمُؤنَّثَ بالتأويل . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كقول أعرابيٍّ : (فلانٌ لَغُوبٌ ؛ أَتَتْهُ كتابي فاحتقرَها) ، فأُنكِرَ عليه ، فقال : أليس (الكتابُ)

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢٤) .

(٢) عجز بيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٢٣) ، وصدره : (وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذَعْتَهُ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٥٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٩٤) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٦٠) ، و« المساعد » (٢/ ٣٣٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥١١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٠٣ـ ١٣٠٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٠٤ـ١٠٨) .

مُؤنَّثاً ، ولا فرقَ في ذلك بينَ الحقيقيِّ والمجازيِّ ؛ نحوُ : (قامتْ هندُ) ، و(طلعتِ الشمسُ) ، لـٰكنْ لها حالتانِ : حالةُ لزومٍ ، وحالةُ جوازٍ ، وسيأتي الكلامُ علىٰ ذلك .

٢٣١ـ وإنَّمـا تَلْـزَمُ فعـلَ مُضمَـرِ مُتَّصِلِ . . . .

❀ قوله : (وإنَّما تَلْزَمُ فعَلَ مُضمَرٍ) قيَّده في « شرح الجامع » بكونه غيرَ (نِعْم) و(بِئْس) ، قال : (كما يُؤخَذُ التقييدُ بذلك ممَّا سيأتي)[1] .

❀ قوله : (مُتَّصِلٍ) ؛ مُستترٍ أو بارز .

ثمَّ اللُّزُومُ بحاله وإن عُطِفَ عليه مُذكَّرٌ ؛ نحوُ : (هندُ قامتْ هي وزيدٌ) ، و(قامتْ هندُ وزيدٌ) ؛ كلُزُوم التذكيرِ في عكسه .

وفيه : أنَّهُ مُخالِفٌ لقولهم : يُغلَّبُ المُذكَّرُ على المُؤنَّث عندَ الاجتماع ؛ نحوُ : (هندُ وزيدٌ قائمانِ) ، إلا أنْ يُقالَ : التغليبُ خاصٌّ بباب الضميرِ . انتهىٰ « ياسين »[2] .

بصحيفةٍ ؟ انتهىٰ مِنْ بعض شروح « التسهيل »[3] .

❀ قوله : (خاصٌّ بباب الضميرِ) ؛ أي : إذا جَمَعَهُما ضميرٌ واحد ،

---

(١) السراج المنير (ق/ ١٣٥ ، ١٣٨) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٩٦) .

(٣) انظر « شرح التسهيل » للناظم (٢/ ١١١) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ١٨٦) ، و« المساعد » (١/ ٣٨٨) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٥٨٧) .

. . . . أو مُفهِـــمٍ ذاتَ حِـــرِ

تلزمُ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ الفعلَ الماضيَ في موضعَينِ[1] :

أحدُهُما : أنْ يُسنَدَ الفعلُ إلىٰ ضميرٍ مُؤنَّثٍ مُتَّصِل ، ولا فرقَ في ذلك بينَ المُؤنَّث الحقيقيِّ والمجازيِّ ؛ فتقولُ : (هندٌ قامتْ) ، و(الشمسُ طَلَعَتْ) ،

❀ قوله : (أو مُفهِمٍ ذاتَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أو فعلَ ظاهرٍ مُتَّصِلٍ ، فحَذَفَ الناظمُ قيدَ الاتِّصالِ مِنَ الثاني لدَلالة الأوَّلِ .

❀ قوله : (والمجازيِّ) خالفَ ابنُ كَيْسانَ في هٰذا ؛ فجوَّزَ أنْ يُقالَ : (الشمسُ طَلَعَ) ، كما يُقالُ : (طَلَعَ الشمسُ) ؛ فلا فَرْقَ عندَهُ بينَ ظاهرِ المَجَازيِّ وضميرِهِ . انتهىٰ « تصريح » بالمعنىٰ[2] .

❀ قوله : (و« الشمسُ طَلَعَتْ ») ، أو تَطلُعُ .

ولو عبَّر به لكان أَوْضحَ .

❀ قوله : (فحَذَفَ الناظمُ قيدَ الاتِّصالِ . . .) إلىٰ آخره : نُظِّرَ فيه : بأنَّ

---

(١) مثلُها في اللزوم وعدمِهِ : تاءُ المضارعِ المُسنَدِ لمُؤنَّث ؛ فتلزمُ مع الظاهر الحقيقيِّ التأنيث ، ومع الضمير المتصل ، سواء كان كلٌّ منهما مفرداً أو مُثنًى ، وأمَّا الجمع : فإن كان ظاهراً جازت فيه ؛ كـ(تقوم الهنداتُ) ، كما سيأتي في تاء الماضي ، أو ضميراً استُغني عنها بالنون ؛ كـ(يتربصْنَ) . . فهل تمتنعُ حينئذ لذلك كتاء الماضي أو لا ؟ فليُحرَّر . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٨) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٥٩٦ـ٥٩٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٢٤ ـ ٨٢٥) .

ولا تقولُ : (قام) ، ولا : (طَلَعَ) ، فإنْ كان الضميرُ مُنفصِلاً . . لم يُؤتَ بالتاء ؛ نحوُ : (هندُ ما قامَ إلَّا هي) .

الثاني : أنْ يكونَ الفاعلُ ظاهراً حقيقيَّ التأنيثِ[1] ؛ نحوُ : (قامتْ هندُ) ، وهو المُرادُ بقوله : (أو مُفهِمِ ذاتَ حِرِ) ، وأصلُ (حِرٍ) : (حِرْحٌ) ،

---

* قوله : (وأصلُ « حِرٍ » : « حِرْحٌ » . . .) إلىٰ آخره : في « المصباح » : (الحِرُ ـ بالكسر ـ : فَرْجُ المرأة ، والأصلُ : « حِرِحٌ » ؛ فحُذِفَتِ الحاءُ التي هي لامُ الكلمة وعُوِّض عنها راءٌ ، وأُدغِمتْ في عين الكلمة ؛ لأنَّهُ يُصغَّرُ علىٰ « حُرَيحٍ » ، ويُجمَعُ علىٰ « أَحْراحٍ » ، وقد يُستعمَلُ استعمالَ « يَدٍ » و« دَمٍ » مِنْ غير تعويض) انتهىٰ[2] ، وهو في « النظم » مِنَ المُخفَّف ، وكلامُ « المصباح » يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ يختصُّ بفَرْج المرأة ، وظاهرُ « النظمِ » يُخالِفُهُ ، ذَكَرَهُ الأَسْقاطيُّ[3] .

معنى الاتِّصالِ في الضمير غيرُ معناه المُرادِ هنا وإن كان لازماً له ؛ فالأَوْلىٰ أنْ

---

(١) أي : سواءٌ كان بالتاء ؛ كـ (فاطمة) ، أو لا ؛ كـ (زينب) ، ويُستثنىٰ من المُجرَّد : ما لا يتميَّزُ مُذكَّرُهُ من مُؤنَّثه ؛ كـ (برغوث) ؛ فلا يُؤنَّثُ فعلُهُ وإن أُريد به مُؤنَّث ، كما أنَّ ذا التاء الذي لا يتميَّز يجب تأنيث فعله وإن أُريد به مُذكَّر بلا خلاف ؛ كـ (نملة) و(بقرة) و(شاة) ممَّا يُفرَّق مِنْ جمعه بالتاء ، كما في « النكت » ؛ فمتىٰ لم يُعرَفْ حال المعنىٰ في الواقع يُراعى اللفظ ، وكلُّ ذلك في الحقيقي ، أمَّا المجازي : فذو التاء مُؤنَّث جوازاً ، والمُجرَّد مُذكَّرٌ وجوباً ، إلا أنْ يُسمَعَ تأنيثُهُ ؛ كـ (شمس) و(أرض) و(سماء) . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢٥) ، وما سيأتي زيادة علىٰ ذلك في (٥/ ٢١٠ـ ٢١١) .

(٢) المصباح المنير (١/ ١٧٦) .

(٣) القول الجميل (ق/ ٧٧) .

فحُذِفَتْ لامُ الكلمة .

وفُهِمَ مِنْ كلامه : أنَّ التاءَ لا تلزمُ في غير هـٰذَينِ الموضعَينِ ؛ فلا تلزمُ : في المُؤنَّث المجازيِّ الظاهرِ ؛ فتقولُ : (طَلَعَ الشمسُ) ، و(طَلَعَتِ الشمسُ) ، ولا في الجمع ، علىٰ ما سيأتي تفصيلُهُ[1] .

٢٣٢ـ وقد يُبِيحُ الفَصْلُ تركَ التاءِ في نحوِ (أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ)

إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ وفاعلِهِ المُؤنَّثِ الحقيقيِّ بغير (إلَّا) . . جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها ، والأجودُ : الإثباتُ[2] ؛ فتقولُ : (أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ) ،

❁ قوله : (وقد يُبِيحُ الفَصْلُ . . .) إلىٰ آخره : في ذِكْرِ (قد) التقليليَّةِ ولفظِ (الإباحة) . . إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأحسنَ : الإثباتُ ، كما صَرَّحَ به الشارحُ . انتهى « ابن قاسم »[3] .

وإنَّما لم يجبِ التأنيثُ مع الفَصْل ؛ لأنَّ الفعلَ بَعُدَ عن الفاعل المُؤنَّثِ ، وضَعُفَتِ العنايةُ به ، وصار الفَصْلُ كالعِوَض مِنْ تاء التأنيث . انتهىٰ « تصريح »[4] .

يُقالَ : إنَّهُ حَذَفَ قيدَ الاتِّصالِ هنا ؛ لفهمه مِنَ البيت بعدُ .

---

(١) انظر (٣/ ٤٥ـ٤٦) .

(٢) وفرضُ الكلام في المُؤنَّث الحقيقي ، أمَّا المجازي : فَنَقَلَ الدَّمَامِينيُّ : أنَّ الأجودَ فيه تركُ التاء ؛ إظهاراً لفضل الحقيقيِّ علىٰ غيره ، ثمَّ اختار عكسَهُ ؛ لأنَّ إثباتَها كَثُرَ جدّاً في القرآن علىٰ حذفها . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢٦) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٧) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٩) .

والأجودُ : (أَتَتْ) ، وتقولُ : (قام اليومَ هندُ) ، والأجودُ : (قامتْ) .

٢٣٣ـ والحذفُ مَعْ فَصْلٍ بـ (إلَّا) فُضِّلَا كـ (ما زَكَا إلا فتاةُ ٱبنِ العَلَا)

وإذا فُصِلَ بينَ الفعلِ والفاعل المُؤنَّثِ بـ (إلَّا) . . لم يَجُزْ إثباتُ التاءِ عندَ الجمهورِ ؛ فتقولُ : (ما قام إلا هندُ) ، و(ما طَلَعَ إلا الشمسُ) ، ولا يجوزُ : (ما قامتْ إلا هندُ) ، ولا : (ما طَلَعَتْ إلا الشمسُ) ، وقد جاء في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٤٥ـ . . . . فما بَقِيَتْ إلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

❁ قوله : (والحذفُ . . .) إلىٰ آخره : (الحذفُ) : مبتدأٌ ، و(مع) : حالٌ مِنْ مرفوع (فُضِّلَا) ، وجملةُ (فُضِّلَا) : خبرٌ ، وقولُهُ : (إلا فتاةُ) : فاعلٌ .

❁ قوله : (فما بَقِيَتْ إلا الضُّلُوعُ . . .) إلىٰ آخره : عجُز بيتٍ قاله الشاعرُ

. . . .

---

(١) عجز بيت لذي الرُّمَّة في « ديوانه » (٢/ ١٢٩٦) ، وذكر صدره المُحشِّي ، وهو ضمن قصيدة مطلعها :

أَمَنْـزِلَتَـيْ مَـيٍّ سـلامٌ عليكُمـا هلِ الأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وهل يرجعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَىٰ ثلاثُ الأَثَافِيْ والرُّسُومُ البلاقِعُ

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص١٦٢)، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٧٥)، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٤١ـ٩٤٣) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٨٢ ـ٤٨٣) .

. . . .

في وصف ناقتِهِ ، وصدرُهُ :

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما في غُرُوضِها . . . .

(طَوَىٰ) : مِنَ الطَّيِّ ، والمُرادُ به : الهُزَالُ ، و(النَّحز) بفتح النون وبإسكان الحاء المُهمَلة وبالزاي : النَّخْسُ والدَّفْعُ ، و(الأَجْراز) : جمعُ (جَرَزٍ) بجيم ثمَّ راءٍ مُهمَلة ثمَّ زاي ؛ أرضٌ لا نباتَ بها ، و(النَّحْزُ) : فاعلُ (طوىٰ) ، و(الأَجْرازُ) : معطوفٌ عليه ، و(ما في غُرُوضها) : مفعولُهُ ، و(الغُرُوض) بضمِّ الغين المُعجَمة والراء : جمعُ (غُرْضٍ) بضمِّ المُعجَمة وإسكانِ الراء ثمَّ بالمُعجَمة ؛ حزامُ الرَّحْل .

والمعنىٰ : أنَّها حَصَلَ لها هُزالٌ مِنْ شدَّةِ الرَّكْضِ ، ومِنَ السَّير في الأرض التي لا نباتَ بها .

والشاهدُ : في (بَقِيَتْ) ؛ حيثُ أُنِّثَ مع الفَصْل بـ (إلا) .

❁ قوله : (جمعُ « غُرْضٍ » بضمِّ المُعجَمة) صوابُهُ : بفتح المعجمة ؛ كـ (فَلْسٍ وفُلُوس) ، و(قَلْبٍ وقُلُوب) .

❁ قوله : (والشاهدُ : في « بَقِيَتْ » . . .) إلىٰ آخره : وجهُ الشاهدِ منه : أنَّهُ إذا جاز إثباتُ التاءِ في الفصل بـ (إلا) مع (الضُّلُوع) ـ وهي جمعُ تكسيرٍ يجوزُ فيها الإثباتُ وعدمُهُ عندَ عدمِ الفصل ـ . . فليَجُزْ فيما يجبُ فيه الإثباتُ عندَ عدمِ الفصلِ بالأَوْلىٰ ؛ فاندفع ما يُقالُ : الكلامُ في المفرد لا في الجمع ؛ فالاستشهادُ بالبيت غيرُ صحيح .

ومعنى البيتِ : أنَّ شِدَّةَ الرَّكْضِ والنَّخْسِ والسَّيْرِ في الأرض اليابسةِ التي

فقولُ المُصنِّفِ : إنَّ الحذفَ مُفضَّلٌ على الإثبات . . يُشعِرُ : بأنَّ الإثباتَ أيضاً جائزٌ ، وليس كذلك ؛ لأنَّهُ إنْ أرادَ به : أنَّهُ مُفضَّلٌ عليه باعتبارِ أنَّهُ ثابتٌ في النَّثْر والنَّظْم وأنَّ الإثباتَ إنَّما جاء في الشِّعْر . . فصحيحٌ ، وإنْ أرادَ : أنَّ الحذفَ أكثرُ مِنَ الإثبات . . فغيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ الإثباتَ قليلٌ جدّاً .

و(الجَرَاشِعُ) : صفة (الضُّلُوع) ؛ جمعُ (جُرْشُعٍ) بضمِّ الجيم وإسكان الراء وبالمُعجَمة ؛ هو المُنتفِخُ البَطْنِ والجَنْبِ .

❁ قوله : (فقولُ المُصنِّفِ : إنَّ الحذفَ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا الاعتراضُ مَبْنيٌّ علىٰ مذهب الجمهورِ ؛ مِنْ أنَّ الإثباتَ خاصٌّ بالشِّعْر ، وذَهَبَ غيرُهُم : إلىٰ جوازه في النَّثْر علىٰ قِلَّةٍ ، وعليه يتمشَّىٰ كلامُ الناظمِ ، فلا اعتراضَ[1] .

لا نباتَ بها . . هَزَلَ هٰذه الناقةَ ؛ حتىٰ دقَّ ما تحتَ حُزُمِها ، ولم يبقَ منها إلا الضُّلُوعُ الغليظةُ العظيمةُ التجويفِ .

❁ قوله رحمه الله : (فقولُ المُصنِّفِ : إنَّ الحذفَ مُفضَّلٌ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (فقولُ المُصنِّفِ : إنَّ الحذفَ مُفضَّلٌ على الإثبات : إنْ أراد به : أنَّهُ مُفضَّلٌ عليه باعتبارِ أنَّهُ . . .) إلىٰ آخر ما قال ، تأمَّلْ .

---

(١) جوَّز الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١١٤) إثباتَ التاء في غير الشعر علىٰ ضعف ، ونصَّ الأخفش علىٰ تخصيصه بالشعر ، ووافقه ابن هشام في « الأوضح » (٢/ ١١٣) ، وخالفه ووافق الناظم في « شرح شذور الذهب » (ص٢٠٦) ، وممَّا يُستدَلُّ به علىٰ ما ذهب إليه الناظمُ : قولُهُ تعالىٰ في قراءة مالك بن دينار والجَحْدَري : (فأصبحوا لا تُرىٰ إلا مساكنُهُم) .

٢٣٤ـ والحذفُ قد يأتي بلا فَصْلٍ ومَعْ ضميرِ ذي المجازِ في شِعْرٍ وَقَعْ

قد تُحذَفُ التاءُ مِنَ الفعل المُسنَدِ إلىٰ مُؤنَّثٍ حقيقيٍّ مِنْ غير فَصْلٍ ، وهو قليلٌ جدّاً ، حكىٰ سيبويهِ : (قال فُلَانةُ)[1] ، وقد تُحذَفُ التاءُ مِنَ الفعل المُسنَدِ إلىٰ ضمير المُؤنَّثِ المجازيِّ ، وهو مخصوصٌ بالشِّعْر[2] ؛ كقوله[3] : [من المتقارب]

١٤٦ـ فـلا مُـزْنـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهـا ولا أرضَ أَبْقَـلَ إبقـالَهـا

❀ قوله : (ومَعْ) مُتعلِّقٌ بـ (وَقَعْ) ، وكذا (في شِعْرٍ) ، و(وَقَعْ) : جملةٌ معطوفة علىٰ جملةِ (قد يأتي) ؛ فهي خبرٌ عن (الحذفُ) .

❀ قوله : (فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ . . .) إلىٰ آخره : قاله الشاعرُ يَصِفُ به سحابةً وأرضاً نافعتَينِ ، و(المُزْنةُ) بضمِّ الميم وسكونِ الزاي : السحابةُ البيضاءُ ،

❀ قوله : (يَصِفُ به سحابةً وأرضاً نافعتَينِ) ، والمعنىٰ : أنَّ هـٰذه السحابةَ

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٨) ، وفُلَانةُ : كنايةٌ عن عَلَمِ مَنْ يعقل ؛ فهي ممنوعة من الصرف للعلميّة والتأنيث .

(٢) سبق في (٣/ ٣٥) أنَّ ابن كيسان يجيزه .

(٣) نسبه سيبويه إلىٰ عامر بن جُوَين الطائي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٤٦) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١١٢) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٣٤٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٥٩٠) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٧٨ـ ٥٧٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٣٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٢٨ـ ٩٣٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٨٣ـ ٤٨٥) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٤٥ـ ٥٥) .

٢٣٥ـ والتاءُ معْ جمعٍ . . . .

و(وَدَقَتْ) بالقاف : مِنْ (وَدَقَ المطرُ يَدِقُ) : إذا قَطَرَ ، ويُسمَّى المطرُ : وَدْقاً أيضاً ، وقولُهُ (أَبْقَلَ) ؛ أي : خَرَجَ بقلُها ، و(لا) الأُولىٰ : مُلْغاةٌ ، أو عاملةٌ عملَ (ليسَ) ، و(لا) الثانيةُ : تَبْرِئةٌ ، و(وَدْقَها) و(إبقالَها) : منصوبانِ على المصدر ، كما في « العَيْنيِّ »[١] .

والشاهد : في (أَبْقَلَ) ؛ حيثُ لم يُؤنِّثْ مع تأنيث الأرض ، ورُوِيَ : (إبقالُها) بالرفع ؛ فلا شاهدَ فيه .

❁ قوله : (والتاءُ معْ جمعٍ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مِنْ مجازيِّ التأنيثِ ،

نافعةٌ لم يُمطِرْ مثلَ مطرِها سحابةٌ ، وأنَّ هـٰذه الأرضَ كذلك لم يُنبِتْ مثلَ نباتِها أرضٌ .

❁ قوله : (ويُسمَّى المطرُ : وَدْقاً) ، ومنه : ﴿ فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَـٰلِهِ ﴾ [النور : ٤٣] .

❁ قوله : (أي : خَرَجَ بقلُها) لعلَّ الأَوْلىٰ : (أَخْرجَ بقلَها) ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (هـٰذا مِنْ مجازيِّ التأنيثِ) قال المُوضِّحُ في « شرح الشذور » : (وليس لك أنْ تقولَ : التأنيثُ في نحو « النساء » و« الهنود » حقيقيٌّ ؛ لأنَّ الحقيقيَّ الذي له فَرْجٌ ، والفرجُ لآحاد الجمعِ لا للجمع ، وإنَّما أسندتَ الفعلَ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/٩٢٩) .

كما صَرَّحَ به في « التوضيح »[1] .

❁ **قوله : (سوى السالِمِ مِنْ مُذكَّرِ) ؛** أي : وسوى السالمِ مِنْ مُؤنَّثٍ ، كما صَرَّحَ به الأُشْمُونيُّ[2] ؛ ففي كلام المُصنِّفِ اكتفاءٌ .

والحاصلُ : أنَّهُ يجوزُ الوجهانِ معَ الجمع المُكسَّرِ المُذكَّرِ ، ومعَ جمعِ التكسيرِ المُؤنَّثِ ؛ نحوُ : (قال الرجالُ) ، و(جاء الهُنُودُ) ، بخلاف جمعِ المُذكَّرِ السالمِ ، وجمعِ المؤنَّثِ السالمِ ؛ فيجبُ التذكيرُ في الأوَّل ، والتأنيثُ في الثاني ، هـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ ، وأجاز الكُوفيُّونَ التأنيثَ في الأقسام

إلى الجمع لا إلى الآحاد) انتهىٰ[3] .

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ١١٦) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٧٤) ، وفي هامش (ج) : (قوله : « كما صرَّح به الأُشْمُونيُّ » ، وأَخَذَ الشارحُ الفارضيُّ بظاهر كلام الناظم كالشارح ابنِ عَقيلٍ ؛ فقالَ ما نصُّهُ : وظاهرُ كلامِ الشيخ هنا : أنَّهُ يجوزُ حذفُ التاء مع جمع المُؤنَّثِ السالمِ ؛ كـ « قام الهنداتُ » ، وهو مذهبُ الفارسيِّ والكُوفيِّينَ ، ومَنَعَهُ البَصْريُّون ؛ لسلامة الواحد فيه ، وادَّعىٰ بعضُهُم : أنَّ هـٰذا البيتَ ممَّا حُذِفَ فيه نقيضُ المُذكَّر ؛ وهو المؤنثُ ، وأنَّ التقديرَ : « سوى السالِمِ مِنْ مُذكَّر ومُؤنَّث » ؛ على حَدِّ : ﴿ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ ﴾ [النحل : ٨١] ؛ أي : والبردَ . انتهىٰ ؛ فعلىٰ هـٰذا : كلامُ الشارح يُبنىٰ على مذهب الكوفيِّين ، فتأمَّل) ، وانظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/ ٥٤) .

(٣) شرح شذور الذهب (ص ٢٠٥) .

. . . . كالتاءِ مَعْ إحدى (اللَّبِنْ)

٢٣٦ـ والحَذْفَ في (نِعْمَ الفتاةُ) ٱسْتَحْسَنُوا لأنَّ قَصْـدَ الجِنْـسِ فيـهِ بَيِّـنُ

الأربعةِ ، وعلىٰ ذلك جاء قولُ الزَّمَخْشَرِيِّ : [من مجزوء الخفيف]

إنَّ قَـوْمِـي تَجَمَّعُـوا وبقَتْلِـي تَحَـدَّثُـوا

لا أُبَـالِـي بجَمْعِهِـم كُـلُّ جمـعٍ مُـؤَنَّـثُ

وبهٰذا تعلمُ : أنَّ كلامَ الشارحِ مع الناظم بظاهرِهِ . . غيرُ موافقٍ للبَصْريِّينَ ولا للكُوفيِّينَ ، **تأمَّلْ** .

❁ **قوله** : (**كالتاءِ معْ إحدى « اللَّبِنْ »**) ؛ أي : في أصل الجوازِ ؛ فلا يَرِدُ اختلافُهُما في الترجيح ؛ إذ الحذفُ أكثرُ مِنَ الإثبات في جمع التكسيرِ واسمِ الجمعِ ؛ نحوُ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف : ٣٠] ، وعن السُّيُوطيِّ استواءُ الأمرَينِ[١] ، و(**اللَّبِنُ**) : جمعُ (لَبِنة) بكسر المُوحَّدة ؛ وهي ما يُبنىٰ بها .

❁ **قوله** : (**ٱسْتَحْسَنُوا**) ؛ أي : رَأَوْهُ حَسَناً .

❁ **قوله** : (**لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ . . .**) إلىٰ آخره ؛ فالمُسنَدُ إليه الجِنْسُ ،

وفيه نَظَرٌ ؛ لِمَا تقرَّر مِنْ أنَّ الحُكْمَ على الجمع مِنْ باب الكُلِّيَّة ، وحينئذٍ : فالفعلُ مسندٌ في الحقيقة إلىٰ آحاد الجمع ، إلا أنْ يكونَ كلامُهُ باعتبار الظاهر ، **فاعرفْ**[٢] .

❁ **قوله** : (**غيرُ موافقٍ . . .**) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا يلزمُ الناظمَ

---

(١) البهجة المرضية (ص٢٠٥) ، نكت السيوطي (ق/ ١٠٠) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٧٧) .

إذا أُسنِدَ الفعلُ إلىٰ جمع : فإمَّا أنْ يكونَ جمعَ سلامةٍ لمُذكَّرٍ ، أو لا ، فإنْ كانَ جمعَ سلامةٍ لمُذكَّر . . لم يَجُزِ اقترانُ الفعلِ بالتاء ؛ فتقولُ : (قام الزيدونَ) ، ولا يجوزُ : (قامتِ الزيدونَ)[١] .

وإن لم يكن جمعَ سلامةٍ لمذكر ؛ بأنْ كان جمعَ تكسيرٍ لمُذكَّر ؛ كـ(الرجال) ، أو لمُؤنَّث ؛ كـ(الهُنُود) ، أو جمعَ سلامةٍ لمُؤنَّثٍ ؛ كـ(الهندات) . . جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها ؛ . . . .

فـ(أل) في (الفتاةُ) : جِنْسيَّةٌ ، خلافاً لمَنْ زَعَمَ أنَّها عهديَّةٌ[٢] ، ومعَ كونِ الحَذْفِ حَسَناً الإثباتُ أحسنُ منه .

* قوله : (فإنْ كانَ جمعَ سلامةٍ لمُذكَّرٍ . . لم يَجُزِ . . .) إلىٰ آخره ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس : ٩٠] . . فإنَّما جاز فيه ذلك ؛ لأنَّ (البَنِينَ) لم يَسْلَمْ فيه لفظُ الواحد ؛ إذ الأصلُ : (بَنَوٌ) ؛ فحُذِفَتْ لامُهُ وزِيدَ عليه واوٌ ونونٌ .

* قوله : (أو جمعَ سلامةٍ لمُؤنَّثٍ ؛ كـ« الهندات » . . جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها) تقدَّمَ أنَّ هـٰذا لا يُوافِقُ مذهبَ البَصْريِّينَ ؛ لتعيُّنِ التأنيثِ عندَهُم ،

موافقتُهُم ، بل هـٰذا رأيٌ له هنا وفي « الكافية » أيضاً موافقاً للفارسيِّ[٣] ؛ فهو مذهبٌ ثالث في المسألة ، ووافق الجمهورَ في « التسهيل »[٤] .

---

(١) ويجوزُ عند الكُوفيِّينَ ؛ لِمَا سيأتي مِنْ أنَّهُ يجوز عندَهُم تأنيثُ كلِّ جمع .

(٢) ذهب إلىٰ أنَّها عهديَّة : أبو منصور الجواليقي البغدادي ، وأبو إسحاق ابن ملكون الأندلسي . انظر « منهج السالك » لأبي حيَّان (ص١٠٥) .

(٣) الكافية الشافية (٢/ ٥٩٧) .

(٤) تسهيل الفوائد (ص٧٥) .

فتقولُ : (قام الرجالُ) و(قامتِ الرجالُ) ، و(قام الهُنُودُ) و(قامتِ الهُنُودُ) ، و(قام الهنداتُ) و(قامتِ الهنداتُ) ؛ **فإثباتُ التاءِ** ؛ لتأوُّله بالجماعة ، **وحذفُها** ؛ لتأوُّله بالجمع .

وأشار بقوله : (كالتاءِ مَعْ إحدى « اللَّبِنْ ») : إلىٰ أنَّ التاءَ معَ جمعِ التكسيرِ وجمعِ السلامة لمُؤنَّث .. كالتاء معَ الظاهرِ المجازيِّ التأنيثِ ؛

ولا مذهبَ الكُوفيِّينَ ؛ لصحَّة تأنيثِ كلِّ جمعٍ عندَهُم ، **ولا يَرِدُ علىٰ مذهب البَصْريِّينَ** : نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ [الممتحنة : ١٢] ، ولا نحوُ[1] : [من الكامل]

فبَكَىٰ بناتِي شَجْوَهُنَّ . . . .

❁ **قوله : (شَجْوَهُنَّ)** ؛ أي : لشَجْوِهِنَّ ؛ أي : حُزْنِهِنَّ .

---

(١) جزء من بيت لعبدة بن الطبيب ، وهو في « ديوانه » (ص٥٠) ضمن قصيدة يوصي بها أبناءه وذويه وقد أَزِفَ ترحُّلُه عن الدنيا ، والبيت بتمامه :

فبَكَىٰ بناتِي شَجْوَهُنَّ وزوجتي ... والأقربونَ إليَّ ثمَّ تَصَدَّعُوا

ومن أبياتها :

أُوصيكُمُ بتقى الإلـٰهِ فإنَّهُ ... يُعطِي الرغائبَ مَنْ يشاءُ ويمنعُ

وببرِّ والدِكُم وطاعةِ أمرِهِ ... إنَّ الأَبَرَّ مِنَ البَنِينَ الأطوعُ

لا تَأْمَنُوا قوماً يَشِبُّ صَبِيُّهُم ... بينَ القوابلِ بالعداوةِ يُنشَعُ

إنَّ الذينَ تُرَونَهُم إخوانَكُم ... يَشْفِي غليلَ صُدُورِهِم أنْ تُصرَعُوا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١١٣) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١١٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٨٩) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٣٥ـ ٩٣٦) .

كـ (لَبِنَة) ؛ فكما تقولُ : (كَسَرَتِ اللَّبِنةُ) و(كَسَرَ اللَّبِنةُ) . . تقولُ : (قام الرجالُ) و(قامتِ الرجالُ) ، وكذلك باقي ما تقدَّم .

وأشار بقوله : (**والحذفَ في « نِعْمَ الفتاةُ » اسْتَحْسَنُوا . . .**) إلىٰ آخر البيت : إلىٰ أنَّهُ يجوزُ في (نِعْمَ) وأخواتِها إذا كان فاعلُها مُؤنَّثاً . . إثباتُ التاءِ وحذفُها وإنْ كان مفرداً مُؤنَّثاً حقيقيّاً ؛ فتقولُ : (نِعْمَ المرأةُ هندُ) ، و(نِعْمَتِ المرأةُ هندُ) ، وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ فاعلَها مقصودٌ به استغراقُ الجنس ، فعُومِلَ معاملةَ جمعِ التكسير في جواز إثباتِ التاء وحذفِها ؛ لشَبَهِهِ به في أنَّ المقصودَ به مُتعدِّدٌ .

لأنَّ التذكيرَ في (جاءك) للفَصْل بالمفعول ؛ وهو الكافُ ، أو لأنَّ **الأصل** : النساءُ المؤمناتُ ، و(النساءُ) اسمُ جمعٍ ، ولأنَّ (بنات) لم يَسْلَمْ فيه لفظُ الواحدِ ؛ إذ **الأصل** : (بَنَوٌ) ؛ فحُذِفتْ لامُهُ وزِيدَ عليه ألفٌ وتاءٌ ؛ قال الشاطِبيُّ : (**ومحلُّ الخلافِ في تصحيح الجمعَينِ** : إذا لم يحصل تغيُّرٌ فيهما ، أمَّا ما تغيَّر منهما ؛ كـ « بَنِينَ » و« بناتٍ » . . فيجوزُ فيه الوجهانِ اتِّفاقاً) انتهىٰ « تصريح » بالمعنىٰ[1] .

❁ **قوله : (في تصحيح الجمعَينِ) الأَوْلىٰ : (في صحيح الجمعَينِ)** ، كما في نسخة[2] .

❁ **قوله رحمه الله : (فكما تقولُ : « كَسَرَتِ اللَّبِنةُ » . . .) إلىٰ آخره :**

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٢٨٠ـ٢٨١) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٢/ ٥٨٧ـ٥٨٩) .

(٢) جاء على الأولوية في (هـ) .

ومعنىٰ قولِهِ : (اسْتَحْسَنُوا) : أنَّ الحذفَ في هـٰذا ونحوِهِ حَسَنٌ ، ولـٰكنَّ الإثباتَ أحسنُ منه .

٢٣٧ـ والأصلُ في الفاعلِ أنْ يتَّصِلَا   والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنفصِلَا

❁ قوله : (والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنفصِلَا) هـٰذا لا يُغني عنه ما قبلَهُ ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ الأصلُ في كلٍّ منهما الاتِّصالَ ، كما نُقِلَ عن الأخفش . انتهى « ابن قاسم »[١] .

الأَوْلى : التعبيرُ بـ(انكسرَ) في الموضعَينِ ؛ ليكونَ موافقاً لِمَا الكلامُ فيه ؛ مِنْ إسناد الفعلِ إلى الفاعل المجازيِّ التأنيثِ ؛ لأنَّهُ إنْ قُرِئَ بالبناء للمفعول[٢] . . كان مِنَ الإسناد إلىٰ نائب الفاعل وإن كان الحُكْمُ واحداً ، وإن قُرِئَ بالبناء للفاعل و(اللَّبِنة) مفعولٌ به . . انتفى الإسنادُ إليها .

إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ يُقرَأُ بالبناء للفاعل الذي هو (اللَّبِنة) ، والمفعولُ محذوفٌ ؛ أي : (كَسَرَتِ اللَّبِنةُ ما وقعتْ عليه) مثلاً ، أو مُنزَّلٌ منزلةَ اللازمِ .

والجوابُ بأنَّ المثالَ لا تُشترَطُ صحَّتُهُ . . لا يصحُّ وإن اشتَهَرَ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (لاحتمالِ أنْ يكونَ الأصلُ . . .) إلىٰ آخره : نُوقِشَ فيه : بأنَّهُ لا يتأتَّى اتصالُهُما معاً حتىٰ يكونَ الأصلُ في كلٍّ منهما الاتصالَ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٤٨) ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ٣٢٩) : (أي : إنَّ الأصلَ اتصالُ أحدِهِما لا بعينه ؛ إذ لا يُمكِنُ اتصالُهُما معاً) .

(٢) نصَّ علىٰ ضبطه بالبناء للمفعول ابن الميت في « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ٢٢٤) .

٢٣٨ـ وقـد يُجـاءُ بخـلافِ الأصـلِ   وقد يَجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ[(١)]

الأصلُ : أنْ يَلِيَ الفاعلُ الفعلَ مِنْ غيرِ أنْ يفصلَ بينَهُ وبينَ الفعلِ فاصلٌ ؛ لأَنَّهُ كالجزء منه ؛ ولذلك يُسكَّنُ له آخِرُ الفعلِ إنْ كان ضميرَ مُتكلِّمٍ أو مُخاطَب ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ) ، و(ضَرَبْتَ) ، وإنَّما سكَّنُوهُ ؛ كراهةَ تَوَالي أربعِ مُتحرِّكات[(٢)] ، وهم إنَّما يكرهونَ ذلك في الكلمة الواحدة[(٣)] ؛ **فدَلَّ ذلك** علىٰ أنَّ الفاعلَ معَ فعلِهِ كالكلمة الواحدة .

والأصلُ في المفعول : أنْ ينفصلَ مِنَ الفعل ؛ بأنْ يتأخَّرَ عن الفاعل ، ويجوزُ تقديمُهُ على الفاعل إن خلا ممَّا سيذكرُهُ ؛ فتقولُ : (ضَرَبَ زيداً عمرٌو) ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (وقد يُجاءُ بخلافِ الأصلِ) .

ويُمكِنُ دفعُهُ : بأنَّ معنىٰ كونِ الأصلِ في كلٍّ منهما الاتصالَ : أنَّ الأصلَ اتصالُ أحدِهِما أيّاً كان منهما ، لا اتصالُ الفاعلِ بعَيْنه ، واتصالُ المفعولِ بعَيْنه ، فتدبَّرْ .

---

(١) قوله : (وقد يَجِي) بالقصر في لغةِ مَنْ قال : (جا يَجِي) ، و(شا [يَشَا]) . « خضري » (١/ ٣٢٩) .

(٢) قوله : (أربع متحركات) تذكيرُ العدد بالنظر إلىٰ لفظ الجمع لا المفرد ، وهو جائز عند البغداديين ، ويحتمل : أن (متحركات) جمع (مُتحركة) ، وعليه : فلا إشكال ، ويكون التذكير جارياً على القياس ، وانظر « همع الهوامع » (٣/ ٢٥٤) .

(٣) إلا أنْ يعرضَ عارض ؛ كـ (شَجَرَة) ؛ فإنَّ التاء في تقدير الانفصال ، وانظر « المقاصد الشافية » (٨/ ٢٩٩) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٥٠ ، ٣٢٩) .

وأشار بقوله : (وقد يَجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ) : إلىٰ أنَّ المفعولَ قد يتقدَّمُ على الفعل ، وتحتَ هـٰذا قِسْمانِ :

أحدُهُما : ما يجبُ تقديمُهُ ؛ وذلك كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ ؛ نحوُ : (أيّاً تَضرِبْ أَضرِبْ) ، أو اسمَ استفهامٍ ؛ نحوُ : (أيَّ رجلٍ ضربتَ ؟) ، أو ضميراً مُنفصِلاً لو تأخَّر لَزِمَ اتِّصالُهُ ؛ نحوُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : ٥][1]، فلو أُخِّرَ المفعولُ لَلَزِمَ الاتِّصالُ ، وكان يُقالُ : (نعبدُكَ) ، فيجبُ التقديم ، بخلاف قولك : (الدرهمُ إيَّاهُ أعطيتُكَ) ؛ فإنَّهُ لا يجبُ تقديمُ (إيَّاهُ) ؛ لأنَّكَ لو أخَّرتَهُ لجاز اتِّصالُهُ وانفصالُهُ علىٰ ما تقدَّم في (باب المضمرات) ؛ فكنتَ تقولُ : (الدرهمُ أعطيتُكَهُ) ، و(أعطيتُكَ إيَّاهُ)[2] .

والثاني : ما يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ نحوُ : (ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً) ؛ فتقولُ : (عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ) .

٢٣٩ـ وأَخِّرِ المفعولَ . . . .

❀ قوله : (وأَخِّرِ المفعولَ) ؛ أي : عن الفاعل وجوباً .

. . . .

---

(١) وكذا يجب تقديمُهُ إضافةً إلىٰ ما ذكره . . إذا وقع عاملُهُ في جواب (أمَّا) ليفصلها من الفعل إذا لم تُفصل بغيره ؛ ظاهرةً كانت ؛ نحوُ : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحىٰ : ٩] ، أو مقدرةً ؛ نحوُ : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر : ٣] ، بخلاف : (أمَّا اليومَ فاضربْ زيداً) ؛ للفصل بالظرف . « خضري » (١/ ٣٣٠) .

(٢) انظر (١/ ٥٤٧) .

. . . . إنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنحصِرْ

يجبُ تقديمُ الفاعلِ على المفعول : إذا خِيفَ التباسُ أحدِهِما بالآخَر ؛ كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما ، ولم توجدْ قرينةٌ تُبيِّنُ الفاعلَ مِنَ المفعول ؛ وذلك

❁ **قوله** : (**إنْ لَبْسٌ حُذِرْ**) ؛ أي : خِيفَ بسببِ خفاءِ الإعراب ، **وصُوَرُ ذلك ستَّ عَشْرةَ صورةً قامتْ مِنْ ضربِ أربعٍ في مِثْلها** ؛ وذلك بأنْ يكونا مقصورَينِ ، أو إشارتَينِ ، أو موصولَينِ ، أو مضافَينِ لياء المُتكلِّم ، وكلُّها داخلةٌ تحتَ قولِ الناظم : (وأَخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِر) ؛ فيتعيَّنُ في هٰذه الصُّوَرِ أنْ يكونَ الأوَّلُ منها فاعلاً والثاني مفعولاً . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❁ **قوله** : (**غيرَ مُنحصرْ**) بفتح الصادِ ؛ أي : حالَ كونِ الفاعلِ غيرَ مُنحصَرٍ فيه .

❁ **قوله** : (**وذلك بأنْ يكونا مقصورَينِ. . .**) إلىٰ آخره ، وأمَّا المنقوصُ فيظهرُ معه الفاعلُ مِنَ المفعول ؛ لأنَّهُ إنْ ظهرتْ عليه الفتحةُ كان مفعولاً ، وإلا كان فاعلاً .

❁ **قوله** : (**بفتح الصادِ**) يلزمُ عليه عيبُ السِّناد ، **وأيضاً** : (انحصرَ) لازمٌ لا يأتي منه اسمُ المفعول ؛ **فالمُناسِبُ** : **أَنَّهُ** بكسر الصاد علىٰ صيغة اسمِ الفاعل ؛ أي : غيرُ مُنحصِرٍ فيه غيرُهُ[2] .

---

(1) التصريح على التوضيح (1/ 281) .

(2) انظر « حاشية الصبان » (2/ 78) .

نحوُ : (ضَرَبَ موسىٰ عِيسىٰ) ؛ فيجبُ كونُ (موسىٰ) فاعلاً ، و(عيسىٰ) مفعولاً ، وهـٰذا مذهبُ الجمهور .

وأجاز بعضُهُم تقديمَ المفعولِ في هـٰذا ونحوِهِ ؛ قال : (لأنَّ العربَ لها غَرَضٌ في الالتباسِ ، كما لها غَرَضٌ في التبيين)[1] .

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبيِّنُ الفاعلَ مِنَ المفعول .. جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُهُ ؛ فتقولُ : (أَكَلَ موسى الكُمَّثْرَىٰ) ، و(أَكَلَ الكُمَّثْرَىٰ موسىٰ) ،

❀ قوله : (وأجاز بعضُهُم تقديمَ المفعولِ . . .) إلىٰ آخره : في هـٰذا نَظَرٌ ؛ إذ لا غَرَضَ للعرب في اللَّبْسِ ؛ وهو ما أَفْهمَ غيرَ المُراد ؛ كـ (ضَرَبَ موسىٰ عيسىٰ) إذا كان عيسىٰ ضارباً ، بل إنَّما لها غَرَضٌ في الإجمال ؛ وهو الذي لا يُفهَمُ منه المُرادُ ولا غيرُهُ ؛ نحوُ : (عندي عَيْنٌ) ؛ إذ لا يُعلَمُ منها عينُ الذهب أو الباصرةِ ، وهـٰذا مِنْ مقاصد البُلَغاء[2] ، وقد نَظَمْتُ الفرقَ بينَهُما فقلتُ : [من الرجز]

إفهامُ غيرِ القَصْدِ لَبْسٌ قد مُنِعْ ... ونَفْـيُ فَهْـمِ ذاكَ إجمـالٌ سُمِـعْ

لـٰكنَّ الناظمَ لا يُفرِّقُ بينهما .

❀ قوله : (الكُمَّثْرَىٰ) بفتح الميم مُشدَّدةً في الأكثر ، وقال بعضُهُم :

---

(1) قاله أبو العباس ابن الحاج الإشبيلي في « نقده على ابن عصفور » ، كما في « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٨١) ، وقوله : (نقده على ابن عصفور) ؛ أي : في كتابه « النقد على المقرب » ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (١/ ٢٨١) .

(2) في (ج ، د) : (العقلاء) .

وهـٰذا معنىٰ قوله : (وأَخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ) .

ومعنىٰ قولِهِ : (أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنحصرْ) : أَنَّهُ يجبُ أيضاً تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصورٍ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ زيداً) ، فإن كان ضميراً محصوراً. . وَجَبَ تأخيرُهُ ؛ نحوُ : (ما ضَرَبَ زيداً إلا أنا) .

لا يجوزُ إلا التخفيفُ ، الواحدةُ : (كُمَّثْرَاة) ، وهو اسمُ جنسٍ يُنوَّنُ كما تُنوَّن أسماءُ الأجناسِ . انتهىٰ « مصباح »[1] .

❋ قوله : (وهو اسمُ جنسٍ. . .) إلىٰ آخره : راجعٌ للمفرد ؛ وهو (كُمَّثْراة) ، لا لـ (كُمَّثْرىٰ) ؛ لأنَّ الظاهرَ : أنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف ؛ لألف التأنيثِ المقصورة .

❋ قوله رحمه الله : (فإن كان ضميراً محصوراً. . وَجَبَ تأخيرُهُ) لعلَّ مُرادَهُ : أنَّهُ يمتنعُ تقديمُ المحصورِ فيه وحدَهُ بدون (إلا) في مكان المفعول ، وتأخيرُ المفعولِ في مكان الفاعل ؛ بأنْ تقولَ في مثاله : (ما ضَرَبَ أنا إلا زيداً) ، لا أنَّهُ يمتنعُ تقديمُهُ مع (إلا) ؛ بأنْ تقولَ : (ما ضربَ إلا أنا زيداً) ؛ إذ هـٰذا لا ضررَ فيه ؛ لعدم اللَّبْسِ ؛ لأنَّهُ مِنَ المعلوم أنَّ المتصلَ بـ (إلا) هو المحصورُ فيه ، كما يُؤخَذُ مِنْ قولِ المُصنِّفِ الآتي : (وقد يَسبِقُ إنْ قصدٌ ظَهَرْ) .

أو يُقالُ : إنَّ كلامَ الشارحِ هنا جارٍ علىٰ غيرِ ما جرىٰ عليه المُصنِّفُ فيما

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٧٤٢) .

٢٤٠ـ وما بـ (إلَّا) أو بـ (إنَّما) ٱنحصَرْ . . . .

❁ **قوله** : (**وما بـ « إلَّا » . . .**) إلىٰ آخره : (**ما**) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (**أَخِّرْ**) .

❁ **قوله** : (**ٱنحصَرْ**) ؛ أي : انحصرَ فيه غيرُهُ .

يأتي ؛ مِنْ أَنَّهُ يمتنعُ تقديمُ المحصورِ فيه بـ (إلا) إذا كان فاعلاً ، **كما هو مذهبُ أكثرِ البَصْريِّينَ والفرَّاءِ** ، أو مِنْ أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ فيه مطلقاً ؛ سواءٌ كان فاعلاً أو مفعولاً ، **كما هو مذهبُ بعضِ البَصْريِّينَ** ، واختاره الجُزُوليُّ والشَّلَوبينُ[1] ، لا علىٰ ما جرىٰ عليه المُصنِّفُ ؛ مِنْ أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ المحصورِ فيه بـ (إلا) مطلقاً ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً ، **كما هو مذهبُ الكِسَائيِّ**[2] .

❁ **قوله** : (**أي : انحصرَ فيه غيرُهُ**) ؛ أي : فالضميرُ في (انحصر) علىٰ تقدير مضاف معَ تقدير (فيه) .

وفي « الأنوار البهيّة » : (**قولُ المُصنِّف : « انحصر » يُشكِلُ** : بأنَّ المُنحصِرَ هو المُقدَّمُ ، والذي يُؤخَّرُ هو المحصورُ فيه ، **ويُجابُ** : بأنَّهُ إذا حُصِرَ الفعلُ الواقعُ على المفعول مثلاً . . فقد حُصِرَ الفاعلُ ؛ أي : مفهومُهُ ؛

---

(١) المقدمة الجزولية (ص٥١) ، شرح المقدمة الجزولية (٢/ ٥٩ـ ٦٠) .
(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ١٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦٠٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨١) .

. . . .   أَخِّـرْ وقـد يَسبِـقُ إنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ

يقولُ : إذا حُصِرَ الفاعلُ أو المفعولُ بـ (إلَّا) أو بـ (إنَّما).. وَجَبَ تأخيرُهُ .

---

* قوله : (وقد يَسبِقُ) الضميرُ في (يَسبِقُ) : راجعٌ إلى المحصور ؛ أي : وقد يَسبِقُ المحصورُ غيرَ المحصورِ ، . . . .

أي : مَنْ وَقَعَ منه الفعلُ الواقعُ على المفعول .

لا يُقالُ : فالمحكومُ بحصره هو الأمرُ الكُلِّيُّ ولم يُؤخَّرْ ، بل الذي أُخِّرَ فردُهُ .

لأنَّا نقولُ : تأخيرُ فردِهِ تأخيرٌ له ؛ لاتِّحاده به ، كذا أفاده الشيخُ ياسينُ على « الفاكهي » .

ولا يصحُّ أنْ يكونَ « انحصر » بمعنى « انحَصَرَ فيه » على معنىٰ : « حُصِرَ فيه » ؛ لأنَّهُ لا يصحُّ أنْ يُقالَ مثلاً : « انكَسَرَ في الدار » بفتح الكاف علىٰ أنْ يكونَ « في الدار » نائبَ الفاعل ، فكذا هنا ، بخلاف : « كُسِرَ في الدار » بالبناء للمجهول وجَعْلِ الجارِّ والمجرور نائبَ الفاعل ؛ فإنَّهُ صحيح ، أو إنَّهُ تسامح ، فسُمِّيَ المحصورُ فيه [والمنحصر فيه محصوراً و] منحصراً ، وهٰذا هو الأظهرُ)[1] .

---

(١) الأنوار البهية (ق/ ١٨٠) ، وانظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٥٠٦) .

وقد يتقدَّم المحصورُ مِنَ الفاعل أو المفعول علىٰ غير المحصورِ إذا ظَهَرَ المحصورُ مِنْ غيره ؛ وذلك كما إذا كان الحصرُ بـ (إلَّا) ، **فأمَّا إذا كان الحصرُ بـ (إنَّما)** . . **فإنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ ؛ إذ لا يظهرُ كونُهُ محصوراً إلا بتأخيره ، بخلاف المحصورِ بـ (إلَّا) ؛ فإنَّهُ يُعرَفُ بكونه واقعاً بعدَ (إلا) ، فلا فرقَ بينَ أنْ يتقدَّمَ أو يتأخَّر** .

فمثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ (إنَّما) : قولُكَ : (إنَّما ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ) .

ومثالُ المفعولِ المحصورِ بـ (إنَّما) : (إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً) .

ومثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ (إلا) : (ما ضَرَبَ عَمْراً إلا زيدٌ) .

ومثالُ المفعولِ المحصورِ بـ (إلا) : (ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عَمْراً) .

وهـٰذا عامٌّ مخصوصٌ بـ (إلا) ، أمَّا بـ (إنَّما) فلا يتقدَّمُ أصلاً ، كما يُعلَمُ مِنْ كلام الشارح .

❁ **قوله : (وهـٰذا عامٌّ مخصوصٌ بـ « إلا ») هـٰذا جوابٌ عمَّا يُقالُ : إنَّ** ظاهرَ كلامِ الناظم : أنَّ لكلٍّ مِنَ المحصور بـ (إلا) والمحصورِ بـ (إنَّما) حالتَينِ : حالةٌ يجبُ فيها تأخيرُهُ ، وحالةٌ يجوزُ فيها الأمران ، معَ أنَّ هـٰذا مُسلَّمٌ في المحصور بـ (إلا) فقط ، فإذا أردتَ تقديمَ المحصورِ فيه مع (إلا) ؛ بأنْ قلتَ : (ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ) . . جاز ، وإن قدَّمتَ المحصورَ فيه وحدَهُ ؛ بأن قلتَ : (ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ) . . امتنع ؛ لحصول اللَّبْسِ حينئذٍ ؛ إذ يتبادرُ إلى الذِّهْن أنَّ المحصورَ فيه هو زيدٌ لا عمرو ، وهو خلافُ المقصود ، وأمَّا الحصرُ بـ (إنَّما) فليس له إلا حالةُ وجوبِ التأخيرِ .

ومثالُ تقديمِ الفاعلِ المحصورِ بـ (إلا) : قولُكَ : (ما ضَرَبَ إلا زيدٌ عَمْراً) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٤٧ـ فلم يَدْرِ إلا اللهُ ما هيَّجَتْ لنا عَشِيَّةَ إِنْـآءِ الـدِّيـارِ وِشـامُهـا

❀ قوله : (فلم يَدْرِ إلا اللهُ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ الشاهد : تقدُّمُ الفاعلِ المحصورِ بـ (إلا) على المفعول ؛ وهو (ما هيَّجَتْ) ، والأصلُ : (فلم يَدْرِ ما هيَّجتْ لنا إلا اللهُ) ، و(عشيَّةَ) : منصوبٌ على الظرفيَّة مضافٌ إلى (الإِنْآء) بكسر الهمزة وسكونِ النون وفتح الهمزة الممدودة ؛ كـ (الإِبْعاد)

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ قولَهُ : (وقد يَسبِقُ . . .) إلىٰ آخره . . مِنَ العامِّ المخصوص ، كما أشار إليه الشارحُ .

هٰذا توضيحُ كلامِهِ ، لٰكن فيه : أنَّ ما نحن فيه مِنَ العامِّ الذي أُرِيدَ به

---

(١) البيت لذي الرُّمَّة في « ديوانه » (٢/ ٩٩٩) ، وهو ثاني بيت من قصيدة غزلية مطلعها :

مَـرَرْنـا علـىٰ دارٍ لِمَيَّـةَ مـرَّةً وجاراتِها قد كانَ يعفو مَقامُها

وبعده :

وقد زوَّدَتْ مَيٌّ على النَّأْيِ قلبَهُ عَلاقاتِ حاجاتٍ طويلٍ سَقَامُها

فأصبحتُ كالهيماءِ لا الماءُ مُبرِئٌ صَدَاها ولا يَقضِي عليها هُيامُها

ومن أبياتها :

خليلـيَّ لمَّـا خِفْـتُ أنْ يستفـزَّنـي أحاديثُ نَفْسي بالهوىٰ واحتمامُها

تـداوَيـتُ مِـنْ مَـيٍّ بتكليمـةٍ لهـا فما زادَ إلا ضِعْفَ دائِي كلامُها

ولم يعرف قائلَهُ الإمامُ العيني ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٢/ ١٣١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦٠٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٤) .

. . . .

وزناً ومعنىً ، و(الإنآء) : مضافٌ إلى (الدِّيار) ، وفي الكلام حذفٌ ؛ أي : إنآءِ أهلِ الدِّيار[1] ، . . . .

الخصوصُ ، لا مِنَ العامِّ المخصوص ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا في باب الاستثناء .

وقد يُقالُ : هو مِنْ قَبيل العامِّ المخصوصِ كما قال ؛ وذلك لأنَّ الضميرَ في (يَسبِقُ) راجعٌ للمحصور المُرادِ عمومُهُ تناولاً ؛ بدليل ذِكْرِ الشرط ؛ وهو قولُهُ : (إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) ؛ لأنَّهُ إنْ أُريد به الخاصُّ مِنْ أوَّل الأمر . . لم يكنْ للشرط فائدةٌ ، ولا نُسلِّمُ : أنَّ العامَّ الذي أُريد به الخصوصُ لا يكونُ إلا في باب الاستثناء ، بل قد يكونُ في غيره أيضاً ؛ كباب الشرط .

ثمَّ إنَّهُ قد يُقالُ : لِمَ أُجِيزَ هنا تقديمُ المحصورِ فيه مع (إلا) ، ومُنِعَ في باب المبتدأ والخبر ؟ حتىٰ حَكَمُوا بشذوذ قولِهِ[2] : [من الطويل]

. . . . وهـل إلَّا عليـكَ المُعـوَّلُ

وأجاب بعضُهُم : بأنَّ الفعلَ أقوىٰ في العمل مِنَ المبتدأ ، فاحتُمِلَ فيه تقديمُ المحصور ، وبأنَّ اللازمَ فيه تقديمُ أحدِ المعمولَينِ على الآخَرِ ، لا تقديمُ المعمولِ على العامل ، ولا كذلك المبتدأُ والخبر ، تدبَّرْ .

---

(١) وفي « شرح ديوان ذي الرمة » للباهلي (٢/٩٩٩) : (أنآء) بفتح الهمزة جمع (نُؤْيٍ) ؛ وهي حُفْرةٌ تكون حول الخيمة تمنعُ دخولَ المطر ، وهو أقربُ في حَلِّ معنى البيت مع ما سيأتي في ضبط (وشامها) .

(٢) انظر (٢/٣٠٨) .

. . . .

وإطلاقُ الدِّيارِ علىٰ أهلها مجازٌ مرسلٌ ؛ من تسمية الحالِّ باسمِ المَحَلِّ .

و(**الوِشَام**) بكسر الواو : جمعُ (وَشِيمة) ؛ الكلامُ الشرُّ والعداوة ، و(**الوِشَامُ**) **أيضاً** : مِنَ « الوَشْم » ؛ يُقال : (وَشَمَ يَدَهُ وَشْماً) : إذا غَرَزَهُ بالإبرة ثمَّ ذَرَّ عليه النِّيلة[1] ، وهو مرفوعٌ على الفاعليّة بـ(هيَّجتْ) ، **والضميرُ** : يرجعُ إلىٰ محبوبته .

❁ **قوله** : (**وإطلاقُ الدِّيارِ علىٰ أهلها** . . .) إلىٰ آخره : **المُناسِبُ** : (أو إطلاقُ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ هـٰذا مجازٌ مرسل ، وما قبلَهُ مجازٌ بالحذف ، **تدبَّرْ** .

❁ **قوله** : (و« **الوِشَامُ** » **أيضاً** : مِنَ « **الوَشْم** » . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (و« **الوِشَام** » بكسر الواو : جمعُ « وَشْمٍ » بفتحها ؛ مثلُ « بَحْرٍ وبِحَارٍ » ؛ وهو الغَرْزُ بإبْرة ، ثمَّ ذَرُّ النَّؤُورِ علىٰ محلِّ الغَرْزِ حتىٰ يَخضَرَّ ، و« **النَّؤُور** » : وِزانُ « رَسُول » ؛ دخانُ الشَّحْم يُعالَجُ به الوَشْمُ حتىٰ يخضرَّ ، ويُقالُ له أيضاً : « النِّيلَج » بكسر النون وفتح اللام ، وهو مُعرَّب)[2] .

❁ **قوله** : (**والضميرُ** : **يرجعُ إلىٰ محبوبته**) **هـٰذا ظاهرٌ على الثاني** ؛

---

(١) **النِّيلة** : صبغٌ أزرق يستخرج من بعض النباتات .

(٢) هـٰذا ما جرىٰ عليه المُقرِّرُ والمُحشِّي وكثيرٌ من أصحاب الحواشي ؛ مِنْ ضبط (وِشَامُها) بكسر الواو علىٰ أنَّهُ جمع (وَشِيمة) ، أو من الوَشْم ، والذي جرىٰ عليه أبو نصر الباهلي صاحب الأصمعي في « شرح ديوان ذي الرمة » (٢/ ٩٩٩) : أنَّه جمع (شامة) بمعنى العلامة ، والواو للعطف ، ولعلَّهُ أقربُ وأوضحُ في حلِّ المعنىٰ ، والله تعالىٰ أعلم .

ومثالُ تقديمِ المفعولِ المحصور بـ (إلا) : قولُكَ : (ما ضَرَبَ إلا عمراً زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٤٨ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ ليلىٰ بتكليمِ ساعةٍ فما زادَ إلا ضِعْفَ ما بي كلامُها

❀ **قوله : (تَزَوَّدْتُ مِنْ ليلىٰ . . .) إلىٰ آخره** : قاله مجنونُ بنُ عامرٍ ، و(ضِعْفَ) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّم ، وهو محلُّ الشاهد ، و(كلامُها) : مرفوع ، وقولُهُ : (بتكليمِ ساعة) ؛ أي : التكليمِ فيها .

وهو أنَّ (الوِشَامَ) مِنَ (الوَشْم) . . . إلىٰ آخره ، **أمَّا على الأوَّل : فالظاهرُ** : أنَّ الضميرَ يرجعُ إلى العاذلة ، **والمعنىٰ** : فلم يعلمِ الأمرَ الذي أثارَتْهُ فينا وِشَامُ المحبوبةِ ـ أو سوءُ كلامِ العاذلةِ ـ حينَ إبعادِ أهلِ ديارِ العشيقةِ حاصلاً[2] . . إلا اللهُ سبحانه وتعالىٰ .

❀ **قوله : (و« ضِعْفَ » بالنصب . . .) إلىٰ آخره** : **ضِعْفُ الشيءِ** : مِثْلُهُ ، وضِعْفاه : مِثْلاه ، **وأَضْعافُهُ** : أمثالُهُ ، **هٰذا هو الأصلُ** ، ثمَّ استُعمِلَ الضِّعْفُ في المِثْل وما زاد ، وليس للزيادة حدٌّ ؛ فيُقالُ : (هٰذا ضِعْفُ هٰذا) ؛ أي : مِثْلُهُ ، أو مِثْلاه ، أو ثلاثةُ أمثاله . . . وهٰكذا ، **والتَّزَوُّدُ معناه** : اتِّخاذُ الزادِ ـ

---

(١) بيت يتيم لمجنون ليلىٰ في « ديوانه » (ص١٩٤) ، وهو قريبٌ من بيت ذي الرُّمَّة ضمن التخريج السابق في (٣/ ٥٧) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٣٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٢٢) ، و« المساعد » (١/ ٤٠٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦٠٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٤٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٨٦ـ٤٨٧) .

(٢) قوله : (حاصلاً) مفعولٌ ثانٍ لـ (يعلم) .

هٰذا معنىٰ كلامِ المُصنِّف .

واعلَمْ : أنَّ المحصورَ بـ (إنَّما) لا خلافَ في أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُهُ ، وأمَّا المحصورُ بـ (إلا) : ففيه ثلاثةُ مذاهبَ :

أحدُها ـ وهو مذهبُ جمهورِ البَصْريِّينَ والفَرَّاءِ وابنِ الأَنْباريِّ ـ : أنَّهُ لا يخلو : إمَّا أنَ يكونَ المحصورُ بها فاعلاً ، أو مفعولاً ؛ فإن كان فاعلاً : امتنع تقديمُهُ ؛ فلا يجوزُ : (ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً) ، فأمَّا قولُهُ : [من الطويل]

فلـم يَـدْرِ إلا اللهُ مـا هيَّجَـتْ لنـا

❀ قوله : (والفَرَّاءِ) هو أبو زكريَّا يحيى بنُ زيادٍ ، مات بطريق مكَّةَ سنةَ سبعٍ ومئتَينِ وله سبعٌ وستُّونَ ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « المُزهِر »[1] ، وذَكَرَ ابنُ خِلِّكانَ أنَّ عمرَهُ ثلاثٌ وستُّونَ سنةً ، وأنَّهُ بفتح الفاء وتشديدِ الرَّاءِ بعدَها ألفٌ ممدودة ، وإنَّما قيل له ذلك مع أنَّهُ لم يكن يعملُ الفِرَاءَ ولا يبيعُها ؛ لأنَّهُ كان يَفْرِي الكلامَ ، وأنَّهُ كانَ يميلُ إلى الاعتزالِ . انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

❀ قوله : (وابنِ الأَنْباريِّ) بفتح الهمزة .

أي : الطعامِ ـ للسفر ، وعليه : ففي (تكليم) مكنيَّةٌ ؛ حيثُ شُبِّهَ بزاد المسافرِ بجامع الانتفاعِ بكلٍّ مثلاً ، وطُوي ذِكْرُ المُشبَّه به ، والتزوُّدُ تخييلٌ .

والمعنىٰ : تزوَّدتُ مِنْ محبوبتي ليلىٰ بتكليمها إيَّاي مُدَّةً مِنَ الزمن ، طامعاً أنْ يزولَ بذلك ما بي مِنَ اللَّوْعة وتباريحِ الوَجْد ، فما زاد كلامُها إلا أمثالَ

---

(١) المزهر (٢/ ٤١٩ ، ٤٦٣) .

(٢) وفيات الأعيان (٦/ ١٨٠ـ١٨١) .

فأُوِّلَ : علىٰ أنَّ (ما هيَّجت) مفعولٌ لفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (درىٰ ما هيَّجت لنا) ، فلم يتقدَّمِ الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأنَّ هـٰذا ليس مفعولاً للفعل المذكور .

وإن كان المحصورُ مفعولاً : جاز تقديمُهُ ؛ فتقولُ : (ما ضَرَبَ إلا عمراً زيدٌ) .

الثاني ـ وهو مذهبُ الكِسَائيِّ ـ : أنَّهُ يجوزُ تقديمُ المحصورِ بـ (إلا) ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً .

الثالثُ ـ وهو مذهبُ بعضِ البَصْريِّينَ ، واختاره الجُزُوليُّ والشَّلَوْبِينُ ـ : أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ بـ (إلا) ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً[1] .

٢٤١ـ وشاعَ نحوُ (خافَ ربَّهُ عُمَرْ) . . . .

---

* **قوله** : (مذهبُ الكِسَائيِّ) هو الذي مشىٰ عليه المُصنِّفُ . انتهىٰ « خطيب »[2] .

* **قوله** : (وشاعَ . . .) إلىٰ آخره : **إن أرادَ بـ (شاع) و(شذَّ) مِنْ جهة**

ما أُقاسِيهِ مِنْ ذلك ؛ أي : زاد ذلك دونَ وجهٍ ما مِنْ أوجه الانتفاعِ به حَسْبَ ما كنتُ أطمعُ .

---

(١) انظر « المقدمة الجزولية » (ص٥١) ، و« شرحها » للشلوبين (٢/ ٥٩٠ـ٥٩١) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ٢٨٧ـ٢٨٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨١ـ٥٨٢) .

(٢) فتح الخالق المالك (٢/ ٧١٠) .

. . . . وشَذَّ نحوُ زانَ . . . .

السماع . . فالأمرُ فيه بالعكس ، وإن أرادَ مِنْ جهة القياسِ . . يُقالُ فيهِ : (ضَعُفَ) و(قَوِيَ) ، لا (شـاعَ) و(شذَّ) انتهىٰ « نُكَت » عن ابن هشام[1] .

❀ قوله : (وشَذَّ . . .) إلىٰ آخره : الصحيحُ : . . . .

❀ قوله : (فالأمرُ فيه بالعكس) ؛ أي : بأنْ يُقالَ :

وشـذَّ نحـوُ (خـافَ ربَّـهُ عُمَـرْ) وشاعَ نحوُ (زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

هـٰذا هو الظاهرُ ، وفيه : أنَّ نحوَ : (خاف ربَّهُ عُمَر) شائعٌ أيضاً لا قليلٌ في الاستعمال ؛ فلعلَّ مُرادَهُ بـ (العكس) : خلافُ الواقعِ بالنسبة لقوله : (وشذَّ نحوُ « زان نَوْرُهُ الشَّجَر ») ؛ أي : إنَّ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ؛ مِنْ أنَّ نحوَ (زان نَوْرُهُ الشَّجَر) شاذٌّ وقليلٌ في الاستعمال . . عكسُ الواقعِ ؛ أي : مُخالِفٌ له ؛ لأنَّهُ كثيرٌ أيضاً .

ويُـدفَـعُ هـٰذا الإشكـالُ : بـأنَّ المُـرادَ بقـولـه : (شـاع) ؛ أي : فـي الاستعمال ، والأصلُ في كثرة الاستعمالِ القياسيَّةُ ، فهي لازمةٌ بحسَب الأصل ، والمُرادَ بقوله : (شذَّ) ؛ أي : قياساً ؛ أي : خَرَجَ عن القياس وإن كان كثيراً في الاستعمال أيضاً علىٰ خلاف الأصل ، ولا نُسلِّمُ : أنَّ القياسَ لا يُقالُ فيه : (شذَّ) بل (ضَعُفَ) ، كما لا يخفىٰ .

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٠٢) .

أي : شاع في لسان العربِ تقديمُ المفعولِ المُشتمِلِ علىٰ ضميرٍ يرجعُ إلى الفاعلِ المُتأخِّر ؛ وذلك نحوُ : (خافَ ربَّهُ عمرُ) ؛ فـ (ربَّهُ) : مفعولٌ ، وقد اشتَمَلَ علىٰ ضميرٍ يرجع إلىٰ (عمر) ، وهو الفاعلُ ، وإنَّما جاز ذلك وإنْ كان فيه عَوْدُ الضميرِ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ؛ لأنَّ الفاعلَ منويُّ التقديمِ على المفعول ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعل أنْ يتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو مُتقدِّمٌ رُتْبةً وإن تأخَّر لفظاً .

فلو اشتَمَلَ المفعولُ علىٰ ضميرٍ يرجعُ إلىٰ ما اتَّصل بالفاعلِ . . فهل يجوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعل ؟ في ذلك خلافٌ ؛ وذلك نحوُ : (ضَرَبَ غلامَها جارُ هندَ) ؛ فمَنْ أجازها ـ وهو الصحيحُ ـ وَجَّهَ الجوازَ : بأنَّهُ لمَّا عاد الضميرُ

جوازُهُ في الشِّعْر فقط ، وأكثرُ النَّحْويِّينَ لا يُجيزُهُ لا في شِعْرٍ ولا في نثر . انتهىٰ « توضيح »[1] .

❀ قوله : (نَوْرُهُ) بفتح النون ؛ أي : زَهْرُهُ .

ثمَّ رأيتُ ابنَ قاسمٍ كَتَبَ علىٰ قول « النُّكَت » : (فالأمرُ فيه بالعكس)[2] : (مُجرَّدُ هـٰذه الدعوىٰ لا يندفعُ بها نَقْلُ المُصنِّفِ ذلك الإمامِ الحُجَّةِ الثقة) ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (جوازُهُ في الشِّعْر) ؛ أي : للضرورة .

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ١٢٥) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٠٢) .

علىٰ ما اتَّصل بما رُتْبَتُهُ التقديمُ . . كان كعَوْده علىٰ ما رُتْبَتُهُ التقديمُ ؛ لأنَّ المُتَّصِلَ بالمُتقدِّم مُتقدِّمٌ .

وقولُهُ : (وشَذَّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : شَذَّ عودُ الضميرِ مِنَ الفاعل المُتقدِّمِ على المفعول المُتأخِّر ؛ وذلك نحوُ : (زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ) ؛ **فالهاءُ المُتَّصِلةُ بـ (نَوْرُ) الذي هو الفاعلُ** . . عائدةٌ على (الشجرَ) ، وهو المفعولُ ، **وإنَّما شذَّ ذلك** ؛ لأنَّ فيه عودَ الضمير علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبةً ؛ لأنَّ (الشجر) مفعولٌ ، وهو مُتأخِّرٌ لفظاً ، والأصلُ فيه أنْ يَنفصِلَ عن الفعل ؛ فهو مُتأخِّرٌ رُتْبَةً .

وهٰذه المسألةُ ممنوعةٌ عندَ جمهورِ النَّحْويِّينَ ، وما وَرَدَ مِنْ ذلك تأوَّلوه ، وأجازها أبو عبدِ اللهِ الطُّوَالُ مِنَ الكُوفيِّينَ[1] ، وأبو الفتحِ بنُ جِنِّي ، وتابعهما المُصنِّفُ[2] .

❀ **قوله** : (**الطُّوَالُ**) بضمِّ الطاء وتخفيفِ الواو . انتهىٰ « تصريح »[3] .

❀ **قوله** : (**ابنُ جِنِّي**) بكسر الجيم وإسكانِ الياء ، ليس منسوباً ، وإنَّما هو مُعرَّبُ (كنـي)، واسمُهُ : أبو الفتح، وهو مِنَ البَصْريِّينَ . انتهىٰ « تصريح »[4] .

. . . .

(١) والأخفشُ من البَصْريِّينَ .

(٢) والرضي أيضاً . انظر « الخصائص » (١/ ٢٩٤) ، و« شرح التسهيل » (١/ ١٦١) ، و« شرح الكافية » (١/ ١٨٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٩٤٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٦٦-٢٦٩) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٨٣) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٤) ، والمشهور : أن اسمه عثمان ، وأبا الفتح كنيته . انظر « وفيات الأعيان » (٣/ ٢٤٦) ، و« سير أعلام النبلاء » (١٧/ ١٧) ، و« بغية =

ومِمَّا وَرَدَ مِنْ ذلك : قولُهُ[1] : [من البسيط]

١٤٩ـ لمَّا رأىٰ طالِبُوهُ مُصعَباً ذُعِرُوا   وكادَ لو ساعدَ المَقْدُورُ يَنتصِرُ

وقولُهُ[2] : [من الطويل]

❀ قوله : (لمَّا رأىٰ طالِبُوهُ. . .) إلىٰ آخره : (مُصعَبٌ) : هو ابنُ الزُّبيرِ بنِ العوَّامِ رضي الله تعالىٰ عنهما ، وأراد الشاعرُ أنْ يَرْثيَهُ بالبيت لمَّا قُتِلَ في سنة إحدىٰ وسبعينَ مِنَ الهجرة ، و(ذُعِرُوا) بضمِّ المُعجَمة : مبنيٌّ للمفعول ؛ أي : فَزِعُوا ، و(لمَّا) : ظرفٌ بمعنىٰ (حين) ، وجوابُهُ : قولُهُ : (ذُعِرُوا) ، و(كاد) : مِنْ أفعال المُقاربَة ، واسمُها : ضميرٌ يرجعُ إلىٰ (مُصعَب) ، وجملةُ (يَنتصِرُ) : خبرٌ ، وأمَّا (لو ساعدَ المقدورُ) . . فهو جملةٌ معترضةٌ بين الاسم والخبرِ ، وجوابُ (لو) : محذوفٌ دَلَّ عليه خبرُ (كاد) ، والمعنىٰ : لو ساعدَهُ المقدورُ لكان انتصرَ .

. . . .

= الوعاة » (٢/ ١٣٢) .

(١) قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه به لمَّا قُتِلَ بدير الجاثَلِيق ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٦١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦١١ـ٦١٢) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٥٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٩ـ٩٦٠) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ١٦١) ، وابنُهُ في « شرحه على الألفية » (ص١٦٦) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/ ٦٣٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١١٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٦١٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٢٦٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٧٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٨ـ ٩٥٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٧٥) .

١٥٠ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدُدٍ ورقَّىٰ نَدَاهُ ذا النَّدَىٰ في ذُرَا المجدِ

ومحلُّ الاستشهادِ : في (طالِبُوهُ) ؛ فإنَّ الضميرَ راجعٌ لـ (مصعب) وهو مُتأخِّرٌ عنه .

❁ **قوله** : (**كَسَا حِلْمُهُ**. . .) إلىٰ آخره : (**سُؤْدُد**) بضمِّ السين المُهمَلة والدالِ الأُولىٰ ؛ بوزن (قُنْفُذٍ) ، كما في « القاموس »[1] ؛ بمعنىٰ : السِّيادة ، و(رقَّىٰ) بالتشديد : مِنَ الرُّقِيِّ ؛ بمعنى : الصُّعُود ، و(نَدَاهُ) بفتح النون ؛ أي : عطاؤُهُ ، و(ذُرا) بضمِّ الذال : جمعُ (ذِرْوة) بتثليث الذال ؛ أَعْلى الشيء .

والمعنىٰ : كَسَا حِلْمُ الممدوحِ صاحبَ الحِلْمِ ثيابَ السِّيادة ، وأَعْلىٰ عطاؤُهُ صاحبَ العطاء .

والشاهدُ : في (حِلْمُهُ) و(نَدَاهُ) ؛ فإنَّ ضميرَهُما للمفعول المُؤخَّر ، و(حِلْمُهُ) بالرفع : فاعلُ (كَسَا) ، و(ذا) : مفعولٌ أوَّل مضافٌ إلى (الحلم) ، و(أثواب) : مفعولٌ ثانٍ[2] .

---

(١) القاموس المحيط (١/ ٣٠١) ، وذكر لغتَينِ أخريَينِ ؛ وهما : (السُّود) ، (والسُّودَد) ، وزاد في « التاج » (٨/ ٢٢٤) لغةً رابعة ؛ وهي : (السُّؤْدَد) .

(٢) والشاهد الذي بعده ـ وهو قوله : (ولو أن مجداً. . .) ـ لم يكتب عليه المُحشِّي ، ولا بأس بإيراد نصِّ كلام العلامة الخضري ؛ قال (١/ ٣٣٤) : (**قوله** : « **ولو أنَّ مجداً**. . . » إلىٰ آخره : لحسَّان بن ثابت رضي الله تعالىٰ عنه يَرْثي به المُطعِم بن عدي أحدَ رؤساء المشركين بمكَّة ؛ لأنَّهُ كان يَحُوطُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وينصره قبل الهجرة ، و« **أَبْقىٰ** » : جواب « لو » ، فعاد الضمير مِنْ « مجدُهُ » ـ وهو فاعلٌ مُقدَّم ـ علىٰ =

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

١٥١ـ ولو أنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدهرَ واحداً مِنَ الناسِ أَبْقىٰ مَجْدُهُ الدهرَ مُطعِمَا

وقولُهُ[2] : [من الطويل]

= « مُطعِما » وهو مفعول مُؤخَّر) ، ويحتمل : أنَّ البيت سقط من النسخة التي كَتَبَ عليها المُحشِّي ، والله تعالىٰ أعلم .

(١) البيت لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٣٩٨) ضمن قصيدة يمدح بها مطعم بن عدي ، ويذكر وفاءه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أجاره بعد وفاة عمه أبي طالب ، وكان مُطعِمٌ قد مات على الشرك قبل غزوة بدر بسبعة أشهر ، ومطلعها :

أَعَينِ أَلَا ٱبْكِي سيِّدَ الناسِ وٱسْفَحِي بدمعٍ فإنْ أَنْزَفْتِهِ فٱسكُبِي الدَّمَا
وبَكِّـي عظيـمَ المَشْعَـرَيـنِ وربَّهـا علىٰ الناسِ معروفٌ لهُ ما تَكَلَّمَا

وبعد الشاهد :

أَجَرْتَ رسولَ اللهِ منهُم فأَصبَحُوا عبـادَكَ مـا لبَّـىٰ مُلَـبٌّ وأَحْـرَمَـا
فلـو سُئِلَـتْ عنـهُ مَعَـدٌّ بـأَسْـرِهـا وقحطـانُ أو بـاقـي بَقِيَّـةِ جُـرْهُمَـا
لقالوا هو المُوفِي بخُفْرَةِ جارِهِ وذِمَّتِـهِ يـومـاً إذا مـا تَـذَمَّمَـا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٦٠ـ ١٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٣٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٧ـ ٩٥٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٧٢ـ٧٤) .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي واضع علم النحو في « ديوانه » (ص٤٠١) ، ونُسب إلى النابغة وعبد الله بن همارق سهواً ، وقيل : إنَّ قائله لم يُعلم ؛ حتىٰ قال ابن كيسان : =

١٥٢ـ جَزَىٰ ربُّهُ عنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جزاءَ الكلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

❀ **قوله** : (**جَزَىٰ ربُّهُ** . . .) إلىٰ آخره : (**العاوِياتِ**) : جمعُ (عاوِية) ؛ أي : الصائحةِ ؛ مِنْ (عوى الكلبُ) : إذا صاح ، و(**جزاءَ الكلابِ العاوِيات**) **قيل** : هو الضَّرْبُ والرَّمْيُ بالحجارة ، **وقال الأَعْلَمُ** : هٰذا ليس بشيءٍ ، وإنَّما دعا عليه بالأُبْنةِ[1] ؛ إذ الكلابُ تتعاوىٰ عندَ طَلَبِ السِّفَادِ ، قال : (وهٰذا مِنْ ألطفِ الهَجْوِ)[2] .

❀ **قوله** : (**وهٰذا مِنْ ألطفِ الهَجْوِ**) ؛ أي : في ذاته بقَطْعِ النَّظَرِ عن المَهْجُوِّ ، وإلا فلا لُطْفَ فيه بالنسبة له ؛ إذ لا وجهَ لهَجْوِ سيدِنا عَدِيٍّ رضي الله تعالىٰ عنه ، ولا غيرِهِ مِنَ الصحابة ، خصوصاً بمثل هٰذا الهَجْوِ الفَظِيع ، والسبِّ الشَّنِيع ، كيف وهو القائلُ : (ما دَخَلَ وقتُ الصلاةِ إلا وأنا أشتاقُ إليها)[3] ، و(ما دخلتُ علىٰ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قطُّ إلا وسَّع لي أو تحرَّك) ، قال : (ودخلتُ عليه يوماً وقد امتلأ بيتُهُ مِنْ أصحابه ، فوسَّعَ لي

= أحسبُهُ مُولَّداً مصنوعاً ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (١/ ١٨٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٢٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦١١) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٦٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٤٩ـ٩٥١) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٢٧٧ـ٢٨٨) .

(١) **الأُبْنة** : الفاحشة التي تفعل بالشخص .

(٢) وقيل : إنَّهُ يعني بـ(العاوِيات) المسعورةَ ، ومن شأنها إذا أُرِيدَ بُرْؤُها أنْ يُؤخذ سَفُّودٌ فيُدخَلَ في أدبارها . انظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٠) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٢٨٣) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٢٨٠) .

(٣) رواه ابن المبارك في « الزهد » (١٣٠٢) ، وابن نصر المروزي في « تعظيم قدر الصلاة » (٣٣٥) .

وقولُهُ[1] : [من البسيط]

١٥٣ـ جَزَىٰ بَنُوهُ أبا الغِيلَانِ عن كِبَرٍ وحُسْنِ فعلٍ كما يُجْزىٰ سِنِمَّارُ

والشاهدُ : في قوله : (ربُّهُ عنِّي عَدِيَّ) ؛ فإنَّ (ربُّهُ) فاعلُ (جَزَىٰ) ، والضميرَ المتصلَ به عائدٌ علىٰ قوله : (عديَّ) الواقعِ مفعولاً .

❀ قوله : (جزىٰ بَنُوهُ أبا الغِيلَانِ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في أوَّله ،

حتىٰ جلستُ إلىٰ جنبه) ؟![2] .

وهو مِنَ المهاجرينَ[3] ، ويُكْنىٰ : أبا طَرِيفٍ ، وكان شريفاً في قومه ، خطيباً حاضرَ الجواب ، فاضلاً كريماً ، نَزَلَ بالكوفة وسَكَنَها ، ومات بها سنةَ سبعٍ وستِّينَ ـ وقيل : سنةَ ثمانٍ وستِّينَ ، وقيل : تسعٍ وستِّينَ ـ وهو ابنُ مئةٍ وعشرين سنةً .

ولعلَّ هـٰذا الهَجْوَ كان في زمن الجاهليَّة ، أو أنَّ الشاعرَ كان علىٰ حَرْفٍ من الدِّين .

---

(١) البيت لسَلِيط بن سعد اليربوعي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٥) ، « والمقاصد الشافية » (٢/ ٦١٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٦٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٥ـ ٩٥٦) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٩٢ـ٤٩٣) .

(٢) رواه ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٣/ ١٠٥٨) ، وانظر « الوافي بالوفيات » (١٩/ ٣٤٩) .

(٣) لعلَّهُ قصد الهجرة اللغوية ، لا الاصطلاحية ، أو لعلَّهُ مِنَ الأضداد ، وآثرَ التعبيرَ به تأدُّباً ، والله تعالىٰ أعلم .

فلو كان الضميرُ المُتَّصِلُ بالفاعلِ المُتقدِّمِ عائداً على ما اتَّصل بالمفعول المُتأخِّرِ.. امتنعتِ المسألةُ ؛ وذلك نحوُ : (ضَرَبَ بَعْلُها صاحبَ هندَ) ، وقد نَقَلَ بعضُهُم في هٰذه المسألةِ أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها : المنعُ .

وهو ظاهرٌ ، و(أبا الغِيلَانِ) بكسر الغين المُعجَمة : كُنْيةُ رجلٍ ، و(عن) : بمعنىٰ (في) ؛ أي : جزىٰ بَنُوهُ أبا الغِيلانِ في كِبَرٍ وعن حُسْنِ فِعْلٍ إليه جزاءً كجزاءِ سِنِمَّارَ ـ بكسر السين والنون وتشديدِ الميم ـ اسمِ صانعٍ روميٍّ بنى الخَوَرْنَقَ الذي بظهرِ الكوفة للنُّعمان ملكِ الحِيرَة ، وهو قصرٌ عظيم لم تَرَ العربُ مثلَهُ ، وكان بناؤُهُ في عشرينَ سنةً ، فلمَّا فَرَغَ أَلْقاهُ مِنْ أعلاه فَخَرَّ ميِّتاً ؛ لئلَّا

❁ قوله : (و« عن » : بمعنىٰ « في ») ؛ أي : في حالِ كِبَرٍ وحالِ حُسْنِ فِعْلٍ ، ويحتملُ : أنَّ (عن) بمعنىٰ (بَعْدَ) ، ويحتملُ : أنَّ (عن) باقيةٌ علىٰ حالها ؛ أي : جزاءً ناشئاً ومُتسبَّباً عن كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ ؛ أي : مع أنَّهُما مِنْ مقتضيات حُسْنِ المكافأة لا سُوئِها ، كما فَعَلَ هٰؤلاء الأبناءُ مع أبيهم ، فهو زيادةٌ في تقبيحهم .

❁ قوله : (وعن حُسْنِ فِعْلٍ إليه) لعلَّهُ : (إليهم) بضمير الجمع [1] ، وإتيانُهُ بـ(عن) إشارةٌ لعطفه علىٰ (كِبَرٍ) ، و(عن) بمعنىٰ (في) أيضاً .

---

(١) جاء بضمير الجمع في (هـ) .

. . . .

يبنيَ لغيره مثلَهُ ، فضربتْ به العربُ مَثَلاً في سُوء المُكافأةِ[1] .

. . . .



(١) وفي ذلك يقول الشاعر : (من الطويل)

جـزانـي جـزاهُ اللهُ شـرَّ جـزائِـهِ ... جـزاءَ سِنِمَّـارٍ ومـا كـان ذا ذَنْـبِ

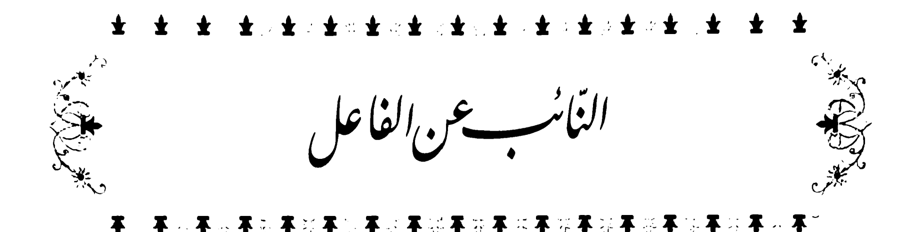
سوىٰ رَصْفِهِ البُنْيانَ عشرينَ حِجَّةً ... يُعلَّـىٰ عليـهِ بـالقـرامـدِ والسَّكْـبِ

فلمَّـا انتهـى البُنْيـانُ يـومَ تمـامِـهِ ... وآضَ كمِثْلِ الطَّوْدِ والباذخِ الصَّعْبِ

وظـنَّ سِنِمَّـارٌ بـهِ كـلَّ خَيْـرِهِ ... وفـازَ لـديـهِ بـالكـرامـةِ والقُـرْبِ

فقالَ اقذِفُوا بالعِلْجِ مِنْ رأسِ شاهقٍ ... وذاكَ لَعَمْرُ اللهِ مِنْ أعظمِ الخَطْبِ

وقيل : إن سِنِمَّارَ هو الذي بنىٰ قصر أُحَيحة بن الجُلَاح ، فلمَّا فَرَغَ منه قال له أُحَيحةُ : لقد أحكمته ، فقال : إنِّي لَأعرفُ فيه حجراً لو نُزِعَ لَتقوَّض مِنْ عند آخره ، فسأله عن الحجر ، فأراه موضعه ، فدَفَعَهُ أُحَيحةُ مِنَ القصر ، فخرَّ ميِّتاً . انظر « مجمع الأمثال » (١٥٩/١) .



(النائبُ عن الفاعل)

❁ قوله : (النائبُ عن الفاعل) التسميةُ بذلك مُصطلَحُ ابنِ مالكٍ ، وأمّا الجمهورُ : فيقولون : (المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ) ، والأُولىٰ أَوْلىٰ ؛ لأنَّها أَخْصرُ ، ولأنَّهُ أُورِدَ على الثانية : أنَّها لا تشملُ ما ينوبُ غيرَ المفعول ؛ كالظرف ، وأنَّها تَصدُقُ علىٰ قولك : (ديناراً) مِنْ (أُعطِيَ زيدٌ ديناراً) ؛ لأنَّهُ مفعولُ (أُعطِي) ، و(أُعطِيَ) لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وإن أُجِيبَ عن ذلك : بأنَّ (المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ) صار عَلَماً بالغَلَبة علىٰ ما يقومُ مَقامَ الفاعلِ مِنْ مفعولٍ أو غيره ؛ فلا يخرجُ ما ذُكِرَ أوَّلاً ، ولا يدخلُ فيه ما ذُكِرَ ثانياً ، تدبَّرْ .

[النائبُ عن الفاعل]

❁ قوله : (وإن أُجِيبَ عن ذلك . . .) إلىٰ آخره : غايةٌ في الأَوْلَويَّة ؛ لأنَّ ما لا يحتاجُ لجواب أَوْلىٰ ممَّا يحتاجُ .

٢٤٢ـ ينـوبُ مفعـولٌ بـهِ عـن فـاعـلِ فيمـا لـهُ كـ (نِيـلَ خيـرُ نـائِـلِ)

يُحذَفُ الفاعلُ ويُقامُ المفعولُ به مُقامَهُ ؛ فيُعطىٰ ما كان للفاعل ؛ مِنْ لزوم الرفع ، ووجوبِ التأخيرِ عن رافعه[1] ، ....

❁ قوله : (نائِلِ) في « الصحاح » : (النَّوَال : العطاءُ ، والنائِلُ مِثْلُهُ) انتهى « ابن قاسم »[2] .

❁ قوله : (يُحذَفُ الفاعلُ) ؛ أي : لغَرَضٍ مِنَ الأغراض ؛ كالعِلْم به[3] ، والجهلِ[4] ، والتعظيمِ[5] ، والتحقيرِ[6] ، والإيجازِ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ [الحج : ٦٠] ، وغيرِ ذلك[7] .

❁ قوله : (والنائلُ مِثْلُهُ) ؛ أي : فهو مصدرٌ ، لٰكنَّ المُرادَ به هنا : الشيءُ المُعطىٰ ؛ لأنَّ فَرْضَ الكلامِ في إنابة المفعولِ به ، ولا تتوهَّمْ أنَّهُ اسمُ فاعل .

---

(١) واتصالِهِ به أيضاً .
(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٥٠) ، وانظر « الصحاح » (٥/ ١٨٣٦ـ ١٨٣٧) .
(٣) وذلك نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] .
(٤) وذلك نحوُ : (سُرِقَ المتاعُ) .
(٥) أي : بصون اسمِهِ عن اللسان ، أو عن قَرْنه بالمفعول ؛ نحو : (خُلِقَ الخنزيرُ) .
(٦) وذلك نحوُ : (طُعِنَ عمرُ) .
(٧) انظر باقي الأغراض مع أمثلتها في « همع الهوامع » (١/ ٥٨٣) .

وعدمِ جوازِ حذفِهِ[1] ؛ وذلك نحوُ : (نِيلَ خيرُ نائلٍ) .

فـ (خيرُ نائِلٍ) : مفعولٌ قائمٌ مَقَامَ الفاعل ، والأصلُ : (نال زيدٌ خيرَ نائِلٍ) ؛ فحُذِفَ الفاعلُ ـ وهو (زيدٌ) ـ وأُقِيمَ المفعولُ به مُقامَهُ ؛ وهو (خير نائِلٍ) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ ؛ فلا تقولُ : (خيرُ نائِلٍ نِيلَ) علىٰ أنْ يكونَ مفعولاً مُقدَّماً ، بل علىٰ أنْ يكونَ مبتدأً وخبرُهُ الجملة التي بعدَهُ ؛ وهي (نِيلَ) ، والمفعولُ القائمُ مَقَامَ الفاعلِ ضميرٌ مُستتِر ، والتقديرُ : (نِيلَ هو) ، وكذلك لا يجوزُ حذفُ (خيرُ نائلٍ) فتقولَ : (نِيلَ) .

٢٤٣ـ فأَوَّلَ الفعلِ اَضْمُمَنْ . . . .

❁ قوله : (فأَوَّلَ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا كالاستدراك علىٰ قوله : (فيما له) ؛ أي : ينوبُ المفعولُ به عن الفاعل في جميع الأحكام ، إلا أنَّهُ يُغيِّرُ الفعلَ عن صيغته الأصليَّةِ إلىٰ صيغةٍ تُؤْذِنُ بالنِّيابة .

❁ قوله : (هـٰذا كالاستدراك . . .) إلىٰ آخره ، والفاءُ واقعةٌ في جواب شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ كأنَّهُ قال : (فإذا أردتَ بيانَ إنابتِهِ عن الفاعل . . فأقولُ لكَ : أَوَّلَ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره ، كذا قيل ، لـٰكن كان الأحسنُ إبدالَ الفاء بالواو[2] ؛

---

(١) ومن ذلك أيضاً : إغناؤه عن الخبر في نحو : (أمضروبٌ العبدانِ ؟) ، وعدمُ تعدُّده ، وتأنيثُ العامل لتأنيثه ، وتجريدُهُ مِنْ علامة التثنية والجمع ، وصيرورتُهُ مبتدأً إذا تقدَّم . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٣٦) .

(٢) جاء بالواو في (و) ، وقوله : (بالواو) المشهور استعمالاً : أن تدخلَ الباء على =

. . . . والمُتَّصِلْ بالآخِرِ ٱكْسِرْ في مُضِيٍّ كـ (وُصِلْ)

٢٤٤ـ وٱجْعَلْهُ مِنْ مضارعٍ مُنفتِحَا كـ (يَنْتَحِي) المَقُولِ فيهِ (يُنْتَحَىٰ)

❁ قوله : (والمُتَّصِلْ بالآخِرِ ٱكْسِرْ) قال في « التسهيل » : (لفظاً إنْ سَلِمَ مِنْ إعلالٍ وإدغامٍ ، وإلا فتقديراً ؛ كـ« قيلَ » و« رُدَّ »)[1] .

❁ قوله : (وٱجْعَلْهُ) ؛ أي : ما قبلَ الآخِرِ .

❁ قولـه : (كـ« يَنْتَحِي ») الانتحاءُ : الاعتمادُ والعُرُوضُ ، قال الجَوْهريُّ : (« أَنْحىٰ في سَيْرِهِ » ؛ أي : اعتمدَ على الجانب الأيسر ، و« الانتحاءُ » مِثْلُهُ ، هٰذا هو الأصلُ ، ثمَّ صارَ « الانتحاءُ » الاعتمادَ والمَيْلَ في كلِّ وجهٍ ، و« انتحَيتُ لفُلانٍ » ؛ أي : عَرَضْتُ له ، و« أَنْحَيتُ علىٰ حَلْقِهِ السِّكِّينَ » ؛ أي : عَرَضْتُ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (المَقُولِ) بالجرِّ : نعتٌ لقوله : (يَنْتَحِي) ، و(يُنْتَحَىٰ) : مَحْكِيٌّ بالقَوْل ، ويجوزُ كونُ (المَقُول) مبتدأً[3] ، و(يُنْتَحَىٰ) خبراً ،

لأنَّ في ذِكْرِ الفاءِ إيهامَ أنَّ مدخولَها مِنْ جملةِ ما للفاعل ، وليس كذلك .

= المتروك ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ﴾ [سبأ : ١٦] ، واستعمله المُقرِّر علىٰ خلاف المشهور .

(١) تسهيل الفوائد (ص٧٨) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٤١) ، وانظر « الصحاح » (٦/ ٢٥٠٣ـ ٢٥٠٤) .

(٣) وجاء مضبوطاً بالجر والرفع في (ل) ، وجعله السُّنْدُوبي في « المنح الوفية » (ق/ ٧٢) خبرَ مبتدأ محذوف .

يُضَمُّ أوَّلُ الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان ماضياً مضارعاً[١] ، ويُكسَرُ ما قبلَ آخِرِ الماضي[٢] ، ويُفتَحُ ما قبلَ آخِرِ المضارع ، ومثالُ ذلك في الماضي : قولُكَ في (وَصَلَ) : (وُصِلَ) ، وفي المضارع : قولُكَ في (يَنْتَحِي) : (يُنْتَحَىٰ) .

٢٤٥ـ والثانيَ التاليَ . . . .

و(فيه) : مُتعلِّقٌ بـ (المَقُول) انتهىٰ « فارِضي »[٣] .

❀ قوله : (والثانيَ التاليَ . . .) إلىٰ آخره : (الثانيَ) : مفعولٌ أوَّل بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (ٱجْعَلْهُ) ، و(التاليَ) : نعتٌ له ، و(تا) : مفعولُ (تالي) ، و(المُطاوَعَهْ) : مضافٌ إليه ، و(كالأوَّلِ) : في موضع المفعولِ الثاني لـ (اجعلْ) ، و(بلا مُنازَعَهْ) : مُتعلِّقٌ بـ (اجعلْ) ، وتقديرُ البيتِ : (اجعلِ الحرفَ الثانيَ الذي يَلِي تاءَ المُطاوَعةِ كالحرف الأوَّلِ في الضمِّ بلا مُنازَعةٍ) انتهىٰ « معرب »[٤] .

والمُطاوَعةُ : حُصُولُ الأَثَرِ مِنَ الأوَّل للثاني ؛ نحوُ : (عَلَّمْتُهُ فتَعَلَّمَ) ، و(كَسَّرْتُهُ فتَكَسَّرَ) ؛ فالأوَّلُ : مُطاوَعٌ بفتح الواو ، والثاني بكسرها ، وتاءُ

. . . .

(١) أي : ولو كان هٰذا الضمُّ مُقدَّراً في الماضي ؛ كـ (نِيلَ) .
(٢) أي : ولو كان هٰذا الكسرُ مُقدَّراً ؛ كـ (رُدَّ) ، كما نبَّه عليه المُحشِّي قبل قليل .
(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٦) .
(٤) تمرين الطلاب (ص٥٩) .

المطاوعةِ لا تكونُ إلا في الماضي . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

وتُعرَّفُ المُطاوَعةُ أيضاً : بأنَّها قَبُولُ فاعلِ فعلٍ أَثَرَ فاعلِ فعلٍ آخَرَ .

❀ **قوله : (تا المُطاوَعَهْ)** ، وكذا كلُّ فعلٍ أوَّلُهُ تاءٌ مَزِيدةٌ مُعتادةٌ وإن كانتْ لغير مطاوعةٍ ؛ نحوُ : (تَبَخْتَرَ) ، و(تَكَبَّرَ) ، و(تَوَانَىٰ) ، وإنَّما تَرَكَ الناظمُ ذلك ؛ لأنَّها شبيهةٌ بتاء المُطاوعَة ، وخَرَجَ بالمُعتادة : نحوُ : (تَرْمَسَ الشيءَ) ؛ بمعنىٰ : رَمَسَهُ ؛ أي : دَفَنَهُ ؛ فإنَّها مَزِيدةٌ ، ولا يُضَمُّ معها التالي ؛ لكونِ زيادتِها غيرَ مُعتادةٍ ، أفاده في « النُّكَت »[2] .

❀ **قوله : (لكونِ زيادتِها غيرَ مُعتادةٍ)** ؛ أي : لأنَّ الأصلَ في التوصُّل للساكن المُصدَّرِ به الكلمةُ أنْ يكونَ بالهمزة لا بالتاء . انتهىٰ « صبَّان »[3] .

ومُقتضاهُ : أنَّهُ سُكِّنتْ أوَّلاً راءُ (رمس) ، ثُمَّ أُتي بالتاء تَوَصُّلاً للنطق بها ، وقال الدَّنَوْشَريُّ ـ كما نقله ياسينُ في « حاشية التصريح » ـ : (لعلَّ المُرادَ بالتاء الزائدة : المُعتادَةُ التي لها معنىً ، بخلاف تاء « ترمس » ؛ فإنَّ زيادتَها غيرُ مُعتادَةٍ ؛ لكونها لا معنىٰ لها)[4] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٦) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٠٣) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٨٩) .

(٤) حاشية ياسين على التصريح (١/ ٢٩٤) ، وانظر « حاشية الدنوشري على التصريح » (ق/ ٧١) .

٢٤٦ـ وثالثَ الذي بهمزِ الوَصْلِ كالأوَّلِ ٱجْعَلَنَّـهُ كـ (ٱستُحْلِـي)

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مُفتتَحاً بتاء المُطاوَعة . . ضُمَّ أوَّلُهُ وثانيه ؛ وذلك كقولك في (تَدَحْرَجَ) : (تُدُحْرِجَ) ، وفي (تكَسَّرَ) : (تُكُسِّرَ) ، وفي (تَغَافَلَ) : (تُغُوفِلَ) .

وإذا كان مُفتتَحاً بهمزة وصلٍ . . ضُمَّ أوَّلُهُ وثالثُهُ؛ وذلك كقولك في (اسْتَحْلَى): (اُسْتُحْلِيَ) ، وفي (اقْتَدَرَ) : (اُقْتُدِرَ) ، وفي (انطَلَقَ) : (اُنطُلِقَ) .

---

* قوله : (وثالثَ الذي . . .) إلىٰ آخره : (ثالثَ) : مسموعٌ بالنصب بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (ٱجْعَلَنَّهُ) على الاشتغال ، ويُشكِلُ عليه قولُ الرَّضِيِّ : (إنَّ الفعلَ المُؤكَّدَ بالنون لا يعملُ فيما قبلَهُ ، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً) انتهىٰ « فارِضي »[١] .

* قوله : (وفي « انطَلَقَ » : « اُنطُلِقَ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا صريحٌ في

---

* قوله : (ويُشكِلُ عليه قولُ الرَّضِيِّ . . .) إلىٰ آخره : مُقتضاه : أنَّهُ لو سُمِعَ بالرفع لا إشكالَ ، وفيه : أنَّهُ وإن لم يُشكِلْ هـٰذا يبقى الإشكالُ في قوله : (كالأوَّل) ؛ لتقدُّمه على (اجْعلَنَّهْ) ، لـٰكن قد مرَّ الجوابُ عن هـٰذا الإشكالِ : بأنَّ المُصنِّفَ يرتكبُ ذلك كثيراً للضرورة[٢] .

* قوله : (وفي « انطَلَقَ » : « اُنطُلِقَ » . . . إلىٰ آخره) المُرادُ : إلىٰ آخر

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٦)، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ٤٤٦).
(٢) انظر (٢/ ٦٠٥) .

٢٤٧ـ وٱكْسِرْ أَوَ ٱشْمِمْ فا ثُلاثيٍّ أُعِلْ عيناً وضمٌّ جا كـ (بُوعَ) فٱحتُمِلْ

أنَّهُ يجوزُ بناءُ الفعلِ اللازمِ للمفعول ، وهو خلافُ ما عليه أكثرُ النُّحاة ، قال البَعْليُّ : (ولا يُبنىٰ للمفعولِ إلا ما كان مُتصرِّفاً مُتعدِّياً ، خلافاً لمَنْ يُجيزُهُ في اللازم ويُقيمُ المصدرَ المُعرَّفَ بلام العهد مُقامَ الفاعلِ ؛ نحوُ : « جُلِسَ الجلوسُ »، مُستدِلّاً بقراءةِ: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ [هود : ١٠٨] بضم السين[١]، وأُجِيبَ : بأنَّ الكِسَائيَّ حكىٰ « سَعَدَ » مُتعدِّياً) انتهىٰ « فارِضي »[٢] .

❁ **قوله** : (**أَوَ ٱشْمِمْ**) بنَقْلِ حركةِ همزةِ (اشْمِمْ) إلى الواو قبلَها .

❁ **قوله** : (**عيناً**) تمييزٌ مُحوَّلٌ عن نائب الفاعل ، **والأصلُ** : (أُعِلَّتْ عينُهُ) .

الأمثلةِ المذكورةِ سابقاً ، لا لاحقاً ، لـٰكن ما عدا (استُحلي) ، **تأمَّلْ** .

❁ **قوله** : (**مُستدِلّاً بقراءةِ** : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : **فيه** : أنَّ القائمَ مَقامَ الفاعلِ ليس المصدرَ المُعرَّفَ .

❁ **قوله** : (**بنَقْلِ حركةِ همزةِ « اشْمِمْ »** . . .) إلىٰ آخره ، وتلك الحركةُ هي الفتحةُ لا الكسرةُ ؛ لأنَّهُ مِنْ (أَشَمَّ) الرباعيِّ ، ومصدرُهُ (الإشمامُ) .

---

(١) **وقرأ بكسر العين مبنيّاً للفاعل** : ما عدا حفصاً وحمزة والكسائي وخلفاً . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٢٦) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٦) .

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثياً مُعتَلَّ العينِ . . فقد سُمِعَ في فائه ثلاثةُ أوجهٍ[1] :

❀ قوله : (**مُعتَلَّ العينِ**) لو عبَّر هنا وفيما يأتي بـ (مُعَلَّ العين) بحذف التاءِ . . **لكان أَوْلىٰ** ، كما أفاده شيخُ الإسلام[2] .

❀ قوله : (**لكان أَوْلىٰ**) ؛ أي : لأَنَّ المُعلَّ معناه المُغيَّرُ ، بخلاف المُعتلِّ ؛ فإِنَّهُ ما فيه حرفُ عِلَّة ؛ فـ (عَوِرَ) أو (صَيِدَ) يُقالُ له : (مُعتلٌّ) لا (مُعَلٌّ) ؛ ولذلك يُسلَكُ به مَسْلَكُ الصحيح ، فلا تَجْري فيه هـٰذه الأوجهُ الثلاثة ، **كذا قيل** .

وكلٌّ مِنْ (عَوِرَ) و(صَيِدَ) علىٰ وزن (فَرِحَ) ، **والأوَّلُ بمعنىٰ** : ذَهَبَ حُسْنُ إحدىٰ عينَيْهِ ، **والثاني بمعنىٰ** : مال عنقُهُ ، كما في « القاموس »[3] ، وإنَّما لم تُغيَّرْ عينُ الفعل في نحوهما ؛ حملاً على الوصف منه ؛ نحوُ : (أَعْوَرَ) و(أَصْيَدَ) ؛ لكونه بمعناه ، وحُمِلَ مصدرُ الفعلِ عليه ، وقد أشار المُصنِّفُ إلىٰ ذلك فيما يأتي بقوله[4] :

وصـحَّ عيـنُ (فَعَـلٍ) و(فَعِـلَا)   ذا (أَفْعَـلٍ) كـ (أَغْيَـدٍ) و(أَحْـوَلَا)

ولا يخفىٰ أنَّ كلّاً مِنْ (عَوِرَ) و(صَيِدَ) لازمٌ لا يُبنىٰ للمفعول على

---

(١) وأصحُّها : الكسر ، ثمَّ الإشمام ، وأضعفُها : الضم . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠١ـ٦٠٢) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٤١) ، وانظر (٥/ ٥٠٧ ، ٥١٠) .

(٣) القاموس المحيط (١/ ٣٠٦ ، ٢/ ٩٥) .

(٤) انظر (٥/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣) .

ـ إخلاصُ الكسرِ ؛ نحوُ : (قِيلَ)، و(بِيعَ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

١٥٤ـ حِيكَـتْ علـىٰ نِيـرَيْـنِ إذْ تُحَـاكُ
تَخْتَبِـطُ الشـوكَ ولا تُشَـاكُ

❀ قوله : (حِيكَتْ علىٰ نِيرَيْنِ. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مِنْ بحر الرجز ، ونائبُ فاعلِ (حِيكَتْ) : كلُّ واحدٍ مِنْ إزار الشاعرِ وردائِهِ ؛ لأنَّهُ يُرِيدُ وصفَهُما بالصَّفَاقة ، وكذا الضميرُ في الأفعال في جميع البيت ، و(الحِياكة) : النَّسْجُ ، و(النِّيرَيْنِ) بكسر النون وسكون الياء التحتية : تثنيةُ (نِيرٍ) ؛ وهو عَلَمُ الثوبِ ولُحْمتُهُ أيضاً ، وفي رواية : (علىٰ نَوْلَينِ) تثنية (نَوْل) بفتح النون وإسكان الواو[2] ؛ الخَشَبُ الذي يَلُفُّ عليه الحائكُ الثوبَ ، ويُقال له : المِنْوال ، وإذا نُسِجَ عليهما كانَ أَصْفَقَ وأَبْقىٰ .

الأصح ؛ فالأَوْلى : التمثيلُ بنحو (طَوَىٰ) و(لَوَىٰ) ؛ فإنَّ عينَهُما لم تُعَلَّ ؛ لئلَّا يجتمعَ إعلالانِ ؛ إذ لامُهُما مُعلَّةٌ ، إلا أنْ يُقالَ ببنائهما للمفعول عندَ إنابةِ الجارِّ والمجرور مثلاً .

❀ قوله : (مِنْ إزار الشاعرِ وردائِهِ) ؛ أي : وكلٌّ منهما يُؤنَّثُ ويُذكَّر ، كذا

---

(١) مشطوران مجهولا النسبة ، وقال العيني : (ومنهم مَنْ نسبه إلىٰ رؤبة ، فلم أجده في « ديوانه ») ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٣١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٥٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٣١٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٨١) ، وجاء في جميعها : (حُوكَتْ) مُستشهَداً به علىٰ إخلاص الضم ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٧٧ـ٩٧٨) .

(٢) جاء علىٰ هـٰذه الرواية في (و) .

ـ وإخلاصُ الضمِّ ؛ نحوُ : (قُولَ) ، و(بُوعَ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

و(تُحاكُ) و(تُشاكُ) : مبنيَّانِ للمفعول ، وأصلُ (تُحاكُ) : (تُحْوَكُ) ؛ نُقِلتْ حركةُ الواو إلىٰ ما قبلَها ثمَّ قُلِبتْ ألفاً ، وقولُهُ : (تَختَبِطُ الشوكَ) : مِنِ (اختبطْتُ الشجرةَ) : إذا ضربتَها بعصاً لتأخذَ وَرَقَها ، وقولُهُ : (ولا تُشَاكُ) ؛ أي : لا يدخلُ فيها الشوكُ ولا يُؤَثِّرُ فيها .

ثمَّ إنَّ الشارحَ استشهد بالبيت علىٰ إخلاصِ الكسرِ في (حِيكتْ) ، وهو مُخالِفٌ لغيره مِنَ الشُّرَّاح وللشواهد[2] ؛ حيثُ استشهدوا به علىٰ إخلاصِ الضَّمِّ

قال بعضُهُم ، وقال بعضٌ آخَرُ : (نائبُ فاعلِ « حِيكَتْ » : ضميرٌ مستتر يعودُ على البُرْدة ، أو على الإزار ؛ لأنَّهُ يُؤنَّثُ ويُذكَّر ، ولا يصحُّ عودُهُ على الرداء أو الثوب[3] ؛ لأنَّ كليهما مُذكَّرٌ لا غيرُ) انتهىٰ .

❋ قوله : (وهو مُخالِفٌ لغيره مِنَ الشُّرَّاح . . .) إلىٰ آخره ؛ فلعلَّهما روايتان .

---

(١) الشطران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٧١) ، مع أشطر أخرىٰ قبله ، وقال العيني : (ويُقالُ : أنشده الكسائي ولم يعزه إلىٰ أحد) ، والأشطر هي :

يـا قـومِ قـد حَـوْقَلْـتُ أو دَنَـوْتُ
وبعـضُ حِيقـالِ الـرجـالِ المـوتُ
مـا لـي إذا أَجـذِبُهـا صَـأَيـتُ
أَكِبَـرٌ قـد عـالَنـي أم بيـتُ

وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٣١)، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٩)، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٧٥ـ ٩٧٦) .

(٢) في (هـ) : (والشواهد) .

(٣) في (ي) : (البُرْد) بدل (الرداء) .

١٥٥ـ ليتَ وهلْ ينفعُ شيئاً ليتُ

ليتَ شباباً بُوعَ فاْشترَيتُ

وهي لغةُ بني دُبَيرٍ وبني فَقْعَسٍ ، وهما مِنْ فُصَحاء بني أَسَد[١] .

والنُّطْقِ بالواو لا بالياء[٢] .

❁ **قوله** : (**ليتَ وهلْ . . .**) إلىٰ آخره : **الشاهدُ** : في (بُوعَ) ، وهو مبنيٌّ للمفعول خبرُ (ليت) الأُولىٰ ، و(**شباباً**) : اسمُها ، و(**ليتَ**) **الأخيرةُ** : تأكيدٌ للأُولىٰ ؛ فلا اسمَ لها ولا خبرَ ، و(**ليت**) **الوُسْطىٰ** : فاعلُ (ينفعُ) ؛ لأنَّ المُـرادَ لفظُـهُ ، و(**شيئـاً**) : مفعـولٌ مطلـق ؛ أي : نفعـاً[٣] ، وفـاقـاً للمُوضِّح ، لا مفعولٌ به ، خلافاً للعَيْنيِّ ، **والجملةُ مِنَ الفعل والفاعل** : معترضةٌ بينَ المُؤكَّد والمُؤكِّد ، و(**هل**) : للنفي ؛ بدليلِ أنَّهُ رُوِيَ : (وما ينفعُ شيئاً ليتُ) ، **والواو** : للاعتراض . انتهىٰ « تصريح »[٤] .

❁ **قوله** : (**دُبَيرٍ**) بالتصغير بوزن (زُبَير) ، كما في « القاموس »[٥] ، وهم مع فَقْعَسٍ مِنْ فُصَحاء العرب .

❁ **قوله** : (**لأنَّ المُرادَ لفظُهُ**) ؛ أي : فهو مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرةِ مِنْ باب إعراب الأداة إذا نُسِبَ لها حُكْمٌ . انتهىٰ « فارِضي »[٦] .

---

(١) وهي موجودة في لغة هُذيل . انظر « التذييل والتكميل » (٦/ ٢٧١) .

(٢) وقد نبَّهت علىٰ ذلك أثناء تخريج البيت .

(٣) في « الخضري » (١/ ٣٣٨) : (نفعاً ما) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٢٩٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٧٦) .

(٥) القاموس المحيط (٢/ ٢٦) .

(٦) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٦) .

ـ والإشمامُ ؛ وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بينَ الضمِّ والكسر ، ولا يظهرُ ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهرُ في الخطِّ ، وقد قُرِئَ في السبعة قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾ [هود : ٤٤] . . بالإشمام في (قِيلَ) و(غِيضَ) .

❀ قوله : (وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ . . .) إلىٰ آخره : الباءُ الأُولىٰ : بمعنىٰ (علىٰ) ؛ أي : الإتيانُ على الفاء بحركة . . . إلىٰ آخره .

وحاصلُهُ : أنَّهُ شَوْبُ الكسرةِ شيئاً مِنْ صوتِ الضمَّةِ ؛ ولذا قيل : ينبغي أنْ يُسمَّىٰ رَوْماً ، مع أنَّ الفَرَّاءَ عبَّر به ، وهـٰذا هو الذي قَرَأَ به الكِسَائيُّ وهشامٌ مِنَ السبعة في : ﴿ وَقِيلَ ﴾ و﴿ وَغِيضَ ﴾ [هود : ٤٤][1] ، وهـٰذا شَوْبُ حركةٍ بحركة .

❀ قوله : (الباءُ الأُولىٰ : بمعنىٰ « علىٰ ») ؛ أي : أو للتعدية ، والثانيةُ : للمُلابسة ، مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ ؛ معرفةٍ أو نكرةٍ ، صفةٍ أو حالٍ .

❀ قوله : (وحاصلُهُ : أنَّهُ شَوْبُ الكسرةِ شيئاً مِنْ صوتِ الضمَّةِ) ؛ أي : بأنْ يُؤتىٰ بجزءٍ مِنَ الضمَّة قليلٍ سابقٍ ، وجزءٍ مِنَ الكسرة كثيرٍ لاحقٍ ، ومِنْ ثَمَّ تمحَّضتِ الياءُ ، [قاله العَلَويُّ][2] ؛ فالبينيَّةُ في كلام الشارح علىٰ جهة الإفرازِ ، لا علىٰ جهة الشُّيُوع[3] ، خلافاً لما يتبادرُ مِنْ كلام المُحشِّي .

❀ قوله : (وهـٰذا هو الذي قَرَأَ به الكِسَائيُّ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ أصلَ (قِيل) : (قُوِلَ) بضمٍّ فكسرٍ ؛ نُقِلتْ كسرةُ الواو لاستثقالها عليها إلى

---

(١) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص١٧٠ـ١٧١) .

(٢) زيادة من (ي) و« حاشية الصبان » (٢/ ٩٠) ، وانظر « السراج المنير » (ق/ ١٤٥) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٩٠) .

وللقُرَّاء إشمامٌ ثانٍ ؛ فيه خَلْطُ حرفٍ بحرف ؛ كإشمام الصادِ زاياً في نحو : ﴿ صِرَاطَ ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وبه قُرِئَ في السبعة أيضاً[١] .

ولهم إشمامٌ ثالثٌ خاصٌّ بالوقف ؛ وهو الإشارةُ بالشفتَينِ في الرفع والضمِّ بعدَ الوقف علىٰ نحو : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] ، و﴿ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة : ٢٥][٢]، فاحفظْ ذلك .

القاف بعدَ سَلْبِ حركتِها ، فانقلبتِ الواوُ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلَها ؛ كما في (مِيزانٍ) ، وأصلَ (غِيضَ) : (غُيِضَ) كذلك ؛ نُقِلَتْ كسرةُ الياءِ لاستثقالها عليها إلى الغين المُعجَمة بعدَ سَلْبِ حركتِها .

وهٰذا علىٰ ما ذَهَبَ إليه الجُزُوليُّ ؛ مِنْ أَنَّهُ يجوزُ نقلُ الحركة إلىٰ مُتحرِّكٍ بعدَ حذفِ حركتِهِ إذا كانتْ حركةُ المنقول أخفَّ مِنْ حركة المنقولِ إليه[٣] ، أمَّا علىٰ ما ذَهَبَ إليه ابنُ الحاجب ؛ مِنْ أنَّ النقلَ إنَّما يكونُ إلى الساكن . . فيُقالُ : حُذِفَتِ الكسرةُ لاستثقالها على الواو والياء ، ثمَّ خُفِّفَ بقَلْب الضمَّةِ كسرةً وقَلْبِ الواوِ ياءً في (قيل) انتهىٰ كلُّهُ على الكسر[٤] .

والظاهرُ أنَّ العملَ على الإشمام : بحذف كسرةِ العين باتِّفاق ، ثمَّ تُقلَبُ

---

(١) قرأه بالإشمام في جميع القرآن : خلف عن حمزة ، واختلف عن خلَّاد علىٰ أربع طرق ، وقرأها بالسين قنبل ورُوَيس ، ووافقهما ابن مُحيصِن والشَّنَبُوذِي فيما تجرَّد عن اللام ، وقرأها بالصاد : باقي القُرَّاء . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص١٦٣) .

(٢) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص١٣٥) .

(٣) المقدمة الجزولية (ص ١٤٤) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٢٩) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/ ١٣٠) .

٢٤٨ـ وإنْ بشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ وما لـ (باعَ) قد يُرىٰ لنحوِ (حَبْ)

إذا أُسنِدَ الفعلُ الثلاثيُّ المعتلُّ العينِ بعدَ بنائِهِ للمفعول إلىٰ ضميرِ مُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائبٍ . . فإمَّا أنْ يكونَ واويّاً ، أو يائيّاً .

---

* قوله : (وإنْ بشَكْلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وإنْ خِيفَ بسببِ شَكْلٍ ـ أي : تحريكٍ ـ لَبْسٌ . . يُجتنَبْ ، وإطلاقُ الشَّكْلِ على الإشمام تَسَمُّحٌ ؛ إذ هو ليس بشَكْل .

* قوله : (لَبْسٌ) ؛ أي : بينَ الفعلِ المبنيِّ للفاعل والفعلِ المبنيِّ للمفعول . انتهىٰ « سُنْدُوبي »[1] .

* قوله : (حَبْ) بفتح المُهمَلة .

* قوله : (أو غائبٍ) كذا زاده الشارحُ علىٰ غيره ؛ كالأُشْمُونيِّ والفارِضيِّ

الضمَّةُ إلىٰ حركة الإشمام ؛ بأنْ يُؤتىٰ بجزء مِنَ الضمَّة يسيرٍ سابقٍ ، وجزءٍ مِنَ الكسرة كثيرٍ لاحقٍ ، فتُقلَبُ الواوُ في نحو (قيل) إلى الياء الصِّرْفة ، وحِكْمةُ الإشمام : الإيذانُ بأنَّ الأصلَ الضمُّ .

* قوله : (وإطلاقُ الشَّكْلِ . . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : كتابةُ هـٰذا علىٰ قول الشارح : (مِنَ الأشكال السابقةِ ؛ أعني : الضمَّ والكسرَ والإشمامَ) ، أمَّا عبارةُ « المتن » فليستْ ظاهرةً في التعميم ، بل مُحتمِلةٌ فقط ، فيُمكِنُ علىٰ

---

(١) المنح الوفية (ق/ ٧٣) .

فإن كان واويّاً ؛ نحوُ : (سامَ) مِنَ (السَّوْمِ) . . وَجَبَ عندَ المُصنِّفِ كسرُ الفاءِ ، أو الإشمامُ ؛ فتقولُ : (سِمْتُ) ، ولا يجوزُ الضمُّ[1] ؛ فلا تقولُ : (سُمْتُ) ؛ لئلَّا يلتبسَ بفعلِ الفاعل ؛ فإنَّهُ بالضمِّ ليس إلَّا ؛ نحوُ : (سُمْتُ العبدَ) .

وإن كان يائيّاً ؛ نحوُ : (باع) مِنَ (البَيْع) . . وَجَبَ عندَ المُصنِّفِ أيضاً

والخطيب[2] ، ولعلَّ الصوابَ : إسقاطُهُ ؛ إذ الغائبُ لا يظهرُ فيه التباسُ الشَّكْلِ ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (مِنَ « السَّوْمِ ») هو التعريضُ للبيع .

قُرْبٍ أنْ يُقالَ : (وإنْ بشَكْلٍ مِنْ شَكْلَيِ الضمِّ والكسرِ) .

❀ قوله : (ولعلَّ الصوابَ : إسقاطُهُ) قد يُقالُ : مُرادُهُ بالغائب : الغائباتُ ؛ بأنْ يُرادَ الجنسُ ، كما يَدُلُّ عليه نسخةُ (الغائبات)[3] ؛ فلا تصويبَ .

فعُلِمَ : أنَّهُ لا يُخافُ اللَّبْسُ عندَ الإسنادِ لغائب إلا عندَ الإسناد لجماعةِ النِّسْوة ؛ نحوُ : (بِعْنَ) ، بخلافِ الإسنادِ لمُتكلِّم أو مخاطبٍ ؛ فإنَّهُ يُخافُ معه اللَّبْسُ مطلقاً .

---

(١) أي : إذا لم يكن مكسورَ العين ؛ كـ (خِفْتُ) ، وإلا امتنع فيه الكسرُ كاليائي ، لا الضمُّ ؛ لأنَّ المبنيَّ للفاعل ليس إلا بالكسر . « خضري » (١/ ٣٣٩) .

(٢) شرح الأشموني (١/١٨١) ، شرح الفارضي (ق/٥٦) ، فتح الخالق المالك (٢/ ٧٢٧) .

(٣) يحتمل ذلك في (ح) .

ضمُّهُ ، أو الإشمامُ ؛ فتقولُ : (بُعْتَ يا عبدُ) ، ولا يجوزُ الكسرُ ؛ فلا تقولُ : (بِعْتَ) ؛ لئلَّا يلتبسَ بفعلِ الفاعلِ ؛ فإنَّهُ بالكسر فقط ؛ نحوُ : (بِعْتُ الثوبَ) .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وإنْ بشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ) ؛ أي : وإنْ خِيفَ اللَّبْسُ في شَكْلٍ مِنَ الأشكال السابقة ـ أعني : الضمَّ والكسرَ والإشمامَ ـ . . عُدِلَ عنه إلىٰ شَكْلٍ غيرِهِ لا لَبْسَ معه .

هٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ، والذي ذَكَرَهُ غيرُهُ : أنَّ الكسرَ في الواويِّ والضمَّ في اليائيِّ والإشمامَ . . هو المختارُ ، ولٰكن لا يجبُ ذلك ، بل يجوزُ الضمُّ في الواويِّ ، والكسرُ في اليائيِّ .

وقولُهُ : (وما لـ « باعَ » قد يُرىٰ لنحوِ « حَبْ ») معناه : أنَّ الذي ثَبَتَ لفاءِ (باعَ) مِنْ جواز الضمِّ والكسرِ والإشمامِ . . يَثبُتُ لفاء المُضاعَفِ[1] ؛ نحوُ : (حَبَّ) ؛ فتقولُ : (حُبَّ) ، و(حِبَّ) ، وإن شئتَ أَشْمَمْتَ .

❀ قوله : (والذي ذَكَرَهُ غيرُهُ) هم المغاربةُ ، قال في « التوضيح » : (وجَعَلَتْهُ المغاربةُ مرجوحاً لا ممنوعاً)[2] .

. . . .

---

(١) لٰكنَّ الأفصحَ في المضاعف : الضمُّ ، فالإشمامُ ، فالكسر ـ وفي (باع) بالعكس ـ حتىٰ قيل : لا يجوزُ فيه غيرُ الضم ، والأصحُّ : الجواز ؛ قرأ علقمة : (رِدَّتْ إلينا) ، و(لو رِدُّوا لعادوا) . « خضري » (١/ ٣٤٠) ، وانظر « الدر المصون » (٦/ ٥١٩) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (١/ ٣٣٣) .

(٢) أوضح المسالك (٢/ ١٥٧) .

٢٤٩ـ وما لفا (باعَ) لِمَا العينُ تَلِي   في (اَختارَ) و(اَنقادَ) وشِبْهٍ يَنْجَلِي

أي : يَثبُتُ عندَ البناءِ للمفعول لِمَا تَلِيهِ العينُ مِنْ كلِّ فعلٍ يكونُ علىٰ وزنِ (افْتَعَلَ) أو (انْفَعَلَ) وهو معتلُّ العينِ[١] . . ما ثَبَتَ لفاءِ (باعَ) مِنْ جواز

❀ قوله : (وما لفا « باعَ » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، و(لفا) : مُتعلِّقٌ بصِلَةَ (ما) ، و(لِمَا) : مُتعلِّقٌ بـ (يَنْجَلِي) الواقعِ خبراً عن المبتدأ ، وجملةُ (العينُ تَلِي) : صِلَةُ (ما) المجرورةِ باللام ، و(في « اَختارَ ») : مُتعلِّقٌ بـ (تَلِي) ، و(انقادَ) و(شِبْهٍ) : معطوفانِ عليه ، وهـٰذا أحدُ إعرابَينِ[٢] ، فانظرِ الآخرَ إن شئتَ[٣] .

. . . .

---

(١) أَخَذَ هـٰذا القيدَ مِنْ تمثيله بـ (اختار) و(انقاد) ، وليس بلازم ، بل مثلُهُ المضاعف ؛ كـ (اشتدَّ) و(انهلَّ) ؛ ففيه اللغات الثلاثة ، كما قاله الشاطبي . « خضري » (١/ ٣٤٠) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٠) .

(٢) وتقدير الكلام ـ كما في « المقاصد الشافية » (٣/ ٢٩) ـ : (ما استقرَّ لفاء « باع » ينجلي لِمَا تَلِيهِ العينُ في « اختار » و« انقاد » وشبههما) .

(٣) وهو أنَّ (ما) : مبتدأ ، و(لفا) : مُتعلِّقٌ بصِلَةَ (ما) ، و(باعَ) : مضافٌ إليه ، و(لِمَا) : في موضع خبر المبتدأ ، و(ما) المجرورةُ : اسمٌ موصولٌ نعتٌ لمحذوف ، و(العين) : مبتدأ ، وجملةُ (تلي) : خبره ، وجملةُ (العين تلي) : صِلَةُ (ما) المجرورة باللام ، والعائد : محذوف ، و(في « اختار ») : مُتعلِّق بـ (تَلِي) ، و(انقاد) و(شبه) : معطوفانِ على (اختار) ، و(شبه) : مضافٌ لمحذوف ، وجملة (يَنجلِي) : نعتٌ لـ (شبه) ، وتقديرُ البيت : (ما استقرَّ من الأوجه الثلاثة لفاء « باع » . . ثابتٌ للحرف الذي تَلِيهِ العينُ في « اختار » و« انقاد » وشبههما) ، وانظر « شرح المكودي » (ص٩٨) ، و« تمرين الطلاب » (ص٦٠) .

الكسرِ والضمِّ والإشمامِ ؛ وذلك نحوُ : (اختارَ) ، و(انقادَ) ، وشِبْهِهِما ؛ فيجوزُ في التاء والقاف ثلاثةُ أوجه : الضمُّ ؛ نحوُ : (اخْتُورَ) ، و(انْقُودَ) ، والكسرُ ؛ نحوُ : (اخْتِيرَ) ، و(انْقِيدَ) ، والإشمامُ ، وتُحرَّكُ الهمزةُ بمِثْلِ حركةِ التاء والقاف .

٢٥٠ـ وقابِلٌ مِنْ ظرفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أو حـرفِ جَـرٍّ بنِيـابـةٍ حَـرِي

❁ قوله : (وتُحرَّكُ الهمزةُ بمِثْلِ حركةِ. . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّ الضمَّ يُشَمُّ حيثُ يُشَمُّ ما تَلِي العينُ ، وبه صرَّحَ المُراديُّ . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (وقابِلٌ. . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به عَمَلُهُ فيما بعدَهُ ، و(حَرِي) بالحاء المُهمَلة وتخفيفِ الياء للوزن : خبرٌ عنه ، ومعناه : جَدِيرٌ حَقيقٌ .

واعلَمْ : أنَّ القابلَ للنيابة مِنَ الظروف والمصادرِ : هو المُتصرِّفُ المُختصُّ ؛ نحوُ : (صِيمَ رمضانُ) ، و(جُلِسَ أمامَ الأمير) ، بخلاف اللازمِ منهما ؛ نحوُ : (عند) ، و(إذا) ، و(سبحان) ، و(معاذ) .

والقابلَ للنِّيابة مِنَ المجرورات : هو الذي لم يَلزَمِ الجارُّ له طريقةً واحدة في

❁ قوله : (يُفِيدُ : أنَّ الضمَّ) صوابُهُ : (الهمز) ، كما في نسخة[2] .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٥١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠٤) .

(٢) وجاء على الصواب في (هـ) ، ونُبِّهَ عليه في هامش (د) .

. . . .

الاستعمال ؛ كـ (مذ) ، و(منذُ) ، و(رُبَّ) ، وحروفِ القَسَم والاستثناءِ ، ونحوِ ذلك ، ولا دَلَّ علىٰ تعليل ؛ كاللام ، والباءِ ، و(مِنْ) إذا جاءتْ للتعليل ، فأمَّا قولُهُ[1] : [من البسيط]

يُغضِي حياءً ويُغضَىٰ مِنْ مَهابتِهِ . . . .

فنائبُ الفاعل ضميرُ المصدر ؛ أي : الإغضاءُ المعهود ، لا قولُهُ : (مِنْ مهابته) ، كما أفاده الأُشْمُونيُّ مُلخَّصاً[2] .

وقوله : (لم يلزمْ طريقةً واحدةً في الاستعمال ؛ كـ « مذ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فإنَّ (مذ) و(منذ) لا يَجُرَّانِ إلا ظرفَ الزمان ، وحروفَ القَسَم ملازمةٌ لجرِّ القَسَمِ .

والإغضاءُ : إدناءُ الجُفُون .

❁ **قوله : (ونحوِ ذلك)** ؛ أي : كـ (حتى) المُختصَّةِ بالظاهر الذي هو غايةٌ لِمَا قبلَها .

❁ **قوله : (لجرِّ القَسَمِ) الأَوْلى** : (المُقسَم به) ، كما في نسخة[3] .

---

(1) صدر بيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٣٥٤) ، وعجزه : (فما يُكلَّمُ إلا حينَ يبتسمُ) ، والبيت من شواهد : « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٤٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٣٠) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٩) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٨٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٦٧ـ٩٧١) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣١١ـ٣٢٣) .

(2) شرح الأشموني (١/ ١٨٢ـ١٨٣) .

(3) وجاء على الأولوية في (هـ) .

تقدَّمَ أنَّ الفعلَ إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ . . أُقِيمَ المفعولُ به مُقامَ الفاعل[1] .

وأشار في هٰذا البيت : إلىٰ أنَّهُ إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به . . أُقِيمَ الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقامَهُ .

وشَرَطَ في كلٍّ منها : أنْ يكونَ قابلاً للنِّيابة ؛ أي : صالحاً لها ، واحترَزَ **بذلك** : ممَّا لا يَصلُحُ للنِّيابة ؛ **كالظرف الذي لا يتصرَّفُ** ، **والمُرادُ به** : ما لَزِمَ النصبَ على الظرفيّةِ ؛ نحوُ : (سَحَرَ) إذا أُرِيدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه ، ونحوُ : (عندَكَ) ؛ فلا تقولُ : (جُلِسَ عندَكَ) ، ولا : (رُكِبَ سَحَرُ) ؛ لئلَّا تُخرِجَهُما عمَّا استقرَّ لهما في لسان العرب مِنْ لزوم النصب[2] .

❁ **قوله** : (**سَحَرُ يومٍ**) **المُرادُ باليوم** : مُطلَقُ الزمن .

❁ **قوله** : (**جُلِسَ عندَكَ**) بفتح الدالِ ؛ فيكونُ منصوباً على الظرفيّة في محلِّ رفعٍ على النيابة ، **وتوهَّمَ بعضُهُم** أنَّهُ بالرفع ، فضمَّ الدالَ ، **وليس ذلك بصحيح** ؛ لأنَّ (عند) ظرفٌ لا يتصرَّفُ ولم يُسمَعْ فيه ضمُّ الدال ، **بخلاف** (بينَ) و(دونَ) انتهىٰ بخط بعض الفضلاء . انتهىٰ « مَدَابِغي »[3] .

❁ **قوله** : (**بفتح الدالِ**) إنَّما قيَّد به ؛ لأنَّ الذي يُجيزُ نيابتَها يفتحُ الدالَ ، وإلا فكلامُ الشارحِ أنَّهُ لا يُقالُ ذلك ؛ سواءٌ ضُمَّتِ الدالُ أو فُتحتْ .

---

(١) انظر (٣/ ٧٤ـ ٧٥) .
(٢) وأجازه الكُوفيُّون والأخفش . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨٧) .
(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق٢٣٦) .

وكالمصادر التي لا تتصرَّفُ ؛ نحوُ : (مَعاذَ اللهِ) ؛ فلا يجوزُ رفعُ (معاذ الله) ؛ لِمَا تقدَّم في الظرف .

وكذلك ما لا فائدةَ فيه مِنَ الظرف والمصدرِ والجارِّ والمجرور ؛ فلا تقولُ : (سِيرَ وقتٌ) ، ولا : (ضُرِبَ ضَرْبٌ) ، ولا : (جُلِسَ في دارٍ) ؛ لأنَّهُ لا فائدةَ في ذلك[1] .

ومثالُ القابلِ مِنْ كلٍّ منها : قولُكَ : (سِيرَ يومُ الجمعةِ) ، و(ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ) ، و(مُرَّ بزيدٍ) .

٢٥١ ـ ولا ينوبُ بعضُ هَـٰذِي . . . .

---

* قوله : (مَعاذَ اللهِ) ؛ أي : أعوذُ بالله مَعاذاً ؛ بجَعْله بدلاً مِنَ اللفظ بالفعل .

* قوله : (بعضُ هَذِي) ؛ أي : المذكوراتِ في البيت قبلَهُ ؛ وهي الظرفُ ، والمصدرُ ، والمجرور .

. . . .

---

(١) أي : لا فائدة في إسناد الفعل إلى المبهم من المصدر أو الزمان أو المكان ؛ لانفهام الأوَّلَينِ منه وضعاً ، والثالثِ التزاماً ؛ فلا بدَّ مِنْ تخصيصها بشيء من المُخصِّصات ، ولا عبرةَ بإفادة المصدر توكيدَ الفعل ؛ لأنَّ هـٰذه غيرُ فائدة الإسناد ، وأَوْلىٰ مِنْ ذلك بالمنع : (ضُرِبَ) علىٰ إضمار ضمير الضرب المبهم ؛ لأنَّ الضميرَ أشدُّ إبهاماً من الظاهر ، إلا إن عاد علىٰ مصدرٍ مُختصٍّ بلام العهد ، أو بصفةٍ محذوفة لدليل ؛ فإنَّهُ يجوزُ حينئذ ؛ نحوُ قوله تعالىٰ : ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ : ٥٤] ؛ أي : حيل هو ؛ أي : الحولُ المعهود الحاصل بالموت ، أو حولٌ كائن بينهم . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٤٣) .

. . . . إنْ وُجِدْ   فـي اللفـظِ مفعـولٌ بـهِ وقـد يَـرِدْ

مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفشَ : أنَّهُ إذا وُجِدَ بعدَ الفعلِ المبنيِّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ مفعولٌ به[1] ، ومصدرٌ ، وظرفٌ ، وجارٌّ ومجرورٌ . . تعيَّنَ إقامةُ المفعولِ به مُقامَ الفاعل ؛ فتقولُ : (ضُرِبَ زيدٌ ضَرْباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره) ، ولا يجوزُ إقامةُ غيرِهِ مُقامَهُ مع وجودِهِ ، وما وَرَدَ مِنْ ذلك شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ .

❁ قوله : (إنْ وُجِدْ في اللفظِ . . .) إلىٰ آخره : زاد قولَهُ : (في اللفظ) ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ مُتعدٍّ لا بُدَّ له مِنْ مفعولٍ في الواقع ، فلو نُظِرَ إليه لم يَنُبْ شيءٌ أصلاً عن الفاعلِ غيرُهُ ، قرَّره بعضُ مشايخِنا .

❁ قوله : (وقد يَرِدْ) ؛ أي : وَرَدَ ضرورةً أو شذوذاً . انتهىٰ « مَدَابِغي »[2] .

❁ قوله : (فلو نُظِرَ إليه لم يَنُبْ شيءٌ أصلاً . . .) إلىٰ آخره : قيل : إنَّ هٰذا ظاهرٌ علىٰ أنَّهُ لا يُبنىٰ للمفعول إلا الفعلُ المُتعدِّي ، وأمَّا على القول ببناء الفعلِ اللازمِ للمفعول : فنيابةُ الظرفِ أو المصدرِ أو المجرورِ عن المفعول . .

---

(١) أي : ولو منصوباً بنزع الخافض ، فتمتنعُ إنابةُ غيره مع وجوده ؛ كإنابته مع وجود منصوبٍ بنفس الفعل ؛ كـ(اخترتُ زيداً الرجالَ) عند الجمهور ، خلافاً للفرَّاء و« التسهيل » . « خضري » (١/٣٤٣) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٦/٢٤٢) .

(٢) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق٢٣٩) .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ : أنَّهُ يجوزُ إقامةُ غيرِهِ وهو موجودٌ ، تقدَّم أو تأخَّر ؛ فتقولُ : (ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً) ، و(ضُرِبَ زيداً ضَرْبٌ شديدٌ) ، وكذلك الباقي ، واستدلُّوا لذلك بقراءةِ أبي جعفرٍ : ﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الجاثية : ١٤] ، . . . .

❁ قوله : (أبي جعفرٍ) هو مِنَ العشرة[1] ، وهي غيرُ شاذَّة عندَ كثيرٍ مِنَ العلماء .

❁ قوله : (﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : فإنَّ فيها إنابةَ الجارِّ والمجرور معَ وجودِ المفعولِ به ، وجَعَلَ البَيْضاويُّ الفعلَ مُسنَداً إلى المصدر مُراداً به اسمُ المفعول ؛ فقال : (ليُجْزى الجزاءُ ؛ أي : المَجْزِيُّ به) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

ظاهرةٌ ، ولو اعتُبِرَ عدمُ وجودِ المفعولِ به في الواقع . . لتحقَّقَ نيابةُ ما ذُكِرَ في الفعل اللازم .

❁ قوله : (مُراداً به اسمُ المفعول) ؛ أي : ليكونَ مِنْ إنابةِ المفعولِ لا مِنْ إنابةِ المصدر ، وإلا بَقِيَ المحذورُ .

وأحسنُ مِنْ هـٰذا : ما ذهب إليه ابنُ هشام ؛ مِنْ أنَّ النائبَ ضميرٌ يعودُ على

---

(١) هو التابعي المفتي المتقن أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت١٣٢هـ) ، رُوي أنَّهُ رُئي في المنام بعد وفاته علىٰ صورةٍ حسنة ، فقال للذي رآه : بَشِّرْ أصحابي وكلَّ مَنْ قَرَأَ قراءتي أنَّ اللهَ قد غفر لهم وأجاب فيهم دعوتي ، ومُرْهُم أن يُصلُّوا هـٰذه الركعاتِ في جوف الليل كيف استطاعوا . انظر « غاية النهاية » (٢/ ٣٨٢ـ ٣٨٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٤٤) ، وانظر « تفسير البيضاوي » (٥/ ١٠٧) .

وقولِ الشاعر[1] : [من مشطور الرجز]

١٥٦ـ لـم يُعْـنَ بـالعَلْيـاءِ إلا سيِّـدَا

ولا شَفَـىٰ ذا الغَـيِّ إلا ذو هُـدَىٰ

ومذهبُ الأخفشِ : أنَّهُ إن تقدَّم غيرُ المفعولِ به عليه . . جاز إقامةُ كلٍّ واحدٍ منهما ؛ فتقولُ : (ضُرِبَ في الدار زيداً) ، و(ضُرِبَ في الدار زيدٌ) ، وإن لم يتقدَّم تعيَّن إقامةُ المفعولِ به ؛ نحوُ : (ضُرِبَ زيدٌ في الدار) ؛ ولا يجوزُ : (ضُرِبَ زيداً في الدار) .

❁ قـولـه : (لـم يُعْـنَ . . .) إلـىٰ آخـره : (يُعْـنَ) : مبنـيٌّ للمفعـول ، و(بالعَلْياء) : نائبُ الفاعل ، وهو محلُّ الشاهد ؛ أي : لم يجعلِ اللهُ أحداً يعتني بالعَلْياءِ ـ أي : المنزلةِ ، أو المرتبةِ المُرتفِعةِ المُشرَّفةِ ـ إلا مَنْ له سيادةٌ ، و(الغَي) بالغين المُعجَمة : الضلالُ .

(الغُفْران) المفهومِ مِنْ قوله : (يغفروا) قبلَهُ ، ويكونُ غايةُ ما فيه أنَّهُ أُقِيمَ المفعولُ الثاني معَ وجود الأوَّل ، ولا محذورَ فيه[2] .

---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٧٣) ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٢٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٧٠) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٥٠) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٧٢ـ ٩٧٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٩٧ـ ٤٩٨) .

(٢) شرح قطر الندىٰ (ص١٩٠) .

٢٥٢ـ وبٱتِّفاقٍ قد ينوبُ الثانِ مِنْ باب (كَسَا) فيما ٱلْتِباسُهُ أُمِنْ

إذا بُنِيَ الفعلُ المُتعدِّي إلىٰ مفعولَينِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ . . فإمَّا أنْ يكونَ مِنْ باب (أَعْطىٰ) ، أو مِنْ باب (ظَنَّ) .

فإنْ كانَ مِنْ باب (أَعْطىٰ) ـ وهو المُرادُ بهـٰذا البيت ـ . **فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّهُ** يجوزُ إقامةُ الأوَّلِ منهما ، وكذلك الثاني بالاتِّفاق ؛ فتقولُ : (كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً) ، و(أُعطِيَ عمرٌو درهماً) ، وإنْ شئتَ أقمتَ الثانيَ ؛ فتقولُ : (أُعطِيَ عَمْراً درهمٌ) ، و(كُسِيَ زيداً جُبَّةٌ) .

هـٰذا إذا لم يَحصُلْ لَبْسٌ بإقامة الثاني ، **فإن حَصَلَ لَبْسٌ** وَجَبَ إقامةُ الأوَّلِ ؛ وذلك نحوُ : (أَعْطَيتُ زيداً عَمْراً) ، فتتعيَّنُ إقامةُ الأوَّلِ ؛ فتقولُ : (أُعطِيَ زيدٌ عَمْراً) ، ولا يجوزُ إقامةُ الثاني حينئذٍ ؛ لئلا يَحصُلَ لَبْسٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَصلُحُ أنْ يكونَ آخِذاً ، بخلاف الأوَّل .

ونَقَلَ المُصنِّفُ الاتِّفاقَ علىٰ أنَّ الثانيَ مِنْ هـٰذا البابِ يجوزُ إقامتُهُ عندَ أَمْنِ

❁ **قوله : (مِنْ بابِ « كَسَا ») ؛ أي : و(أعطىٰ) ، والمُرادُ به : ما كان** ثاني مفعولَيهِ غيرَ خبرٍ عن الأوَّل . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❁ **قوله : (فيما ٱلْتِباسُهُ) ؛ أي : في تركيبٍ أُمِنَ الالتباسُ فيه** .

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٥٧) ، زاد في « حاشية الخضري » (١/ ٣٤٤) : (ولا أحدُهُما منصوباً بنزع الخافض ؛ كـ « اخترتُ الرجالَ زيداً ») .

اللَّبْسِ ، فإنْ عنىٰ به أنَّهُ اتِّفاقٌ مِنْ جهة النَّحْويِّينَ كلِّهِم . . فليس بجيِّدٍ ؛ لأنَّ مذهبَ الكُوفيِّينَ : أنَّهُ إذا كان الأوَّلُ معرفةً والثاني نكرةً . . تعيَّن إقامةُ الأوَّلِ ؛ فتقولُ : (أُعطِيَ زيدٌ درهماً) ، ولا يجوزُ عندَهُم إقامةُ الثاني ؛ فلا تقولُ : (أُعطِيَ درهمٌ زيداً)[1] .

٢٥٣ـ في بابِ (ظَنَّ) و(أَرَى) المنعُ اشْتَهَرْ ولا أَرَىٰ منعاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ

❀ قوله : (فإنْ عنىٰ به أنَّهُ اتِّفاقٌ . . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ قاسمٍ : (لعلَّ المُصنِّفَ لم يصحَّ عندَهُ حكايةُ الخلاف)[2] ، وقال الشيخُ الخطيبُ : (وباتِّفاق ؛ أي : مِنْ جمهور النُّحاة) انتهىٰ[3] ، وعلىٰ كلِّ حالٍ : فلا اعتراضَ .

❀ قوله : (في بابِ « ظَنَّ » . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (اشتهر) الواقعِ خبراً عن قوله : (المنعُ) ، والضميرُ في (أَرَىٰ) : للناظم ، و(القَصْدُ) : فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (ظَهَر) .

. . . .

---

(١) انظر هٰذه المسألة في « أوضح المسالك » (٢/ ١٢٤ـ١٢٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٢٩٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٥٢) ، أو يكونُ مراده اتفاق جمهور البَصْريين . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٤٥) .

(٣) فتح الخالق المالك (٢/ ٧٣٧) .

يعني : أَنَّهُ إذا كان الفعلُ مُتعدِّياً إلىٰ مفعولَينِ الثاني منهما خبرٌ في الأصل ؛ كـ (ظَنَّ) وأخواتِها ، أو كان مُتعدِّياً إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ؛ كـ (أَرَىٰ) وأخواتِها . . فالأشهرُ عندَ النَّحْويِّينَ : أَنَّهُ يجبُ إقامةُ الأوَّلِ ، ويمتنعُ إقامةُ الثاني في باب (ظنَّ) ، والثاني والثالثِ في بابِ (أَعْلَمَ) ؛ فتقولُ : (ظُنَّ زيدٌ قائماً) ، ولا يجوزُ : (ظُنَّ زيداً قائمٌ) ، وتقولُ : (أُعلِمَ زيدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً) ، ولا يجوزُ إقامةُ الثاني ؛ فلا تقولُ : (أُعلِمَ زيداً فرسُكَ مُسْرَجاً) ، ولا إقامةُ الثالثِ ؛ فلا تقولُ : (أُعلِمَ زيداً فرسَكَ مُسْرَجٌ) ، ونَقَلَ ابنُ أبي الربيعِ الاتِّفاقَ علىٰ مَنْعِ إقامةِ الثالثِ ، ونَقَلَ الاتِّفاقَ أيضاً ابنُ المُصنِّفِ[١] .

وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ أَنَّهُ لا يتعيَّنُ إقامةُ الأوَّلِ ؛ لا في باب (ظَنَّ) ولا في بابِ (أَعْلَمَ) ، لـٰكن يُشترَطُ : أَلَّا يَحصُلَ لَبْسٌ ؛ فتقولُ : (ظُنَّ زيداً قائمٌ) ، و(أُعلِمَ زيداً فرسُكَ مُسْرَجاً)[٢] .

وأمَّا إقامةُ الثالثِ في باب (أَعْلَمَ) : فنَقَلَ ابنُ أبي الربيعِ وابنُ المُصنِّفِ الاتِّفاقَ علىٰ منعه ، وليس كما زَعَمَا ؛ فقد نَقَلَ غيرُهُما الخلافَ في ذلك ؛

❁ قوله : (وليسَ كما زَعَمَا) ؛ أي : بل هو غَلَطٌ ، كما قاله ابنُ هشامٍ وغيرُهُ[٣] ، وإنَّما أعاد الشارحُ ذِكْرَ النَّقْلِ عن ابن أبي الربيعِ وابنِ المُصنِّفِ ؛

. . . .

---

(١) البسيط (٢/ ٩٧٣ـ٩٧٤) ، شرح ابن الناظم (ص١٧١) .

(٢) انظر « تسهيل الفوائد » (ص٧٧) ، و« شرحه » (٢/ ١٢٩) .

(٣) ومنقوضٌ بما سبق عن الناظم أنَّهُ يجوز حيثُ لا لَبْس ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ١٥٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٨٥) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٦٣٨) .

فتقولُ : (أُعلِمَ زيداً فرسَكَ مُسْرَجٌ) .

فلو حَصَلَ لَبْسٌ تعيَّن إقامةُ الأوَّلِ في باب (ظَنَّ) و(أَعْلَمَ) ؛ فلا تقولُ : (ظُنَّ زيداً عمرٌو) ، على أنَّ (عمرٌو) هو المفعولُ الثاني[1] ، ولا : (أُعلِمَ زيداً خالدٌ مُنطلِقاً) .

٢٥٤ـ وما سوى النائبِ ممَّا عُلِّقَا بـالـرافـعِ النصـبُ لـهُ مُحقَّقَـا

لأجل ردِّ قولِهما ، وإلا فقد عُلِمَ ممَّا سَبَقَ[2] .

تنبيه

[في أنَّه لا ينوبُ الثاني مِنْ باب (ظنَّ) إلا إذا كان مفرداً]

يُشترَطُ لإنابة المفعول الثاني في باب (ظنَّ) مع ما ذَكَرَهُ : ألَّا يكونَ جملةً ، فإن كان جملةً امتنعتْ إنابتُهُ مطلقاً . انتهىٰ « أُشْمُوني »[3] .

❁ **قوله : (وما سوى النائبِ . . .) إلىٰ آخره :** (ما) : مبتدأٌ ، و(النصبُ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(له) : خبرُهُ ، والجملةُ : خبرٌ عن الأوَّل ، و(مُحقَّقَا) : حالٌ

❁ **قوله : (مع ما ذَكَرَهُ) ؛** أي : مِنْ أَمْنِ اللَّبْس .

❁ **قوله : (مطلقاً) المُناسِبُ :** (اتِّفاقاً) ، كما هو عبارةُ « الأُشْمُونيِّ » .

---

(١) أي : لأنَّ كلّاً منهما يَصلُحُ أنْ يكون ظانّاً ومظنوناً . « خضري » (١/ ٣٤٦) .

(٢) انظر (٣/ ١٠٠) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٨٥) .

حُكْمُ المفعولِ القائمِ مَقَامَ الفاعلِ . . حُكْمُ الفاعلِ ؛ فكما أَنَّهُ لا يرفعُ الفعلُ إلا فاعلاً واحداً . . كذلك لا يرفعُ الفعلُ إلا مفعولاً واحداً ، فلو كان للفعل معمولانِ فأكثرَ . . أقمتَ واحداً منها مُقامَ الفاعلِ ونصبتَ الباقيَ[1] ؛ فتقولُ : (أُعطِيَ زيدٌ درهماً) ، و(أُعلِمَ زيدٌ عمراً قائماً) ، و(ضُرِبَ زيدٌ ضَرْباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره) .

مِنَ الضمير في الجار والمجرور[2] ، و(بالرافع) : مُتعلِّقٌ بقوله : (عُلِّقا) .

❁ قوله : (ونصبتَ الباقيَ) ، وهل نصبُهُ بالرافع للنائب فيكونَ مُتجدِّداً ، أو برافع الفاعل المحذوفِ فيكونَ مُستصحَباً ؟ فيه مذهبانِ ؛ أصحُّهُما : الأوَّل ، ويُعزىٰ لسيبويهِ . انتهىٰ « تصريح »[3] .

. . . .

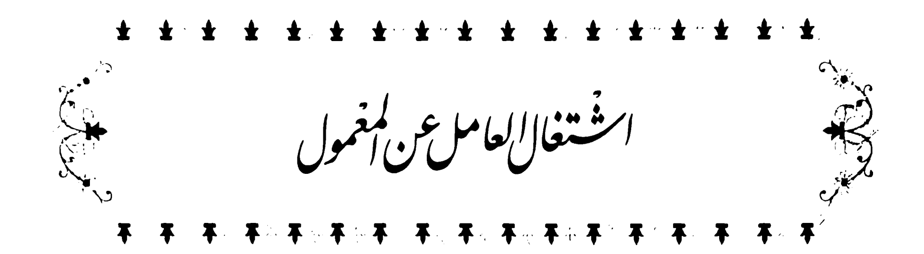
❁❁❁

---

(1) أي : لفظاً في غير المجرور ، ومحلاً فيه . « خضري » (١/٣٤٦) .

(2) الواقعِ خبراً عن (النصب) ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص٦١) ، وسقط من بعض النسخ : (في الجار والمجرور) .

(3) التصريح على التوضيح (١/٢٩١) .



(اشتغالُ العاملِ عن المعمول)

❁ قوله : (اشتغالُ العاملِ عن المعمول) قال المُراديُّ : (المُرادُ بالعامل هنا : ما يجوزُ عملُهُ فيما قبلَهُ ؛ فيشملُ : الفعلَ المُتصرِّفَ ، واسمَ الفاعل ، واسمَ المفعول ، دونَ الصفة المُشبَّهةِ ، . . . .

[اشتغالُ العاملِ عن المعمول]

❁ قوله : (الفعلَ المُتصرِّفَ) ؛ نحوُ : (زيداً اضْرِبْهُ) ، واسمَ الفاعل ؛ نحوُ : (زيداً أنا ضاربُهُ) ، واسمَ المفعول ؛ نحوُ : (الدرهمَ أنت مُعْطاهُ) ، ولم يذكر أمثلةَ المبالغة ؛ لإدخاله لها في اسم الفاعل ، ومثالُها : (زيداً أنتَ ضرَّابُهُ) .

قال في « الأنوار البهيّة » : (وشبهُ الفعل إنَّما يُفسِّرُ إذا لم يُصدَّرِ الاسمُ بحرفٍ لازمٍ للفعل ؛ فلا يجوزُ : « إنْ زيداً ضاربُهُ أنا » ، ولا بُدَّ مِنِ اعتماده قبل الاسم ؛ نحوُ : « زيدٌ هنداً ضاربُها » ، أو بعدَهُ ؛ نحوُ : « زيداً أنتَ محبوسٌ عليه » ، و« زيداً ضاربُهُ عمرٌو ») .

❁ قوله : (دونَ الصفة المُشبَّهةِ) ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (زيدٌ وجهُهُ حَسَنٌ)

٢٥٥ـ إنْ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً شَغَلْ   عنـهُ بنصـبِ لفظِـهِ أوِ المَحَـلْ

والمصدرِ ، واسمِ الفعل ، والحرفِ ؛ لأنَّهُ لا يُفسِّرُ في هٰذا الباب إلا ما يصلُحُ للعمل فيما قبلَهُ) انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (إنْ مُضمَرُ . . .) إلىٰ آخره : (مُضمَرُ) : فاعلٌ بفعلٍ محذوف ، وهو فعلُ الشرط ، ويُفسِّرُهُ (شَغَل) ، والضميرُ في (عنه) : عائدٌ على الاسم السابق ، وكذا في (لفظِهِ) ، والباءُ في (بنصب) : بمعنىٰ (عن) ، وهو بدلُ اشتمالٍ مِنْ ضميرِ (عنه) . . . .

علىٰ تقدير عامل ؛ أي : (زيدٌ حسنٌ وجهُهُ حسنٌ) ، وكذا نحوُ : (زيدٌ وجهُهُ مُستنِيرٌ جبينُهُ) ؛ أي : (حسنٌ وجهُهُ مُستنِيرٌ جبينُهُ) .

أي : ودونَ اسمِ التفضيل ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (هندُ زيداً أَكْرَمَ منه أبوها) ؛ أي : (لابستُ زيداً أَكْرَمَ منه أبوها) ، وإنْ جرَينا علىٰ أنَّهُ تجوزُ مخالفةُ المُفسِّر للمُفسَّر .

❁ قوله : (والمصدرِ ، واسمِ الفعل) ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (زيداً ضَرْباً إيّاهُ) ، ولا نحوُ : (زيداً دَرَاكِهِ) .

نعم ؛ يجوزُ الاشتغالُ معهما على القول بجواز تقدُّمِ معمولِهما عليهما .

❁ قوله : (والحرفِ) ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (زيداً إنَّهُ قائمٌ) .

---

(١) توضيح المقاصد (٢/ ٦١١) .

. . . .

بإعادةِ العامل ، والألفُ واللام في (المَحَل) : بدلٌ مِنَ الضمير ، والتقديرُ : (إنْ شَغَلَ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نَصْبِ لفظِ ذلك الاسمِ السابقِ ؛ أي : نحوُ : « زيداً ضربتُهُ »، أو مَحَلِّهِ؛ نحوُ: « هـٰذا ضَرَبْتُهُ ») ، ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

وجوَّز بعضُهُم كونَ الباء علىٰ حالها صِلَةَ (شَغَلَ) ، وجَعَلَ الضميرَ في (لفظِهِ) راجعاً لـ (المُضمَر) ، وعليه : فالمُرادُ بنَصْبِ لفظِ الضمير : تَعَدِّي الفعلِ إليه بلا واسطةٍ ؛ كـ (زيداً ضَرَبْتُهُ) ، وبنَصْبِ المَحَلِّ : تَعَدِّيه إليه بحرف الجرِّ ؛ كـ (زيداً مررتُ به) ، وإلىٰ هـٰذا يُشِيرُ كلامُ الشارحِ الآتي[2] .

وإطلاقُ نصبِ اللفظِ على الضمير المُتَّصِلِ ، والمحلِّ على المُتعدَّىٰ إليه بحرف الجر . . مجازٌ مرسل ؛ مِنْ إطلاقِ الملزوم ـ وهو نصبُ اللفظِ والمَحَلِّ ـ على اللازم ؛ وهو التعدِّي وعدمُهُ .

❊ قوله : (بإعادةِ العامل) ؛ أي : بمعناهُ لا بلفظه .

❊ قوله : (بدلٌ مِنَ الضمير) ؛ أي : علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ وإن اختار المُصنِّفُ خلافَهُ[3] .

❊ قوله : (وإطلاقُ نصبِ اللفظِ على الضمير المُتَّصِلِ . . .) إلىٰ آخره : فيه مُسامحةٌ ؛ أخذاً مِنْ آخرِ عبارتِهِ .

❊ قوله : (مِنْ إطلاقِ الملزوم . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّهُ يلزمُ مِنْ نصب

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١٨٧) .

(٢) انظر (٣/١٠٧ـ١٠٨) .

(٣) انظر « مغني اللبيب » (٢/٦٤٨) .

٢٥٦ـ فالسابقَ ٱنصِبْهُ بفعلٍ أُضمِرَا حَتْمـاً مُـوافِـقٍ لِمَـا قـد أُظْهِـرَا

❀ قوله : (فالسابقَ) منصوبٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ المذكورُ ، وفيه توريةٌ ؛ أي : مثالُ الاشتغال : فالسابقَ انصِبْهُ ؛ أي : انصِبِ السابقَ انصِبْهُ .

❀ قوله : (أُضمِرَا) ؛ أي : حُذِفَ ؛ ففيه استعارةٌ تبعيَّةٌ ؛ حيث شبَّه الحذفَ بالإضمار واستعارَهُ له ، واشتقَّ منه (أُضمِرَ) بمعنىٰ (حُذِفَ) .

❀ قوله : (حَتْماً) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : إضماراً حَتْماً .

قال السُّيُوطيُّ في « النُّكَت » : (قيل : حَتَمَ الناظمُ النصبَ ، وليس علىٰ إطلاقه ، بل فيه التفصيلُ الآتي .

والجوابُ : أنَّ الحَتْمَ راجعٌ إلىٰ كون النصبِ بالفعل المُضمَرِ ؛ ردّاً علىٰ مَنْ قال : إنَّهُ بالظاهر ، أو راجعٌ إلى الإضمار ، وهو أَوْجَهُ) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (مُوافِقٍ) بالجرِّ نعتٌ ثانٍ لـ (فعلٍ) .

الكلمةِ القابلةِ لظهور الإعراب لفظاً . . التعدِّي إليها بلا واسطةٍ ، ومِنْ نصب الكلمةِ القابلةِ لظهور الإعراب محلّاً . . التعدِّي بالواسطة .

وبقولنا : (القابلةِ لظهور الإعراب) اندفعَ ما يُقالُ : لا يلزمُ مِنَ النصب محلّاً التعدِّي بالواسطة ؛ نحوُ : (ضربتُ هـٰذا) ، و(ضربتُ الذي قام أبوه) ، فلا يُحتاجُ للجواب : بأنَّ المُرادَ : اللزومُ في الجملة ، تدبَّرْ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٠٥) .

الاشتغالُ : أنْ يتقدَّمَ اسمٌ[1] ، ويتأخَّرَ عنه فعلٌ قد عَمِلَ في ضميرِ ذلك الاسمِ[2] ، أو في سببيِّهِ ؛ وهو المضافُ إلىٰ ضميرِ الاسمِ السابقِ .

فمثالُ المُشتغِلِ بالضمير : (زيداً ضربتُهُ) ، و(زيداً مررتُ به) ، ومثالُ المُشتغِلِ بالسببيِّ : (زيداً ضربتُ غلامَهُ) .

❁ قوله : (أو في سببيِّهِ) يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ في كلام الناظمِ حَذْفاً ؛ أي : إنْ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ ، أو سببيُّهُ .

❁ قوله : (زيداً ضربتُ غلامَهُ) يُقدَّرُ في هـٰذا ونحوِهِ : (أَهَنْتُ زيداً

---

(١) أي : واحدٌ ؛ لأنَّهُ نكرة في الإثبات ، فيُفِيدُ : أنَّ المشغولَ عنه لا يتعدَّد مع اتِّحاد العامل المُقدَّر ؛ لأنَّهُ لم يُسمع ، وأمَّا : (زيداً وعَمْراً ضربتُهُما) فكالاسم الواحدِ بسبب العطف ، وأجازه الأخفشُ إنْ عَمِلَ المُقدَّر في مُتعدِّد ؛ كـ (زيداً درهماً أعطيتُهُ إيَّاه) ؛ فإن تعدَّد العاملُ المُقدَّر . . جاز ، كما في « الرَّضِيِّ » ؛ كـ (زيداً أخاهُ غلامَهُ ضربتُهُ) ؛ أي : لابستُ زيداً أهنتُ أخاه ضربتُ غلامَهُ ، وأفاد أيضاً : اشتراطَ تقدُّمه ، وأمَّا : (ضربتُهُ زيداً) فليس اشتغالاً ، بل إن نُصِبَ (زيد) فبدلٌ مِنَ الهاء ، أو رُفِعَ فمبتدأٌ مُؤخَّر ، ويُشترط فيه أيضاً : قبوله الإضمارَ ؛ فلا يصحُّ الاشتغالُ في حالٍ وتمييز ومصدر مُؤكِّد ومجرورٍ ما يختصُّ بالظاهر ؛ كـ (حتىٰ) . « خضري » (١/٣٤٧) .

(٢) مُراد الشارح بعمله فيه : خصوصُ النصب ؛ بدليل باقي كلامه ، ومُقتضىٰ ذلك مع قول المُصنِّف : (بنصب لفظه) ، وقولِهِ : (فالسابقَ انصِبْهُ . . .) إلىٰ آخره . . أنَّ العاملَ إذا اشتغل برفع ذلك الضمير ؛ نحوُ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] . . لا يكونُ اشتغالاً ، والمنقولُ عن شارح « التسهيل » وأبي حيَّانَ : أنَّهُ منه ، وكذا في « التوضيح » ، وهو المُتَّجِهُ ؛ ففي الضابط قصور ؛ فـ (أحد) : فاعلٌ بمحذوف يُفسِّرُهُ (استجارك) ؛ لاشتغاله بضميره ، ولا يَرِدُ : أنَّهُ لو تفرَّغ له لم يعمل فيه ؛ لأنَّ ذلك لعارضِ تقدُّمِهِ ، ولو تأخَّر عنه لَعَمِلَ فيه . « خضري » (١/٣٤٨) .

وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (إنْ مُضمَرُ اسمٍ . . .) إلىٰ آخره ، والتقديرُ : (إنْ شَغَلَ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسمِ بنصب المُضمَرِ لفظاً ؛ نحوُ : « زيداً ضربتُهُ » ، أو بنصبه محلّاً ؛ نحوُ : « زيداً مررتُ به ») .

فكلُّ واحدٍ مِنْ (ضربتُ) و(مررتُ) قد اشتغلَ بضميرِ (زيد) ، لـٰكنَّ (ضربتُ) وَصَلَ إلى الضمير بنَفْسه ، و(مررتُ) وَصَلَ إليه بحرفِ جرٍّ ؛ فهو مجرورٌ لفظاً منصوبٌ محلّاً ، وكلٌّ مِنْ (ضربتُ) و(مررتُ) لو لم يَشتغِلْ بالضمير لَتسلَّطَ علىٰ (زيد) كما تَسلَّطَ على الضمير ؛ فكنتَ تقولُ : (زيداً ضربتُ) ، فتَنصِبُ (زيداً) ، ويصلُ الفعلُ إليه بنَفْسه كما وَصَلَ إلىٰ ضميره ، وتقولُ : (بزيد مررتُ) ، فيصلُ الفعلُ إلىٰ (زيد) بالباء كما وَصَلَ إلىٰ ضميره ، ويكونُ منصوباً محلّاً كما كان الضميرُ .

وقولُهُ : (فالسابقَ انصِبْهُ . . .) إلىٰ آخره : معناه : أنَّهُ إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئة المذكورةِ . . فيجوزُ لك نصبُ الاسمِ السابق ، واختلف النَّحْويُّونَ في ناصبه :

فذَهَبَ الجمهورُ : إلىٰ أنَّ ناصبَهُ فعلٌ مُضمَرٌ وجوباً ؛ لأنَّهُ لا يُجمَعُ بين المُفسِّرِ والمُفسَّر ، ويكونُ الفعلُ المُضمَرُ مُوافِقاً في المعنىٰ لذلك المُظهَرِ[1] ،

ضربتُ غلامَهُ) ، ولا يُقدَّرُ : (ضربتُ زيداً) ؛ إذ لم يقع عليه ضَرْبٌ .

. . . .

---

(١) وجملةُ المُظهَرِ لا محلَّ لها من الإعراب عند الجمهور ؛ لأنَّها تفسيريَّةٌ ، خلافاً للشَّلَوبينِ في جَعْله المُفسِّرةَ بحسَبِ ما تُفسِّرُهُ ؛ فلا محلَّ لها في نحو : (زيداً ضربتُهُ) ، ومحلُّها الرفع في نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] . =

وهٰذا يشملُ : ما وَافَقَ لفظاً ومعنىً ؛ نحوُ قولِكَ في (زيداً ضربتُهُ) : التقديرَ : (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) ، وما وَافَقَ معنىً دونَ لفظٍ ؛ كقولك في (زيداً مررتُ به) : إنَّ التقديرَ : (جاوزتُ زيداً مررتُ به) ، وهٰذا هو الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ .

والمذهبُ الثاني : أنَّهُ منصوبٌ بالفعل المذكور بعدَهُ ، وهٰذا مذهبٌ كُوفيٌّ .

---

* قوله : (جاوزتُ زيداً مررتُ به) اعتُرِضَ : بأنَّهُ مُخالِفٌ في المعنىٰ ؛ إذ المرورُ بالشيء هو مُحاذاتُهُ ، وهي غيرُ المُجاوَزة .

وأُجِيبَ : بأنَّ المرورَ إذا اقترنَ بالباء يكونُ معناه المُجاوزةَ ، دون ما إذا اقترنَ بـ (علىٰ) ؛ فيكونُ للمُحاذاة ؛ كما في قوله[1] : [من الوافر]

. . . .

= هٰذا ؛ وكونُ المُفسِّرِ جملةً إنَّما هو في اشتغال النصب ، وأمَّا الرفعُ : فالمُفسِّر فيه الفعلُ وحدَهُ ؛ لأنَّهُ المحذوف ، لا الجملة ، وله إعرابُ ما يُفسِّرُهُ لفظاً أو محلّاً ؛ ولذا جُزِمَ في قوله : (من الطويل)

فمَنْ نحنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ

انظر « حاشية الخضري » (١/٣٤٩) .

(١) البيت لمجنون ليلىٰ قيس بن المُلَوَّح في « ديوانه » (ص١٣١) ، وبعده :

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... ولٰكنْ حُبُّ مَنْ سكنَ الدِّيارَا

رُوي : أنَّهُ كان إذا اشتدَّ شوقُهُ إلىٰ ليلىٰ يمرُّ علىٰ آثار المنازل التي كانت تسكنها ؛ فتارةً يُقبِّلُها ، وتارةً يُلصِقُ بطنَهُ بكُثْبان الرمل ويتقلَّب في حافاتها ، وتارةً يبكي ويُنشِدُ هٰذَينِ البيتَينِ ، والبيت الثاني شاهد في اكتساب المضاف ـ وهو (حب) ـ التأنيثَ والجمعيَّةَ من المضاف إليه ؛ وهو (الديار) ، وانظر « خزانة الأدب » (٤/٢٢٧ـ٢٢٨) .

واختلف هٰؤلاءِ ؛ فقال قومٌ[1] : إنَّهُ عاملٌ في الضمير وفي الاسم معاً ؛ فإذا قلتَ : (زيداً ضربتُهُ) . . كان (ضربتُ) ناصباً لـ (زيد) وللهاء ، ورُدَّ هٰذا المذهبُ : بأنَّهُ لا يعملُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسمٍ ومُظهَرِهِ .

وقال قومٌ[2] : هو عاملٌ في الظاهر ، والضميرُ مُلْغىً[3] ، ورُدَّ : بأنَّ الأسماءَ لا تُلغىٰ بعدَ اتِّصالِها بالعوامل[4] .

٢٥٧ـ والنصبُ حَتْمٌ . . . .

أَمُـرُّ علـى الـدِّيـارِ ديـارِ ليلـىٰ   أُقبِّـلُ ذا الجِـدارَ وذا الجِـدارَا

أفاده ياسينُ على « القطر »[5] .

❀ قوله : (ورُدَّ هٰذا المذهبُ : بأنَّهُ لا يعملُ عاملٌ واحدٌ . . .) إلىٰ آخره ، ولا يَرِدُ : (اضربْهُ زيداً) ؛ لأنَّ عاملَ البدلِ مُقدَّرٌ على المشهورِ . انتهىٰ « فارِضي »[6] .

❀ قوله : (حَتْمٌ) ؛ أي : مُتحتِّمٌ .

. . . .

(١) ومنهم الفرَّاء .
(٢) ومنهم الكِسَائي .
(٣) أي : زائدٌ .
(٤) انظر هٰذه المسألة في « تمهيد القواعد » (٤/ ١٦٧٧) ، و« المساعد » (١/ ٤١٣) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٣٥ـ ١٣٦) .
(٥) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٥٤٧ـ ٥٤٨) .
(٦) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٨) .

. . . . . . إنْ تلا السابقُ ما　　يختصُّ بالفعلِ كـ (إنْ) و(حيثُما)

ذَكَرَ النَّحْويُّونَ أنَّ مسائلَ هٰذا البابِ علىٰ خمسة أقسامٍ :

أحدُها : ما يجبُ فيه النصبُ .

❀ **قوله** : (**إنْ تلا**) ؛ أي : تَبِعَ ، و(**السابقُ**) بالرفع : فاعلُهُ ، و(**ما**) : مفعولٌ ؛ أي : شيئاً[1] .

❀ **قوله** : (كـ « **إنْ** » و« **حيثُما** ») قال في « التوضيح » : (تسويةُ الناظمِ بينَ « إنْ » و« حيثُما » مردودةٌ ؛ **لأنَّ** « **حيثُما** » : لا يقعُ الاشتغالُ بعدَها إلا في الشِّعْر ، وأمَّا في الكلام فلا يَلِيها إلا صريحُ الفعل ، وأمَّا « إنْ » : فإنَّهُ يَلِيها الاسمُ في الكلام إذا كان بعدَهُ فعلٌ ماضٍ) انتهىٰ[2] .

وجوابُهُ : أنَّ الغَرَضَ مِنَ التسوية بينهما : إنَّما هو في وجوب النصبِ حيثُ وَقَعَ الاشتغالُ بعدَهُما ، وأمَّا التسويةُ بينهما في جميع الوجوهِ . . فليستْ بلازمةٍ ، وعبارةُ الناظمِ ناطقةٌ بذلك . انتهىٰ « تصريح »[3] .

❀ **قوله** : (**وعبارةُ الناظمِ ناطقةٌ بذلك**) **لا يخفىٰ أنَّها** تَقتضِي بحسَبِ ما يتبادرُ عدمَ تفاوتِ الاختصاص بالفعل ، وهو مُرادُ المُوضِّح .

---

(١) وعليه : فـ (ما) نكرة موصوفة وجملةُ (يختص) صفتها ، ويجوزُ أنْ تكونَ (ما) موصولاً اسمياً وجملةُ (يختص) صلتها .

(٢) أوضح المسالك (٢/ ١٦١ـ١٦٢) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٩٨) .

والثاني : ما يجبُ فيه الرفعُ .

والثالثُ : ما يجوزُ فيه الأمرانِ والنصبُ أرجحُ .

والرابعُ : ما يجوزُ فيه الأمرانِ والرفعُ أرجحُ .

والخامسُ : ما يجوزُ فيه الأمرانِ على السواء .

فأشار المُصنِّفُ إلى القسم الأوَّل بقوله : (والنصبُ حَتْمٌ . . .) إلىٰ آخره ، ومعناه : أنَّهُ يجبُ نصبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ لا يَلِيها إلا الفعلُ ؛ كأدوات الشرطِ ؛ نحوُ : (إنْ) و(حيثُما) ؛ فتقولُ : (إنْ زيداً أكرمتَهُ أُكرِمْكَ) ، و(حيثُما زيداً تَلْقاهُ فأَكْرِمْهُ) ؛ فيجبُ نصبُ (زيداً) في المثالَينِ

---

* قوله : (كأدوات الشرطِ) ؛ أي : وأدواتِ التحضيضِ ؛ نحوُ : (هلَّا زيداً أكرمتَهُ) ، وأدواتِ الاستفهامِ ما عدا الهمزةَ ؛ نحوُ : (متىٰ زيداً تُكرِمُهُ ؟) ، و(أين زيداً فارقتَهُ ؟) .

* قوله : (تَلْقاهُ) بالرفع ؛ لأنَّهُ مُفسِّرٌ ليس بشرط ، وفي بعض النسخ بالجزم[1] ، قال الشيخُ ياسينُ : (وجهُ الجزمِ في « تَلْقَهُ » ـ مع أنَّهُ ليس بياناً ولا بدلاً ولا فعلَ شرطٍ ـ : أنَّهُ مُفسِّرٌ للمجزوم ، فأُعطِيَ حُكْمَهُ) انتهىٰ[2] .

---

* قوله : (بالرفع ؛ لأنَّهُ مُفسِّرٌ ليس بشرط . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (ليس مجزوماً ؛ لأنَّهُ معَ فاعلِهِ مُفسِّرٌ للجملة المحذوفةِ بعدَ « حيثُما » ، وليس المُفسِّرُ الفعلَ وحدَهُ حتىٰ يكونَ مجزوماً كمُفسَّرِهِ ، وفي نسخة : « تَلْقَهُ »

---

(١) جاء كذلك في (ح) .

(٢) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٥٦٣) .

وفيما أَشْبهَهُما ، ولا يجوزُ الرفعُ علىٰ أنَّهُ مبتدأٌ ؛ إذ لا يقعُ بعدَ هٰذه الأدوات ، وأجاز بعضُهُم وقوعَ الاسمِ بعدَها[1] ، فلا يمتنعُ عندَهُ الرفعُ على الابتداء ؛ كقول الشاعر[2] : [من الكامل]

❀ قوله : (ولا يجوزُ الرفعُ علىٰ أنَّهُ مبتدأٌ) ، أمَّا علىٰ أنَّهُ فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ مُطاوِعٍ للظاهر . . فجائزٌ ؛ كقول الشاعر : [من الكامل]

لا تَجْـزَعـي إنْ مُنفِـسٌ أَهْلَكْتُـهُ

في روايةِ رَفْعِ (مُنفِسٌ) ؛ أي : إنْ هَلَكَ مُنفِسٌ أهلكتُهُ[3] .

❀ قوله : (وأجاز بعضُهُم وقوعَ) هو الأخفشُ ، والمعتمدُ : خلافُهُ . انتهىٰ « فارِضي »[4] .

بالجزم ؛ إجراءً له مُجْرى المحذوفِ) انتهىٰ[5] .

---

(١) أي : بعد أدوات الشرط ، وكذا التحضيض والاستفهام .

(٢) البيت لسيدنا النمر بن تَوْلَب العُكْلي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٨٤) ضمن قصيدة يُعاتب فيها زوجتَهُ علىٰ لومه علىٰ إتلاف ماله جزعاً من الفقر ؛ وذلك أنَّهُ نَزَلَ به ضيفٌ وهو في الجاهلية ، فعَقَرَ لهم أربعَ قلائصَ ، وسَبَأَ لهم خمراً كثيراً ، فلامَتْهُ امرأتُهُ علىٰ ذلك ، ومطلعها :

قالتْ لِتعذُلَني مِنَ الليلِ ٱسمَعِ ... سَفَهاً تبيُّتُكِ الملامةَ فٱهْجَعِي

لا تَعجَلِـي لغـدٍ وأمـرُ غـدٍ لـهُ ... أَتَعَجَّلِيـنَ الشـرَّ مـا لـم تُمنَعِـي =

(٣) ورواية سيبويه وجمهور البَصْريِّين : بالنصب ، وكذلك جاءت في « الديوان » ، كما نُبِّه عليه في التعليق السابق .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/٥٨) .

(٥) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٥٠) .

١٥٧ـ لا تَجْزَعِي إنْ مُنفِسٌ أَهْلَكْتُهُ   فإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاْجْزَعِي

تقديرُهُ : (إنْ هَلَكَ مُنفِسٌ)[1] ، والله أعلم[2] .

٢٥٨ـ وإنْ تلا السابقُ ما بالِابتِدَا   يختصُّ فالرفعَ ٱلتَزِمْهُ أبَدَا

---

* قوله : (وإنْ تلا السابقُ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا القِسْمُ ليس مِنْ باب الاشتغالِ في شيء ؛ فإنَّ مِنْ شرطِهِ : أنْ يصحَّ تأثُّرُ السابقِ بالعامل ، وما اختصَّ

---

* قوله : (ليس مِنْ باب الاشتغالِ . . .) إلىٰ آخره : تَبِعَ صاحبُ « النُّكَت » ابنَ هشام ، والمُتَّجِهُ : ما اقتضاه إطلاقُ الناظم مِنْ عدِّهِ منه ،

= قامتْ تُبَكِّي أنْ سَبَأْتُ لِفتْيةٍ   زِقّاً وخابِيةً بعَوْدٍ مُقطَعِ
لا تَجْزَعِي إنْ مُنفِساً . . . .

وجاء موطن الشاهد في « الديوان » منصوباً علىٰ رواية البَصْريِّين ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٣٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٤١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٤٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٧٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٨٤ـ ٩٨٦) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٣١٤ـ ٣٢٢) .

(١) اعلَمْ : أنَّ الذي أجاز وقوعَ الاسمِ بعدَها هم الكُوفيُّونَ والأخفشُ ، إلا أنَّ الكُوفيِّينَ يُقدِّرون في هٰذا الموضع فعلاً مطاوعاً للظاهر ، والأخفشَ يُجوِّز رفعه بالابتداء بشرطِ أنْ يكونَ الخبر فعلاً ، فإذا علمتَ ذلك فتقديرُهُ هٰذا لا يتناسبُ مع السياق ، ولو قال : (تقديره عند الكُوفيِّين) أو نحوه . . لسَلِمَ من ذلك ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) قوله : (كقول الشاعر . . .) إلىٰ آخره : زيادةٌ من نسخة الشيخ محمد محيي الدين ، وهي محذوفة من نسخة المُحشِّي كما هو ظاهرٌ .

٢٥٩ـ كذا إذا الفعلُ تلا ما لم يَرِدْ ما قبلُ معمولاً لِمَا بعدُ وُجِدْ

أشار بهـٰذَينِ البيتَينِ : إلى القِسْم الثاني ؛ وهو ما يجبُ فيه الرفعُ .

فيجبُ رفعُ الاسمِ المُشتغَلِ عنه إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ تختصُّ بالابتداء ؛ كـ (إذا) التي للمُفاجَأة ؛ فتقولُ : (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو) برفع (زيد) ، ولا يجوزُ نصبُهُ ؛ لأنَّ (إذا) هـٰذه لا يقعُ بعدَها الفعلُ ؛ لا ظاهراً ولا مُقدَّراً .

بالابتداء لا يصحُّ تقديرُ الفعلِ بعدَهُ ، وما له صدرُ الكلامِ يمتنعُ عملُ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ ؛ ولذا لم يذكرْهُ ابنُ الحاجب ؛ قال ابنُ هشامٍ : (أصاب ابنُ الحاجبِ كلَّ الإصابة ؛ حيثُ لم يذكرْ هـٰذا القِسْمَ ؛ لأنَّهُ لم يدخل تحتَ ضابطِ الاشتغال) .

وصرَّح به الشارحُ ، وصرَّح به الناظمُ في « التسهيل » ، ويُشِيرُ إليه كلامُ الأُشْمُونيِّ في الخاتمة[١] ؛ لأنَّ العاملَ صالحٌ للعمل في الاسم السابقِ لذاته ، والمنع مِنْ عمله لعارض ، فلو تسلَّط العاملُ في مسائلِ وجوبِ الرفعِ على الاسم السابق. . لَنَصَبَهُ لولا المانعُ ، وهـٰذا كافٍ ، كما قاله ابنُ قاسمٍ ، ورجَّحه العلَّامةُ الصبَّانُ[٢] .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٨١) ، شرح الأشموني (١/ ١٩٤) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٥٥) ، حاشية الصبان (٢/ ١٢٤) .

وكذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا وَلِيَ الفعلُ المُشتغِلُ بالضمير أداةً لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها ؛ كأدوات الشرط ، . . . .

قلت[1] : لم يذكر في « الألفيّة » ضابطَ الاشتغالِ ولا شروطَهُ حتىٰ يُستغنىٰ عن ذِكْرِهِ ، فلم يكن مِنْ ذِكْرِهِ بُدٌّ ليُعلَمَ امتناعُ النصبِ على الاشتغال فيه .

نعم ؛ كان الأَوْلىٰ : أنْ يُصدِّرَ البابَ بضابطٍ يُخرِجُ ذلك كما فعلَهُ في « التسهيل » ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « النُّكَت »[2] .

قوله : (السابقُ) بالرفع : فاعلُ (تلا) ، و(ما) : مفعولٌ ، وقولُهُ : (ما لم يَرِدْ) : مفعولُ (تلا) الذي قبلَهُ ، و(ما قبلُ) : فاعلٌ بـ (يَرِدْ) ، و(معمولاً) : حالٌ مِنْ هـٰذا الفاعل ، و(قبلُ) و(بعدُ) : مبنيَّانِ على

نعم ؛ الضابطُ الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ بقوله : (إنْ مضمرُ اسمٍ . . .) إلىٰ آخره . . قاصرٌ علىٰ حالة النصب ؛ فلا يشملُ نحوَ : ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] ، معَ أنَّ الظاهرَ أنَّهُ مِنْ باب الاشتغال وإن جرىٰ بعضُهُم علىٰ أنَّهُ ليس منه ، بل مِنْ باب مُطلَقِ التفسير ، وإن أردتَ توضيحاً لذلك . . فارجعْ لِمَا كَتَبْناهُ علىٰ « حاشية المُؤلِّف على القطر »[3] .

❁ قوله : (لم يذكر في « الألفيّة » ضابطَ الاشتغالِ ولا شروطَهُ) فيه نَظَرٌ ؛ فقد ذَكَرَ ضابطَهُ بقوله : (إن مضمرُ اسمٍ . . .) إلىٰ آخره ، وأفاد شروطَهُ ؛ بعضَها بالتصريح ، وبعضَها بالتلويح .

---

(١) القائل هو الإمام السيوطي رحمه الله تعالىٰ .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٠٥) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٨٠) .

(٣) تقرير الأنبابي على السجاعي على القطر (ق/ ٥٤ ـ ٥٥) .

والاستفهام[1] ، و(ما) النافيةِ[2] ؛ نحوُ : (زيدٌ إنْ لَقِيتَهُ فأَكْرِمْهُ) ، و(زيدٌ هل ضربتَهُ ؟) ، و(زيدٌ ما لَقِيتُهُ) ؛ فيجبُ رفعُ (زيد) في هٰذه الأمثلةِ ونحوها ، ولا يجوزُ نصبُهُ ؛ لأنَّ ما لا يَصلُحُ أنْ يعملَ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ . . لا يَصلُحُ أنْ يُفسِّرَ عاملاً فيما قبلَهُ[3] .

وإلىٰ هٰذا أشار بقوله : (كذا إذا الفعلُ تلا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا تلا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبلَهُ معمولاً لِمَا بعدَهُ .

ومَنْ أجاز عملَ ما بعدَ هٰذه الأدواتِ فيما قبلَها ؛ فقال : (زيداً

---

(١) ومثلُها : أدوات التحضيض ، والعَرْضِ ، ولامُ الابتداء ، و(كم) الخبريّةُ ، والحروفُ الناسخة ، والموصولُ ، والموصوفُ ، وحرفُ الاستثناء ؛ فكلُّ ذلك لا يعملُ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ ؛ فلا نصبَ في : (زيدٌ هلَّا ضربتَهُ) ، أو (زيدٌ أَلَا تضربُهُ) ، أو (زيدٌ لَأَنا ضاربُهُ) ، أو (زيدٌ كم أنا ضاربُهُ) ، أو (زيدٌ إنِّي ضاربُهُ) ، أو (زيدٌ الذي تضربُهُ) ، أو (زيدٌ رجل ضربتُهُ) ، أو (ما زيدٌ إلا يضربُهُ عمرو) ، بخلاف حرف التنفيس ؛ كـ (زيداً سأضربُهُ) ؛ فيجوزُ نصبُهُ على الراجح . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٥١) .

(٢) مثلها : (لا) في جواب القسم ؛ كـ (زيدٌ واللهِ لا أضربُهُ) ؛ لأنَّ لها الصدرَ أيضاً . « خضري » (١/ ٣٥٢) .

(٣) قوله : (ولا يجوزُ نصبُهُ) ؛ أي : على الاشتغال ، وقولُهُ : (لا يَصلُحُ أنْ يُفسِّرَ عاملاً) ؛ أي : علىٰ وجه كونِهِ عِوَضاً عن المُقدَّر كما هو شأنُ الاشتغال ؛ فلو نُصِبَ الاسمُ بمُقدَّرٍ يُدَلُّ عليه بالملفوظ دون تعويضٍ . . جاز ، ولم تكن المسألة من الاشتغال ، ولا يلزمُ صلاحية الملفوظ حينئذٍ للعمل فيما قبله ، ويجوز إظهار المحذوف . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٥٢) .

ما لقيتُ) . . أجاز النصبَ مع الضمير بعاملٍ مُقدَّر ؛ فيقولُ : (زيداً ما لَقِيتُهُ) .

٢٦٠ـ وٱختِيرَ نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طَلَبْ   وبعـدَ مـا إيـلاؤُهُ الفعـلَ غَلَـبْ
٢٦١ـ وبعدَ عاطفٍ بلا فَصْلٍ علىٰ   معمـــولِ فعـــلٍ مُستقِـــرٍّ أوَّلا

هـٰذا هو القِسْمُ الثالثُ ؛ وهو ما يُختارُ فيه النصبُ ؛ وذلك إذا وَقَعَ بعدَ

الضم . انتهىٰ « فارِضي »[1] ؛ فما في بعض النسخ مِنْ وجود (قبل) مُتَّصِلاً بضمير . . غيرُ صوابٍ ؛ لفساد الوزنِ به وإن جَرَىٰ عليه في « التمرين »[2] .

❀ قوله : (وبعدَ ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ) ؛ أي : بعد ما الغالبُ عليه أنْ يَلِيَهُ فعلٌ ؛ فـ (إيلاؤُهُ) : مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول الثاني ، و(الفعل) : مفعولٌ أوَّل ؛ لأنَّهُ الفاعلُ في المعنى . انتهىٰ « أُشْمُوني »[3] .

❀ قوله : (علىٰ معمولِ فعلٍ) تَجَوَّزَ الناظمُ في هـٰذا ؛ إذ العطفُ حقيقةً إنَّما هو على الجملة الفعليَّةِ[4] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٩) .
(٢) تمرين الطلاب (ص٦٢) ، ونقله عن « شرح المكودي » (ص١٠٢) ، والذي بخط الإمام ابن هشام : (ما قبلَهُ معمولَ ما بعدُ وُجِدْ) ، ورمز إلىٰ صحته ، وعليه : فلا إشكال ، بل عليه شرح الشاطبي في « المقاصد » (٣/ ٨٩) .
(٣) شرح الأشموني (١/ ١٨٩ـ ١٩٠) .
(٤) وجعل في « التمرين » (ص٦٢) المعطوفَ محذوفاً ، والتقدير : (علىٰ معمول فعل وعامله) .

الاسمِ فعلٌ دالٌّ علىٰ طلب ؛ كالأمر[1] ، والنهي ، والدعاء ؛ نحوُ : (زيداً ٱضْرِبْهُ) ، و(زيداً لا تَضْرِبْهُ) ، و(زيداً رحمَهُ الله) ؛ فيجوزُ رفعُ (زيد) ونصبُهُ ، والمُختارُ : النصبُ .

وكذلك يُختارُ النصبُ : إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يَغلِبُ أنْ يَلِيَها الفعلُ ؛ كهمزة الاستفهامِ ؛ . . . .

---

* قوله : (والدعاء) ؛ أي : سواءٌ كان بخيرٍ أو شرٍّ ، وسواءٌ كان بصيغة الطَّلَبِ ؛ نحوُ : (عبدَكَ اللهمَّ ارحمْهُ) ، أم بصيغة الخبرِ ؛ نحوُ : (زيداً رحمَهُ اللهُ) ، أفادَهُ في « التصريح »[2] .

* قوله : (كهمزة الاستفهام) ؛ أي : وكالنَّفْي بـ (ما) ، أو (لا) ، أو (إنْ) ؛ نحوُ : (ما زيداً رَأَيْتُهُ) ، و(لا عَمْراً كلَّمْتُهُ)[3] ، و(إنْ بكراً

---

* قوله : (أي : وكالنَّفْي بـ « ما » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وكـ (ما) و(لا) و(إنِ) النافياتِ ، بخلافِ (لم) و(لمَّا) و(لن) ؛ فيجبُ النصبُ

---

(1) أي : ولو باللام ؛ نحوُ : (زيداً لِتَضْرِبْهُ) ؛ لأنَّها كـ (لا) الناهيةِ لا يلزمان الصدر ، فلا يمتنعُ عملُ ما بعدَهُما فيما قبلَهُما ، وإنَّما امتنع تقديمُ الفعلِ عليهما ؛ لضعفهما مع تأخُّرهما عن العمل ؛ كما في (لم) و(لمَّا) و(لن) . « خضري » (١/٣٥٢ـ ٣٥٣) .

(2) التصريح على التوضيح (١/٢٩٨) .

(3) هـٰذا المثال مُقتطَعٌ مِنْ كلام ؛ أي : (لا زيداً رأيتُهُ ولا عَمْراً كلَّمتُهُ) ؛ لأن (لا) الداخلةَ على الماضي غيرَ الدعائية . . يجبُ تَكْرارها ، وذكر الصبان في « حاشيته » (٢/١١٣) أنَّهُ تقوم (ما) في (ما زيداً رأيته) مَقامَ (لا) الأولىٰ ، وعليه : فيكون المُحشِّي قد أتىٰ بمثالين في ضمن مثال واحد .

فتقولُ : (أزيداً ضربتَهُ ؟) بالنصب والرفع ، والمُختارُ : النصبُ .

وكذلك يُختارُ النصبُ : إذا وَقَعَ الاسمُ المُشتغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تقدَّمَتْهُ جملةٌ فعليّةٌ[1] ، ولم يُفصَلْ بينَ العاطفِ والاسم ؛ نحوُ : (قام زيدٌ وعَمْراً أكرمتُهُ) ؛ فيجوزُ رفعُ (عمرو) ونصبُهُ ، والمُختارُ : النصبُ ؛ لتُعطَفَ جملةٌ فعليّةٌ على جملةٍ فعليّة .

فلو فُصِلَ بينَ العاطفِ والاسم . . كان الاسمُ كما لو لم يتقدَّمْهُ شيءٌ ؛

ضَرَبْتُهُ) ، وكـ (حيثُ) المُجرَّدةِ مِنْ (ما) ؛ نحوُ : (اجْلِسْ حيثُ زيداً ضَرَبْتُهُ) انتهى « أُشْمُوني »[2] .

* قوله : (والمُختارُ : النصبُ) ؛ أي : ما لم تُفصَلِ الهمزةُ ، وإلا فالمُختارُ : الرفع ؛ نحوُ : (أأنتَ زيدٌ تضربُهُ ؟) ، إلا في نحوِ : (أكلَّ يومٍ زيداً تضربُهُ ؟) ؛ إذ الفصلُ بالظرف كَلَا فَصْلٍ ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[3] .

بعدَها ؛ لاختصاصها بالفعل .

---

(١) قوله : (بعد عاطف) ؛ أي : أو شِبْهِهِ ؛ كـ (ضربتُ القومَ حتىٰ زيداً ضربتُهُ) ، و(ما رأيتُ زيداً لٰكنْ عَمْراً ضربتُهُ) ؛ فيترجَّحُ النصب ؛ لأنَّ (حتىٰ) و(لٰكنْ) وإن كانا حرفَي ابتداء لدخولهما على الجملة . . لٰكنَّهما أَشْبَها العاطفَينِ في كونِ ما بعدَ (حتىٰ) بعضاً ممَّا قبلها ، وفي كونِ (لٰكن) بعد النفي ، كما هو شأنُهُما عند العطف ، فإن خَلِيَا مِنْ ذلك ؛ كـ (أكرمت زيداً حتىٰ عمرٌو أكرمته) ، و(قام بكرٌ لٰكنْ عمرٌو ضربته) . . ترجَّح الرفع ؛ لعدم شَبَهِهِما بالعاطف ، ولا وجهَ لتعيُّنه كما قيل ؛ إذ غايتُهُ أنَّهُما مثل : (زيدٌ ضربته) . « خضري » (١/ ٣٥٣) نقلاً عن ابن قاسم .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٩٠) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٩٠) .

نحوُ : (قام زيدٌ وأمَّا عمرٌو فأكرمتُهُ) ؛ فيجوزُ رفعُ (عمرو) ونصبُهُ ، **والمُختارُ** : الرفعُ على ما سيأتي[1] ، وتقولُ : (قام زيدٌ وأمَّا عَمْراً فأَكْرِمْهُ) ؛ **فيُختارُ** نصبُ (عمرو) كما تقدَّم ؛ لأنَّهُ وَقَعَ قبلَ فعلٍ دالٍّ على طَلَب .

❀ **قوله : (والمُختارُ : الرفعُ)** ؛ أي : ما لم يُوجَدْ مُرجِّحُ النصبِ ؛ نحوُ : (أمَّا زيداً فأَكْرِمْهُ) ، نبَّهَ عليه المُرَاديُّ[2] .

وقضيَّتُهُ : أنَّ الرفعَ حينئذٍ ليس أجودَ ، فيُحتمَلُ ترجيحُ النصب ، واستواؤُهُما ، وهو الأوجهُ ؛ لتقابُل المُرجِّحَينِ بلا مُرجِّحٍ ثالثٍ لأحدهما ، ذَكَرَهُ شيخُ الإسلامِ[3] ؛ ففي كلام الشارحِ الآتي نَظَرٌ .

❀ **قوله : (وأمَّا عَمْراً فأَكْرِمْهُ ؛ فيُختارُ نصبُ « عمرو » . . .) إلىٰ آخره** ، والناصبُ هنا محذوفٌ فسَّره المذكورُ وإن كان بعدَ الفاء ؛ لأنَّ الفاءَ يعملُ

❀ **قوله : (لتقابُل المُرجِّحَينِ)** ؛ فمُرجِّحُ الرفعِ : كونُ الأصلِ عدمَ الحذف ، ومُرجِّحُ النصبِ[4] : أنَّ الإخبارَ بالجملة الطَّلَبيَّةِ قليلٌ ، بل قيل بمنعه[5] .

وقولُهُ : (ففي كلام الشارحِ الآتي نَظَرٌ) ؛ أي : لأنَّهُ رجَّح النصبَ في هٰذه المسألة .

---

(١) انظر (٣/ ١٢٩) .

(٢) توضيح المقاصد (٢/ ٦١٦) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٤٥٠-٤٥١) .

(٤) إلىٰ هنا انتهى السقط في (ك) .

(٥) وقد سبقت هٰذه المسألة في (٢/ ٢٣٠) ، وانظر (٤/ ٢٧٧) .

. . . .

ما بعدَها فيما قبلَها إذا وقعتْ في غير موضعِها[1] ؛ نحوُ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْ) ، وإذا عَمِلَ جاز أنْ يُفسَّرَ في نحو : (أمَّا زيداً فاضْرِبْهُ) .

والدليلُ علىٰ أنَّها وقعتْ في غير مَوضِعِها : أنَّ الأصلَ : (مهما يكنْ مِنْ شيءٍ فزيداً اضْرِبْ) ، فحُذِفَ : (مهما يكنْ مِنْ شيء) برُمَّته ، وجِيء بـ (أمَّا) ؛ فحَصَلَ : (أمَّا فزيداً اضْرِبْ) ، فزُحلِقَتِ الفاءُ عن موضعها ؛ لإصلاح اللفظ ؛ فحَصَلَ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْ) ، فعَمِلَ ما بعدَ الفاءِ فيما قبلَها لذلك ، أو لأنَّ الحاجةَ تدعو إلى الفصل بينَ (أمَّا) والفعل ؛ إذ الفعلُ لا يَلِيها ، ففُصِلَ بمعمول الفعلِ .

وقد يُقالُ : لا نَظَرَ ؛ لوجود المُرجِّحِ الثالث ؛ وهو التناسُبُ ؛ لأنَّهُ على النصب يكونُ هناك عطفُ فعليَّةٍ علىٰ فعليَّةٍ .

كذا قيل ، لـٰكن قد يُقالُ : هناك مُرجِّحٌ آخَرُ للرفع ؛ وهو كونُ الكلامِ مع (أمَّا) مستأنفاً منقطعاً عمَّا قبلَها ، والاستئنافُ يُناسِبُهُ الرفعُ ؛ علىٰ أنَّهُ يُقالُ : لا وجهَ للتناسُب هنا ؛ لأنَّهُ لا يصحُّ عطفُ الإنشاءِ على الخبر ، إلا أنْ يُحمَلَ على القول بالجواز[2] ؛ فحينئذٍ : يوجدُ التناسُبُ مِنْ حيثُ مُطلَقُ الفعليَّة .

---

(١) في هامش (ج) : (وقوله : « إذا وقعت في غير موضعها » ، ومثلها الزائدة ، وقوله : « بعدها » ؛ أي : بعد الفاء أيضاً ؛ ولذا قال الدَّمَامينيُّ : ويمتنعُ أنْ يُقدَّر الفعلُ قبل الفاء ؛ لأنه لا يفصل بينها وبين « أما » بأكثر من جزء واحد . انتهىٰ ، أفاده الصبَّان) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٤) ، و« تعليق الفرائد » (٤/ ٢٩٥) .

(٢) انظر ما سبق تعليقاً في (٢/ ١٥٢) .

. . . .

والحاصلُ : أنَّ الاسمَ في نحوِ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْهُ) منصوبٌ بمحذوفٍ بعدَهُ ، والتقديرُ : (أمَّا زيداً فاضْرِبِ اضربْهُ) ؛ فحُذِفَ المُفسَّرُ ـ بفتح السين ـ وهو الناصبُ لـ (زيداً) ، ثمَّ زُحلِقَتِ الفاءُ منه إلى المُفسِّر ـ بكسر السين ـ فحَصَلَ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْهُ) انتهىٰ « فارِضي »[١] .

لٰكنَّ الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ وجهَ كلامِ الشارح : أنَّ كونَ الأصلِ عدمَ الحذف . . لا يُنظَرُ إليه معَ وجودِ نُكْتةٍ أُخرىٰ ؛ لأنَّ الحذفَ كثيرٌ مُطَّرِدٌ ، وحينئذٍ : فلم يوجدْ للرفع إلا مُرجِّحٌ واحد ؛ وهو كونُ الكلامِ مع (أمَّا) مستأنفاً ومنقطعاً ، وهٰذا إنَّما يُناسِبُهُ الرفعُ ، ووُجِدَ للنصب مُرجِّحانِ : الأوَّلُ : قِلَّةُ الإخبارِ بالجملة الطَّلَبيَّة ، والثاني : التناسُبُ في مُطلَق الفعليَّة ؛ على القول بجواز عطفِ الإنشاءِ على الخبر .

وبهٰذا تعلمُ : أنَّ مُرادَ المُحشِّي بالمُرجِّحَينِ في قوله : (لتقابُل المُرجِّحَينِ) . . كونُ الكلامِ مع (أمَّا) مستأنفاً الذي هو مُرجِّحُ الرفع ، لا كونُ الأصلِ عدمَ الحذف ؛ لعدم اعتباره متىٰ وُجدتْ نُكْتةٌ غيرُهُ ، وقِلَّةُ الإخبارِ بالجملة الطَّلَبيَّة التي هي مُرجِّحُ النصب ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (بمحذوفٍ بعدَهُ) ؛ أي : لأنَّهُ إنْ قُدِّرَ عَقِبَ (أمَّا) . . لَزِمَ أنْ يَلِيَها الفعلُ وهو لا يليها ، وإن قُدِّرَ بعدَ الاسم وقبلَ الفاء . . لَزِمَ عليه الفصلُ بينَ الفاء و(أمَّا) بأكثرَ مِنْ جزءٍ واحد ، وهو لا يجوزُ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٩) .

٢٦٢ـ وإنْ تلا المعطوفُ فعلاً مُخبَرَا بـهِ عـنِ ٱسـمٍ . . . .

❁ قوله : (وإنْ تلا المعطوفُ فعلاً . . .) إلىٰ آخره : شِبْهُ الفعلِ في هٰذا كالفعل ؛ نحوُ : (هٰذا ضاربٌ زيداً وعمرٌو يُكرِمُهُ) ؛ برفع (عمرو) ونصبِهِ على السَّواء .

وشِبْهُ العاطفِ كالعاطف ؛ نحوُ : (أنا ضربتُ القومَ حتىٰ عَمْراً ضربتُهُ) ؛

❁ قوله : (نحوُ : « هٰذا ضاربٌ زيداً وعمرٌو يُكرِمُهُ » برفع « عمرو » . . .) إلىٰ آخره : في تساوي الرفعِ والنصبِ في هٰذا المثال . . بحثٌ ؛ لأنَّهُ إذا نُصِبَ (عمرٌو) أفاد الكلامُ أنَّ عمراً مفعولٌ به الإكرامُ ، وإذا رُفِعَ أفاد أنَّهُ فاعلُ الإكرام ، إلا إذا بَرَزَ الضميرُ ؛ لجريان الخبرِ علىٰ غيرِ مَنْ هو له ، وقيل : (هٰذا ضاربٌ زيداً وعمرٌو يُكرِمُهُ هو) ؛ فعندَ عدمِ الإبرازِ لا يتَّحدُ معنى الرفعِ والنصبِ حتىٰ يتخيَّرَ المُتكلِّمُ بينهما ، بل يتعيَّنُ عليه الوجهُ الذي يُفِيدُ مقصودَهُ .

وحينئذٍ : لا يكونُ الوصفُ في هٰذا المثالِ كالفعل الذي خيَّر المُصنِّفُ فيه المُتكلِّمَ بينَ الرفعِ والنصب ؛ لاتِّحاد المعنىٰ ووجودِ التناسُبِ علىٰ كلٍّ ، ولو نبَّه على الإبراز مع الرفع ، أو مثَّل بنحو : (هٰذا ضاربٌ زيداً وعمراً أكرمتُهُ في داره) . . لكان أَوْلىٰ ، فتأمَّلْ[١] .

❁ قوله : (نحوُ : أنا ضربتُ القومَ . . .) إلىٰ آخره : إنَّما لم تكن (حتىٰ)

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/١١٨) .

فالرفعُ والنصب على السَّواء أيضاً ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[1] .

❁ قوله : (مُخيَّرَا) ؛ أي : بينَ الرفعِ والنصب على السَّواء ؛ بشرطِ : أنْ يكونَ في الثانية ضميرُ الاسمِ الأوَّلِ ، أو عُطِفتْ بالفاء ؛ نحوُ : (زيدٌ قام

عاطفةً ؛ لدخولها على الجملة ، والعاطفةُ إنَّما تدخلُ على المفردات ، ووجهُ الشَّبَهِ بالعاطفة : أنَّ ما بعدَها بعضٌ ممَّا قبلَها .

❁ قوله : (بشرطِ : أنْ يكونَ في الثانية. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا الشرطُ لجواز نصبِ الاسمِ المشغولِ عنه ؛ لأنَّ جملتَهُ حينئذٍ تكونُ معطوفةً على الخبر ، فلا بدَّ فيها مِنْ رابط كالخبر[2] .

❁ قوله : (أو عُطِفتْ بالفاء) في هـٰذا العطف حَزَازَةٌ ؛ لأنَّ قولَهُ : (عُطِفتْ) عطفٌ علىٰ (ضميرُ الاسمِ الأوَّلِ) ؛ فتنحلُّ العبارةُ إلىٰ قولنا : (بشرطِ : أنْ يكونَ في الثانية ضميرٌ. . . إلىٰ آخره ، أو يكونَ فيها عُطِفتْ) ، ولو قال : (أو عَطْفٌ بالفاء) ، أو قال : (أو تكونَ الثانيةُ معطوفةً بالفاء). . لكان مستقيماً .

نعم ؛ قد اشتَهَرَ أنَّ الفعلَ إذا أُرِيدَ منه مُجرَّدُ الحَدَثِ كان اسماً ؛ فتُخرَّجُ

---

(1) شرح الأشموني (١/ ١٩٢) .

(2) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٦ـ١١٧) .

أشار بقوله : (**فأعطِفَنْ مُخيَّرَا**) : إلىٰ جواز الأمرَينِ على السَّواء ، وهٰذا هو الذي تقدَّم أنَّهُ القِسْمُ الخامس[١] .

وضَبَطَ النَّحْويُّونَ ذلك : بأنَّهُ إذا وَقَعَ الاسمُ المُشتغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تقدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهَينِ[٢] . . جاز الرفعُ والنصبُ على السواء ، وفسَّروا الجملةَ ذاتَ الوجهَينِ : . . . .

وعمرٌو أكرمتُهُ في داره) ، أو (فعمرٌو أكرمتُهُ) برفع (عَمْرو) ونصبِهِ ، ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[٣] ، وكلامُ الناظمِ يَقتضِي : أنَّ الواوَ كالفاء ، وبه قال هشامٌ[٤] .

عبارتُهُ علىٰ ذلك .

وإنَّما قامتِ الفاءُ مَقامَ الضمير ؛ لأنَّها لإفادتها السببيَّةَ تربطُ إحدى الجملتَينِ بالأُخْرىٰ كالضمير[٥] .

❁ قوله : (**وكلامُ الناظمِ يَقتضِي : أنَّ الواوَ كالفاء**) ؛ أي : حيثُ أَطْلَقَ في المعطوف ، بل إطلاقُهُ يَقتضِي : أنَّ (ثُمَّ) مثلاً كالفاء[٦] .

---

(١) انظر (٣/ ١١٢) .

(٢) قوله : (بعد عاطف) ؛ أي : غير مفصول بـ (أمَّا) ؛ لِمَا مرَّ . « خضري » (١/ ٣٥٤) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٩١ـ١٩٢) .

(٤) انظر « أوضح المسالك » (٢/ ١٧١) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٦٩٣) ، وهشام : هو أبو عبد الله بن معاوية الضرير الكوفي (ت ٢٠٩هـ) أحدُ أعيان أصحاب الكسائي ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ٣٢٨) .

(٥) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٧) .

(٦) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٨) .

بأنَّها جملةٌ صَدْرُها اسمٌ وعَجُزُها فعلٌ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام وعمرٌو أكرمتُهُ) ؛ فيجوزُ رفعُ (عمرو) مُراعاةً للصَّدْر ، ونصبُهُ مُراعاةً للعَجُز .

٢٦٣ـ والرفعُ في غيرِ الذي مَرَّ رَجَحْ . . . .

---

* قوله : (بأنَّها جملةٌ صَدْرُها اسمٌ. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا تفسيرٌ لذات الوَجْهَينِ في خصوصِ ما هنا ، وإلا فذاتُ الوَجْهَينِ أعمُّ ؛ لشُمُولها اسميَّةً في ضِمْن اسميَّةٍ ، وغيرَ ذلك ، كما أشار إليه الدَّمَامِينيُّ رحمه الله تعالىٰ[1] .

* قوله : (ونصبُهُ) ، والرابطُ مُقدَّرٌ ؛ أي : (في داره) مثلاً ، أو أنَّهُ جرىٰ في المثال علىٰ مذهبِ مَنْ لا يشترطُهُ[2] .

* قوله : (والرفعُ. . .) إلىٰ آخره : (الرفع) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ

---

* قوله : (في خصوصِ ما هنا) ؛ أي : لأنَّ المشهورَ في معنى الجملةِ ذاتِ الوجهَينِ : أنَّها ما كانتْ صُغْرىٰ باعتبارٍ وكُبْرىٰ باعتبارٍ ؛ نحوُ : (أبوه غلامُهُ مُنطلِقٌ) في قولنا : (زيدٌ أبوه غلامُهُ مُنطلِقٌ)[3] .

* قوله : (علىٰ مذهبِ مَنْ لا يشترطُهُ) ؛ أي : لأنَّهُ يُغتفَرُ في الثَّوَاني ما لا يُغتفَرُ في الأوائل .

---

(١) تعليق الفرائد (٤/ ٢٩٢) .

(٢) لم يشترط الرابطَ الفارسيُّ وجماعةٌ ، وتَبِعَهُم علىٰ ذلك المُصنِّف . انظر « شرح التسهيل » (٢/١٤٣ـ ١٤٤) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ٣٣٢ـ ٣٣٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٧١) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٦) .

فما أُبيحَ اْفْعَلْ ودَعْ ما لم يُبَحْ . . . .

(رَجَحْ) ، و(في غيرِ) : مُتعلِّقٌ بـ (رَجَحْ) لا بـ (الرفع) ؛ لأنَّ عَمَلَ المصدرِ المُقترِنِ بـ (أل) قليلٌ ؛ كما في[1] : [من المتقارب]

ضَعِيــفُ النِّكــايــةِ أعــداءَهُ . . . .

❁ قوله : (فما أُبيحَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فما أُبيحَ لك فيما يَرِدُ عليك

❁ قوله : (فيما يَرِدُ عليك) حالٌ مِنْ (ما) التي هي مفعولٌ مُقدَّم لـ (افْعَلْ) ، وقولُهُ : (أنْ تَرُدَّهُ إليه) بدلُ اشتمالٍ مِنَ الضمير في (أُبيحَ) ، وضميرُ (تَرُدَّهُ) و(تُخرِّجَهُ) : إلىٰ ما (أُبيحَ) ، و(إليه) و(عليه) : إلىٰ ما أَوْرَدْناهُ مِنَ القواعد ، وهو مذكورٌ في عبارة « الأُشْمُونيِّ » ، ونصُّها : (ثمَّ إذا عرفتَ ما أَوْرَدْناهُ مِنَ القواعد . . فما أُبيح لك . . .) إلىٰ آخره[2] .

والمعنى : افعلِ الحُكْمَ ـ مِنْ رفعٍ ونصبٍ ـ الذي أُبيحَ لك رَدُّهُ إلىٰ ما أَوْرَدْناهُ عليك مِنَ القواعد وتخريجُهُ عليه ، حالَ كونِ ذلك الحُكْمِ كائناً فيما يَرِدُ علىٰ لسانك مِنَ الكلام[3] .

وقد حَذَفَ المُحشِّي مرجعَ ضميرِ (إليه) و(عليه) ، وهو مذكورٌ في عبارة الأُشْمُونيِّ كما علمتَ ، فأَوْجبَ صعوبةً علىٰ صعوبة ، ولو قال : (فما أُبيحَ

---

(١) سيأتي تخريجه في (٤/ ١٦) .
(٢) شرح الأشموني (١/ ١٩٢) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٩) .

هـٰذا هو الذي تقدَّم أنَّهُ القِسْمُ الرابعُ[1] ؛ وهو ما يجوزُ فيه الأمرانِ ويُختارُ الرفعُ ؛ وذلك : كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يُوجِبُ نصبَهُ ، ولا ما يُوجِبُ رفعَهُ ، ولا ما يُرجِّحُ نصبَهُ ، ولا ما يجوزُ فيه الأمرانِ على السَّوَاء ؛ وذلك نحوُ : (زيدٌ ضربتُهُ) ؛ فيجوزُ رفعُ (زيد) ونصبُهُ ، والمُختارُ : رفعُهُ ؛ لأنَّ عدمَ الإضمارِ أرجحُ مِنَ الإضمار .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ لا يجوزُ النصبُ ؛ لِمَا فيه مِنْ كُلْفةِ الإضمار ، وليس بشيء ؛ فقد نَقَلَهُ سيبويهِ وغيرُهُ مِنْ أئمَّةِ العربيَّة عن العرب ، وهو كثيرٌ ، وأنشد أبو السَّعَادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في « أماليه » على النصب قولَهُ[2] : [من الرمل]

مِنَ الكلام أنْ تَرُدَّهُ إليه وتُخرِّجَهُ عليه . . افعلْ ، ودَعْ ما لم يُبَحْ لك فيه ذلك ، ونَكَّتَ الناظمُ بهـٰذا علىٰ مانع النصب ، وأشار به إلىٰ أنَّهُ مَقِيسٌ ؛ فلذِكْرِهِ فائدةٌ عظيمة .

❁ قوله : (في « أماليه ») هو اسمُ كتابٍ لابن الشَّجَريِّ .

لك بمُقتضى القواعدِ افْعَلْ ، ودَعْ ما لم يُبَحْ بمُقتضاها) . . لكان أَحْسَنَ ؛ لسلامته مِنْ تشتيت الضمائر ، ومِنْ بُعْدِ الوقوفِ على المقصود ، ومِنْ إيهام حَذْفِ المُصنِّفِ نائبَ الفاعل مع أنَّهُ لا يجوزُ .

---

(١) انظر (٣/ ١١٢) .

(٢) هو بيت من أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في « حماسته » (٣/ ١٢١ـ١٢٢) في آخر المراثي ، وعزاها إلى امرأة من بني الحارث بن كعب ، وعزاها العيني في « المقاصد » إلىٰ علقمة بن عبدة ، وهي في « ديوانه » (ص٥٥ـ٥٦) ، وجاءت الرواية فيهما بالرفع ، والبيتان بعده : =

١٥٨ـ فارِساً ما غادَرُوهُ مُلْحَماً غيرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكَلْ[1]

---

* قوله : (**فارِساً ما غادَرُوهُ . . .**) إلىٰ آخره : (**فارِساً**) : منصوبٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ المذكورُ ، وهو محلُّ الاستشهادِ ، و(**ما**) : زائدةٌ لا نافية ، وإلا امتنعَ الاشتغالُ ؛ لأنَّ (ما) النافيةَ لها صدرُ الكلام ، فلا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها ، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً ؛ أي : غادَرُوا فارساً ؛ بمعنىٰ : تَرَكُوهُ .

(**مُلْحَماً**) بضمِّ الميم وسكونِ اللام وفتحِ الحاء المُهمَلة : مِنْ (أَلْحَمَ الرجلُ) : إذا أَنْشَبَ في الحرب فلم يَجِدْ له مَخْلَصاً[2] ، وقد ضَبَطَهُ بعضُهُم بالجيم[3] ، قال العَيْنيُّ : (وما أَظُنُّهُ صحيحاً) انتهىٰ[4] .

---

* قوله : (**وهو محلُّ الاستشهادِ**) ، ومعنى البيتِ : أَنَّهُم تركوا هٰذا الفارسَ العظيمَ وقد غَشِيَتْهُ الحربُ مِنْ كلِّ جانب ؛ حتىٰ صار لا يجدُ مَخْلَصاً ، وهو لا يُوصَفُ بجُبْنٍ ولا عجزٍ ولا ضعفٍ .

= لـو يشـا طـارَ بـهِ ذو مَيْعَـةٍ لاحِقُ الآطـالِ نَهْـدٌ ذو خُصَـلْ
غيـرَ أنَّ البـأسَ منـهُ شِيمـةٌ وصُرُوفُ الدهرِ تَجْري بالأَجَلْ

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص١٧٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٣٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٩٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٨٦ـ٩٨٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ١٠٥ـ١٠٨) .

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ٨٣) .
(٢) وأَنْشَب : عَلِقَ .
(٣) أي : مُلْجَماً .
(٤) المقاصد النحوية (٢/ ٩٨٦) .

ومنه : قولُهُ تعالىٰ : (جنَّاتِ عَدْنٍ يَدخلُونَها) بكسر تاء (جنَّات) .

٢٦٤ـ وفَصْلُ مشغولٍ بحرفِ جَرٍّ   أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يَجْرِي

و(زُمَّيْل) بضمِّ الزاي وتشديدِ الميم المفتوحةِ وسكونِ الياء التحتيّة ؛ أي : غيرَ جبانٍ ، و(لا نِكْس) بكسر النون وسكونِ الكاف ؛ أي : ضعيفٍ ، وقولُهُ : (وَكَلْ) بفتح الواو والكاف ؛ مِنْ (وَكَلَ أمرَهُ لغيره) لعَجْزه وضعفِ رأيِهِ ، وهو صفةُ (نِكْسٍ) ، كذا أفادَهُ العَيْنيُّ[1] ، وقد صرَّح الفارِضيُّ : بأنَّ الكافَ مكسورةٌ[2] .

ولا يخفىٰ أنَّ البيتَ مِنْ بحر الرَّمَل .

❁ قوله : (ومنهُ : قولُهُ تعالىٰ : جناتِ . . .) إلىٰ آخره : هي قراءةٌ شاذَّةٌ بنصب (جنات) بالكسرة[3] .

❁ قوله : (وفَصْلُ . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (يَجْرِي) ، و(كوَصْلٍ) : مُتعلِّقٌ به .

❁ قوله : (أو بإضافةٍ) ؛ أي : بذي إضافةٍ ، أو بمُضاف ، وسواءٌ اتَّحدَتِ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٩٨٦ـ٩٨٧) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٠) ؛ فعلى الفتح : هو فعلٌ ماضٍ ، وهو الأنسب مع قافية البيتين بعده ، وعلى الكسر : هو اسم مشتق .

(٣) قرأ بها : زيد بن ثابت والسُّلمي . انظر « الدر المصون » (٧/ ٢١٥) .

يعني : أَنَّهُ لا فَرْقَ في الأحوال الخمسةِ السابقةِ بينَ أنْ يتَّصِلَ الضميرُ بالفعلِ المشغولِ به ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُهُ) ، أو يَنفصِلَ منه بحرفِ جرٍّ ؛ نحوُ : (زيدٌ مررتُ به) ، أو بإضافةٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُ غلامَهُ) ، أو : (مررتُ بغلامِهِ) .

فيجبُ النصبُ في نحو : (إنْ زيداً مررتَ به أَكْرَمَكَ) ، كما يجبُ في : (إنْ زيداً لَقِيتَهُ أَكْرَمَكَ) ، وكذلك يجبُ الرفعُ في : (خرجتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو) ، ويُختارُ النصبُ في : (أزيداً مررتَ به ؟) ، ويُختارُ الرفعُ في : (زيدٌ مررتُ به) ، ويجوزُ الأمرانِ على السواء في : (زيدٌ قام وعمرٌو مررتُ به) ، وكذلك الحُكْمُ في : (زيدٌ ضربتُ غلامَهُ) ، أو : (مررتُ بغلامه) .

٢٦٥ـ وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ   بالفعلِ إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ

الإضافةُ ؛ كما في أمثلة الشارح ، أم تعدَّدَتْ ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُ غلامَ أخيهِ) ، أو : (صاحبَ غلامِ أخيهِ) ، ولو كان ذلك مع حرف الجرِّ أيضاً ؛ نحوُ : (زيدٌ مررتُ بأخيهِ) ، أو : (بغلام أخيهِ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (إنْ زيداً مررتَ به) بكسر الهمزة ؛ لأنَّها شرطيَّةٌ .

* قوله : (وسَوِّ) بتشديد الواوِ : فعلُ أمرٍ ؛ مِنَ التسوية ، و(بالفعلِ) :

. . . .

(١) الدرر السنية (١/ ٤٥٢) .

يعني : أنَّ الوصفَ العاملَ في هـٰذا البابِ يَجْري مَجْرى الفعلِ فيما تقدَّمَ[1] ، والمُرادُ بالوصف العامل : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول[2] .

واحتَرَزَ بالوصف : ممَّا يعملُ عَمَلَ الفعلِ وليس بوصفٍ ؛ كاسم الفعل ؛ نحوُ : (زيدٌ دَرَاكِهِ) ؛ فلا يجوزُ نصبُ (زيد)[3] ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تعملُ فيما قبلَها ، فلا تُفسِّرُ عاملاً فيه .

واحتَرَزَ بقوله : (ذا عَمَلْ) : مِنَ الوصف الذي لا يعملُ ؛ كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ؛ نحوُ : (زيدٌ أنا ضاربُهُ أمسِ) ؛ فلا يجوزُ نصبُ (زيد) ؛ لأنَّ ما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً .

مُتعلِّقٌ به ، و(وَصْفاً) : مفعولُهُ .

. . . .

---

(١) أي : في الجملة ؛ إذ لا يتأتَّىٰ فيه وجوبُ النصب ؛ لأنَّهُ لا يكون إلا بعد ما يختصُّ بالفعل . « خضري » (١/٣٥٦) .

(٢) أي : وأمثلـةُ المبـالغـة ، لا الصفـةُ المشبهـة ، ولا أفعـلُ التفضيـل . « خضـري » (١/٣٥٦) ، وانظر ما سبق في (٣/١٠٣ـ١٠٤) .

(٣) بل يجبُ رفعُهُ ، وكذلك يجبُ الرفعُ في نحو : (زيدٌ ضَرْباً إيَّاهُ) ؛ لأنَّ المصدرَ لا يعملُ فيما قبله ؛ فـ(زيدٌ) : مبتدأ ، خبرُهُ : الفعل الذي ناب عنه المصدرُ .

نعم ؛ يجوز الاشتغال فيهما عند الكِسَائيِّ المُجوِّزِ تقديمَ معمولِ اسم الفعل ، والسِّيرافيِّ المُجوِّزِ تقديمَ معمولِ المصدر الذي لا ينحلُّ بحرفٍ مصدري ؛ وهو النائبُ عن فعله ، أمَّا ما ينحلُّ فلا يعملُ فيما قبلَهُ اتِّفاقاً ؛ لأنَّ الصِّلَةَ لا تعمل فيما قبلَ الموصول ، ومحلُّ ما ذُكِرَ : ما لم يمنعْ منه مانعٌ ؛ كالفاء في ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ [محمد : ٨] ، فيتعيَّنُ فيه الابتداء اتفاقاً ، و(تَعْساً) : مصدرٌ لمحذوف هو الخبر ؛ أي : تَعِسَهُم تَعْساً ، ودخلتْهُ الفاءُ مع أنَّ فعلَ الصِّلَةِ ماضٍ ؛ لجوازه علىٰ قلَّة ؛ كآية : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ . . . ﴾ إلىٰ آخره [البروج : ١٠] . « خضري » (١/٣٥٦ـ٣٥٧) .

ومثالُ الوصفِ العاملِ : (زيدٌ أنا ضاربُهُ الآنَ) أو (غداً) ، و(الدرهمَ

---

* قوله : (زيدٌ أنا ضاربُهُ الآنَ) اعترِضَ : بأنَّ العاملَ في هـٰذا المثالِ لو فُرِّغَ لم يعمل ؛ لوجودِ الفَصْلِ بينَهُ وبينَ معمولِهِ بأجنبيٍّ ؛ وهو (أنا) .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يعملُ علىٰ تقديرِ خُلُوِّهِ مِنَ المانع المذكور ، ورُدَّ : بمَنْعِهِمُ النصبَ في نحو : (زيدٌ أنا الضاربُهُ) ؛ لوجود (أل) المانعةِ مِنْ ذلك ، ولم يُقدِّروا الخُلُوَّ مِنَ المانع ، فتأمَّلْ .

---

* قوله : (ورُدَّ : بمَنْعِهِمُ النصبَ. . .) إلىٰ آخره : قيل : الأَوْلىٰ في الجواب عن أصلِ الإشكالِ أنْ يُقالَ ـ كما يُؤخَذُ مِنْ كلامهم هنا وكلامِهِم علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [مريم : ٤٦] ـ : إنَّ الفصلَ الممنوعَ هو وقوعُ الأجنبيِّ بعدَ العاملِ مع تأخُّرِ المعمول عنهما ؛ كما في الآية ، بخلافِ وقوعِهِ قبلَ العامل معَ تقدُّمِ المعمول عليهما ؛ كما في : (أزيداً أنتَ ضاربٌ ؟) ؛ لأنَّ المعمولَ وإنْ تقدَّم لفظاً فهو مُتأخِّرٌ رتبةً ؛ فكأنَّهُ لا فَصْلَ . انتهىٰ[1] .

لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا الجواب : قولُهُم : يمتنعُ : (زيداً أنتَ تضربُهُ) ؛ للفصل مع تقدُّم الأجنبيِّ على العامل وتقدُّمِ المعمولِ عليهما ، ولا يصحُّ ما أجاب به بعضُ الأفاضلِ عن هـٰذا[2] ، كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ تدبَّرَهُ .

فالوجهُ أنْ يُقالَ : إنَّهُ لمَّا كان الوصفُ مُفتقِراً إلىٰ سبقِ ما يعتمدُ هو عليه ،

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٢١) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/٣٥٧) .

أنتَ مُعْطاهُ) ؛ فيجوزُ نصبُ (زيد) و(الدرهم) ورفعُهُما ، كما كان يجوزُ ذلك مع الفعل .

واحترَزَ بقوله : (إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ) : عمَّا إذا دَخَلَ على الوصف مانعٌ يمنعُهُ مِنَ العمل فيما قبلَهُ ؛ كما إذا دخلتْ عليه الألفُ واللامُ ؛ نحوُ : (زيدٌ أنا الضاربُهُ) ؛ فلا يجوزُ نصبُ (زيد) ؛ لأنَّ ما بعدَ الألفِ واللامِ لا يعملُ فيما قبلَهُما ، فلا يُفسِّرُ عاملاً فيه ، والله أعلم .

وكان الاسمُ المُشتغَلُ عنه واجبَ السبق. . كان الفصلُ مِنْ ضروراته في بعض صُوَرِ الاشتغال ، فاغتفروا معه الفصلَ في الاشتغال ، بخلاف الفعل ، وحينئذٍ : لا يَرِدُ الإشكالُ ، ولا يُؤخَذُ مِنْ كلامهم ما ذكره هـٰذا القائلُ ، ولا يجوزُ ما ذكره في قوله : (كما في : « أزيداً أنتَ ضاربٌ ؟ ») ، فتنبَّهْ .

قوله : (بمَنْعِهِمُ النصبَ . . .) إلىٰ آخره : فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ قولَ الناظمِ : (إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ) شرطٌ لنصبِ الاسمِ السابقِ بما يُفسِّرُهُ الوصفُ ، لا لعَدِّهِ مِنَ الاشتغال حتىٰ يُقالَ : قد تقدَّم أنَّ مدارَ الاشتغالِ علىٰ صلاحيةِ العاملِ في ذاته لأنْ يَنصِبَ الاسمَ السابقَ لو سُلِّطَ عليه وإن عَرَضَ مانعٌ من ذلك ، وصِلَةُ (أل) عاملةٌ لذاتها ، وعدمُ عملِها لعارضٍ وقوعِها صلةً ، فلا موقعَ لهـٰذا الشرط .

فعُلِمَ : سقوطُ الاستشكالِ بذلك ، وعدمُ الاحتياجِ إلى الجواب : بأنَّ الصِّلَةَ مُتمِّمةٌ للموصول ؛ فهي كالجزء منه ، فكان منعُ العملِ للذَّات[1] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٢١) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ ق٢٣٧) .

٢٦٦ـ وعُلْقَــةٌ حــاصلــةٌ بتــابِــعِ   كعُلْقَــةٍ بنَفْــسِ الِاَسْــمِ الــواقِــعِ

---

* قوله : (**وعُلْقَةٌ. . .**) إلىٰ آخره : (**عُلْقَةٌ**) : مبتدأٌ ، و(**حاصلةٌ**) : صفةٌ له ، و(**بتابعٍ**) : مُتعلِّقٌ بـ (حاصلةٌ) ، و(**كعُلْقَةٍ**) : خبرُ المبتدأ .

والمُرادُ بالعُلْقة : الضميرُ الراجعُ إلى الاسم السابق ، فتكونُ الباءُ بمعنىٰ (في) ؛ أي : وجودُ الضميرِ في تابع الشاغل . . كافٍ في الرَّبْط ، كما يَكفِي وجودُهُ في نَفْس الشاغلِ وإن كان الأصلُ أنْ يكونَ مُتَّصِلاً بالعامل أو مُنفصِلاً عنه بحرف جَرٍّ أو الإضافة .

ومثالُ العُلْقةِ الحاصلةِ بتابع الشاغل : ما مَثَّلَ به الشارحُ مِنْ قوله : (زيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ) ؛ فـ (رجلاً) : هو الشاغلُ ، وجملةُ (**يُحِبُّهُ**) : نعتُ (رجلاً) ، وهي تابعُ الشاغل ؛ لأنَّ النعتَ تابعٌ للمنعوت ؛ فالعُلْقةُ هنا حَصَلَتْ بتابع الشاغل ؛ يعني : أنَّها مُلابِسةٌ للتابع .

---

* قوله : (**والمُرادُ بالعُلْقة : الضميرُ. . .**) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هـٰذا : فالمُرادُ بالاسم الواقعِ : خصوصُ السَّبَبِيِّ ، والأظهرُ مِنْ هـٰذا : أنَّ المُرادَ بالعُلْقة : الارتباطُ والمُلابسةُ ، كما أشار إليه الشارحُ ، والباءُ في (بتابع) و(بنفس الاسم) : سببيَّةٌ .

والمعنىٰ : أنَّ الارتباطَ بينَ العاملِ الظاهرِ والاسمِ السابقِ ـ الذي لا بُدَّ منه في الاشتغال ليكونَ العاملُ مُوجَّهاً إليه في المعنى ـ كما يَحصُلُ بنَفْسِ الاسمِ الواقعِ شاغلاً ، لكونه ضميرَ السابقِ أو سببيَّهُ . . يَحصُلُ بتابعِ الشاغلِ الأجنبيِّ

تقدَّم أنَّهُ لا فَرْقَ في هـٰذا الباب بينَ ما اتَّصل فيه الضميرُ بالفعل ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُهُ) ، وبينَ ما انفصل بحرفِ جرٍّ ؛ نحوُ : (زيداً مررتُ به) ، أو بإضافة ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُ غلامَهُ)[1] .

وذَكَرَ في هـٰذا البيتِ أنَّ المُلابَسَةَ بالتابع كالمُلابَسَةِ بالسببيِّ ، ومعناه : أنَّهُ إذا عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ وأُتبِعَ بما اشتملَ علىٰ ضميرِ الاسمِ السابقِ ؛ مِنْ صفةٍ ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ) ، أو عطفِ بيانٍ ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُ عمراً أباهُ) ، أو معطوفٍ بالواو خاصَّةً ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُ عمراً

ومثالُ العُلْقةِ الحاصلةِ بنَفْسِ الواقعِ شاغلاً : (زيداً ضربتُ أخاهُ) ؛ فـ (أخاه) : شاغلٌ للفعل عن الاسم السابقِ ، والعُلْقةُ هنا حاصلةٌ في نَفْس الاسمِ الواقعِ شاغلاً ؛ بمعنىٰ : أنَّها مُلابِسةٌ له .

والحاصلُ : أنَّكَ تُنزِّلُ : (زيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ) منزلةَ : (زيداً ضربتُ أخاهُ) .

❁ قوله : (أو معطوفٍ بالواو) ؛ أي : لِمَا في الواو مِنْ معنى الجمع .

إذا اشتمل ذلك التابعُ علىٰ ضمير الاسم السابق .

والتابعُ سببٌ في العُلْقة باعتبارِ عملِ العامل في متبوعه ، ونَفْسُ الاسمِ الواقعِ شاغلاً سببٌ فيها باعتبارِ عملِ العامل فيه .

❁ قوله : (مِنْ معنى الجمع) ؛ أي : مِنْ معنىٰ مُطلَقِ الجمعِ ؛ فالاسمانِ أو الأسماءُ معها بمنزلة اسمٍ مُثنّىً أو مجموعٍ فيه ضميرٌ ، بخلاف غيرِها مِنْ

---

(١) انظر (٣/١٠٧) .

وأخاهُ) . . حَصَلَتِ المُلابَسةُ بذلك كما تَحصُلُ بنَفْسِ السببيِّ ، فيُنزَّلُ : (زيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ) منزلةَ : (زيداً ضربتُ غلامَهُ) ، وكذلك الباقي .

وحاصلُهُ : أنَّ الأجنبيَّ إذا أُتبِعَ بما فيه ضميرُ الاسمِ السابقِ . . جرىٰ مَجْرى السببيِّ ، والله أعلم .

---

* قوله : (إذا أُتْبِعَ بما فيه . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بشرطِ : أنْ يكونَ التابعُ نعتاً ، أو عطفَ بيان ، أو عطفَ نسقٍ بالواو ، كما تقدَّمَ في كلامه ، دونَ البدلِ والتوكيدِ ؛ فلا يَجيئانِ هنا .

حروف العطف ؛ فلا يجيئانِ هنا .

أمَّا البدلُ : فلأنَّ عاملَهُ مُقدَّرٌ ؛ فهو معه جملةٌ أُخْرىٰ في الحقيقة وإن كانوا يُسمُّونَ الكلامَ المُشتمِلَ على المُبدَل منه والبدلِ جملةً واحدةً اعتباراً بظاهر اللفظ ، فتخلو الجملةُ الأُولىٰ عن الرابط ، فلا يصحُّ كونُها خبراً إن رفعتَ ؛ لعدم الرابطِ بينَ المبتدأِ والخبر ، ولا مُفسِّرةً لناصب اسمِ السابق إن نصبتَ ؛ لعدم الرابطِ بينَ الاسمِ السابق والعامل .

نعم ؛ قال الرُّودانيُّ : (عاملُ البدلِ وإن كان مُقدَّراً لـٰكنَّهُ غيرُ مقصودٍ بالإسناد حتىٰ يكونَ جملةً ، ونظيرُهُ : « قمتُ قمتُ » في تأكيد الضميرِ فقط ؛ فإنَّ الفعلَ غيرُ مقصود بالإسناد)[1] .

وحينئذٍ : فلا تمتنعُ المسألةُ علىٰ تقدير البدليَّة علىٰ هـٰذا القول ـ أعني :

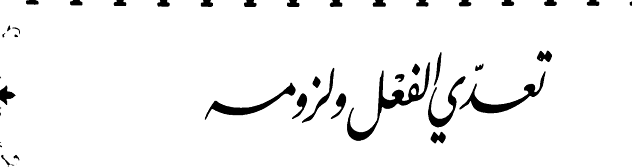
---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٢٤) .

القولَ بأنَّ عاملَ البدل مُقدَّرٌ ـ كما تمتنعُ على القول بأنَّ عاملَهُ هو عاملُ المُبدَلِ منه .

وأمَّا **التوكيدُ** : فلأنَّ الضميرَ المُتَّصِلَ به عائدٌ على المُؤكَّد أبداً ، فلا يكونُ رابطاً للعامل بالاسم السابقِ ، والتوكيدُ بالمرادفِ لا ضميرَ فيه أصلاً ؛ إذ مرادفُ الأجنبيِّ الذي هو خالٍ مِنَ الضمير . . لا يكونُ إلا خالياً منه .





٢٦٧ـ علامةُ الفعلِ المُعدَّىٰ أنْ تَصِلْ . . . .

(تَعَدِّي الفعلِ ولزومُهُ)

❁ قوله : (تَعَدِّي الفعلِ ولزومُهُ) برفع (لزومُهُ) عطفاً علىٰ (تَعَدِّي) .

والتَّعَدِّي لغةً : التجاوزُ ؛ يُقالُ : (فلانٌ عَدَا طَوْرَهُ) ؛ أي : جاوزَهُ ، واصطلاحاً : أنْ يُجاوِزَ الفعلُ الفاعلَ إلى المفعول به .

❁ قوله : (علامةُ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره : (علامةُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أنْ تَصِلْ) ؛ أي : وصولُ ، وفي الكلام حذفُ مُضافٍ ؛ أي : صحَّةُ وصولِ (ها) غيرِ المصدر[1] .

[تَعَدِّي الفعلِ ولزومُهُ]

❁ قوله : (يُقالُ : « فلانٌ عَدَا طَوْرَهُ ») المُناسِبُ : (تعدَّىٰ طَوْرَهُ) ، كما عبَّر به غيرُهُ ؛ ليُوافِقَ ما في الترجمة[2] .

(١) الأَوْلىٰ والأوضح أن يقال : (وَصْل) بدل (وصول) في كلا الموضعين ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) انظر « حاشية الحفني » (١/ق٢٣٩) .

ها غيرِ مصدرٍ بهِ . . . .

وأُورِدَ على الناظم : نحوُ : (هـٰذه الليلةَ قُمْتُها) ، و(هـٰذا اليومَ صُمْتُهُ) ، و(هـٰذه الدارَ سكنتُها) ، و(هـٰذا البلدَ دخلتُهُ) ، مع أنَّهُ لازمٌ .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُتبادرَ مِنِ اتِّصال الضميرِ اتِّصالُهُ مِنْ غير توسُّعٍ ، وهـٰذه مُتوسَّعٌ فيها ؛ إذ الأصلُ : (قمتُ فيها) ، و(دخلتُ فيه) . . . إلىٰ آخره .

وأُورِدَ عليه : الهاءُ المُتَّصِلةُ بـ (كان) ؛ نحوُ : (الصديقُ كنتَهُ) .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ لمَّا شابه المُتعدِّيَ صحَّ أن يَجْرِيَ مَجْراهُ .

❀ قوله : (ها) بالقصر : مفعولُ (تَصِل) ، و(غير) : مضافٌ إليه ، و(مصدر) : مجرورٌ بإضافة (غير) إليه ، و(به) : مُتعلِّقٌ بـ (تَصِل) ، قاله المُعرِبُ[1] ، وقال الفارِضيُّ : (« ها » : مفعولٌ ، و« غير » : صفةٌ له) انتهىٰ[2] .

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّهُ لمَّا شابه . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ في الجواب أنْ يُقالَ : إنَّ موضوعَ الكلامِ الفعلُ التامُّ ؛ بدليلِ قولِهِ : (فانصِبْ به مفعولَهُ) ، وإلا لقال : (أو خبرَهُ) ، وكونُ المُرادِ بالمفعول ما يشملُ خبرَ (كان) وأخواتِها ؛ إذ يُطلَقُ عليه مجازاً . . خلافُ المُتبادر ، ولتقدُّمِ الكلامِ على الأفعالِ الناقصةِ ، فلا يكونُ مُخالِفاً للجمهور القائِلِينَ بأنَّ (كان)

---

(١) تمرين الطلاب (ص٦٣) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦١) .

نحوُ (عَمِلْ) . . . .

ينقسمُ الفعلُ : إلىٰ مُتعدٍّ ، ولازمٍ .

فعلى الأوَّل : (غير) مجرورٌ[1] ، وعلى الثاني : منصوبٌ .

❁ قوله : (نحوُ « عَمِلْ ») بكسر الميم .

❁ قوله : (إلىٰ مُتعدٍّ ، ولازمٍ) ؛ أي : وإلىٰ واسطةٍ ؛ وهو (كان) وأخواتُها ، أو أنَّها مِنَ المُتعدِّي تجوُّزاً باستعمال اللفظِ في حقيقتِهِ ومجازِهِ .

فائدة

[في الخلافِ في تحديدِ نوعِ ما يتعدَّىٰ بنفسِهِ واللامِ]

اختُلِفَ فيما يتعدَّى بنَفْسه وبالحرف ؛ نحوُ : (شَكَرْتُهُ) ، و(شَكَرْتُ له) ، والراجحُ عند السَّعْد : التَّعَدِّي واللامُ زائدةٌ ، وعند الدَّمَامِينيِّ : أَنَّهُ واسطةٌ ، والثالثُ مِنَ الأقوال فيه : أَنَّهُ مُتعَدٍّ لازمٌ ، والرابعُ : لازمٌ[2] ، و(شَكَرْتُ) باللام أفصحُ ، ذَكَرَهُ شيخُنا السيِّد البُلَيديُّ[3] .

وأخواتِها واسطةٌ ، وتكونُ (أل) في الفعل للعهد .

❁ [قوله : (أي : وإلىٰ واسطةٍ) تقدَّم لك ما فيه ، خصوصاً وظاهرُ كلامِ

---

(١) وهو المشهور روايةً .

(٢) وحُذف الحرف توسُّعاً . « صبان » (٢/ ١٢٧) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٥٣) ، وانظر « شرح تصريف العزي » للسعد (ص٩٠) ، و« تعليق الفرائد » (١/ق١٦٠) .

فالمُتعدِّي : هو الذي يَصِلُ إلىٰ مفعوله بغيرِ حرفِ جرٍّ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ زيداً) .

واللازمُ : ما ليس كذلك ؛ وهو ما يَصِلُ إلىٰ مفعوله بحرفِ جرٍّ ؛ نحوُ : (مَرَرْتُ بزيدٍ) ، أو لا مفعولَ له ؛ نحوُ : (قام زيدٌ) .

ويُسمَّىٰ ما يَصِلُ إلىٰ مفعوله بنَفْسه : فعلاً مُتعدِّياً ، وواقِعاً ، ومُجاوِزاً ، **وما ليس كذلك يُسمَّىٰ** : لازِماً ، وقاصِراً ، وغيرَ مُتعدٍّ ، ومُتعدِّياً بحرفِ جرٍّ .

وعلامةُ الفعلِ المُتعدِّي : أنْ تتَّصِلَ به هاءٌ تعودُ علىٰ غيرِ المصدرِ ؛ وهي هاءُ المفعولِ به ؛ نحوُ : (البابُ أَغْلقتُهُ)[1] .

واحترَزَ بهاءِ غيرِ المصدرِ : مِنْ هاء المصدر ؛ فإنَّها تتَّصِلُ بالمُتعدِّي واللازمِ ، فلا تَدُلُّ علىٰ تَعَدِّي الفعلِ ؛ **فمثالُ المُتَّصِلةِ بالمُتعدِّي** : (الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زيداً) ؛ أي : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زيداً ، **ومثالُ المُتَّصِلةِ باللازم** : (القيامُ قُمْتُهُ) ؛ أي : قُمْتُ القيامَ .

٢٦٨ـ فأنصِبْ بهِ مفعولَهُ إنْ لم يَنُبْ عن فاعلٍ نحوُ (تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ)

❀ قوله : (فأنصِبْ بهِ) ؛ أي : بالفعلِ المُتعدِّي (مفعولَهُ) ، وعُلِمَ مِنَ

المُصنِّفِ والشارحِ أنَّهُ لا واسطةَ] .

(١) وله علامةٌ ثانية ؛ وهي صحَّةُ صَوْغِ اسمِ مفعولٍ منه تامٌّ ؛ أي : غيرِ مُفتقِرٍ إلىٰ جارٍّ ومجرور . « خضري » (١/٣٥٨) .

شأنُ الفعلِ المُتعدِّي : أنْ يَنصِبَ مفعولَهُ إن لم يَنُبْ عن فاعله ؛ نحوُ : (تَدَبَّرْتُ الكتبَ) ، فإنْ ناب عنه وَجَبَ رفعُهُ كما تقدَّم ؛ نحوُ : (تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ) .

وقد يُرفَعُ المفعولُ به ويُنصَبُ الفاعلُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ؛ كقولهم : (خَرَقَ الثوبُ المِسْمارَ) ، ولا ينقاسُ ذلك ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع[(١)] .

والأفعالُ المُتعدِّيةُ علىٰ ثلاثة أقسامٍ :

أحدُها : ما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولَينِ ، وهي قِسْمانِ : أحدُهُما : ما أصلُ المفعولَينِ فيه المبتدأُ والخبرُ ؛ كـ (ظنَّ) وأخواتِها ، والثاني : ما ليس أصلُهُما ذلك ؛ كـ (أَعْطىٰ) ، و(كَسَا) .

والقِسْمُ الثاني : ما يتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ؛ كـ (أَعْلَمَ) ، و(أَرَىٰ) .

والقِسْمُ الثالثُ : ما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ كـ (ضَرَبَ) ونحوِهِ .

تخصيص الفعلِ المتُعدِّي بنصبِ المفعولِ به : أنَّ بقيَّةَ المفاعيلِ يَنصِبُها المُتعدِّي واللازمُ ، بخلاف المفعولِ به ؛ فإنَّهُ لا يَنصِبُهُ إلا المُتعدِّي . انتهىٰ « تصريح »[(٢)] .

❀ قوله : (بنصبِ المفعولِ به) ؛ أي : لأنَّهُ المُرادُ عندَ الإطلاق .

---

(١) وممَّا سُمع شعراً : (من الخفيف)

إنَّ مَنْ صادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ ... كيفَ مَنْ صادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ

وانظر ما سبق تعليقاً أيضاً في (٣/ ١٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٠٩ـ٣١٠) .

٢٦٩ـ ولازمٌ غيـرُ المُعـدَّىٰ وحُتِـمْ   لُزُومُ أفعالِ السَّجَايا كـ (نَهِمْ)

* قوله : (ولازمٌ غيرُ المُعدَّىٰ) غيرُ المُعدَّىٰ : مبتدأ ، خبرُهُ : (لازمٌ) ؛ أي : ما سوى المُتعدِّي هو اللازمُ ؛ إذ لا واسطةَ علىٰ ما تقدَّم[١] .

* قوله : (السَّجَايا) جمعُ (سَجِيَّة) بالسين المُهمَلة ؛ أي : طبيعة ، والمُرادُ بأفعال السَّجَايا : ما دَلَّ علىٰ معنىً قائمٍ بالفاعل لازمٍ له غالباً ، أو بشرطِ عدمِ المانع ؛ كالمرض ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ كَثْرَةَ الأكلِ تزولُ عندَ المرض ، وكذا الحُسْنُ .

* قوله : (كـ « نَهِمْ ») بفتح الهاء ، قال في « المصباح » : (نَهَمَ يَنهِمُ ـ مِنْ باب « ضَرَبَ » ـ : كَثُرَ أكلُهُ) انتهىٰ[٢] ، وفي « القاموس » : (نَهِمَ ـ

* قوله : (بفتح الهاء) ضبطٌ له في ذاته وإن كان لا يُناسِبُ هنا .

* قوله : (كَثُرَ أكلُهُ) ؛ أي : كأنَّ كَثْرَةَ الأكلِ سَجِيَّةٌ له ؛ فلا يَرِدُ ما قاله ابنُ هشامٍ ؛ مِنْ أنَّ كَثْرَةَ الأكلِ عَرَضٌ لا سَجِيَّةٌ ، وكَثْرة الأكلِ ليستْ حركةَ جسم ، كما هو ظاهرٌ ، وإن كان الأكلُ حركةَ جسم ؛ فلا يُقالُ : قد اعتُبِرَ في مفهوم السَّجِيَّة كونُهُ غيرَ حركةِ جسم ، ومَنْ لم يُقيِّدْ به اتَّكلَ علىٰ ظهوره ، فلا يصحُّ كونُ (نَهَمَ) بهـٰذا المعنىٰ مِنْ أفعال السجايا .

---

(١) انظر (١/ ٤٩٤، ٣/ ١٤١ـ١٤٢) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٦٤) .

٢٧٠ـ كذا (أَفْعَلَلَّ) والمُضاهِي (اْقْعَنْسَسَا)   وما اْقْتَضَى نظافةً أو دَنَسَا

كـ« فَرِحَ » و« ضَرَبَ » ـ : تَخَمَ) انتهىٰ[1] ؛ فالهاءُ مفتوحةٌ أو مكسورة ، والتُّخَمةُ : ما ينشأُ عن كَثْرة الأكلِ .

وقال أيضاً : (النَّهَم : إفراطُ الشَّهْوةِ في الطعام ، وألَّا تمتلئَ عينُ الآكِلِ ولا تشبعَ ، و« نهم » كـ« فرح » و« عُنِيَ ») انتهىٰ[2] .

فاستُفِيدَ منه : أنَّ (نَهِمَ) ـ بمعنىٰ : أَكْثَرَ الأكلَ ـ : بفتح الهاءِ وكسرِها ، ولم يذكرْ أنَّ الهاءَ تكونُ مضمومةً أصلاً ؛ فلا وجهَ لِمَا ذكرَهُ ابنُ الميِّتِ مِنَ الضم[3] ، وعُلِمَ مِنْ هـٰذا : عدمُ اشتراطِ ضَمِّ عينِ أفعال السَّجَايا .

* قوله : (والمُضاهِي) ؛ أي : المُشابِهُ في الوزن (اْقْعَنْسَسا) يجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً لـ(المُضاهِي) ، ....

---

* قوله : (تَخَمَ) هـٰذا عَرَضٌ أيضاً لا سَجِيَّةٌ ، إلا أنْ يُجابَ بما سبق[4] .

* قوله : (و« عُنِيَ ») ؛ أي : بضمٍّ فكَسْرٍ .

* قوله : (أنْ يكونَ مفعولاً لـ « المُضاهِي ») ؛ أي : والذي شابه (اقْعَنْسَسا) ؛ في كونه بعدَ نونِهِ الزائدةِ حرفانِ أعمُّ مِنْ كونِهما أصليَّينِ ؛

---

(١) القاموس المحيط (٤/ ١٨١) ، وفيه : (نَحَمَ) بدل (تَخَمَ) ؛ وهو بمعنىٰ إخراج الصوت والنفس بأنين ، وانظر « تاج العروس » (٣٤/ ٢١) .

(٢) القاموس المحيط (٤/ ١٨١) .

(٣) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٢٤٥) .

(٤) انظر (٣/ ١٤٥) .

والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ فاعلاً له ، والمفعولُ محذوفٌ ؛ أي : والمُضاهِيهِ (اقْعَنْسَسَ) ؛ يُقالُ : (اقْعَنْسَسَ البعيرُ) : إذا امتنعَ مِنَ الانقياد ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

كـ (احْرَنْجَمَ) ، أو أحدِهما زائداً للتضعيف ؛ كـ (اقْعَنْسَسَ) ، أو لغيره ؛ كـ (اسْلَنْقَىٰ) ؛ أي : نام علىٰ ظهره ، و(احْرَنْبَى الدِّيكُ) : إذا انْتَفَشَ للقتال .

❁ قوله : (**والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ فاعلاً له ، والمفعولُ محذوفٌ**) ؛ أي : بناءً علىٰ مذهبِ المُصنِّف مِنْ جواز حذفِ عائدِ (أل) الموصولةِ ؛ أي : والذي ضاهاه (اقْعَنْسَسَ) لإلحاقه به ؛ وهو وِزانُ (افْعَنْلَلَ) أصليَّ اللامَينِ ؛ كـ (احْرَنْجَمَ) ؛ فإنَّ السينَ الثانيةَ في (اقْعَنْسَسَ) زائدةٌ ؛ لإلحاقه بـ (احْرَنْجَمَ) ، لا أصليَّةٌ ؛ بدليل تكْرارِها بلا فَصْلٍ .

وعلىٰ كلٍّ : فالمُرادُ : (اقْعَنْسَسَ) وما شابهه ؛ لاشتهارِ هٰذه العبارةِ في ذلك .

ووجهُ الأَوْلويَّةِ التي قالها المُحشِّي : أنَّهُ على الوجه الأوَّلِ لا يُستفادُ إلحاقُ (اقْعَنْسَسَ) بـ (افْعَنْلَلَ) أصليَّ اللامَينِ ، بخلافه على الوجه الثاني ؛ علىٰ أنَّ التشبيهَ على الوجه الأوَّلِ مقلوبٌ ؛ لِمَا علمتَ مِنْ أنَّ (اقْعَنْسَسَ) هو المُضاهي لـ (افْعَنْلَلَ) أصليَّ اللامَينِ لإلحاقه به ، بخلافه على الوجه الثاني .

---

(١) شرح الأشموني (١/١٩٦) .

٢٧١ـ أو عَرَضاً . . . .

---

* قوله : (أو عَرَضاً) بفتح العين والراء المُهمَلتَينِ ؛ وهو ما ليس حركةَ جسمٍ مِنْ وصفٍ غيرِ ثابتٍ دائماً ؛ كـ (مَرِضَ) و(كَسِلَ) ؛ فخَرَجَ : حركةُ الجسم ؛ نحوُ : (ضَرَبَ) ، وخَرَجَ : ما ثبتَ دائماً ؛ كأفعال السَّجَايا ، وبما تقدَّم مِنْ تعريف العَرَضِ عند النُّحاة . . اندفعَ ما قيل : إنَّ الأفعالَ كلَّها أعراضٌ .

وقد يُقالُ : يَرِدُ على الوجه الثاني أيضاً : أنَّهُ لا يشملُ نحوَ (اسْلَنْقَىٰ) ؛ فإنَّ (اقْعَنْسَسَ) لم يُلحَقْ به ، بل هو أيضاً مُلْحَقٌ بـ (افْعَنْلَلَ) أصليِّ اللامَينِ .

فالأَوْلىٰ : حملُ المُضاهاةِ فيهما علىٰ مُطلَقِ المُوازنة ، كما تقدَّمتِ الإشارةُ إليه .

* قوله : (وهو ما ليس حركةَ جسمٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يدخلُ في هـٰذا التعريفِ (فَهِمَ) و(عَلِمَ) ، وهما مُتعدِّيان ، فإن أخرجتَهُما منه بجَعْلِهِما ثابتَينِ أو مُنزَّلَينِ منزلةَ الثابت . . أَشْكلا علىٰ تعريفِ أفعالِ السجايا ؛ لدخولهما فيه حينئذٍ مع أنَّهُما مُتعدِّيان ، اللهمَّ إلا أنْ يكونَ تعريفاً بالأعمِّ[١] .

* قوله : (فخَرَجَ : حركةُ الجسم) ؛ أي : فتارةً يكونُ الفعلُ الدالُّ عليها مُتعدِّياً ؛ كمثاله ، وتارةً يكونُ لازماً ؛ كـ (مشىٰ) .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/١٢٩) .

. . . . . أو طـاوَعَ المُعـدَّىٰ لـواحـدٍ كـ (مَـدَّهُ فـٱمْتَـدَّا)

اللازمُ : هو ما ليس بمُتعدٍّ ؛ وهو ما لا يتصلُ به هاءُ غيرِ المصدرِ .

❁ قوله : (أو طاوَعَ المُعدَّى) المُطاوَعةُ : قَبُولُ الأثَرِ ؛ ففاعلُ الفعلِ اللازمِ قَبِلَ الأثَرَ مِنْ فاعل الفعل المُتعدِّي . انتهىٰ « تصريح »[1] .

واعلَمْ : أنَّ الانفعالَ إنَّما ينقاسُ في فعلٍ ثُلاثيٍّ ذي عِلاجٍ ، وأمَّا (أَطْلَقْتُهُ فانطلَقَ) ونحوُهُ. . فشاذٌّ .

وخَرَجَ بـ (ذي عِلاج) ـ أي : تأثيرٍ محسوسٍ مُتعلِّقٍ بالظاهر ـ : غيرُهُ ؛ فلهٰذا لا يُقالُ : (عَلِمْتُ المسألةَ فانعلمَتْ) ، ولا (ظننتُ ذلك حاصلاً فانْظَنَّ) ؛ لأنَّ العِلْمَ والظنَّ ممَّا يتعلَّقُ بالباطن ، وليس أَثَرُهُما محسوساً .

وأمَّا قولُهُم : (فلانٌ مُنقطِعٌ إلى الله تعالىٰ)[2] ، و(انكشفتْ لي حقيقةُ

❁ قوله : (واعلَمْ : أنَّ الانفعالَ. . .) إلىٰ آخره : هٰذه الشروطُ خاصَّةٌ بالمُطاوِعِ مِنْ باب الانفعال ، لا بمُطلَقِ المُطاوِع ، سواءٌ كان مِنْ باب الانفعال أو لا ، كما هو صريحُ كلامِهِ ؛ ولذلك يصحُّ أنْ تقولَ : (علَّمتُهُ فتعلَّمَ) ، و(دحرجتُهُ فتَدَحْرَجَ) ، مع أنَّ كلّاً منهما رباعيٌّ ، ولا تأثيرَ محسوسَ في الأوَّل .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٣١١) .

(٢) قوله : (منقطع) الأَوْلى : التعبير بالفعل ؛ بأن يقول : (انقطع) ، كما نبه عليه في هامش (د) .

ويَتحتَّمُ اللُّزُومُ :

ـ لكلِّ فعلٍ دالٍّ علىٰ سَجِيَّةٍ ؛ وهي الطبيعةُ[1] ؛ نحوُ : (شَرُفَ) ، و(كَرُمَ) ، و(ظَرُفَ) ، و(نَهِمَ) .

المسألة) ، ونحوَ ذلك مِنَ الأمور المعنويَّةِ . . فهو مجازٌ لا حقيقةٌ ، أو أنَّهُ ليس مُطاوِعاً لـ (فَعَلْتُ) نحوُ : (كَسَرْتُهُ فانْكسَرَ) ، بل بمنزلةِ (ذَهَبَ) و(مضىٰ) .

والحاصلُ : أنَّ مُطاوَعتَهُ بدون الأَثَرِ الحِسِّيِّ . . غيرُ جائزة ؛ فلهـٰذا امتنعَ نحوُ (انْعَلَمَ) ، ولـٰكنَّ وُرُودَهُ غيرَ مطاوع لـ (فَعَلْتُ) . . غيرُ مُمتنِعٍ .

ويجوزُ أنْ تقولَ : (قلتُ هـٰذا الكلامَ فانْقَالَ) ؛ لأنَّ المَقُولَ مُعالَجٌ بتحريك اللِّسانِ والشفتَينِ ، وإخراجِ الصوت ، وكلٌّ محسوسٌ للمُخاطِب والمُخاطَب ، فإن أُطلِقَ (قُلْتُهُ فانْقَالَ) على المعنى المفهومِ مِنَ القول مِنْ غير نَظَرٍ إلى الألفاظ . . فهو مُمتنِعٌ ، كذا أفاده الدَّمَامِينيُّ في « شرح التسهيل »[2] .

وأمَّا (استفتَيْتُهُ فأَفْتاني) ، و(استنصحتُهُ فنَصَحَني) . . . .

❀ قولـه : (وأمَّـا استفتَيْتُـهُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا واردٌ علىٰ قول « المَتْنِ » : (أو طاوَعَ المُعدَّىٰ) ، ولا تعلُّقَ له بمسألة الانفعال .

---

(١) المُراد بها : المعنى المُلازِمُ للفاعل ؛ أي : الذي لا يُفارِقُهُ غالباً ، أو بشرط عدم المُعارِض ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ نحوَ الظَّرْف يزولُ لعارض كالمرض ، ولك التزامُ عدمِ زوالِهِ بذلك ، وإنَّما يستتر . « خضري » (١/ ٣٦٠) .

(٢) تعليق الفرائد (١/ ق٣٩٨) .

ـ وكذا كلُّ فعلٍ على وزنِ (افْعَلَلَّ) ؛ نحوُ : (اقْشَعَرَّ) ، و(اطْمَأَنَّ) .
ـ أو على وزنِ (افْعَنْلَلَ) ؛ نحوُ : (اقْعَنْسَسَ) ، و(احْرَنْجَمَ) .
ـ أو دلَّ على نظافةٍ ؛ كـ (طَهُرَ الثوبُ) ، و(نَظُفَ) .
ـ أو على دَنَسٍ ؛ كـ (دَنِسَ الثوبُ) ، و(وَسِخَ) .

فمِنْ باب الطَّلَبِ [والإجابة] ، فلا يَرِدُ ذِكْرُهُ . « ابن هشام »[1] .

❁ قـولـه : (و« احْـرَنْجَـمَ ») يُقـالُ : (احْـرَنْجَمَـتِ الإِبِـلُ) ؛ أي : اجتمعت . انتهى « أُشْمُوني »[2] .

❁ قوله : (كـ « طَهُرَ الثوبُ » ، و« نَظُفَ ») بضمِّ العين فيهما ، ويجوزُ في (طهر) فتحُ العين . انتهى « تصريح »[3] .

❁ قوله : (كدَنِسَ) بكسر النون ؛ كـ (فَرِحَ) ؛ قال في « القاموس » : (الدَّنَسُ ـ محركةً ـ : الوسخُ ، دَنِسَ الثوبُ والعِرْضُ والخُلُقُ ـ كـ « فَرِحَ » ـ دَنَساً ودَنَاسةً ، فهو دَنِسٌ : اتَّسَخَ) انتهى بحروفه[4] ؛ فقولُ بعضِهم : إنَّهُ بالضم . . غيرُ صواب .

❁ قوله : (وَسِخَ) بكسر السين ؛ مِنْ باب (تَعِبَ) ، فهو وَسِخٌ ،

❁ قوله : (فمِنْ باب الطَّلَبِ) ؛ أي : لا مِنْ باب المُطاوعة ؛ لعدم صِدْقِ ضابطِها على ما ذُكِرَ .

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٦٦٧) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .
(٢) شرح الأشموني (١/ ١٩٦) .
(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٣١٠) .
(٤) القاموس المحيط (٢/ ٢١٥) .

ـ أو دلَّ علىٰ عَرَضٍ ؛ نحوُ : (مَرِضَ زيدٌ) ، و(احْمَرَّ)[1] .

ـ أو كان مُطاوِعاً لِمَا تعدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ نحوُ : (مَدَدْتُ الحديدَ فامتدَّ) ، و(دَحْرَجْتُ زيداً فتَدَحْرَجَ) .

واحتَرَزَ بقوله : (لواحدٍ) : ممَّا طاوعَ المُتعدِّيَ إلى اثنَينِ ؛ فإنَّهُ لا يكونُ لازماً ، بل يكونُ مُتعدِّياً إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ نحوُ : (فَهَّمْتُ زيداً المسألةَ ففَهِمَها) ، و(عَلَّمْتُهُ النَّحْوَ فتَعَلَّمَهُ) .

٢٧٢ـ وعَــدِّ لازِمــاً بحــرفِ جَــرِّ ... وإنْ حُــذِف فَــالنصــبُ للمُنْجَــرِّ

٢٧٣ـ نَقْلاً . . . .

والوَسَخُ : ما يعلو الثوبَ وغيرَهُ مِنْ قِلَّة التعهُّد ، والجمعُ : (أَوْساخٌ) ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] .

* قوله : (وإنْ حُذِف فَّالنصبُ) بإدغام الفاءِ في فاء (فالنصبُ) انتهىٰ « مَدَابِغي »[3] .

* قوله : (نَقْلاً) مفعولٌ مطلقٌ ، أو حالٌ مِنَ (الحَذْف) المفهومِ مِنْ (حُذِف) ، أو منصوبٌ بفعلٍ محذوف ؛ أي : يُحذَفُ نقلاً ، وقال شيخُ الإسلام : (ظاهِرُهُ : أنَّ « نَقْلاً » راجعٌ إلى النصب ، وليس كذلك ، بل إلىٰ

---

(١) في (و) : (وعَمِيَ) .

(٢) المصباح المنير (٢/٩٠٦) .

(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق٢٥٩) .

. . . . وفي (أَنَّ) و(أَنْ) يَطَّرِدُ   مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كـ (عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

حذف حرفِ الجرِّ ، كذا قاله المَكُوديُّ ، والوجهُ : رجوعُهُ إليهما معاً) انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (**وفي « أَنَّ » و« أَنْ »**) زاد في « **التوضيح** » : (كي) إذا قُدِّرتْ (كي) مصدريَّةً[2] ، قال : (وأَهْمَلَ النَّحْويُّونَ هنا ذِكْرَ « كي » مع تجويزهم في نحو : « جئتُ كي تُكرِمَني » أنْ تكونَ « كي » مصدريَّةً واللامُ مُقدَّرةً قبلها ، والمعنىٰ : « لكي تُكرِمَني ») قاله في « المغني »[3] .

❁ قوله : (**أَنْ يَدُوا**) مضارعُ (وَدَيْتُ القتيلَ) بوزن (وَعَدْتُهُ) ؛ فأصلُ (يَدُوا) : (يَوْدِيُوا) بوزن (يَفْعِلُوا) ؛ وقعتِ الواوُ ساكنةً بين فتحةٍ وكسرة

❁ قوله : (**والوجهُ : رجوعُهُ إليهما**) المُتَّجِهُ : ما صنعه المَكُوديُّ ؛ مِنْ رجوعه لـ (الحذف) فقط ؛ بقرينةِ قولِهِ : (وفي « أَنَّ » و« أَنْ » يَطَّرِدُ)[4] ، ولأنَّ الحذفَ هو اللائقُ بأنْ يُوصَفَ بكونه سماعيّاً ؛ لأنَّهُ متبوعٌ ، ولصحَّةِ ما يُفِيدُهُ هـٰذا الوصفُ ؛ مِنْ أنَّ نقيضَ الحذفِ ـ وهو عدمُ الحذف ـ قياسيٌّ ، بخلاف النصبِ ؛ فإنَّهُ تابعٌ للحذف ، ولا يصحُّ ما يُفِيدُهُ وصفُهُ بكونه سماعيّاً ؛ مِنْ أنَّ نقيضَ النصبِ عندَ الحذف ـ وهو الجرُّ ـ قياسيٌّ .

---

(١) الدرر السنية (١/ ٤٥٧) ، وانظر « شرح المكودي على الألفية » (ص١٠٧) .

(٢) أوضح المسالك (٢/ ١٨٢) .

(٣) مغني اللبيب (٢/ ٦٧٢) .

(٤) شرح المكودي على الألفية (ص١٠٧) .

تقدَّم أنَّ الفعلَ المُتعدِّيَ يَصِلُ إلىٰ مفعولِهِ بنَفْسه ، وذَكَرَ هنا أنَّ الفعلَ اللازمَ يصلُ إلىٰ مفعوله بحرفِ جرٍّ[1] ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ) ، وقد يُحذَفُ حرفُ الجرِّ فيصلُ إلىٰ مفعوله بنَفْسه ؛ نحوُ : (مررتُ زيداً)[2] ؛ قال الشاعرُ[3] : [من الوافر]

فحُذِفتْ ، ثمَّ نُقِلتْ ضمَّةُ الياءِ على الدال بعدَ سَلْبِ حركتِها ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛

ووجَّه بعضُهُم ما قاله شيخُ الإسلام : بأنَّهُ يُستفادُ عليه صراحةً لا لزوماً

---

(١) وكذا يصل إليه : بالهمزة ؛ كـ (أَذْهَبْتُ زيداً) ، وإنَّما تنقاسُ في اللازم عندَ سيبويه ، قيل : وفي المُتعدِّي لواحد أيضاً ، وقيل : سماعيَّة مطلقاً ، وبتضعيف العين ، ما لم تكنْ همزةً ؛ كـ (نَأَىٰ) ، وإلا امتنع ، ويَقِلُّ في غيرها مِنْ حروف الحلق ؛ كـ (دَهَنَ) ، ولم يُسمع في غير اللازم والمُتعدِّي لواحد ، وفي قياسيَّته فيهما خلافٌ ، وبغير ذلك . « خضري » (١/ ٣٦١) .

(٢) أي : فيُنصب وجوباً ، وناصبُهُ عند البَصْريِّينَ : الفعل ؛ فقولُهُم : (منصوبٌ بنزع الخافض) ؛ أي : عندَهُ ، وعند الكُوفيِّينَ : النَّزْعُ هو الناصب ؛ فالباءُ للآلة ، وشذَّ بقاءُ الجرِّ في قوله : (من الطويل)

إذا قيـل أيُّ النـاسِ شـرٌّ قبيلـةٍ أشارتْ كُلَيبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي : أشارتِ الأصابعُ مع الأكفِّ إلىٰ كُلَيب . « خضري » (١/ ٣٦٢) ، ويُفهَمُ من قوله : (وناصبُهُ عند البَصْريِّينَ . . .) إلىٰ آخره : أنَّ العامل عندهم لفظي ، وعند الكُوفيِّينَ معنوي .

(٣) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٤١٦) ضمن قصيدة يهجو بها الأخطل ، ولفظ صدره فيه : (أتَمضُونَ الرسومَ ولا تُحيَّا) ، ومطلع القصيدة :

متىٰ كـانَ الخيـامُ بـذي طُلُـوحٍ سُقِيـتِ الغيـثَ أيَّتُهـا الخِيـامُ

وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ١٣٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٤٠ ، ٢/ ٦١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ١٢٥ـ ١٢٦) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٩٨ـ ١٠٠٠) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١١٨ـ ١٢٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٢٨٩ـ٢٩٣) .

١٥٩ـ تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا كـلامُكُـمُ عَلَـيَّ إذاً حـرامُ

الياءُ وواوُ الفاعل ، فحُذِفتِ الياءُ لالتقائهما ؛ فوزنُ (يَدُوا) : (يَعُوا) ؛ فالمحذوفُ فاءُ الكلمةِ ولامُها ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (تَمُرُّونَ الدِّيارَ . . .) إلىٰ آخره : (لم تَعُوجُوا) بالعين المُهمَلة ؛ أي : لم تَمِيلُوا ، و(كلامُكُم) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (حرامُ) ، و(عَلَيَّ) : مُتعلِّقٌ به ، و(إذاً) : مُهمَلةٌ ؛ لوقوعها حَشْواً ، وهو جوابٌ لـ(إنْ) مُقدَّرةً ، والتقدير : (إنْ لم تَعُوجُوا إذاً كلامُكُم حرامٌ عَلَيَّ) ، قاله العَيْنيُّ[1] .

سماعيَّةُ النصبِ أيضاً بعدَ الحذفِ ، ولعدم ظهور النصب بعدَ حذفِهِ في (أنَّ) و(أنْ) . . خُصَّ الاطِّرادُ فيهما بالحذف ، ونقيضُ سماعيَّةِ النصبِ المُترتِّبِ على الحذف . . قياسيَّةُ الجرِّ المُترتب على عدم الحذف ، لا قياسيَّتُهُ مع الحذف . انتهىٰ ، وفيه : أنَّ كلّاً نقيضٌ له ، كما هو ظاهرٌ .

❁ قوله : (أي : لم تَمِيلُوا) قبلَ هـٰذا البيتِ :

أقـولُ لصُحْبتـي وقـدِ ارتَحَلْنـا ودمـعُ العيـنِ مُنهمِـلٌ سِجَـامُ

والمعنىٰ : أقولُ لأصحابي في حال رحيلِنا ومرورِنا بديار الأَحِبَّةِ : تَمُرُّونَ علىٰ ديارِ أَحِبَّتي ولم تُقِيمُوا بها مُدَّةً من الزمان ، وحيثُ وَقَعَ منكم ذلك فقد حرَّمتُ علىٰ نفسي كلامَكُم ؛ مُجازاةً لكم علىٰ ما وقعَ منكم مِنْ عدم رعايةِ حقِّ الرُّفْقةِ وواجبِ الصُّحْبة .

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٩٩٩) .

أي : تَمُرُّونَ بالدِّيار[1] .

ومذهبُ الجمهورِ : أنَّهُ لا ينقاسُ حذفُ حرفِ الجرِّ معَ غيرِ (أنَّ) و(أنْ) ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع .

وذَهَبَ أبو الحسن عليُّ بنُ سليمانَ الأخفشُ الصغيرُ : إلىٰ أنَّهُ يجوزُ الحذفُ مع غيرهما قياساً[2] ؛ بشرط : تَعَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذف ؛ نحوُ :

❀ قوله : (وذَهَبَ أبو الحسن عليُّ بنُ سليمانَ الأخفشُ الصغيرُ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ لهم أخفشَ أصغرَ ؛ وهو عليُّ بنُ سليمان البغداديُّ تلميذُ ثعلبٍ والمُبرِّدِ ، وأخفشَ صغيراً ؛ وهو أبو الحسنِ سعيدُ بنُ مَسْعَدَةَ تلميذُ سيبويهِ ، وأخفشَ أكبرَ ؛ وهو أبو الخَطَّاب شيخُ سيبويهِ[3] ، وجملةُ مَنْ لُقِّبَ بالأخفش أحدَ عَشَرَ نَحْوِيّاً ، كما في « التصريح »[4] ، فكان الأَوْلىٰ للشارح : أنْ يقولَ : (الأصغر) ليُميِّزه ، لا (الصغير) ، لٰكن قد يُقالُ : مع ذِكْرِ اسمِهِ لا التباسَ[5] .

---

(١) وقدَّره الأخفش : (على الديار) ، وما قدَّره الشارح هو الأكثرُ والمشهور . انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٤٠) .

(٢) في (و) : (وأجاز أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي حذفه) بدل (وذهب أبو الحسن . . . يجوز الحذف) .

(٣) واسمه : عبد الحميد بن عبد المجيد البصري ، وانظر « سير أعلام النبلاء » (٧/ ٣٢٣) ، و« بغية الوعاة » (٢/ ٧٤) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٣١٣) ، وانظر « المزهر » (٢/ ٤٥٣ـ ٤٥٤) .

(٥) وسبق في (١/ ٣٥٧ـ ٣٥٨) التفريق بين هٰؤلاء الأخافش في كلام المُحشِّي .

(بَرَيْتُ القلمَ بالسِّكِّينِ) ؛ فيجوزُ عندَهُ حذفُ الباءِ ؛ فتقولُ : (بَرَيتُ القلمَ السِّكِّينَ) .

فإن لم يَتَعَيَّنِ الحرفُ لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : (رَغِبتُ في زيد) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (في) ؛ لأنَّهُ لا يُدرىٰ حينئذٍ : هل التقديرُ : (رَغِبتُ عن زيدٍ) ، أو (في زيد) ؟

وكذلك إن لم يَتَعَيَّنْ مكانُ الحذفِ ؛ لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : (اخترتُ القومَ مِنْ بَنِي تميم) ؛ فلا يجوزُ الحذفُ ؛ فلا تقولُ : (اخترتُ القومَ بَنِي تميم) ؛ إذ لا يُدرىٰ : هل الأصلُ : (اخترتُ القومَ مِنْ بَنِي تميم) ، أو : (اخترتُ مِنَ القوم بَنِي تميم) ؟[1] .

❊ قوله : (بَرَيْتُ القلمَ) بفتح الراء ؛ مِنْ باب (رمىٰ) ، فهو مَبْرِيٌّ ، و(بَرَوْتُهُ) لغةٌ ، واسمُ الفعلِ : (البِرَاية) بالكسر ، وهٰذه العبارةُ فيها تسامحٌ ؛ لأنَّهُم قالوا : لا يُسمَّىٰ قلماً إلا بعد البِرَاية ، وقبلَها يُسمَّىٰ قَصَبةً ، فكيف يُقالُ للمَبْرِيِّ (بَرَيْتُهُ) ؟! لٰكنَّهُ سُمِّيَ باسم ما يَؤُولُ إليه مجازاً ؛ مثلُ : (عَصَرتُ الخمرَ) ، قاله في « المصباح »[2] .

❊ قوله : (واسمُ الفعلِ : « البِرَاية ») المُرادُ بالفعل : الحَدَثُ ، وليس المُرادُ اسمَ الفعلِ الاصطلاحيَّ ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) انظر هٰذه المسألة في « التذييل والتكميل » (٧/ ٢٢ـ٢٤) ، و« المساعد » (١/ ٤٣٠) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٥ـ١٧) .
(٢) المصباح المنير (١/ ٦٤ـ٦٥) .

وأمَّا (أنَّ) و(أنْ) : فيجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معهما قياساً مُطَّرِداً ؛ بشرطِ : أَمْنِ اللَّبْسِ ؛ كقولك : (عَجِبتُ أنْ يَدُوا) ، والأصلُ : (عَجِبتُ مِنْ أنْ يَدُوا) ؛ أي : مِنْ أنْ يُعْطُوا الدِّيةَ .

ومثالُ ذلك مع (أنَّ) بالتشديد : (عَجِبتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ) ؛ فيجوزُ حذفُ (مِنْ) ؛ فتقولُ : (عَجِبتُ أنَّكَ قائمٌ) .

فإنْ حَصَلَ لَبْسٌ لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : (رَغِبتُ في أنْ تقومَ) ، أو :

❁ قوله : (مُطَّرِداً) توكيدٌ لقوله : (قياساً) ؛ إذ هو بمعناه .

❁ قوله : (فإنْ حَصَلَ لَبْسٌ لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : رَغِبتُ. . .) إلىٰ آخره : استُشْكِلَ بحذفه في قوله : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ إنَّما حُذِفَ اعتماداً على القرينة الرافعةِ لِلَّبْس ، أو قصداً للإبهامِ ؛ ليرتدعَ بذلك مَنْ يرغبُ فيهنَّ لجمالِهنَّ ومالِهنَّ ، ومَنْ يرغبُ عنهنَّ لدَمَامَتِهِنَّ وفقرِهِنَّ .

❁ قوله : (اعتماداً على القرينة) ؛ أي : التي كانتْ وقتَ النزول ؛ لأنَّها نزلتْ في فِرْقةٍ ترغبُ فيهنَّ لجمالهنَّ ، وقيل : في فِرْقةٍ ترغبُ عنهنَّ لفقرهنَّ ، وقيل : في الفِرْقتَينِ ؛ فالقرينةُ في كلِّ فِرْقةٍ حالُها ، فتكونُ الآيةُ علىٰ تقدير (في) فقط بالنسبة لهٰؤلاء ، وعلىٰ تقدير (عن) فقط بالنسبة لهٰؤلاء ؛ فلا إجمالَ فيه بالنسبة لذلك .

❁ قوله : (ليرتدعَ. . .) إلىٰ آخره : أشار : إلىٰ أنَّ المطلوبَ إنَّما هو الرغبةُ فيهنَّ للدِّين ، وعنهنَّ لعدمه .

(رَغِبتُ في أَنَّكَ قائمٌ) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (في) ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ المحذوفُ (عن) فيحصلَ اللَّبْسُ .

واختُلِفَ في محلِّ (أنَّ) و(أنْ) عندَ حذفِ حرف الجرِّ :

فذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّهُما في محلِّ جرٍّ .

وذَهَبَ الكِسَائيُّ[1] : إلىٰ أنَّهُما في محلِّ نصبٍ[2] .

وذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ تجويز كلٍّ مِنَ الوجهَينِ[3] .

وحاصلُهُ : أنَّ الفعلَ اللازمَ يصلُ إلى مفعوله بحرف الجرِّ ، ثمَّ إنْ كان المجرورُ غيرَ (أنَّ) و(أنْ) . . لم يَجُزْ حذفُ حرفِ الجرِّ إلا سماعاً ، وإن كان (أنَّ) و(أنْ) . . جازَ ذلك قياساً عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، **وهـٰذا هو الصحيحُ** .

❀ **قوله : (جازَ ذلك قياساً)** ؛ أي : لطُولِ (أنَّ) و(أنْ) بالصِّلَة .

❀ **قوله : (لطُولِ « أنَّ » و« أنْ » بالصِّلَة) أُورِدَ :** أنَّ الموصولَ الاسميَّ طويلٌ بالصِّلَة ولا يُحذَفُ معه الجارُّ .

وأُجِيبَ : بأنَّ العِلَّةَ النَّحْويَّةَ غيرُ مُطَّرِدةٍ ، وبأنَّهُم فَرُّوا في الموصول الحرفيِّ

---

(١) والخليل أيضاً .

(٢) وهـٰذا هو الأقيس ؛ لضعف الجارِّ عن العمل محذوفاً ؛ ولذا وَجَبَ النصب في غيرهما ، فكذا معهما ، غايتُهُ : أنَّهُما لمَّا طالا بالصِّلَة انقاس معهما الحذف تخفيفاً ، وذلك لا يقتضي بقاءَ الجر . « خضري » (١/ ٣٦٤) .

(٣) ونَسَبَ الأشمونيُّ تبعاً للناظم في « التسهيل » الجرَّ للخليل ، والنصبَ إلىٰ سيبويه ، وهو سهو نبَّه عليه الخضري في « حاشيته » (١/ ٣٦٤) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ١٩٧ـ١٩٨) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٨٣) .

٢٧٤ـ والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنىً كـ (مَنْ)   مِنْ (أَلْبِسُنْ مَنْ زارَكُم نَسْجَ اليَمَنْ)

إذا تعدَّى الفعلُ إلىٰ مفعولَينِ الثاني منهما ليس خبراً في الأصل . . فالأصلُ : تقديمُ ما هو فاعلٌ في المعنىٰ ؛ نحوُ : (أَعْطَيتُ زيداً درهماً) ؛ فالأصلُ : تقديمُ (زيد) علىٰ (درهم) ؛ لأَنَّهُ فاعلٌ في المعنىٰ ؛ لأنَّهُ الآخِذُ للدرهم ، وكذا : (كَسَوتُ زيداً جُبَّةً) ، و(أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُم نَسْجَ اليَمَنِ) ؛

---

* قوله : (أَلْبِسُنْ مَنْ زارَكُم) في نسخة : (مَنْ زارنا) ، ويجوزُ ضمُّ السين ؛ بجَعْلِ الفعل مسنداً إلىٰ واو الجماعةِ ، والأصلُ : (أَلْبِسُوا) أمراً مِنْ (أَلْبَسَ) بوزن (أَكْرَمَ) ، فلمَّا أُكِّدَ بالنون حُذِفَتِ الواوُ ؛ لالتقاء الساكنَينِ ، وهـٰذا يُناسِبُ الجمعَ في (زاركم) ، ويصحُّ فتحُ السين[1] ؛ فيكونُ المُخاطَبُ واحداً ، والميمُ في (زارَكُم) للتعظيم .

* قوله : (نَسْجَ اليَمَنْ) ؛ أي : منسوجَ اليمن ؛ وهو إقليمٌ معروفٌ ، سُمِّي بذلك ؛ لأَنَّهُ عن يمين الشمسِ عندَ طلوعِها ، وقيل : لأَنَّهُ علىٰ يمين الكعبة ، وهو ضعيفٌ ؛ لأَنَّهُ مُسمّىً بذلكَ قبل بناء الكعبة . انتهىٰ « مصباح »[2] .

الذي كَثُرَ جدّاً كونُهُ علىٰ معنىٰ حرف الجرِّ . . مِنَ التزام دخول الحرفِ على الحرف في الظاهرِ ، بخلاف الاسميِّ .

---

(١) وهو المشهور روايةً ، وجاء كذلك بخط الإمام ابن هشام .

(٢) المصباح المنير (٢/٩٣٩) ، وقوله : (وهو ضعيف . . .) إلىٰ آخره : ليس في « المصباح » ، وانظر « معجم ما استعجم » (٤/١٤٠١) .

فـ (مَنْ) : مفعولٌ أوَّل ، و(نَسْجُ) : مفعولٌ ثانٍ ، والأصلُ : تقديمُ (مَنْ) علىٰ (نَسْج اليمن) ؛ لأنَّهُ اللابِسُ .

ويجوزُ تقديمُ ما ليس فاعلاً معنىً ، لـٰكنَّهُ خلافُ الأصل .

٢٧٥ـ ويلزمُ الأصلُ لمُوجِبٍ عَرَا وتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حَتْماً قد يُرَىٰ

أي : يلزمُ الأصلُ ـ وهو تقديمُ الفاعلِ في المعنى ـ إذا طَرَأَ عليه ما يُوجِبُ ذلك ؛ وهو خوفُ اللَّبْسِ ؛ نحوُ : (أَعْطَيتُ زيداً عمراً) ؛ فيجبُ تقديمُ الآخِذِ

---

* قوله : (لمُوجِبٍ) بكسر الجيم ، وقولُهُ : (عَرَا) : قال الأُشْمُونيُّ : (أي : وُجِدَ) انتهىٰ[1] .

واعلَمْ : أنَّهُ يُقالُ : (عَرَا يَعْرُو) ؛ كـ (سَمَا يَسْمُو) ؛ بمعنىٰ : نَزَلَ ، و(عَرِيَ) بكسر الراء ؛ مِنْ باب (تَعِبَ) ؛ بمعنىٰ : خلا ، والثاني لا يصحُّ هنا ، فيتعيَّنُ الأوَّلُ ، ويُفسَّرُ بالوجود تفسيرَ مُرادٍ .

* قوله : (وتَرْكُ . . .) إلىٰ آخره : (تركُ) : مبتدأٌ مضافٌ إلى اسم الإشارة ، و(الأصل) : بدلٌ أو نعتٌ له ، وجملةُ (يُرَىٰ) : خبرٌ ، و(حَتْماً) : حالٌ مِنْ ضمير (يُرَىٰ) ؛ أي : قد يُرَىٰ واجباً .

* قوله : (وهو خوفُ اللَّبْسِ) ؛ أي : مثلاً ؛ فمِثْلُهُ : أنْ يكونَ المأخوذُ

---

(١) شرح الأشموني (١/١٩٨) .

منهما ، ولا يجوزُ تقديمُ غيرِهِ ؛ لأجل اللَّبْسِ ؛ إذ يحتملُ أنْ يكونَ هو الفاعلَ .

وقد يجبُ تقديمُ ما ليس فاعلاً في المعنىٰ ، وتأخيرُ ما هو فاعلٌ في المعنىٰ ؛ وذلك نحوُ : (أَعْطَيتُ الدرهمَ صاحبَهُ) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ (صاحبَهُ) وإن كان فاعلاً في المعنىٰ ؛ فلا تقولُ : (أَعْطَيتُ صاحبَهُ الدرهمَ) ؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ علىٰ مُتأخِّر لفظاً ورُتْبةً ، وهو مُمتنِعٌ ، والله أعلم .

محصوراً ؛ نحوُ : (ما أَعْطَيتُ زيداً إلا درهماً) ، وأنْ يكونَ الفاعلُ في المعنىٰ ضميراً مُتَّصِلاً بالفعل ؛ كـ (أَعْطَيتُكَ درهماً) ؛ فالحصرُ في كلام الشارحِ غيرُ مُرادٍ .

❀ **قوله** : (**وذلكَ نحوُ** : « **أَعْطَيتُ الدرهمَ صاحبَهُ** ») ، ومثلُهُ : ما إذا كان الذي هو الفاعلُ في المعنىٰ مَحْصوراً ؛ نحوُ : (ما أَعْطَيتُ الدرهمَ إلا زيداً) ،

ثمَّ إنَّ وجهَ اختلافِهِم في محلِّ المصدرِ المُؤوَّل بسببِ (أنَّ) و(أنْ) ، معَ القطعِ بالنصب في غيرهما عندَ حذفِ الجار . . مَزيدُ قوَّةِ الجارِّ لهما ؛ بسببِ اطِّرادِ حذفِهِ معهما ؛ فكأنَّهُ لذلك عندَ حذفِهِ كالمذكور ، فساغ القولُ بإبقاءِ عملِهِ في محلِّهما عندَ حذفِهِ ؛ نَظَراً لذلك ، والقولُ بالنصب لمحلِّهما ؛ حملاً لهما علىٰ غيرهما ، ولمَّا نَظَرَ سيبويهِ للأمرَينِ جوَّز الوجهَينِ ، فتدبَّرْ .

❀ **قوله** : (**نحوُ** : « **ما أَعْطَيتُ زيداً إلا درهماً** ») ؛ أي : فلا يجوزُ تقديمُ المفعولِ في المعنىٰ بدون (إلا) ؛ بأنْ تقولَ : (ما أعطَيتُ درهماً إلا زيداً) ؛ لانعكاس المعنى المقصود ، أمَّا التقديمُ مع (إلا) . . فيصحُّ ؛ لبقاء المعنى المقصودِ ؛ [فتقولُ : (ما أعطَيتُ إلا درهماً زيداً)] .

٢٧٦ـ وحَذْفَ فَضْلةٍ أَجِزْ إنْ لم يَضِرْ   كحذفِ ما سِيقَ جواباً أو حُصِرْ

أو ظاهراً والثاني ضميراً مُتَّصِلاً ؛ نحوُ : (الدرهمَ أَعْطَيتُهُ زيداً) ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[1] .

❀ **قوله** : (**وحَذْفَ**) بالنصب : مفعولٌ لقوله : (**أَجِزْ**) مضافٌ إلىٰ (فَضْلةٍ) ؛ أي : أَجِزْ حَذْفَها اختصاراً واقتصاراً في غير بابِ (ظَنَّ) ، أمَّا فيه فلا تَحذِفِ اقتصاراً بل اختصاراً .

❀ **قوله** : (**إنْ لم يَضِرْ**) مضارعُ (ضارَ يَضِيرُ ضَيْراً) ؛ بمعنىٰ : ضَرَّ يَضُرُّ ضَرّاً ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ لَا يَضِرْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ [آل عمران : ١٢٠] ؛ أي : لم يَضُرَّكُم . انتهىٰ « أُشْمُوني »[2] .

❀ **قوله** : (**كحذفِ**) مثالٌ للمَنْفيِّ .

نعم ؛ إن كان الحصرُ بـ (إنَّما) . . لم يَجُزْ تقديمُ المفعولِ في المعنىٰ ؛ لحصول اللَّبْسِ دائماً معها ، وكذا يُقالُ في المثال الآتي .

❀ **قوله** : (**أي : لم يَضُرَّكُم**) **المُناسِبُ** : (أي : لا يضرَّكُم) .

---

(١) شرح الأشموني (١/١٩٨) ، وزاد أيضاً : (أو ملتبساً بضمير الثاني ؛ نحوُ : « أسكنتُ الدارَ بانيَها ») .

(٢) شرح الأشموني (١/١٩٩) ، والمثبت قراءة نافع وأبي عمرو ، وهي واضحة ، وقرأ غيرهم : ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ بالرفع ، وخُرِّج علىٰ أكثرَ مِنْ وجه ؛ منها : أنَّ الفعل مرتفعٌ وليس بجواب للشرط ، وإنَّما هو دالٌّ علىٰ جواب الشرط ، ومنها : أنَّ الفعل ارتفع لوقوعه بعدَ فاءٍ مُقدَّرة وما بعدَها الجواب في الحقيقة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، وانظر « الدر المصون » (٣/ ٣٧٤ـ ٣٧٥) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٢٨) .

الفَضْلةُ : خلافُ العُمْدة ، والعُمْدةُ : ما لا يُستغنىٰ عنه ؛ كالفاعل ، والفَضْلةُ : ما يُمكِنُ الاستغناءُ عنه[1] ؛ كالمفعول به ؛ **فيجوزُ حذفُ الفَضْلةِ إن لم يَضُرَّ**[2] ؛ كقولك في : (ضَرَبْتُ زيداً) : (ضَرَبْتُ) بحذف المفعول به ، وكقولك في : (أَعْطَيتُ زيداً درهماً) : (أَعْطَيتُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ [الليل : ٥] ، و(أَعْطَيتُ زيداً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحىٰ : ٥] ، و(أَعْطَيتُ درهماً) ، قيل : ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ ﴾ [التوبة : ٢٩] ، التقديرُ واللهُ أعلمُ : (حتىٰ يُعطُوكُمُ الجِزْيةَ)[3] .

فإنْ ضَرَّ حذفُ الفَضْلةِ.. لم يَجُزْ حذفُها ؛ كما إذا وقع المفعولُ به في

---

* قوله : (كالمفعول به) ؛ أي : وكالحال والمجروراتِ ونحوِهما ؛ فكلامُ الشارحِ أَوْلىٰ مِنْ حَصْرِ الأُشْمُونيِّ[4] .

---

(١) أي : من حيث هو هو ، وقد يجب ذِكْرُهُ لعارضٍ كونِهِ ساداً مَسَدَّ عُمْدة ، أو لتوقُّف المعنىٰ عليه . انظر « شرح الأشموني » (١/ ٢٤٢) .

(٢) قوله : (فيجوزُ حذفُ الفَضْلةِ) ؛ أي : لدليل ، ويُسمَّى : اختصاراً ، ولغيره ، ويُسمَّى : اقتصاراً ، إلا في باب (ظنَّ) ، والمُراد بالجواز : ما يُقابِلُ الامتناعَ ؛ فيشملُ : الوجوبَ في : (ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ) ؛ لِمَا سيأتي في (التنازع) . « خضري » (١/ ٣٦٥) ، وانظر (٣/ ١٨٥) .

(٣) وقد سبق الإشارة إلىٰ بعض ما هنا في (٢/ ٧١٢) .

(٤) شرح الأشموني (١/ ١٩٨) ، وقد تقدَّم في (٣/ ١٦٣) أنه المفعول من غير باب (ظنَّ) .

جواب سؤالٍ ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (مَنْ ضَرَبْتَ ؟) ، فتقولَ : (ضَرَبْتُ زيداً) ، أو وَقَعَ محصوراً ؛ نحوُ : (ما ضَرَبْتُ إلا زيداً) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (زيداً) في الموضعَينِ ؛ إذ لا يَحصُلُ في الأوَّلِ الجوابُ ، ويبقى الكلامُ في الثاني دالّاً على نفي الضَّرْبِ مطلقاً ، والمقصودُ نفيُهُ عن غير زيدٍ ، فلا يُفهَمُ المقصودُ عندَ حذفِهِ .

٢٧٧ـ ويُحـذَفُ النَّـاصِبُهـا إنْ عُلِمَـا   وقـد يكـونُ حـذفُـهُ مُلتـزَمَـا

❁ قوله : (أو وَقَعَ محصوراً) ؛ أي : فيه .

❁ قوله : (ويُحذَفُ النَّاصِبُها) يُحذَفُ : فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعول ، و(الناصبُها) : مرفوعٌ على النيابة عن الفاعل بـ (يُحذَفُ) ، وهو اسمُ فاعلٍ مقرونٌ بـ (أل) الموصولةِ لا يحتاجُ في عمله إلى شرطٍ ، وفاعلُهُ : مُستترٌ فيه ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : مفعولُهُ ، وهي عائدةٌ إلى الفَضْلة ، ذَكَرَهُ المُعرِبُ[1] .

والمعنى : أنَّهُ يُحذَفُ الفعلُ الذي نَصَبَ الفَضْلةَ .

❁ قوله : (إنْ عُلِمَا) بألف الإطلاق ، وجوابُ الشرطِ : محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ .

❁ قوله : (مُلتزَمَا) بفتح الزاي : خبرُ (يكونُ) .

---

(١) تمرين الطلاب (ص٦٤) .

يجوزُ حذفُ ناصبِ الفَضْلةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (مَنْ ضَرَبْتَ ؟) ، فتقولَ : (زيداً) ، التقديرُ : (ضَرَبْتُ زيداً) ؛ فحُذِفَ (ضَرَبْتُ) لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه .

وهٰذا الحذفُ جائزٌ ، وقد يكونُ واجباً ؛ لِمَا تقدَّم في (باب الاشتغال) ؛ نحوُ : (زيداً ضَرَبْتُهُ) ، التقديرُ : (ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ) ؛ فحُذِفَ (ضَرَبْتُ) وجوباً كما تقدَّم[1] ، والله أعلم[2] .

---

* قوله : (واجباً ؛ لِمَا تقدَّمَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أَنَّهُ لا يُجمَعُ بين المُفسِّر والمُفسَّر .

. . . .



---

(١) انظر (٣/١٠٨ـ١٠٩) .

(٢) ويُحذَفُ الفعلُ وجوباً أيضاً : في باب النداء ؛ فإنَّ ناصبَ المنادىٰ : (أدعو) محذوفاً نابتْ عنه (يا) ، ولا يُجمَعُ بين العِوَض والمُعوَّض ، وكذا يجبُ الحذف في التحذير بشرطه الآتي ، وفي المَثَل ؛ كـ (الكلابَ على البقر) ؛ أي : أَرْسِل ، وما جرىٰ مَجْراه ؛ كـ ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء : ١٧١] ؛ أي : انتهوا وأْتُوا خيراً . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٦٦) .

التنازع في العمل

٢٧٨ـ إنْ عامِلانِ . . . .

(التنازعُ في العمل)

❁ قوله : (إنْ عامِلانِ) ؛ أي : فأكثرَ ؛ فقد يتنازعُ ثلاثةٌ ؛ نحوُ : « تُسبِّحُونَ وتَحْمَدُونَ وتُكبِّرُونَ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثينَ »[١] .

وقد يتنازعُ أربعةٌ ؛ كقول الشاعر[٢] : [من الطويل]

طَلَبْتُ فلم أُدرِكْ بوَجْهِي وليتَني فَقَدْتُ ولم أَبْغِ النَّدَىٰ عندَ سائبِ

[التنازعُ في العمل]

❁ قوله : (أي : فأكثرَ) ؛ أي : في معمولٍ واحدٍ فأكثرَ ، خلافاً لظاهر كلامِ المُصنِّفِ والشارحِ فيهما .

❁ قوله : (كقول الشاعر : طَلَبْتُ. . .) إلىٰ آخره : المُتنازِعُ : هو

(١) رواه البخاري (٨٤٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، ومحلُّ الشاهد : في (تسبحون) و(تحمدون) و(تكبرون) ؛ حيث تنازعوا (دبر) و(ثلاثاً وثلاثين) في النصب على الظرفية والمفعولية المطلقة .

(٢) البيت لمحمد بن بشير الخارجي ، كما في « حماسة أبي تمام » (٢/ ٣٠٢)، وهو من =

. . . .

و(عامِلانِ) في كلام الناظم : رُفِعَ بفعلٍ مُضمَرٍ يُفسِّرُهُ (اقْتَضَيَا) ، و(عَمَلْ) : مفعولٌ به وُقِفَ عليه بالسكون علىٰ لغةِ ربيعةَ[1] .

(طَلَبَ) ، و(أُدرِكْ)، و(فَقَدَ) ، و(أَبْغِ) ، والمُتنازَعُ فيه : هو (النَّدىٰ)، و(عند) .

ثمَّ إنَّ في هٰذا الاستشهادِ نَظَراً ؛ لأنَّ تمنِّيَهُ فَقْدَ النَّدىٰ عندَ سائبٍ . . لا معنىٰ له ؛ إذِ الفقدُ حاصلٌ ، كما يُستفادُ مِنْ قوله : (فلم أُدرِكْ) ؛ أي : لم أُدرِكِ النَّدىٰ عندَ سائبٍ ، اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ : المعنىٰ : أنِّي أتمنَّىٰ فَقْدَ النَّدىٰ عندَ سائبٍ في حالة كوني لم أَبْغِهِ ولم أطلبْهُ ، بخلافِ فَقْدِهِ معَ طَلَبِهِ ؛ فإنَّهُ صعبٌ على النَّفْس .

والذي في « شرح الأُشْمُونيِّ » : (وليتَني قَعَدتُ) بالقاف والعينِ المهملة[2] ، وعلىٰ هٰذا : فالمُتنازِعُ ثلاثةٌ ، كما صرَّح به الصبَّانُ[3] ؛ وهي (طَلَبَ) ، و(أُدرِكْ) ، و(أَبْغِ) ، والمُتنازَعُ فيه : هو ما سبق بعَيْنه ،

= شواهد « شرح الأشموني » (١/٢٠٣) ، وفيهما وفي غيرهما : (قعدتُ) بدل (فَقَدتُ) ، وقال السُّيُوطيُّ في « الأشباه والنظائر » (٤/ ٢٨٠) نقلاً عن ابن هشام : (اجتمع في هٰذا البيت تنازعٌ بين اثنين ، وتنازعٌ بين ثلاثة ، وتنازعٌ بين أربعة ؛ فقد تنازع « طلبت » و« لم أدرك » في « بوجهي » ، وقد تنازعا و« لم أبغِ » في « الندىٰ » ، وقد تنازع الثلاثةُ و« قعدت » في الظرف ؛ فهٰذه اتِّفاقيَّةٌ غريبة) .

(١) وقول الناظم : (قبلُ) حالٌ مِنْ (عاملان) ؛ أي : حالَ كونهما قبل الاسم .

(٢) شرح الأشموني (١/٢٠٣) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ١٤٧) .

. . . . . . ٱقْتَضَيَا . . . .

❀ قوله : (ٱقْتَضَيَا) احترَزَ بذلك : عن نحوِ[1] : [من الطويل]

أتـاكَ أتـاكَ الـلَّاحِقـونَ. . . .

إذ الثاني توكيدٌ ؛ فلا فاعلَ له أصلاً ، وإلا فَسَدَ اللفظُ ؛ إذ حقُّهُ حينئذٍ أنْ يقولَ : (أتاكَ أَتَوْكَ) ، أو (أَتَوْكَ أتاكَ) ، . . . .

والمعنىٰ علىٰ هـٰذا ظاهرٌ ؛ إذ المعنىٰ : طلبتُ النَّدىٰ عندَ سائبٍ فلم أُدرِكْهُ عندَهُ ، وليتَني قعدتُ فلم أَبْغِهِ ؛ أي : أتمنَّىٰ أنَّهُ ما كان حَصَلَ منِّي السَّعْيُ إليه والطَّلَبُ منه ؛ فقولُهُ : (لم أَبْغِ) مِنْ جملة المُتمنَّىٰ .

❀ قوله : (عن نحوِ : « أتاكَ أتاكَ ») بفتح الكاف ؛ بقرينةِ تمامِ الشَّطْر ؛ وهو : (احْبِسِ احْبِسِ) ؛ لأنَّ كتابتَهُما بلا ياءٍ ممَّنْ يُعوَّلُ عليه مِنَ الأئمَّة . . بمنزلة النصِّ منه علىٰ أنَّهُما خطابٌ لمُذكَّر ، فيكونُ ما قبلَهُما كذلك .

ومفعولُ (احْبِس) محذوفٌ ؛ أي : احْبِسْ نَفَسَكَ ، كما قاله العَيْنيُّ[2] .

---

(١) جزء من بيت مجهول النسبة ، والبيت بتمامه :

فـأيـنَ إلـىٰ أيـنَ النجـاةُ ببغلتـي أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ احْبِسِ احْبِسِ

وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١٦٥) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٨٤) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٣٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ١٩٤) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٤٥٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ١٦٩) ، وسيأتي استشهاد الشارح به على التوكيد اللفظي . انظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠١٤ـ١٠١٥) ، و(٤/ ٣١٨) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٠١٤) .

. . . .

وعن نحوِ[1] : [من الطويل]

. . . . كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ

فإنَّ الثانيَ لم يَطلُبْ (قليل) ، وإلا فَسَدَ المعنى المُرادُ[2] ؛ إذ المُرادُ :

---

(1) عجز بيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٣٩) ، وصدره : (ولو أنَّ ما أَسْعَىٰ لأَدْنىٰ معيشةٍ) ، وبعده :

ولٰكنَّمـا أَسْعـىٰ لمجـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وقد يُدرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٧٩) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢١١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٣٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٤٨) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٢٣)، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٠١)، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٣٢ـ ١٠٣٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٣٢٧ـ٣٣٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣٥ـ ٣٧) .

(2) في هامش (ج) : (قوله : « وإلا فَسَدَ المعنى المُرادُ » ، وبيان ذلك : أنَّ مدخولَ « لو » إنْ وَقَعَ مثبتاً كان منفياً وعكسه ، وجوابُها كذلك ، ولا شكَّ أنَّ الشرطَ هنا مُثبَتٌ والجوابَ كذلك ، فمعناهما النفيُ ؛ لِمَا ذُكِرَ ، والتقدير : « انتفىٰ سَعْيي لأدنىٰ معيشةٍ فلم يَكفِني قليلٌ من المال » ، وقوله : « ولم أطلبْ » معطوفٌ على الجواب وهو منفيٌّ ، فمعناه الإثباتُ ؛ لِمَا تقدَّم في القاعدة ؛ لأنَّ المعطوفَ على الجواب حُكْمُهُ حُكْمُ الجواب في القاعدة المذكورة ، ومتىٰ كان مثبتاً لَزِمَ مخالفتُهُ لما عُطِفَ عليه ؛ لأنَّ المعطوفَ عليه معناه : « لم يَكفِني قليلٌ مِنَ المال » ، والمعطوفَ هنا معناه : « أطلب قليلاً » ، وهٰذا مُتناقِضٌ ؛ لأنَّهُ لا يطلب مالاً يكفيه ، فمفعولُ الثاني ليس ضميرَ القليل ، بل التقديرُ : « أطلب الملك » أو « المجد » ، وقال الشَّلَوبِينُ : إنْ قُدِّرتِ الواوُ للحال جاز كونُهُ مِنَ التنازع ؛ لأنَّ « لم أطلب » يصير منفياً علىٰ بابه ، فيصيرُ المعنى : « انتفىٰ سَعْيي لأدنىٰ معيشةٍ فلم يَكفِني قليلٌ مِنَ المال ولم أطلبه » ، وكذا إن جُعِلَتِ الواوُ للاستئناف ، وفي كليهما نَظَرٌ ؛ لأنَّ واوَ الحاليَّة والاستئنافيَّة غيرُ عاطفة ،=

. . . . في اسْمِ عَمَلْ قَبْلُ فللواحِدِ منهُما العَمَلْ

(كَفَانِي قليلٌ مِنَ المال ولم أَطلُبِ المُلْكَ) .

❁ قوله : (في اسمٍ . . .) يَشمَلُ : الظاهرَ والضميرَ ، وقولُ ابنِ الحاجبِ : (شرطُهُ : أنْ يكونَ ظاهراً) : إنْ أرادَ به مُقابِلَ المُستتِرِ فذاك ،

❁ قوله : (ولم أَطلُبِ المُلْكَ) يَدُلُّ على هٰذا المحذوف : قولُهُ بعدُ :

ولٰكنَّما أَسْعىٰ لمجدٍ مُؤثَّلٍ وقد يُدرِكُ المجدَ المُؤثَّلَ أَمْثالِي

والأظهرُ ـ كما قاله عبدُ الحكيم ـ : أنَّ (لٰكنَّ) لمُجرَّد التأكيد ؛ كما في : (لو جاءني زيدٌ لأكرمتُهُ ، لٰكنَّه لم يجئ) ، فأكَّدتْ ما أفادتْهُ (لو) مِنَ الامتناع[1] ؛ فلا يُقالُ : إذا قُدِّرَ مفعولُ (لم أطلبْ) (المُلكَ) . . كان مضمونُ (لم أطلب) هو مضمونَ (ولكنما أسعىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ فلا صحَّةَ للاستدراك .

علىٰ أنَّ لك أَلَّا تُسلِّمَ أنَّ (لم أطلبْ) معطوفٌ علىٰ جزاء (لو) في صدر البيت ؛ وهو : (ولو أنَّ ما أسعىٰ لأَدْنىٰ معيشةٍ) حتىٰ يكونَ مُفادُهُ ثبوتَ طَلَبِ المِلْك ، كما هو مُبيَّنٌ فيما كتبناه أوَّلاً على الأُشْمُونيِّ[2] .

= فلا يكونُ بين عامِلَي التنازع ارتباطٌ . انتهىٰ « شرح الفارضي » ، وهو كلامٌ نفيسٌ يتَّضحُ به عبارةُ ابن هشام في « شرح القطر ») ، وانظر « شرح الفارضي » (ق/٦٣) .

(١) حاشية السيالكوتي علىٰ عبد الغفور (ص١٥٤) .

(٢) تقرير الأنبابي على الأشموني (١/ ٣٢٤ـ٣٢٥) .

٢٧٩ـ والثانِ أَوْلىٰ عندَ أهلِ البَصْرَهْ وَٱخْتـارَ عَكْسـاً غيـرُهُـم ذا أُسْـرَهْ

وإلا لَزِمَهُ أَلَّا يكونَ نحوُ : (ما ضَرَبْتُ وشَتَمْتُ إلا إيَّاكَ) مِنْ باب التنازع ، مع أَنَّهُ منه ، ولعلَّهُ جرىٰ على الغالب . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (ذا أُسْرَهْ) حالٌ ، وهو بضمِّ الهمزة ؛ أي : صاحبَ جماعةٍ قويَّةٍ ، قاله السُّنْدُوبيُّ وغيرُهُ[2] ، وفي « المصباح » : (أُسْرةُ الرجل ـ وِزانَ

وقد استظهرَ العلَّامةُ المَلَّويُّ في « أنواره البهيَّة » : أنْ لا حذفَ ، وأنَّ الفعلَ مُنزَّلٌ منزلةَ اللازم ؛ قال : (ومعنى البيت : لو كان سعيي لقليلٍ مِنَ المال . . لَمَنَعَني ما وجدتُهُ منه عن السعي ، ولم يكنْ منِّي طَلَبٌ مع ذلك الوِجْدان ، بل كنتُ أستقرُّ وأطمئنُّ ، ولـٰكنِّي أسعىٰ لتحصيل مجدٍ مُؤثَّلٍ ؛ أي : مُؤصَّلٍ مُدَّخرٍ لنفسي ولعَقِبي يرجعُ إليه عند التفاخر)[3] .

❁ **قوله : (وإلَّا لَزِمَهُ أَلَّا يكونَ نحوُ : « ما ضَرَبْتُ وشَتَمْتُ إلا إيَّاكَ » مِنْ باب التنازع ، مع أَنَّهُ منه)** ، وانظرْ إذا أُعمِلَ الأوَّلُ أو الثاني : ماذا يُقالُ في معمول المهمل ؟

---

(١) الدرر السنية (١/ ٤٦٤) ، وانظر « كافية ابن الحاجب » (ص١٤) ، و« أمالي ابن الحاجب » (٢/ ٤٩٦) .

(٢) المنح الوفية (ق/ ٧٧) .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ٢٠٥) .

« غُرْفةٍ » ـ : رهطُهُ)[1]، وضَبَطَهُ المُعرِبُ بفتحها ، وجَعَلَهُ بمعنى المضموم[2] .

وفي « الأُشْمُونيِّ » : أنَّهُ لا تنازعَ في نحو : (ما قام وقعد إلا زيدٌ)[3] .

قال الصبَّانُ : (لأنَّهُ إنْ أُضمِرَ في الفعل المهملِ بدون « إلا ».. انعكس المعنى المُرادُ مِنَ الإثبات علىٰ وجه الحصرِ إلى النفي ؛ لأنَّ الاستثناءَ حينئذٍ ليس إلا مِنَ الفاعل العامِّ للمُعمَل ؛ وهو « أحد » ، كما هو ظاهرٌ ، وإنْ أُضمِرَ فيه مع « إلا » ؛ بأنْ يُقالَ : « ما قام إلا هو ، وما قعد إلا زيدٌ » ـ كما نُقِلَ عن ابن هشام ـ.. فإن أرادَ : معَ حَذْفِ « إلا هو ».. وَرَدَ أنَّ البَصْريَّ لا يُجيزُ حذفَ الفاعل هنا ، وهـٰذا التركيبُ جائزٌ عندَهُ ، وإن أرادَ : معَ عدمِ حذفِهِ.. فهو خلافُ المسموع .

وصرَّح الرَّضِيُّ وغيرُهُ : بأنَّ هـٰذا المنعَ خاصٌّ بالمرفوع ، أمَّا المنصوبُ فلا يمتنعُ وقوعُ التنازعِ فيه ؛ نحوُ : « ما ضربتُ وأكرمتُ إلا زيداً » .

وفُرِّقَ : بأنَّ المنصوبَ فَضْلةٌ لا تتوقَّفُ صحَّةُ الكلامِ علىٰ تقدير ضميرِهِ ، بخلاف المرفوع[4] .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٦٥) ، وردَّ ضبطَ المعرب الزَّبيديُّ في « التاج » (١٠/ ٥١) ؛ فقال : (شذَّ الشيخُ خالدٌ الأزهريُّ في « إعراب الألفيَّة » ؛ فإنَّهُ ضَبَطَ « الأسرة » بالفتح ، وإنْ وافقه علىٰ ذلك مختصره الحطَّاب وتبعه تقليداً ؛ فإنَّهُ لا يُعتدُّ به) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢٠٨) .

(٤) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ٢٠٣) .

. . . .

ولا يخفىٰ **أنَّهُ فَرْقٌ غيرُ نافعٍ** ، معَ انعكاسِ المُرادِ إنْ أُضمِرَ في الفعل المهملِ بدون « إلا » ، ولزومِ حَذْفِ الفَضْلةِ المحصورِ فيها إنْ أُضمِرَ مع « إلا » ، وقد صرَّحوا بأنَّ المحصورَ فيه لا يُحذَفُ ولو فَضْلةً ، وأنَّهُ يَقتضِي الامتناعَ إذا كان المنصوبُ عمدةً في الأصل ؛ نحوُ : « ما علمتُ وظننتُ إلا زيداً قائماً » .

ولو سوَّىٰ بينَ المرفوعِ والمنصوبِ في الامتناع أو الجوازِ . . **لكان أَحْسنَ** .

ثمَّ رأيتُ الرُّودانيَّ صحَّح تخريجَ التركيبِ على التنازع ، وسوَّىٰ في جواز التنازعِ بينَ المرفوع والمنصوبِ ، وبينَ الحَصْرِ بـ« إلا » والحَصْرِ بـ« إنَّما » ؛ فقال : **الذي يفهمُهُ المُتأمِّلُ** : أنَّ تخريجَ ذلك إنَّما هو على التنازع ، لا علىٰ حذف الفاعل وأنَّهُ مِنَ الأبواب المستثناة مِنْ وجوب ذِكْرِهِ ، وبيانُهُ : **أنَّ القياسَ يَقتضِي أنْ يُقالَ** : « ما قام وقعدَ إلا زيدٌ هو » ، سواءُ أُعمِلَ الأوَّل أو الثاني ؛ لأنَّ العاملَينِ فُرِّغا لِمَا بعدَ « إلا » ، فيعملُ أحدُهُما في الظاهر ، والآخَرُ في ضميره المنفصل ، لـٰكن لمَّا أَمْكَنَ اتصالُ هـٰذا الضميرِ بعامله المُلْغىٰ ـ أي : استتارُهُ فيه ـ معَ ظهورِ معنى الحَصْرِ لوجود دليلِهِ حالَ اتصالِ الضميرِ . . تعيَّن ذلك ، فاتَّصل بعامله ، ثمَّ بسببِ عودِهِ إلىٰ ما بعدَهُ لفظاً ورتبةً يلزمُ أنْ يكونَ هو مُقدَّماً لفظاً مُؤخَّراً رتبةً ؛ لأنَّ رتبةَ الضميرِ وأصلَهُ أنْ يتأخَّرَ عن مرجعه ، ويلزمُ مِنْ كونه مُؤخَّراً رتبةً كونُهُ مُوجَباً محصوراً بـ« إلا » التي قبلَهُ بحسَب رتبتِهِ وأصلِهِ ، فتأخيرُهُ الأصليُّ دليلٌ علىٰ إيجابه وحَصْرِهِ ، وعُرُوضُ تقديمِهِ لأجلِ إصلاحِ اللفظِ . . لا يُعتدُّ به مانعاً ممَّا بالأصل من الحَصْر ، وقولُهُم : « إذا

. . . .

. . . .

قُصِدَ الحَصْرُ وَجَبَ انفصالُ الضمير ». . إنَّما هو في الضمير الذي جاء علىٰ أصله ؛ وهو المُتأخِّرُ لفظاً ورتبةً .

ولم أقفْ علىٰ أحدٍ يستشكلُ التنازعَ بعدَ « إنَّما » التي يجبُ انفصالُ الضميرِ بعدَها أيضاً لإفادة الحَصْر ، معَ أنَّها مِثْلُ « إلا » ؛ فقياسُ التنازعِ فيها أنْ يُقالَ : « إنَّما قام وقعد زيدٌ هو » ، سواءٌ أُعمِلَ الأوَّلُ أو الثاني ، والاستعمالُ علىٰ خلافه ، وجوابُهُ ـ كما تقدَّم ـ : أنَّ الحَصْرَ مدلولُ التأخيرِ الأصليِّ ، ولا يَفُوتُ بعُرُوضِ اتصالِ الضميرِ بعامله . انتهىٰ باختصار) انتهىٰ ببعض إيضاح[1] ، وبفهمه يُعلَمُ ما يُصنَعُ في تركيبنا .

وقولُهُ : (أنَّ القياسَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ المحصورَ فيه لا بدَّ أنْ يكونَ اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً مُؤخَّراً كلٌّ منهما .

وقولُهُ : (معَ ظهورِ معنى الحَصْرِ) وجهُ ظهورِهِ : عودُ الضمير عندَ اتِّصاله إلىٰ ما بعدَ (إلا) ، ومِنَ المعلوم : أنَّ رتبةَ الضميرِ وأصلَهُ أنْ يتأخَّرَ عن مرجعه ، ويلزمُ مِنْ كونه مُتأخِّراً رتبةً عمَّا بعدَ (إلا) مع تقدُّم عامله في حيِّز النفي. . كونُهُ موجباً محصوراً بـ (إلا) التي قبلَهُ بحسَب رتبتِهِ وأصلِهِ ، كما وضَّحه بعدُ .

وقولُهُ : (لوجود دليلِهِ) ؛ وهو تأخيرُهُ الأصليُّ ، كما بيَّنه بعدُ بقوله :

---

(١) حاشية الصبان (٢/١٥٨ـ١٥٩) .

. . . .

(ثمَّ بسبب عَوْده. . .) إلىٰ آخره ، لـٰكنَّ هـٰذا البيانَ إنَّما هو علىٰ إعمال الثاني ؛ إذ لا تكونُ بعديَّةُ الاسمِ الظاهرِ لفظاً ورتبةً إلا حينئذٍ ، أمَّا علىٰ إعمال الأوَّلِ فبعديَّةُ الاسمِ الظاهرِ لفظيَّةٌ فقط ؛ لأنَّ حقَّهُ التقديمُ بلصق عاملِهِ .

وبيانُ دليلِ الحَصْرِ علىٰ هـٰذا ـ أعني : علىٰ إعمال الأوَّل ـ : أنَّ الضميرَ وإن عاد علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً لا رتبةً إلا أنَّ رتبَتَهُ وأصلَ وضعِهِ أنْ يكونَ مُؤخَّراً عن مرجعه لفظاً ورتبةً ؛ فتأخيرُهُ الأصليُّ منفصلاً بعدَ المرجعِ الواقعِ بعدَ (إلا). . دليلٌ علىٰ إيجابه وحَصْرِهِ .

ويُمكِنُ أنْ يُقالَ : إنَّ الاسمَ الظاهرَ مُتأخِّرٌ رتبةً حتىٰ علىٰ إعمال الأوَّل مِنْ حيثُ النَّظَرُ إلىٰ كونه مُستثنىً ، مع النَّظَر إلىٰ أنَّ رتبةَ الضميرِ المُتَّصِلِ الاتِّصالُ بعامله .

وقولُهُ : (فقياسُ التنازعِ فيها. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّهُ لا بدَّ مِنْ كون المحصورِ فيه اسماً ظاهراً أو ضميراً مُنفصِلاً مُؤخَّراً كلٌّ منهما ، فمُجرَّدُ وقوعِ الضميرِ مُستتِراً في الفعل الواقع بعدَ (إنَّما). . لا يكفي في الحصر ، وفي « الجاميِّ » و« حواشيه » التكلُّمُ علىٰ نحو : (ما ضربَ وأَكْرَمَ إلا أنا)[1] .

---

(١) انظر « الفوائد الضيائية » (١/ ١٦٤) ، و« حاشية عبد الغفور على الجامي » (ص٨٩) ، و« حاشية العصام على الجامي » (ص٧٧) .

التَّنازُعُ[1] : عبارةٌ عن تَوَجُّهِ عاملَينِ إلىٰ معمولٍ واحد ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيداً) ؛ فكلٌّ واحدٍ مِنْ (ضَرَبْتُ) و(أَكْرَمْتُ) يَطلُبُ (زيداً) بالمفعوليَّة ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (إنْ عامِلانِ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (تَوَجُّهِ عاملَينِ) المُرادُ بهما : فعلانِ مذكورانِ مُتصرِّفانِ ، أو اسمانِ يُشبهانِهِما في التصرُّف ، أو فعلٌ مُتصرِّفٌ واسمٌ يُشبِهُهُ في التصرُّف ، ويتأخَّرُ عنهما معمولٌ مطلوبٌ لكلٍّ منهما مِنْ حيثُ المعنىٰ .

والطَّلَبُ : إمَّا علىٰ جهةِ التوافق في الفاعليَّة أو المفعوليَّة ، أو التخالفِ

❀ قوله : (فعلانِ مذكورانِ . . .) إلىٰ آخره ؛ فلا تنازعَ بينَ محذوفَينِ ؛ نحوُ : (زيداً) في جوابِ : (مَنْ ضربتَ وأكرمتَ ؟) ، ولا بينَ محذوفٍ ومذكور ؛ كقولك في جواب ذلك : (أكرمتُ زيداً) ، ولا بينَ حرفَينِ ، ولا بينَ حرفٍ وغيره ، ولا بينَ فعلَينِ جامدَينِ ، ولا بينَ فعلٍ جامدٍ وغيره .

❀ قوله : (يُشبهانِهِما في التصرُّف) الأَوْلىٰ : (في العمل) ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ ؛ ليصحَّ تمثيلُهُ بعدُ باسم الفعل ؛ فإنَّ اسمَ الفعلِ لا تصرُّفَ فيه .

قال الأُشْمُونيُّ في « شرح التوضيح » : (المُرادُ بالاسم المشبِهِ للفعل : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، واسمُ الفعل ، والمصدرُ) انتهىٰ ، واسمُ المصدرِ كالمصدر ، كما استظهره الصبَّانُ[2] ؛ كأنْ يُقالَ : « مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ ومسِّهِ امرأتَهُ الوضوءُ »[3] .

---

(١) أي : في الاصطلاح ، وأمَّا في اللغة : فهو التَّجَاذُبُ .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٤٥) .

(٣) سيأتي تخريجه في (٤/ ٢٥) .

. . . .

فيهما . انتهىٰ .

ومثالُ المُختلِف : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة : ١٩] ؛ **فـ (ها)** : **اسمُ فعلٍ** بمعنىٰ : خُذْ ، **والميمُ** : حرفٌ يَدُلُّ على الجمع ، **و(اقرؤوا) : فعلُ أمرٍ** ، تنازعا (كتابِيَهْ) ، فأُعمِلَ الثاني لقُرْبه ، وحُذِفَ مِنَ الأوَّل ضميرُ المفعول ، **والأصلُ : (هاؤُمُوهُ)** ، **وأصلُ (هاؤمُ)** : (هاكم) ؛ **أُبدِلَ** مِنَ الكاف الواوُ ، ثمَّ أُبدِلَتِ الواوُ همزةً ، كما في « التصريح »[1] .

قال بعضُ الأفاضل : (ولم أَرَ مَنْ ذكر الصفةَ المُشبَّهةَ وأفعلَ التفضيل ، ولا مانعَ منهما فيما يظهرُ ؛ كـ « زيدٌ أَضْبَطُ القومِ وأجمعُهُم للعلم » ، « وزيدٌ حَذِرٌ وكريمٌ أبوه » ، **فليُحرَّر**) انتهىٰ[2] .

وانظرْ ما وجهُ التفرقةِ بينَ الفعلِ الجامد والاسمِ الجامد ، مع أنَّهُ لا شكَّ أنَّ **الفعلَ أقوىٰ مِنَ الاسم** .

❁ **[قوله : (انتهىٰ) فيه** : أنَّهُ لم يتقدَّمْ له عَزْوٌ لقائل حتىٰ ينتهيَ إليه المقالُ ، **تأمَّلْ**][3] .

❁ **قوله : (ومثالُ المُختلِف) ؛** أي : مِنَ الاسم والفعل ، لا المُختلِفِ

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣١٦) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/٣٦٧) .

(٣) لا يشترط هٰذا التقدم ؛ ولذلك لم يكتب المُقرِّر عليه شيئاً في (ط) ، أو لعلَّهُ وجدها محذوفةً في بعض النسخ كما هو الأَوْلىٰ .

وقولُهُ : (قَبْلُ) معناه : أنَّ العاملَينِ يكونانِ قبلَ المعمولِ ؛ كما مثَّلناه ، ومُقْتضاهُ : أنَّهُ لو تأخَّرَ العاملانِ لم تكنِ المسألةُ مِنْ باب التنازع[1] .

❁ قوله : (لو تأخَّرَ العاملانِ لم تكنِ المسألةُ مِنْ باب التنازع) قال ابنُ هشام : (أو أحدُهُما مُتقدِّمٌ والآخَرُ مُتأخِّرٌ ؛ نحوُ : « ضَرَبْتُ زيداً وأكرمتُ » ، فلا تنازعَ فيه أيضاً ، خلافاً للفارسيِّ) ، وتَعَقَّبَهُ غيرُهُ : بأنَّ الحقَّ خلافُهُ ؛ لأنَّ غايةَ ما فيه : أنَّ الأوَّلَ يكونُ أَوْلىٰ بالعمل ، أمَّا أنَّهُ مُمتنِعٌ فلا ؛ لأنَّ معمولَ العاملِ يجوزُ تقديمُهُ عليه . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

في الفاعليَّة والمفعوليَّةِ وإنْ أَوْهمَهُ كلامُهُ .

❁ قوله : (وتَعَقَّبَهُ غيرُهُ . . .) إلىٰ آخره : مردودٌ : بأنَّ ما في حيِّز العاطفِ لا يتقدَّمُ عليه ، ولم يغتفروه إلا في الهمزة ؛ مِنْ نحوِ : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [يوسف : ١٠٩] علىٰ رأي الزَّمَخْشَريِّ ؛ حيثُ قدَّر فيه تأخيرَ الهمزة ، لا علىٰ رأي الجمهور ؛ مِنْ أنَّها في محلها داخلةٌ علىٰ محذوف ؛ أي : أَقَعَدُوا فلم يسيروا[3] ، ولعلَّ الفارسيَّ يُجوِّز تقدُّمَ ما في حيِّز العاطف عليه في باب الاشتغال .

---

(١) أي : لأنَّ السابقَ إن رُفِعَ ؛ كـ (زيدٌ قامَ وقَعَدَ) . . فكلٌّ مِنَ الفعلَينِ مُستوفٍ لمعموله ، وهو ضميره ، فلم يطلباه ليعملا فيه ، وإن نُصِبَ ؛ كـ (زيداً ضربتُ وأكرمت) . . فهو معمولٌ للأوَّل بمُجرَّد وقوعِهِ عَقِبَهُ ، فلم يطلبه الثاني ، كما قال بعضهم . « خضري » (١/ ٣٦٩) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٦٦) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ١٩٢) .

(٣) المشهور : أنَّ الزمخشريَّ يرىٰ أنَّ الهمزة في موضعها الأصلي ، بخلاف الجمهور الذين يرون تقديمَها على العاطف تنبيهاً علىٰ أصالتها في التصدير . انظر هـٰذه المسألة في « مغني اللبيب » (١/ ٢١ـ ٢٢) .

وقولُهُ : (فللواحدِ منهُما العَمَلْ) معناه : أنَّ أحدَ العاملَينِ يعملُ في ذلك الاسمِ الظاهر ، والآخرَ يُهمَلُ عنه ويعملُ في ضميره ، علىٰ ما سيذكرُهُ[1] .

ولا خلافَ بينَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ أنَّهُ يجوزُ إعمالُ كلِّ واحدٍ مِنَ العاملَينِ في ذلك الاسمِ الظاهر[2] ، ولـٰكن اختلفوا في الأَوْلىٰ منهما به[3] ؛ فذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلىٰ أنَّ الثانيَ أَوْلىٰ به ؛ لقُرْبه منه[4] ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ الأوَّلَ أَوْلىٰ به ؛ لتقدُّمه[5] .

٢٨٠ـ وأَعْمِلِ المُهمَلَ في ضميرِ ما تَنَـازَعَـاهُ وٱلتَـزِمْ مـا ٱلتُـزِمَـا

* قوله : (وأَعْمِلِ المُهمَلَ) بهمزةِ قطعٍ مفتوحةٍ .

* قوله : (وٱلتزِمْ . . .) إلىٰ آخره : (التزِمْ) : فعلُ أمرٍ ، و(ما) :

---

(١) أي : في البيتين الآتيين .

(٢) ومحلُّ ذلك : ما لم يتَّفقا في عمل الرفع ؛ كـ(جاء وقام زيدٌ) ؛ لِمَا سيأتي عن الفرَّاء . « خضري » (١/٣٦٩) .

(٣) محلُّ الخلاف : ما لم يكن لأحدهما مُرجِّحٌ ، وإلا فيجبُ إعمالُ الثاني في نحو : (ضربتُ بل أكرمتُ زيداً) ، والأوَّلِ في : (ضربتُ لا أكرمتُ زيداً) ، كما في « النُّكَت » عن صاحب « البسيط » ، واستحسنه . « خضري » (١/٣٧٠) .

(٤) أي : ولسلامته مِنَ العطف قبلَ تمامِ المعطوف عليه ، ومِنَ الفَصْل بين العامل والمعمول بأجنبيٍّ وإن اغتُفِرَ هنا للضرورة ؛ علىٰ أنَّ الرَّضِيَّ نصَّ علىٰ جواز الفَصْل بالأجنبي عندَ قوَّة العامل في (بحث اسم التفضيل) . « خضري » (١/٣٦٩) نقلاً عن الأَسْقاطي .

(٥) أي : ولسلامتـه مِنَ الإضمار قبلَ الذِّكْرِ كما عندَ البَصْريِّـينَ ، ومِنْ حذف ضمير الرفع كما =

٢٨١ـ كـ (يُحْسِنانِ ويُسِيءُ ٱبْناكَا) و(قـد بَغَـىٰ وٱعْتَـدَيـا عَبْـدَاكَـا)

أي : إذا أَعْمَلْتَ أحدَ العاملَينِ في الظاهر ، وأَهْمَلْتَ الآخَرَ عنه . . فأَعْمِلِ المُهمَلَ في ضمير الظاهرِ ، والتَزِمِ الإضمارَ إنْ كان مطلوبُ العاملِ ممَّا يلزمُ ذِكْرُهُ ولا يجوزُ حذفُهُ كالفاعل ؛ وذلك كقولك : (يُحسِنُ ويُسِيءُ ابناكَ) ؛ فكلُّ واحدٍ مِنْ (يُحسِنُ) و(يُسِيءُ) يَطلُبُ (ابناكَ) بالفاعليَّة ، فإن أَعْمَلْتَ الثانيَ وَجَبَ أنْ تُضمِرَ في الأوَّل فاعلَهُ ؛ فتقولَ : (يُحسِنانِ ويُسِيءُ ابناكَ) ، وكذلك إنْ أعملتَ الأوَّل ؛ وَجَبَ الإضمارُ في الثاني ؛ فتقولُ : (يُحسِنُ

مفعولٌ ، و(ٱلتُزِمَا) : صِلَتُهُ ، وهو مبنيٌّ للمفعول ، والألفُ : للإطلاق ؛ أي : التَزِمِ الحُكْمَ الذي التُزِمَ عن العرب ؛ مِنْ مطابقة الضميرِ للظاهر ، ومِنِ امتناع حَذْفِ هـٰذا الضميرِ حيثُ كان عُمْدَةً .

❀ قوله : (كيُحْسِنانِ ويُسِيءُ . . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَ مثالَينِ ؛ الأوَّلُ منهما لإعمال الثاني ، وثانيهما لإعمال الأوَّل .

❀ قوله : (وقد بَغَىٰ) في « المصباح » : (بَغَىٰ على الناس : ظَلَمَ واعتدى) انتهىٰ[1] ؛ فعَطْفُ (اعتَدَيَا) عليه مُرادِفٌ .

. . . .

= عندَ الكِسَائي ، وانظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٧١ـ٨٠) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٢٥٢ـ٢٥٨) .

(١) المصباح المنير (١/ ٧٩) .

ويُسِيئانِ ابناكَ) ، ومثلُهُ : (بَغَىٰ واعْتَدَيا عَبْداكَ) ، وإن أَعْمَلْتَ الثانيَ في هـٰذا المثال . . قلتَ : (بَغَيَا واعْتَدَىٰ عبداكَ) .

ولا يجوزُ تركُ الإضمارِ ؛ فلا تقولُ : (يُحسِنُ ويُسِيءُ ابناكَ) ، و(لا بغىٰ واعْتَدَىٰ عبداكَ) ؛ لأنَّ تركَهُ يُؤدِّي إلىٰ حذف الفاعل ، والفاعلُ مُلتزَمُ الذِّكْرِ[1] .

وأجاز الكِسَائيُّ ذلك على الحذف ؛ بناءً علىٰ مذهبه في جواز حذف الفاعلِ[2] ، وأجازه الفَرَّاءُ ؛ بناءً علىٰ توجُّهِ العاملَينِ معاً إلى الاسم الظاهر[3] .

❀ قوله : (**وأجازَ الكِسَائيُّ ذلك**) ؛ أي : التنازعَ .

❀ قوله : (**على الحذف**) ؛ أي : جارِياً على الحذف .

❀ قوله : (**أي : التنازعَ**) **الأَوْلىٰ** : (أي : تركَ الإضمار) .

---

(١) هـٰذا الدليل لا يُعيِّنُ الإضمارَ ؛ لإمكان وجوب إظهاره أو جوازه ، إلا أنْ يُقالَ : اقتصرَ علىٰ جزء العِلَّة ؛ لكفايته في الردِّ على الكِسَائي ؛ أي : ولأنَّ إظهارَهُ يُؤدِّي إلى التِّكْرار ، فتعيَّن الإضمارُ ؛ إمَّا في الثاني ـ وهو اتفاقٌ ـ أو في الأوَّل عند البَصْريِّينَ . « خضري » (١/ ٣٧٠) .

(٢) أي : في باب التنازع عندَ إعمال الثاني فراراً من الإضمار قبل الذِّكْر ، لـٰكنَّ حذفَ العُمْدةِ أشنعُ ممَّا فرَّ منه ، إلا أن يُقالَ : إنَّهُ عُهِدَ حذفُ الفاعل في المواضع المُتقدِّمة في بابه ، فليُقَسْ عليها هـٰذا ، لـٰكن قال في « شرح الإيضاح » : ما اشتَهَرَ عنه مِنْ حذف الفاعل في ذلك . . باطلٌ ، بل هو عنده مستترٌ في الفعل مفرداً في الأحوال كلِّها ، كما مرَّ عن سيبويه ، أفاده ياسين . « خضري » (١/ ٣٧٠ـ٣٧١) .

(٣) أي : إن عُطِفا بالواو ، واتَّفقا في طلب الرفع ، أو النصب في العمدة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٧١) .

وهٰذا بناءٌ منهما علىٰ مَنْعِ الإضمارِ في الأوَّل عندَ إعمال الثاني ؛ فلا تقولُ : (يُحسِنانِ ويُسِيءُ ابناكَ) ، وهٰذا الذي ذَكَرْناهُ عنهما هو المشهورُ مِنْ مذهبهما في هٰذه المسألة[1] .

٢٨٢ـ ولا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قد أُهمِلَا   بِمُضمَرٍ لغيرِ رفعٍ أُوهِلَا

٢٨٣ـ بل حَذْفَهُ ٱلزَمْ إنْ يكنْ غيرَ خَبَرْ   وأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هوَ الخَبَرْ

❁ قوله : (ولاتَجِئْ معْ أَوَّلٍ) ؛ أي : معَ عاملٍ أَوَّل ، وقولُهُ : (أُهمِلا) : بألف الإطلاق فيه وفي (أُوهِلا) ، ومعناه : جُعِلَ أهلاً ، وأصلُهُ : (أُهِّلا) بتشديد الهاء مِنْ غير واو .

❁ قوله : (بل حَذْفَهُ ٱلزَمْ) هٰذا تصريحٌ بما فُهِمَ مِنَ البيت قبلَهُ ، أتىٰ به ؛ ليُرتِّبَ عليه ما بعدَهُ .

❁ قوله : (إنْ يكنْ غيرَ خَبَرْ) ؛ أي : في الأصل . . . .

❁ قوله : (هٰذا تصريحٌ بما فُهِمَ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : إنَّهُ لم يُفهَمْ مِنْ سابقه ؛ لأنَّ قولَهُ : (ولا تَجِئْ معْ أوَّلٍ قد أُهمِلا . . .) إلىٰ آخره . . يَصدُقُ بالذِّكْر مع التأخير ، كما يَصدُقُ بالحذف ؛ فقولُهُ : (بل حذفَهُ الْزَمْ) انتقالٌ مِنْ عامٍّ إلىٰ خاصٍّ ، وقولُهُ : (أتىٰ به ؛ ليُرتِّبَ عليه . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : يصحُّ الترتُّبُ بدون ذِكْرِهِ علىٰ ما فُهِمَ ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٢/٦٣٨) ، و« المساعد » (١/٤٥٧ـ ٤٥٩) ، و« تمهيد القواعد » (٤/١٧٩٦) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٣٧٠ـ ٣٧١) .

. . . .

ولم يَلزَمْ فيه اللَّبْسُ .

وكلامُ الناظمِ يُوهِمُ : أنَّ الضميرَ المُتنازَعَ فيه إذا كان المفعولَ الأوَّلَ في باب (ظَنَّ) يجبُ حذفُهُ ، وليس كذلك ، بل لا فَرْقَ بين المفعولَينِ في امتناع الحَذْفِ ولزومِ التأخير ؛ نحوُ : (ظننتُ مُنطلِقةً وظَنَّتْني مُنطلِقاً هندُ إيَّاها) ؛ فـ(إيَّاها) : مفعولٌ أوَّل بـ(ظننتُ) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ ؛ فكان الأحسنُ أنْ يقولَ كما قال الأُشْمُونيُّ[1] :

وٱحذِفْهُ لا إنْ خِيفَ لَبْسٌ أو يُرَىٰ ذا عُمْدةٍ فجِئْ بهِ مُؤخَّرَا

أو كما قال الفارِضيُّ[2] :

وٱحذِفْهُ لٰكنْ مَعَ لَبْسٍ أو خَبَرْ أو مُبتدَا أَخِّرْهُ فهْوَ المُعتبَرْ

❁ قوله : (ولم يَلزَمْ فيه اللَّبْسُ) ، فإن خِيفَ اللَّبْسُ وَجَبَ التأخيرُ ؛ نحوُ : (استعنتُ واستعان عليَّ زيدٌ به) ؛ لأنَّهُ مع الحذف يتبادرُ أنَّ المُقدَّرَ بعدَ (استعنتُ) لفظُ (عليه) بقرينة معمولِ الفعل الثاني ، مع أنَّ المُرادَ : (استعنتُ بزيد) ، أمَّا إذا أُرِيدَ : (استعنتُ علىٰ زيد) . . فالحذفُ جائزٌ ؛ لعدم اللَّبْس ؛ لأنَّ المُتبادرَ هو المُرادُ[3] .

❁ قوله : (أو كما قال الفارِضيُّ . . .) إلىٰ آخره : بيتُ الفارِضيِّ أسهلُ مِنْ بيت الأُشْمُونيِّ ، لٰكن نُوقِشَ : بأنَّ قولَهُ : (فهو المُعتبَرْ) مَحْضُ زيادةٍ ؛ لأنَّ

---

(١) شرح الأشموني (١/٢٠٧) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٤) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٥٥) .

تقدَّم أنَّهُ إذا أُعمِلَ أحدُ العاملَينِ في الظاهر وأُهمِلَ الآخَرُ عنه . . أُعمِلَ في ضميره ، ويلزمُ الإضمارُ إنْ كان مطلوبُ الفعلِ ممَّا يلزمُ ذِكْرُهُ ؛ كالفاعل أو نائبِهِ ، ولا فَرْقَ في وجوب الإضمارِ حينئذٍ بينَ أنْ يكونَ المُهمَلُ الأوَّلَ أو الثانيَ ؛ فتقولُ : (يُحسِنانِ ويُسِيءُ ابناكَ) ، و(يُحسِنُ ويُسِيئانِ ابناكَ) .

وذَكَرَ هنا أنَّهُ **إذا كان مطلوبُ الفعلِ المُهمَلِ غيرَ مرفوعٍ** . . **فلا يخلو** : إمَّا أنْ يكونَ عُمْدةً في الأصل ـ وهو مفعولُ (ظنَّ) وأخواتِها ؛ لأنَّهُ مبتدأٌ في الأصل أو خبرٌ ، **وهو المُرادُ بقوله** : (إن يكنْ هو الخَبَرْ) ـ أو لا .

فإن لم يكنْ كذلك : فإمَّا أنْ يكونَ الطالبُ له هو الأوَّلَ ، أو الثانيَ ، **فإن كان الأوَّلَ** : لم يَجُزِ الإضمارُ ؛ فتقولُ : (ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ) ، و(مررتُ ومرَّ بي زيدٌ)، ولا تُضمِرُ[1] ؛ فلا تقولُ : (ضَرَبْتُهُ وضَرَبَني زيدٌ)،

وقد أشار الشارحُ ابنُ عَقيلٍ إلى الجواب عن الناظم ؛ حيثُ فسَّر الخبرَ بالعُمْدة ، فيكونُ مُرادُ الناظمِ به العُمْدةَ مجازاً ؛ مِنْ إطلاق الملزوم وإرادة اللازمِ ؛ فكلامُهُ علىٰ هـٰذا شاملٌ للمبتدأ والخبر ، فتأمَّلْ .

معناه : فهو ـ أي : التأخيرُ ـ المُعتبَرُ ؛ أي : الواجبُ ، وهـٰذا مُستفادٌ مِنْ قوله : (أَخِّرْهُ) ؛ فأَوْلىٰ منه : ما قيل :

وأَخِّــرَنْ ضميــرَ جــزأَيِ ٱبتِــدَا　　كذا الذي في حذفِهِ لَبْسٌ بَدَا

---

(١) أي : بل يجب حذفه ؛ لأنَّهُ فضلةٌ لا ملجأَ فيه للإضمار قبل الذِّكْر ، إلا إذا أَوْقَعَ حذفُهُ في لَبْسٍ ؛ فيُضمَرُ مُؤخَّراً ؛ كـ (رَغِبتُ ورَغِبَ فيَّ الزيدانِ عنهما) . « همع » ، وفي « شرح الكافية » مَيْلٌ إلىٰ إضمار الفضلة مُقدَّمةً ، وهو ظاهرُ « التسهيل » أيضاً . « خضري » (١/ ٣٧١) .

ولا : (مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ) ، وقد جاء في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٦٠ـ إذا كنتَ تُرضِيهِ ويُرضِيكَ صاحبٌ جِهاراً فكُنْ في الغَيبِ أَحْفَظَ للعهدِ

❀ **قوله** : (**إذا كنتَ تُرضِيهِ. . .**) إلىٰ آخره : (**إذا**) : شرطيَّةٌ ، **وقولُهُ** : (**فَكُنْ في الغَيبِ**) : جوابُهُ ، **وجملةُ** (**تُرْضِيهِ**) : خبرُ (كنتَ) ، **وهو مَحَلُّ الشاهد** ؛ حيثُ لم يُحذَفْ منه الضميرُ المنصوبُ ، و(**جِهاراً**) : بكسر الجيم ؛ أي : عِياناً ، منصوبٌ على الظرفيّة ؛ أي : في جِهار ، و(**في الغَيْب**) : حالٌ مِنْ (صاحبٌ) ؛ أي : حالَ غَيْبتِهِ عنك .

وقولُهُ : (**أَحْفَظَ للعهدِ**) : في نسخة : (للوُدِّ) ، وهو بالضم : المحبَّةُ ، ولا إيطاءَ بينَ (الوُدِّ) مع قولِهِ في البيت الثاني علىٰ هـٰذه النسخةِ : (غيرَ هِجْرانِ ذي وُدِّ) ؛ لأنَّ الأوَّل مُعرَّفٌ والثانيَ مُنكَّرٌ .

والذي في « الشواهد » : ذِكْرُ الوُدِّ في الأوَّل ، وفي الثاني : (غيرَ إفسادِ

❀ **قوله** : (**حالٌ مِنْ « صاحبٌ »**) غيرُ صواب ، **بل الصوابُ** : **أنَّهُ** حالٌ مِنَ الضمير في (أَحْفَظَ) ، أو مِنِ اسم (كُنْ) ، أو مُتعلِّقٌ بـ (أَحْفَظَ) ، أو بـ (كُنْ) .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١٧١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٨٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٤٠) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٠٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤٥) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٤٥٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٢٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٢٣ـ١٠٢٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٥١٤ـ٥١٥) .

ذي عَهْدِ) ، قال : (**وأرادَ بالعهد** : ما عليه المُتحابَّانِ مِنَ المَوَدَّة والقيامِ بمُوجِباتها)[1] .

و(**أَلْغِ**) ؛ بمعنى : اترك ، و(**الوُشَاة**) : جمعُ (واشٍ) ؛ كـ(قاضٍ وقُضاة) ؛ وهو النَّمَّام .

و(**قَلَّ**) : فعلٌ دخلتْ عليه (ما) المصدريَّةُ ، والتقديرُ : (قلَّ مُحاوَلةُ ـ أي : إرادةُ ـ الواشي غيرَ إفساد . . .) إلىٰ آخره ، **والذي عليه الجمهورُ** : أنَّ (ما) هنا كافَّةٌ ، **ولا تتَّصِلُ إلا بثلاثةِ أفعالٍ** : (قَلَّ) ، و(كَثُرَ) ، و(طَالَ) ، **وعِلَّةُ ذلك** : شَبَهُهُنَّ بـ(رُبَّ) ، ولا تدخلُ حينئذٍ إلا علىٰ جملةٍ فعليَّةٍ صُرِّحَ بفعليَّتِها ، كما في البيت ، وأمَّا قولُ الشاعر[2] : [من الطويل]

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما ... وِصالٌ علىٰ طُولِ الصُّدُودِ يدومُ

---

* **قوله** : (**وقَلَّما وِصالٌ**) **المُناسِبُ** : (وقلَّما وِدادٌ) ؛ إذ مع الصُّدود لا وصالَ أصلاً ، **إلا أنْ يُقالَ** : **المُرادُ بالوصال** : التواصلُ الباطنيُّ ؛ وهو الوداد ، **أو المُرادُ** : قلَّ وصالٌ بعدَ الصُّدُود .

---

(1) فرائد القلائد (ق/ ٨٢) .

(2) البيت للمَرَّار الفَقْعَسي الأَسَدي ، كما في « فُرْحة الأديب » (ص٣٦) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣١ ، ٣/ ١١٥) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٠٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤١٣) ، و« المساعد » (٣/ ٢٤٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٥٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٨) ، وانظر « خزانة الأدب » (١٠/ ٢٢٦ـ ٢٣٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٢٤٦ـ٢٤٧) .

وأَلْـغِ أحـاديـثَ الـوُشَـاةِ فقَلَّمـا   يُحاوِلُ واشٍ غيرَ هِجْرانِ ذي وُدِّ

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ : وَجَبَ الإضمارُ ؛ فتقولُ : (ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زيدٌ) ، و(مرَّ بي ومررتُ به زيدٌ) ، ولا يجوزُ الحذفُ ؛ فلا تقولُ : (ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيدٌ) ، ولا : (مرَّ بي ومررتُ زيدٌ) ، وقد جاء في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من مجزوء الكامل]

فضرورةٌ عندَ سيبويهِ .

وقال الفارسيُّ : (إنَّها لا فاعلَ لها ؛ لأنَّ الكلامَ لمَّا حُمِلَ على النفي استغنىٰ عن الفاعلِ ، و« ما » : عِوَضٌ عن الفاعل ، ونظيرُهُ : « أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ » ؛ فـ« ما » : عِوَضٌ عن « كان ») ، أفاده في « الشواهد الكبرىٰ »[2] .

---

(١) البيت لعمَّة النبيِّ صلى الله عليه وسلم عاتكة بنت عبد المطلب ضمن مقطوعة أوردها أبو تمام في « حماسته » (٢/٢٥٧) ، وبعد الشاهد :

فيـــه قَتَلْنـــا مـــالكـــاً   قَسْـــراً وأَسْلَمَـــهُ رَعَـــاعُـــهْ
ومُجـــدَّلاً غـــادَرْنَـــهُ   بـــالقـــاعِ تَنهَشُـــهُ ضِبـــاعُـــهْ

وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (٢/٦٣٦)، و« أوضح المسالك » (٢/١٦٥)، و« مغني اللبيب » (٢/٧٦٨) ، و« المساعد » (١/٤٥٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/١٧٢) ، و« همع الهوامع » (٣/١١٩) ، و« شرح الأشموني » (١/٢٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١٠١٥ـ ١٠١٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/٢٨٣ـ٢٨٥) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/١٠٢٣ـ١٠٢٤) ، وانظر « الكتاب » (١/٣١ ، ٣/١١٥) ، و« البغداديات » للفارسي (ص١٠٨ـ١٠٩) .

١٦١ـ بعُكَاظَ يُعشِي الناظِرِ يـ ـنَ إذا هـمُ لَمَحُـوا شُعَـاعُـهْ

والأصلُ : (لَمَحُوهُ)[1] ؛ فحذف الضمير ضرورةً ، وهو شاذٌّ[2] ، كما شذَّ عملُ المهملِ الأوَّلِ في المفعول المضمر الذي ليس بعمدةٍ في الأصل .

❀ قوله : (بعُكَاظَ) هٰذا البيتُ لعاتكةَ بنتِ عبدِ المُطَّلبِ عمَّةِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، اختُلِفَ في إسلامها ؛ فالضميرُ في (قوله) : للشخص ؛ أي : قولِ الشخص ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ بقولها : (وما جَمَعُوا لنا . . .) إلىٰ آخره في بيتٍ قبلَهُ .

و(عُكَاظ) بوزن (غُرَابٍ) : اسمُ سوقٍ كانت تُقامُ في الجاهليَّة بقرب مكَّةَ ، يُقِيمُونَ بها أيَّاماً ، و(يُعشِي) : بالعين المُهمَلة أو المُعجَمة[3] ، و(شُعَاعُهْ) بالرفع : فاعلُهُ ، والضميرُ فيه : راجعٌ إلى السلاح المفهومِ مِنَ البيت قبلَه ، و(الناظِرِينَ) : مفعولُهُ ، و(اللَّمْحُ) : سرعةُ إبصارِ الشيء ، و(الشُّعَاع) : ما يظهرُ مِنَ النُّور ، ومَحَلُّ الشاهد ذَكَرَهُ الشارح .

❀ قوله : (في بيتٍ قبلَهُ) قبلَ هٰذا البيتِ :

واسـأَلْ بنـا فـي قـومِنـا وَلْيَكْـفِ مِـنْ شـرٍّ سَمَـاعُـهْ

قَيْسـاً ومـا جَمَعُـوا لنـا مِـنْ مَجْمَـعٍ بـاقٍ شَنَـاعُـهُ

---

(١) والعامل الأوَّل : هو (يُعشِي) ، وهو والعامل الثاني (لمحوا) طلبا (شعاعه) في آخر البيت .

(٢) وإنَّما شذَّ حذفُهُ هنا ؛ لأنَّ فيه تهيئةَ العاملِ للعمل ثمَّ قطعَهُ عنه لغير مُقتضٍ ، بخلاف حذفه من الأوَّل ؛ فإنَّهُ للفرار مِنَ الإضمار قبل الذِّكْر مع كونه فضلةً . « خضري » (١/ ٣٧٢) .

(٣) جاء بالمعجمة في (و) .

هٰذا كلُّهُ إذا كان غيرُ المرفوعِ ليس بعُمْدةٍ في الأصل ، فإن كان عُمْدةً في الأصل . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ الطالبُ له هو الأوَّلَ ، أو الثانيَ .

فإن كان الطالبُ له هو الأوَّلَ . . وجبَ إضمارُهُ مُؤخَّراً[1] ؛ فتقولُ : (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيداً قائماً إيَّاهُ)[2] .

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ . . أَضْمَرْتَهُ مُتَّصِلاً كان أو مُنفصِلاً ؛ فتقولُ : (ظَنَنْتُ وظَنَّنِيهِ زيداً قائماً)[3] ، و(ظَنَنْتُ وظَنَّني إيَّاهُ زيداً قائماً) .

---

* قوله : (هٰذا كلُّهُ) الأَوْلىٰ : حذفُ هٰذا ، كما في بعض النسخ ، والاقتصارُ علىٰ قوله : (وإن كان عمدةً . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ مُقابِلٌ لقوله :

. . . .

---

(١) قوله : (وجب إضمارُهُ) ؛ أي : لأنَّهُ عمدةٌ لا يُحذَفُ ، وقولُهُ : (مُؤخَّراً) ؛ أي : خلافاً لما في « التسهيل » تبعاً لابن عصفور من تقديمه ؛ لما فيه من الإضمار قبلَ الذِّكْر مع كونه بصورة الفضلة وإن لَزِمَ الفصلُ من عامله بأجنبي ، كذا قيل ، وفيه : أنَّهُم صرَّحوا بجواز حذف مفعولَيْ (ظنَّ) وخبرِ (كان) في قول لدليل ، فكيف يمتنعُ حذفُهُ ؟! ولذا كان مذهبُ الكوفيين أقوىٰ ؛ لسلامته من الفصل ، والإضمارِ قبل الذكر .

(٢) الأول يطلب (زيداً) فاعلاً ، و(قائماً) مفعولاً ثانياً ، والثاني يطلبهما مفعولين ، فأَعْمَلَ فيهما الثانيَ ؛ فهما منصوبان به ، وأَضْمَرَ في الأوَّل فاعله مستتراً يعودُ لـ (زيد) المُؤخَّر لفظاً ورتبة ، والياء مفعوله الأوَّل ، والثاني (إيَّاه) المُؤخَّر العائد لـ (قائم) . « خضري » (١/ ٣٧٣) .

(٣) الأول يطلب (زيداً) و(قائماً) مفعولين ، فأعمله فيهما ، والثاني يطلب (زيداً) فاعلاً ، فأعمله في ضميره مستتراً فيه ، وهو هنا يعودُ علىٰ مُقدَّم الرُّتْبة ؛ لكونه معمولَ الأوَّل ، ويطلبُ (قائماً) مفعولاً ثانياً ، فأَعْمَلَهُ في الهاء العائدة عليه ، فهي مفعوله الثاني ، والياء مفعوله الأوَّل . « خضري » (١/ ٣٧٣) .

ومعنى البيتَينِ : أنَّكَ إذا أهملتَ الأوَّلَ لم تأتِ معه بضميرٍ غير مرفوع ، وهو المنصوبُ والمجرور ؛ فلا تقولُ : (ضربتُهُ وضَرَبَني زيدٌ) ، ولا : (مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ) ، بل يلزمُ الحذفُ ؛ فتقولُ : (ضربتُ وضَرَبَني زيدٌ) ، و(مررتُ ومرَّ بي زيدٌ) ، إلا إذا كان المفعولُ خبراً في الأصل ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ حذفُهُ ، بل يجبُ الإتيانُ به مُؤخَّراً ؛ فتقولُ : (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيداً قائماً إيَّاهُ) ، ومفهومُهُ : أنَّ الثانيَ يُؤتىٰ معه بالضمير مطلقاً ؛ مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً ، عُمْدةً في الأصل أو غيرَ عُمْدةٍ .

٢٨٤ـ وأَظْهِرِ ٱنْ يَكُنْ ضميرٌ خَبَرَا ... لغيرِ ما يُطابِقُ المُفسِّرَا
٢٨٥ـ نحوُ (أَظُنُّ ويَظُنَّانِي أَخَا ... زيداً وعَمْراً أخوَينِ في الرَّخَا)

(فإن لم يكن كذلك) ؛ أي : عُمْدةً . . . إلىٰ آخره ؛ بأنْ كانَ غيرَ عُمْدةٍ .

❁ **قوله : (وأَظْهِرِ ٱنْ يَكُنْ ضميرٌ خَبَرَا)** ؛ أي : في الأصل ، و(ضميرٌ) بالرفع : اسمُ (يكنْ) ، و(خَبَرَا) : خبرُها .

❁ **قوله : (لغيرِ ما يُطابِقُ)** ؛ أي : لمبتدأٍ غيرِ مُطابِقٍ (**المُفسِّر**) بكسر السين ؛ أي : لِمَا لا يُطابِقُ المُفسِّر ؛ فالنفيُ مُؤخَّرٌ تقديراً عن (ما) ، كما يُرشِدُ إلىٰ هٰذا قولُ الشارح : (عمَّا لا يُطابِقُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ **قوله : (نحوُ : أَظُنُّ ويَظُنَّانِي أَخَا . . .) إلىٰ آخره : وجهُ كونِ هٰذه المسألةِ مِنْ باب التنازع : هو أنَّ الأصلَ : (أَظُنُّ ويَظُنُّني الزيدَينِ أخوَينِ) ،**

❁ **قوله : (وجهُ كونِ هٰذه المسألةِ مِنْ باب التنازع . . .)** إلىٰ آخره : كونُها

أي : يجبُ أنْ يُؤتىٰ بمفعولِ الفعلِ المُهمَلِ ظاهراً إذا لَزِمَ مِنْ إضماره عدمُ مُطابقتِهِ لما يُفسِّرُهُ ؛ لكونه خبراً في الأصل عمَّا لا يُطابِقُ المُفسِّرَ ، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفردٍ ومُفسِّرُهُ مُثنّىً ؛ نحوُ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني زيداً وعَمْراً

فتنازعَ العاملانِ (الزيدَينِ) ؛ فالأوَّلُ يَطلُبُهُ مفعولاً ، والثاني يَطلُبُهُ فاعلاً ، فأَعْمَلْنا الأوَّلَ فنَصَبْنا به الاسمَينِ ، وأَضْمَرْنا في الثاني ضميرَ (الزيدَينِ) ؛ وهو الألفُ ، وبَقِيَ علينا المفعولُ الثاني يُحتاجُ إلىٰ إضماره ، فرَأَيْناهُ مُتعذِّراً ؛ لِمَا سيذكره الشارحُ[1] ، فعَدَلْنا به إلى الإظهار وقُلْنا : (أخاً) ، فوافق المُخبَرَ عنه ، ولم يَضُرَّهُ مُخالفتُهُ لـ (أخوَينِ) ؛ لأنَّهُ اسمٌ ظاهرٌ لا يحتاجُ لما يُفسِّرُهُ .

لٰكن قال المُوضِّحُ : (الذي يظهرُ لي : فسادُ دعوى التنازعِ في « الأخوَينِ » ؛ لأنَّ « يَظُنُّني » لا يَطلُبُهُ ؛ لكونه مُثنّىً ، والمفعولُ الأوَّل مفرد) انتهىٰ[2] .

مِنْ هٰذا الباب إنَّما هو بالنسبة إلى المفعول الأوَّلِ لا الثاني ، كما هو صريحُ تقريرِهِ لهٰذا الوجهِ ؛ فحينئذٍ : يكونُ هٰذا الوجهُ موافقاً لِمَا في « التوضيح » ؛ فلا معنىٰ للاستدراك الذي ذَكَرَهُ بقوله : (لٰكن قال المُوضِّحُ . . .) إلىٰ آخره ، إلا أنْ يُقالَ : يُفهَمُ التنازعُ في الثاني مِنْ قولِهِ : (وبَقِيَ علينا المفعولُ الثاني يُحتاجُ إلىٰ إضماره . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ بُعْدٍ ؛ فلذلك استدرك ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر (٣/١٩٣) .

(٢) أوضح المسالك (٢/٢٠٥) ، وفيه : (ولم يظهر لي) بدل (الذي يظهر لي) ، والمثبت موافق للعبارة التي شرح عليها الشيخ خالد في « التصريح » (١/٣٢٣) .

أخوَينِ) ؛ فـ (زيداً) : مفعولٌ أوَّل لـ (أَظُنُّ) ، و(عَمْراً) : معطوفٌ عليه ، و(أخوَينِ) : مفعولٌ ثانٍ لـ (أظنُّ) ، والياءُ : مفعولٌ أوَّل لـ (يظنُّ) ، فيحتاجُ إلىٰ مفعولٍ ثانٍ .

فلو أَتَيتَ به ضميراً فقلتَ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني إيَّاهُ زيداً وعَمْراً أخوَينِ) . . لكان (إيَّاهُ) مُطابِقاً للياء في أنَّهُما مفردانِ ، ولـٰكنْ لا يُطابِقُ ما يعودُ عليه ؛ وهو (أخوَينِ) ؛ لأنَّهُ مفردٌ ، و(أخوَينِ) مُثنّىً ، فتفوتُ مُطابقةُ المُفسِّرِ للمُفسَّر ، وذلك لا يجوزُ .

وأُجِيبَ عنه : بأنَّ المُعتبَرَ كونُهُ مفعولاً ثانياً بقَطْعِ النَّظَرِ عن كونه مُثنّىً أو مفرداً ؛ إذ كلٌّ مِنَ العاملَينِ يَطلُبُهُ مفعولاً ثانياً مُطابِقاً لمفعوله الأوَّلِ إفراداً أو تثنية ، وإذا طابقتَ به أوَّلَ مفعولَيْ أحدِ العاملَينِ . . انقطعَ طلبُ العاملِ الآخَرِ له ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ العاملَينِ إذا كان أحدُهُما يَطلُبُ الاسمَ مرفوعاً والآخرُ يَطلُبُهُ منصوباً . . فتنازعُهُما صحيحٌ ، لـٰكن مع قَطْعِ النَّظَرِ عن الإعراب ، فإذا رفعتَهُ بَطَلَ طلبُ الناصبِ له ، وإذا نصبتَهُ بطل طلبُ الرافعِ له . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (فتفوتُ مُطابقةُ المُفسِّرِ) بكسر السين ؛ وهو (أخوَينِ) ؛ لأنَّهُ مُثنّىً ، و(المُفسَّر) بفتحها : قولُكُ : (إيَّاهُ) ، وهو مفردٌ .

❁ قوله : (إذ كلٌّ مِنَ العاملَينِ يَطلُبُهُ . . .) إلىٰ آخره ، وحينئذٍ : فطَلَبُ العاملِ إنَّما هو توجُّهُهُ إلىٰ مادَّة لفظِ المعمول ؛ علىٰ أنَّ صورةَ التثنيةِ إنَّما حصلتْ بعدَ تسلُّط (أظنُّ) وإعمالِهِ .

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٢٤٦ـ٢٤٧) .

وإن قلتَ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني إيَّاهُما زيداً وعَمْراً أخوَينِ) . . حَصَلَتْ مُطابقةُ المُفسِّرِ للمُفسَّر ؛ وذلك لكونِ (إيَّاهُما) مُثنّىً ، و(أخوَينِ) كذلك ، ولـٰكن تفوتُ مُطابقةُ المفعولِ الثاني ـ الذي هو خبرٌ في الأصل ـ للمفعول الأوَّل الذي هو مبتدأٌ في الأصل ؛ لكون المفعولِ الأوَّلِ مفرداً ـ وهو الياء ـ والمفعولِ الثاني غيرَ مفردٍ ؛ وهو (إيَّاهُما) ، ولا بُدَّ مِنْ مُطابقة الخبر للمبتدأ .

فلمَّا تَعَذَّرتِ المُطابقةُ مع الإضمار . . وَجَبَ الإظهارُ ؛ فتقولُ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني أخاً زيداً وعَمْراً أخوَينِ) ؛ فـ(**زيداً وعَمْراً أخوَينِ**) : مفعولا (أظنُّ) ، **والياء** : مفعولُ (يَظُنَّانِ) الأوَّلُ ، و(**أخاً**) : مفعولُهُ الثاني ، **فلا تكونُ المسألةُ حينئذٍ مِنْ باب التنازع** ؛ لأنَّ كلّاً مِنَ العاملَينِ عَمِلَ في ظاهرٍ ، **وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ** .

❁ **قوله** : (**وَجَبَ الإظهارُ . . .**) إلىٰ آخره ، وحيثُ كان (أخاً) اسماً ظاهراً . . فلا يحتاجُ إلىٰ شيء يُفسِّرُهُ كما تقدَّم[1] ، فلا يَضُرُّ مُخالفتُهُ لـ(الأخوَينِ) في كونه مفرداً و(الأخوَينِ) مُثنّىً ؛ لأنَّ الأُخُوَّةَ تُعلَمُ به ولو لم يذكر (الأخوَينِ) مثلاً .

❁ **قوله** : (**فلا تكونُ المسألةُ حينئذٍ مِنْ باب التنازع . . .**) إلىٰ آخره : قد علمتَ أنَّ هـٰذا مُوافِقٌ لِمَا في « التوضيح » ، وتقدَّمَ ردُّهُ[2] .

❁ **قوله** : (**قد علمتَ أنَّ هـٰذا مُوافِقٌ . . .**) إلىٰ آخره : ممنوعٌ ؛ إذ المُوضِّحُ مَنَعَ التنازعَ قبلَ الإظهارِ في هـٰذا المثال ، وأمَّا الشارحُ فمَنَعَهُ بعدَ الإظهار ، كما يَدُلُّ عليه قولُهُ : (فلا تكونُ المسألةُ حينئذٍ) ؛ أي : حينَ إذ

(١) انظر (٣/ ١٩٢) .

(٢) انظر (٣/ ١٩٢ـ١٩٣) .

وأجاز الكُوفيُّونَ الإضمارَ مُراعىً به جانبُ المُخبَرِ عنه[1] ؛ فتقولُ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني إيَّاهُ زيداً وعَمْراً أخوَينِ)[2] ، وأجازوا أيضاً الحذفَ ؛ فتقولُ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني زيداً وعَمْراً أخوَينِ) ، والله سبحانه أعلم .

وَجَبَ الإظهارُ ، فكلامُ الشارحِ في بَوْنٍ ، وكلامُ المُوضِّحِ في بَوْنٍ ، كذا نُقِلَ عن شيخنا الباجوريِّ نفعنا الله به ، وفيه شيء .

ثمَّ إنَّ وجهَ خروجِ المسألةِ بعدَ الإظهارِ مِنْ باب التنازع بالنسبة إلى المفعول الثاني . . ما ذَكَرَهُ في « الأنوار البهيَّة » ؛ مِنْ أنَّهُ لا بُدَّ في التنازع مِنْ ظهور كونِ أحدِ العاملَينِ مُلغىً والآخرِ مُعمَلاً ، وإذا أخذَ كلٌّ معمولَهُ المطلوبَ له اسماً ظاهراً . . لا يظهرُ ذلك[3] ، كما هو ظاهرٌ ، وبهٰذا تعلمُ ما في كلام ابنِ قاسمٍ وغيرِهِ ؛ فإنَّ ظاهرَهُ : أنَّها مِنْ باب التنازع حتىٰ بعدَ الإظهارِ ، فتدبَّرْ ، واللهُ أعلمُ .

❀❀❀

---

(١) أي : وإن خالف المُفسِّر ، ويُضمَرُ مُقدَّماً عن معمول الأوَّل ؛ كما مثَّله « الشرح » ، وليس إضماراً قبل الذِّكْر ؛ لتقدُّم مُفسِّره رتبةً ؛ لكونه معمولَ الأوَّل ، فإن أُعمِلَ الثاني أُضمِرَ مُؤخَّراً ، كما في « التصريح » عن المرادي ؛ فيُقال : (أظنُّ ويظنُّني الزيدانِ أخاً إيَّاهما إيَّاهما) ، أو : (يظنُّني وأظنُّ الزيدَينِ أخوَينِ هما إيَّاه) ؛ فـ (هما) : فاعل (يظنُّني) ، و(إيَّاه) : مفعوله الثاني ، وتقول على الإظهار : (أظنُّ ويظنُّني الزيدان أخاً إيَّاهما أخوَينِ) ، و(يظنُّني وأظنُّ الزيدَينِ أخوَينِ هما أخاً) ، وتقول على الحذف : (أظنُّ ويظنُّني الزيدانِ أخاً إيَّاهما) ؛ فـ (إيَّاهما) : عائدٌ على (الزيدَينِ) ، وحَذَفْنا العائد علىٰ (أخاً) ، و(يظنُّني وأظنُّ الزيدَينِ أخوَينِ هما) ، وتحذف عائد (الأخوَينِ) ، فتأمَّلْ . « خضري » (١/ ٣٧٤ـ٣٧٥) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٧٤) .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ٢٠٧) .



(المفعولُ المُطلَقُ)

❁ قوله : (المفعولُ المُطلَقُ) سيأتي وجهُ تسميتِهِ بذلك[1] .

واعلَمْ : أنَّ المفاعيلَ خمسةٌ : مفعولٌ به ، وقد تقدَّم في قوله : (فانصِبْ به مفعولَهُ إن لم يَنُبْ . . .) إلىٰ آخره ، ومفعولٌ مُطلَقٌ ، ومفعولٌ له ، ومفعولٌ فيه ، ومفعولٌ معه .

وإذا اجتمعتْ قُدِّمَ المفعولُ المطلق ، ثمَّ المفعولُ به ، ثمَّ المفعولُ فيه ، ثمَّ المفعولُ له ، ثمَّ المفعولُ معه ؛ كـ (ضربتُ ضَرْباً زيداً بسَوْطٍ نهاراً هنا تأْدِيباً وعَمْراً) .

فـ (ضَرْباً) : مفعولٌ مطلق ، و(زيداً) : مفعولٌ به ، و(بسَوْطٍ) : مفعولٌ به أيضاً ؛ لأنَّ الفعل وَصَلَ إليه بواسطة ؛ كما تقولُ : (مررتُ بزيد) ، فأُخِّرَ عمَّا وَصَلَ إليه الفعلُ بنفسه ، و(نهاراً) : ظرفُ زمانٍ ، و(هنا) : ظرفُ

[المفعولُ المُطلَقُ]

. . . .

(١) انظر (٣/ ٢٠٢) .

مكان ؛ مفعولٌ فيه ، وجَرَتِ العادةُ بتقديم ظرفِ الزمانِ علىٰ ظرف المكان ، و(تَأْدِيباً) : مفعولٌ له ، و(عَمْراً) : مفعولٌ معه .

وقد نَظَمَ ذلك العلَّامةُ الفارِضيُّ فقال[1] : [من الطويل]

مفاعِيلَهُم رَتِّبْ فصَدِّرْ بمُطلَقٍ وثَنِّ بهِ فيهِ لهُ مَعَهُ كَمَلْ
تقولُ (ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زيداً بسَوطِهِ نهاراً هنا تَأْدِيبَهُ وٱمراً نَكَلْ)

❁ قوله : (اَلمصدرُ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ بينَ المصدرِ والمفعولِ المطلق عموماً وخصوصاً مطلقاً ؛ فكلُّ مفعولٍ مطلقٍ مصدرٌ ولا عكسَ ، وقيل : بينهما العمومُ والخصوصُ الوَجْهيُّ ؛ يجتمعان في : (ضربتُ ضَرْباً) ، وينفردُ المصدرُ في : (يُعجِبُني ذهابُكَ) ، وينفردُ المفعولُ المُطلَقُ في نحو : (ضربتُ سَوْطاً) .

❁ قوله : (عموماً وخصوصاً مطلقاً) ؛ أي : إن لم يكن النائبُ ـ نحوُ (سَوْطاً) مِنْ (ضربتُهُ سوطاً) ـ مِنْ أفراد المفعول المُطلَق ، بل هو نائبٌ عن المفعول المُطلَق ؛ إذ الأصلُ : (ضربتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ) .

❁ قوله : (وقيل : بينهما العمومُ والخصوصُ الوَجْهيُّ) مبنيٌّ علىٰ أنَّ النائبَ مِنْ أفراد المفعول المُطلَق .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧١) ، وفي (هـ) : (قد كمل) ؛ فيكون (معه) بسكون العين .

. . . .

قال في « التوضيح » و« شرحه » : (**والمصدرُ** : هو اسمُ الحَدَثِ الجاري على الفعل ، وليس عَلَماً ، ولا مبدوءاً بميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة ؛ **فخَرَجَ** بـ« **الجاري على الفعل**. . . » إلىٰ آخره : نحوُ : « اغتسلَ غُسْلاً » ؛ فإنَّهُ اسمُ مصدرٍ ، **وخَرَجَ** : العَلَمُ ؛ نحوُ « حَمَادِ » عَلَماً للمَحْمدة ، **وخَرَجَ** : المبدوءُ بالميم الزائدةِ لغير المفاعلة ؛ نحوُ « مَقْتَل » بمعنى القتل ؛ فإنَّهُ مِنْ أسماءِ المصادر .

والفرقُ بينَ المصدرِ واسمِهِ : أنَّ المصدرَ يَدُلُّ على الحَدَثِ بنَفْسه ، واسمَ المصدرِ يَدُلُّ على الحدث بواسطةِ المصدرِ ؛ فمدلولُ المصدرِ معنىً ، ومدلولُ اسمِ المصدرِ لفظُ المصدر .

وسُمِّيَ **المصدرُ** مصدراً ؛ لأنَّ فعلَهُ صَدَرَ عنه ؛ أي : أُخِذَ منه)[1] .

❁ **قوله** : (**هو اسمُ الحَدَثِ**) ؛ أي : ولو بواسطة ، وإلا لم يحتجْ لقوله : (الجاري علىٰ فعله) ، **والمُرادُ بالحَدَث** : المعنى القائمُ بالغير ، لا الشيءُ الحادث وإنْ قام بنفسه ؛ كـ (زيد) .

❁ **قوله** : (**وخَرَجَ : المبدوءُ بالميم الزائدةِ**. . .) إلىٰ آخره : سيأتي للمُحشِّي في (باب إعمال المصدر) أنَّ هـٰذا خلافُ التحقيق ، **والتحقيقُ** : أنَّ المبدوءَ بميمٍ زائدة ـ كـ (المَضْرَب) ـ مصدرٌ[2] .

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٠٧) ، التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٤ـ ٣٢٥) .

(٢) انظر (٤/ ٢٠) .

. . . . مِنْ مَدْلُولَيِ الفعلِ كـ (أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

الفعلُ يَدُلُّ علىٰ شيئَينِ : الحَدَثِ ، والزمانِ ؛ فـ (قام) : يَدُلُّ علىٰ قيامٍ في زمنٍ ماضٍ ، و(يقومُ) : يَدُلُّ علىٰ قيامٍ في الحال أو الاستقبال ، و(قُمْ) : يَدُلُّ علىٰ قيامٍ في الاستقبال ، فـ(القيامُ) : هو الحَدَثُ ، وهو أحدُ مدلولَيِ الفعلِ ، وهو المصدر ، وهذا معنىٰ قولِهِ : (ما سوى الزمانِ مِنْ

❁ قوله : (مِنْ مَدْلُولَيِ الفعلِ) في موضع الحالِ مِنَ الضمير الذي في صِلَةَ (ما) ، والعاملُ في الصِّلَة : (استقرَّ) ، وهو العامل في الحال .

❁ قوله : (كـ « أَمْنٍ » مِنْ « أَمِنْ ») علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : مَدْلُولَي (أَمِنَ) ، و(أَمِنَ) : مِثْلُ (سَلِمَ) وزناً ومعنىً ، يتعدَّى بنَفْسه وبالحرف ؛ نحوُ : (أَمِنَ زيدٌ الأسدَ) ، و(أَمِنَ منه) ، كما في « المصباح »[1] .

❁ قوله : (يَدُلُّ علىٰ شيئَينِ) ؛ أي : بالمطابقة ، وعلىٰ أحدِهِما بالتضمُّن ، وعلى الفاعل والمكان التزاماً[2] .

❁ قوله : (وعلى الفاعل) ؛ أي : المُبهَم .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٣٣) .

(٢) عبارة الخضري (١/ ٣٧٥) : (أي : علىٰ مجموعهما مطابقةً ؛ بناءً علىٰ مذهب الجمهور مِنْ عدم دخول النسبة إلى الفاعل المُعيَّنِ في مفهوم الفعل ، بل الدالُّ عليها جملةُ الكلام ، أمَّا عندَ مَنْ يقولُ بدخولها ـ كالسيِّد ـ : فتضمُّنٌ ؛ كدلالته علىٰ أحدهما فقط ، ويَدُلُّ علىٰ كلٍّ مِنَ الفاعل والمكان التزاماً) .

مدلولَيِ الفعلِ) ؛ فكأنَّهُ قال : المصدرُ : اسمُ الحَدَث ؛ كـ (أَمْنٍ) ؛ فإنَّهُ أحدُ مدلولَيْ (أَمِنَ) .

والمفعولُ المُطلَقُ : هو المصدرُ المُنتصِبُ . . . .

❁ قوله : (هو المصدرُ المُنتصِبُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وليس خبراً ، ولا حالاً ؛ فيخرجُ بذلك : نحوُ : (ضَرْبُكَ ضَرْبتانِ) ، و(ضَرْبُكَ ضربٌ أليمٌ) ؛ فإنَّ الأوَّلَ وإن بَيَّنَ العدد ، والثانيَ وإن بيَّنَ النوعَ . . فهو خبرٌ عن (ضَرْبُكَ) ؛ فلا يكونُ مفعولاً مطلقاً ، وخَرَجَ : نحوُ : ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل : ١٠] ؛ فإنَّهُ وإن كان توكيداً لعامله . . فهو حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في عامله ؛ فلا يكونُ مفعولاً مطلقاً .

❁ قوله : (أي : وليس خبراً . . .) إلىٰ آخره : ذِكْرُ هٰذا بعدَ قولِ الشارح : (المصدرُ المُنتصِبُ) . . غيرُ مُحتاجٍ إليه ؛ لأنَّ ما خَرَجَ بقوله : (وليس خبراً) خارجٌ بقوله : (المُنتصِبُ) ، وما خَرَجَ بقوله : (ولا حالاً) خارجٌ بقوله : (المصدر) ، والمُحشِّي قد نَقَلَ عبارةَ « التوضيح » مِنْ غير مُراعاةٍ لكلام الشارح ، ونصُّها : (وهو اسمٌ يُؤَكِّدُ عاملَهُ ، أو يُبيِّنُ نوعَهُ ، أو عددَهُ ، وليس خبراً ، ولا حالاً) انتهىٰ[1] .

فهٰذانِ القيدان في محلِّهما ما أَحْلىٰ مَوقِعَهُما !! وبنقلهما عن محلِّهما حَصَلتْ بهما غَضَاضةٌ .

والإخراجُ بالمصدر لا يُنافي كونَهُ جنساً في التعريف ؛ فإنَّ الجنسَ إذا كان بينه وبين الفصل عمومٌ وجهيٌّ . . يخرجُ بخصوصِ كلٍّ مِنْ عموم الآخر ، وبينَ

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٠٥ـ٢٠٧) .

توكيداً لعامله[1] ، أو بياناً لنوعه ، أو عَدَدِهِ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ضرباً) ، و(سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ) ، و(ضَرَبْتُ ضَرْبَتَينِ) .

❁ **قوله : (توكيداً لعامله)** ؛ أي : مِنْ حيثُ مدلولُهُ التضمُّنيُّ ؛ وهو الحَدَثُ ، وإذا أَكَّدَ عاملَهُ **فإنَّهُ يُفِيدُ** ما أفادَهُ العاملُ مِنَ الحدث مِنْ غير زيادةٍ على ذلك .

❁ **قوله : (أو بياناً لنوعه)** ؛ أي : نوعِ العامل ؛ **فيُفِيدُ** زيادةً على التوكيد .

❁ **قوله : (أو عَدَدِهِ)** ؛ أي : عددِ العاملِ ؛ **فيُفِيدُ** عددَ مرَّاتِ الفعل زيادةً على التوكيد .

المصدرِ والفصلَينِ هنا عمومٌ وجهيٌّ ، **فيخرجُ بخصوصه مِنْ عمومهما** : الحالُ المُؤكِّدة ؛ نحوُ : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل : ١٠] ، **وبخصوص الأوَّل مِنْ عموم الجنسِ** : المصدرُ المُبيِّنُ لنوع عاملِهِ في نحو : (ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أليمٌ) ، والمصدرُ المُبيِّنُ لعدده في نحو : (ضَرْبُكَ ضَرْبتانِ) ، **وبخصوص الثاني مِنْ عموم الجنس أيضاً** : المصدرُ المُؤكِّدُ في نحو : (أمرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ) ؛ لأنَّهُ لم يُؤكِّدْ عاملَهُ ولا بيَّن نوعَهُ ، بل الذي بيَّن نوعَ عاملِهِ هو المصدرُ الأوَّل ، وكذا المصدرُ المَسُوقُ مع عامله لغير المعاني الثلاثة التي هي : توكيدُ العامل ، وبيانُ نوعه ، وبيانُ عدده ؛ نحوُ : (عرفتُ قيامَكَ) .

---

(١) قوله : (هو المصدر) ؛ أي : الصريحُ ؛ فلا يقعُ المُؤوَّلُ مفعولاً مطلقاً ، و(المُنتصِبُ) يُخرِجُ : المرفوعَ ولو نائبَ فاعلٍ ؛ فلا يُسمَّىٰ مفعولاً في الاصطلاح ، خلافاً لظاهر « الأُشْمُوني » . « خضري » (١/ ٣٧٥) .

وسُمِّيَ مفعولاً مطلقاً ؛ لصِدْقِ المفعولِ عليه غيرَ مُقيَّدٍ بحرف جرٍّ ونحوِهِ ، بخلاف غيرِهِ مِنَ المفعولات ؛ فإنَّهُ لا يقعُ عليه اسمُ المفعول إلا مُقيَّداً ؛ كـ (المفعول به) ، و(المفعولِ فيه) ، و(المفعول معه) ، و(المفعول له) .

٢٨٧ـ بمِثْلِهِ أو فعلٍ ٱوْ وصفٍ نُصِبْ ... وكونُهُ أصلاً لهٰذَينِ ٱنتُخِبْ

---

* قوله : (بحرف جرٍّ ونحوِهِ) زاد لفظَ (نحوِهِ) ؛ ليشملَ المفعولَ معه ؛ لأنَّ (مع) اسمٌ لا حرفٌ .

* قوله : (بمِثْلِهِ) مُتعلِّقٌ بقوله : (نُصِبْ) .

* قوله : (وكونُهُ) ؛ أي : المصدرِ (أصلاً) في الاشتقاق (لهٰذَينِ) ؛ أي : الفعلِ والوصف .

والاشتقاقُ : ردُّ لفظٍ إلىٰ آخَرَ ولو مجازاً لمُناسبةٍ بينهما في المعنىٰ والحروفِ الأصليّةِ[1] ، ثمَّ إن كانت فيهما علىٰ ترتيبٍ واحدٍ ؛ كما في (ناطق) مِنَ النُّطْق ؛ بمعنى التكلُّمِ حقيقةً ، وبمعنى الدَّلالةِ مجازاً . . فهو

---

* قوله : (ردُّ لفظٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الحُكْمُ بذلك .

---

(١) قوله : (ولو مجازاً) إشارةٌ : إلىٰ أنَّ الاشتقاقَ يكون مِنْ حقيقة ، ولا خلافَ فيه ، ويكونُ مِنْ مجاز ، وخالف فيه القاضي أبو بكر والغزاليُّ وإلْكِيا ؛ فمنعوا الاشتقاقَ مِنَ المجازات ، وقالوا : إنمَّا يكونُ الاشتقاقُ مِنَ الحقائق . انظر « تشنيف المسامع » (١/٤٠٨) ، و« الغيث الهامع » (ص١٥٤) .

يَنتصِبُ المصدرُ بمِثْله[1] ـ أي : بالمصدر ـ نحوُ : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً ضَرْباً شديداً) ، أو بالفعلِ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ زيداً ضَرْباً) ، . . . .

اشتقاقٌ صغير ، وإلا فهو كبيرٌ ؛ نحوُ : (الجَبْذ) و(جَذَبَ) ، وإن لم يكن فيهما جميعُ الحروف . . فهو أكبرُ ، كما في (الثَّلْم) و(ثَلَبَ) ، كما في كتب الأصول .

❁ قوله : (يَنتصِبُ المصدرُ بمِثْله . . .) إلىٰ آخره ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء : ٦٣] ؛ فـ (جزاءً) : مفعولٌ مطلق ، وعاملُهُ : (جزاؤُكُم) ، وبهٰذه الآية ونحوِها رُدَّ علىٰ مَنْ قال : إنَّ المصدرَ لا يعملُ في مثله[2] .

❁ قوله : (أو بالفعلِ) ؛ أي : غيرِ فعلِ التعجُّبِ ، والناقصِ ، والمُلْغىٰ عن العمل ؛ فلا يُقالُ : (ما أَحْسَنَ زيداً حُسْناً !!) ، خلافاً لبعضهم ، ولا : (كان زيدٌ قائماً كَوْناً) ، ولا : (زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظَنّاً) .

❁ قوله : (ومنه : قولُهُ تعالىٰ . . .) إلىٰ آخره : بُحِثَ فيه : بأنَّ الجزاءَ في الآية بمعنى المَجْزيِّ به ؛ بدليل حَمْلِهِ علىٰ جهنَّمَ ، فليس في الحقيقة العاملُ مصدراً ، ولك أنْ تقولَ : لا يتعيَّنُ ذلك ، بل يصحُّ إبقاءُ الجزاءِ علىٰ مصدريَّته بتقديرِ مضافٍ ؛ أي : (محلُّ جزائِكُم) ، أو بلا تقديرٍ قصداً للمبالغة .

---

(١) المراد : مثلُهُ معنىً ولفظاً ، وأمَّا : (يُعجِبُني إيمانُكَ تصديقاً) ، و(قعدت جلوساً) علىٰ ما صحَّحه الناظم مِنْ أنَّهُ منصوبٌ بالمذكور . . فمِنْ باب النيابة ، وستأتي في (افرح الجَذَلَ) ، أفاده شيخ الإسلام . « خضري » (١/ ٣٧٦) .

(٢) قاله الجَرْمي ، كما في « التصريح » (١/ ٣٢٥) .

أو بالوصفِ ؛ نحوُ : (أنا ضاربٌ زيداً ضَرْباً) .

ومذهبُ البَصْرِيِّينَ : أنَّ المصدرَ أصلٌ ، والفعلَ والوصفَ مُشتقَّانِ منه ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وكونُهُ أصلاً لهٰذَينِ انتُخِبْ) ؛ أي : المُختارُ : أنَّ المصدرَ أصلٌ لهٰذَينِ ؛ أي : الفعلِ والوصف .

❀ قوله : (أو بالوصفِ) ، سواءٌ كان اسمَ فاعل ؛ كما مثَّل الشارحُ ، أو اسمَ مفعول ؛ نحوُ : (الخبزُ مأكولٌ أَكْلاً) ، أو للمبالغة ؛ نحوُ : (زيدٌ ضَرَّابٌ ضَرْباً) .

دونَ اسمِ التفضيلِ ، والصفةِ المُشبَّهة ؛ فلا يجوزُ : (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ حُسْناً) ، ولا : (أَقْوَمُ منكَ قياماً) ، وأمَّا قولُهُ[1] : [من البسيط]

أمَّا الملوكُ فأنتَ اليومَ أَلْأَمُهُم لُؤْماً وأَبْيَضُهُم سِرْبالَ طَبَّاخِ

فـ(لُؤْماً) : منصوبٌ بمحذوفٍ ، كما ذَكَرَهُ في « التصريح »[2] .

❀ قوله : (أي : المُختارُ . . .) إلىٰ آخره : أشار : إلىٰ أنَّ معنى (انتُخِب) : اختِيرَ .

❀ قوله : (بمحذوفٍ) ؛ أي : تَلْؤُمُ لُؤْماً .

---

(١) البيت لطرفة في « ديوانه » (ص١٥٠) ، ولفظ صدره : (إنْ قلتَ نصرٌ فنصرٌ كان شرَّ فتىً) ، والمثبت رواية الكسائي ، كما في « الحلل في شرح أبيات الجمل » (ص٨٣) ، وهو من شواهد : « ارتشاف الضَّرَب » (٥/ ٢٣٢٨) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٧٥) ، وفيه شاهد آخر للكُوفيِّينَ الذين يُجوِّزون التعجب من البياض والسواد دون سائر الألوان .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٥) .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ : أنَّ الفعلَ أصلٌ ، والمصدرَ مُشتقٌّ منه[1] .

وذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّ المصدرَ أصلٌ ، والفعلَ مُشتقٌّ منه ، . . . .

---

* قوله : (ومذهبُ الكُوفيِّينَ. . .) إلىٰ آخره : رُدَّ بما سيأتي ؛ مِنْ أنَّ الفرعَ لا بُدَّ أنْ يكونَ فيه معنى الأصل. . . إلىٰ آخره[2] .

* قوله : (الفعلَ أصلٌ ، والمصدرَ مُشتقٌّ) احتجُّوا لذلك : بأنَّ الفعلَ يعملُ في المصدر ويُؤثِّرُ فيه ، فكان أصلاً ؛ لأنَّ القوَّةَ تجعلُ القويَّ أصلاً .

ورُدَّ : بأنَّ الحرفَ يعملُ في الاسم ويُؤثِّرُ فيه ، مع أنَّهُ ليس بمُشتقٍّ منه .

ثمَّ إنَّ المُرادَ بالفعل الذي هو أصلٌ للمصدر : قيلَ : الماضي ؛ لأنَّ زمنَهُ

---

* قوله : (رُدَّ بما سيأتي ؛ مِنْ أنَّ الفرعَ لا بُدَّ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ كونَ الفرعِ لا بُدَّ أنْ يكونَ فيه زيادةٌ علىٰ معنى الأصل. . لا دليلَ عليه .

ولا يُقالُ : الكلامُ في الألفاظ ، والفرعُ فيها لا بُدَّ فيه مِنْ ذلك ، وإلا كان لا فائدةَ فيه .

لأنَّا نقولُ : إن كان أنقصَ مِنَ الأصل. . ففائدتُهُ : الإخبارُ بذلك المعنى الأنقصِ إذا تعلَّقَ الغرضُ بالإخبار به وحدَهُ ، وإن كان مُساوِياً. . ففائدتُهُ : التوسعةُ في طُرُقِ التعبير ، أفاده ابنُ قاسمٍ[3] .

---

(١) انظر الخلاف بين كلا المذهبين وأدلتَهُما في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٩٠ـ١٩٦) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص ١٤٣ـ١٤٩) .

(٢) انظر (٣/ ٢٠٦) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٦٧) .

والوصفَ مُشتقٌّ مِنَ الفعل[1] .

وذَهَبَ ابنُ طلحةَ : إلىٰ أنَّ كلّاً مِنَ المصدر والفعلِ أصلٌ برأسه ، وليس أحدُهُما مُشتقّاً مِنَ الآخَر[2] .

والصحيحُ : المذهبُ الأوَّل ؛ لأنَّ كلَّ فرعٍ يتضمَّنُ الأصلَ وزيادةً ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأنَّ كلّاً منهما يَدُلُّ على المصدر وزيادةٍ ؛ فالفعلُ يَدُلُّ على المصدر والزمانِ ، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل .

أسبقُ ، وقيل : المُستقبَلُ[3] ، كما في « ابن الميِّت »[4] .

❀ **قوله : (والوصفَ مُشتقٌّ مِنَ الفعل)** ؛ فالوصفُ فرعُ الفرع .

❀ **قوله : (وذَهَبَ ابنُ طلحةَ)** هو عبدُ الله شيخُ الزَّمَخْشَريِّ ، كما في « الفارِضي »[5] .

❀ **قوله : (وقيل : المُستقبَلُ)** ؛ أي : لأنَّ وصفَ زمانِهِ بالاستقبال أَسْبَقُ ، وهٰذا منظورٌ فيه لأوصاف الزمنِ الواحد ، وما قبلَهُ لأوصاف الأَزْمِنةِ المُتعدِّدة .

---

(١) ذهب إلىٰ هٰذا القول : بعضُ البَصْرِيِّينَ ؛ كالفارسي ، واختاره عبد القاهر الجرجاني . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٣٢٥) .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٧/ ١٣٤ ، ١٣٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٤٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٩٥) .

(٣) انظر ما سيأتي في ضبط هٰذه الكلمة في (٥/ ٢٢) .

(٤) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٢٥٦) .

(٥) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٥) ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ٤٦) .

٢٨٨ـ توكيداً أَوْ نوعاً يُبِينُ أو عَدَدْ . . . .

❁ **قوله** : (**توكيداً أَوْ نوعاً**) بالنصب على المفعوليَّة لقوله : (**يُبِينُ**) بضم الياء ؛ مِنْ (أَبانَ) بمعنىٰ : أَظْهَرَ ، **وقولُهُ** : (**أو عَدَدْ**) : معطوفٌ علىٰ ما قبلَهُ ، ووُقِفَ عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعةَ .

قال النَّحَّاسُ : (**أجمعَ النُّحاةُ** علىٰ أنَّ توكيدَ المصدرِ يرفعُ المجاز ؛ فلا يُقالُ : « قال الحَوْضُ قولاً : قَطْني ») .

ونُقِضَ بقوله تعالىٰ : ﴿وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل : ٥٠] ، ونحوِ ذلك .

وأُجِيبَ : بأَنَّهُ يرفعُ المجازَ فيما يحتملُ الحقيقةَ والمجاز ؛ كـ (قتلتُ قتلاً) ، لا فيما هو مجازٌ لا غيرُ ، أفادَهُ القَسْطلَّانيُّ .

وهل هو توكيدٌ لفظيٌّ ، أو لمُجرَّد التقوية ، أو لرَفْعِ تَوَهُّمِ المجاز العقليِّ ؟ أقوالٌ ، كذا أفادَهُ شيخُنا السيِّدُ البُلَيديُّ[1] .

❁ **قوله** : (**وأُجِيبَ : بأَنَّهُ يرفعُ المجازَ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : فالمُتعيِّنُ للمجاز يُؤكَّدُ ، كما في الآية ، وكما في : (قال الحوضُ قولاً : قَطْني) ، والتمثيلُ به لعدم الصحَّةِ أوَّلاً . . مبنيٌّ على الظاهر ؛ فقولُهُم : (المجاز لا يُؤكَّد) ليس علىٰ إطلاقه .

❁ **قوله** : (**وهل هو توكيدٌ لفظيٌّ**) ؛ أي : اصطلاحيٌّ ؛ فـ (ضربتُ

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٦٩ـ٢٧٠) ، وانظر « إرشاد الساري » للقسطلاني (١٠/ ٤٤٥ـ٤٤٦) ، و« إعراب القرآن » للنحاس (١/ ٢٥١) .

كـ (سِرْتُ سَيْرَتَينِ سَيْرَ ذي رَشَدْ) . . . .

المفعولُ المطلقُ يقعُ علىٰ ثلاثةِ أحوالٍ كما تقدَّم[1] :

أحدُها : أنْ يكونَ مُؤكِّداً ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ضَرْباً) .

❁ قوله : (رَشَدْ) بفتحتَينِ : الصلاحُ ، وهو خلافُ الغَيِّ .

❁ قوله : (أنْ يكونَ مُؤكِّداً) ؛ أي : لعامله ؛ أي : مُقرِّراً لمعناه ، وفائدتُهُ : رَفْعُ توهُّمِ السهوِ أو التجوُّزِ ، وعليه حُمِلَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء : ١٦٤] ؛ أي : بذاته لا بترْجُمانٍ .

ضَرْباً) في قوَّة قولِكَ : (أوقعتُ ضَرْباً ضَرْباً) .

وقولُهُ : (أو لمُجرَّد التقوية) ؛ أي : فهو توكيدٌ لُغَويٌّ ؛ لأنَّ المصدرَ ليس مُرادِفاً للفعل ، ولا مُوافِقاً له لفظاً ومعنىً ؛ حتىٰ يكونَ مِنَ التوكيد اللفظيِّ الاصطلاحيِّ ، وهـٰذا مبنيٌّ على الظاهر ؛ بخلاف ما تقدَّم .

وقولُهُ : (أو لرَفْعِ تَوَهُّمِ . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ لا يُجامِعُ التوكيدَ اللفظيَّ ، وليس كذلك ؛ إذ قد حقَّقَ السَّعْدُ في « مُطوَّله » و« مُختصرِهِ » : أنَّ اللفظيَّ يرفعُ المجازَ ؛ كـ (قطع اللِّصَّ الأميرُ الأميرُ)[2] .

والظاهرُ : جَرَيانُهُ في اللُّغَويِّ المذكور أيضاً ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا القائلَ

---

(١) انظر (٣/ ٢٠٠ـ ٢٠١) .

(٢) المطول (ص٩٥) ، المختصر (ص٢٠٤) .

الثاني : أنْ يكونَ مُبيِّناً للنوع ؛ نحوُ : (سِرْتُ سيرَ ذي رَشَدٍ) ، و(سِرْتُ سيراً حَسَناً) .

ومُرادُهُ بقوله : (مُؤكِّداً) : أنَّهُ يجيءُ لمُجرَّد التأكيد ، وإلا فالنَّوْعيُّ والعَدَديُّ يُفِيدانِ التأكيدَ أيضاً ، ولعلَّهُ إنَّما اقتصر فيهما علىٰ غير التأكيد ؛ لأنَّ

مُرادُهُ : أنَّهُ لا يرفعُ إلا العقليَّ فقط ، بخلافه على الأوَّلَينِ ؛ فإنَّهُ يرفعُ العقليَّ واللُّغَويَّ ، أو المُرادُ : أنَّ المقصودَ بالذَّات رفعُ المجازِ العقليِّ ، بخلافه على الأوَّلَينِ ؛ فإنَّ المقصودَ التثبيتُ والتقويةُ ، ورفعُ المجازِ تَبَعٌ ، فتأمَّلْ .

ثمَّ إنَّ توكيدَ المسندِ إليه في المثال المذكور ـ أعني : (قطعَ اللِّصَّ الأميرُ الأميرُ) ـ كما يصحُّ أنْ يكونَ لرفع المجاز العقليِّ . . يصحُّ أنْ يكونَ لرفع المجاز اللغويِّ في المسند إليه ؛ بأنْ يُرادَ بـ(الأمير) بعضُ مَنْ يُمضِي بالفعل شؤونَ الإمارةِ التي لا يليقُ بالأمير إمضاؤُها بالفعل ومباشرتُها بنفسه ؛ كأنْ يُشبَّهَ إمضاءُ شؤونِ الإمارةِ بالفعل ومباشرتُها بمعنى الإمارة ؛ بجامعِ لزومِ قَهْرِ الغيرِ مثلاً ، إلىٰ آخرِ ما هو معلومٌ .

وأمَّا المجازُ اللغويُّ في المسند ؛ بأنْ يُرادَ بالقطع الأمرُ به . . فلا يُرفَعُ بتوكيد المسند إليه ، بل بتوكيد المسند ، كما هو واضحٌ ، وصرَّح به عبدُ الحكيمِ على « المُطوَّل »[1] .

❁ قوله : (وإلا فالنَّوْعيُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالتوكيدُ لازمٌ للمفعول المطلق مطلقاً وإن كان قد لا يُقصَدُ بالذات ؛ فلا معنىٰ لكون المُؤكِّد قِسْماً .

---

(١) حاشية السيالكوتي على المطول (ص١٨٦) .

الثالثُ : أنْ يكونَ مُبيِّناً للعدد ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ضَرْبةً) ، و(ضَرْبَتَينِ) ، و(ضَرَبَاتٍ) .

٢٨٩ـ وقد ينوبُ عنهُ ما عليهِ دَلْ ‌‌‌ كـ (جِـدَّ كـلَّ الجِـدِّ) . . . . .

الغالبَ عندَ إفادةِ النوعِ والعددِ أنْ يكونَ المقصودُ بالذات مُجرَّدَ بيانِهِما . انتهىٰ « ياسين على القطر »[١] .

واعلَمْ : أنَّ المفعولَ المطلقَ علىٰ قِسْمَينِ : مُبهَمٌ ، ومُختَصٌّ ؛ فالمُؤكِّدُ : مُبهَم ، **والمُختَصُّ علىٰ قِسْمَينِ** : معدودٌ ؛ كـ (سِرْتَ سَيْرتَينِ) ، وغيرُ معدودٍ ؛ نحوُ : (سِرْت سَيْرَ ذي رَشَدٍ) ، كما حقَّقه الأُشْمُونيُّ[٢] .

❁ **قوله** : (**وقد ينوبُ. . .**) إلىٰ آخره : (**قد**) : للتحقيق ، و(**ما**) : فاعلُ (ينوبُ) ، و(**عليه**) : مُتعلِّقٌ بـ (دلَّ) الواقعِ صلةَ (ما) ؛ أي : وقد ينوبُ عن المصدر اللفظُ الذي دَلَّ عليه .

❁ **قوله** : (**كجِدَّ. . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : كقولهم : (جِدَّ) بكسر الجيم ؛ أمرٌ مِنْ (جَدَّ يَجُدُّ) مِنْ بابَيْ (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) ؛ **بمعنى** : اجْتهِدْ ، **والجِدُّ ـ**

❁ **قوله : (بكسر الجيم)** ؛ أي : وضمِّها ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ ؛ **[ففي كلامه قُصُورٌ]** .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٦٧٦ـ٦٧٧) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢١٠) .

. . . . و(أفْرَحِ الجَذَلْ)

بالكسر ـ : الاجتهاد ، كما في « المصباح »[1] .

❁ **قوله** : (**الجَذَلْ**) بفتح الجيم والذالِ المُعجَمة : مصدرُ (جَذِلَ) بكسر المُعجَمة ؛ كـ (فَرِحَ) وزناً ومعنىً .

وظاهرُ كلامِ الناظمِ : أنَّ النصبَ في هـٰذا بالفعل المذكور ، **ومذهبُ الجمهورِ** : أنَّ نصبَهُ بفعلٍ مِنْ لفظه مُقدَّرٍ ، والتقديرُ : (فَرِحتُ وجَذِلتُ جَذَلاً)[2] .

❁ **قوله** : (**أنَّ النصبَ في هـٰذا بالفعل المذكور**) هو مذهبُ المازنيِّ والمُبرِّدِ والسِّيرافيِّ ، وهو **أَوْلىٰ** ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التقديرِ بلا ضرورة إليه ، كما في « الأنوار البهيَّة »[3] .

❁ **قوله** : (**والتقديرُ** : **فَرِحتُ**. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا في غيرِ مثالِ « المتن » ، **كما هو ظاهرٌ** .

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٢٧) .

(٢) لا يَطَّرِدُ تقديرُ الفعل في نحو : (حلفتُ يميناً) ؛ إذ لا فعلَ له ، مع أنَّ الأصلَ عدمُ التقدير بلا ضرورةٍ مُلجئةٍ ، قاله الرضي . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٧٨) .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ٢١٠) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٤٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٢٩) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٣٢٧) .

قد ينوبُ عن المصدر :

ـ ما يَدُلُّ عليه ؛ كـ (كلٍّ) و(بعضٍ) مُضافَينِ إلى المصدر ؛ نحوُ :

❁ قوله : (قد ينوبُ عن المصدر . . .) إلىٰ آخره : جملةُ ما ذَكَرَهُ الشارحُ مِنْ ذلك ثمانيةٌ : الكُلِّيَّةُ ، والبَعْضيَّةُ ، واسمُ الإشارة ، والضميرُ ، والعددُ ، والآلةُ ، والمُرادِفُ بنوعَيهِ ؛ أعني : المُؤكِّدَ ، والمُبيِّنَ ؛ نحوُ : (افْرَحِ الجَذَلَ) ، وبَقِيَ أمورٌ ذَكَرَها الأُشْمُونيُّ[1] .

فممَّا ناب عن المصدرِ المُبيِّنِ :

❁ قوله : (والمُرادِفُ بنوعَيهِ ؛ أعني : المُؤكِّدَ) ، وقد مثَّله الشارحُ بقوله : (قعدتُ جلوساً) ، وقوله : (والمُبيِّنَ) ، وقد مثَّله الشارحُ بقوله : (وافْرَحِ الجَذَلَ) ؛ لأنَّهُ مُعرَّفٌ بـ (أل) العهديّة .

وفي هٰذا العَدِّ نَظَرٌ ؛ لأنَّ الضميرَ واسمَ الإشارةِ مثلاً ينوبُ كلٌّ منهما تارةً عن المُؤكِّد ، وتارةً عن المُبيِّن ؛ فلا وجهَ لتخصيص المُرادِفِ بذلك ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُ المُرادِفِ بنوعَيهِ قسماً واحداً ، ويكونُ السادسَ عشرَ هو ما لاقى المصدرَ في الاشتقاق معَ كونِهِ مصدرَ فعلٍ آخَرَ ؛ كـ (تَبَتَّلْ إليه تبتيلاً) ؛ فإنَّهُ مصدرٌ لـ (بَتَّلَ) كـ (قَدَّسَ) ، وقد ناب عن مصدرِ (تَبَتَّلَ) ؛ وهو التَّبَتُّلُ ؛ كـ (التَّجَمُّل) .

❁ قوله : (فممَّا ناب عن المصدرِ المُبيِّنِ . . .) إلىٰ آخره : في صنيعه تبعاً للأُشْمُونيِّ إيهامُ خلافِ المُراد .

---

(1) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٢١٠ـ ٢١١) .

(جِدَّ كلَّ الجِدِّ)، وكقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [النساء : ١٢٩]، و(ضَرَبْتُهُ بعضَ الضَّرْبِ) .

ـ نوعُهُ ؛ نحوُ : (رَجَعَ القَهْقرىٰ) .

ـ وصفتُهُ ؛ نحوُ : (سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ) .

ـ وهيئتُهُ ؛ نحوُ : (يموتُ الكافرُ مِيتةَ سَوْءٍ) .

ـ ووقتُهُ ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

أَلَـمْ تَغْتَمِـضْ عَيْنـاكَ ليلـةَ أَرْمَـدَا

وحاصلُ ما يُقالُ : إنَّ الستةَ عشرَ تنقسمُ قسمَينِ :

قسمٌ ينوبُ عن المُؤكِّد والمُبيِّنِ ؛ وهو ستةٌ :

ـ المُرادِفُ ، كما تقدَّم بيانُهُ .

ـ واسمُ الإشارةِ ؛ نحوُ : (ضربتُهُ هـٰذا الضَّرْبَ) ، فإنْ كان إشارةً للضرب في ضمن الفعل . . كان نائباً عن المُؤكِّد ، وإن كان إشارةً للضرب المعهودِ . . كان نائباً عن المُبيِّن .

ـ والضميرُ ، ويُقالُ فيه مثلُ ما قيل في اسم الإشارة .

---

(١) صدر بيت للأعشىٰ في « ديوانه » (ص١٣٥) ، وعجزه : (وعاداكَ ما عدا السليمَ المُسهَّدَا) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٨٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٦٤٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٨٢) ، و« المساعد » (١/ ٤٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/١٤٩) ، « وهمع الهوامع » (٢/ ١٠١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢١١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٤٨ـ١٠٥٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٠١ـ٣٠٢) .

ـ وكالمصدرِ المُرادفِ لمصدرِ الفعلِ المذكورِ ؛ نحوُ : (قَعَدْتُ جُلُوساً) ، و(افْرَحِ الجَذَلَ) ؛ فـ (الجلوسُ) : نائبٌ مَنَابَ (القعودِ) ؛ لمُرادفته له ، و(الجَذَل) : نائبٌ مَنابَ (الفَرَحِ) ؛ لمُرادفته له .

أي : اغتماضَ ليلةِ أرمدَ .

ـ و(ما) الاستفهاميَّةُ ؛ نحوُ : (ما تضربُ زيداً ؟) .

ـ و(ما) الشرطيَّةُ ؛ نحوُ : (ما شئتَ فاجْلِسْ) .

وما ناب عن المُؤكِّد :

ـ اسمُ العين ؛ وهو ما لاقى المصدرَ في الاشتقاق ؛ نحوُ : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح : ١٧] ، والأصلُ : (إنباتاً) .

ـ واسمُ المصدرِ غيرُ العَلَمِ ؛ كـ (اغتسلتُ غُسْلاً) ، و(توضَّأتُ وضوءَ العلماء) .

ـ والمُلاقي للمصدر في الاشتقاق معَ كونِهِ مصدرَ فعلٍ آخَرَ ؛ كـ (تبتَّلْ إليه تبتيلاً) ، و(تبتَّلْ إليه تبتيلَ الخائفِينَ) .

ـ والمُلاقي للمصدر في الاشتقاق معَ كونِهِ اسمَ عَينٍ ؛ كـ ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح : ١٧] ، ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا﴾ [آل عمران : ٣٧] ؛ فـ (نباتاً) : اسمٌ للنابت مِنْ زَرْعٍ أو غيرِهِ وقد ناب عن (إنباتاً) ، وقال سيبويهِ : إنَّهُ مصدرٌ جارٍ علىٰ غير فعله[١] ؛ أي : فيكونُ مِنَ الأوَّل ؛ لأنَّهُ في الأصل مصدرٌ لـ (نَبَتَ)، سُمِّيَ به النابتُ ، كما نصَّ عليه غيرُ واحدٍ ، فيصحُّ فيه الاعتباران ، واستظهر

---

(١) الكتاب (٤/ ٨١) .

ـ وكذلك ينوبُ مَنَابَ المصدرِ : اسمُ الإشارة ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُهُ ذلك

ـ واسمُ مصدرٍ غيرِ عَلَمٍ ؛ نحوُ : (توضَّأْ وُضُوءاً) .

وجملةُ ذلك ستةَ عشرَ صرَّح بها الأُشْمُونيُّ[1] ، وقد نَظَمَ الفارِضيُّ منها اثني عشرَ ؛ فقال[2] : [من الطويل]

وعن مصدرٍ قد نابَ وصفٌ وآلةٌ ... وفي ذَيْنِ وٱسمُ العينِ خُلْفُ مَنِ ٱجتهَدْ

وكـلٌّ وبعـضٌ ثـمَّ نـوعٌ ومُضمَـرٌ ... ووقتٌ ونابَ اسمُ الإشارةِ والعَدَدْ

ومصدرَ فعلٍ آخَرَ ٱحْفَظْ مُرادِفاً ... كـ (يُعجِبُهُ حُبّاً) بهِ شاهدٌ وَرَدْ

بعضُ الأفاضل صحَّةَ اعتبارِهِ أيضاً اسمَ مصدرٍ لـ (أنبتَ) ؛ كـ (غُسْلاً) و(وضـوءَ) لـ (اغتسـل) و(تـوضَّـأَ) ، مـع أنَّهُمـا مصـدرانِ لـ (غَسَـلَ) و(وَضُؤَ) ، وأمَّا (تبتيلاً) فلا يُمكِنُ جَعْلُهُ اسمَ مصدرٍ لـ (تبتَّلَ) ؛ لعدم نَقْصِهِ عن حروفِ فعلِهِ كما هو شأنُ اسمِ المصدر[3] ، وقد جَعَلَ المُوضِّحُ اسمَ المصدرِ من المُلاقي في الاشتقاق[4] .

وقسمٌ ينوبُ عن المُبيِّن فقط ؛ وهو العشرةُ الباقية .

❁ قوله : (ومصدرَ فعلٍ آخَرَ) مفعولٌ مُقدَّم لـ (احْفَظْ) ، و(مُرادِفاً) : حالٌ مِنْ (مصدر) ، والمُرادُ : مُرادِفاً بنوعَيْهِ .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢١٠ـ٢١١) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٦) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٧٩) .

(٤) أوضح المسالك (٢/ ٢٠٨ ، ٢١٣) .

الضَّرْبَ)[1] ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ إذا نابَ اسمُ الإشارة مَنابَ المصدر . . فلا بدَّ مِنْ وصفِهِ بالمصدر ؛ كما مثَّلْناه[2] ، وفيه نَظَرٌ ؛ فمِنْ أمثلة سيبويهِ : (ظننتُ ذاكَ)[3] ؛ أي : ظننتُ ذاك الظنَّ ؛ فـ (ذاك) : إشارةٌ إلى الظنِّ ، ولم يُوصَفْ به[4] .

وقد ذَيَّلتُها بذِكْرِ الأربعةِ الباقيةِ في بيت[5] ؛ فقلتُ :

وهَيْئَتُـهُ وٱسْـمٌ لمصـدرٍ ٱعْلَمَـنْ   و(ما) ذاتُ الاستفهامِ والشَّرطِ فَلْتُزَدْ

والإشارةُ في قوله : (ذَينِ) : للوصف والآلةِ ؛ أي : إنَّ في نيابتِهما خلافاً ؛ فبعضُهُم يمنعُ ذلك ويجعلُ المنصوبَ في الوصف حالاً ؛ نحوُ : (ضربتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ) ، وفي الآلة ؛ نحوُ : (ضربتُهُ سَوْطاً) يُقدِّرُ : (ضَرْبَ سَوْطٍ) ؛ فحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ .

---

(١) أي : المعهود للمخاطب ؛ كأنْ عَلِمَ الضربَ وجَهِلَ فاعلَهُ ، فأخبرتَهُ بأنَّهُ أنت ، فيكون مثالاً للمُبيِّن ، و(ظننتُ ذاك) مثالٌ للمُؤكِّد ؛ لعوده للمصدر المُبهَمِ المفهوم من الفعل . « خضري » (١/ ٣٧٩) ، وقوله : (وظننت ذاك) سيأتي الكلام عليه بعد أسطر .

(٢) ذهب إلىٰ هٰذا الشرطِ الناظمُ في « شرح التسهيل » (٢/ ١٨١ـ١٨٢) .

(٣) الكتاب (١/ ٤٠) .

(٤) انظر « التذييل والتكميل » (٧/ ١٥٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٣٢٧) .

(٥) في هامش (د) : (قوله : « وقد ذيَّلتُها » المناسبُ أن يقول : « كمَّلتها » ؛ لأنَّ التذييلَ إنَّما يُؤتىٰ به لتقرير الكلام السابق ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سبأ : ١٧] ؛ فقولُهُ : ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ ﴾ تذييلٌ لِمَا قبله وليس تكميلاً ، والتكميل هو كما هنا ؛ لأنَّ ما سبق مِنَ الأبيات ليس تامّاً) .

وينوبُ عن المصدر أيضاً :

ـ ضميرُهُ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُهُ زيداً) ؛ أي : ضربتُ الضَّرْبَ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة : ١١٥] ؛ . . . .

وأشار بقوله : (كـ« يُعجِبُهُ حُبّاً ») : إلىٰ قول الشاعر(١) : [من مشطور الرجز]

يُعجِبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ

والتمرُ حُبّاً ما لهُ مَزِيدُ

فنَصَبَ (حُبّاً) بـ (يُعجِبُهُ) ؛ لأنَّهُ في معناه .

❁ قوله : (« ضَرَبْتُهُ زيداً » ؛ أي : ضربتُ الضَّرْبَ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا المصدرُ دُلَّ عليه بالفعل المذكور .

❁ قوله : (السَّخُونُ والبَرُودُ) بفتح السينِ المُهمَلة والباءِ المُوحَّدة ، والأوَّلُ : ما سُخِّنَ مِنَ المرق ، والثاني : ما بُرِّدَ منه .

❁ قوله : (هٰذا المصدرُ دُلَّ عليه بالفعل المذكور) ؛ أي : فيكونُ نائباً عن المُؤكِّد ؛ فتكونُ (أل) في (الضَّرْبَ) للجنس ، وقد تقدَّم أنَّهُ يحتملُ أنْ يكونَ عائداً على الضرب المعهودِ ؛ فيكونُ نائباً عن المُبيِّن ، وتكونُ (أل) للعهد(٢) .

---

(١) الشطران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٧٢) ، وهما من شواهد : « شرح المفصل » (١/٢٧٦) ، و« التذييل والتكميل » (٧/١٤٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٩٢) ، و« شرح الأشموني » (١/٢١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١٠٤٠) .

(٢) انظر (٣/٢١٣) .

أي : لا أُعذِّبُ العذابَ .

ـ **وعددُهُ** ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُهُ عشرينَ ضَرْبةً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾ [النور : ٤] .

ـ **والآلةُ** ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُهُ سَوْطاً) ، **والأصلُ** : (ضربتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ) ؛ فحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ[١] ، والله تعالىٰ أعلم .

❁ **قوله : (لا أُعذِّبُ العذابَ) الأظهرُ** : أنَّ (عذاباً) اسمُ مصدرٍ لـ(أُعذِّبُ) ، لا مصدرٌ ؛ لعدم جَرَيانِهِ عليه ، وكلامُهُ الآن إنَّما هو في المصدر الأصليِّ ، ذَكَرَهُ اللَّقَانيُّ[٢] .

❁ **قوله : (نحوُ : « ضَرَبْتُهُ سَوْطاً ») يُشترَطُ في نيابة الآلة** : أنْ تكونَ آلةً للفعل عادةً ؛ فلا يجوزُ : (ضَرَبْتُهُ خَشَبةً) ، أو (عَمُوداً) .

❁ **قوله : (والأصلُ : « ضربتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ») ، وقيل : التقديرُ** : (ضربتُهُ بسَوْطٍ) أو (عصاً) ، ثمَّ تُوُسِّعَ في الكلام ؛ فحُذِفَ المصدرُ ، وأُقِيمَتِ الآلةُ مُقامَهُ ، وأُعطِيتْ ما له ؛ مِنْ إعراب ، وإفراد ، أو تثنية ، أو جمع ؛ تقولُ : (ضَرَبْتُهُ سَوْطَينِ) أو (أَسْواطاً) ، **والأصلُ** : (ضَرْبتَينِ

❁ **قوله : (وقيل : التقديرُ : « ضربتُهُ بسَوْطٍ ») لعلَّ فيه سقطاً ، والأصلُ** ـ كما في بعض النسخ ـ : (ضربتُهُ ضرباً بسَوْط)[٣] .

---

(١) أي : في إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه ؛ كـ(ضربتُهُ سوطَينِ) ، و(أسواطاً) . « خضري » (١/ ٣٨٠) .

(٢) حاشية اللقاني على الأوضح (ق/ ٨٤) .

(٣) وجاء كذلك في (هـ) .

٢٩٠ـ وما لتوكيدٍ فوَحِّدْ أَبَدَا   وثَنِّ واجمَعْ غيرَهُ وأَفْرِدَا

بسَوْطٍ) ، و(ضَرَباتٍ بسَوْطٍ) ، نقله في « التصريح »[1] .

فائدة

[في عِلَّة عدمِ نيابةِ (أنْ) والفعلِ عن المصدر]

لا ينوبُ (أنْ) والفعلُ عن المصدر معَ أنَّهُما يَدُلَّانِ عليه ؛ فلا يُقالُ : (ضَرَبْتُهُ أنْ أضربَ) ؛ لأنَّ (أنْ) تُخلِّصُ الفعلَ للاستقبال ، فيصيرُ الفعلُ مقصوراً على زمانٍ واحد ، بخلاف المصدرِ الصريحِ ؛ يَصلُحُ للأزمنة الثلاثة ، وأجازه الأخفشُ . انتهى « فارِضي »[2] .

* **قوله : (وما لتوكيدٍ . . .) إلى آخره** : (ما) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (وَحِّدْ) ، و(أَبَدَا) : ظرفٌ .

* **قوله : (وأَفرِدَا)** ؛ أي : وأَفْرِدْ غيرَهُ ، ودُفِعَ بهذا : ما يُتوَهَّمُ مِنْ ظاهر الأمر في قوله : (وثَنِّ . . .) إلى آخره ، ولا يُغْني عنه مفهومُ (فوَحِّدْ أبَدَا) ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ المُرادُ : لا تُوحِّدْ غيرَهُ دائماً .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣٢٨) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/٦٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/١٤٩) ، و« تمهيد القواعد » (٤/١٨٣١) ، و« همع الهوامع » (٢/١٠٠) ، وفي « تمهيد القواعد » : أنَّ الذي ذَكَرَهُ الأخفش في كتابه « الكبير » إنما هو منعُهُ ، وحُكِي عنه إجازته .

لا يجوزُ تثنيةُ المصدرِ المُؤكِّدِ لعامله ، ولا جمعُهُ ، بل يجبُ إفرادُهُ ؛ فتقولُ : (ضَرَبْتُ ضَرْباً) ؛ وذلك لأنَّهُ بمثابة تكريرِ الفعلِ ، والفعلُ لا يُثَنَّىٰ ولا يُجمَعُ .

وأمَّا غيرُ المُؤكِّد ـ وهو المُبيِّنُ للعدد والنوع ـ . . فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّهُ يجوزُ تثنيتُهُ وجمعُهُ .

فأمَّا المُبيِّنُ للعدد : فلا خلافَ في جواز تثنيتِهِ وجمعِهِ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ضَرْبتَينِ) ، و(ضَرَباتٍ) .

وأمَّا المُبيِّنُ للنوع : فالمشهورُ : أنَّهُ يجوزُ تثنيتُهُ وجمعُهُ إذا اختلفتْ أنواعُهُ ؛ نحوُ : (سِرْتُ سَيْرَيْ زيدٍ الحسنَ والقبيحَ) ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ :

❁ قوله : (لأنَّهُ بمثابةِ تكريرِ الفعلِ) اعتُرِضَ : بأنَّهُ ليس توكيداً للفعل ، بل لأحد مدلولَيهِ ؛ وهو الحَدَثُ ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (لأنَّهُ يقعُ على القليل والكثير ؛ فلا معنىٰ لتثنيته وجمعِهِ) .

ويُمكِنُ أنْ يُجابَ : بأنَّ التأكيدَ بالنَّظَر للمجموع لا للجميع ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (فالمشهورُ : أنَّهُ يجوزُ) ؛ أي : قياساً ؛ ليُغايِرَ كلامَ سيبويه الآتيَ[1] .

❁ قوله : (ويُمكِنُ أنْ يُجابَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا لا يُلاقي الإشكالَ ؛ لأنَّ كونَهُ مُؤكِّداً للمجموع لا يُسوِّغُ كونَهُ تكريراً للفعل الاصطلاحيِّ الذي هو صريحُ كلامِ الشارح .

---

(١) انظر (٣/ ٢٢١) .

أَنَّهُ لا يجوزُ تثنيتُهُ ولا جمعُهُ قياساً ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع ، وهـٰذا اختيارُ الشَّلَوبِينِ[1] .

٢٩١ـ وحَذْفُ عاملِ المُؤكِّدِ ٱمتنَعْ وفـي سِـواهُ لـدليـلٍ مُتَّسَـعْ

---

* قوله : (وهـٰذا اختيارُ) ؛ أي : عدمُ الجوازِ ، قال في « التصريح » : (واحتجَّ المُجِيزُ : بمَجِيئه في الفصيح ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب : ١٠] ، والألفُ مُزِيدةٌ تشبيهاً للفواصل بالقوافي)[2] .

* قوله : (وحَذْفُ عاملٍ) ؛ أي : وحذفُ عاملِ المصدرِ (المُؤكِّدِ) بكسر الكاف ، وقولُهُ : (ٱمتنَعْ) : خبرٌ عن (حَذْفُ) .

* قوله : (وفي سِواهُ لدليلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وفي حذفِ عاملِ سِواهُ اتِّساعٌ ؛ فالجارُّ والمجرورُ : خبرٌ مُقدَّمٌ علىٰ حذف مضافَينِ كما علمتَ[3] ، و(مُتَّسَعْ) : مبتدأٌ ، وهو بفتح السين لا بكسرها ؛ لأنَّ المصدرَ الآتيَ مِنْ غير

---

* قوله : (لأنَّ المصدرَ الآتيَ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ المُعرِبِ : (لأنَّ اسمَ المصدرِ)[4] ، وهي أنسبُ بما تقدَّم للمُحشِّي ؛ مِنِ اشتراطِ خُلُوِّ المصدرِ

---

(١) انظر « الكتاب » (١/ ٣٥) ، و« التذييل والتكميل » (٧/ ١٥٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٩٦) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٣٢٩) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٩) .

(٣) والمضافان هما : (حذف) ، و(عامل) .

(٤) تمرين الطلاب (ص٦٧) .

المصدرُ المُؤكِّدُ لا يجوزُ حذفُ عاملِهِ ؛ لأنَّهُ مَسُوقٌ لتقرير عاملِهِ وتقويتِهِ ، والحذفُ مُنافٍ لذلك .

وأمَّا غيرُ المُؤكِّد : فيُحذَفُ عاملُهُ للدَّلالة عليه جوازاً ووجوباً[1] .

فالمحذوفُ جوازاً : كقولك : (سَيْرَ زيدٍ) لمَنْ قال : (أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ ؟) ، و(ضَرْبتَينِ) لمَنْ قال : (كم ضربتَ زيداً ؟) ، والتقدير : (سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ) ، و(ضَرَبْتُهُ ضَرْبتَينِ) .

وقولُ ابنِ المُصنِّفِ : (إنَّ قولَهُ : « وحذفُ عاملِ المُؤكِّدِ امتنعْ » سهوٌ

الثُّلاثيِّ ـ كـ (المُتَّسَعِ) مِنِ (اتَّسَعَ) ، و(المُستقَرِّ) مِنِ (استقَرَّ) ـ يأتي علىٰ زِنَةِ المفعولِ ، كما صَرَّحَ به النُّحاةُ في (باب المفعول فيه) ، **فاحفَظْ ذلك** .

❋ **قوله : (لتقرير عاملِهِ وتقويتِهِ) التقريرُ** : رَفْعُ المجاز ، **والتقويةُ** : التثبيتُ في النَّفْس ؛ لأنَّ ذِكْرَ الشيءِ مرَّتَينِ أَثْبَتُ له مِنْ ذِكْره مرَّةً ، أفادَهُ شيخُ الإسلام[2] .

❋ **قوله : (وقولُ ابنِ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره : (قولُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (ليس بصحيح) ، ومَقُولُهُ هو : (إنَّ قولَهُ : « وحذفُ . . . »)**

عن ميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة ، لـٰكن قد علمتَ أنَّهُ سيأتي له أنَّ ذلك خلافُ التحقيق[3] .

---

(١) **قوله : (فيُحذَفُ عاملُهُ)** ؛ أي : لدلالته علىٰ معنىً زائدٍ ، فأشبه المفعولَ به ، وهو يحذف عامله . « خضري » (١/ ٣٨١) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٧٨) .

(٣) انظر (٤/ ٢٠) .

منه ؛ لأنَّ قولَكَ : « ضَرْباً زيداً » مصدرٌ مُؤكِّدٌ ، وعاملُهُ محذوفٌ وجوباً كما سيأتي)[1] . . ليس بصحيحٍ ، وما استدلَّ به علىٰ دعواه مِنْ وجوب حَذْفِ عامل المُؤكِّد بما سيأتي . . ليس منه ؛ وذلك لأنَّ : (ضَرْباً زيداً) ليس مِنَ التأكيد في

إلىٰ آخره ، و(سهوٌ منه) بالرفع : خبرٌ عن (إنَّ) المُصدَّرِ بها المَقُولُ ، والضميرُ في (منه) : للناظم ، وما ذَكَرَهُ الشارحُ عن ابن الناظم . . هو كلامُهُ بالمعنىٰ ، وهو حاصلُ ما أرادَهُ مِنْ عبارةٍ طويلة نَقَلَها في « التصريح »[2] .

❁ **قوله** : (وهو حاصلُ ما أرادَهُ . . .) إلىٰ آخره : ليس هـٰذا حاصلَهُ ، إنَّما حاصلُهُ : أنَّ عاملَ المُؤكِّدِ قد سُمِعَ حذفُهُ جوازاً في نحو : (أنتَ سَيْراً) ، ووجوباً في نحو : (أنتَ سَيْراً سَيْراً) ، و(ما أنتَ إلا سَيْراً) ، و(ضَرْباً زيداً) ، وغيرِ ذلك ممَّا سيأتي[3] ، فمَنْعُهُ مِنْ حذفه هنا إمَّا سهوٌ عن وُرُودِ هـٰذا ، وإمَّا للبناء علىٰ أنَّ ذلك من المصدر المُختصِّ لا المُؤكِّد ، وهي دعوىٰ بلا دليلٍ ، هـٰذا هو حاصلُ الاعتراضِ الأَوَّلِ في كلامِ ابنِ الناظم ، وقد قَصَّرَ الشارحُ في بيانه ؛ لأجلِ أنْ يَرُوجَ له الجوابُ .

وحاصلُ الاعتراضِ الثاني في كلامه ـ وقد تركه الشارحُ رأساً ـ : أنَّ تعليلَ المُصنِّفِ بأنَّ القصدَ به التقريرُ والتقويةُ المُنافي للحذف ؛ إنْ أرادَ أنَّ المقصودَ منه ذلك دائماً . . فممنوعٌ ولا دليلَ عليه ، وإنْ أرادَ أنَّهُ قد يُقصَدُ به ذلك وقد يُقصَدُ به مُجرَّدُ التقريرِ . . فمُسلَّمٌ ، ولـٰكن لا نُسلِّمُ أنَّ الحذفَ مُنافٍ لذلك

---

(١) شرح ابن الناظم (ص١٩٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٩) .

(٣) انظر (٣/ ٢٢٢ ، ٢٣٥) وما بعدها .

شيءٍ ، بل هو أمرٌ خالٍ مِنَ التأكيد ؛ بمثابة : (اضْرِبْ زيداً) ؛ لأَنَّهُ واقعٌ موقعَهُ[1] ، فكما أنَّ : (اضْرِبْ زيداً) لا تأكيدَ فيه . . كذلك : (ضَرْباً زيداً) ، وكذلك جميعُ الأمثلةِ التي ذَكَرَها ؛ ليستْ مِنْ باب التأكيد في شيء ؛ لأنَّ المصدرَ فيها نائبٌ مَنابَ العاملِ دالٌّ علىٰ ما يَدُلُّ عليه ، وهو عِوَضٌ منه .

ويَدُلُّ علىٰ ذلك : عدمُ جوازِ الجمعِ بينهما ، ولا شيءَ مِنَ المُؤكِّدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المُؤكَّد .

---

* قوله : (ولا شيءَ مِنَ المُؤكِّدات . . .) إلىٰ آخره : قال في « التصريح » بعدَ أَنْ نَقَلَ ما ذَكَرَهُ ابنُ عَقيلٍ : (والحقُّ : أنَّ المصدرَ النائبَ عن فعله مِنْ قِسْم

القَصْدِ ؛ لأنَّهُ إذا جاز أنْ يُقرِّرَ معنىٰ عاملٍ مذكورٍ . . فلْيُقرِّرِ المحذوفُ لقرينةٍ بالأَوْلىٰ ، ولعلَّ وجهَ الأَوْلَوِيَّة : أنَّ المحذوفَ أشدُّ احتياجاً إلىٰ ما يدفعُ عنه احتمالَ التجوُّز ؛ لقُرْب تطرُّقه إليه زيادةً على المذكور ؛ لِمَا أنَّ الحذفَ مِنَ التوسُّع ، فينساق الذِّهْنُ منه إلىٰ غيره ، ومنه تُوُسِّعَ التجوُّزُ به إلىٰ غير معناه .

* قوله : (والحقُّ : أنَّ المصدرَ النائبَ عن فعله مِنْ قِسْم المصدرِ المُؤكِّدِ) ؛ أي : خلافاً لابن عَقيلٍ .

وقولُهُ ـ أي : ابنِ عَقيلٍ ـ : (ويَدُلُّ علىٰ ذلك : عدمُ جوازِ الجمعِ بينهما) . . يَرِدُ عليه : أنَّهُ لا دلالةَ فيه ؛ لأنَّهُ قد يُقالُ : إنَّ ذلك لعارضِ نيابتِها ، لا بالنَّظَر لذاتها ، وأيضاً : لا يأتي في نحو : (أنتَ سَيْراً) ؛ لأنَّ الحذفَ فيه غيرُ واجبٍ .

---

(1) أي : ففائدته : النيابة عن فعله ، وإعطاؤه معناه ، لا تأكيده ، وإلا كان مؤكِّداً لنفسه ، وهو باطلٌ . « خضري » (١/ ٣٨٢) .

ويَدُلُّ أيضاً علىٰ أنَّ (ضَرْباً زيداً) ونحوَهُ ليس مِنَ المصدر المُؤكِّدِ لعامله . . أنَّ المصدرَ المُؤكِّدَ لا خلافَ في أنَّهُ لا يعملُ ، واختلفوا في المصدر الواقعِ مَوقِعَ الفعل ؛ هل يعملُ أو لا ؟ والصحيحُ : أنَّهُ يعملُ ؛ فـ (زيداً) في قولك : (ضَرْباً زيداً) . . منصوبٌ بـ (ضَرْباً) على الأصحِّ ، وقيل : إنَّهُ منصوبٌ بالفعل المحذوف ؛ وهو (اضْرِبْ) .

المصدرِ المُؤكِّدِ ، وهو في معنى الاستثناءِ مِنْ قوله : « وحذفُ عاملِ المُؤكِّد امتنَعْ » ، قاله المُوضِّحُ في « حواشيه »)[1] ؛

وقولُهُ : (ويَدُلُّ أيضاً . . .) إلىٰ آخره : يَرِدُ عليه : أنَّهُ لا دلالةَ في ذلك أيضاً ؛ لأنَّ مَنْ قال بعمل النائب يحتملُ أنَّهُ يراهُ مِنَ المُؤكِّد ولٰكن اختصَّ بمَزِيَّةٍ اقتضتْ عملَهُ ؛ وهي نيابتُهُ عن فعله ، وقولُهُ أوَّلاً : (والحذفُ مُنافٍ لذلك) لا يُسلَّمُ ؛ لأنَّ الخليلَ وسيبويهِ يُجيزانِ الجمعَ بينَ الحذفِ والتوكيدِ ، فلا ينهضُ ما ذُكِرَ جواباً عن اعتراضِ ابنِ الناظم .

❀ قوله : (وهو في معنى الاستثناءِ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا جوابٌ مِنَ المُوضِّح عن اعتراضِ ابنِ الناظم ؛ بأنَّ الصُّوَرَ التي أَوْرَدَها لا تَرِدُ على الناظم ؛ لأنَّهُ استثناها مِنْ قوله : (وحذفُ عاملِ المُؤكِّدِ امتنَعْ) بقوله : (والحذفُ حَتْمٌ . . .) إلىٰ آخر الأبيات الثلاثة ؛ فليس الناظمُ ساهياً عن تلك الأمورِ التي أَوْرَدَها ابنُهُ .

لا يُقالُ : لا دليلَ على استثناء (أنتَ سَيْراً) ؛ لأنَّهُ لم يذكرْهُ الناظم .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٣٣٠) .

فعلى القول الأوَّل : ناب (ضَرْباً) عن (اضْرِبْ) **في** الدَّلالة علىٰ معناه وفي العمل .

وعلى القول الثاني : ناب عنه في الدَّلالة على المعنىٰ دون العمل .

أي : **فاعتراضُ ابنِ الناظمِ صحيحٌ** .

لأنَّا نقولُ : يُشِيرُ إليه مفهومُ قولِهِ : (كذا مُكرَّرٌ) ، كذا قيل ، **وفيه** : أنَّ مفهومَهُ ليس الجوازَ في غير المُكرَّر ، بل امتناعُ الحذف ، كما هو قضيَّةُ المُستثنىٰ منه ، وإلا لَزِمَ الجوازُ في بقيَّة الصُّوَرِ ، فيضيعُ الاستثناءُ .

وبالجملة : فلم يتمَّ الجوابُ عن الاعتراض .

نعم ؛ قد يُقالُ : إنَّ المُصنِّفَ يجعلُ الحذفَ في نحو : (أنتَ سَيْراً) مقصوراً على السماع فقط ، فليس هناك مسائلُ قياسيَّةٌ يجوزُ فيها الحذفُ والإظهارُ عندَهُ ، وما وَرَدَ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ، فلا حاجةَ لاستثنائه ؛ لأنَّ المقصودَ إنَّما هو الأمورُ القياسيَّة ، وما سيأتي في كلام الشارحِ مِنْ جواز الإظهارِ والحذفِ في نحو هـٰذا المثالِ كما يأتي[1] . . له طريقةٌ أُخْرىٰ غيرُ ما جرىٰ عليه الناظمُ هنا .

❊ **قوله** : (**أي : فاعتراضُ ابنِ الناظمِ صحيحٌ**) ؛ أي : مِنْ جهةِ أنَّ الأمثلةَ التي أوردها مِنَ المصدر المُؤكِّد ، كما قاله ابنُ الناظمِ ، لا قسمٌ آخَرُ ، كما قاله ابنُ عَقيلٍ وغيرُهُ ، وليس مقصودُهُ أنَّ الاعتراضَ مُتوجِّهٌ على الناظم ، كيف وقد أشار المُوضِّحُ للجواب بقوله : (وهو في معنى الاستثناء . . .) إلىٰ آخره ؟!

---

(١) انظر (٣/٢٤٦) .

٢٩٢ـ والحذفُ حَتْمٌ . . . .

لكن انتصرَ شيخُ الإسلامِ للناظم ، وردَّ كلامَ ولدِهِ ، وساق كلامَ ابنِ عَقيلٍ وغيرِهِ ، ثمَّ قالَ : (وبالجملة : ما قاله الشارحُ ـ يعني : ابنَ الناظم ـ ممنوعٌ ؛ لأنَّهُ إذا اقتضى القياسُ مَنْعَ حذفِ عاملِ المُؤكِّدِ ، وأَمْكَنَ حَمْلُ الوارد مِنْ ذلك علىٰ غير التأكيد . . فحَمْلُهُ عليه أَوْلىٰ ؛ للجمع بين الأَمْرَينِ ، ولا ريبَ أنَّ الحذفَ مُنافٍ لمقصود التأكيد ، وبذلك عُلِمَ : أنَّ المصدرَ : مُؤكِّدٌ ، ومُبيِّنٌ للنوع أو العدد ، وبدلٌ مِنَ اللفظ بالفعل) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

* قوله : (**والحذفُ حَتْمٌ**) . . . .

---

* قوله : (**علىٰ غير التأكيد**) ؛ أي : بأنْ يكونَ مِنْ قَبيل المصدرِ النائبِ عن فعله الذي هو قسمٌ رابع .

ولا يُقالُ : إنَّ الناظمَ لا يقولُ بالقِسْم الرابع ؛ أخذاً مِنْ حَصْره الأقسامَ في الثلاثة بقوله : (توكيداً أَوْ نوعاً يُبِينُ أو عَدَدْ) .

لأنَّا نقولُ : معنىٰ قولِهِ : (توكيداً . . .) إلىٰ آخره : أَنَّهُ إنْ أبان شيئاً يتعلَّقُ بمعنىٰ عاملِهِ . . لا يُبِينُ إلا توكيداً أو نوعاً أو عدداً ؛ **فلا يُنافي أَنَّهُ** قد يكونُ قائماً مَقامَ عاملِهِ دالّاً علىٰ ما يَدُلُّ عاملُهُ عليه بدون بيانِ شيءٍ يتعلَّقُ بمعناه ، وبينَ القائمِ مَقامَ العامل والمُبِينِ . . عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ ؛ **يجتمعانِ في نحو** : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد : ٤] ، **وانفرادُ كلٍّ ظاهرٌ** .

---

(١) الدرر السنية (١/ ٤٧٩) .

. . . .

قال الشيخُ ابنُ هشامٍ : (الحقُّ : أنَّ المصدرَ النائبَ عن فعله مِنْ قِسْم المصدر المُؤكِّد) .

قال الشيخُ يحيىٰ : (كلُّ ما بعدَهُ معطوفٌ على المثال ، لا على الصورة ؛ فالجميعُ مِنْ صُوَرِ المصدرِ الآتي بدلاً ، والنوعُ في المثال التابعُ منها ،

❀ قوله : (قال الشيخُ ابنُ هشامٍ . . .) إلىٰ آخره : لم تُفِدْ هـٰذه العبارةُ معنىً زائداً علىٰ ما تقدَّم ؛ فهي تذكيرٌ له .

❀ قوله : (كلُّ ما بعدَهُ) ؛ وهو قولُهُ : (وما لتفصيلٍ . . .) إلىٰ آخر الباب .

❀ قوله : (على المثال) ؛ وهو قولُهُ : (نَدْلاً) بالنَّظَر لذاته في بعض المعطوفات ، وبالنَّظَر لجُمْلته في بعضها الآخَرِ ، كما بيَّنه بقوله بعدُ : (« وما لتفصيلٍ » : معطوفٌ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (لا على الصورة) ؛ أي : القاعدةِ ؛ وهي قولُهُ : (والحذفُ حَتْمٌ معَ آتٍ بَدَلَا) .

وقولُهُ : (فالجميعُ) ؛ أي : جميعُ الجزئيَّاتِ المذكورةِ مِنْ عند قولِهِ : (كنَدْلاً . . .) إلىٰ آخر الباب ، وهي جزئيَّاتٌ سبعةٌ ، آخِرُها المصدرُ التشبيهيُّ .

❀ قوله : (مِنْ صُوَرِ المصدرِ الآتي بدلاً) ؛ أي : الذي هو قسمٌ مِنَ المُؤكِّد .

❀ قوله : (والنوعُ في المثال التابعُ منها) هـٰذا جوابٌ عمَّا يُقالُ : إنَّ جَعْلَ

. . . .

. . . .

المثالِ الأوَّلِ ـ وهو : (نَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ) ـ مِنْ قَبيل المصدرِ الآتي بدلاً من فعله الذي هو قسمٌ مِنَ المُؤكِّد . . لا يصحُّ ؛ لأنَّ (نَدْلَ الثعالب) بدلٌ مِنْ (نَدْلاً) ، فيكونُ (نَدْلاً) مصدراً مُبيِّناً للنوع لا مُؤكِّداً ؛ نظيرُ ما قالوه في المصدر الموصوف مِنْ أَنَّهُ مُبيِّنٌ للنوع .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ المصدرَ المُبيِّنَ للنوع إنَّما هو (نَدْلَ الثعالب) الذي هو تابعٌ ، وكلامُنا في المتبوع الذي هو (نَدْلاً) ، وهو من جملةٍ أُخرىٰ غيرِ جملة البدل ؛ لأنَّهُ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العامل ؛ ففرقٌ بينَ المصدرِ المُبدَلِ منه والموصوف .

فقولُهُ : (والنوعُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : المصدرُ الذي هو نوعُ الكائنُ في المثال الأوَّلِ حالَ كونِهِ منها ـ أي : مِنْ صُوَرِ المصدر الآتي بدلاً ـ . . إنَّما هو التابعُ ؛ وهو (نَدْلَ الثعالب) ، لا المتبوعُ ؛ وهو (نَدْلاً) الذي الكلامُ فيه ؛ فـ (النوعُ) : مبتدأٌ ، و(في المثال) : صفةٌ له ، ويصحُّ جَعْلُهُ حالاً منه ، وقولُهُ : (منها) : حالٌ من (المثال) ، ويصحُّ جعلُهُ وصفاً ، فحقُّهُ التقديمُ ، و(التابعُ) : خبر المبتدأ ، وفي بعض النسخ : (إلى التابع)[1] .

واستظهر بعضُهُم : أنَّ قولَهُ : (والنوع) عطفٌ على (الآتي بدلاً) ؛ أي : ومن المصدر النوعيِّ في المثال السابعِ منها ؛ أعني : قولَهُ : (كذاك ذو التشبيه . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّ (بكاءَ ذاتِ عُضْلة) مصدرٌ مُبيِّنٌ للنوع ، والستةَ

---

(١) كما هو في (د) ، وفي (أ) : (أي : التابع) .

. . . .

و« **ما لتفصيلٍ** » : **معطوفٌ على المجرور بالكاف ، والبواقي : معطوفةٌ على الجارِّ والمجرور ؛** . . . .

قبلَهُ من المصدر الآتي بَدَلاً مِنَ اللفظ بفعله ؛ أوَّلُها : (كنَدْلاً) ؛ فقولُ المُحشِّي : (النوع) لعلَّهُ حُذِفَ منه ياءُ النسبة ، و(التابع) تصحيفُ (السابع) انتهىٰ .

وفيه : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ في كلام المُحشِّي تناقضٌ ؛ لأنَّ قولَهُ : (كلُّ ما بعدَهُ معطوفٌ على المثال لا على الصورة) . . يَقتضِي : أنَّ السابعَ مِنْ جملة أمثلة الصُّورةِ والقاعدة ؛ أعني : (والحذفُ حَتْمٌ معَ آتٍ بَدَلاً) ، فيكونُ المصدرُ في المثال السابعِ مُؤكِّداً ، وقولَهُ : (والنوعيِّ في المثال السابعِ منها) . . يَقتضِي : أنَّهُ ليس مُؤكِّداً ؛ بدليل عطفِهِ على (الآتي بَدَلاً) ؛ علىٰ أنَّ ادِّعاءَ التحريفِ والتصحيفِ لا يُرتَكبُ إلا إذا تعذَّر المرورُ على الظاهر ، وقد أَمْكَنَ كما علمتَ ، فتأمَّلْ .

❁ **قوله : (معطوفٌ على المجرور بالكاف)** ؛ وهو (نَدْلاً) ، **وقولُهُ : (والبواقي)** ؛ وهو قولُهُ : (كذا مُكرَّرٌ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (ومنه ما يدعونَهُ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (كذاك ذو التشبيهِ . . .) إلىٰ آخره .

وقولُهُ : (على الجارِّ والمجرور) ؛ وهو قولُهُ : (كنَدْلاً) ، والمُرادُ : علىٰ جملة التمثيلِ بتمامها ؛ أعني : وذلك كائنٌ كنَدْلاً ، وإنَّما اقتصر على الجارِّ والمجرور ؛ لأنَّهُ المُصرَّحُ به في التركيب .

كيلا تدخلَ الكافُ على الكاف) ، نَقَلَهُ عن الشيخ أبي إسحاقَ الشاطِبيِّ . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[1] .

وقولُهُ : (**كيلا تدخلَ الكافُ على الكاف**) ؛ أي : لو عَطَفْنا جملةَ قولِهِ : (كذا مُكرَّر. . .) إلىٰ آخره علىٰ (نَدْلاً). . لَزِمَ دخولُ الكافِ الداخلةِ علىٰ (نَدْلاً) على الكاف في قوله : (كذا مُكرَّرٌ) ، وفيه : أنَّ هـٰذه العِلَّةَ لا تَطَّرِدُ في قوله : (ومنه ما يَدْعُونه. . .) إلىٰ آخره ؛ إذ لا كافَ فيه ، فلو عُطِفتْ جملةُ (ومنه ما يدعونه) علىٰ (نَدْلاً). . لم يلزم ذلك المحذورُ .

وقد يُقالُ : أُجْرِي الكلامُ في هـٰذه الجملِ الثلاثِ علىٰ وَتيرةٍ واحدة ؛ علىٰ أنَّ هناك مانعاً آخَرَ ؛ وهو أنَّ الجملَ الثلاثَ المذكورةَ لا يصحُّ كونُها في محلِّ جرٍّ عطفاً علىٰ (نَدْلاً) ؛ لأنَّهُ لم يُقصَدْ لفظُها ؛ علىٰ أنَّهُ يلزمُ دخولُ حرفِ الجرِّ علىٰ مثله بالنسبة لقوله : (ومنه ما يدعونه) ؛ لأنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ ، وكذا (مِنْ) .

لا يُقالُ : لا نُسلِّمُ أنَّ قولَهُ : (ومنه ما يدعونه مُؤَكِّداً) جملةٌ مُركَّبةٌ مِنْ مبتدأ وخبر حتىٰ لا يصحَّ العطفُ فيها علىٰ (نَدْلاً) ، بل (ما) مِنْ قوله : (ومنه ما يدعونه) معطوفةٌ علىٰ (نَدْلاً) ، فتكونُ في محلِّ جرٍّ ، ويكونُ (منه) حالاً .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٧٣) ، وانظر « حاشية الشاوي على المرادي » (ق/ ٤٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٤٣) ، وكلامُ ابن هشام المُصدَّرُ به هـٰذه القولة. . قاله في إحدىٰ « حواشيه على الخلاصة » ، كما سبق قبل قليل .

. . . .

وخالفه المُعرِبُ فقالَ : (« وما » : موصولٌ اسميٌّ في موضعِ رفعٍ على الابتداء ، لا في موضع جرٍّ عطفاً علىٰ « نَدْلاً » ، خلافاً للشاطِبيِّ في تجويزه ذلك) انتهىٰ[1] .

لأنَّا نقولُ : هو وإن أَمْكَنَ إلا أنَّ الأَوْلىٰ عدمُهُ ؛ لئلا يلزمَ التشتيتُ بسبب توسُّطِ ما عُطِفَ علىٰ (نَدْلاً) بين المعطوفَينِ علىٰ جملة التمثيل ، وإنَّما اختِيرَ العطفُ علىٰ جملة التمثيلِ لا على القاعدة ؛ لأجلِ أنْ يُستفادَ أنَّ ما ذُكِرَ من المصدر الآتي بدلاً مِنَ اللفظ بفعله الذي صُرِّحَ فيه بوجوب حَذْفِ العامل ، كما أشار إليه المُحشِّي أوَّلاً .

❁ قوله : (وخالفه المُعرِبُ . . .) إلىٰ آخره : الصوابُ : ما دَرَجَ عليه الشاطِبيُّ ؛ لأنَّ ما جرىٰ عليه المُعرِبُ يُوهِمُ أنَّ ما ذُكِرَ قَسِيمٌ للآتي بدلاً مِنْ فعله معَ أنَّهُ قسمٌ منه .

والحاصلُ : أنَّ المصدرَ الآتيَ بدلاً مِنْ فعله : إمَّا أن يكون طَلَبيّاً ، أو خبريّاً .

فالأَوَّلُ : هو الواقعُ أمراً ، أو نهياً ، أو دعاءً ، أو توبيخاً ، وهـٰذا النوعُ مَقِيسٌ على الصحيح ؛ بشرطِ : أنْ يكونَ له فعلٌ مِنْ لفظه ، وأنْ يكونَ مفرداً مُنكَّراً ، وإلا كان سماعيّاً ؛ كـ(ويلَهُ) ، وهـٰذا النوعُ أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (كنَدْلاً) .

والثاني ـ وهو الخبريُّ ـ : إمَّا مسموعٌ ، ولم يتعرَّضْ له المُصنِّفُ ،

---

(١) تمرين الطلاب (ص٦٧) .

. . . . مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فعلِهِ . . . .

❁ قوله : (بَدَلَا مِنْ فعلِهِ) خصَّ ابنُ عُصْفُورٍ الوجوبَ في المصدر القائمِ

وضابطُهُ : أنْ يَدُلَّ علىٰ عامله دليلٌ ، ويَكثُرَ استعمالُهُ في كلامهم ؛ كقولهم عندَ النِّعْمة : (حَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً) ، وعندَ الشِّدَّة : (صَبْراً لا جَزَعاً) ، وعندَ ظهور مُعجِبٍ : (عَجَباً) ، وعندَ الامتثال : (سَمْعاً وطاعةً) ، وعندَ خطاب مَرْضِيٍّ عنه : (أفعلُ ذلك وكرامةً ومَسَرَّةً) ، وعندَ خطاب مغضوبٍ عليه : (لأفعلَنَّ ذلك رَغْماً وهَوَاناً) .

فالعاملُ في هـٰذه الأمثلةِ ونحوِها . . محذوفٌ وجوباً ؛ لجَرَيانها مَجْرى الأمثالِ في كثرة الدَّوَرَانِ على اللِّسان ، فلا تُغيَّرُ عمَّا وردتْ ، وقد أشار الشارحُ إلىٰ هـٰذا النوعِ بقوله : (ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدر . . .) إلىٰ آخره ، والمُرادُ بقِلَّةِ ذلك : قَصْرُهُ على السماع .

وإمَّا مَقِيسٌ ؛ وهو ما ذكره المُصنِّفُ بقوله : (وما لتفصيلٍ . . .) إلىٰ آخِرِ الباب .

وما عدا هـٰذه الأمورَ المسموعةَ والقياسيَّةَ يمتنعُ فيها حذفُ العامل ، كما هو قضيَّةُ المُستثنىٰ منه ، ويكونُ ذلك طريقةَ الناظمِ في هـٰذا الكتاب ، وقد تقدَّمتِ الإشارةُ إلىٰ ذلك ، واللهُ يُوفِّقُنا للصواب .

❁ قوله : (خصَّ ابنُ عُصْفُورٍ الوجوبَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليقومَ المُكرَّرُ ـ وهو المصدرُ الأوَّلُ مِنْ نحو : (فصَبْراً في مجال الموت صَبْراً) ـ

مَقامَ فعلِهِ في الطَّلَب . . بالتَّكْرار ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

فصَبْراً في مَجَالِ الموتِ صَبْراً . . . .

❀ **قوله : (اللَّذْ كـ « ٱنْدُلَا ») اللَّذْ** ـ بسكون الذال المُعجَمة ـ لغةٌ في (الذي) ، و(**اندُلا**) بضم الدال المُهمَلة ، **والنَّدْلُ** : الخَطْفُ بسرعة .

مَقَامَ العامل ؛ إذ أنواعُ تَحَتُّمِ حذفِهِ وقيامِ المصدرِ مَقامَهُ قياساً . . كلُّها مشتملةٌ علىٰ ما يَصلُحُ حكمةً لقيامه مَقامَهُ ؛ كتَكْرار المصدر ، وسبقِ جملةٍ هو لتفصيل الغرض مِنْ مضمونها ، أو لتوكيدها ، أو تشتملُ علىٰ معناه وفاعله ؛ فينبغي أنْ يكونَ هنا أيضاً ما يَصلُحُ حكمةً لذلك ، **هـٰذا ما ظَهَرَ في توجيهه ، فتدبَّرْهُ** .

(١) صدر بيت لقَطَري بن الفُجاءة الخارجي ، كما في « حماسة أبي تمام » (١/ ٩٧) ، وعجزه : (فما نَيْلُ الخلودِ بمُستطاعِ) ، وهو ضمن قصيدة شهيرة حماسيَّة مطلعُها :

أقولُ لها وقد طارتْ شَعَاعاً ... مِنَ الأبطالِ وَيْحَكِ لن تُراعِي
فإنَّكِ لو سألتِ بقاءَ يومٍ ... على الأجلِ الذي لكِ لم تُطاعِي

ومنها :

سبيلُ الموتِ غايةُ كلِّ حيٍّ ... فداعِيهِ لأهلِ الأرضِ داعِ
ومَنْ لا يُغْتبَطْ يَسْأَمْ ويَهْرَمْ ... وتُسلِمْهُ المَنُونُ إلى انقطاعِ
وما للمرءِ خيرٌ في حياةٍ ... إذا ما عُدَّ مِنْ سَقَطِ المتاعِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٨٧) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٢٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٤٥ـ١٠٤٦) .

يُحذَفُ عاملُ المصدرِ وجوباً في مواضعَ :

منها : إذا وَقَعَ المصدرُ بدلاً مِنْ فعله[1] ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والنهيِ ؛ نحوُ : (قياماً لا قعوداً) ؛ أي : قُمْ قياماً ولا تَقعُدْ قعوداً[2] ، والدعاءِ ؛ نحوُ : (سَقْياً لك) ؛ أي : سَقَاكَ اللهُ[3] .

❋ قوله : (سَقْياً لك) حكى ابنُ أَيَازَ عن محمَّدٍ الزَّعْفرانيِّ : أنَّ اللامَ في (لك) لا تتعلَّقُ بشيء ، وقيل : تتعلَّقُ بمحذوفٍ صفة لـ (سَقْياً) ، . . . .

❋ قوله : (لا تتعلَّقُ بشيء) ؛ أي : فهي حرفُ جرٍّ زائدٌ ، وفيه : أنَّهُ حينئذٍ

---

(١) أي : عوضاً عن اللفظ به ؛ أي : عن التلفُّظ بفعله ، ولو المُقدَّرَ في المصدر الذي لا فعل له ؛ كـ (بَلْهَ) بمعنىٰ (تَرْكاً) . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٨٣) .

(٢) اعتُرِضَ : بأنَّ حذفَ مجزومِ (لا) الناهيةِ . . ممنوعٌ ؛ فالأَوْلىٰ في التخلُّص عن ذلك : أنْ يُجعَلَ (قياماً) مفعولاً به لفعل محذوف ، و(لا قعوداً) عطفاً عليه ؛ أي : افعَلْ قياماً لا قعوداً ، وأمَّا جَعْلُ أبي حيَّان (لا) نافيةً للجنس ، و(قعوداً) اسمها نُوِّن شذوذاً . . فتَكَلُّفٌ ، مع أنَّهُ يحتاج ـ كما قاله الدَّمَامِينيُّ ـ إلىٰ جَعْله خبراً بمعنى النهي ، أفاده الصبَّان ، وعلىٰ هـٰذا : فليس المثالُ ممَّا نحن فيه ، فلا يوجد مثالٌ للمصدر الواقع بدلاً مِنْ فعله في النهي ، مع أنَّهُم صرَّحوا بوقوعه فيه ، ولا يَبعُدُ أنْ يُخَصَّ المنعُ مِنْ حذف مجزوم (لا) الناهيةِ بما إذا لم يَقُمِ المصدرُ مَقامَهُ ؛ بدليل ما ذَكَرُوهُ هنا ، فتأمَّلْ . « خضري » (١/ ٣٨٤) .

(٣) ويجوز في نحو ذلك أنْ يُرفَعَ المصدرُ بالابتداء ، وخبرُهُ الظرفُ بعدَهُ ، ويكون المُسوِّغ للابتداء به معنى الفعل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾ [الصافات : ١٣٠] ، وأمَّا المصدرُ المضاف ؛ نحوُ : (بُعدك) و(سحقك) . . فلا يُرفَع ؛ لعدم خبر له ، وأمَّا ذو (أل) : فرفعُهُ أحسنُ ؛ كـ (الوَيْل له والخَيْبة) ، لـٰكن إدخال (أل) سماعيٌّ عندَ سيبويه ؛ فلا يُقالُ : (السَّقْي له) ؛ لعدم سماعه ، وقاسه الفرَّاء والجَرْمي . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٨٤) .

وكذلك يُحذَفُ عاملُ المصدر وجوباً : إذا وقع المصدرُ بعدَ الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ ؛ نحوُ : (أَتَوَانِياً وقد علاكَ المَشِيبُ ؟) ؛ أي : أَتَتوانىٰ وقد علاكَ ؟

ورُدَّ : بأنَّهُ أُقِيمَ مُقامَ الفعل ، فلا يُوصَفُ كالفعل ، ونَقَلَ الأندلسيُّ : أنَّ بعضَهُم يُعلِّقُهُ بـ (أعني) محذوفاً ، أفاده الفارِضيُّ[1] .

❀ قوله : (أَتَوَانِياً) مصدرُ (تَوَانَىٰ) ، قال في « المختار » : (تَوَانَىٰ في حاجته : قَصَّرَ)[2] ، وعُلُوُّ المَشيب : كنايةٌ عن ظهور الشَّيْب .

يصيرُ الضميرُ المتصلُ بها معمولاً لـ (سَقْياً) ، فيلزمُ المحذورُ الذي ذَكَرُوهُ ؛ وهو خطابُ ذاتَينِ في جملةٍ واحدة ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (سَقْياً) نائبٌ مَنابَ (سقىٰ) خبراً مُراداً به الطَّلَبُ ، كما أشار إليه الشارحُ بقوله : (أي : سقاك اللهُ) .

لا يُقالُ : هٰذا يُنافي ما ذكره الشارحُ آخِراً ؛ مِنْ أنَّ المصدرَ إنَّما ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمرِ للمخاطب .

لأنَّا نقولُ : ما ذكره الشارحُ في الأمر ، وكلامُنا في الدعاء ؛ علىٰ أنَّهُ يحتملُ أنَّهُ لا ينوبُ مَنابَ الأمرِ ولو بواسطة إلا إذا كان للمخاطب ، وهٰذا لا يُنافي أنَّهُ قد ينوبُ عن غير الأمر بالكُلِّيَّة .

❀ قوله : (ورُدَّ : بأنَّهُ أُقِيمَ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا يلزمُ إعطاءُ النائبِ حُكْمَ المَنُوبِ عنه مِنْ كلِّ وجه .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٦٦) ، وانظر « قواعد المطارحة » لابن أَيَازَ (ص١٢٨) .

(٢) مختار الصحاح (ص٣٠٧) .

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدرِ مُقامَهُ . . في الفعل المقصودِ الخبرُ ؛ نحوُ : (أَفعَلُ وكرامةً) ؛ أي : وأُكرِمُكَ .

فالمصدرُ في هـٰذه الأمثلةِ ونحوِها . . منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والمصدرُ نائبٌ مَنابَهُ في الدَّلالة علىٰ معناه .

وأشار بقوله : (كـ « نَدْلاً ») : إلىٰ ما أنشده سيبويهِ ؛ وهو قولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

١٦٢ـ يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفَافاً عِيابُهُم ويَرْجِعْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحقائبِ

❀ قوله : (يَمُرُّونَ بالدَّهْنا . . .) إلىٰ آخره : قالهما الشاعرُ يهجو بهما لصوصاً ، و(الدَّهْنا) بفتح الدال المُهمَلة وسكونِ الهاء بعدَها النونُ ، يُمَدُّ ويُقصَرُ ، وهو في البيت مقصورٌ ؛ اسمُ موضعٍ ببلاد تميم ، و(عِيابُهُم) بكسر العين المُهمَلة ، وبمُثنَّاةٍ تحتيَّةٍ بعدَها ألفٌ فباءٌ مُوحَّدةٌ : جمعُ (عَيْبة) بفتح أوَّلِهِ ؛ اسمٌ لِمَا يُجعَلُ فيه الثيابُ ، ومِنْ هـٰذا يُقالُ : (فلانٌ عَيْبَةُ فلانٍ) : إذا كان مَوضِعَ سِرِّهِ .

. . . .

(١) الشاهد لأعشىٰ همدان في « ديوانه » (ص٩٠) من كلمة يهجو بها لصوصاً ، ونُسب إلى الأحوص ، وهو في « ديوانه » أيضاً (ص٢٨٩) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/١١٥ـ ١١٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٢٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٩٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٥٠) ، و« أوضح المسالك » (٢/٢١٨) ، و« المساعد » (٢/ ٢٤٢) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢١٦ـ٢١٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٤١ـ١٠٤٣) .

علىٰ حِينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أمورِهِم فنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

و(**دارِين**) بكسر الراء المُهمَلة : اسمُ موضعٍ في ساحل البحر ، و(**بُجْر**) بضم المُوحَّدة وسكونِ الجيم : جمعُ (بَجْراءَ) ؛ وهي المُمتلِئةُ ، و(**الحقائب**) : جمعُ (حَقِيبة) بالحاء المُهمَلة والقاف ؛ كـ (صَحِيفة وصحائفَ) ؛ وهي وِعاءٌ يجعلُ الرجلُ فيه زادَهُ ، ويَحتقبُهُ الراكبُ خلفَهُ في سفره .

وقولُهُ : (**علىٰ حينَ**) يُروىٰ بالبناء والإعراب ، و(**أَلْهىٰ**) : مِنَ الإلهاء ؛ وهو الاشتغالُ ، وهو فعلٌ ماضٍ ، **فاعلُهُ** : (**جُلُّ**) بالجيم ؛ أي : مُعظَمُ

❀ **قوله** : (**وهي وِعاءٌ يجعلُ . . .**) إلىٰ آخره : **هي في الأصل** : العَجِيزةُ ، كما في « المصباح » ، قال : (ثمَّ سُمِّيَ ما يُحمَلُ مِنَ القُماش على الفرس خلفَ الراكبِ حقيبةً مجازاً ؛ لأنَّهُ محمولٌ على العَجُز) انتهىٰ[1] ، **والمُرادُ هنا بالحقائب** : العِيابُ ؛ **سُمِّيتْ حقائبَ** ؛ لحَمْلها على العَجُز ؛ أي : يَرجِعْنَ مُمتلِئةً عِيابُهُم مِنْ أمتعة الناس ؛ فـ (الحقائبُ) إظهارٌ في محلِّ الإضمار[2] .

❀ **قوله** : (**يُروىٰ بالبناء**) ، **وهو الأفصحُ** في مِثْلِ هٰذا التركيب ؛ لإضافتها إلىٰ مبنيٍّ[3] ، **والجارُّ والمجرور** : مُتعلِّقٌ بقولٍ محذوف ؛ أي : فيقولون لزُرَيقٍ حينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أمورِهِم : نَدْلاً . . . إلىٰ آخره .

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٩٧) .

(٢) سبق هٰذا التقرير في (١/ ٣٤٩) .

(٣) وهٰذا عند الكُوفيِّينَ ، كما سيأتي في (٣/ ٦٣٣ـ ٦٣٦) .

فـ (نَدْلاً) : نائبٌ مَنابَ فعلِ الأمر ؛ وهو (انْدُلْ) ، والنَّدْلُ : خَطْفُ الشيءِ بسرعة ، و(زُرَيقُ) : مُنادىً ، والتقديرُ : (نَدْلاً يا زُرَيقُ المالَ) ، وزُرَيقُ : اسمُ رجلٍ ، وأجاز المُصنِّفُ أنْ يكونَ مرفوعاً بـ (نَدْلاً)[1] ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إنْ جُعِلَ (نَدْلاً) نائباً مَنابَ فعلِ الأمر للمخاطب والتقديرُ : (اندُلْ) . . لم يصحَّ أنْ يكونَ مرفوعاً به ؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ إذا كان للمخاطب لا يرفعُ ظاهراً ، فكذلك ما ناب مَنابَهُ .

وإن جُعِلَ نائباً مَنابَ فعلِ الأمر للغائب والتقديرُ : (ليَنْدُلْ) . . صحَّ أنْ يكونَ مرفوعاً به ، لـٰكنَّ المنقولَ : أنَّ المصدرَ لا ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمر للغائب ، وإنَّما ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمر للمخاطب ؛ نحوُ : (ضَرْباً زيداً) ؛ أي : اضْرِبْ زيداً ، والله أعلم .

أمورِهِم ، و(الناس) : مفعوله .

و(نَدْلاً) : منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : (انْدُلْ نَدْلاً) ، وهـٰذا محلُّ الاستشهادِ[2] ، و(زُرَيق) بضم الزاي المُعجَمة وفتحِ الراء وسكونِ المُثنَّاة التحتيَّةِ فقافٍ : اسمُ رجلٍ ، كما ذَكَرَهُ الشارح .

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٥) .

(٢) حيثُ وقع (نَدْلاً) نائباً عن فعل الأمر (اندُلْ) ، وفي البيت الأوَّل شاهدٌ آخرُ في قوله : (يَرْجِعْنَ) ؛ حيثُ استعمل نون النسوة في الذكور مجازاً ، وقد سبق التنبيهُ عليه في (١/ ٣٤٧) .

٢٩٣ـ وما لتفصيلٍ كـ (إمَّا مَنَّا)   عاملُهُ يُحذَفُ حيثُ عَنَّا

❀ قوله : (وما لتفصيلٍ . . .) إلىٰ آخره : في جَعْلِ المفعولِ المطلق تفصيلاً . . مُسامحةٌ ؛ بمعنىٰ : أنَّ له دَخْلاً في التفصيل ؛ لأنَّ المُفصَّلَ هو وما عُطِفَ عليه ، فهو بعضُ المُفصَّل . انتهىٰ « ياسين على الفاكهي »[(١)] .

مسألة

[في جوازِ رفعِ المصدرِ الذي سِيقَ للتفصيل سماعاً]

يجوزُ الرفعُ سماعاً في قوله : (وما لتفصيلٍ . . .) إلىٰ آخره ، ذَكَرَهُ شيخُنا السيِّدُ[(٢)] .

❀ قوله : (كـ « إمَّا مَنَّا ») فُهِمَ مِنْ هـٰذا التمثيل : تقييدُ الوجوبِ بكون التفصيلِ جملةً ؛ فلا يجبُ الحذفُ في نحو : (لزيدٍ سفرٌ ؛ فإمَّا صحَّةً وإمَّا

❀ قوله : (يجوزُ الرفعُ سماعاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يجوزُ رفعُ المصدرِ الذي سِيقَ للتفصيل سماعاً ، وكذا المُكرَّرُ وما بعدَهُ ، والأوجهُ : اطِّرادُ الرفعِ فيما ذكر ، كما يُفِيدُهُ كلامُ ابنِ عُصْفُور[(٣)] .

❀ قوله : (بكون التفصيلِ جملةً) في نسخ : (لجملة) ، وهي أظهرُ[(٤)] .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٦٨٦) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٧٥)

(٣) شرح الجمل (١/ ٣٤٩) .

(٤) وجاء كذلك في (هـ) .

يُحذَفُ أيضاً عاملُ المصدر وجوباً : إذا وَقَعَ تفصيلاً لعاقبةِ ما قبلَهُ[١] ؛

اغتناماً) ، و(لزيد ضَرْبٌ ؛ فإمَّا تأديباً وإمَّا ظُلْماً) ، بل يجوزُ إظهارُ العامل .

والحاصلُ : أنَّ التفصيلَ : إمَّا تفصيلُ جملةٍ ؛ فيجبُ معه الحذفُ ، أو مفردٍ ؛ فيجوزُ .

وقولُهُ : (لتفصيلِ ما قبلَهُ) خَرَجَ به : إذا قُدِّمَ التفصيلُ ؛ نحوُ : ([إمَّا] إهلاكاً أو تأديباً فاضْرِبْهُ) ؛ فيجوزُ الإظهارُ ، وعليه الناظمُ وابنُ الحاجب ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ[٢] .

والحاصلُ : أنَّ القيودَ ثلاثةٌ : كونُ المصدرِ لتفصيل جملةٍ ، مُؤَخَّراً ، لتفصيل عاقبةٍ . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[٣] .

❀ قوله : (تفصيلاً لعاقبةِ ما قبلَهُ) كأنَّهُ أراد بالعاقبة : . . . .

❀ قوله : (وقولُهُ : « لتفصيلِ ما قبلَهُ ») لعلَّ هـٰذه الكتابةَ مِنَ الشَّنَوَانيِّ علىٰ غير هـٰذا الكتاب ، وفي بعض النسخ : (وقولُهُ : « لتفصيل » ؛ أي : لِمَا قبلَهُ)[٤] ، وعليه : فالأمرُ ظاهرٌ .

❀ قوله : (لتفصيل عاقبةٍ) ؛ أي : عاقبةِ تلك الجملة ؛ ولعلَّهُ احترَزَ بهـٰذا القيدِ الثالثِ : عن تفسير نَفْسِ الفعل ؛ كما في قولك : (ضربتُ زيداً ؛ إمَّا

---

(١) في نسخ الشارح : (ما تقدَّمه) بدل (ما قبله) ، والمثبت موافق لما كتب عليه المُحشِّي .

(٢) حاشية الشنواني علىٰ أوضح المسالك (٣/ق١٢٩ـ ١٣٠) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٧٥) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٦٦٥) ، و« كافية ابن الحاجب » (ص١٨) ، و« حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٦٨٥ـ٦٨٦) .

(٤) جاء كذلك في (هـ) .

كقوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد : ٤] ؛ فـ(مَنّاً) و(فداءً) : مصدرانِ منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقديرُ والله أعلم : (فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً ، وإمَّا تفدون فداءً) ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وما لتفصيلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يُحذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوقِ للتفصيل حيثُ عَنَّ ؛ أي : حيثُ عَرَضَ .

ما يترتَّبُ على التفصيلِ مِنَ الفوائد ؛ وهو إمَّا طَلَبٌ أو خبرٌ ، فطَلَبُ شَدِّ الوَثاق يترتَّبُ عليه ما ذَكَرَهُ بعدَهُ مِنَ المصادر ، ومثالُ الخبر : (اشتريتُ طعاماً ؛ فإمَّا بيعاً وإمَّا أَكْلاً) انتهىٰ « دَمَامِيني »[1] .

❁ قوله : (﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ ﴾) ؛ أي : أَكْثَرْتُم في الذين كفروا القتلَ . . (﴿ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ ﴾) ؛ أي : فأَمْسِكُوا عن القتل وأْسُرُوهُم وشُدُّوا ما يُوثَقُ به الأَسْرىٰ ، وقولُهُ : (﴿ فَإِمَّا مَنًّۢا ﴾) ؛ أي : فإمَّا أنْ تَمُنُّوا عليهم بإطلاقهم مِنْ غير شيء ، (﴿ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾) ؛ أي : تُفادُوهُم بمالٍ أو أَسْرىٰ مُسلِمِينَ ، كما في « الجلالَينِ »[2] .

❁ قوله : (فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً) اعترُضَ : بأنَّ الصوابَ إسقاطُ (مَنّاً) ؛ لأنَّهُ جمعٌ بين الفعل والمصدر ، وذلك غيرُ جائز .

ضَرْباً قبيحاً أو حَسَناً) ؛ فلا يجبُ الحذفُ في ذلك ، ولم أَرَهُ .

❁ قوله : (ما يترتَّبُ على التفصيلِ) لعلَّ الأَوْلى : (المُفصَّل) بفتح الصاد ، أو : (الفعل) .

---

(١) تعليق الفرائد (١/ق١٧١) .

(٢) تفسير الجلالين (ص٦٧٣) .

٢٩٤ـ كـذا مُكـرَّرٌ وذو حَصْـرٍ وَرَدْ نـائـبَ فعـلٍ لاسـمِ عيـنٍ ٱستَنَـدْ

أي : كذلك يُحذَفُ عاملُ المصدر وجوباً : إذا ناب المصدرُ عن فعلٍ استندَ

ويُجابُ : بأنَّهُ لم يَقصِدِ الجمعَ بينهما ، بل أراد : أنَّ الأصلَ في التركيب أنْ يكونَ هٰكذا ؛ فهو بيانٌ لأصله ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (كذا مُكرَّرٌ) ؛ أي : ذُكِرَ مرَّتَينِ فأكثرَ . انتهىٰ « فاكهي »[1] .

❁ قوله : (وذو حَصْرٍ وَرَدْ) ؛ أي : وَرَدَ كلٌّ منهما ؛ فالجملةُ : نعتٌ للمبتدأ ؛ أعني : مُكرَّراً وما عُطِفَ عليه ، و(نائب) بالنصب : حالٌ مِنْ فاعلِ (وَرَدْ) ، و(الاسم) : مُتعلِّقٌ بـ(استند) ، وجملةُ (استند) : قال المَكُوديُّ : (نعتٌ ثانٍ للمبتدأ وما عُطِفَ عليه ؛ علىٰ معنىٰ : ما ذُكِرَ)[2] ، واستظهر الشيخُ خالدٌ : أنَّ الجملةَ المذكورةَ نعتٌ لقوله : (فِعْل)[3] .

❁ قوله : (يُحذَفُ عاملُ المصدر وجوباً : إذا ناب. . .) إلىٰ آخره :

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/٦٨٦) ، و« حاشية ياسين على الألفية » (١/٢٥٨) .

(٢) شرح المكودي (ص١١٦) ، وقوله : (علىٰ معنىٰ : ما ذكر) ؛ وهو : (كلٌّ منهما) ، وعبارة « التمرين » (ص٦٨) : (. . . وما عُطِفَ عليه ، وكان حقُّهُ أنْ يقولَ : « وَرَدَا نائبي فعل واستندا » ؛ لأنَّ كلا المصدرين يَرِدانِ مستندَينِ نائبي فعل ، ولٰكنه أفرد علىٰ معنىٰ : ما ذُكِرَ) .

(٣) تمرين الطلاب (ص٦٨) .

لاسمِ عَينٍ ؛ أي : أُخبِرَ به عنه ، وكان المصدرُ مُكرَّراً أو محصوراً .

يُشترَطُ في هٰذا المصدر : كونُهُ مُستمِرّاً للحال لا مُنقطِعاً ولا مستقبلاً ، وكونُ عاملِ المصدرِ خبراً ، وكونُ المُخبَرِ عنه اسمَ عَينٍ ، كما في « التصريح »[1] .

❀ قوله : (لاسمِ عَينٍ) احتَرَزَ به : عن اسم المعنىٰ ؛ نحوُ : (أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ) ؛ فيجبُ أنْ يُرفَعَ على الخبريّة هنا ؛ لعدم الاحتياج إلىٰ إضمارِ فعلٍ هنا ،

❀ قوله : (يُشترَطُ في هٰذا المصدر : كونُهُ مُستمِرّاً. . .) إلىٰ آخره : لم أَرَ مفهومَ هٰذا القيدِ والقيدِ بعدَهُ ، ولعلَّهُ يُقالُ : إنَّهُ إذا أُريد المُضِيُّ صُرِّحَ بالعامل الماضي ، وإن أُريد المستقبلُ صُرِّحَ بالعامل المستقبل ؛ تنصيصاً على المُراد ؛ لدَفْعِ تَوَهُّمِ إرادةِ الحالِ المُتبادرة ، وإنَّهُ إذا كان عاملُ المصدرِ ليس خبراً[2] ؛ نحوُ : (يسيرُ زيدٌ سَيْراً سَيْراً). . لا يُحذَفُ ؛ لتوهُّمِ أنَّ الاسمَ المذكورَ مبتدأٌ ، وللفصل بينَ النائب والمَنُوبِ عنه .

❀ قوله : (احتَرَزَ به : عن اسم المعنىٰ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المصدرَ في (أمرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ) ليس نائبَ فعلٍ استندَ إلى اسمِ معنىً ، بل المصدرُ نَفْسُهُ استندَ إلى اسم المعنىٰ مِنْ أوّل الأمر ؛ فهو خارجٌ بقوله : (نائبَ فعلٍ) ، وحينئذٍ : فقولُهُ : (اسم عَينٍ) بيانٌ للواقع لا للاحتراز ، كما أفاده الصبّانُ[3] .

لٰكن لا يخفاكَ : أنَّ المصدرَ لم يُسنَدْ إلا بعدَ رفعِهِ ، أمّا بالنَّظَر له بدون

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٣٣٢) .

(٢) في (ك) : (فاعلاً) بدل (ليس خبراً) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ١٧٣) .

فمثالُ المُكرَّرِ : (زيدٌ سَيْراً سَيْراً) ، والتقديرُ : (زيدٌ يسيرُ سيراً) ؛ فحُذِفَ (يسيرُ) وجوباً ؛ لقيام التكريرِ مَقَامَهُ .

بخلافه بعدَ اسمِ العين ؛ لأنَّهُ يُؤمَنُ معه اعتقادُ الخبريَّةِ ؛ إذ المعنىٰ لا يُخبَرُ به

الرفع . . فليس مسنداً ، بل المسندُ فعلُهُ ؛ أي : الجملةُ الفعليَّةُ ؛ فالمعنىٰ : إنْ كان إسنادُ الجملةِ الفعليَّةِ بنصب المصدرِ إلىٰ عَيْنٍ . . حُذِفَ العاملُ وجوباً ، وإن كان إسنادُها إلىٰ معنىً . . لم يُحذَفْ وجوباً ، بل يتعيَّنُ رفعُ المصدر ؛ لأنَّ المقصودَ مِنَ الفعل حينئذٍ حَدَثُهُ ، فيُغني عنه إسنادُ المصدر ، فإسنادُ المصدرِ فرعُ الغَنَاءِ عن إسناد الجملةِ الفعليَّةِ .

فظَهَرَ : أنَّهُ للاحتراز ، كما قاله شيخُنا .

* قوله : (بخلافه) ؛ أي : المصدرِ (بعدَ اسمِ العين) ؛ فإنَّهُ يحتاجُ إلىٰ إضمارِ فعلٍ ؛ لعدم صحَّةِ الخبريَّةِ ، وقولُهُ : (لأنَّهُ يُؤمَنُ معه . . .) إلىٰ آخره : عِلَّةٌ لمحذوف ؛ أي : وإنَّما جاز حذفُ العامل بعدَ اسمِ العين ؛ لأنَّهُ يُؤمَنُ معه . . . إلىٰ آخره .

قال ياسينُ : (ومقتضى التعليلِ : أنَّ مثلَ اسمِ العين اسمُ المعنى الذي لا يصحُّ وقوعُ المصدرِ خبراً عنه ؛ نحوُ : « أَمَلُكَ نُقْصانٌ » ، « وشُغْلُكَ [زيادةٌ] »[١] ؛ فيصحُّ النصبُ ، ويُحذَفُ الفعلُ معَ التَّكْرار علىٰ تقدير : « أَمَلُكَ ينقصُ نقصاناً » ، و« شُغْلُكَ يزيدُ زيادةً » ، وحينئذٍ : ففي مفهوم قولِهِ : « لاسم عين » تفصيلٌ)[٢] .

---

(١) في النسخ : (زائد) ، ولعلَّ الأنسب ما أثبت ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/٢٥٨ـ٢٥٩) .

ومثالُ **المحصورِ** : (ما زيدٌ إلا سَيْراً) ، و(إنَّما زيدٌ سَيْراً) ، والتقديرُ : (ما زيدٌ إلا يسيرُ سَيْراً) ، و(إنَّما زيدٌ يسيرُ سَيْراً) ؛ **فحُذِفَ** (يسيرُ) وجوباً ؛ لِمَا في الحصر مِنَ التأكيد القائمِ مَقَامَ التكريرِ .

فإنْ لم يُكرَّرْ أو لم يُحصَرْ . . لم يجبِ الحذفُ ؛ نحوُ : (زيدٌ سَيْراً) ؛ التقديرُ : (زيدٌ يسيرُ سَيْراً) ؛ فإن شئتَ حذفتَ (يسيرُ) ، وإن شئتَ صرَّحتَ به ، والله أعلم .

٢٩٥ـ ومنـهُ مـا يـدعـونَـهُ مُـؤكِّـدَا   لنفسِــهِ أو غيــرِهِ . . . . . .

عن العين إلا مجازاً ؛ كقوله[1] :   [من البسيط]

فــإنَّمــا هــيَ إقبــالٌ وإدبــارُ

أي : ذاتُ إقبالٍ وإدبار .

❀ **قوله** : (ومنهُ) ؛ أي : ومِنَ المصدر المحذوفِ العاملِ وجوباً ، و(مُؤكِّداً) بكسر الكاف : مفعولٌ ثانٍ لـ(يدعونَهُ) .

❀ **قوله : (فإنَّما هيَ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ** : للناقة .

❀ **قوله : (أي : ذاتُ إقبالٍ وإدبار) مُقتضاهُ** : أنَّ المجازَ بالحذف ،

---

(١) عجز بيت للخنساء رضي الله عنها في « ديوانها » (ص٤٦) ، وصدره : (ترتعُ ما رتعتْ حتىٰ إذا ادَّكرتْ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣٣٧) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٩١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣١٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٤٥ـ ٢٤٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢١٣) ، وانظر « خزانة الأدب » (١/ ٤٣١ـ ٤٣٨) .

. . . . فـالمُبتـدَا
٢٩٦ـ نحوُ (لهُ عَلَيَّ ألفٌ عُرْفَا) والثانِ كـ (ابْنِي أنتَ حقّاً صِرْفَا)

أي : مِنَ المصدر المحذوفِ عاملُهُ وجوباً : ما يُسمَّى : المُؤكَّدَ لنَفْسه ، والمُؤكِّدَ لغيره .

فالمُؤكِّدُ لنَفْسه : هو الواقعُ بعدَ جملةٍ هي نصٌّ في معناه[١] ؛ نحوُ :

❁ **قوله** : (**فالمُبتدَا**) ؛ أي : الأوَّلُ مِنَ النوعَينِ ؛ وهو المُؤكِّدُ لنَفْسه .

❁ **قوله** : (**والثانِ**) ؛ وهو المُؤكِّدُ لغيره .

❁ **قوله** : (**صِرْفَا**) هو نعتُ (حقّاً) ، قال الشاطِبيُّ : (و« حقّاً صِرْفَا » : صالحانِ لتوكيد ما قبلَهُما على الانفراد ؛ فكأنَّهُما مثالانِ في مثالٍ واحد ؛ تقولُ : « ابني أنتَ حقّاً » ، و« أنتَ ابني صِرْفاً » ، **والصِّرْفُ** : الخالصُ مِنْ كلِّ شيء الذي لم يمتزجْ ولا اختلطَ بغيره)[٢] .

❁ **قوله** : (**هو الواقعُ بعدَ جملةٍ هي نصٌّ. . .**) إلىٰ آخره : **سُمِّيَ بذلك** ؛ لأنَّهُ بمنزلة إعادة الجملةِ؛ فكأنَّهُ نَفْسُها ؛ فقولُكَ : (له عليَّ ألفٌ) نصٌّ في الاعتراف

ولا يتعيَّنُ ، بل يجوزُ كونُهُ مرسلاً ؛ لعلاقة التعلُّق .

❁ **قوله** : (**فكأنَّهُ نَفْسُها**) الأنسبُ بتسميته مُؤكِّداً لنفسه أنْ يقولَ : (فكأنَّها

---

(١) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وفي جميع نسخ الشارح : (لا تحتمل غيره) بدل (هي نصٌّ في معناه) .

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٣٥٦) .

(له عليَّ ألفٌ اعترافاً) ؛ فـ (اعترافاً) : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوف وجوباً ، والتقديرُ : (أَعترِفُ اعترافاً) ، وسُمِّيَ مُؤكِّداً لنفسه ؛ لأنَّهُ مُؤكِّدٌ للجملة قبلَهُ ، وهي نَفْسُ المصدرِ ؛ بمعنىٰ : أنَّها لا تحتملُ سواه ، وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (فالمُبتدا) ؛ أي : فالأوَّلُ مِنَ القِسْمَينِ المذكورَينِ في البيت الأوَّل . . كقولك : (له عليَّ ألفٌ اعترافاً) .

والمُؤكِّدُ لغيره : هو الواقعُ بعدَ جملةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غيرَهُ ، فتصيرُ بذِكْره نصّاً فيه ؛ نحوُ : (أنتَ ابْنِي حقّاً)[1] ؛ فـ (حقّاً) : مصدرٌ منصوب بفعلٍ محذوف وجوباً ، والتقديرُ : (أَحُقُّهُ حقّاً) ، وسُمِّيَ مُؤكِّداً لغيره ؛ لأنَّ الجملةَ قبلَهُ تَصلُحُ له ولغيره ؛ لأنَّ قولك : (أنتَ ابني) يحتملُ أنْ يكونَ حقيقةً ، وأنْ يكونَ مجازاً علىٰ معنىٰ : (أنتَ عندي في الحُنُوِّ بمنزلة ابني) ،

لا يتطرَّقُ إليها احتمالُ غيرِهِ البتَّةَ ، فالمصدرُ الظاهر بعدها ـ وهو (اعترافاً) ـ مُؤكِّدٌ للاعتراف الذي تضمَّنتْهُ الجملةُ ، وهو مُؤكِّدٌ لنفسه ، كما أنَّ المصدرَ مُؤكِّدٌ لنفسه في نحو : (ضربتُ ضَرْباً) ، كما أفادَهُ الدَّمَامِينيُّ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

نَفْسُهُ) ، إلا أنَّهُ راعىٰ قولَهُ : (بمنزلة . . .) إلىٰ آخره ، ولو جَمَعَ فقال : (فكأنَّها نَفْسُهُ وكأنَّهُ نَفْسُها) . . لكان أَحْسَنَ ؛ لأنَّ فيه مُراعاةَ الأمرَينِ معاً ؛ أعني : التسميةَ والقولَ المذكور[3] .

---

(١) ومثلُهُ : (لا أفعلُهُ البتَّةَ) ؛ لأنَّ البتَّةَ مُحقِّقٌ لاستمرار النفيِ قبلَهُ بعد احتمال الانقطاع . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٨٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٦٩ـ٧٠) ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/ ق١٧٢) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٧٤) .

فلمَّا قال : (حقّاً) صارتِ الجملةُ نصّاً في أنَّ المُرادَ البُنُوَّةُ حقيقةً ، فتأثَّرتِ الجملةُ بالمصدر ؛ لأنَّها صارتْ به نصّاً ، فكان مُؤكِّداً لغيره ؛ لوجوب مُغايرةِ المُتأثِّرِ للمؤثِّر فيه .

٢٩٧ـ كذاكَ ذو التشبيهِ بعدَ جملهْ . . . .

---

* قوله : (مُغايرةِ المُتأثِّرِ) ؛ وهو الجملةُ ، وقولُهُ : (للمُؤثِّر فيه) ؛ أي : وهو المصدر .

* قوله : (كذاكَ ذو التشبيهِ) ؛ أي : ممَّا يُلتزَمُ إضمارُ ناصبِهِ : ذو التشبيه. . . إلىٰ آخره ، لٰكن بشروطٍ سبعةٍ : أنْ يكونَ مصدراً ، مُشعِراً بالحدوث ، دالّاً على التشبيه ، بعدَ جملةٍ ، حاويةٍ معناه ، وفاعلَهُ ، غيرَ صالحٍ ما اشتملَتْ عليه للعمل فيه ؛ كالمثال الذي ذَكَرَهُ الناظمُ .

بخلافِ نحوِ : (لِزَيدٍ يدٌ يدُ أسدٍ) ؛ لعدم كونِهِ مصدراً ، ونحوِ : (له عِلْمٌ عِلْمُ الحكماء) ؛ لعدم الإشعارِ بالحُدُوث ، ونحوِ : (له صَوْتٌ صَوْتٌ

---

* قوله : (غيرَ صالحٍ ما اشتملَتْ عليه للعمل فيه) خَرَجَ بذلك : ما إذا صَلُحَ للعمل فيه ؛ كقولك : (أنا أَبْكِي بُكاءَ ذاتِ عُضْلةٍ) ؛ فيتعيَّنُ نصبُهُ بالعامل المذكورِ في الجملة قبلَهُ ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية المذكورِ للعمل فيه[1] .

* قوله : (لعدم الإشعارِ بالحُدُوث) ؛ أي : لأنَّهُ مِنْ قَبيل المَلَكات[2] .

---

(١) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٢١٤) .
(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٧٦) .

. . . .

حَسَنٌ) ؛ لعدم التشبيهِ ، **ونحوِ** : (صَوْتُ زيدٍ صَوْتُ حمار) ؛ لعدم **تقدُّمِ** جملةٍ ، **ونحوِ** : (له ضَرْبٌ صَوْتُ حمار) ؛ لعدم احتواءِ الجملةِ **قبلَهُ** على معناه ، **ونحوِ** : (عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمام) ؛ لعدم احتوائِها على صاحبه ؛ فيجبُ رفعُهُ في هـٰذه الأمثلة ونحوِها ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

❀ **قوله** : (**ونحوِ** : **عليه نَوْحٌ**. . .) إلىٰ آخره : **الضميرُ** : **عائدٌ** للمَنُوح عليه لا للنائح ، فلم يكن في الجملةِ فاعلُ معنى المصدر ، بخلاف مثالِ المُصنِّف ؛ **فالفرقُ بينهما في غاية الظهور** ؛ فدَعْوى البعضِ أنَّ هـٰذا المثالَ كمثال المُصنِّفِ ، وأنَّ الفرقَ بينهما تَحَكُّمٌ. . **محلُّ نَظَرٍ** .

نعم ؛ قال شيخُنا : (إنَّ مُدَّعيَ ذلك بناه علىٰ ما يتبادرُ مِنْ قول الناسِ : « عليه قَوَامٌ كقَوَام البانِ » ؛ فـ « **عليه نَوْحٌ** » **معناه** : **أنَّهُ** ينوحُ ؛ **أي** : **فالمناسبُ** : التمثيلُ بصريح في المقصود) ، **تأمَّلْ** .

❀ **قوله** : (**فيجبُ رفعُهُ في هـٰذه الأمثلة ونحوِها**) ، وقد يُنصَبُ في الأخير على الحال مِنَ الضمير المُستترِ في الجارِّ والمجرور بتقدير (مثلَ) ، **ويتَّجهُ** : **أنَّهُ** يصحُّ النصبُ في نحو : (لِزيدٍ يدٌ يدَ أسد) ، و(عِلْمٌ عِلْمَ الحكماء) ، و(ضربٌ صوتَ حمارٍ). . على الحال مِنَ الضمير المُستترِ في الخبر بتقدير مضافٍ ؛ أي : مثلَ يدِ أسدٍ. . . إلىٰ آخره ، أو على المفعوليَّة لفعلٍ محذوف ؛ أي : تُماثِلُ يدَ أسدٍ. . . إلىٰ آخره ، **ويظهرُ** : **أنَّهُ** لا مانعَ مِنَ النصب على

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢١٤) .

. . . . كلي بُكاً بُكاءَ . . . .

فائدة

[في جواز رفعِ جميعِ ما استوفى الشروطَ في مسألة التشبيهِ]

يجوزُ الرفع أيضاً على البدليّة أو الوصفيّةِ في جميعِ ما استوفى الشروطَ ، ذَكَرَهُ ياسينُ[1] ، وهل هو مرجوحٌ ، أو الرفعُ والنصبُ مُتكافِئانِ ؟ **قولانِ** .

❀ **قوله : (كلي بُكاً بُكاءَ . . .) إلىٰ آخره :** ينبغي أنْ يُجعَلَ صفةً لقوله : (جملهْ) ؛ أي : بعدَ جملةٍ كالجملة في هـٰذا المثال ؛ ليكونَ إشارةً إلى الشروط .

المفعوليّة المطلقةِ بعاملٍ محذوف جوازاً في بعض تلك المُحترَزات .

❀ **قوله : (فائدة . . .) إلىٰ آخره :** تقدَّمتْ هـٰذه الفائدةُ في المسألة السابقة .

❀ **قوله : (مرجوحٌ) ذهبَ إليه :** ابنُ خروفٍ ، **ووجهُ المرجوحيّةِ :** أنَّ الثانيَ ليس هو الأوَّلَ حقيقةً ، فلا بدَّ مِنَ المجاز ، والنصبُ سالمٌ مِنْ هـٰذا المجاز .

وقولُهُ : (مُتكافِئانِ) ذهبَ إليه : ابنُ عُصْفُورٍ ، **ووجهُهُ :** أنَّ في النصب

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/٢٦١) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (١/٣٣٣) .

. . . .

فإن قلتَ : لم يشتملْ مثالُ المُصنِّفِ ونحوِهِ علىٰ صاحب المصدر ؛ لأنَّ (بكاءَ ذاتِ عُضْلة) ليس صاحبُهُ ياءَ المُتكلِّم في (لي) ؛ بل صاحبُهُ (ذات عُضْلة) .

قلتُ : معنىٰ (بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ) : بكاءً مُماثِلاً لذاتِ عُضْلة ؛ فالمعنيُّ المقصودُ بقوله : (بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ) صاحبُهُ ياءُ المُتكلِّمِ المذكور .

فإن قلتَ : (البُكاءُ) يُمَدُّ ويُقصَرُ ، فإذا مَدَدْتَ أردتَ الصوتَ الذي يكونُ معه البُكىٰ[1] ، وإذا قَصَرتَ أردتَ الدموعَ أو خروجَها ، قاله الجَوْهريُّ[2] ، وحينئذٍ : فمثالُ المُصنِّفِ مُشكِلٌ ؛ لأنَّ الجملةَ لم تشتملْ على اسمٍ بمعناه .

أُجيبَ : بأنَّ ما في الجملةِ ممدودٌ ، لـٰكنَّهُ قُصِرَ للضرورة .

قلت : كذا قالوه ، وكادوا أنْ يُجمِعُوا عليه[3] ، وفيه قُصُورٌ ؛ ففي

التقديرَ ، والأصلُ عدمُهُ ، أفاده المُصرِّحُ[4] .

❁ قوله : (مُماثِلاً لذاتِ) الأنسبُ : (مماثلاً لبُكاءِ ذاتِ) ؛ لأنَّهُ بصَدَد بيانِ الحقيقة ، وعندَ البيانِ لا يُرتَكبُ التجوُّزُ .

---

(١) أي : الدمع .

(٢) الصحاح (٦/ ٢٢٨٤) .

(٣) انظر « المقاصد الشافية » (٣/ ٢٦٤ـ ٢٦٥) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٣٣٤) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ ٢١٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٢٧) .

. . . . ذاتِ عُضْلَهْ

أي : كذلك يجبُ حذفُ عاملِ المصدر : إذا قُصِدَ به التشبيهُ بعدَ جملةٍ مُشتمِلةٍ علىٰ فاعل المصدر في المعنىٰ ؛ نحوُ : (لِزَيدٍ صوتٌ صوتَ حمار) ، و(له بُكاءٌ بُكاءَ الثَّكْلىٰ) ؛ فـ (صوتَ حمارٍ) : مصدرٌ تشبيهيٌّ ، وهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقديرُ : (يُصوِّتُ صوتَ حمارٍ) ، وقبلَهُ جملةٌ ؛ وهي : (لزيدٍ صوتٌ) ، وهي مُشتمِلةٌ على الفاعل في المعنىٰ ؛ وهو

« المصباح » : أنَّ القصرَ والمدَّ لغتانِ في (البُكاء) ، ثمَّ قالَ : (وقيل : القصرُ مع خروجِ الدموع ، والمدُّ علىٰ إرادة الصوتِ)[1] ، فحكىٰ ما قالوه بصيغة التمريض ؛ فمثالُ الناظمِ جارٍ على الصحيح ، فاحفظْهُ ، ودَعِ التقليدَ القبيحَ .

❋ قوله : (عُضْلَهْ) ؛ أي : ممنوعةٍ مِنَ النكاح ، وقال شيخُ الإسلام : (ذات عُضْلة ؛ أي : داهيةٍ ، ومِنْ كلامهم : إنَّهُ لعُضْلةٌ مِنَ العُضَل ؛ أي : داهيةٌ مِنَ الدواهي)[2] .

❋ قوله : (الثَّكْلىٰ) بفتح المُثلَّثة مقصوراً ؛ أي : الحزينةِ .

. . . .

(١) المصباح المنير (١/ ٨٣) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٨٣) .

(زيدٌ)[1] ، **وكذلك** : (**بكاءَ الثَّكْلىٰ**) **منصوبٌ بفعلٍ محذوف وجوباً** ، والتقدير : (يبكي بكاءَ الثَّكْلىٰ) .

فلو لم يكنْ قبلَ هـٰذا المصدرِ جملةٌ . . وَجَبَ الرفعُ[2] ؛ **نحوُ** : (**صوتُهُ صوتُ حمارٍ**) ، و(**بكاؤُهُ بكاءُ الثَّكْلىٰ**) ، **وكذا لو كان قبلَهُ جملةٌ وليستْ مُشتمِلةً على الفاعل في المعنىٰ**[3] ؛ **نحوُ** : (**هـٰذا بكاءٌ بكاءُ الثَّكْلىٰ**) ، و(**هـٰذا صوتٌ صوتُ حمار**) .

ولم يَتعرَّضِ المُصنِّفُ لهـٰذا الشرط ، ولـٰكنَّهُ مفهومٌ مِنْ تمثيله .

. . . .



(١) وهو أيضاً مُشعِرٌ بالحدوث ؛ لكونه مصدرَ (صاتَ يَصُوتُ) إذا صاح ؛ **فهو بمعنى التصويت** ؛ **أي** : إخراجِ ما يُسمَعُ وإحداثِهِ ، وليس في الجملة قبلَهُ ما يَصلُحُ لعمله ، فاستوفىٰ بذلك الشروط .

(٢) أي : علىٰ أنه خبرٌ لِمَا قبله .

(٣) **قوله** : (**وكذا**) ؛ **أي** : يجب الرفع ، لـٰكن ليس خبراً لِمَا قبله ، بل بدل منه ، أو نعت بتقدير : (مثل) ، أو خبر لمحذوف ؛ **أي** : هو بكاءُ ، **والمراد بوجوب الرفع** : عدم المفعوليّة المطلقة ، **فلا ينافي** جواز النصب على الحال إن وجد مُسوِّغه ؛ نحو : (عليه نوحٌ نوحَ الحمام) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٩٠) .

المفعول له

(المفعولُ له)

❁ قولـه : (المفعـولُ لـه) ، ويُسمَّى : (المفعـولَ لأجلـه) ، و(مِـنْ أجلـه) ؛ وهـو مـا فُعِـلَ لأجلـه فعـلٌ[1] ، ولا يجـوزُ تَعَـدُّدُهُ منصـوبـاً كـان أو مجروراً ، ومِنْ ثَمَّ مُنِعَ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ [البقرة : ٢٣١] . . تَعَلُّقُ (لتعتدوا) بـ (تُمسِكُوهنَّ) علىٰ جَعْل (ضِرَاراً) مفعولاً

[المفعولُ له]

❁ قوله : (ولا يجوزُ تَعَدُّدُهُ) ؛ أي : إلا بإبدال أو عطفٍ ؛ لأنَّ فيه عندَ عدمِ الإبدالِ والعطفِ تعلُّقَ حرفَيْ جرٍّ مُتَّحِدَيِ اللفظِ والمعنىٰ بعاملٍ واحدٍ بدون عطف .

❁ قـولـه : (ومِـنْ ثَـمَّ مُنِـعَ . . .) إلـىٰ آخـره ؛ أي : بـل هـو مُتعلِّـقٌ بـ (ضِرَاراً) .

---

(١) وذلك نحوُ : (جئتُ رَغْبةً فيك) ؛ فـ (رغبةً) : اسمٌ فُعِلَ لأجله فعلٌ ؛ وهو المجيء . « تصريح » (١/ ٣٣٤) .

٢٩٨ـ يُنصَبُ مفعولاً لهُ المصدرُ إنْ أَبَانَ تعليلاً كجُدْ شُكْراً . . . .

له ، وإنَّما يتعلَّقُ به على جَعْل (ضِرَاراً) حالاً . انتهى « هَمْع »[١] .

وقدَّمه على المفعول فيه ؛ لأنَّهُ أَدْخَلُ منه في المفعوليَّة ؛ لأنَّهُ مفعولُ الفاعل ، وأقربُ إلى المفعول المطلق ؛ بكونه مصدراً .

❀ قوله : (يُنصَبُ مفعولاً لهُ المصدرُ . . .) إلىٰ آخره : **الحاصلُ** : أنَّ الشروطَ خمسةٌ ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الرجز]

والمصدرُ القَلْبيُّ أنْ قدِ ٱتَّحَدْ وقتاً وفاعلاً وعِلَّةً وَرَدْ
يُنصَبُ مفعولاً لهُ في نحوِ (دِنْ للهِ طاعةً تَكُنْ مِمَّنْ أَمِنْ)

❀ قوله : (أَبَانَ تعليلاً) ؛ أي : أَفْهَمَ كونَهُ عِلَّةً للحدث ؛ أي : حَدَثِ العامل .

❀ قوله : (كجُدْ شُكْراً) ؛ أي : لأجلِ أنْ تَشكُرَ ؛ بالبناء للفاعل ؛ أي : لتكونَ شاكراً ؛ أي : للهِ[٢] . انتهى « ابن قاسم »[٣] .

❀ قوله : (أي : لأجلِ أنْ تَشكُرَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وليس المُرادُ : (لأجل أن تُشكَرَ) بالبناء للمفعول ؛ أي : يَشكُرَكَ الناسُ ؛ لعدم الاتِّحاد في الفاعل حينئذٍ .

---

(١) همع الهوامع (٢/ ١٣٦) .
(٢) سقط هـٰذا التفسير من غالب النسخ .
(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٧١) .

. . . . ودِنْ

❁ قوله : (ودِنْ) ؛ أي : شُكْراً ، كذا قدَّره ابنُ الناظم[1] ، وقال شيخُ الإسلام : (مِنَ « الدَّينِ » بفتح الدال ؛ أي : أَقْرِضْ ، أو مِنَ « الدِّين » بكسرها ؛ أي : جازِ ؛ مِنَ المُجازاة)[2] ، وقدَّره الأُشْمُونيُّ : (دِنْ طاعةً)[3] .

❁ قوله : (أي : شُكْراً) ؛ أي : فيكونُ الحذفُ حينئذٍ لدَلالةِ ما قبلَهُ .

❁ قوله : (وقدَّره الأُشْمُونيُّ : « دِنْ طاعةً ») ، وأشار به : إلىٰ أنَّ (دِنْ) مثالٌ ثانٍ بمعنى (اخْضَعْ) أو (جازِ) أو (أقرِضْ) حُذف مفعولُهُ ، قيل : (لدَلالةِ الأوَّلِ عليه) انتهىٰ ، وفيه نَظَرٌ ظاهرٌ ؛ إذ الشكرُ لا يَدُلُّ على الطاعة ، كما أفاده الصبَّانُ[4] .

نعم ؛ قال شيخُنا : (هو مدفوعٌ ؛ بأنَّ الطاعةَ شكرٌ ؛ فدَلالةُ الأوَّلِ ظاهرةٌ) ، وقال شيخُ شيخِنا القُوَيْسِنيُّ : (الطاعةُ أعمُّ مِنَ الشكر ، والخاصُّ يَدُلُّ على العام) .

---

(١) شرح ابن الناظم (ص١٩٨) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٨٥) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢١٥) .

(٤) حاشية الصبان (٢/ ١٧٩) .

٢٩٩ـ وهْوَ بما يعملُ فيهِ مُتَّحِدْ   وقتاً وفاعلاً وإنْ شرطٌ فُقِدْ

❁ قوله : (وهْوَ بما يعملُ) **الباءُ** : بمعنىٰ (مع) ، **والجملةُ** : حاليَّةٌ ، و(**وقتاً**) و(**فاعلاً**) : نُصِبا بنزع الخافض ، ويجوزُ أنْ يكونا تمييزَينِ منقولَينِ مِنَ الفاعل ، والتقديرُ : (مُتَّحِدٌ زمانُهُما وفاعلُهُما) .

❁ قوله : (وفاعلاً) **خالف بعضُهُم**[1] ؛ فأجازَ النصبَ مع اختلاف الفاعل ، مُحتجّاً بنحوِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد : ١٢] ؛ **ففاعلُ الإراءةِ** : هو اللهُ تعالىٰ ، **وفاعلُ الخوفِ والطَّمَعِ** : المُخاطَبونَ .

وأجاب ابنُ مالكٍ : بأنَّ الاتِّحادَ في الفاعل تقديريٌّ ؛ لأنَّ معناه :

❁ قوله : (وأجاب ابنُ مالكٍ . . .) إلىٰ آخره : **فيه** : **أنَّ** هٰذا خلافُ الظاهر ؛ لأنَّ العاملَ الذي تتعلَّقُ به الأحكامُ النَّحْويَّةُ . . هو (يُرِيكُم) ، لا (تَرَوْنَ) ، ولأنَّهُ لا يظهرُ كونُ الخوفِ والطمعِ عِلَّةً للرؤية ؛ لأنَّهُم لا يَرَونَ لأجل الخوف والطمع ، بل يُرِيهِمُ اللهُ لأجل أنْ يخافوا ويطمعوا ؛ **فاحتجاجُ بعضِهِم قويٌّ جَلِيٌّ** ، فإن كان ولا بدَّ مِنَ التأويل . . **فالأقربُ** : **أنْ يُؤَوَّلَ** الخوفُ والطمعُ بالإخافة والإطماع[2] .

---

(١) هو ابن خروف ، كما في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٢٦) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٨١) .

٣٠٠ـ فَاْجْرُرْهُ بالحرفِ . . . .

(يَجْعَلُكُم تَرَوْنَ) ؛ ففاعلُ الرُّؤْيةِ هو فاعلُ الخوف ، وقيل : هو علىٰ حذفِ مُضافٍ ؛ أي : إرادةَ الخوف والطمع ، وجَعَلَ الزَّمَخْشَريُّ الخوفَ والطمعَ حالَينِ[1] .

❀ قوله : (فَاْجْرُرْهُ بالحرفِ) ، وفي بعض النسخ : (فاجْرُرْهُ باللام) ، فإن قلتَ : يُعَيِّنُ هـٰذه النسخةَ قولُهُ الآتي : (وقلَّ أنْ يصحبَها ـ أي : اللامَ ـ المُجرَّدُ) ؛ إذ المُوافِقُ لنسخة الحرف : (أنْ يصحبَهُ) ؛ أي : الحرفَ .

قلتُ : يُمنَعُ التعيينُ ؛ لجواز تأنيث الحرف باعتبارِ أنَّهُ كلمةٌ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

❀ قوله : (أي : إرادةَ الخوف) ؛ أي : فيكونُ مفعولاً لأجله علىٰ حذف مضافٍ ، وفي بعض النسخ : (أي : إراءةَ الخوفِ)[3] ؛ فيكونُ علىٰ هـٰذا مفعولاً مطلقاً .

❀ قوله : (حالَينِ) ؛ أي : علىٰ تقدير : (ذَوِي خوفٍ وطمع) ، أو على

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ١٩٧) ، وانظر « الكشاف » (٢/ ٥١٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٨٤) ، وجاء بخط الإمام ابن هشام : (بالحرف . . . يصحبَهُ) ، ورمز إلىٰ صحتهما ، وعليه : فلا إشكال أصلاً ، وجميع نسخ « الشرح » موافقة لما كتب عليه المحشي ، بل أغلب شروح « الألفية » جرت عليه ، وانظر ما سيأتي تعليقاً في (٣/ ٢٦٤) .

(٣) هي كذلك في (ب ، هـ) .

. . . . وليسَ يَمْتَنِـعْ   مَعَ الشُّرُوطِ كـ (لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ)

المفعولُ له : هو المصدرُ المُفهِمُ عِلَّةً ، المُشارِكُ لعامله في الوقت

❀ قوله : (وليسَ يَمْتَنِعْ) اسمُ (ليس) : ضميرٌ مُستتِرٌ عائد إلى الجرِّ بالحرف المدلولِ عليه بالفعل السابق .

❀ قوله : (كـ « لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ ») نَظَّرَ بعضُهُم في هـٰذا المثال : مِنْ جهةِ أنَّ (قَنِعَ) خبرٌ ، والخبرَ الفعليَّ الرافعَ لضمير المبتدأ لا يتقدَّمُ عليه ، فكذا معمولُ الخبرِ ، فإنْ ساغَ الاعتراضُ فالأَوْلىٰ : (مع الشُّرُوطِ ذا لعِفَّةٍ قَنِعَ) .

وقال بعضُهُم : (إذا امتنعَ تقديمُ المعمول لا يمتنعُ تقديمُ معمولِ المعمولِ) ، واحتجَّ : بأنَّ المضارعَ لا يتقدَّمُ علىٰ (لن) ، ويجوزُ أنْ يتقدَّمَ عليه معمولُهُ ؛ نحوُ : (زيداً لن أضربَ) ، وهو ظاهرٌ ، لـٰكن قال بعضُهُم : إنَّ نحوَ (لن) و(لم) إنَّما هو كالجزء مِنَ الكلمة ؛ لاختصاصه ؛ فكأنَّ (لن

التأويل باسمَي الفاعل .

❀ قوله : (واحتجَّ : بأنَّ المضارعَ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ ما نحن فيه قد تقدَّم فيه معمولُ المعمولِ ؛ فإنَّ الزهدَ معمولٌ لـ (قَنِع) ، وجملةَ (قَنِع) معمولةٌ لـ (ذا) الذي هو المبتدأُ ، وتقديمُ معمولِ المعمولِ جائزٌ ؛ كما في : (لن أضربَ زيداً) .

وقولُهُ : (لـٰكن قال بعضُهُم . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّهُ قياسٌ معَ الفارق ؛ لأنَّ (لن) و(أضرب) كالكلمة الواحدةِ ؛ فهما بمنزلةِ عاملٍ واحد ؛

والفاعلِ[1] ؛ نحوُ : (جُدْ شُكْراً) ؛ فـ (شُكْراً) : مصدرٌ ، وهو مُفهِمٌ للتعليل ؛ لأنَّ المعنىٰ : جُدْ لأجل الشُّكْر ، ومُشارِكٌ لعامله ـ وهو (جُدْ) ـ في الوقت ؛ لأنَّ زمنَ الشُّكْرِ هو زمنُ الجُودِ ، وفي الفاعل ؛ لأنَّ فاعلَ الجُودِ هو المُخاطَبُ ، وهو فاعلُ الشُّكْر .

وكذلك : (ضَرَبْتُ ابنِي تَأْديباً) ؛ فـ (تأديباً) : مصدرٌ ، وهو مُفهِمٌ

أَضْرِبَ) برُمَّته عاملٌ ، وهو دقيقٌ . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

وقد يُجابُ : بأنَّ المثالَ لا يُشترَطُ صحَّتُهُ ؛ علىٰ أنَّ المناقشةَ في المثال ليستْ مِنْ دَأْبِ المُحصِّلينَ .

فحينئذٍ : لم يتقدَّمْ إلا معمولُ العامل ، بخلافِ ما نحن فيه ؛ فإنَّهُ تقدَّم فيه معمولُ المعمول ؛ فحينئذٍ : لا دلالةَ في (لن أضربَ زيداً) علىٰ جواز تقديمِ معمولِ المعمولِ الذي ادَّعاه البعضُ الأوَّل .

❀ قوله : (وقد يُجابُ : بأنَّ المثالَ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ لهٰذا كلِّهِ ؛ فإنَّ تقديمَ معمولِ الخبر الفعليِّ جائزٌ عندَ الجمهور ؛ لأنَّ العِلَّةَ في منع تقديمِ الخبرِ الفعليِّ ـ وهي اللَّبْسُ ـ لم تُوجَدْ في تقديم معمولِهِ ، كما تقدَّم .

---

(١) قوله : (في الوقت) ؛ أي : بأنْ يقعَ حدث العامل أثناءَ زمنِ المصدر ؛ كـ (هربتُ جُبْناً) ، أو يقعَ أوَّلَ العامل آخرَ زمنِ المصدر ؛ كـ (حَبَسْتُكَ خوفاً مِنْ فِرارك) ، أو عكسِهِ ؛ كـ (جئتُكَ إصلاحاً لحالك) . « تصريح » ، وقوله : (والفاعلِ) ؛ أي : بأنْ يكونَ فاعلُ المصدرِ هو فاعلَ عاملِهِ . « خضري » (١/ ٣٩١) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٧) .

للتعليل ؛ إذ يصحُّ أنْ يقعَ في جوابِ : (لِمَ فعلتَ الضَّرْبَ ؟) ، وهو مُشارِكٌ لـ (ضَرَبْتُ) في الوقت والفاعل .

وحُكْمُهُ : جوازُ النصبِ[1] إنْ وُجِدَتْ فيه هـٰذه الشروطُ الثلاثةُ[2] ؛ أعني : المصدريةَ ، وإبانةَ التعليل ، واتِّحادَهُ مع عامله في الوقت والفاعل .

فإنْ فُقِدَ شرطٌ مِنْ هـٰذه الشروطِ الثلاثةِ . . تعيَّنَ جرُّهُ بحرف التعليل ؛ وهو اللامُ ، أو (مِنْ) ، أو (في) ، أو الباءُ[3] .

فمثالُ ما عُدِمتْ فيه المصدريَّةُ : قولُكَ : (جِئْتُكَ للسَّمْنِ) .

ومثالُ ما لم يتَّحِدْ مع عاملِهِ في الوقت : (جئتُكَ اليومَ للإكرام غداً) .

---

(١) أي : بالفعل قبله علىٰ تقدير حرف العِلَّة ؛ فهو مِنَ المنصوب بنزع الخافض عندَ جمهور البَصْرِيِّين ، لا مفعولٌ مطلقٌ لفعل مُقدَّر مِنْ لفظه ؛ أي : جئتُكَ أُكرِمُكَ إكراماً ، كما قال الزجَّاج ، ولا للفعل المذكور لمُلاقاته له في المعنىٰ ؛ كـ (قعدتُ جُلُوساً) ، كما قال الكُوفيُّونَ . « خضري » (١/ ٣٩٢) .

(٢) ظاهرُهُ كالنظم : أنَّ هـٰذه شروطٌ لنصبه ، لا لتسميته مفعولاً له ، فيُسمَّىٰ بذلك عندَ جرِّهِ ، والجمهورُ علىٰ أنَّ المجرورَ ولو مُستوفِياً للشروط مفعولٌ به ، وعليه : فهـٰذه شروطٌ لتحقق ماهيَّته . « خضري » (١/ ٣٩٢) .

(٣) واللامُ هي الأصل في التعليل ، وما بعدَها نائبٌ عنها ؛ فمثالُ الباء : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا ﴾ [النساء : ١٦٠] جُرَّ ؛ لاختلاف الفاعل ، ومثال (في) : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ » جُرَّ ؛ لعدم المصدريَّة ، ومثالُ (مِنْ) : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ﴾ [الأنعام : ١٥١] جُرَّ ؛ لعدم الفعل القلبي . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٩٣) .

ومثالُ ما لم يتَّحِدْ مع عاملِهِ في الفاعل : (جاء زيدٌ لإكرام عمرٍو له) .

ولا يمتنعُ الجرُّ بالحرف مع استكمالِ الشروط ؛ نحوُ : (هٰذا قَنِعَ لِزُهْدٍ) .

وزَعَمَ قومٌ : أنَّهُ لا يُشترَطُ في نصبه إلَّا كونُهُ مصدراً[1] ، ولا يُشترَطُ اتِّحادُهُ مع عاملِهِ في الوقت ولا في الفاعل ؛ فجَوَّزُوا نصبَ (إكرام) في المثالَينِ السابقَينِ[2] ، والله تعالىٰ أعلم .

٣٠١ـ وقَـلَّ أنْ يَصْحَبَهَـا المُجـرَّدُ والعكسُ في مصحوبِ (ألْ) . . . .

❁ **قوله** : (**قَنِعْ**) بكسر النون : كـ (رَضِيَ) وزناً ومعنىً ، **وأمَّا** (**قَنَعَ**) **بفتحها** : فهو كـ (سَأَلَ) لفظاً ومعنىً .

❁ **قوله** : (**وقَلَّ أنْ يَصْحَبَها**) ؛ أي : اللامَ ، أو الحرفَ ، وأَنَّثَ

---

(١) وأجاز يونسُ عدمَ المصدريَّة ؛ تمسُّكاً بنحو : (أمَّا العَبيدَ فذو عَبيدٍ) بالنصب ؛ أي : مهما تذكرْ أحداً لأجل العبيد . . فالمذكورُ ذو عَبيدٍ ، فلم يبقَ له شرطٌ إلا العِلِّية ، لٰكن قال سيبويه : روايةُ النصب رديئةٌ جدّاً ، فلا يُخرَّج عليها ، وجعله ابن مالك مفعولاً به ؛ أي : مهما تذكرِ العبيدَ . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٠) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٣٩٣ـ ٣٩٤) .

(٢) هو مذهب سيبويه والمُتقدِّمين ، والذي شَرَطَ اتِّحادَهُ الأَعْلَمُ والمُتأخِّرون . انظر « التذييل والتكميل » (٧/ ٢٣٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٣١) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٣٩٣) .

. . . . وأَنْشَدُوا

٣٠٢ـ لا أَقعُدُ الجُبْنَ عنِ الهَيْجاءِ ولو تَوَالتْ زُمَرُ الأعداءِ

المفعول لهُ المُستكمِلُ للشروط المُتقدِّمةِ. . له ثلاثةُ أحوالٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ مُجرَّداً عن الألف واللام والإضافةِ .

والثاني : أنْ يكونَ مُحلّىً بالألف واللام .

والثالث : أنْ يكونَ مضافاً .

وكلُّها يجوزُ أنْ تُجَرَّ بحرف التعليل ، لٰكنَّ الأكثرَ فيما تَجَرَّدَ عن الألف

باعتبار الكلمةِ ، كما تقدَّمَ[1] .

❊ قوله : (وأَنْشَدُوا) ؛ أي : أَنْشَدَ النُّحاةُ شاهداً لجوازه قولَ الشاعر : (لا أَقعُدُ. . .) إلىٰ آخره ؛ فهو ليس مِنْ كلام ابنِ مالكٍ ، و(الجُبْن) بسكون المُوحَّدة : الخوفُ والفَزَعُ ، و(الهَيْجاء) بفتح الهاء : الحربُ ؛ تُمَدُّ وتُقصَرُ ، وهي في البيت ممدودةٌ ، و(تَوَالَتْ) ؛ أي : تتابعتْ ، وجوابُ (لو) : محذوفٌ دَلَّ عليه المذكورُ ؛ أي : ولو تَوَالَتْ لا أقعدُ ، و(الزُّمَر) : جمعُ (زُمْرة) ؛ كـ (غُرْفة وغُرَف) ؛ الجماعةُ .

. . . .

---

(١) في هامش (و) : (والهاء من « يصحبها » عائدة إلى « الحرف » ، وفي بعض النسخ : « يصحبه » بالتذكير ، ولا فَرْقَ ؛ لأن الحرفَ يجوز عودُ الضمير إليه بالتذكير علىٰ إرادة اللفظ ، وبالتأنيث علىٰ إرادة الكلمة) ، وانظر (٣/ ٢٥٩) .

واللام والإضافةِ . . النصبُ[1] ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ابنِي تأديباً) ، ويجوزُ جرُّهُ ؛ فتقولُ : (ضَرَبْتُ ابني لتَأْديبٍ) ، وزَعَمَ الجُزُوليُّ : أنَّهُ لا يجوزُ جرُّهُ[2] ، وهو خلافُ ما صرَّح به النَّحويُّونَ .

وما صَحِبَ الألفَ واللامَ : بعكس المُجرَّد ؛ الأكثرُ : جرُّهُ ، ويجوزُ النصبُ ؛ فـ (ضَرَبْتُ ابنِي للتَّأْديبِ) أكثرُ مِنْ : (ضَرَبْتُ ابنِي التَّأْديبَ) ، ومِمَّا جاء فيه منصوباً : ما أَنْشَدَهُ المُصنِّفُ[3] : [من مشطور الرجز]

١٦٣ـ لا أَقعُدُ الجُبْنَ عنِ الهَيْجاءِ . . . .

البيتَ ؛ فـ (الجُبْنَ) : مفعولٌ له ؛ أي : لا أَقعُدُ لأجل الجُبْن ، ومثلُهُ : قولُهُ[4] : [من البسيط]

. . . .

. . . .

---

(١) أي : لأنَّهُ أَشْبَهَ الحالَ والتمييزَ في التنكير والتبيين . « خضري » (١/ ٣٩٤) .

(٢) المقدمة الجزولية (ص٢٦٢) .

(٣) شطر مجهول النسبة ، وقد أورده الناظم مع شطر آخر في النظم ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٩٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٩٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٥٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٢٨) ، و« المساعد » (١/ ٤٨٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٨١ـ٢٨٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٣٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٥٦ـ١٠٥٧) .

(٤) البيت لقُرَيط بن أُنَيف ضمن قصيدة أوردها أبو تمام في أول « حماسته » (١/ ١٨) ، ومطلع القصيدة :

لو كنتُ مِنْ مازنٍ لم تَستبِحْ إِبلي ... بنو اللَّقِيطةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبانَا
إذاً لقامَ بنَصْري مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عندَ الحَفِيظةِ إنْ ذو لُوثةٍ لانَا =

١٦٤ـ فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا رَكِبُوا   شَنُّوا الإغارةَ فُرساناً ورُكْبانَا

---

* **قوله : (فليتَ لي بِهِمُ . . .) إلىٰ آخره : الباءُ في (بهم) : للبدل** ؛ أي : بَدَلَهُم ، و(**شَنُّوا**) : مِنْ (شَنَّ) : إذا فَرَّقَ ؛ وذلك **لأنَّهُم يُفرِّقُونَ** الإغارةَ عليهم مِنْ جميع جهاتِهِم ، ويُروىٰ : (**شَدُّوا الإغارةَ**) ، **وهي الأصحُّ** ، و(**الإغارة**) : مصدرٌ مِنْ (أغار على العدوِّ) ، **يُقالُ** : (أغارَ فلانٌ على العدوِّ إغارةً) ، **والاسمُ** : (الغارةُ) ، و(**الفُرْسان**) بضم الفاء : جمعُ

---

* **قوله : (لأنَّهُم يُفرِّقُونَ الإغارةَ) ظاهرُ هـٰذا : أنَّ (الإغارة) مفعولٌ به** ، فيُخالِفُ الموضوعَ ، **فلعلَّ المعنىٰ** : يُفرِّقُون أنفسَهُم ، فيكونُ المفعولُ محذوفاً ، و(الإغارة) مفعولٌ لأجله ، **ويحتملُ** : أنَّ (شَنُّوا) بمعنىٰ (تفرَّقُوا) ؛ فلا مفعولَ له .

= وخَبَرُها ـ كما في « شرح الحماسة » للتبريزي (١/ ١٩) ـ : ما قاله أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المُثنَّىٰ ؛ مِنْ أنَّهُ أغار ناسٌ مِنْ بني شيبانَ علىٰ قُرَيط بن أُنَيف ، فأخذوا له ثلاثين بعيراً ، فاستنجدَ أصحابَهُ فلم يُنجدُوهُ ، فأتىٰ بني مازن ، فركب معه نفرٌ ، فاطَّردوا لبني شيبان مئة بعير ، ودفعوها إلىٰ قُرَيط ، وخرجوا معه حتىٰ صار إلىٰ قومه ، فقال قُرَيط هـٰذه الأبياتَ مادحاً بني مازن وهاجياً أصحابه .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٥١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٥٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٤٣) ، و« المساعد » (١/ ٤٨٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٣٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٥٨ـ ١٠٦٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٣٠٢ـ ٣٠٤)، وأغلب ما يُستشهد بهـٰذا البيت في كتب النحو . . علىٰ مجيء الباء بمعنى البدل في قوله : (بهم) ، وسيأتي في (٣/ ٥٣٠) .

وأمَّا المضافُ : فيجوزُ فيه الأمرانِ ؛ النصبُ والجرُّ على السواء ؛ فتقولُ : (ضَرَبْتُ ابنِي تأديبَهُ) ، و(لتأديبه) ، وهـٰذا قد يُفهَمُ مِنْ كلام المُصنِّف ؛ لأنَّهُ لمَّا ذَكَرَ أنَّهُ يَقِلُّ جرُّ المُجرَّد ونصبُ المُصاحِبِ للألف واللام . . عُلِمَ أنَّ المضافَ لا يَقِلُّ فيه واحدٌ منهما ، بل يَكثُرُ فيه الأمرانِ .

وممَّا جاء منه منصوباً : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة : ١٩] ، ومنه : قوله[1] : [من الطويل]

(فارس) ، و(الرُّكْبان) : جمعُ (راكب) ، وأراد به : راكبَ الإبلِ خاصَّةً .

---

(١) البيت لجواد العرب حاتم الطائي في « ديوانه » (ص٢٣٨) ضمن قصيدة مطلعها :

أتعـرفُ أطـلالاً ونُـؤْيـاً مُهـدَّمَـا ... كخَطِّـكَ فـي رَقٍّ كتـابـاً مُنَمْنَمَـا

وبعده :

ولا أَخذُلُ المولىٰ وإنْ كانَ خاذلاً ... ولا أَشتُمُ ٱبنَ العمِّ إنْ كانَ مُفحَمَا
ولا زادَنـي عنـهُ غِنـايَ تبـاعـداً ... وإنْ كانَ ذا نقصٍ مِنَ المالِ مُصرِمَا
ولن يَكسِبَ الصُّعْلُوكُ مَجْداً ولا غِنىً ... إذا هوَ لم يركبْ مِنَ الأمرِ مُعظَمَا

ومِنْ أخبار حاتِمٍ العجيبة : أنَّهُ مرَّ نَفَرٌ مِنْ عبد القيس بقبر حاتم ، فنزلوا قريباً منه ، فقام إليه رجل يُقالُ له : أبو الخَيْبَرِيِّ ، وجَعَلَ يركضُ برِجْله قبرَهُ ويقول : أَقْرِنا ، فقال بعضُهُم : ويلك !! ما يدعوك أنْ تَعرِضَ لرجل قد مات ؟! قال : إنَّ طَيِّئاً تَزعُمُ أنَّهُ ما نَزَلَ به أحدٌ إلا قَرَاهُ ، ثمَّ أَجَنَّهُم الليلُ ، فناموا ، فقام أبو الخَيْبَرِيِّ فَزِعاً وهو يقولُ : وا راحلتاه ، فقالوا له : ما لك ؟! قال : أتاني حاتمٌ في النوم وعَقَرَ ناقتي بالسيف وأنا أنظرُ إليها ، ثمَّ أنشدَني شعراً حفظتُهُ يقول فيه : (من المتقارب)

أبـا الخَيْبَـرِيِّ وأنـتَ ٱمـرؤٌ ... ظَلُـومُ العشيـرةِ شَتَّـامُهـا
أتيـتَ بصَحْبِـكَ تَبْغـي القِـرَىٰ ... لـدىٰ حُفْـرةٍ قـد صَـدَتْ هـامُهـا =

١٦٥ـ وأَغفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ٱدِّخارَهُ وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا

❀ قوله : (وأَغفِرُ عَوْراءَ. . .) إلىٰ آخره : (أَغْفِرُ) ؛ أي : أسترُ عَوْراءَ الكريمِ ، بفتح العين المُهمَلة وسكونِ الواو ، وهو ممدودٌ ؛ الكلمةُ القبيحة ، ومنه : العَوْرةُ ، وهي سَوْءةُ الإنسانِ ، وكلُّ شيءٍ يُستحيا منه فهو عَوْرةٌ .

وقولُهُ : (ٱدِّخارَهُ) : بالنصب على التعليل ، وهو مَحَلُّ الشاهدِ ؛ حيثُ نُصِبَ مع الإضافة ، و(أُعرِضُ) بضم الهمزة : مِنَ الإعراض ، و(الشَّتْم) : السَّبُّ ، و(تَكَرُّمَا) : مفعولٌ لأجله ؛ أي : لأجل التَّكرُّم .

. . . .

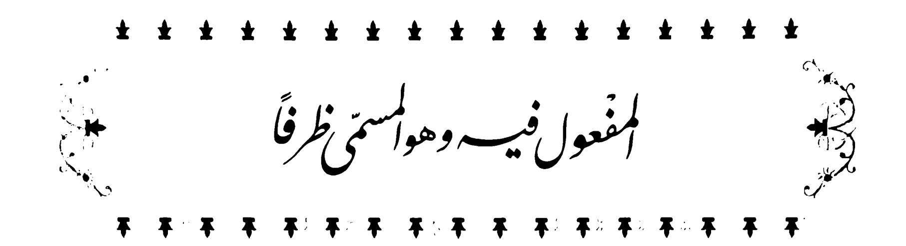
❀❀❀

= أتبغـي لـيَ الـذمَّ عنـدَ المَبِيـتِ وحـولَـكَ طَـيٌّ وأنعـامُهـا
فـإنَّـا سنُشبِـعُ أضيـافَنـا ونـأتـي المَطِـيَّ فنعتـامُهـا

فقاموا وإذا ناقةُ الرجل تَكُوسُ عقيراً ، فانتحروها وباتوا يأكلون ، وقالوا : قَرَانا حاتمٌ حيّاً وميّتاً ، وأَرْدفُوا صاحبَهُم وانطلقوا سائِرِينَ ، وإذا برجل راكبٍ بعيراً ويقودُ آخَرَ قد لَحِقَهُم وهو يقول : أيُّكُم أبو الخَيْبَرِيِّ ؟ قال الرجلُ : أنا ، قال : فخُذْ هٰذا البعير ، أنا عديُّ بنُ حاتم ، جاءني حاتمٌ في النوم وزَعَمَ أنَّهُ قَرَاكُم بناقتك ، وأَمَرَني أنْ أَحمِلَكَ ، فشأنَكَ والبعيرَ ، ودفعه إليهم وانصرف ، وإلىٰ هٰذه القضيّة أشار ابنُ دارةَ الغَطَفانيُّ في قصيدته التي مدح بها عديَّ بنَ حاتم : (من الطويل)

بهِ تُضرَبُ الأمثالُ في الشِّعْرِ مَيّتاً وكـانَ لـهُ إذ ذاك حيّـاً مُصـاحِبَـا
قَرَىٰ قبرُهُ الأضيافَ إذ نزلوا بهِ ولـم يَقْـرِ قبـرٌ قبلَـهُ الـدهـرَ راكِبَـا

والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣٦٧ـ٣٦٨) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٩٨) ، و« شرح الرضي » (١/ ٥١٣) ، و« المساعد » (١/ ٤٨٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٦٨) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٨٨٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٦٠ـ ١٠٦٤) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ١٢٢ـ١٣٠) .



(المفعولُ فيه وهو المُسمَّىٰ ظرفاً)

❀ قوله : (المفعولُ فيه وهو المُسمَّىٰ ظرفاً) ؛ أي : عندَ البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكِسَائيُّ وأصحابُهُ : فيُسمُّون الظروفَ صفاتٍ ، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح .

[المفعولُ فيه وهو المُسمَّىٰ ظرفاً]

❀ قوله : (ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح) دَفَعَ به ما قيل : إنَّ الظرفَ هو الوِعاءُ المُتناهي الأقطارِ ، وليس اسمُ الزمانِ والمكانِ كذلك ؛ لا باعتباره في ذاته ولا باعتبارِ مدلولِهِ ، فلا تصحُّ تسميةُ البَصْريِّينَ له ظرفاً ، وما يُقالُ : إنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ ليس صفةً ، وإنَّما الصفةُ هي الكَيْنونةُ فيه ؛ وذلك لأنَّ الصفةَ هي المعنى القائمُ بالغير ، واسمَ الزمانِ والمكانِ الذي هو لفظٌ بمعنى الملفوظِ ليس معنىً قائماً بالغير ؛ فلا تصحُّ تسميةُ الكِسَائيِّ وأصحابِهِ له صفةً .

ولعلَّ البَصْريِّينَ نقلوا الظرفَ إلىٰ مطلق المَقَر ، ثمَّ إلى الدالِّ المخصوص ، أو نَظَرُوا إلىٰ تخيُّل الألفاظِ ظروفاً للمعاني وأوعيةً لها علىٰ طبقها وإن كان ذلك غيرَ خاصٍّ باسم الزمان والمكان .

. . . .

وهو في اللغة : الوِعاءُ ، وعرَّفه المُصنِّفُ اصطلاحاً بقولِهِ : (الظرفُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اسمُ وقتٍ أو اسمُ مكانٍ .

وقولُهُ : (ضُمِّنا « في ») ؛ أي : ضُمِّنا معنىٰ (في) دونَ لفظِها ؛ إذ عندَ التصريحِ بها يخرجُ مجرورُها عن الظرفيَّة .

قال الأُشْمُونيُّ : (والألفُ في « ضُمِّنا » : يجوزُ أنْ تكونَ للإطلاق ، وأنْ تكونَ ضميرَ التثنية ؛ بناءً علىٰ أنَّ « أو » علىٰ بابها ، . . . .

ولعلَّ الكسائيَّ وأصحابَهُ سمَّوهُ صفةً باعتبار الكينونة فيهِ ؛ فـ (الليلةَ) في قولك : (الهلالُ الليلةَ) . . صفةٌ (الهلال) باعتبار المُتعلَّق ، وكذا : (أمامَ الأمير) في قولك : (زيدٌ أمامَ الأمير) صفةُ (زيدٌ) باعتباره .

ولا يُقالُ : هٰذا لا يظهرُ في (يومَ الجمعة) مِنْ قولك : (صمتُ يومَ الجمعة) .

لأنَّا نقولُ : (يومَ الجمعة) مِنْ حيثُ كينونةُ الصوم فيه صفةُ الصوم ، فلا يلزمُ كونُ الكينونةِ مأخوذةً مِنَ المُتعلَّق .

وقد سمَّاه الفرَّاءُ محلّاً باعتبار مدلولِهِ ، ولعله عَدَلَ عن طريقة أصحابه ؛ لأنَّهُم وقعوا في مِثْلِ ما اعتُرِضَ به على البَصْريِّينَ كما علمت ، لٰكن قد علمتَ الجوابَ عن الجميع .

❀ قوله : (بناءً علىٰ أنَّ « أو » علىٰ بابها . . .) إلىٰ آخره : فيه نشرٌ علىٰ ترتيب اللَّفِّ ، وفيه : أنَّ (أو) إذا كانتْ علىٰ بابها . . فهي للتنويع لا للشكِّ ؛

٣٠٣ـ اَلظَّرْفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنَا (في) بِاطِّرادٍ كـ (هنا آمْكُثْ أَزْمُنَا)

وهو الأظهرُ ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسنُ) انتهىٰ[1] ؛ أي : لأنَّ كلّاً منهما ظرفٌ لا أحدَهُما .

❀ قوله : (أَزْمُنَا) بضمِّ الميم : جمعُ (زَمَنٍ) ؛ كـ (جَبَل وأَجْبُل) ؛ معمولُ (آمْكُثْ) ، وكذا (هنا) ، وهو ومُتعلَّقاه : في موضع نصبٍ بالقول

إذ لا تدخلُ (أو) التي للشكِّ في التعاريف ، و(أو) التي للتنويع تجبُ معها المطابقةُ ؛ لأنَّها للأحد الدائرِ ، فالحُكْمُ غيرُ مُختصٍّ معها بواحدٍ دونَ آخَرَ ، وهـٰذا هو المُرادُ بقولهم : (« أو » التي للتنويع بمعنى الواو) ، فلا يُنافي أنَّها علىٰ بابها مِنْ حيثُ إنَّها للأحد ، بخلاف التي بمعنى الواو ؛ فلا تنافيَ بينَ كونِها علىٰ بابها وكونِها للتنويع ، وإذا كانتْ (أو) التنويعيَّةُ تجبُ معها المطابقةُ كالتي بمعنى الواو . . فالألفُ للتثنية مطلقاً ، وبهـٰذا يندفعُ قولُهُ بعدُ : (لأنَّ كلّاً منهما ظرفٌ لا أحدَهُما)[2] ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (وهو الأظهرُ) ؛ أي : المُتبادرُ إلى الذِّهْن ؛ لأنَّ الأصلَ بقاؤُها علىٰ حالها[3] .

---

(١) شرح الأشموني (١/٢١٨) .

(٢) انظره في هـٰذه الصفحة .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/١٨٦) ، وقوله : (بقاؤها) ؛ أي : بقاء (أو) ، وفي (ك) : (علىٰ دالِّها) بدل (علىٰ حالها) ، وكلاهما صحيح ، والمثبتُ موافقٌ لـ « الصبان » .

عرَّف المُصنِّفُ الظرفَ : بأنَّهُ زمانٌ أو مكانٌ ضُمِّنَ معنىٰ (في) باطِّرادٍ[1] ؛ نحوُ : (امكُثْ هنا أَزْمُناً)[2] ؛ فـ (هنا) : ظرفُ مكانٍ ، و(أَزْمُناً) : ظرفُ زمانٍ ، وكلٌّ منهما تضمَّن معنى (في) ؛ لأنَّ المعنىٰ : (امكُثْ في هٰذا الموضع في أَزْمُنٍ) .

واحتَرَزَ بقوله : (ضُمِّنَ معنىٰ « في ») : ممَّا لم يُضمَّنْ مِنْ أسماء الزمان أو المكانِ معنىٰ (في) ؛ كما إذا جُعِلَ اسمُ الزمانِ أو المكانِ مرفوعاً على الابتداء أو غيره ؛ نحوُ : (يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ) ، و(يومُ عرفةَ يومٌ مباركٌ) ، و(الدارُ لزيدٍ) ؛ فإنَّهُ لا يُسمَّىٰ ظرفاً والحالةُ هٰذه .

وكذلك ما وَقَعَ منهما مجروراً ؛ نحوُ : (سِرْتُ في يومِ الجمعة) ،

المحذوفِ ، وإنَّما جُمِعَ الزَّمَنُ مع أنَّهُ يُطلَقُ على القليل والكثير ؛ لأنَّهُ أُرِيدَ به قطعةٌ مِنَ الوقت .

. . . .

---

(1) ومعنىٰ تضمُّنه له : إشارتُهُ إليه ؛ لكون الحرف مُقدَّراً في نَظْم الكلام وإن لم يصحَّ التصريحُ به في الظروف التي لا تتصرَّف ؛ ولذلك أُعرب ؛ لأنَّ الحرفَ يُؤدِّي معناه بنفسه محذوفاً ، لا أنَّ معناه انتقل للظرف وصار الحرفُ غيرَ منظور إليه ؛ كتضمُّن الاسمِ معنى الهمزةِ مثلاً حتىٰ يقتضي بناءه ، فتدبَّرْ . « خضري » (١/ ٣٩٦) .

(2) أفاد بالمثال : جوازَ تعدُّد الظرف لعاملٍ واحد بغير إتباع إذا اختلف جنسُهُ ، أمَّا المُتَّفِق : فلا يتعدَّد إلا مع إتباع الثاني للأوَّل بدلاً ؛ كـ (سِرْتُ يومَ الجمعة سَحَرَ) ، أو مع كونِ العاملِ اسمَ تفضيل ؛ كـ (زيدٌ اليومَ أحسنُ منه أمسِ) ، وفي عطف الزمانِ على المكان وعكسِهِ قولانِ ، وظاهرُ « الكشاف » : منعُهُ . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٩٦) .

و(جلستُ في الدارِ) ؛ علىٰ أنَّ في هـٰذا ونحوِهِ خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح .

وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به ؛ نحوُ : (بَنَيْتُ الدارَ) ، و(شَهِدْتُ يومَ الجَمَلِ) .

واحتَرَزَ بقوله : (بِٱطِّرادٍ) : مِنْ نحوِ : (دخلتُ البيتَ) ، و(سكنتُ الدارَ) ، . . . .

❁ قوله : (علىٰ أنَّ في هـٰذا . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بمحذوف ؛ أي : ونَجْري علىٰ أنَّ . . . إلىٰ آخره ، أو (علىٰ) بمعنىٰ (مع) ، وقِسْ علىٰ هـٰذا نظائرَهُ .

❁ قوله : (و« شَهِدْتُ يومَ الجَمَلِ ») اسمٌ لوقعةٍ كانتْ بينَ عليٍّ وعائشةَ رضي الله تعالىٰ عنهما ، قُتِلَ فيها كثيرٌ مِنَ الصحابة رضي الله عنهم ، وكانتْ عائشةُ رضي الله تعالىٰ عنها راكبةً فيها علىٰ جَمَل ، فعُرِفَ ذلك اليومُ به .

❁ قوله : (بِٱطِّرادٍ) الاطِّرادُ معناه : أنْ تتعدَّىٰ إلىٰ سائر الأفعال ، ولا يَرِدُ : ما صِيغَ مِنَ الفعلِ ؛ . . . .

❁ قوله : (أنْ تتعدَّىٰ إلىٰ سائر الأفعال) صوابُهُ : (إليه سائرُ الأفعال) ، وهي كذلك في أصوله ، فتصحَّفت في خطِّ المُحشِّي بحذف الضمير ، كذا قيل .

وقد يُقالُ : المعنىٰ : أنَّ تلك الظروفَ تتجاوزُ ما سُمِعَتْ معه من العوامل إلىٰ باقي الأفعالِ التي لم تُسمَعْ معها ، فليس المُرادُ بالتعدية إيصالَ معنى الأفعال إلى الأسماء ؛ فرَجَعَ العبارتانِ لشيءٍ واحد .

و(ذهبتُ الشَّأْمَ)[1] ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ (البيتَ) و(الدارَ) و(الشَّأْمَ). . مُتضمِّنٌ معنىٰ (في) ، ولٰكنْ تضمُّنُهُ معنىٰ (في) ليس مُطَّرِداً ؛ لأنَّ أسماءَ المكانِ المُختصَّةَ لا يجوزُ حذفُ (في) معها، فليس (البيتَ) و(الدارَ) و(الشَّأْمَ) في المُثُلِ منصوبةً على الظرفيَّة ، وإنَّما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول

نحوُ : (زيدٌ مَزْجَرَ الكلبِ)[2] ؛ فلا يُقالُ : (قَعَدَ زيدٌ مَزْجَرَ الكلبِ) ؛ لأنَّهُ مُستثنىً مِنِ اعتبار الاطِّراد ؛ بدليل قولِهِ : (وشرطُ كونِ ذا مَقِيساً. . .) إلىٰ آخره ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[3] .

❀ قوله : (وإنَّما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به) . . . .

❀ قوله : (فلا يُقالُ : « قَعَدَ زيدٌ مَزْجَرَ الكلبِ ») الفاء : للتعليل ، ومدخولُها عِلَّةٌ لـ (يَرِدُ) المنفيِّ ، وقولُهُ : (لأنَّهُ مُستثنىً. . .) إلىٰ آخره : عِلَّةٌ للنفي ؛ أعني : ولا يَرِدُ. . . إلىٰ آخره ، وكذا أسماءُ المقاديرِ لا تُنصَبُ إلا بأفعال السير ، لا بجميع الأفعال ؛ فلا بدَّ مِنِ استثنائها أيضاً .

وقد يُقالُ : المُرادُ بالاطِّراد : ألَّا يُقتصَرَ فيها علىٰ ما سُمِعَ وإن كانتِ العواملُ مِنْ نوعٍ مخصوص ، تأمَّلْ .

---

(١) في هٰذا المثال الأخير نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ علىٰ معنىٰ (إلىٰ) ، لا (في) ؛ فهو ممَّا نُصب بحذف الخافض توسُّعاً ؛ لأنَّ الذهابَ لم يقع في الشَّأْم ، بل في طريقها إليها ، وكذا : (توجَّهت مكةَ) ؛ فلا يأتي فيه قولُ الجمهور : إنَّهُ ظرفٌ حقيقةً ؛ لأنَّهُ ليس ممَّا نحن فيه ، فتأمَّلْ . « خضري » (١/ ٣٩٧) .

(٢) سيأتي شرح هٰذا التركيب في (٣/ ٢٨٨ ، ٦٥٨) .

(٣) انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ٨٥) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق٢٦٠) .

به[1] ؛ لأنَّ الظرفَ هو ما تضمَّن معنىٰ (في) باطِّراد ، وهـٰذه مُتضمِّنةٌ معنىٰ (في) لا باطِّراد .

هـٰذا تقريرُ كلامِ المُصنِّف ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إذا جُعِلَتْ هـٰذه الثلاثةُ ونحوُها

هـٰذا أحدُ مذاهبَ ثلاثةٍ سيُصرِّحُ بها الشارحُ ابنُ عَقيلٍ في شرح قولِهِ : (وشرطُ كونِ ذا مَقِيساً . . .) إلىٰ آخره[2] .

❁ **قوله : (لأنَّهُ إذا جُعِلَتْ هـٰذه الثلاثةُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذه العِلَّةُ تَقتضِي** : أنَّ قيدَ الاطِّرادِ لا يُحتاجُ إليه على القول بنصبها على التشبيه بالمفعول ، فتُفِيدُ الاحتياجَ إليه على القول بأنَّهُ منصوبٌ على التوسُّعِ بإسقاط

❁ **قوله : (هـٰذا أحدُ مذاهبَ ثلاثةٍ)** بل أربعةٍ ، كما سيأتي ، وإن لم يذكرِ الشارحُ الرابعَ[3] .

❁ **قوله : (هـٰذه العِلَّةُ تَقتضِي . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّ المذاهبَ أربعةٌ**[4] :

الأوَّلُ : أنَّها منصوبةٌ على المفعول به حقيقةً ، وأنَّ نحوَ (دَخَلَ) مُتعدٍّ بنفسه ، **وعلىٰ هـٰذا : لا يُحتاجُ** لقوله : (باطِّراد) ؛ لعدم تضمُّنِها معنىٰ (في) ولا لفظِها ، كما هو شأنُ المفعولِ به .

---

(1) أي : لإجراء القاصر مُجْرى المُتعدِّي ، قاله الأَسْقَاطيُّ فيما سيأتي ، وهـٰذا غيرُ القول بأنَّها مفعولٌ به على التوسُّع بإسقاط الخافض ؛ لأنَّ الشارحَ حكاه معه فيما سيأتي . « خضري » (١/ ٣٩٧) ، وانظر (٣/ ٢٩٠ـ ٢٩١) .

(2) انظر (٣/ ٢٩٠ـ ٢٩١) .

(3) انظر (٣/ ٢٩٠ـ ٢٩١) .

(4) ستأتي نسبة هـٰذه المذاهب إلىٰ أصحابها تعليقاً في (٣/ ٢٩١) .

منصوبةً على التشبيه بالمفعول به . . لم تكن مُتضمِّنةً معنىٰ (في) ؛ لأنَّ المفعولَ به غيرُ مُتضمِّنٍ معنىٰ (في) ، فكذلك ما شُبِّهَ به ، فلا يحتاجُ إلىٰ

الخافض ؛ فنحوُ : (دخلتُ البيتَ) أصلُهُ : (دخلتُ في البيت) ، فلمَّا حُذِفَ الخافضُ نُصِبَ على المفعول به تَوَسُّعاً ، وبهـٰذا صرَّح الأُشْمُونيُّ[1] ،

الثاني : أنَّها منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به ، وعلىٰ هـٰذا : لا يُحتاجُ لقيد الاطِّراد ؛ لأنَّ الفعلَ أُجْرِيَ مُجْرى المُتعدِّي بنفسه ، فنَصَبَها بلا ملاحظةِ حرفٍ أصلاً ، كما لم يُحتَجْ إليه على الأوَّل .

الثالثُ : أنَّها منصوبةٌ على الظرفيَّة حقيقةً تشبيهاً لها بالمُبهَم ، إلا أنَّهُ شاذٌّ ، وعلىٰ هـٰذا : فلا يصحُّ قولُهُ : (باطِّرادٍ) فضلاً عن الاحتياج إليه ؛ لأنَّهُ يجبُ حينئذٍ دخولُها في التعريف ؛ لأنَّها مِنْ أفراد الظرف حقيقةً ، إلا أنْ يكونَ المُعرَّفُ هو الظرفَ القياسيَّ ـ أي : الذي لم يختصَّ نصبُهُ بأفرادٍ مسموعة من العوامل ـ فيُحتاجُ للقيد حينئذٍ لإخراج الشاذِّ .

الرابعُ : أنَّها منصوبةٌ على التوسُّع بإسقاط الخافضِ ، وعلىٰ هـٰذا : فلا يُحتاجُ لقوله : (باطِّرادٍ) ، كما قاله ابنُ الناظم ؛ لأنَّها لم تتضمَّنْ معنىٰ (في) بل لفظَها ؛ لأنَّ المُرادَ بالتضمُّن اللفظيِّ : ما هو أعمُّ مِنْ أنْ يُوجَدَ لفظُها في التركيب ، أو يُلاحظَ فيه ؛ بأن كان موجوداً ثمَّ حُذِفَ توسُّعاً ، وأمَّا المعنويُّ : فهو الإشارةُ إلىٰ معناها مِنْ غير توسُّعٍ بحذفها ، سواءٌ أَمْكَنَ النُّطْقُ بها أم لا ، لـٰكنَّ المشهورَ : أنَّ المُرادَ باللفظيِّ : وجودُ لفظِها في الكلام ، وبالمعنويِّ خلافُهُ ؛ فقَيْدُ الاطِّرادِ مُحتاجٌ إليه علىٰ هـٰذا ، كما دَرَجَ عليه الأُشْمُونيُّ .

---

(١) شرح الأشموني (١/٢١٨) .

قوله : (باطِّراد) ليُخرِجَها ؛ فإنَّها خرجتْ بقوله : (ما ضُمِّن معنىٰ « في ») ، والله تعالىٰ أعلم .

وكذا على القول الثالثِ ؛ وهو أنَّها منصوبةٌ على الظرفيَّةِ شذوذاً .

لكن قال ابنُ قاسمٍ : (إنَّها على القول بالنصب على التوسُّعِ . . غيرُ مُتضمِّنةٍ معنىٰ « في » ، فلا حاجة للاحتراز عنه ، فما قاله ابنُ الناظمِ ـ أي : مِنْ عدم الاحتياجِ إلىٰ ذِكْرِ الاطِّرادِ ـ . . قويٌّ جدّاً ، خلافاً للأُشْمُونيِّ رحمه الله تعالىٰ)[1] .

وبهٰذا تعلمُ ما في صنيع الشارح ؛ حيثُ بنىٰ كلامَ الناظمِ على المذهب الثاني ثمَّ اعترض عليه ، مع أنَّهُ مبنيٌّ على الرابع كما لا يخفىٰ .

❀ قوله : (وكذا على القول الثالثِ) كان المناسبُ تقديمَهُ علىٰ قوله : (فتُفِيدُ الاحتياجَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ علىٰ هٰذا القولِ لا يُحتاجُ لقوله : (باطِّرادٍ) ، بل لا يصحُّ ؛ لأنَّها إذا كانتْ ظروفاً وَجَبَ دخولُها في التعريف ، ولا يُحترَزُ عنها كما علمتَ ، وبه صرَّح المَكُوديُّ[2] .

نعم ؛ قد علمتَ ممَّا سبق : أنَّهُ يُحتاجُ إليه علىٰ هٰذا القول إنْ جَرَينا علىٰ أنَّ المقصودَ تعريفُ النوعِ القياسيِّ من الظروف ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (قويٌّ جدّاً ، خلافاً للأُشْمُونيِّ) قد علمتَ أنَّ ما قاله الأُشْمُونيُّ مبنيٌّ على المشهور في التضمُّن اللفظيِّ والمعنويِّ ، بخلاف ما جرىٰ عليه ابنُ الناظم .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٧٢) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٢٠٠) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص١٢٠) .

٣٠٤ـ فَٱنصِبْهُ بالواقعِ فيهِ مُظهَرَا كـــانَ وإلّا فـــٱنْـــوِهِ مُقـــدَّرَا

حُكْمُ ما تضمَّن معنىٰ (في) مِنْ أسماء الزمان والمكانِ . . النصبُ ، والناصبُ له : ما وَقَعَ فيه ؛ وهو المصدرُ ؛ نحوُ : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً يومَ الجمعةِ عندَ الأميرِ) ، أو الفعلُ ؛ نحوُ : (ضربتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير) ، أو الوصفُ ؛ نحوُ : (أنا ضاربٌ زيداً اليومَ عندَكَ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّهُ لا يَنصِبُهُ إلا الواقعُ فيه فقط ؛ وهو المصدرُ ، وليس كذلك ، بل يَنصِبُهُ هو وغيرُهُ ؛ كالفعل والوصف .

---

* قوله : (فَٱنصِبْهُ) ؛ أي : الظرفَ ، والضميرُ في قوله : (فيه) : عائدٌ على الظرف باعتبار معناه ؛ أي : فانصِبِ الظرفَ باللفظ الدالِّ على المعنى الواقعِ فيه ، مُظهَراً (كان) الناصبُ ، وإلا يكنِ الناصبُ مُظهَراً فانوِهِ مُقدَّراً ، وعبَّر عن الذِّكْرِ بالإظهار ، وعن الحذف بالتقدير ؛ مجازاً ، كما أفادَهُ المُعرِبُ[1] .

* قوله : (وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّهُ لا يَنصِبُهُ إلا الواقعُ فيه)[2] ؛

---

(١) تمرين الطلاب (ص٧٠ـ ٧١) .

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « الواقع فيه » المُرادُ به : ما مِنْ شأنه أنْ يقعَ ، سواءٌ وَقَعَ أو لم يقع ؛ فدَخَلَ : « ما صُمْتُ يومَ الخميس » انتهىٰ « أسْقاطي ») ، وانظر « القول الجميل » (ق/ ٩٤) .

والناصبُ لهُ : إمَّا مذكورٌ ؛ كما مُثِّلَ .

وإمَّا محذوفٌ جوازاً ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (متىٰ جئتَ ؟) ، فتقولَ : (يومَ الجمعة) ، و(كم سِرْتَ ؟) ، فتقولَ : (فَرْسَخَينِ) ، والتقديرُ :

أي : دالُّ الواقعِ فيه ؛ وهو المصدرُ ؛ لأنَّ الواقعَ فيه هو الحَدَثُ ، وهو لا يَنصِبُ .

والجوابُ عن الناظم ظاهرٌ ؛ وهو أنَّ في كلامِهِ حَذْفَ مضافٍ ؛ أي : دالُّ الواقعِ فيه ، كما قال الأُشْمُونيُّ : (إنَّ الأصلَ : « فانصِبْهُ بدليل الواقعِ في مدلوله » ، فتُوُسِّعَ بحذف المضاف مِنَ الأوَّل والثاني ؛ لوضوح المَقَام) انتهىٰ[1] .

ويُرادُ بالدالِّ : ما يَدُلُّ بالمطابقة ، أو التضمُّن ؛ فيشملُ : الفعلَ ، والمصدرَ ، والوصفَ ، فتأمَّلْ[2] .

❀ قوله : (فَرْسَخَينِ) تثنيةُ (فَرْسَخٍ) ؛ وهو ثلاثةُ أميالٍ هاشميَّة ، والجمعُ : (فَرَاسِخُ) .

❀ قوله : (إنَّ الأصلَ : فانصِبْهُ بدليل . . .) إلىٰ آخره : يُغني عن تقدير المضاف الثاني الاستخدامُ الذي أشار إليه المُحشِّي في القولة السابقة ، وأمَّا تقديرُ المضافِ الأوَّلِ فلا بدَّ منه علىٰ كلِّ حال .

---

(١) شرح الأشموني (١/٢١٩) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/٣٩٧ـ٣٩٨) .

(جئتُ يومَ الجمعة) ، و(سِرْتُ فَرْسَخَينِ)[1] .

أو وجوباً ؛ كما إذا وقع الظرفُ صفةً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ عندَكَ) ، أو صِلَةً ؛ نحوُ : (جاء الذي عندَكَ) ، أو حالاً ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ عندَكَ) ، أو خبراً في الحال أو في الأصل ؛ نحوُ : (زيدٌ عندَكَ) ، و(ظننتُ زيداً عندَكَ) .

فالعاملُ في هـٰذا الظرفِ محذوفٌ وجوباً في هـٰذه المواضع كلِّها ، والتقديرُ في غير الصِّلَةِ : (استقرَّ) أو (مُستقِرٌّ) ، وفي الصِّلَة : (استقرَّ) ؛ لأنَّ الصِّلَةَ لا تكونُ إلا جملةً ، والفعلُ مع فاعله جملةٌ ، واسمُ الفاعلِ مع فاعلِهِ ليس بجملة ، والله أعلم .

٣٠٥ـ وكـلُّ وقـتٍ قـابـلٌ ذاكَ ومـا يَقبلُـهُ المكـانُ . . . . . .

---

* قوله : (وكلُّ وقتٍ) على حذفِ مضاف ؛ أي : اسمِ وقتٍ ، والإشارةُ في (ذاك) : للنصب على الظرفيّةِ ، سواءٌ كانَ مُبهَماً ، أو مُختَصّاً .

والمُرادُ بالمُبهَم : ما دَلَّ على زمنٍ غيرِ مُقدَّرٍ ؛ كـ(حين) ، و(مُدَّة) ، و(وقت) ؛ تقولُ : (سرتُ حِيناً) ، و(مُدَّةً) ، و(وقتاً) .

. . . .

---

(١) اعلَمْ : أنَّ (متىٰ) : لطلب تعيين الزمان خاصَّةً ؛ كـ(أين) في المكان ، و(كم) : لطلب تعيينِ المعدود زماناً أو مكاناً أو غيرهما ؛ فهي أعمُّ وقوعاً . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٩٨) .

. . . . إلَّا مُبهَمَـــا

وبالمُختَصِّ : ما دَلَّ علىٰ مُقدَّرٍ ؛ معلوماً كان ؛ وهو المُعرَّف بالعَلَميَّةِ ؛ كـ (صُمْتُ رمضانَ) ، و(اعتكفتُ يومَ الجمعةِ) ، أو بـ (أل) ؛ كـ (سِرْتُ اليومَ) ، و(أقمتُ العامَ) ، أو بالإضافة ؛ كـ (جئتُ زمنَ الشتاءِ) و(يومَ قُدُومِ زيدٍ) ، أو غيرَ معلومٍ ؛ وهو النكرةُ ؛ نحوُ : (سِرْتُ يوماً) ، أو (يومَينِ) ، أو (أُسبُوعاً) ، أو (وقتاً طويلاً) انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

❁ قوله : (إلَّا مُبهَمَا) ؛ أي : لا مُختصّاً ، والمُرادُ هنا بالمُختصِّ : ما له صورةٌ وحُدُودٌ محصورةٌ ؛ نحوُ : (الدار) ، و(المسجد) ، و(البلد) ، وبالمُبهَم : ما لايختصُّ بمكانٍ بعَيْنه ، كذا عرَّفَهُ بعضُهُم .

❁ قوله : (و« اعتكفتُ يومَ الجمعةِ ») ؛ أي : فإنَّ (يومَ الجمعة) مُركَّبٌ إضافيٌّ بحسَب الأصلِ ، عَلَمٌ بحسَب الآنَ ، فلا يُنافي قولَ الشارحِ : إنَّهُ مُعرَّفٌ بالإضافة ؛ فالمُحشِّي نَظَرَ للحالة الراهنة ، والشارحُ نَظَرَ للحالة الأصليَّة .

❁ قوله : (أو « وقتاً طويلاً ») فيه : أنَّهُ جَعَلَ المُختصَّ ما دلَّ علىٰ مُقدَّر ، وهـٰذا ليس كذلك ، فينبغي جَعْلُهُ مِنَ المُبهَم .

❁ قوله : (والمُرادُ هنا بالمُختصِّ : ما له صورةٌ. . .) إلىٰ آخره : وجَّه ابنُ الحاجبِ في « أماليه » عدمَ نصبِ المُختصِّ مِنِ اسم المكان على الظرفيَّة ، كما

(١) شرح الأشموني (١/ ٢١٩) .

. . . .

قال ياسينُ : (**دَخَلَ في عمومه**[1] : « داخلٌ »، و« خارج » ، و« جوف »،

انتصب المُبهَمُ منه واسمُ الزمان مطلقاً . . **بأمور**[2] : **منها** : **أنَّهُ لو فُعِلَ ذلك فيه** لأدَّىٰ إلى الإلباس بالمفعول به كثيراً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّكَ تقولُ : (اشترَيتُ يومَ الجمعةِ) ، و(بعتُ يومَ الجمعةِ) ، وما أَشْبَهَ ذلك ، ولا يلتبسُ ؟ ولو استعملتَ (الدارَ) ونحوَها هـٰذا الاستعمالَ . . لالتبس بالمفعول به .

لا يُقالُ : هـٰذا الإلباسُ موجودٌ في المُبهَم منه في نحو : (اشتريتُ مكاناً) أو (فرسخاً) .

لأنَّا نقولُ : المكانُ والفرسخُ عاملُهُما مخصوصٌ بغير نحوِ ما هو مِنْ مادَّة الشراء ، كما يُعلَمُ مِنْ كلامهم .

نعم ؛ قد يُقالُ : هلَّا جاز نصبُ نحوِ (الدار) ، وخُصَّ عاملُهُ بغير نحوِ ما هو مِنْ مادَّة الشراء .

لا يُقالُ : يُمكِنُ الإلباسُ في اسم الزمان ؛ نحوُ : (خِفْتُ يوماً) .

لأنَّا نقولُ : المُتبادرُ الظرفيَّةُ لا المفعوليّة ؛ فلا إلباسَ[3] .

❁ **قوله** : (**قال ياسينُ : دَخَلَ في عمومه**) ؛ **أي** : **المُبهَمِ** ، **وعلىٰ هـٰذا** : **فيُحتاجُ لاستثناء هـٰذه الألفاظ** .

---

(١) أي : عموم عبارة الفاكهي في « مجيب الندا » (ص٣٩٨) ؛ وهي : (. . . وهو ما لا يختصُّ بمكان بعينه) .

(٢) الجار والمجرور مُتعلِّق بـ (وجَّه) .

(٣) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٧٣) .

٣٠٦ـ نحوُ الجهاتِ والمقاديرِ وما صِيغَ . . . .

و« باطن » ، و« ظاهر » ، ونحوُهُنَّ ؛ إذا أُرِيدَ بشيء مِنْ ذلك الظرفيَّةُ ، مع أنَّهُ لا يجوزُ انتصابُهُ على الظرفيَّة ، بل يجبُ التصريحُ بالحرف ، وقولُ بعضِهِم : « سكنتُ ظاهرَ بابِ الفُتُوح » . . لحنٌ) انتهىٰ[١] .

❁ قوله : (وما صِيغَ) ظاهرُ كلامِهِ : أنَّهُ مِنَ المُبهَم ؛ حيثُ جُعِلَ معطوفاً على (الجهات) ، لـٰكنَّهُ مُخالِفٌ لظاهر كلامِهِ في « شرح الكافية » ؛

ووجهُ عدمِ جوازِ انتصابِها على الظرفية : أنَّ فيها اختصاصاً ما ؛ إذ لا تَصلُحُ لكلِّ بُقْعة ، كما قاله الدَّمَامِينيُّ[٢] ؛ فـ (خارج الدار) مثلاً عبارةٌ عن المكان القريبِ منها المنسوبِ إليها ، لا أنَّهُ كنحو (أمام) ليس له أمدٌ ؛ فلا يُقالُ : كيف ذلك مع اتِّفاقهم علىٰ جواز انتصابِ (أمام الدار) مع كونه أخصَّ مِنْ (خارج الدار) ؟

لـٰكن يَرِدُ : أنَّ نحوَ (عند) و(لدىٰ) و(إزاء) و(حِذاء) و(تِلْقاء) و(وَسْط) . . . إلىٰ غير ذلك ؛ كـ (بينَ) و(حيثُ) . . فيه اختصاصٌ ما ، مع أنَّهُ ينتصبُ على الظرفيَّة ، إلا أنْ يُقالَ : نحوُ ذلك سُمِعَ نصبُهُ على الظرفيَّة كثيراً ، فحُكِمَ باطِّراده ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ [مريم : ١٦] . . فقال أبو السُّعُود : (أي : اعتزلتْ وانفردتْ منهم ،

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٢٥) .

(٢) تعليق الفرائد (١/ ١٨٤) .

حيثُ جَعَلَهُ مِنَ المُختَصِّ لا مِنَ المُبهَمِ[١] ؛ قال السُّيُوطيُّ في « النُّكَت » : (ولا خلافَ فيه بينَ النَّحْويِّينَ ، وقد صَرَّحَ صاحبُ « الإفصاح » بأنَّهُ مُختَصٌّ نُصِبَ تشبيهاً بالمُبهَم ، وينبغي جَعْلُ قولِهِ : « وما » معطوفاً علىٰ « مُبهَمًا » ، لا على « الجهات » ؛ فيندفعُ الاعتراضُ) انتهىٰ[٢] .

❁ قوله : (صِيغَ مِنَ الفعلِ) اعتُرِضَ : بأنَّ الصَّوْغَ مِنَ المصدر لا مِنَ الفعل .

وأُجِيبَ : بأنَّ في الكلام حَذْفاً ، والتقديرُ : (مِنْ مادَّةِ الفعل) ، و(مِنْ مادَّة « رمىٰ ») ، صرَّح بذلك الأُشْمُونيُّ[٣] ، ويُؤَيِّدُهُ : قولُهُ فيما سَبَقَ :

وأتتْ مكاناً شرقيّاً)[٤] .

❁ قوله : (وينبغي جَعْلُ قولِهِ : « وما ». . .) إلىٰ آخره : فتكونُ (ما) نكرةً ؛ لوقوعها حالاً .

❁ قوله : (ويُؤَيِّدُهُ : قولُهُ فيما سَبَقَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وقولُهُ فيما

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٧٦) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١١٨) ، و« الإفصاح » : كتاب للإمام النَّحْوي أبي عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخَضْراوي (ت ٦٤٦هـ) ، شرح به « الإيضاح » للإمام أبي علي الفارسي .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢٢٠) .

(٤) إرشاد العقل السليم (٥/ ٢٥٩) .

يعني : أنَّ اسمَ الزمانِ يقبلُ النصبَ على الظرفيّة مُبهَماً كان ؛ نحوُ : (سِرْتُ لحظةً) ، و(ساعةً) ، أو مُختصّاً ؛ إمَّا بإضافة ؛ نحوُ : (سِرْتُ يومَ الجمعة) ، أو بوصفٍ ؛ نحوُ : (سرتُ يوماً طويلاً) ، أو بعدد ؛ نحوُ : (سِرْتُ يومَينِ) .

وأمَّا اسمُ المكان : فلا يقبلُ النصبَ منه إلَّا نوعانِ : أحدُهُما : المُبهَمُ ، والثاني : ما صِيغَ مِنَ المصدر بشرطِهِ الذي سنذكرُهُ[1] .

والمُبهَمُ ؛ كالجهات الستِّ ؛ نحوُ : (فوق) ، و(تحت) ، و(يمين) ،

(وكونُهُ أصلاً لهـٰذَينِ انتُخِبْ) .

❁ قوله : (إلَّا نوعانِ ؛ أحدُهُما : المُبهَمُ ، والثاني : ما صِيغَ . . .) إلىٰ

يأتي : (لِمَا في أصله مَعْهُ اجتَمَعْ)[2] ؛ بناءً علىٰ أنَّ المُرادَ بالأصل فيه : المصدرُ ؛ فإنَّهُ يُعيِّنُ أن الفعلَ كاسم المكان مُشتقٌّ مِنَ المصدر ، لـٰكن يَرِدُ عليه بناءً علىٰ ذلك : أنَّ اسمَ المكانِ في نحو : (سرَّني جلوسُكَ مجلسَ زيدٍ) . . ظرفٌ لأصله ، لا لِمَا اجتمعَ معه في أصله ، فينبغي أنْ يُرادَ بالأصل : المادَّةُ لا المصدرُ حتىٰ يَرِدَ ذلك ، وإذا كان المُرادُ بالأصل المادةَ . . فلا تأييدَ لِمَا ذَكَرَهُ ؛ إذ يجوزُ علىٰ ذلك أنْ يكونَ الفعلُ هو المُشتقَّ منه المصدرُ وغيرُهُ ، ولعله لذلك اقتصرَ المُحشِّي في التأييد علىٰ قوله فيما سبق : (وكونُهُ أصلاً . . .) إلىٰ آخره ، فتنبَّهْ .

---

(١) انظر (٣/ ٢٨٧) .

(٢) انظر (٣/ ٢٠٢ ، ٢٨٩) .

و(شِمال)[1] ، و(أمام) ، و(خلف) ، ونحوِ هـٰذا ؛ **وكالمقادير ؛ نحوُ :** (غَلْوة) ، و(مِيل) ، . . . .

آخره : هـٰذا يُؤيِّدُ ما سَبَقَ عن « النُّكَت »[2] .

❀ **قوله : (ونحوِ هـٰذا)** ؛ أي : كـ (قُدَّام) وما رادفَهُ .

❀ **قوله : (غَلْوة)** بفتح الغين المُعجَمة ، قال الشارحُ في « شرح التسهيل » : (**الغَلْوةُ** : مئة باعٍ ، **والباعُ** : قَدْرُ مَدِّ اليدَينِ ، **والمِيلُ** : عشرُ غِلاً[3] ، **والفرسخُ** : ثلاثةُ أميالٍ ، **والبريدُ** : أربعةُ فراسخَ) انتهىٰ[4] .

و(غِلاً) في كلامه : جمعُ (غَلْوة) ، وفي « المصباح » : (**الغَلْوةُ** :

❀ **قوله : (غِلاً)** بكسر أوَّله ؛ كـ (رَكْوةٍ ورِكاً) ، **ونظيرُهُ من الصحيح :** (بَدْرةٌ وبِدَر) .

❀ **قوله : (ثلاثةُ أميالٍ)** فهو ثلاثةُ آلافِ باعٍ .

---

(١) مثلُهُما : (ذاتُ اليمين) ، و(ذاتُ الشِّمال) ؛ أي : البقعةُ ذاتُ اليمين ، والبقعةُ ذاتُ الشِّمال . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٠٠) .

(٢) انظر (٣/ ٢٨٤) ، والسببُ في أنَّهُ لم يقبل النصبَ إلا نوعانِ : ضَعْفُ دَلالةِ الفعل ـ وهو أصل العوامل ـ على المكان ؛ لكونها بالالتزام ، فلم يتعدَّ إلىٰ جميع أسمائه ، بل إلى المبهم ؛ لدَلالته عليه في الجملة ، وإلىٰ ما هو مِنْ مادَّته ؛ لقوَّة دلالته عليه حينئذٍ ، ولمَّا قَوِيتْ دلالتُهُ على الزمان بالتضمُّن . . تعدَّىٰ إلىٰ جميع أسمائه . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٩٩) .

(٣) كذا رسمت في جميع النسخ الخطية ، وعليها كتب الأنبابي ، **ويحتملُ** : أنَّها (غِلاء) بالمد ، ولعلَّهُ الصواب ، كما في (هـ) والمصادر والمراجع التي وقفت عليها .

(٤) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٥٢١) .

و(فَرْسَخ) ، و(بَرِيد) ؛ تقولُ : (جلستُ فوقَ الدار) ، و(سِرْتُ غَلْوةً) ، فتَنصِبُهُما على الظرفيَّة .

وأمَّا ما صِيغَ مِنَ المصدر ؛ نحوُ : (مَجلِسَ زيدٍ) ، و(مَقْعَدَهُ) . . **فشَرْطُ نصبِهِ قياساً** : أنْ يكونَ عاملُهُ مِنْ لفظه[1] ؛ نحوُ : (قعدتُ مَقعَدَ زيدٍ) ، و(جلستُ مَجلِسَ عمرٍو) .

فلو كان عاملُهُ مِنْ غير لفظه . . تعيَّن جرُّهُ بـ(في) ؛ نحوُ : (جلستُ في مَرْمىٰ زيدٍ) ؛ فلا تقولُ : (جلستُ مَرْمىٰ زيد) إلا شذوذاً .

وممَّا وَرَدَ مِنْ ذلك : قولُهُم : (هو مِنِّي مَقْعَدَ القابلةِ) ، . . . .

الغايةُ ؛ وهي رميةُ سهمٍ أبعدَ ما يُقدَرُ عليه ، **ويُقالُ** : هي ثلاثُ مئةِ ذراعٍ إلىٰ أربع مئة ذراع ، **والجمعُ** : « غَلَوَاتٌ » ؛ مثلُ « شَهْوة وشَهَوَات »)[2] .

❀ **قوله** : (و« **فَرْسَخ** » ، و« **بَرِيد** ») قد عَلِمْتَ ممَّا سبق أنَّهُما معلومانِ ، **فكيف يُعدَّانِ مِنَ المُبهَم ؟**

ويُجابُ : بأنَّ إبهامَهُما مِنْ جهةِ عدم تعيينِ مَحَلِّهِما ، **وقِسْ علىٰ هٰذا نظائرَهُما** .

❀ **قوله** : (**هو مِنِّي مَقْعَدَ** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مُستقِرٌّ في مقعد القابِلة ؛

---

(١) إنَّما لم يكتفُوا بالتوافق المعنويِّ كما اكتفَوا به في (قعدتُ جلوساً) ؛ لأنَّ نصبَ ذلك مُخالِفٌ للقياس ؛ لكونه مُختصّاً ، فلم يُتجاوَزْ به السماع ، بخلاف : (قعدت جلوساً) . « خضري » (١/ ٤٠٠) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦١٩) .

و(مَزْجَرَ الكلبِ) ، و(مَنَاطَ الثُّرَيَّا) ؛ أي : كائنٌ مَقْعَدَ القابلةِ ، ومَزْجَرَ الكلبِ ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا ، والقياسُ : (هو منِّي في مقعد القابلة) ، و(في مَزْجَرِ الكلب) ، و(في مناط الثُّريَّا) ، ولـٰكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يُقاسُ عليه ، خلافاً للكِسَائي ، . . . .

أي : قريبٌ منِّي كقُرْب القابِلةِ ممَّنْ تُولِّدُها[1] ؛ وهي المرأةُ التي تتلقَّى الولدَ عندَ خروجِهِ ، وجمعُها : (قَوَابِلُ) .

* قوله : (و« مَزْجَرَ الكلبِ ») ؛ أي : هو بعيدٌ منِّي كبُعْد الزاجرِ للكلب عن مَزْجَرِهِ .

* قوله : (و« مَنَاطَ الثُّرَيَّا ») ؛ أي : هو بعيدٌ منِّي كبُعْد الشخصِ مِنْ مَنَاط الثُّريَّا ؛ أي : مُتعلَّقِها ؛ مِنْ (ناطَ ينوطُ) ؛ أي : تَعَلَّقَ .

* قوله : (ولـٰكن نُصِبَ شذوذاً) مَحَلُّهُ : إن لم يُقدَّرِ العاملُ مِنْ مادَّة اسمِ المكان ، وإلا لم يكنْ شاذّاً ؛ بأنْ يُقدَّرَ في الأوَّل : (زَجَرَ) ، وفي الثاني : (قَعَدَ) ، وفي الثالث : (نَاطَ) ، وغايةُ الأمر : حذفُ العامل ، كما قال في « الكافية »[2] :

ونحوُ (زيدٌ مَزْجَرَ الكلبِ) نَدَرْ ... ولا نُـدُورَ فيـهِ إنْ تـلا (زَجَـرْ)

---

* قوله : (بأنْ يُقدَّرَ في الأوَّل : « زَجَرَ » . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ

(١) فـ (مِنِّي) : مُتعلِّقٌ بذلك المحذوف ، وهي بمعنىٰ (إلىٰ) ؛ أي : هو مُستقِرٌّ منِّي ـ أي : بالنسبة إليَّ ـ في مكانٍ قريب كقُرْب مَقْعَد القابلة ـ أي : محلٌ قعودها ـ عند ولادة المرأة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٠٠) .

(٢) الكافية الشافية (٢/ ٦٧٥) .

وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله :

٣٠٧ـ وشرطُ كَوْنِ ذا مَقِيساً أنْ يَقَعْ ظرفاً لِمَا في أصلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ

أي : وشرطُ كونِ نصبِ ما اشتُقَّ مِنَ المصدر مَقِيساً . . أنْ يقعَ ظرفاً لِمَا اجتمعَ معه في أصله ؛ أي : أنْ يَنتصِبَ بما يُجامِعُهُ في الاشتقاق مِنْ أصلٍ واحد ؛ كمُجامَعةِ (جَلَسْتُ) بـ(مَجْلِس) في الاشتقاق مِنَ الجُلُوس ؛ فأصلُهُما واحد ؛ وهو (الجُلُوسُ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّ المقاديرَ وما صِيغَ مِنَ المصدر مُبهَمانِ ؛ أمَّا المقاديرُ : فمذهبُ الجمهورِ : أنَّها مِنَ الظروف المُبهَمة ؛ لأنَّها وإن كانتْ

---

* قوله : (وشرطُ كَوْنِ ذا) ؛ أي : المَصُوغِ مِنْ مادَّة الفعل .

* قوله : (لِمَا في أصلِهِ) اللامُ : مُتعلِّقةٌ بـ(ظرفاً) ، و(ما) : موصولةٌ ، صِلَتُها : (اجتمع) ، و(في أصلِهِ) و(مَعْهُ) بسكون العين : مُتعلِّقانِ بالصِّلَة ؛ أي : وشرطُ كونِ هـٰذا الموضعِ مَقِيساً : وقوعُهُ ظرفاً للعامل الذي اجتمعَ معَهُ في أصله .

* قوله : (وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّ المقاديرَ . . .) إلىٰ آخره : قد تقدَّمَ

يقولَ : (بأنْ يُقدَّرَ في الأوَّل : « قَعَدَ » ، وفي الثاني : « زَجَرَ » . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (أي : المَصُوغِ) ؛ أي : نصبِ المَصُوغِ ، كما أشار إليه الشارحُ .

معلومةَ المقدارِ فهي مجهولةُ الصفة ، وذَهَبَ الأستاذُ أبو عليٍّ الشَّلَوبِينُ : إلىٰ أنَّها ليستْ مِنَ الظروف المُبهَمة ؛ لأنَّها معلومةُ المقدار[1] .

وأمَّا ما صِيغَ مِنَ المصدر : فيكونُ مُبهَماً ؛ نحوُ : (جلستُ مَجلِساً) ، ومُختصّاً ؛ نحوُ : (جلستُ مَجلِسَ زيدٍ) .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً : أنَّ (مَرْمىٰ) مُشتقٌّ مِنْ (رَمَىٰ) ، وليس هـٰذا علىٰ مذهب البَصْريِّينَ ؛ فإنَّ مذهبَهُم : أنَّهُ مُشتقٌّ مِنَ المصدر ، لا مِنَ الفعل[2] .

وإذا تقرَّرَ أنَّ المكانَ المُختصَّ ـ وهو ما له أقطارٌ تَحْوِيهِ ـ لا يَنتصِبُ ظرفاً . . فاعلَمْ : أنَّهُ سُمِعَ نصبُ كلِّ مكانٍ مُختصٍّ مع (دَخَلَ) و(سَكَنَ) ، ونصبُ (الشَّأْم) مع (ذَهَبَ) ؛ نحوُ : (دخلتُ البيتَ) ، و(سكنتُ الدارَ) ، و(ذهبتُ الشَّأْمَ) ، واختلف الناسُ في ذلك :

فقيل : هي منصوبةٌ على الظرفيَّة شذوذاً .

في كلامه الإشارةُ إلىٰ أنَّهُ ليس قولُهُ : (وما صِيغَ) معطوفاً على (الجهات) ، بل معطوفُ علىٰ (مُبهَمَا)[3] ؛ ففي تقديمِهِ ذاك إشارةٌ إلىٰ رُجْحانه ؛ فلا يُقالُ : إنَّ في كلام الشارح تناقضاً .

. . . .

(١) انظر « التوطئة » (ص٢١٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٥٩) ، و« همع الهوامع » (٢/١٤٩) .

(٢) أجاب علىٰ هـٰذا الظاهر المُحشِّي . انظر (٣/ ٢٨٤ـ ٢٨٥) .

(٣) انظر (٣/ ٢٨٤) .

وقيل : منصوبةٌ علىٰ إسقاط حرفِ الجرِّ ، **والأصلُ** : (دخلتُ في الدار) ؛ فحُذِفَ حرفُ الجرِّ ، فانتصبَ (الدار) ؛ نحوُ : (مررتُ زيداً) .

وقيل : منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به[1] .

❁ **قوله** : (**منصوبةٌ علىٰ إسقاط حرفِ الجرِّ**) ؛ أي : **توسُّعاً** ، **ثمَّ إنَّ العاملَ في (الدار) ونحوِهِ بعدَ حذفِ الجارِّ** : هو الفعلُ المذكور ، قال الإمامُ الفَنَاريُّ في « حواشي التلويح » : (**والناصبُ في صورة نَزْعِ الخافض** : هو الفعلُ المذكورُ ؛ فإنَّهُ مِنْ جملة الأمور التي يتعدَّىٰ بها الفعلُ القاصر ، كما صرَّحَ به في « اللُّبِّ » ؛ فكأنَّهُ يتعدَّىٰ بعدَ إسقاطِ الجارِّ ؛ لتضمُّن معناه) انتهىٰ ؛ فإسنادُ النصبِ إلىٰ نزع الخافضِ إسنادٌ إلى الشرط ؛ يعني : **يُشترَطُ وُجُودُهُ** لوجود المَحَلِّ ونَزْعُهُ لظهوره . انتهىٰ « طَبَلَاوي في شرح تصريف العِزِّي »[2] .

❁ **قوله** : (**فإنَّهُ مِنْ جملة الأمور. . .**) إلىٰ آخره : راجعٌ لـ (نزع الخافض) .

❁ **قوله** : (**وُجُودُهُ**) ؛ أي : الخافضِ ، **وقولُهُ** : (**لوجود المَحَلِّ**) ؛ أي : النصبِ محلّاً ، **وقولُهُ** : (**ونَزْعُهُ**) ؛ أي : الخافضِ ، **وقولُهُ** : (**لظهوره**) ؛ أي : ظهورِ المحلِّ ؛ وهو النصب .

---

(١) والمذهب الأول : نسبه الشَّلَوبينُ إلىٰ سيبويهِ والجمهور ، والثاني : مذهب الفارسي والناظم ، ونُسِبَ إلىٰ سيبويه ، وهناك مذهب رابع ؛ وهو أنَّهُ مفعول به حقيقة ، وهو مذهب الأخفش . انظر هـٰذه المسألة في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٥٧ـ ٦٥٨) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٨٩٥ـ١٨٩٧) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٤٠١ـ٤٠٢) .

(٢) طالع السعد (ق/ ٢٧٧) .

٣٠٨ـ وما يُرىٰ ظرفاً وغيرَ ظرفِ فـذاكَ ذو تَصَـرُّفٍ فـي العُـرْفِ

٣٠٩ـ وغيرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِمْ ظـرفيَّـةً أو شِبْهَهـا . . . . . .

❀ قوله : (وما يُرىٰ ظرفاً وغيرَ ظرفِ) إن قلتَ : يدخلُ في هـٰذا : ما ليس منه ؛ كـ(عند) و(لَـدُن) ؛ فـإنَّهـا تُـلازِمُ الظـرفيَّـةَ أو شِبْهَهـا ، مـع أنَّهـا لا تتصرَّفُ .

قلتُ : أُجِيبَ : بأنَّهُ مُقيَّدٌ بغير ما لَزِمَ الظرفيَّةَ أو شِبْهَها ؛ أي : وما يُرىٰ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ ممَّا لا يلزمُ الظرفيَّةَ أو شِبْهَها ، كما دَلَّ عليه قولُهُ بعدُ : (وغيرُ ذي التصرُّف . . .) إلىٰ آخره .

والرُّؤْيةُ تحتملُ : أنْ تكونَ قلبيَّةً ، وأنْ تكونَ بَصَريَّةً ، وتوقَّفَ بعضُهُم في الثاني ؛ مُعلِّلاً بأنَّ الكلمةَ لا تُبصَرُ حقيقةً .

❀ قوله : (أو شِبْهَها) قال المَكُوديُّ : (معطوفٌ علىٰ محذوفٍ تقديرُهُ : « أو لَزِمَ ظرفيَّةً أو شِبْهَها » ؛ وهو « عند » ؛ فإنَّهُ يلزمُ أحدَ هـٰذَينِ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً علىٰ « ظرفيَّةً » المنطوقِ به ؛ لِمَا يلزمُ عليه مِنْ كونه يلزمُ شِبْهَ الظرفيَّة ،

❀ قوله : (قلتُ : أُجِيبَ : بأنَّهُ مُقيَّدٌ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلى الجوابُ : بأنَّ المُرادَ بغير الظرف : ما عدا مُشابِهَ الظرف ؛ بقرينةِ قولِهِ : (وغيرُ ذي التصرُّف . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّ المُتبادرَ المُغايرةُ التامَّةُ ، والمُشابِهُ ليس مُغايِراً مُغايرةً تامَّة ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (لِمَا يلزمُ عليه مِنْ كونه يلزمُ شِبْهَ الظرفيَّة) ؛ أي : فقط ، هـٰذا

وليس كذلك ، بل هو لازمٌ للظرفيّة أو لشِبْهها ، و« أو » علىٰ هـٰذا : للتقسيم) انتهىٰ « مُعرِب »[1] ، والتقدير : (والذي لَزِمَ ظرفيَّةً ؛ كـ « قط » ، أو لَزِمَ ظرفيَّةً أو شِبْهَها ؛ كـ « قبل » و« بعد ») .

❁ قوله : (مِنَ الكَلِمْ) مُتعلِّقٌ بـ (شِبْهَها) ، . . . .

إن جُعِلتْ (أو) تنويعيَّةً ؛ فتكونُ بمعنى الواو ؛ لأنَّ النوعَينِ مجتمعانِ في الدخول تحتَ غيرِ ذي التصرُّفِ ، وأمّا إنْ جُعِلتْ للأحد الدائرِ . . فيلزمُ عليه أنَّ غيرَ المُتصرِّفِ هو ما يلزمُ أحدَهُما الدائرَ ، فلا يكونُ فيه تعرُّضٌ لِمَا يلزمُ الظرفيَّةَ بعَيْنها .

❁ قوله : (و« أو » علىٰ هـٰذا : للتقسيم) ؛ أي : (أو) الداخلةُ علىٰ (ظرفيَّةً) المحذوفِ ، وأمَّا (أو) الداخلةُ على الشِّبْه . . فهي للأحد الدائرِ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « شِبْهَها ») إن كان المُرادُ تعلُّقَهُ به علىٰ وجه كونِهِ ظرفاً لغواً . . فلا ؛ إذ المعنىٰ لا يظهرُ ، وإن كان المُرادُ تعلُّقَهُ به علىٰ وجه كونِهِ حالاً منه أو صفةً له . . ربَّما ظَهَرَ إنْ جُعِلتْ (مِنْ) بمعنىٰ (في) ؛ إذ شِبْهُ الظرفيَّةِ هو الجرُّ بـ (مِنْ) ، وهو ليس مِنَ الكَلِم ، بل في الكَلِم ، تدبَّرْ .

---

(١) تمرين الطلاب (ص٧١ـ٧٢) ، وانظر « شرح المكودي » (ص١٢٢) .

ينقسمُ اسمُ الزمانِ واسمُ المكان : إلىٰ مُتصرِّفٍ ، وغيرِ مُتصرِّفٍ .

فالمُتصرِّفُ مِنْ ظرف الزمان أو المكان : ما استُعمِلَ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ ؛ كـ (يوم) و(مكان) ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُستعمَلُ ظرفاً ؛ نحوُ : (سِرْتُ يوماً) ، و(جلستُ مكاناً) ، ويُستعمَلُ مبتدأً ؛ نحوُ : (يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ) ، و(مكانُكَ حَسَنٌ) ، وفاعلاً ؛ نحوُ : (جاء يومُ الجمعةِ) ، و(ارتفعَ مكانُكَ) .

وغيرُ المُتصرِّف : هو ما لا يُستعمَلُ إلا ظرفاً أو شِبْهَهُ ؛ نحوُ : (سَحَرَ) إذا أُرِيدَ به سحرُ يومٍ بعينه ، فإن لم يُرَدْ مِنْ يوم بعينه . . فهو مُتصرِّفٌ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾ [القمر : ٣٤] ، و(فوق) ؛ نحوُ : (جلستُ فوقَ الدار) ؛ فكلٌّ واحدٍ مِنْ (سَحَر) و(فوق) . . لا يكونُ إلا ظرفاً .

أو بـ (لَزِم) ، أو بيانٌ لـ (ذي التصرُّف) .

* قوله : (إذا أُرِيدَ به سحرُ يومٍ بعينه) المُرادُ باليوم : مطلقُ الزمن ، أو في الكلام حذفُ مضافٍ ، أي : سحرُ ليلةِ يومٍ . . . إلىٰ آخره .

* قوله : (و« فوق ») فيه نَظَرٌ ؛ لوُرُوده مجروراً بـ (مِنْ) ؛ كما في قوله

---

* قوله : (أو بـ « لَزِم ») إن كان المُرادُ تعلُّقَهُ به علىٰ وجه كونِهِ ظرفاً لغواً له . . فلا ؛ إذ المعنىٰ ليس عليه ، وإن كان المُرادُ تعلُّقَهُ به علىٰ وجه كونِهِ معمولاً له ؛ بأنْ كان حالاً مِنْ فاعله . . فمُسلَّمٌ .

* قوله : (أو بيانٌ لـ « ذي التصرُّف ») ؛ أي : أو لـ (الذي) ، أو لـ (غيرُ) .

والذي لَزِمَ الظرفيَّةَ أو شِبْهَها : (عند) و(لَدُنْ)[1] ، والمُرادُ بشِبْهِ الظرفيَّةِ : أَنَّهُ لا يخرجُ عن الظرفيَّة إلا باستعماله مجروراً بـ(مِنْ) ؛ نحوُ : (خرجتُ مِنْ عندِ زيدٍ) ، ولا تُجَرُّ (عند) إلا بـ(مِنْ) ؛ فلا يُقالُ :

تعالىٰ : ﴿ مِن فَوۡقِهِمۡ ﴾ [المائدة : ٦٦][2] .

* قوله : (والمُرادُ بشِبْهِ الظرفيَّةِ . . .) إلىٰ آخره : لو قال : (المُرادُ بشِبْهِ الظرفيَّة : الجرُّ بـ« من ») . . لكان أَوْلىٰ .

* قوله : (عندِ) يجوزُ في (عند) فتحُ العين والضمُّ ، وقد تكونُ ظرفَ زمانٍ ؛ نحوُ : (عندَ الليل)[3] ، . . . .

. . . .

---

(١) وممَّا لَزِمَ الظرفيَّةَ أيضاً : (قطّ) و(عَوْض) ظرفَينِ للماضي والمستقبل ، ولا يُستعملانِ إلا بعدَ نفي أو شبهه ، و(بدل) بمعنىٰ (مكان) ؛ كـ(خذ هٰذا بدلَ هٰذا) ، لا بمعنىٰ (بديل) ؛ فإنَّهُ اسمٌ مُتصرِّف لا ظرف ، و(مكان) بمعنىٰ (بدل) ، أمَّا بمعناه الأصليِّ فظرفٌ مُتصرِّف ، والظروفُ المُركَّبة ؛ كـ(صباحَ مساءَ) ، و(بينَ بينَ) ، و(بينا) ، و(بينما) ، و(مذ) و(منذ) عندَ مَنْ جعلهما خبرَينِ ؛ فكلُّ ذلك لا يخرجُ عن الظرفيَّة أصلاً ، ومنه غير ذلك . « خضري » (١/ ٤٠٢) .

(٢) زاد الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣) نقلاً عن الدَّماميني : (بل أجاز بعضُهُم تصرُّفَهُما في نحو : « فوقُكَ رأسُكَ » ، و« تحتُكَ رِجْلاكَ » ؛ بالرفع على الابتداء والخبر ، بخلاف : « فوقَكَ قلنسوتُكَ » ، و« تحتَكَ نعلُكَ » ؛ فبالنصب ؛ للفرق بين الرأس والرِّجْل وغيرهما ، لٰكنَّ المسموعَ نصبُهُما في ذلك ، كما حكاه الأخفش .
نعم ؛ وقع لبعض رُواة البخاري : « وفوقُهُ عرشُ الرحمٰنِ » ، و« يتوقَّد تحتُهُ ناراً » بالرفع ، وإنَّما يتخرَّج على التصرُّف) .

(٣) ومثلُهُ : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّما الصبرُ عندَ الصَّدْمةِ الأُولىٰ » ، والأصل فيها : =

(خرجتُ إلىٰ عندِهِ) ، وقولُ العامَّةِ : (خرجتُ إلىٰ عندِهِ)[1] . . خطأٌ ، والله أعلم .

٣١٠ـ وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرُ   وذاكَ في ظرفِ الزمانِ يَكثُرُ

ينوبُ المصدرُ عن ظرف المكانِ قليلاً[2] ؛ كقولك : (جلستُ قُرْبَ زيدٍ) ، أي : مكانَ قُرْبِ زيدٍ ؛ فحُذِفَ المضافُ ـ وهو (مكانَ) ـ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ فأُعرِبَ بإعرابه ؛ وهو النصبُ على الظرفيَّة ، **ولا ينقاسُ ذلك** ؛ فلا تقولُ : (آتيكَ جُلُوسَ زيدٍ) ؛ تُريد : مكانَ جُلُوسِهِ .

ذَكَرَهُ النوويُّ رحمه الله في « التحرير » انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❁ قوله : (وقد ينوبُ عن مكانٍ) ؛ أي : عن ظرفِ مكان .

❁ قوله : (وذاكَ في ظرفِ الزمانِ يَكثُرُ) ؛ أي : فيُقاسُ عليه ، وشرطُهُ :

= أنْ تكون لمكان شيء حاضرٍ أو قريب ، وقد يكونُ الحضورُ والقربُ معنويَّينِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ﴾ [النمل : ٤٠] .

(١) في نسخة علىٰ هامش (و) : (دخلت إلىٰ عنده) ، وفي (ح) : (رحلت) بدل (خرجت) .

(٢) وممَّا ينوبُ عن الظرف مطلقاً : صفتُهُ ، وعددُهُ ، وكُلِّيتُهُ ، وجزئيَّتُهُ ؛ كـ(جلستُ طويلاً مِنَ الدهر شرقيَّ الدار) ، و(سِرْتُ عشرينَ يوماً ثلاثينَ بَرِيداً) ، و(مَشَيتُ كلَّ اليومِ كلَّ البريد أو بعضَ ذلك) . « خضري » (١/٤٠٣) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/٦٩) ، ونصُّ النووي في « تحرير ألفاظ التنبيه » (ص٣٣) علىٰ تثليث عين (عند) .

ويَكثُرُ إقامةُ المصدرِ مُقامَ ظرفِ الزمان[1] ؛ نحوُ : (آتيكَ طُلُوعَ الشمسِ) ، و(قُدُومَ الحاجِّ) ، و(خُرُوجَ زيدٍ) ، والأصلُ : (وقتَ طُلُوع الشمسِ) ، و(وقتَ قُدُومِ الحاجِّ) ، و(وقتَ خُرُوجِ زيدٍ) ؛ فحُذِفَ المضافُ وأُعرِبَ المضافُ إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ في كلِّ مصدر .

إفهامُ تَعَيُّنِ وقتٍ أو مقدارٍ ؛ كما سيُمثِّلُهُ الشارحُ .

---

* قوله : (كما سيُمثِّلُهُ الشارحُ) لم يُمثِّلِ الشارحُ للمقدار ، ومثالُهُ : (انتظرتُهُ نَحْرَ جَزُورٍ) ، أو (حَلْبَ ناقةٍ) ؛ أي : مقدارَ ذلك .



(١) وذلك لقوَّة دَلالة الفعل على الزمن ، وشرطُهُ : إفهامُ تعيينِ وقت ؛ كما مثَّله ، أو بيانُ مقدارِهِ وإن لم يُعيِّن ؛ كـ(انتظرتُهُ نحرَ جَزُور) و(حَلْبَ ناقة) ؛ أي : مقدارَ ذلك ؛ فحُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامَهُ ، وقد يُضاف ذلك المصدرُ إلى اسم عين فيقومُ مَقَامَهُ ؛ كـ(لا آتيه الفَرْقَدَينِ) ؛ أي : مُدَّةَ بقائِهما ، و(لا أُكلِّمُهُ القارِظَينِ) ؛ أي : مُدَّةَ غيابِهما ، والقارظان : رجلانِ خرجا يجنيان القَرَظ الذي يُصبَغُ به ، فلم يُعلَمْ خبرُهُما ، فضُرِبَ بهما الأمثال . « خضري » (١/ ٤٠٤) .



(المفعولُ معه)

❁ قوله : (المفعولُ معه) قال الجلالُ : (أُخِّر عن المفاعيل ؛ لاختلافهم فيه هل هو قياسيٌّ دونَ غيرِه ، ولوصول العاملِ إليه بواسطةِ حرفٍ دونَ غيره) انتهىٰ[1] .

وقد حَدَّهُ ابنُ هشام : بأنَّهُ اسمٌ ، فَضْلةٌ ، تالٍ لواو ، بمعنىٰ (مع) ، تاليةٍ لجملة ، ذاتِ فعلٍ أو اسمٍ فيه معناه وحروفُهُ ؛ كـ (سِرْتُ والطريقَ) ، و(أنا سائرٌ والنِّيلَ) .

قال : (فخَرَجَ بالأوَّل : نحوُ : « لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ » ، ونحوُ : « سِرْتُ والشمسُ طالعةٌ » ؛ فإنَّ الواوَ داخلةٌ في الأوَّل علىٰ فعلٍ ،

[المفعولُ معه]

❁ قوله : (فإنَّ الواوَ داخلةٌ في الأوَّل علىٰ فعلٍ . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّها داخلةٌ في الأوَّل علىٰ جملة كالثاني ، وقد يُقالُ : لمَّا كان أحدُ رُكْنَي الجملةِ في الأوَّل غيرَ ظاهرٍ بل ضميراً مستتراً . . كانتِ الواوُ داخلةً بحسَب الظاهرِ على الفعل فقط .

---

(١) نكت السيوطي (ق/١١٨) .

وفي الثاني على جملةٍ ، وبالثاني : نحوُ : « اشتركَ زيدٌ وعمرٌو » ، وبالثالثِ : نحوُ : « جئتُ معَ زيدٍ » ، وبالرابع : نحوُ : « جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَهُ » ، وبالخامس : نحوُ : « كلُّ رجلٍ وضَيْعتُهُ » ؛ فلا يجوزُ فيه النصبُ ، خلافاً للصَّيْمَريِّ ، وبالسادس : نحوُ : « هـٰذا لكَ وأباكَ » ، . . . .

وباعتبارِ الظاهرِ يندفعُ أيضاً ما يُقالُ : (أنْ) مُقدَّرةٌ قبلَ الفعل ، فالواوُ داخلةٌ على اسمٍ في الحقيقة ، وبأنَّ المُرادَ بالاسم في التعريف الاسمُ الصريح .

وقد يُقالُ : المقصودُ خروجُهُ إنَّما هو الفعلُ ، أمَّا المصدرُ المُؤوَّلُ فلا مانعَ مِن اعتباره منصوباً علىٰ أنَّهُ مفعولٌ معه ، ودخولِهِ في التعريف .

❀ قوله : (نحوُ : « جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَهُ ») ؛ أي : أو بعدَهُ ، قيل : (هـٰذا خارجٌ بقوله : « فَضْلة » ، فلو قال بَدَلَ « جاء » : « رأيتُ » . . لكان أَوْلى) انتهىٰ .

ويُرَدُّ : بأنَّ المُرادَ بالفَضْلة ـ كما هو أحدُ معنَيَيْها ـ : ما يتمُّ الكلامُ بدونه ولو مرفوعاً ؛ كالمعطوف في المثال ؛ بدليلِ أنَّهُ لو أُريد بالفَضْلة غيرُ المرفوع . . لَدَخَلَ في التعريف نحوُ : (اشترك زيدٌ وعَمْراً) بالنصب ، معَ أنَّ المقصودَ خروجُهُ ؛ لفساده ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ خارجٌ بقوله : (بمعنىٰ « مع ») ، كما هو ظاهرٌ[1] .

ثمَّ إنَّ التقييدَ بالقَبْليَّة أو البَعْديَّةِ في المثال المذكور . . ليس شرطاً ، بل هو

---

(١) انظر « التصريح على التوضيح » (١/٣٤٣) ، و« حاشية الصبان » (٢/١٩٩) .

. . . .

خارجٌ مطلقاً ؛ لأنَّ المُتبادرَ مِنَ الرفعِ المشاركةُ في الحُكْم ، لا المعيَّةُ في زمن العامل ، وفَرْقٌ بينهما .

والحاصلُ : أنَّ المُرادَ بكون الواوِ للمعيَّة : أنَّها للتنصيص علىٰ مُصاحبةِ ما بعدَها لمعمول العاملِ السابقِ في زمانِ تعلُّقِهِ به ، سواءٌ صاحبَهُ في حُكْمِ العامل أيضاً ؛ كـ (جئتُ وزيداً) ـ فإنَّ العُدُولَ عن العطف إلى النصب يَدُلُّ علىٰ قَصْدِ المعيَّة ، إلا أنَّ المُصاحبةَ في الحُكْم مِنْ خارجٍ ، لا بدَلالة الواو ـ أم لا ؛ كـ (استوى الماءُ والخشبةَ) إن أُرِيدَ بالاستواء الارتفاعُ ؛ فإنَّ المُرادَ بالخشبة : المقياسُ الذي يُعلَمُ به نهايةُ عُلُوِّ الماء ، وهو مُثبَّتٌ لا يرتفعُ عن موضعه الذي هو فيه ، عكسَ واوِ العطف ؛ فإنَّها تنصُّ على المُصاحبةِ في الحُكْم ، سواءٌ مع الزمن أم لا ؛ لكونها لمُطلَق الجمعِ .

فخَرَجَ بذلك المُرادِ : ما لم تَنُصَّ علىٰ ما ذُكِرَ ؛ لصحَّة تسلُّطِ العاملِ نصباً علىٰ ما بعدَها ؛ كـ (ضربتُ زيداً وعمراً) ؛ فللعطف اتِّفاقاً ، كما قاله الرَّضِيُّ ، وعلَّله : بأنَّ أصلَ الواوِ للعطف ، وإنَّما يُعدَلُ إلى النصب نصّاً على المصاحبة ، وفي قولك : (ضربتُ زيداً وعَمْراً) لا يُمكِنُ التنصيصُ بالنصب على المصاحبة ؛ لكونه في العطف أظهرَ ، لكن في « التسهيل » و« شرحه » ما يَدُلُّ علىٰ جواز : (ضربتُ زيداً وعَمْراً) على المفعول معه عندَ سيبويهِ ، وفي « المغني » ما يَدُلُّ لذلك أيضاً ، كما بيَّناه فيما كتبناه أوَّلاً على « الأُشْمُونيِّ »[1] ،

---

(١) تقرير الأنبابي على الأشموني (١/ ٣٤٥ـ ٣٤٦) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية »=

فلا يُتكلَّمُ به ، خلافاً لأبي عليٍّ) انتهىٰ[1] .

وقَيَّد المُوضِّحُ « تشربَ » بالنصب في « شرح اللُّمْحة » ؛ بناءً على أنَّ

فليُراجَعْ لتظهرَ حقيقةُ الحال .

وأمَّا نحوُ : (أَشْرَكْتُ زيداً وعَمْراً) ، و(خلطتُ البُرَّ والشعيرَ) . . فالواوُ فيه لمُجرَّد العطف ؛ لاستفادة المعيَّةِ فيه مِنَ العامل ؛ فهو خارجٌ بكونها للمعيَّة وإن لم يُعتبَرْ فيها التنصيصُ ، كما هو واضحٌ ، فتنبَّهْ .

* قوله : (فلا يُتكلَّمُ به) ؛ أي : لفساده ؛ لتعيُّنِ أنْ يُقالَ : (هـٰذا لكَ ولأبيكَ) علىٰ رأي الجمهورِ ، ويجوزُ : (وأبيكَ) علىٰ مذهب الناظم .

فإن قلتَ : هلَّا اكتُفِيَ بتقديرِ الفعل هنا ، كما اكتُفِيَ به في نحو : (ما أنتَ وزيداً ؟) .

أُجيبَ : بقوَّة الداعي للفعل في نحو : (ما أنتَ وزيداً ؟) ؛ لوجود مُقتضِيَينِ له ؛ تقدُّمِ الاستفهامِ الذي هو أَوْلىٰ بالفعل ، والضميرِ المُنفصِلُ الذي كان مُتَّصِلاً به علىٰ أنَّهُ فاعلُهُ ، بخلافِ نحوِ : (هـٰذا لكَ وأباكَ) ؛ فإنَّ فيه مُقتضِياً واحداً للفعل ؛ وهو الجارُّ والمجرور الذي أصلُ العملِ فيه للفعل .

= (٥١٦/١) ، و« تسهيل الفوائد » (ص١٠٠) ، و« شرح التسهيل » (٢٤٧/٢) ، و« الكتاب » (٢٤٧/١) ، و« مغني اللبيب » (٧١٤/٢ـ٧١٥) .

(١) أوضح المسالك (٢٣٩/٢) ، وانظر « التبصرة والتذكرة » للصيمري (٢٥٧/١) ، و« التعليقة علىٰ كتاب سيبويه » لأبي علي (١٩٤/١) ، و« شرح التسهيل » (٢٤٨/٢) ، و« التذييل والتكميل » (١٠٢/٨) .

٣١١ـ يُنصَبُ تالِي الواوِ مفعولاً مَعَهْ . . . .

المُؤوَّلَ مِنْ (أنْ) والفعلِ لا يُسمَّىٰ مفعولاً معه[١] ، خلافاً لبعضهم ، لـٰكن قال حَفِيدُ المُوضِّحِ : (ينبغي أنْ يكونَ ذلك في غير نصب « تشرب » ، وإلا فهو بمنزلةِ الاسمِ ، فينبغي أنْ يُعطىٰ حُكمَهُ ، وقد صرَّح بعضُهُم بأَنَّهُ مفعولٌ معه ، وهو الحقُّ) انتهىٰ[٢] .

❁ قوله : (يُنصَبُ تالِي الواوِ) تالِي : نائبُ فاعلِ (يُنصَبُ) مضافٌ إلى (الواو) ، و(مفعولاً) : حالٌ مِنْ (تالي)[٣] .

❁ قوله : (ينبغي أنْ يكونَ ذلك. . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ المفعولَ معه هو الفعلُ ، لـٰكن باعتبار تأويلِهِ ، فالاختلافُ بينَ منصوبِ (أنِ) المُقدَّرة ومنصوبِ العاملِ السابق علىٰ أنَّهُ مفعولٌ معه. . إنَّما هو بالاعتبار ، والذي يظهرُ : أنَّ الفعلَ غيرُ المصدرِ المُؤوَّل بالذات ، وهو ما يُفِيدُهُ كلامُنا المُتقدِّمُ قريباً ، فتنبَّهْ له[٤] .

❁ قوله : (وإلا فهو بمنزلةِ الاسمِ) ؛ أي : وإلا فهـٰذا الفعلُ المنصوبُ

---

(١) شرح اللمحة البدرية (٢/١٩٨) .

(٢) حاشية الحفيد على التوضيح (ص٣١٦) .

(٣) وفي قوله : (تالي الواو) إشارة : إلىٰ أنَّهُ لا يُفصَلُ منها ؛ أي : ولا بالظرف وإن فُصِلَ به بين الواو العاطفة ومعطوفها ؛ لتنزيل واو المعيَّة مِنَ المفعول منزلةَ الجارِّ والمجرور . « خضري » (١/٤٠٤) نقلاً عن الشيخ ياسين .

(٤) انظر (٣/٢٩٨ـ٢٩٩) .

في نحوِ (سِيرِي والطريقَ مُسرِعَهْ)

٣١٢ـ بما مِنَ الفعلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ   ذا النصبُ لا بالواوِ في القولِ الأَحَقْ

❁ قوله : (سِيرِي) بكسر السين : فعلُ أمرٍ ، والياءُ : ضميرُ المُخاطَبة فاعلٌ .

❁ قوله : (بما مِنَ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره : (ذا النصبُ) : رُفِعَ بالابتداءِ ، خبرُهُ : في المجرور الأوَّل ؛ وهو (بما) ، و(سَبَقْ) : صِلَةُ (ما) ، و(مِنَ الفعل) : مُتعلِّقٌ بـ (سَبَق) ؛ أي : نصبُ المفعولِ معه إنَّما هو بما تقدَّم في الجملة قبلَهُ مِنْ فعلٍ وشِبْهِهِ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

بمنزلة الاسم ؛ فهو اسمٌ حُكْماً .

❁ قوله : (« ذا النصبُ » : رُفِعَ بالابتداءِ) فيه مُسامحةٌ ، وإلا فـ (النصبُ) بدلٌ ، أو عطفُ بيان ، والمرفوعُ بالابتداء إنَّما هو (ذا)[2] .

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « سَبَق ») ؛ أي : بمعمولِ (سَبَقَ) ؛ لتعلُّقِ (مِنْ) بحالٍ محذوفة مِنْ ضمير (سَبَقَ) العائدِ علىٰ (ما) ؛ أي : حالَ كونِهِ كائناً من الفعل وشِبْهِهِ ، والعاملُ في صاحب الحال عاملٌ فيها[3] .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٢٣) .

(٢) ويحتمل : أنَّ ضمير (رُفع) يعود علىٰ (ذا) ، وعليه : فلا إشكال ، والأقرب والظاهر : ما ذكره المُقرِّر ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٩٩) .

المفعولُ معه : هو الاسمُ المُنتصِبُ بعدَ واوٍ بمعنىٰ (مع) .

والناصبُ له : ما تقدَّمه مِنَ الفعل أو شِبْهِهِ[1] .

فمثالُ الفعلِ : (سِيري والطريقَ مُسرِعةً) ؛ أي : سِيرِي معَ الطريق ؛ فـ (الطريقَ) : منصوبٌ بـ (سِيرِي) .

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ : (زيدٌ سائرٌ والطريقَ) ، و(أَعْجَبَني سَيْرُكَ والطريقَ) ؛ فـ (الطريقَ) : منصوبٌ بـ (سائرٌ) و(سَيْرُكَ) .

وزَعَمَ قومٌ : أنَّ الناصبَ للمفعول معه الواوُ[2] ، وهو غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ اختصَّ بالاسم ولم يكنْ كالجزء منه . . لم يعمل إلا الجرَّ ؛ كحروف الجرِّ ، وإنَّما قيل : (ولم يكنْ كالجزء منه) ؛ احترازاً مِنَ الألف واللام ؛ فإنَّها اختصَّتْ بالاسم ولم تعملْ فيه شيئاً ؛ لكونها كالجزء منه ؛ بدليل تَخَطِّي

---

(١) أي : في العمل ؛ بشرطِ : صحَّة عملِهِ في المفعول به ، كما في « المغني » ؛ فخَرَجَ : الصفةُ المُشبَّهة ، وأفعلُ التفضيل ، ودَخَلَ : اسم الفعل ؛ كـ (حَسْبُكَ وزيداً درهمٌ) ؛ فـ (زيداً) : مفعول معه ، و(درهم) : فاعل (حَسْب) بمعنىٰ (يَكْفِي) ، والكاف : مفعوله ، فإن جُعِلَ (حسب) صفةً مُشبَّهة بمعنىٰ (كافي) مبتدأً و(درهم) خبرَهُ . . فـ (زيداً) : مفعولٌ به لمحذوف ؛ أي : ويُحسِبُ زيداً ، لا مفعولٌ معه . « خضري » (١/ ٤٠٥) .

(٢) وهو مذهبُ عبد القاهر الجُرْجاني ، وذَهَبَ الزَّجَّاجُ : إلىٰ أنَّ النصبَ بإضمار فعلٍ بعدَ الواو ، والكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ النصبَ بالمخالفة ، والأخفشُ : إلىٰ أنَّ نصبَ ما بعدَ الواو علىٰ حدِّ نصب (مع) لو وقعتْ عِوَضَ الواو ؛ فالأقوالُ خمسةٌ ذَكَرَ الناظمُ والشارحُ منها اثنين فقط . انظر « العوامل المئة » (ص٥١) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٢١ـ ٣٢٤) .

العاملِ لها ؛ نحوُ : (مررتُ بالغلامِ) .

ويُستفادُ مِنْ قول المُصنِّف : (في نحوِ « سِيرِي والطريقَ مُسرِعَهْ ») . . أنَّ المفعولَ معه مَقِيسٌ فيما كان مِثْلَ ذلك[1] ؛ وهو كلُّ اسمٍ وَقَعَ بعدَ واوٍ بمعنىٰ (مع) ، وتَقَدَّمَهُ فعلٌ أو شِبْهُهُ ، وهـٰذا هو الصحيحُ مِنْ قول النَّحْويِّينَ[2] .

وكذلك يُفهَمُ مِنْ قوله : (بما مِنَ الفعلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ) : أنَّ عاملَهُ لا بدَّ أنْ يتقدَّمَ عليه ؛ فلا تقولُ : (والنِّيلَ سِرْتُ) ، وهـٰذا باتِّفاقٍ ، وأمَّا تقدُّمُهُ علىٰ مُصاحِبِهِ ؛ نحوُ : (سار والنِّيلَ زيدٌ) . . ففيه خلافٌ[3] ، والصحيحُ : منعُهُ .

❀ قوله : (وهـٰذا باتِّفاقٍ) ؛ أي : لأنَّ الواوَ شبيهةٌ بواو العطف في الأصل ، وقيل : لأنَّها واوُ العطف في الأصل .

---

(١) أي : فيما يمتنعُ فيه العطفُ مِنْ حيثُ المعنىٰ ، خلافاً لابن جني في اشتراطه صِحَّتَهُ ، وإنَّما امتنع فيما ذُكِرَ ؛ لأنَّ (الطريقَ) لا يصحُّ إسنادُ السير إليه ؛ فلا يُمكِنُ أنْ يُقالَ : (سِرْتُ وسار الطريقُ) ، بل المعنىٰ : أَوْجَدتُ السيرَ حالَ كونِهِ مصاحباً للطريق ، ومثلُهُ : (استوى الماءُ والخشبةَ) ؛ أي : ارتفع الماءُ حالَ كونِهِ مصاحباً للخشبة ، فإن جُعِلَ بمعنىٰ : (تساوى الماءُ والخشبة في العلو) . . صحَّ العطف ، بل الظاهر حينئذٍ : وجوبُ رفع (الخشبة) ؛ لأنَّ العاملَ لا يقومُ إلا باثنين ؛ كـ (اشترك زيدٌ وعمرٌو) ، فتأمَّل ، وأمَّا : (سِرْتُ والنِّيلَ) . . فالظاهر : أنَّهُ ممَّا يصحُّ فيه العطفُ معنىً ؛ لصحَّة إسناد السَّيْر للنيل ، لـٰكنَّهُ ضعيفٌ لفظاً لِمَا يأتي ، والمعنىٰ على النصب : سرت مصاحباً في سيري للنيل ، بلا نَظَرٍ لكون النيل سائراً أو لا ، وعلى العطف : سرتُ وسار النيلُ ، ولا نَظَرَ لكونهما مُصطحبَيْنِ زمناً أو لا . « خضري » (١/ ٤٠٥ـ ٤٠٦) .

(٢) انظر التعليق السابق .

(٣) ذهب إلىٰ جواز توسُّطه : ابن جني في « الخصائص » (٢/ ٣٨٣) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢٥٢ـ٢٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٢٥ـ ٣٢٦) ، و« همع =

٣١٣ـ وبعدَ (ما) ٱستفهامٍ أَوْ (كيفَ) نَصَبْ بفعلِ كَوْنٍ مُضمَرٍ بعضُ العَرَبْ

حقُّ المفعولِ معه : أنْ يَسبِقَهُ فعلٌ أو شِبْهُهُ ؛ كما تقدَّم تمثيلُهُ ، وسُمِعَ مِنْ كلام العرب نصبُهُ بعدَ (ما) و(كيف) الاستفهاميَّتَينِ مِنْ غير أنْ يُلفَظَ بفعل ؛ نحوُ : (ما أنتَ وزيداً ؟) ، و(كيف أنتَ وقَصْعةً . . . .

❁ قوله : (وبعدَ « ما » ٱستفهامٍ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا كالمُستثنىٰ مِنْ قوله : (بما مِنَ الفعل . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ ما تقدَّمَ قياسيٌّ ، وقد سُمِعَ مِنْ كلامِهِمُ النصبُ مِنْ غير تقدُّمِ فعلٍ ونحوِهِ ؛ ولهـٰذا قال في « التوضيح » : (فإن قلتَ : فقد قالوا : « ما أنتَ وزيداً ؟ » ، و« كيف أنتَ وزيداً ؟ » ؛ أي : مع أنَّهُ لم يتقدَّمْ فيهما فعلٌ ، ولا اسمٌ فيه معنى الفعل وحروفُهُ .

قلتُ : أكثرُهُم يرفعُ بالعطف ، والذين نَصَبُوا قدَّرُوا الضميرَ فاعلاً بمحذوف ، لا مبتدأً)[1] .

❁ قوله : (بعضُ العَرَبْ) بالرفع : فاعلُ (نَصَب) ، وفي قوله : (بعضُ) إشارةٌ : إلىٰ أنَّ الأرجحَ في مِثْلِ ما ذَكَرَهُ الرفعُ بالعطف .

❁ قوله : (قَصْعةً) بفتح القاف : عربيَّةٌ ، وقيل : مُعرَّبةٌ ، وتُجمَعُ : علىٰ (قِصَعٍ) ؛ كـ (بَدْرة وبِدَر) ، وعلىٰ (قِصَاعٍ) ؛ كـ (كَلْبة وكِلاب) ،

. . . .

= الهوامع » (٢/ ٢٤١) .

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٣٩ـ٢٤٠) .

مِنْ ثَرِيدٍ ؟) ، فخَرَّجَهُ النَّحْويُّونَ : علىٰ أَنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ مُشتقٍّ مِنَ الكَوْن[1] ، والتقديرُ : (ما تكونُ وزيداً ؟) ، و(كيف تكونُ وقصعةً مِنْ ثَرِيد ؟) ؛ فـ(زيداً) و(قصعةً) : منصوبانِ بـ(تكونُ) المضمرةِ .

و(قَصَعَاتٍ) ؛ كـ(سَجْدة وسَجَدَات) انتهىٰ « مصباح »[2] .

* قوله : (ثَرِيدٍ) بالمُثلَّثة : (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مَفْعُول) ؛ يُقالُ : (ثَرَدْتُ الخبزَ ثَرْداً) مِنْ باب (قَتَلَ) ؛ وهو أَنْ تَفُتَّهُ ثمَّ تَبُلَّهُ بمَرَقٍ . انتهىٰ « مصباح »[3] .

* قوله : (ما تكونُ وزيداً ؟) قال الدَّمَامِينيُّ : (لكَ جَعْلُ « كان » تامَّةً ؛ فـ« كيف » في محلِّ نصبٍ على الحال ، وجَعْلُها ناقصةً ؛ فـ« كيف » خبرُها مُقدَّماً) انتهىٰ[4] .

وقال شيخُ الإسلام : (ولفظُ « تكونُ » المُقدَّرةِ ناقصةٌ على الصحيح ، وما قبلَها خبرُها)[5] .

وقال الدَّمَامِينيُّ : (والنُّقْصانُ مُتعيِّنٌ مع « ما » ؛ لأنَّها لا تكونُ حالاً ،

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٠٧) : (لكن يجوزُ تقديرُ غيرِهِ ؛ كـ« تصنعُ » إذا صلح له الكلامُ ـ كالمثالَين ـ لبيان حاصل المعنىٰ) .
(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٩٤) .
(٣) المصباح المنير (١/ ١١٢) .
(٤) تعليق الفرائد (١/ ق١٩٢) .
(٥) الدرر السنية (١/ ٤٩٩) .

٣١٤ـ والعطفُ إنْ يُمكِنْ بلا ضعفٍ أَحَقْ   والنصبُ مُختارٌ لدىٰ ضَعْفِ النَّسَقْ
٣١٥ـ والنصبُ إنْ لم يَجُزِ العطفُ يَجِبْ   أوِ ٱعتَقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

ومع « كيف » يجوزُ جَعْلُها تامَّةً ؛ فـ« كيف » حالٌ)[1] ، لكن جوَّزَ ابنُ هشامٍ التمامَ مع (ما) ، وجَعَلَ (ما) مفعولاً مطلقاً[2] ، كما ذَكَرَهُ ياسينُ[3] .

❀ قوله : (إنْ لم يَجُزِ) ؛ أي : إنْ لم يُمكِنِ العطفُ .

❀ قوله : (أوِ ٱعتَقِدْ) ذَكَرَ المُراديُّ فيه احتمالَينِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ تخييراً فيما امتنعَ عطفُهُ بينَ نصبِهِ على المعيَّة ، وبينَ إضمارِ عاملٍ حيثُ يصحُّ إضمارُهُ .

وثانيهِما : أنْ يكونَ تنويعاً في ذلك ، والمعنىٰ : أنَّ ما امتنعَ فيه العطفُ نوعانِ ؛ نوعٌ يجبُ فيه النصبُ على المعيَّة ، ونوعٌ يُضمَرُ له عاملٌ ؛ لأنَّ المعيَّةَ

❀ قوله : (أحدُهُما : أنْ يكونَ تخييراً . . .) إلىٰ آخره : يَرِدُ عليه : ما تمتنعُ فيه المعيَّةُ ؛ نحوُ : (عَلَفْتُها . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (حيثُ يصحُّ إضمارُهُ) لا حاجةَ إليه .

❀ قوله : (نوعٌ يجبُ فيه النصبُ على المعيَّة) ؛ نحوُ : (سِرْتُ والطريقَ) ، و(مَشَيتُ والحائطَ) ، و(مات زيدٌ وطلوعَ الشمس) ، لكن

---

(١) تعليق الفرائد (١/ق١٩٢) .

(٢) أي : أيَّ وجودٍ توجدُ مع زيد . « خضري » (١/ ٤٠٧) .

(٣) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٢٨٤) ، حاشية ياسين على التصريح (١/ ٣٤٣) .

الاسمُ الواقعُ بعدَ هـٰذه الواوِ : إمَّا أنْ يُمكِنَ عطفُهُ علىٰ ما قبلَهُ ، أو لا .

فإن أَمْكَنَ عطفُهُ : فإمَّا أنْ يكونَ بضعف ، أو بلا ضعفٍ .

فيه أيضاً مُمتنِعةٌ ؛ كما في (عَلَفْتُها تِبْناً وماءً) .

قال : (ويجوزُ أنْ يُجعَلَ قولُهُ : « أو اعتقدْ إضمارَ عاملٍ » شاملاً للناصب ؛ كما مَثَّلْناه ، وللجارِّ ؛ كقولك : « ما لكَ وزيدٍ ؟ » ، فيجوزُ جرُّهُ لا بالعطف ، بل بإضمار الجارِّ ، كما نصَّ عليه في « شرح الكافية » ، وكلامُهُ

فيه : أنَّ امتناعَ إضمارِ العامل في ذلك غيرُ مُسلَّم ؛ إذ لا مانعَ مِنْ تقدير : (سِرْتُ ولابستُ النيلَ) ؛ فالمَخْلَصُ : جَعْلُها تنويعيَّةً ، مع مُلاحظةِ أنَّ ضميرَ (يَجِبْ) يعودُ لـ (النصبُ) لا بقَيْدِ المعيَّة ، فيَصدُقُ بجواز الإضمار .

وقولُهُ : (أو اعتقِدْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أَوجِبْ ذلك .

فالنوعُ الأوَّلُ يجوزُ فيه الأمرانِ ، والنوعُ الثاني يجبُ فيه الإضمارُ ، لـٰكنَّ وجوبَ الإضمارِ في الثاني غيرُ مُسلَّم ؛ لصحَّة تأويلِ العاملِ المذكورِ بما يَصلُحُ للمعطوف والمعطوف عليه ؛ كأن يُؤوَّلَ (عَلَفْتُها) بـ (أَنَلْتُها) ، كما سيذكرُهُ المُحشِّي[1] ، إلا أنْ يُجعَلَ إضمارُ العاملِ كنايةً عن التأويل الصادقِ بالإضمار والتجوُّزِ في المذكور .

❁ قوله : (لا بالعطف) ؛ أي : علىٰ طريقة الجمهور ؛ مِنِ امتناع العطفِ على الضمير المجرورِ بدون إعادة الجارِّ ، أمَّا علىٰ طريقة المُصنِّف فلا[2] .

❁ قوله : (بل بإضمار الجارِّ) فيه : أنَّ حذفَ الجارِّ وإبقاءَ عملِهِ . . شاذٌّ ،

---

(١) انظر (٣/ ٣١١) .

(٢) وستأتي كلتا الطريقتين في (٤/ ٣٧٥ـ٣٧٨) .

فإن أَمْكَنَ عطفُهُ بلا ضعفٍ . . فهو أحقُّ مِنَ النصب ؛ نحوُ : (كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوَينِ) ؛ فرَفْعُ (زيد) عطفاً على الضمير المُتَّصِلِ . . أَوْلىٰ مِنْ نصبه مفعولاً معه ؛ لأنَّ العطفَ مُمكِنٌ للفصل ، والتَّشْريكُ أَوْلىٰ مِنْ عدم التشريك ، ومثلُهُ : (سار زيدٌ وعمرٌو) ؛ فرَفْعُ (عمرٍو) أَوْلىٰ مِنْ نصبه .

فيه يُؤَيِّدُ هـٰذا الاحتمالَ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

وقد جرى الشارحُ علىٰ أنَّها للتخيير ، وجرى الأُشْمُونيُّ علىٰ أنَّها للتنويع[2] .

❀ قوله : (كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوَينِ) مثَّل ابنُ هشامٍ في « قطر الندىٰ » للنصب بقوله : (كُنْ أنتَ وزيداً كالأخ) ، ثمَّ قال : (وقد استُفِيدَ مِنْ تمثيلي بذلك : أنَّ ما بعدَ المفعولِ معه يكونُ بحسَبِ ما قبلَهُ ، لا بحسَبهما ، وإلا لَقُلْتُ : « كالأخوَينِ » ، وهـٰذا هو الصحيحُ ، والسماعُ والقياسُ يَقتضِيانِهِ ، وعن الأخفش [إجازةُ] مُطابقتِهما معاً قياساً على العطف ، وليس بالقوي) انتهىٰ ؛ فما قاله الشارحُ جارٍ علىٰ قول الأخفش ، وسهَّلَهُ تمثيلُهُ للعطف

فلعلَّ هـٰذا التقديرَ إنَّما هو في تركيبٍ مسموع .

❀ قوله : (فما قاله الشارحُ) ؛ أي : مِنْ أنَّ الأَوْلىٰ في هـٰذا المثالِ العطفُ ، وجوازَ النصبِ على المعيَّة فيه بعَيْنه مرجوحٌ ، المُفِيدَ ذلك بقاءَ التثنيةِ مع النصب على المعيَّة ، وإن كان يحتملُ أنَّ مقصودَ الشارحِ : أنَّهُ على

(١) الدرر السنية (١/٥٠٢ـ٥٠٣) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/٦٦٦ـ٦٦٨) ، و« شرح الكافية الشافية » (٢/٦٩٣) .

(٢) شرح الأشموني (١/٢٢٦) .

وإنْ أَمْكَنَ العطفُ بضعفٍ . . فالنصبُ على المعيَّة أَوْلىٰ مِنَ التشريك ؛ لسلامته مِنَ الضعف ؛ نحوُ : (سِرْتُ وزيداً) ؛ فنَصْبُ (زيد) أَوْلىٰ مِنْ رفعه ؛ لضعف العطفِ على الضمير المرفوعِ المُتَّصِلِ بلا فاصلٍ[1] .

وإن لم يُمكِنْ عطفُهُ . . تعيَّن النصبُ على المعيَّة ، أو علىٰ إضمار فعلٍ

بقوله : (كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوَينِ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (تعيَّن النصبُ على المعيَّة ، أو علىٰ إضمار فعلٍ) هـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (أو) للتخيير ، وفي جَعْله منصوباً على المعيَّة نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ مُمتنِعٌ ؛ لانتفاء المصاحبة ؛ لأنَّ الماءَ لا يُصاحِبُ التِّبْنَ في العَلْف ، وكذا يمتنعُ جَعْلُ الواوِ عاطفةً ؛ لانتفاء المشاركة ؛ لأنَّ الماءَ لا يُشارِكُ التِّبْنَ في العَلْف ؛ فالحقُّ فيه : النصبُ بتأويل (سَقَيتُها) بـ (أَنَلْتُها) ، . . . .

النصب يُبدَلُ المُثنَّىٰ بمفرد ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (بتأويل « سَقَيتُها ») المُناسِبُ : (عَلَفتُها) ، كما في بعض النسخ[3] .

---

(١) وضَعْفُ العطفِ هنا مِنْ جهة اللفظ ، وأمَّا مِنْ جهة المعنىٰ : فكقولهم : (لو تُرِكتِ الناقةُ وفصيلها لرَضِعَها) ؛ فإنَّ المعنىٰ لا يصحُّ مع العطفِ إلا بتكلُّف ؛ كأنْ يُقدَّرَ : (لو تُركتِ الناقةُ تَرْأَمُ فصيلَها ـ أي : تعطفُ عليه ـ وتركت فصيلها يرضعها ـ أي : يتمكَّنُ من الرضاع ـ . . لرضعها) ؛ لأنَّ رضاعَهُ لا يتسبَّب عن مُجرَّد تركِهِما ؛ لاحتمال نُفْرتِها منه . انظر « حاشية الخضري » (١/٤٠٨) .

(٢) الدرر السنية (١/٥٠١) ، وما بين المعقوفين زيادة من « شرح قطر الندىٰ » (ص٢٣٤) .

(٣) جاء كذلك في (هـ) .

يَلِيقُ به ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

١٦٦ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِدَا

فـ (ماءً) : منصوبٌ على المعيَّة ، أو على إضمارِ فعلٍ يَلِيقُ به ، والتقديرُ : (وسَقَيتُها ماءً بارداً) .

وكقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس : ٧١] ؛ فقولُهُ : (وشُرَكاءَكُم) لا يجوزُ عطفُهُ علىٰ (أمرَكُم) ؛ لأنَّ العطفَ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العامل ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يُقالَ : (أَجْمَعْتُ شُرَكائي) ، وإنَّما يُقالُ : (أَجْمَعْتُ

أو إضمارِ عاملٍ يُفسِّرُهُ ، وأنَّ (أو) للتنويع ، كما أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[2] .

❁ قوله : (إذ لا يصحُّ أنْ يُقالَ : « أَجْمَعْتُ شُرَكائي ») ؛ أي : لأنَّهُ يُقالُ : (أَجْمَعَ) في أسماء المعاني ، و(جَمَعَ) في أسماء الأعيان ، وقد يُستعمَلُ (أَجْمَعَ) في الأعيان ؛ فيُقالُ : (أَجْمَعْتُ شُرَكائي) ، وعليه : فلا تقديرَ ، ويجوزُ أنْ يُقالَ : (أَجْمَعْتُ على الأمر) ، والأَوْلىٰ : (أَجْمَعْتُ

❁ قوله : (أو إضمارِ عاملٍ يُفسِّرُهُ) الأَوْلىٰ : (يُناسِبُهُ) .

---

(١) رجز مجهول النسبة مشهور في كتب النحو والبلاغة ، وقد استشهد به : الرضي في « شرح الكافية » (١/ ٥٢٠) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٢٠٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٦٧) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٤٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٩٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٤١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٣/ ١٨٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٨١) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ١٣٩ـ ١٤١) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٢٣) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٢٦) .

أَمْري) ، و(جَمَعْتُ شُرَكائي) ؛ فـ (شُرَكاءَ) : منصوبٌ على المعيَّة ، والتقديرُ والله أعلم : (فأَجْمِعُوا أمرَكُم معَ شُرَكائِكم) ، أو منصوبٌ بفعلٍ يَلِيقُ به ، والتقديرُ : (فأَجْمِعُوا أمرَكُم واجْمَعُوا شُرَكاءكُم)[1] .

الأمرَ) ، كما في « الفارِضيِّ »[2] .

. . . .



---

(١) وممَّا يمتنعُ فيه العطفُ : قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [الحشر : ٩] ؛ لأنَّ الإيمانَ لا يُتَبَوَّأُ ؛ فهو إمَّا مفعولٌ معه ، أو لمحذوف ، والتقدير : (وأَخْلَصُوا الإيمانَ) ، ويجوز تأويل العامل هنا وفيما سبق بفعلٍ يتعدَّىٰ لهما ؛ كأنْ يُقالَ : (ولَزِمُوا الدارَ والإيمان) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٠٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧١) .

الاستثناء

٣١٦ـ ما ٱستَثْنَتِ (ألَّا) . . . .

(الاستثناءُ)

❀ قوله : (الاستثناءُ) ؛ . . . .

[الاستثناءُ]

❀ قوله رحمه الله : (ما ٱستَثْنَتِ « ألَّا » . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ المسائلَ أربعٌ :

الأُولىٰ : مسألةُ ما إذا كان الكلامُ تامّاً مُوجَباً ، وفيها أربعُ صُوَرٍ ؛ وهي تقدُّمُ المُستثنىٰ على المُستثنىٰ منه ، وتأخُّرُهُ ، واتِّصالُهُ ، وانقطاعُهُ ، وقد أشار المُصنِّفُ إلىٰ هـٰذه المسألةِ بصُوَرِها الأربعِ بقوله : (ما استَثْنَتِ « ألَّا » مَعْ تمامٍ يَنتصِبْ) .

الثانية : مسألةُ ما إذا كان الكلامُ تامّاً غيرَ مُوجَبٍ ، وفيها الصُّوَرُ الأربعُ المُتقدِّمة ، وقد أشار إلىٰ هـٰذه المسألةِ بقوله : (وبعدَ نفيٍ . . .) إلىٰ آخره ، إلا أنَّهُ قيَّد هـٰذه المسألةَ بقوله : (وغيرُ نصبِ سابقٍ . . .) إلىٰ آخره ، والمُرادُ

بغير النصب : الإتباعُ ؛ أخذاً من البيت قبلَهُ ، ولا خفاءَ أنَّ الإتْباعَ على الإبدال صادقٌ بكلٍّ من الأحوال الثلاثة ؛ أعني : الرفعَ والنصبَ والجرَّ ، وإنِ اقتصرَ الشارحُ في تمثيله الآتي على الرفع ، بل حَصَرَ غيرَ النصبِ فيه ؛ حيثُ قال : (وهو الرفعُ) ، ولعلَّ اقتصارَ المُصنِّفِ على النفي في قوله : (وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي. . .) إلىٰ آخره ؛ حيثُ لم يقل : (وشِبْهِهِ). . لأنَّهُ هو المسموعُ الواردُ .

ومُقتضىٰ تمثيلِ الشارحِ لغير النصب بما الاستثناءُ فيه متصلٌ. . أنَّ قولَهُ : (وغيرُ نصبِ سابقٍ. . .) إلىٰ آخره : تقييدٌ لقوله : (انتُخِبْ إتباعُ ما اتَّصل) ، لا لقوله أيضاً : (وانصِبْ ما انقطَعْ. . .) إلىٰ آخره ، وإن كان يحتملُ أنْ يُقالَ ـ كما هو ظاهرُ « المتن » ـ : إنَّ التقييدَ راجعٌ لكلِّ ذلك ، وتمثيلَ الشارحِ لا يُخصِّص ، كما أنَّ اقتصارَهُ على الرفع كذلك .

الثالثةُ : مسألةُ ما إذا كان الكلامُ غيرَ تامٍّ وغيرَ مُوجَب ، وفيها صورةٌ واحدة ؛ إذ لا يُقالُ فيها : تقدَّم المستثنىٰ أو تأخَّر ، مِنْ الجنس أو لا ، وإلىٰ هـٰذه المسألةِ أشار المُصنِّفُ بقوله : (وإنْ يُفرَّغْ سابقٌ. . .) إلىٰ آخره .

الرابعةُ : مسألةُ ما إذا كان الكلامُ مُوجَباً غيرَ تامٍّ ، وليس لهـٰذه المسألةِ إلا صورةٌ واحدة كالثالثة ، وهي مُمتنِعةٌ ، والحقُّ : جوازُها بلا تأويلٍ إنْ حصلتْ فائدةٌ ؛ كـ (قرأتُ إلا سورةَ كذا) ، ولم يتعرَّضِ المُصنِّفُ لهـٰذه المسألةِ في هـٰذا الكتاب ، وقد أشار إليها الشارحُ .

. . . .

أي : المُستثنىٰ ؛ لأنَّ الكلامَ في المنصوبات ، والمنصوبُ هو المُستثنىٰ ، لا الاستثناءُ ؛ الذي هو الإخراجُ بـ (إلا) أو إحدىٰ أخواتِها لِمَا كان داخلاً أو مُنزَّلاً منزلةَ الداخل .

فالإخراجُ : جنسٌ شاملٌ : للإخراج بالبدل ؛ نحوُ : (أكلتُ الرغيفَ

---

* قوله : (أي : المُستثنىٰ ؛ لأنَّ الكلامَ. . .) إلىٰ آخره : وقد يُقالُ : يُمكِنُ إرادةُ المعنى المصدريِّ ، وذِكْرُهُ فيها باعتبار مُتعلَّقِهِ[1] ، كما في (تعدِّي الفعلِ ولزومه) .

* قوله : (الذي هو الإخراجُ بـ « إلا » . . .) إلىٰ آخره : بتعريفه بالمعنى المصدريِّ يُعلَمُ تعريفُهُ بمعنى اسمِ المفعول ؛ فلا يُقالُ : كان عليه أنْ يُعرِّفَهُ بمعنى اسمِ المفعول .

ثمَّ إنَّ مذهبَ الفرَّاءِ : أنَّ الاستثناءَ إخراجُ حُكْمِ المستثنىٰ مِنْ حُكْم المستثنىٰ منه فقط ، ومذهبَ سيبويهِ وجمهورِ البَصْريِّينَ : أنَّهُ إخراجٌ للمستثنىٰ مِنَ المستثنىٰ منه ولحُكْمه مِنْ حُكْمه ، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلىٰ ما هو ظاهرُ المشهور في التصانيف ؛ مِنْ أنَّ الإخراجَ إنَّما هو لنَفْس المستثنىٰ مِنْ نَفْس المستثنىٰ منه ، وعلىٰ مذهبه دون المذهبَينِ السابقَينِ يتخرَّجُ قولُ مَنْ قال : المستثنىٰ مسكوتٌ عنه ، لا أنَّ الاستثناءَ مِنَ النفي إثباتٌ وبالعكس[2] .

* قوله : (شاملٌ : للإخراج بالبدل. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ونحوِ ذلك ؛

---

(١) قوله : (فيها) ؛ أي : في المنصوبات .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٨/١٥٦ـ١٥٧) ، و« المساعد » (١/٥٤٨ـ٥٤٩) .

. . . .

ثُلُثَهُ) ، وبالصفة ؛ نحوُ : (أَعْتِقْ رقبةً مؤمنةً) ، والشرطِ ؛ نحوُ : (اقتُلِ الذِّمِّيَّ إنْ حاربَ) .

وبـ(إلا) : يخرجُ المُخرِجُ بالصفة والشرطِ وغيرِهِما مِنَ المُخصِّصات .

و(ما كان داخلاً) : يشملُ : الداخلَ حقيقةً لفظاً أو تقديراً ؛ فإنَّ المُفرَّغَ داخلٌ حقيقةً في المُستثنىٰ منه ، إلا أنَّ الدخولَ تقديريٌّ ؛ مِنْ حيثُ إنَّ المُستثنىٰ

كالغاية ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وقال الدَّمَامِينيُّ في « شرح التسهيل » نقلاً عن ابنِ الحاجبِ : نحوُ ذلك ليس بإخراج ، وإنَّما هو مُجرَّدُ بيانٍ للمُراد باللفظ الأوَّل ، قال : (فقولُهُم في تعريف المستثنىٰ : هو المُخرَجُ بـ « إلا » أو إحدىٰ أخواتِها . . الجنسُ فيه موصوفُ « المُخرَجِ » ؛ أي : اللفظُ المُخرَجُ ، و« المُخرَجُ » فصلٌ ، وبـ« إلا » . . . إلىٰ آخره . . لمُجرَّد بيانِ الأدوات الموضوعةِ للإخراج) انتهىٰ[(١)] .

وهو يَقتضِي : أنَّ الصفةَ ونحوَها لا إخراجَ فيها ، ولعلَّهُ لا يظهرُ إلا علىٰ أنَّ المُرادَ بالإخراج الإخراجُ مِنَ الحُكْم مع اللفظ أو لا ، وأنَّ نحوَ الصفةِ ليس فيه إخراجٌ مِنَ الحُكْم ، ويَقتضِي : أنَّ الرغيفَ في نحو : (أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ) مُستعمَلٌ في بعضه الذي هو الثلث ، وحينئذٍ : فتسميتُهُ بدلَ بعضٍ اصطلاحٌ باعتبارِ أصلِ المعنىٰ ، وإلا فهو بدلُ كلٍّ ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (يشملُ : الداخلَ حقيقةً . . .) إلىٰ آخره : والداخلُ حُكْماً

---

(١) تعليق الفرائد (١/ ١٩٤) ، وانظر « الإيضاح في شرح المفصل » (١/ ٣٦١) .

٣١٦ـ ما ٱستَثْنَتِ (ٱلَّا) مَعْ تمامٍ يَنتصِبْ   وبعــدَ نفــيٍ أو كنَفْــيٍ ٱنتُخِــبْ

منه الذي هو مَحَلُّ الدخول مُقدَّرٌ لا ملفوظٌ به .

والقيدُ الأخير : لإدخال المُنقطِع .

❁ **قوله** : (**ما ٱستَثْنَتِ « ٱلَّا »** . . .) إلىٰ آخره : (**ما**) : موصولٌ بمعنى (الذي) ، وجملةُ (استثنت) : صِلَتُهُ ، **والعائدُ** : محذوفٌ ؛ أي : استثنَتْهُ ، وجملةُ (**يَنتصِبْ**) : خبرٌ عن (ما) ؛ أي : ما أَخْرَجَتْهُ (إلا) .

قال الشاطِبيُّ : (ومعنىٰ إخراجِهِ : أنَّ ذِكْرَهُ بعدَ « إلا » مُبيِّنٌ أنَّهُ لم يُرِدْ دخولَهُ فيما تقدَّم ، فبيَّن ذلك للسامع بتلك القرينة ، لا أنَّهُ كان مُراداً للمُتكلِّم ثُمَّ أَخْرَجَهُ ، هـٰذا حقيقةُ الإخراجِ عندَ أئمَّة اللِّسان ؛ سيبويهِ وغيرِهِ ، . . . .

لا حقيقةً هو المُنزَّلُ منزلةَ الداخل ؛ وهو المنقطعُ .

❁ **قوله** : (**ومعنىٰ إخراجِهِ : أنَّ ذِكْرَهُ** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : **فالمُرادُ بالإخراج** : إظهارُ الخروج ، **وقولُهُ** : (**مُبيِّنٌ أنَّهُ لم يُرِدْ دخولَهُ فيما تقدَّم**) ؛ أي : فهو خارجٌ مِنْ أوَّل الأمر ؛ فالمستثنىٰ منه عامٌّ مُستعمَلٌ في خاصٍّ ؛ وهو ما عداه بقرينة الاستثناء ، كذا يُؤخَذُ من « الصبَّانِ »[1] .

وكما قيل بذلك قيل بأنَّ المستثنىٰ منه مُستعمَلٌ في معناه شاملٌ للمستثنىٰ ، غايةُ الأمرِ : أنَّ عمومَهُ غيرُ مُرادٍ مِنْ جهة الحُكْم ، فعمومُهُ مُرادٌ تناولاً لا حُكْماً ، **فهو علىٰ هـٰذا مِنْ قَبِيلِ العامِّ المخصوصِ ، وعلىٰ ذلك مِنْ قَبِيلِ**

(١) حاشية الصبان (٢/٢٠٨) .

وهو الذي لا يَصِحُّ غيرُهُ . انتهىٰ) ، وبه يتَّضِحُ الحالُ ، ويزولُ الإشكالُ . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❁ قوله : (إِتْباعُ) بالرفع : نائبُ فاعلِ (ٱنتُخِبْ) ، وفيه التضمينُ

العامِّ المُرادِ به الخصوصُ ؛ إذ عمومُهُ غيرُ مُرادٍ عليه لا تناولاً ولا حُكْماً ، وبهـٰذا أيضاً يتَّضِحُ الحال ، ويزولُ الإشكال .

❁ قوله : (وهو الذي لا يَصِحُّ غيرُهُ) قد علمتَ أنَّهُ يصحُّ غيرُهُ ، فتنبَّهْ ، وقيل : قد يُقالُ : يصحُّ غيرُهُ ؛ بأنْ يُرادَ : إخراجُهُ مِنَ اللفظ العامِّ السابق الداخلِ هو فيه مِنْ حيثُ مفهومُهُ لغةً ، وإن كان خارجاً في النِّيَّة مِنْ أوَّل الأمر . انتهىٰ[2] .

وفيه : أنَّهُ متىٰ كان خارجاً مِنْ أوَّل الأمر ؛ بأنِ استُعمِلَ المستثنىٰ منه فيما عداه . . لا يُمكِنُ إخراجُهُ بعدُ ؛ فإنَّهُ لا يُمكِنُ جَعْلُ المستثنىٰ منه غيرَ شاملٍ له بحسَب اللغة ـ كما هو ظاهرٌ ـ إلا بحسَب الإرادة ؛ لأنَّهُ تحصيلُ حاصل ؛ فإن أُرِيدَ إخراجُهُ بالنَّظَر للسامع . . فهو عينُ إظهارِ خروجِهِ ، فيتَّحِدُ مع ما ذَكَرَهُ الشاطِبيُّ .

❁ قوله : (ويزولُ الإشكالُ) ؛ أي : الذي هو التناقضُ بإدخال الشيءِ ثمَّ

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣٤٧) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٣/٣٤٣) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/٢٠٨) .

. . . . وعـن تميـمٍ فيـهِ إبـدالٌ وَقَـعْ

حُكْمُ المُستثنىٰ بـ (إلّا) : النصبُ إنْ وَقَعَ بعدَ تمامِ الكلامِ المُوجَبِ ،

العَرُوضيُّ ؛ وهو تعليقُ قافيةِ البيتِ بما بعدَهُ ، وقد جوَّزه بعضُهُم ؛ فلا اعتراضَ[1] .

❁ قوله : (وعن تميمٍ فيهِ إبدالٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إبدالٌ وَقَعَ فيه عن تميم[2] .

❁ قوله : (حُكْمُ المُستثنىٰ بـ « إلّا » . . .) إلىٰ آخره : خصَّ كالناظم (إلا) بالذِّكْر ؛ لعمومها في الاستثناء ؛ لأنَّها أصلُ أدواته ؛ إذ هي حرفٌ ، والحرفُ هو الموضوعُ لإفادة المعاني التي لم يستقلَّ هو بها كالنفي والاستفهام . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

❁ قوله : (المُوجَبِ) بفتح الجيم ؛ أي : المُثبَت .

إخراجِهِ ، وقد علمتَ أنَّ زوالَ الإشكالِ لا يتوقَّفُ علىٰ ما ذَكَرَهُ .

❁ قوله : (إذ هي حرفٌ) ؛ أي : دائماً ، ولا تَرِدُ (إلا) الوصفيَّةُ ؛ لأنَّهُ ليس الكلامُ فيها .

---

(١) انظر ما تقدم تعليقاً في (١/ ٥٦٣) .

(٢) وعليه : فيكون (فيه) مُتعلِّقاً بـ (وقع) ، وجعله الشيخ خالد في « التمرين » (ص٧٣) خبراً مُقدَّماً ، و(إبدال) مبتدأ مُؤخَّراً ، وجملة (وقع) في موضع النعت لـ (إبدال) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٥٠٤) .

سواءٌ كان مُتَّصِلاً أو مُنقطِعاً ؛ نحوُ : (قام القومُ إلا زيداً) ، و(ضربتُ القومَ إلا زيداً) ، و(مررتُ بالقوم إلا زيداً) ، و(قام القومُ إلا حماراً) ، و(ضربتُ القومَ إلا حماراً) ، و(مررتُ بالقوم إلا حماراً) ؛ فـ (زيداً) في هٰذه المُثُلِ : منصوبٌ على الاستثناء ، وكذلك : (حماراً)[1] .

والصحيحُ مِنْ مذاهب النَّحْويِّينَ : أنَّ الناصبَ له ما قبلَهُ بواسطةِ (إلا)[2] ، واختار المُصنِّفُ في غير هٰذا الكتابِ : أنَّ الناصبَ له (إلا)[3] ، وزَعَمَ : أنَّهُ مذهبُ سيبويهِ[4] .

---

(١) قيل : هو حينئذٍ واجبٌ اتفاقاً ، ويَرُدُّهُ جواز الإتباع في لغة حكاها أبو حيان ، وخرَّج عليها قراءة عبد الله وأُبيٍّ : (فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ) بالرفع بدلاً من الواو ، وهل هي خاصةٌ بالمتصل كالآية أو لا ؟ فيه نَظَرٌ ، وقيل : إنَّ الآيةَ نفيٌ لا إيجاب ؛ لأنَّ (شَرِبُوا) في تأويل : (لم يكونوا منِّي) ؛ بدليل : ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة : ٢٤٩] ؛ فالمُختار فيه الإبدال ، وجعل الفرَّاء (قليل) مبتدأ خبره محذوف ؛ أي : لم يشربوا ، والجملة في محلِّ نصبٍ على الاستثناء ، فلم يخرجْ عن اللغة الفصحى . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤١٠ـ ٤١١) .

(٢) أي : فتكونُ مُعدِّيةً له إلىٰ ما بعدَها كحرف الجر ، لٰكن تُعدِّيه في العمل فقط لا في المعنىٰ . « خضري » (١/ ٤١١) .

(٣) ويُشعِرُ به في النظم قولُهُ : (ما استثنتِ « ٱلَّا ») ، وقولُه : (وأَلْغِ « إلَّا ») .

(٤) شرح التسهيل (٢/ ٢٧٣) ، واعلَمْ : أنَّهُم اختلفوا في ناصب المُستثنىٰ بـ (إلا) علىٰ ثمانية أقوال : أحدُها : أنَّهُ نَفسُ (إلا) وحدَها ، وإليه ذهب الناظم ، وزَعَمَ أنَّهُ مذهبُ سيبويه والمُبرِّد ، والثاني : تمامُ الكلام ، كما انتصب (درهماً) بعد (عشرين) ، والثالث : الفعلُ المُتقدِّم بواسطة (إلا) ، وإليه ذهب السِّيرافيُّ والفارسيُّ =

وهـٰذا معنىٰ قوله : (ما استثنتِ « ٱلَّا » معْ تمامِ يَنتصِبْ) ؛ أي : إنَّهُ يَنتصِبُ الذي استثنَتْهُ (إلا) مع تمام الكلامِ إذا كان مُوجَباً .

فإنْ وَقَعَ بعدَ تمامِ الكلام الذي ليس بمُوجَبٍ ـ وهو المُشتمِلُ على النفي أو شِبْهِهِ[1] ، والمُرادُ بشِبْه النفيِ : النهيُ والاستفهامُ ـ . . فإمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ

❁ قوله : (والاستفهامُ) ؛ أي : المُؤوَّلُ بالنفي ، سواءٌ كان إنكاريّاً أو توبيخيّاً ، والفرقُ بينهما : أنَّ المُستفهَمَ عنه في الأوَّل غيرُ واقعٍ ومُدَّعِيَهُ كاذبٌ ؛ نحوُ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] ، وفي الثاني واقعٌ ومُدَّعِيَهُ صادقٌ وإن كان مَلُوماً ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ [الصافات : ٨٦] ، ويُقالُ للأوَّل : إبطاليٌّ أيضاً ، كما في « المغني »[2] ، وقد نَظَمتُ هـٰذا

❁ قوله : (وإن كان مَلُوماً) الضميرُ : عائدٌ علىٰ (مُدَّعيَهُ) بمعنى المُتلبِّس به ، لا بمعنى القائلِ به .

= وابن الباذِش ، وهو مذهب المُحقِّقين ، والرابع : الفعل المُتقدِّم دون واسطة (إلا) ، وإليه ذهب ابن خروف ، والخامس : فعلٌ محذوف مِنْ معنىٰ (إلا) ، تقديره : (أَستثني زيداً) ، وإليه ذهب الزَّجَّاج ، والسادس : المخالفة ، وحُكي عن الكسائي ، والسابع : (أنَّ) محذوفةً هي وخبرُها ، والتقدير : (إلا أنَّ زيداً لم يقم) ، حكاه السِّيرافيُّ عن الكِسَائي ، والثامن : أنَّ (إلا) مُركَّبةٌ مِنْ (إنَّ) و(لا) ، ثم خُفِّفت (إنَّ) وأُدغمتْ في اللام ، حكاه السِّيرافيُّ عن الفرَّاء . انظر « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٤٩ـ٣٥٠) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٣٤٩) .

(١) قوله : (على النفي) ؛ أي : لفظاً ومعنىً ؛ كما سيُمثِّلُهُ ، أو لفظاً فقط ؛ نحوُ : ﴿ لَا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة : ٧٩] ؛ فإنَّهُ نهيٌ في المعنىٰ ، أو معنىً فقط ؛ كالقراءة السابقة : (فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤١١) .

(٢) مغني اللبيب (١/ ٢٤) .

مُتَّصِلاً ، أو مُنقطِعاً ، والمُرادُ بالمُتَّصِل : أنْ يكونَ المُستثنىٰ بعضاً ممَّا قبلَهُ ، وبالمُنقطِع : ألَّا يكونَ بعضاً ممَّا قبلَهُ .

الفرقَ فقلتُ : [من الرجز]

مُستفهَمُ التوبيخِ مُدَّعِيهِ بالصِّدقِ صِفْ وواقعٌ فَعِيهِ
مُستفهَمُ الإنكارِ غيرُ واقِعِ ومُدَّعِيهِ كاذبٌ يا ذا فَعِي

❁ قوله : (أنْ يكونَ المُستثنىٰ بعضاً) هو أَوْلىٰ مِنْ قول بعضِهم : (جِنْساً ممَّا قبلَهُ) ؛ لأنَّ المُستثنىٰ قد يكونُ جنساً ممَّا قبلَهُ وهو مُنقطِعٌ ؛ كـ (مررتُ ببَنِيكَ إلا ابنَ زيدٍ) قاله الشيخُ في « الكافية » انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❁ قوله : (هو أَوْلىٰ مِنْ قول بعضِهم : « جِنْساً ممَّا قبلَهُ ») المُناسِبُ : (مِنْ جنسِ ما قبلَهُ) ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ .

❁ قولُهُ : (لأنَّ المُستثنىٰ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ تعريفَ المُتَّصِلِ بما ذَكَرَهُ ذلك البعضُ يدخلُ فيه نحوُ : (مررتُ ببَنِيكَ إلا ابنَ زيدٍ) مع أنَّ الاستثناءَ فيه منقطعٌ ، ومثلُهُ : (جاء القومُ إلا حماراً) ، وأيضاً : يخرجُ عنه نحوُ : (أحرقتُ زيداً إلا يدَهُ) ممَّا كان فيه المستثنىٰ جزءاً ممَّا قبلَهُ ؛ لأنَّهُ لا يصدقُ عليه أنَّهُ مِنْ جنس كلِّهِ مع أنَّ الاستثناءَ فيه مُتَّصِلٌ ، ويُعلَمُ مِنْ ذلك : أنَّ قولَ الشارحِ في تعريف المنقطع : (ألَّا يكونَ بعضاً ممَّا قبلَهُ) . . أَوْلىٰ مِنْ قول ذلك البعضِ : (ألَّا يكونَ مِنْ جنس ما قبلَهُ) ؛ فإنَّهُ يدخلُ فيه نحوُ : (أحرقتُ زيداً إلا يدَهُ) ، ويخرجُ عنه نحوُ : (مررتُ ببَنِيكَ إلا ابنَ زيد) ،

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧٢) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٧٠١) .

فإن كان مُتَّصِلاً : جاز نصبُهُ على الاستثناء ، وجاز إتباعُهُ لِمَا قبلَهُ في الإعراب ، وهو المُختار[1] ، والمشهورُ : أَنَّهُ بدلٌ مِنْ متبوعه[2] ؛ وذلك نحوُ : (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) ، و(إلا زيداً) ، و(لا يَقُمْ أحدٌ إلا زيدٌ) ، و(إلا زيداً) ، و(هل قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ؟) ، و(إلا زيداً ؟) ، و(ما ضربتُ أحداً إلا زيداً) ، و(لا تَضرِبْ أحداً إلا زيداً) ، و(هل ضربتَ أحداً إلا زيداً ؟) ؛ فيجوزُ في (زيداً) أنْ يكونَ منصوباً على الاستثناء ، وأنْ يكونَ منصوباً على البدليّة مِنْ (أحد) ، وهـٰذا هو المُختارُ[3] .

❀ قوله : (على البدليّة) ؛ أي : فهو بدلٌ منه في عمل العامل فيه ، وتخالفُهُما في الإيجاب والنفيِ لا يمنعُ البدليَّةَ ؛ ....

و(جاء القومُ إلا حماراً) .

فكلٌّ مِنْ تعريفَيْ ذلك البعضِ غيرُ مانعٍ وغيرُ جامعٍ .

ثمَّ إنَّهُ أُورِدَ علىٰ تعريف المُتَّصِلِ علىٰ كلتا العبارتَينِ : أَنَّهُ يشملُ الاستثناءَ

---

(١) أي : إن لم يتقدَّم المُستثنىٰ ، كما سيأتي ، ولم يطل الفصلُ ، وإلا اختِيرَ النصبُ ؛ كـ(ما جاءني أحدٌ حينَ كنتُ جالساً هنا إلا زيداً) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/٤١٢) .

(٢) أي : بدلَ بعضٍ عند البَصْريِّينَ ، وعند الكُوفيِّينَ : أنَّ (إلا) حرفُ عطف في الاستثناء خاصَّةً ، فما بعدَها عطفٌ علىٰ ما قبلَها لا بدلٌ ، وهي كـ(لا) العاطفةِ في مخالفةِ ما بعدَها لِمَا قبلَها . انظر « حاشية الخضري » (١/٤١٣) .

(٣) وإذا تعذَّر الإبدال على اللفظ . . أُبدل على الموضع ؛ نحو : (ما جاءني من أحد إلا زيدٌ) ، و(ليس زيدٌ بشيء إلا شيئاً حقيراً) ؛ لأنَّ (مِنْ) والباءَ لا تُزادانِ في الإيجاب . انظر « حاشية الخضري » (١/٤١٤) .

وتقولُ : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ) ، و(إلا زيداً) ، و(لا تَمْرُرْ بأحدٍ إلا زيدٍ) ، و(إلا زيداً) ، و(هل مررتَ بأحدٍ إلا زيدٍ ؟) ، و(إلا زيداً ؟) .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وبعدَ نفيٍ أو كنفيٍ ٱنتُخِبْ إتباعُ ما ٱتَّصَلَ) ؛ أي : اختِيرَ إتباعُ الاستثناءِ المُتَّصِلِ إنْ وَقَعَ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِ نفيٍ .

وإن كان الاستثناءُ مُنقطِعاً : تعيَّن النصبُ عندَ جمهورِ العرب ؛ فتقولُ : (ما قام القومُ إلا حماراً) ، ولا يجوزُ الإتباعُ ، وأجازه بنو تميم[1] ؛ فتقولُ : (ما قام القومُ إلا حمارٌ) ، و(ما ضربتُ القومَ إلا حماراً) ، و(ما مررتُ بالقوم إلا حمارٍ) .

وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (وٱنصِبْ ما ٱنقَطَعْ) ؛ أي : انصِبِ الاستثناءَ المُنقطِعَ إذا وَقَعَ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ عندَ غيرِ بني تميمٍ ، وأمَّا بنو تميم فيُجِيزُونَ إتباعَهُ .

في قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الدخان : ٥٦] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء : ٢٩] ؛ فإنَّ المستثنىٰ فيهما بعضٌ ممَّا قبلَهُ ومِنْ جنسه ، مع أنَّ الاستثناءَ منقطعٌ ، فيكونُ تعريفُ المُتَّصِلِ بما ذَكَرَهُ الشارحُ أو بما ذَكَرَهُ بعضُهُم . . غيرَ مانعٍ ، ويُعلَمُ مِنْ ذلك : أنَّهُ يَرِدُ علىٰ تعريف المنقطع بما ذَكَرَهُ الشارحُ أو بما ذَكَرَهُ بعضُهُم . . أنَّهُ لا يشملُ الاستثناءَ في الآيتَينِ ، فيكونُ غيرَ

---

(١) أي : علىٰ أنَّ (حماراً) بدلُ غلط . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤١٤) .

فمعنى البيتَينِ : أنَّ الذي استُثنِيَ بـ (إلا) يَنتصِبُ إن كان الكلامُ مُوجَباً ووَقَعَ بعدَ تمامِهِ ، وقد نبَّه على هٰذا التقييدِ بذِكْرِهِ حُكْمَ النفيِ بعدَ ذلك ، وإطلاقُ كلامِهِ يَدُلُّ على أنَّهُ يَنتصِبُ سواءٌ كان مُتَّصِلاً أو مُنقطِعاً .

جامعٍ ، **فينبغي أنْ يُقالَ** : **الاستثناءُ المُتَّصِلُ** : أنْ يكونَ المستثنى بعضاً ممَّا قبلَهُ محكوماً عليه بنقيضِ ما حُكِمَ به على ما قبلَهُ ، **والاستثناءُ المنقطعُ** بخلافه ؛ إمَّا لفقد القيد الأوَّل ؛ كما في : (مررتُ ببَنِيكَ إلا ابنَ زيد) ، و(جاء القومُ إلا حماراً) ، أو الثاني ؛ كما في الآيتَينِ ؛ فإنَّهُ لم يحكمْ على المَوْتة الأولى بالذوق في الجنَّة الذي هو نقيضُ عدمِ الذوق فيها ، ولا على التجارة عن التراضي بعدم مَنْعِ الأكلِ بالباطل الذي هو نقيضُ مَنْعِ الأكل بالباطل .

وكونُ المستثنى بعضاً ممَّا قبلَهُ يظهرُ في الآية الثانية ، سواءٌ رُفِعَ قولُهُ : ﴿ تِجَـٰرَةً ﴾ ، أو نُصِبَ بجَعْلِ المستثنى مُفرَّغاً مِنْ أعمِّ الأحوال ؛ أي : (لا تأكلوا أموالَكُم بينكم بالباطل في حالةٍ مِنَ الأحوال إلا في هٰذه الحالة) ؛ أي : حالةِ كونِ الأموالِ أموالَ تجارةٍ صادرةً عن تراضٍ منكم ، أو حالةِ كونِ التجارةِ تجارةً صادرةً عن تراضٍ منكم ، أو حالةِ وجودِ تجارةٍ صادرةٍ عن تراضٍ منكم ؛ فلا حَرَجَ عليكم في أكلها بدون الباطل ، أو بجَعْلِ قولِهِ : ﴿ أَن تَكُونَ . . . ﴾ إلى آخره على تقدير مضافٍ هو صفةٌ لمحذوف ، والاستثناءِ مِنَ الأموال ؛ أي : إلا أموالاً ذاتَ كونِ التجارةِ تجارةً صادرةً عن تراضٍ منكم ، أو ذاتَ وجودِ تجارةٍ عن تراضٍ منكم ، **ولعلَّ الأقربَ** : أنَّهُ استثناءٌ مِنْ قوله : ﴿ بِٱلْبَـٰطِلِ ﴾ ؛ **فلا تَرِدُ هٰذه الآيةُ حينئذٍ** .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ ـ وهو الذي فيه نفيٌ أو شِبْهُ نفيٍ ـ . . انتُخِبَ ـ أي : اختِيرَ ـ إتباعُ ما اتَّصَلَ ، ووَجَبَ نصبُ ما انقَطَعَ عندَ غيرِ بني تميم ، وأمَّا بنو تميم فيُجوِّزُونَ إتباعَ المُنقطِع .

قال أبو السُّعُود : (أي : ولـٰكن اقصِدُوا كونَ تجارةٍ عن تراضٍ ؛ أي : وقوعَها ، أو : ولـٰكن وجودَ تجارةٍ عن تراضٍ غيرِ منهيٍّ عنه ، وتخصيصُها بالذِّكْر مِنْ بينِ سائرِ أسباب المِلْك . . لكونها مُعظَمَها وأغلبَها وقوعاً ، وأوفقَها لذوي المُرُوءات ، والمُرادُ بالتراضي : مُراضاةُ المتبايعَينِ فيما تعاقدا عليه في حال المُبايعة وقتَ الإيجابِ والقَبولِ عندنا ، وعندَ الشافعيِّ رحمه الله تعالىٰ حالةَ الافتراقِ عن مجلس العقد) انتهىٰ[1] .

والأسهلُ ممَّا ذُكِرَ في تعريفَي المُتَّصِلِ والمنقطعِ : أنْ يُقالَ في تعريف المُتَّصِل : إخراجُ شيءٍ دخل حقيقةً لفظاً أو تقديراً فيما قبلَ (إلا) مثلاً بها ، وفي تعريف المنقطع : إخراجُ شيءٍ دخل حُكْماً وتنزيلاً فيما قبلَ (إلا) مثلاً بها ، ولا تَرِدُ الآيتانِ المذكورتانِ ؛ لأنَّهُ لم يوجد فيهما إخراجُ شيءٍ دخل ؛ إذ لا دخولَ فيهما وإن وُجدت البعضيَّةُ والجنسيَّةُ ، والمانعُ مِنَ الدخول في الأُولىٰ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فِيهَا ﴾ ، وفي الثانية : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ ، كما هو ظاهرٌ .

ويُعلَمُ مِنْ كون الاستثناءِ في نحو (أحرقتُ زيداً إلا يدَهُ) مُتَّصِلاً : أنَّ المُرادَ

(١) إرشاد العقل السليم (٢/ ١٧٠) .

٣١٨ـ وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفيِ قَدْ   يأتِي ولٰكنْ نصبَهُ ٱخْتَرْ إنْ وَرَدْ

لأنَّ سبيلَ البدل أنْ يُجعَلَ الأوَّلُ كأنَّهُ لم يُذكَرْ والثاني في موضعِهِ .

❀ قوله : (وغيرُ نصبِ سابقٍ . . .) إلىٰ آخره : (غير) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (نصب) ، و(سابقٍ) : مجرورٌ بإضافة (نصب) إليه[1] ، و(في النفي) : مُتعلِّقٌ بـ (يأتِي) الواقعِ خبراً عن (غيرُ) ، و(لٰكن) : حرفُ استدراك ، و(نصبَهُ) : مفعولُ (اخْتَرْ) ، و(إنْ) : حرفُ شرطٍ ، و(وَرَدْ) : فعلُ الشرط ، وجوابُهُ : محذوفٌ .

بالبعض في عبارة مَنْ عبَّر به : ما يشملُ الجزءَ والفردَ ؛ فالمُرادُ : البعضُ أعمَّ مِنْ أنْ يكونَ بعضاً مِنَ الشيء نَفْسِهِ أو بعضاً مِنْ أفراده ؛ فلا يُنافي أنَّ فردَ الشيءِ كلٌّ له لا بعضٌ منه .

❀ قوله : (أنْ يُجعَلَ الأوَّلُ كأنَّهُ لم يُذكَرْ والثاني في موضعِهِ) ؛ أي : بالنسبة إلىٰ عمل العامل بلا نَظَرٍ للنفي والإثبات ، وهو هنا كذلك ؛ فقولُهُم : (البدلُ هو المقصودُ بالنسبة) ؛ أي : نسبةِ مثلِ العامل بلا اعتبارِ نَفْيِهِ وإثباتِهِ ،

---

(١) قال المكودي في « شرحه على الألفية » (ص ١٢٧) : (وثبت أيضاً في بعض النسخ : « وغيرَ نصبِ سابقٌ » بنصب « غير » ، وجرِّ « نصب » مُنوَّناً ، ورفعِ « سابق » ، وإعرابه علىٰ هٰذا الوجه : « سابقٌ » : مبتدأ ، و« في النفي » : مُتعلِّقٌ به هو الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة ، وخبرُهُ : « قد يأتي » ، و« غيرَ نصبٍ » : حالٌ مِنْ فاعل « يأتي » ، و« نصب » : مضافٌ إليه ، وهو مصدرٌ بمعنى اسم المفعول ، والتقدير : « قد يأتي سابقٌ في النفي غيرَ منصوب ») .

. . . .

ولو عبَّر بـ (إذا) لوافَقَ الاستقبالَ السابقَ ، بل قال الشاطِبيُّ : (إنَّ قوله : « نصبَهُ اختَرْ » مع قوله : « إن وَرَدْ » . . كالمُتناقِض)[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ الضميرَ في (وَرَدْ) عائدٌ على الاسم السابق ؛ يعني : حيثُ أَتَيتَ في كلامك بالمُستثنىٰ سابقاً . . فاختَرْ نصبَهُ ؛ لأنَّهُ الفصيحُ ، أو المُرادَ : إنْ وَرَدَ النصبُ وغيرُهُ فاختَرِ النصبَ ، وهـٰذا كلُّهُ علىٰ قراءة (إنْ) بكسر

فلا بدَّ مِنْ هـٰذه الضَّمِيمةِ حتىٰ يتمَّ الجواب .

❁ **قوله : (لوافَقَ الاستقبالَ السابقَ)** ؛ أي : في قوله : (ولـٰكنْ نصبَهُ اخْتَرْ) ؛ فإنَّ الاختيارَ المطلوبَ مستقبلٌ ، وفيه : أنَّ (إنْ) للاستقبال أيضاً كـ (إذا) ؛ فالمُناسِبُ أنْ يقولَ : (لوافَقَ الجزمَ السابقَ) ؛ فإنَّ قولَهُ : (ولـٰكنْ نصبَهُ اخْتَرْ) يُفِيدُ الجزمَ بوُرُودِهِ كثيراً ، كما أنَّ مفهومَ قولِهِ : (وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي قد يأتي) . . يُفِيدُ الجزمَ بوُرُودِهِ كثيراً أيضاً ، وقولَهُ : (إنْ وَرَدْ) شكٌّ فيه .

ويُمكِنُ الجوابُ عن المُحشِّي : بأنَّ المعنىٰ : (لوافَقَ الاستقبالَ السابقَ) ؛ أي : الذي هو علىٰ وجهِ الجزم ؛ فقولُهُ : (السابقَ) قيدٌ .

❁ **قوله : (كالمُتناقِض)** إنَّما أتىٰ بالكاف ؛ لأنَّهُ لم يُصرِّحْ بنفيٍ وإثبات .

❁ **قوله : (يعني : حيثُ أَتَيتَ في كلامك . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : وهـٰذا لا يُنافي أنَّهُ وَرَدَ في كلام العرب كثيراً بلا شكٍّ .

❁ **قوله : (أو المُرادَ : إنْ وَرَدَ النصبُ وغيرُهُ)** ؛ أي : فالشكُّ إنَّما هو في

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٣٧٤) .

إذا تقدَّم المُستثنىٰ على المُستثنىٰ منه : فإمَّا أنْ يكونَ الكلامُ مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَب .

فإن كان مُوجَباً : وَجَبَ نصبُ المُستثنىٰ ؛ نحوُ : (قام إلا زيداً القومُ) .

وإن كان غيرَ مُوجَب : فالمُختارُ : نصبُهُ ؛ فتقولُ : (ما قام إلا زيداً القومُ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٦٧ـ فما لِيَ إلَّا آلَ أحمدَ شِيعةٌ وما لِيَ إلَّا مذهبَ الحقِّ مَذْهَبُ

الهمزة[2] ، فإن فَتَحتَ فلا إشكالَ .

* قوله : (فما ليَ إلا آلَ . . .) إلىٰ آخره : قاله كُمَيتُ بنُ زيدٍ الأَسَديُّ يمدحُ به بني هاشم ، والشاهدُ فيه : في موضعَينِ ، وهو ظاهرٌ .

وُرُودِ نصبٍ وغيرِهِ في مثالٍ واحد ، ولا شكَّ أنَّ هـٰذا ممَّا يُشَكُّ فيه ؛ فلا يُنافي الجزمَ بوُرُودِ النصبِ وحدَهُ كثيراً في أمثلةٍ ، ووُرُودِ غيرِهِ في أمثلةٍ أُخْرىٰ ، تأمَّلْ .

* قوله : (فإن فَتَحتَ فلا إشكالَ) لـٰكنْ في الكلام حذفٌ حتىٰ يصحَّ التعليلُ ؛ أي : (ولـٰكنْ نصبَهُ اخْتَرْ ؛ لوُرُودِهِ كثيراً) .

---

(١) البيت للكميت الأسدي في « ديوانه » (ص٥١٧) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٢/ ٦٩٢) ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم على الألفية » (ص٢١٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٦٥ـ ٢٦٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٧١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٥٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٨٩ـ١٠٩١) .

(٢) وهي الرواية .

وقد رُوِيَ رفعُهُ ؛ فتقولُ : (ما قام إلا زيدٌ القومُ) ، قال سيبويهِ : (حدَّثني يونسُ : أنَّ قوماً يُوثَقُ بعربيَّتهم يقولون : « ما لي إلا أخوكَ ناصرٌ » ، وأَعْرَبُوا الثانيَ بدلاً مِنَ الأوَّل . . . .

ويُرْوىٰ بدلَ (مَذْهَبُ): (مَشْعَبُ)[1] ، ومعناهُما : الطريقُ ، و(الشِّيعةُ) بكسر الشين : الأنصارُ والأعوان ، وكلُّ قومٍ اجتمعوا علىٰ أمرٍ ، تُطلَقُ : على الواحد والاثنَينِ والجمعِ ، والمُذكَّرِ والمُؤنَّث ، والجمعُ : (أَشْياعٌ) ، و(شِيَعٌ) ؛ كـ (عِنَبٍ) ، كما في « القاموس »[2] .

❀ قوله : (وأَعْرَبُوا الثانيَ بدلاً) ؛ أي : بدلَ كلٍّ مِنْ كلٍّ ؛ لأنَّ العاملَ فُرِّغَ لِمَا بعدَ (إلا) ، والمُؤخَّرَ عامٌّ أُرِيدَ به الخاصُّ ، فصحَّ إبدالُهُ مِنَ المُستثنىٰ ، ونظيرُهُ في أنَّ المتبوعَ أُخِّر وصار تابعاً : (ما مررتُ بمِثْلِكَ أحدٍ) انتهىٰ « توضيح »[3] .

❀ قوله : (والجمعُ : « أَشْياعٌ » ، و« شِيَعٌ ») في كلامِ غيرِه : أنَّ (شِيَع) جمعُ (شِيعَة) ؛ كـ (سِدَرٍ وسِدْرة) ، وأنَّ (أَشْياع) جمعُ الجمعِ .

❀ قوله : (لأنَّ العاملَ فُرِّغَ لِمَا بعدَ « إلا ») ؛ أي : فهو معربٌ بما يَقتضِيهِ العاملُ .

---

(١) وهي رواية « الديوان » .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٤٦) .

(٣) أوضح المسالك (٢/ ٢٧٠) ، والأصل : (ما مررتُ بأحدٍ مِثْلِكَ) ؛ فـ (مثلك) تابع لـ (أحد) علىٰ أنَّهُ نعتٌ له ، فلما قُدِّم النعتُ على المنعوت . . أُعرب النعتُ بحسَب العامل ، وأُعرب المنعوت بدلاً من النعت . « تصريح » (١/ ٣٥٥) .

على القلب لهٰذا السبب)[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

١٦٨ـ فإنَّهُمُ يَرجُونَ منهُ شفاعةً إذا لم يَكُنْ إلَّا النَّبِيُّونَ شافِعُ

فمعنى البيتِ : أنَّهُ قد وَرَدَ في المُستثنى السابقِ غيرُ النصب ؛ وهو الرفعُ ؛

---

* قوله : (فإنَّهُمُ يَرجُونَ . . .) إلىٰ آخره : الذي في « شيخ الإسلام » : (لأنَّهُم) باللام التعليليَّة[3] ، والضميرُ في (منه) : عائدٌ إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم .

والشاهد : في قوله : (إلا النبيُّون) ؛ فإنَّهُ مُستثنىً مُقدَّمٌ على المُستثنىٰ منه .

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٣٧) ، ولفظ المثال فيه : (ما لي إلا أبوك أحدٌ) ، وبلفظ الشارح أورده الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩٠) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٧١) .

(٢) البيت لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٢٥٤) ضمن مرثية قالها في يوم بدر يرثي بها رجالاً من الشهداء من أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ومطلعها :

أَلَا يـا لَقـومٍ هـل لِمَا حُـمَّ دافِـعُ وهل ما مضىٰ مِنْ صالحِ العيشِ راجعُ

ورواية « الديوان » : (النبيِّين) بالنصب على المختار ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢١٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٧٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٥٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩١ـ١٠٩٢) .

(٣) وكذلك رواية « الديوان » ، وانظر « الدرر السنية » (١/ ٥١٤) .

وذلك إذا كان الكلامُ غيرَ مُوجَبٍ ؛ نحوُ : (ما قام إلا زيدٌ القومُ) ، ولـٰكنِ المُختارُ نصبُهُ .

وعُلِمَ مِنْ تخصيصه وُرُودَ غيرِ النصب بالنفيِ : أنَّ المُوجَبَ يتعيَّنُ فيه النصبُ ؛ نحوُ : (قام إلا زيداً القومُ) .

٣١٩ـ وإنْ يُفرَّغْ سابِقٌ (إلَّا) لِمَا بعدُ يَكُنْ كما لوِ (ٱلَّا) عُدِمَا

❋ قوله : (وإنْ يُفرَّغْ سابقٌ) يُفرَّغ : مبنيٌّ للمفعول ، و(سابقٌ) : نائبُ الفاعل ، وهو بالتنوين صفةٌ لمحذوف ؛ أي : عاملٌ سابقٌ ، أو طالبٌ سابقٌ ، ولا يصحُّ عدمُ التنوين ؛ لأنَّ حذفَ ساكنِ الوتدِ لا يجوزُ ، و(يكن) : جوابُ الشرط ، والضميرُ فيه : عائدٌ على الاسم السابقِ أو (ما) ، والكافُ في (كما) : جارَّةٌ لمصدرٍ مُؤوَّلٍ مِنْ (لو) المصدريَّةِ وصِلَتِها ، و(ما) : زائدةٌ ، و(إلا) : مرفوعٌ بفعلٍ يُفسِّرُهُ (عُدِمَا) بالبناء للمفعول .

❋ قوله : (أو طالبٌ سابقٌ) سواءٌ كان ذلك الطالبُ عاملاً ؛ نحوُ : (ما قام إلا زيدٌ) ، أو غيرَ عامل ؛ نحوُ : (ما قائمٌ إلا زيدٌ) ؛ على جَعْلِ (قائمٌ) خبراً مُقدَّماً ، و(زيدٌ) مبتدأً مُؤخَّراً ؛ إذ (قائم) ليس عاملاً في (زيد) ؛ لأنَّ عاملَهُ الابتداء ، والظاهرُ : أنَّ (أو) في كلام المُحشِّي بمعنىٰ (بل) .

❋ قوله : (عائدٌ على الاسم السابقِ) الأَوْلىٰ : (عائدٌ علىٰ « سابقٌ ») .

❋ قوله : (و« إلا » : مرفوعٌ . . .) إلىٰ آخره : يصحُّ أنْ يكونَ منصوباً على المفعوليَّة لـ (عُدِما) ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ مبنيٌّ للفاعل .

إذا تفرَّغ سابقُ (إلا) لِمَا بعدَها ـ أي : لم يشتغلْ بما يَطلُبُهُ ـ . كان الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلا) معرباً بإعرابِ ما يَقتضِيهِ ما قبلَ (إلا) قبلَ دخولها ؛ وذلك نحوُ : (ما قام إلا زيدٌ) ، و(ما ضربتُ إلا زيداً) ، و(ما مررتُ إلا بزيدٍ) ؛ فـ (زيدٌ) : فاعلٌ مرفوع بـ (قام) ، و(زيداً) : منصوبٌ بـ (ضربتُ) ، و(بزيدٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (مررتُ) ، كما لو لم تُذكَرْ (إلا) .

وهـٰذا هو الاستثناءُ المُفرَّغُ[1] ، **ولا يقعُ في كلامٍ مُوجَب ؛ فلا تقولُ : (ضربتُ إلا زيداً) .**

✽ **قوله : (فلا تقولُ : « ضربتُ إلا زيداً »)** جوَّزَ ابنُ الحاجبِ التفريغَ في المُوجَب حيثُ استقام المعنىٰ ؛ نحوُ : (قرأتُ إلا يومَ كذا)[2] ، . . . . . .

✽ **قوله : (جوَّزَ ابنُ الحاجبِ . . .) إلىٰ آخره** ؛ أي : بلا تأويل .

✽ **قوله : (نحوُ : « قرأتُ إلا يومَ كذا »)** ؛ أي : فإنَّهُ يجوزُ أنْ تقرأَ في جميع الأيَّام إلا يومَ كذا ، والمُرادُ : جميعُ الأيام مِنْ حينِ التمييز إلىٰ وقت التكلُّم ؛ إذ هـٰذه الأيامُ هي المعتبرةُ المتبادرةُ إلى الفهم عندَ التعميمِ في أيام قراءتِهِ ، وإذا كان ذلك جائزاً . . حُمِلَ الكلامُ عليه حيثُ لا قرينةَ ، فاستقام المعنىٰ وإن لم تُوجدْ قرينةٌ مُخصِّصةٌ أو دالَّةٌ علىٰ قصد المبالغة ، بخلافِ نحوِ : (ضربتُ إلا زيداً) ؛ إذ مِنَ المُحال أنْ تضربَ جميعَ الناس إلا زيداً ،

---

(١) ويجوز التفريغُ لجميع المعمولات ، إلا المفعولَ معه ، والمصدرَ والحالَ المُؤكِّدَينِ ؛ فلا يُقالُ : (ما سرتُ إلا والنيلَ) ، و(ما ضربتُ إلا ضرباً) ، و(لا تعث إلا مفسداً) ؛ لتناقضه بالنفي والإثبات ، وأمَّا : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية : ٣٢] . . فتقديره : (إلا ظنّاً عظيماً) ؛ فهو نوعيٌّ لا مُؤكِّد . « خضري » (١/٤١٦) .

(٢) كافية ابن الحاجب (ص٢٥) .

. . . .

وأوَّل الناظمُ نحوَ هـٰذا المثالِ على النفي ، كما اتَّفقوا علىٰ تأويل نحوِ : ﴿ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة : ٣٢] ؛ بأنَّهُ محمولٌ على المعنىٰ ؛ أي : لا يريدُ[1] .

والمُرادُ : جميعُ الناسِ المُمكِنِ ضربُهُم مِنْ حينِ التمييز إلىٰ وقت التكلُّم ؛ فالاستحالةُ عاديَّةٌ .

وبها يُعلَمُ : أنَّ ذلك غيرُ مُرادٍ ، فيحتاجُ إلىٰ قرينةٍ مُخصِّصةٍ أو دالَّةٍ علىٰ قصد المبالغة ، بخلاف نحوِ : (ما ضربتُ إلا زيداً) ؛ فإنَّهُ يجوزُ أَلَّا تضربَ أحداً مِنَ الناس المُمكِنِ ضربُهُم سوىٰ زيد ، فلا تتوقَّفُ استقامةُ المعنىٰ علىٰ قرينةٍ مُخصِّصةٍ أو دالَّةٍ علىٰ قصد المبالغة .

فإن قلتَ : كثيراً ما يكونُ المعنىٰ في النفي بعيداً ، فيُقالُ فيه : البُعْدُ قرينةٌ علىٰ أنَّ هـٰذا المعنىٰ غيرُ مُرادٍ ، فيحتاجُ إلىٰ قرينةٍ مُخصِّصةٍ أو دالَّةٍ علىٰ قصد المبالغة .

قلتُ : لمَّا كان النفيُ هو الأصلَ . . أَمْكَنَ عندَ عدم قرينةٍ أنْ يستندَ إليه السامعُ ويحكمَ بأنَّ الظاهرَ هو المُرادُ وإن كان كذباً ؛ إذ لا دخلَ له في صحَّة التركيب وعدمِها ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (وأوَّل الناظمُ نحوَ هـٰذا المثالِ على النفي) ، والتقديرُ : (ما تركتُ القراءةَ إلا يومَ كذا) ، ولا يخفاكَ بُعْدُ هـٰذا التأويل ؛ إذ لا دَلالةَ له على النفي ، بخلاف : ﴿ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة : ٣٢] ؛ فإنَّ الإباءَ بمعنى

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢٧٠) .

٣٢٠ـ وأَلْغِ (إلَّا) ذاتَ توكيدٍ كـ (لا   تَمْرُرْ بهِم إلَّا الفَتَىٰ إلَّا العَلَا)

* قوله : (وأَلْغِ) بقطع الهمزة : فعلُ أمرٍ ، و(إلَّا) : مفعولُهُ ، و(ذات) بالنصب : بدلٌ أو حالٌ مِنْ (إلا) ، و(الفتىٰ) : بدلٌ مِنَ الضمير المجرورِ على الأرجح ، و(العَلا) : بدلُ كلٍّ مِنَ (الفتىٰ) ، وهو بفتح العين معناه : الشَّرَفُ[1] ؛ ففي الكلام حذفُ مضافٍ ؛

الامتناعِ الذي هو النفيُ .

* قوله : (و« العَلا » : بدلُ كلٍّ مِنَ « الفتىٰ ») فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه الإبدالُ مِنَ البدل ، وهو ممنوعٌ عندَ الجمهور[2] ؛ فالمُناسِبُ : جَعْلُ (العَلا) عطفَ بيانٍ .

نعم ؛ إنْ جُعِلَ (الفتىٰ) منصوباً على الاستثناء.. جاز جَعْلُ (العَلا) بدلاً ، لٰكن يَرِدُ حينئذٍ : أنَّ الصحيحَ أنَّ العاملَ في البدل نظيرُ العاملِ في المُبدَل منه ، فلا تكونُ (إلا) الثانيةُ مُؤكِّدةً مُلْغاةً ؛ للاحتياج إليها للعمل في البدل ، والفَرْضُ أنَّها مُؤكِّدةٌ مُلْغاة ، إلا أنْ يُقالَ : العاملُ في البدل منويٌّ لا ملفوظٌ ، فيُستغنىٰ عن الثانية بالمنويّة ، فكانتْ لمَحْض التوكيد لا عاملةً ، ولا غرابةَ في تقدير شيءٍ موجودٍ في اللفظ ؛ كما في (الآنَ) على القول بأنَّهُ

(١) ويجوز ضمُّ العين مع القصر جمع (علياء) كذلك . « خضري » (١/ ٤١٧) .
(٢) انظر هٰذه المسألة في « شرح الدبياجة » (١/ ١٤١) .

إذا كُرِّرتْ (إلَّا) لقصد التوكيدِ . . لم تُؤثِّرْ فيما دخلتْ عليه شيئاً ، ولم تُفِدْ غيرَ توكيدِ الأُولىٰ ، وهـٰذا معنىٰ إلغائِها ؛ وذلك في البدل والعطف ؛ نحوُ : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيكَ) ؛ فـ (أخيكَ) : بدلٌ مِنْ (زيد) ، فلم تُؤثِّرْ فيه (إلا) شيئاً ؛ أي : لم تُفِدْ فيه استثناءً مُستقِلّاً ، وكأنَّكَ قلت : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ أخيكَ) ، ومثلُهُ : (لا تمرُرْ بهم إلا الفتىٰ إلا العَلَا) ، والأصلُ : (لا تمرُرْ بهم إلا الفتى العَلَا) ؛ فـ (العلا) : بدلٌ مِنَ (الفتىٰ) ، وكُرِّرتْ (إلا) توكيداً .

ومثالُ العطف : (قام القومُ إلا زيداً وإلا عَمْراً) ، والأصلُ : (إلا زيداً وعمراً) ، ثمَّ كُرِّرتْ (إلا) توكيداً ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

أي : ذا العَلاءِ ، وهو ممدودٌ قُصِرَ للوقف لا للضرورة .

مُعرَّفٌ بأداةٍ مُقدَّرةٍ مع وجودها في اللفظ ، وتقدَّم فيها اللغزُ المشهور[2] .

❀ قوله : (أي : ذا العَلاءِ) المُناسِبُ : (أي : ذي العَلاءِ) ؛ لأنَّهُ بدلٌ مِنَ المجرور .

---

(١) البيت مطلع مَرْثِيَة لأبي ذؤيب الهُذَلي في « ديوانه » (ص٦٤) يرثي بها نُشَيبةَ بنَ مُحرِّث الهُذَلي ، وبعده :

أبى القلبُ إلا أمَّ عمرٍو وأصبحتْ   تُحرَّقُ ناري بالشَّكَاةِ ونارُها
وعيَّرها الواشُونَ أنِّي أُحِبُّها   وتلكَ شَكَاةٌ ظاهرٌ عنكَ عارُها

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٨١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩٢-١٠٩٣) .

(٢) انظر (٢/ ١٧٨) .

١٦٩ـ هلِ الدهرُ إلَّا ليلةٌ ونهارُها   وإلَّا طُلُوعُ الشمسِ ثُمَّ غِيَارُها

والأصلُ : (وطلوعُ الشمسِ) ، وكُرِّرتْ (إلا) توكيداً .

وقد اجتمع تَكْرارُها في البدل والعطف في قوله[1] : [من مشطور الرجز]

١٧٠ـ ما لَكَ مِنْ شيخِكَ إلَّا عَمَلُهْ

---

* قوله : (هلِ الدهرُ) هل : نافيةٌ ، وفي « الأُشْمُونيِّ » : (وما الدهرُ)[2] ، والشاهدُ : في قوله : (وإلا طُلُوعُ الشمسِ) ، و(غِيارُها) : مِنْ (غارتِ الشمسُ) : إذا غَرَبَتْ .

* قوله : (ما لَكَ مِنْ شيخِكَ) المُرادُ به : الجَمَل ، و(الرَّسِيمُ) و(الرَّمَلُ) : نوعانِ مِنَ السَّيْر[3] .

نعم ؛ يظهرُ هـٰذا التقديرُ علىٰ نصب (الفتىٰ) على الاستثناء .

* قوله : (المُرادُ به : الجَمَل) قيل : (هكذا اشتهرَ على الألسنة بالشين والخاءِ المُعجَمتَينِ بينهما مُثنَّاةٌ تحتيَّة ، ولم أجدْهُ بهـٰذا المعنىٰ في « القاموس » ولا في « الصحاح » ولا في « المصباح » ، وإنَّما هو تحريفٌ عن « شَنَج »

---

(١) مشطوران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ٣٤١) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩٥ـ ٢٩٦) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٢٠) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٧٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٧٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٨٠) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٢٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩٤) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٣١) .

(٣) ويعني بهما : في الطواف والسعي ؛ فالرمل : في الطواف ، والرسيم : السعي بين الصفا والمروة .

إلَّا رَسِيمُـــهُ وإلَّا رَمَلُــهْ

والأصلُ : (إلا عملُهُ رَسِيمُهُ ورملُهُ) ؛ فـ(رَسِيمُهُ) : بدلٌ مِنْ (عملُهُ)، و(رَمَلُهُ) : معطوفٌ علىٰ (رَسِيمُهُ) ، وكُرِّرتْ (إلا) فيهما توكيداً .

❁ **قوله : (فـ« رَسِيمُهُ » : بدلٌ)** ؛ أي : بدلُ بعضٍ مِنْ (عملُهُ) ؛ لأنَّ المُرادَ بالعمل : مُطلَقُ السَّير .

❁ **قوله : (و« رَمَلُهُ » : معطوفٌ)** ؛ أي : علىٰ (عَمَلُهُ) ، لا علىٰ (رسيمُهُ) ، وإلا كان بدلاً ؛ لأنَّ المعطوفَ على البدل بدلٌ ، وحينئذٍ : ففي قولِ الشارح : (و« رملُهُ » معطوفٌ علىٰ « رسيمُهُ ») . . مُسامحةٌ .

بالشين المُعجَمة والنونِ آخرُهُ جيمٌ ؛ إذ هو الذي بمعنى الجمل ، كما في « القاموس » ، غايةُ ما يُقالُ : أنَّهُ سُكِّنتْ نونُهُ في البيت للضرورة) انتهىٰ[1] ، فإن ثبت ما ذَكَرَ كان إطلاقُ الشيخِ على الجمل مجازاً .

❁ **قوله : (أي : علىٰ « عَمَلُهُ »)** فيه : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ مِنْ عطف الخاصِّ على العامِّ ، فيحتاجُ لنُكْتة .

نعم ؛ لو أُريد بالعمل خصوصُ الرَّسِيمِ ؛ فيكونَ (رسيمُهُ) بدلَ كلٍّ ، خلافاً لِمَا صرَّح به المُحشِّي أوَّلاً . . كان مِنْ عطف المُغايرِ .

وقولُهُ : **(لا علىٰ « رسيمُهُ » . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : خلافاً لِمَا سَلَكَهُ الشارحُ ؛ ففي هٰذا ردٌّ عليه .

وقولُهُ : **(وإلا كان بدلاً . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : فلم يجتمعِ البدلُ

---

(١) انظر « القاموس المحيط » (١/ ١٩٥) .

٣٢١ـ وإنْ تُكـرَّرْ لا لتـوكيـدٍ فمَـعْ   تفـريـغِ التـأثيـرَ بـالعـامـلِ دَعْ
٣٢٢ـ في واحدٍ ممَّا بـ (إلَّا) اسْتُثْنِيْ   . . . .

❋ قوله : (وإنْ تُكرَّرْ) ؛ أي : (إلا) .

❋ قوله : (لا لتوكيدٍ) لا : عاطفةٌ علىٰ مُقدَّر ؛ أي : لتأسيسٍ لا لتوكيد ، وفي بعض النسخ : (دونَ توكيدٍ)[١] ، وموضعُهُ نصبٌ على الحال مِنْ مرفوعِ (تُكرَّرْ) ، والفاءُ في قوله : (فمَعْ) : رابطةٌ لجواب الشرطِ ، و(مع) : مُتعلِّقٌ بـ (دَعْ) مضافٌ إلىٰ (تفريغ) ، و(التأثيرَ) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (دَعْ) .

❋ قوله : (دَعْ في واحدٍ) قال الأُشْمُونيُّ : (أي : اتركْهُ باقياً في واحدٍ) انتهىٰ[٢] ؛ يعني : اترُكِ التأثيرَ باقياً . . . إلىٰ آخره ، ودَفَعَ بقوله :

والعطف علىٰ ما بعدَ (إلَّا) الأُولىٰ ، كما هو فَرْضُ المسألة ، إلا أنْ يُقالَ : لا نُسلِّمُ أنَّ فَرْضَ المسالةِ أنَّ كلّاً مِنَ البدل والمعطوفِ تابعٌ لمدخول (إلَّا) الأُولىٰ ، بل المدارُ علىٰ زيادة (إلَّا) مع البدل والمعطوفِ للاستغناء عنها بـ (إلَّا) أُخرىٰ قبلَها ، ولو سُلِّمَ أنَّ فَرْضَ المسألةِ ذلك . . نقولُ : البدلُ هو المقصودُ بالحُكْم حتىٰ كأنَّهُ بذلك هو المتبوعُ الأصليُّ ؛ فالعطفُ عليه بمنزلة العطفِ على المتبوع ، لـٰكنْ في هـٰذا بُعْدٌ ، فتنبَّهْ .

---

(١) وهي كذلك في « الكافية الشافية » (٢/ ٧١١) والنسخة التي بخط الإمام ابن هشام ، وجرىٰ على الأوّل كثيرٌ من شروح « الألفية » .
(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٣٢) .

وليسَ عـن نصـبِ سِـواهُ مُغْنِـي

(باقياً) : تَوَهُّمَ أنْ يُرادَ بقوله : (دَعِ التأثيرَ بالعامل) : أَنَّهُ لا تأثيرَ للعامل ، وأشار به أيضاً : إلى الردِّ على الشارح ابنِ عَقيلٍ ؛ حيثُ جَعَلَ (دَعْ) بمعنى : اجْعَلْ .

والحاصلُ : أنَّ المُرادَ بـ (دع) : اتركْ ، والمُراد به : بقاءُ التأثيرِ بالعامل ، لا عدمُ التأثيرِ كما قد يُتوهَّم ، ولا أنَّ (دع) بمعنى : اجْعَلْ ؛ لأنَّهُ غيرُ معهودٍ في اللغة .

❀ قوله : (وليسَ عن نصبٍ . . .) إلىٰ آخره : (مُغْنِي) : اسمُ (ليس) ، وخبرُها محذوفٌ ؛ أي : موجوداً ، ويجوزُ أنْ يكونَ اسمُ (ليس) ضميراً مُستتِراً فيها ، و(مُغنِي) خبرَها وُقِفَ عليه بحذف الألفِ علىٰ لغة ربيعةَ ؛ أي : وليس تأثيرُهُ في واحدٍ مُغنِياً عن نصبِ سواه .

❀ قوله : (وأشار به أيضاً : إلى الردِّ على الشارح ابنِ عَقيلٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ ابنَ عَقيلٍ لم يَقصِدْ تفسيرَ (دَعْ) بـ (اجْعَلْ) ، بل ما ذكره بيانٌ لحاصل المعنىٰ كما هو عادتُهُ .

❀ قوله : (ضميراً مُستتِراً فيها) ؛ أي : راجعاً إلى (التأثير) ، كما أشار إليه بعدُ ، لا إلى (الواحد) ؛ لأنَّهُ لا يُتوهَّمُ إغناءُ الواحدِ عن نصبِ ما سواه .

❀ قوله : (أي : وليس تأثيرُهُ في واحدٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا يُتوهَّمُ هـٰذا الإغناءُ ؛ فالمُناسِبُ : جَعْلُ الضميرِ المُستتِرِ راجعاً إلى

إذا كُرِّرتْ (إلا) لغير التوكيدِ ـ وهي التي يُقصَدُ بها ما يُقصَدُ بما قبلَها مِنَ الاستثناء ، ولو أُسقِطَتْ لَمَا فُهِمَ ذلك ـ . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفرَّغاً ، أو غيرَ مُفرَّغ .

فإن كان مُفرَّغاً : شغلتَ العاملَ بواحدٍ ونصبتَ الباقيَ ؛ فتقولُ : (ما قام إلا زيدٌ إلا عَمْراً إلا بكراً) ، ولا يتعيَّنُ واحدٌ منها لشَغْلِ العاملِ ، بل أيَّها شئتَ شغلتَ العاملَ به ونصبتَ الباقيَ ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (فمَعْ تفريغٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فمعَ الاستثناءِ المُفرَّغِ اجعَلْ تأثيرَ العاملِ في واحدٍ ممَّا استثنيتَهُ بـ (إلا) ، وانصِبِ الباقيَ .

وإنْ كان الاستثناءُ غيرَ مُفرَّغ ، وهـٰذا هو المُرادُ بقولِهِ :

٣٢٣ـ ودونَ تفــريــغٍ مــعَ التَّقَــدُّمِ نَصْبَ الجميعِ ٱحْكُمْ بهِ وٱلْتَزِمِ

❀ قوله : (نَصْبَ الجميعِ) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (ٱحْكُمْ به) ؛ أي : أَمْضِ مثلاً ؛ لأنَّ الحُكْمَ يَدُلُّ على الإمضاء ، وفي قوله : (وٱلْتَزِم) ـ بفتح التاء ـ زيادةُ فائدةٍ ؛ لأنَّ قولَهُ : (احكُمْ) يَقتضِي : جوازَ النصبِ ، ولا يُشعِرُ بكونه لازماً ؛ إذ الجائزُ محكومٌ به ، فنبَّهَ على اللزوم بقوله : (والتَزِمِ) .

(التأثير) لا بقيده ، بل المُرادُ : وليس التأثيرُ في سوى الواحد مُغنِياً عن نصبه .

❀ قوله : (يَقتضِي : جوازَ النصبِ) المُناسِبُ : (لا يَقتضِي وجوبَ النصب) .

٣٢٤ـ وٱنصِبْ لتأخيرٍ وجِئْ بواحدِ   منهـا كمـا لـو كـانَ دونَ زائـدِ

---

* **قوله : (لتأخيرٍ)** ؛ أي : عندَ تأخير .

* **قوله : (كما لو كانَ . . .)** إلىٰ آخره : قال المَكُوديُّ : (« كما » : في موضع الحال مِنْ « واحد » ؛ لاختصاصه بالصفة ، أو صفةٌ بعدَ صفة ،

---

* **قوله : (قال المَكُوديُّ . . .)** إلىٰ آخره : **لا يُقالُ** : فيما صَنَعَهُ المَكُوديُّ نَظَرٌ ؛ إذ يلزمُ عليه تشبيهُ الواحدِ بحالِ وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه ؛ فالأَوْلىٰ جَعْلُ الجارِّ والمجرورِ خبرَ محذوفٍ ، والجملةُ حالٌ مِنْ (واحد) ، أو صفةٌ له ؛ أي : وجودُهُ مثلُ وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه ، أو صفةً لمفعولٍ مطلقٍ محذوفٍ[1] ؛ أي : مَجِيئاً كوجوده . . . إلىٰ آخره ؛ أي : كمجيئه . . . إلىٰ آخره .

لأنَّا نقولُ : ما صَنَعَهُ المَكُوديُّ لا يلزمُ عليه ما ذُكر ؛ إذ مُرادُهُ : تشبيهُ الواحدِ مِنْ حيثُ وجودُهُ معها لا مِنْ حيثُ ذاتُهُ ؛ فالمُرادُ : وجِئْ بواحدٍ منها حالَ وجودِهِ معها كحال وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه ؛ أي : حالُهُ في وقت وجودِهِ معها مِنْ حيثُ نوعُ الإعراب ورجحانُهُ أو مرجوحيَّتُهُ . . كحاله في وقت وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه ، وهـٰذا المعنىٰ هو المقصودُ .

نعم ؛ ما ذُكر مِنْ جَعْل الجارِّ والمجرور خبرَ محذوفٍ . . . إلىٰ آخره . . أَوْلىٰ ؛ لكونه أقلَّ كُلْفة .

---

(١) قوله : (أو صفةً) معطوف علىٰ قوله : (خبر محذوف) .

٣٢٥ـ كـ (لم يَفُوا إِلَّا امرؤٌ إِلَّا عَلِيْ)   وحُكْمُها في القصدِ حُكْمُ الأوَّلِ

و« ما » : كافَّةٌ ، و« لو » : مصدريَّةٌ ، وهي على حذف مضافٍ ؛ أي : كحال ، و« كان » هنا : تامَّةٌ بمعنى : وُجِدَ ، وقولُهُ : « دونَ زائدٍ » : في موضع الحال ، والتقديرُ : « وجِئ بواحدٍ منها كحالِ وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه »)[1] .

❁ قوله : (كلم يَفُوا) الواو : ضميرُ الجماعة ، وهو المُستثنى منه .

وأصلُ (يَفُوا) : (يَوْفِيُونَ) ؛ حُذِفَتِ النونُ للجازم ، والواوُ لوقوعها بين عَدُوَّتَيها الفتحةِ والكسرةِ ؛ فصارتْ : (يَفِيُوا) ؛ نُقِلَتْ ضمَّةُ الياء إلى الفاءِ بعدَ حذفِ حركتِها ، ثمَّ حُذِفَتِ الياءُ لاجتماع الساكنَينِ .

❁ قوله : (وحُكْمُها) ؛ أي : حُكْمُ هٰذهِ المُستثنَياتِ سوى الأوَّلِ في القصد . . (حُكْمُ الأوَّلِ) ؛ فإنْ كان مُخرَجاً لوُرُوده على مُوجَب . . فهي مُخرَجةٌ ، وإن كان مُدخَلاً لوُرُوده على غير مُوجَبٍ . . فهي أيضاً مُدخَلةٌ .

ويُمكِنُ جَعْلُ (ما) اسماً واقعاً على الواحد ، و(لو) زائدة ، والجملة بعدَها صِلَة أو صفة ، والمعنى : كالواحد الذي وُجِدَ دونَ زائدٍ عليه ، أو كواحدٍ وُجِدَ دونَ زائدٍ عليه .

❁ قوله : (و« ما » : كافَّةٌ) الأَوْلىٰ : (زائدة) .

❁ قوله : (فهي مُخرَجةٌ) ؛ أي : مِنَ النسبة الثُّبُوتيَّةِ ، وقولُهُ : (فهي أيضاً مُدخَلةٌ) ؛ أي : في النسبة الثُّبُوتيَّةِ اللازمةِ للنسبة النَّفْييَّة ، فلا يُنافي أنَّها خارجةٌ

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص١٣٠) .

ومحلُّ ذلك : إذا لم يُمكِنِ استثناءُ بعضِ المُستثنيات مِنْ بعض ؛ كمثال الناظم .

أمَّا إذا أَمْكنَ ذلك ؛ كما في نحو : (له عليَّ عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنَينِ إلا واحداً) . . فقيلَ : الحُكْمُ كذلك وإنَّ الجميعَ مُستثنىً مِنْ أصل العدد ، والصحيحُ : أنَّ كلَّ عددٍ مُستثنىً مِنْ مَتْلُوِّهِ ؛ فعلى الأوَّل : يكونُ مُقِرّاً بثلاثة ، وعلى الثاني : بسبعةٍ .

من النسبة النَّفْييَّة ، وحينئذٍ : فلا يُخالِفُ ما قالوه ؛ مِنْ أنَّ الاستثناءَ مطلقاً هو الإخراج .

❁ قوله : (ومحلُّ ذلك) ؛ أي : ما ذَكَرَ مِنْ أنَّ حُكْمَها في القَصْد حُكْمُ الأوَّل ، وجعلَ المُصنِّفُ في « التسهيل » عدمَ إمكانِ استثناءِ بعضِها مِنْ بعض قيداً فيما ذَكَرَ مِنَ التفصيل في (إلا) المُتكرِّرة لا للتوكيد[1] ، فإذا أَمْكَنَ استثناءُ كلٍّ مِنْ مَتْلُوِّهِ . . فالقياسُ في الإيجاب : جوازُ الإبدالِ والنصبِ على الاستثناء في الثاني والرابعِ والسادس . . . وهـٰكذا ، والإبدالُ أرجحُ في الاتِّصال ، والنصبُ أرجحُ في الانقطاع ، وأمَّا الأوَّلُ والثالثُ والخامس . . . وهـٰكذا . . فيتعيَّنُ فيها النصبُ ؛ وذلك لأنَّ هـٰذه حينئذٍ مِنْ مُوجَب وتلك مِنْ منفيٍّ ، وعلىٰ عكسِ ما سمعتَ تقولُ في النفي ، كما يُؤخَذُ مِنَ « الأنوار البهيَّة »[2] .

❁ قوله : (والصحيحُ : أنَّ كلَّ عددٍ مُستثنىً مِنْ مَتْلُوِّهِ) شاملٌ للنفي

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٠٤) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٢٦١) .

. . . .

. . . .

والإيجاب ؛ فعليه : لو قال : (ليس له عليَّ عشرةٌ إلا خمسة).. يلزمُهُ خمسةٌ ؛ قال في « الأنوار البهيَّة » : (هـٰذا هو القياسُ ، وقال فقهاءُ الشافعيَّةِ : لو قال ذلك لم يلزمْهُ شيءٌ ؛ لأنَّ « عشرةٌ إلا خمسة » هو خمسةٌ ؛ فكأنَّهُ قال : « ليس له عليَّ خمسةٌ » ، وكذا لو قال : « ليس له عليَّ عشرةٌ إلا تسعة » .

لـٰكنَّ فقهاءَ الحنفيَّة قالوا : إذا قلتَ : « ما له عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً » بالنصب.. لم تكنْ مُقِرّاً بشيء ؛ لأنَّ المعنىٰ : « ما له عليَّ عشرةٌ مُستثنىً منها تسعةٌ » ؛ أي : « ما له عليَّ واحدٌ » ، وإذا قلتَ : « إلا تسعةٌ » بالرفع على البدل.. يلزمُكَ تسعةٌ ؛ لأنَّ المعنىٰ : « ما له عليَّ إلا تسعةٌ » .

وبُحِثَ فيه : بأنَّ البدلَ والنصبَ على الاستثناء.. كلاهما استثناءٌ ، ولا فرقَ بينهما اتِّفاقاً في نحو : « ما جاءني القومُ إلا زيدٌ » و« إلا زيداً » ، وإن بَنَوْا ذلك علىٰ مذهب الإمام أبي حنيفةَ رضي الله تعالىٰ عنه ؛ وهو أنَّ الاستثناءَ مِنَ المنفيِّ لا يكونُ مُوجَباً.. كان عليهم أَلَّا يُفرِّقوا بينَ البدلِ والنصب على الاستثناء ؛ إذ كلاهما استثناءٌ ، ولعلَّ لهم دليلاً لم نطَّلعْ عليه) انتهىٰ[1] .

ويظهرُ لي : أنَّ فقهاءَ الشافعيَّةِ إنَّما قالوا ما تقدَّم ؛ لقول الإمامِ رضي الله تعالىٰ عنه : (أصلُ ما أبني عليه الإقرارَ : أنْ ألزمَ اليقينَ ، وأطرحَ الشكَّ ، ولا أستعملَ الغَلَبَةَ)[2] ، فلما جاز اعتبارُ تركُّبِ المستثنىٰ والمستثنىٰ منه قبلَ

---

(١) الأنوار البهية (ق/ ٢٦٢) .

(٢) الأم (٦/ ٥٥١) .

وعليه : فطريقُ معرفةِ ذلك : أنْ تجمعَ الأعدادَ الواقعةَ في المراتب الوِتْرِيَّةِ ، ....

دخولِ العامل ، فجاز أنْ يكونَ معنىٰ (ليس له عليَّ عشرةٌ إلا تسعة) : (ليس له عليَّ واحدٌ) ؛ فإنَّ قولَهُ : (عشرة إلا تسعة) علىٰ هـٰذا بمعنىً واحدٍ . . قالوا : لا يلزمُ شيءٌ مطلقاً ، فلعلَّ فقهاءَ الحنفيَّةِ أيضاً يقولون بذلك ، إلا أنَّهُم رَأَوْا أنَّ الإبدالَ يُبعِدُ احتمالَ التركُّبِ قبلَ دخولِ العامل جدّاً ، ففصَّلوا ، فتدبَّرْ .

ثمَّ رأيتُ السيِّدَ في « حواشي الرَّضِيِّ » نبَّه علىٰ مِثْل ذلك ؛ حيثُ قال : (لعلَّهُم تخيَّلوا أنَّ الأصلَ في الكلام هو الإثباتُ والنفيَ طارئٌ عليه ، فإذا قلتَ : « إلا تسعةً » بالنصب . . كان الاستثناءُ راجعاً إلى المثبت ؛ كأنَّكَ قلت : « له عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً » ، ويصيرُ حاصلُهُ : أنَّ له عليك واحداً ، فإذا أدخلتَ النفيَ كان المعنىٰ : « ليس له عليَّ واحدٌ » ، فلا يلزمُكُ شيءٌ ، كما صرَّحوا به ، وأمَّا إذا قلتَ : « إلا تسعةٌ » بالرفع . . فلا يُمكِنُ أنْ يكونَ الاستثناءُ راجعاً إلى الإثبات والنفيُ داخلاً في الكلام بعدَهُ ، فوَجَبَ الحملُ على الإبدال مِنَ المنفيِّ ، ويكونَ المعنىٰ كما قالوا : « ليس له عليَّ إلا تسعةٌ » ، والاستثناءُ مِنَ المنفيِّ إثباتٌ عندَهُم ، فيصحُّ ما قالوا) انتهىٰ[1] ، فتدبَّرْ ، واللهُ أعلمُ .

❁ **قوله : (معرفةِ ذلك)** ؛ أي : المُقَرِّ به .

❁ **قوله : (في المراتب الوِتْرِيَّةِ)** ؛ كالأُولىٰ والثالثةِ في هـٰذا المثال ؛

---

(١) حاشية السيِّد على الرضي (١/ ٢٤٣) .

فلا يخلو : إمَّا أنْ تتقدَّمَ المُستثنَياتُ على المُستثنىٰ منه ، أو تتأخَّرَ .

فإن تَقَدَّمتِ المُستثنَياتُ : وَجَبَ نصبُ الجميعِ ، سواءٌ كان الكلامُ مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَب ؛ نحوُ : (قام إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً القومُ) ، و(ما قام إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً القومُ) ، وهٰذا معنىٰ قوله : (ودونَ تفريغٍ . . .) البيتَ .

وإن تأخَّرتْ : فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ الكلامُ مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَب .

فإن كان مُوجَباً : وَجَبَ نصبُ الجميعِ ؛ فتقولُ : (قام القومُ إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً) .

وتُخرِجَ منها مجموعَ الأعداد الواقعةِ في المراتب الشَّفْعِيَّة ، أو تُسقِطَ آخِرَ الأعدادِ ممَّا قبله ، ثمَّ ما بقي ممَّا قبلَهُ . . . وهٰكذا ، فما بقي فهو المُرادُ .

❀ قوله : (فلا يخلو . . .) إلىٰ آخره : هو جوابُ (إنْ) في قوله : (وإنْ كان الاستثناءُ غيرَ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (وَجَبَ نصبُ الجميعِ) ؛ أي : في الأغلب الأشهرِ ؛ فلا يُنافِي

فالمُرادُ بها[1] : ما يشملُ المُستثنىٰ منه .

❀ قوله : (في المراتب الشَّفْعِيَّة) ؛ كالثانية والرابعةِ في هٰذا المثال .

❀ قوله : (أي : في الأغلب الأشهرِ ؛ فلا يُنافِي . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ محلَّ قولِهِ فيما تقدَّم : (وغيرُ نصبِ سابقٍ . . .) إلىٰ آخره . . إذا لم تتكرَّرِ المُستثنياتُ ، وما هنا . . فيما إذا تكرَّرتْ ؛ لأنَّهُ يلزمُ علىٰ جوابِ

(١) في (ي) : (فلا يراد بهما) بدل (فالمراد بها) ، والمثبت موافق لعبارة الصبان في « حاشيته » (٢/ ٢٢٦) .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ : عُومِلَ واحدٌ منها بما كان يُعامَلُ به لو لم يتكرَّرِ الاستثناءُ ؛ فيُبدَلُ ممَّا قبلَهُ ـ وهو المُختارُ[1] ـ أو يُنصَبُ ، وهو قليلٌ كما تقدَّم ، وأمَّا باقيها : فيجبُ نصبُهُ ؛ وذلك نحوُ : (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عَمْراً إلا بكراً) ؛ فـ (زيدٌ) : بدلٌ مِنْ (أحد) ، وإن شئتَ أبدلتَ غيرَهُ مِنَ الباقِينَ ، ومثلُهُ : قولُ المُصنِّفِ : (لم يَفُوا إلا امرؤٌ إلا عَلِيْ) ؛ فـ (امرؤٌ) : بدلٌ مِنَ الواو في (يَفُوا) .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وانصِبْ لتأخيرٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وانصِبِ المُستثنَياتِ كلَّها إذا تأخَّرتْ عن المُستثنىٰ منه إن كان الكلامُ مُوجَباً ، وإن كان

جوازَ غيرِ النصب في النفي على اللغة القليلةِ المذكورةِ في قوله : (وغيرُ نصبِ سابقٍ . . .) إلىٰ آخره ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[2] .

* قوله : (فـ « امرؤٌ » : بدلٌ مِنَ الواو في « يَفُوا ») ؛ أي : و(عَلِي) : منصوبٌ وُقِفَ عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعةَ ، ويجوزُ جَعْلُ (عَلِي) بدلاً مِنَ الواو ونصبُ (امرؤٌ) على الاستثناء[3] .

ابنِ قاسمٍ استعمالُ اللغةِ الضعيفة في غير المحلِّ الذي ثَبَتَتْ فيه[4] .

---

(1) أي : في المتصل ، أمَّا في المنقطع : فيجب نصب الجميع على الفصحىٰ ؛ نحو : (ما قام أحدٌ إلا حماراً إلا جملاً إلا فرساً) ، ويجوزُ الإبدالُ في واحد علىٰ لغة تميم . « خضري » (١/ ٤١٩) .

(2) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٠) .

(3) والأوَّلُ أَوْلىٰ ، كما في « تمرين الطلاب » (ص ٧٥) .

(4) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٢٤) .

غيرَ مُوجَبٍ فجِئْ بواحدٍ منها مُعرَباً بما كان يُعرَبُ به لو لم تتكرَّرِ المُستثنياتُ ، وانصِبِ الباقيَ .

ومعنىٰ قولِهِ : (وحُكْمُها في القصد حُكْمُ الأَوَّلِ) : أنَّ ما يتكرَّرُ مِنَ المُستثنَيات حُكْمُهُ في المعنىٰ حُكْمُ المُستثنى الأوَّل ؛ فيثبتُ له ما يثبتُ للأوَّل مِنَ الدخول والخروج ؛ ففي قولك : (قام القومُ إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً) . . الجميعُ مُخرَجونَ ، وفي قولك : (ما قام القومُ إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً) . . الجميعُ داخلونَ ، وكذا في قولك : (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عَمْراً إلا بكراً) ؛ الجميعُ داخلونَ .

٣٢٦ـ وٱستَثْنِ مجروراً بـ(غيرِ) مُعرَبَا بمـا لمُستثنـىً بـ(إلَّا) نُسِبَـا

❀ **قوله : (وٱستَثْنِ مجروراً بـ« غيرٍ ». . .) إلىٰ آخره : (مجروراً)** : مفعولٌ بـ(استثنِ) ، و(**بـ« غيرٍ »**) : تنازعَ فيه (استثنِ) و(مجروراً) ، كما قاله ابنُ قاسم[1] ، و(**مُعرَبَا**) : حالٌ مِنْ (غير) ، و(**بما**) : مُتعلِّقٌ بـ(مُعرَبا) ، و(**ما**) : موصولٌ ، **صِلَتُهُ** : (نُسِبَ) ، وهو مبنيٌّ للمفعول ، و(**لمُستثنىً**) : مُتعلِّقٌ بـ(نُسِبَ) ، و(**بـ« إلَّا »**) : مُتعلِّقٌ بـ(مُستثنىً) .

والمعنىٰ : أنَّ (غيراً) يُستثنىٰ بها مجرورٌ بإضافتها إليه ، وتكونُ هي معربةً بما نُسِبَ للمُستثنىٰ بـ(إلا) مِنَ الإعراب فيما تقدَّم .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٠) .

استُعمِلَ بمعنىٰ (إلا) في الدَّلالة على الاستثناء . . ألفاظٌ ؛ منها : ما هو اسمٌ ؛ وهو : (غيرٌ) ، و(سِوىً) ، و(سُوىً) ، و(سَوَاءٌ) ، ومنها : ما هو فعلٌ ؛ وهو : (ليس) ، و(لا يكونُ) ، ومنها : ما يكونُ فعلاً وحرفاً ؛ وهو : (خلا) ، و(عدا) ، و(حاشا) ، وقد ذَكَرَها المُصنِّفُ كلَّها .

فأمَّا (غير) و(سِوىً) و(سُوىً) و(سَوَاءٌ) . . فحُكْمُ المُستثنىٰ بها : الجرُّ ؛ لإضافتها إليه ، ويُعرَبُ (غير) بما كان يُعرَبُ به المُستثنىٰ مع (إلا)[1] ؛ فتقولُ : (قام القومُ غيرَ زيدٍ) بنصب (غيرَ) ؛ كما تقولُ :

❁ **قوله : (« قام القومُ غيرَ زيدٍ » بنصب « غيرَ »)** ؛ أي : على الاستثناء كانتصابِ الاسمِ بعدَ (إلَّا) عندَ المغاربة[2] ، وعلى الحال عندَ الفارسيِّ ،

❁ **قوله : (كانتصابِ الاسم بعدَ « إلَّا »)** ؛ أي : في أنَّ نصبَ كلٍّ منهما على الاستثناء ، وإن كان العاملُ فيما بعدَ (إلَّا) هو (إلَّا) **على الصحيح** ، وفي (غير) ما في الجملة قبلَها مِنْ فعلٍ أو شِبْهِهِ .

وإنَّما نُصِبتْ على الاستثناء مع أنَّ المُستثنىٰ هو ما بعدَها ؛ لأنَّهُ لمَّا كان مشغولاً بالجرِّ لكونه مضافاً إليه . . جُعِلَ ما كان يستحقُّهُ مِنَ الإعراب المخصوصِ لولا ذلك علىٰ (غير) علىٰ سبيل العاريَّة ، **وقد يُقالُ** : حيثُ كان

---

(١) قوله : (ويُعرَب « غير ») ؛ أي : لفظاً ، وقد يُبنىٰ على الفتح جوازاً في الأحوال كلِّها إذا أُضيف لمبني ، كما في « التسهيل » ؛ نحوُ : (ما قامَ غيرَ هـٰذا) ، وأجاز الفرَّاءُ بناءَها على الفتح مطلقاً لتضمُّنها معنىٰ (إلا) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٢٠) .

(٢) واختاره ابن عصفور .

(قام القومُ إلا زيداً) بنصب (زيد) ، وتقولُ : (ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ) ، و(غيرَ زيدٍ) بالإتباع والنصب ، والمُختارُ الإتباعُ ؛ كما تقولُ : (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) ، و(إلا زيداً) ، وتقولُ : (ما قامَ غيرُ زيدٍ) فترفعُ (غير) وجوباً ؛ كما تقولُ : (ما قام إلا زيدٌ) برفعه وجوباً ، وتقولُ : (ما قام أحدٌ غيرُ حمار) بنصب (غير) عندَ غيرِ بني تميم ، وبالإتباع عندَ بني تميم ؛ كما تفعلُ في قولك : (ما قام أحدٌ إلا حماراً) ، و(إلا حمارٌ) .

وأمَّا (سوىً) : فالمشهورُ فيها : كسرُ السينِ والقصرُ ، ومِنَ العرب :

واختاره الناظمُ ، وعلى التشبيه بظرف المكانِ عندَ جماعةٍ[1] .

❀ **قوله : (كسرُ السينِ والقصرُ) ؛ أي : فتُقدَّرُ الحركاتُ ، وأمَّا مع المدِّ فتظهرُ . . . .**

ما علىٰ (غير) مِنَ الإعراب عاريَّةً . . فالمعمولُ في الحقيقة ما بعدَها ، فأيُّ مانعٍ مِنْ كونها هي العاملَ عملَ (إلا) بالحمل عليها ؟

فالوجهُ أنْ يُقالَ : هي العاملُ على الصحيح ، وقد صرَّح في « الأنوار البهيَّة » بأنَّها هي العاملُ[2] ، وحينئذٍ : يُحاجىٰ بذلك ، فتدبَّرْ .

❀ **قوله : (وعلى التشبيه بظرف المكانِ) ؛ أي : بجامعِ الإبهام .**

❀ **قوله : (وأمَّا مع المدِّ فتظهرُ) في نسخة : (وأمَّا مع الحركات**

---

(١) واختاره ابن الباذِش والسِّيرافي ، وانظر هٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٧٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٥٤١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٧٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٤) ، وما ذهب إليه أبو علي الفارسي قاله في « التذكرة » .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٢٦٤) .

مَنْ يفتحُ سينَها ويَمُدُّ ، ومنهم : مَنْ يَضُمُّ سينَها ويَقصُرُ ، ومنهم : مَنْ يَكسِرُ سينَها ويَمُدُّ[1] ، وهـٰذه اللغةُ لم يذكرها المُصنِّفُ ، وقلَّ مَنْ ذَكَرَها ، وممَّنْ ذَكَرَها الفاسيُّ في « شرحه للشاطبيّة »[2] .

ومذهبُ سيبويهِ والفرَّاءِ وغيرِهما : أنَّها لا تكونُ إلا ظرفاً[3] ؛ فإذا قلتَ : (قام القومُ سوىٰ زيدٍ) . . فـ (سوىٰ) عندَهُم : منصوبةٌ على الظرفيَّة ، وهي مُشعِرةٌ بالاستثناء ، ولا تخرجُ عندَهُم عن الظرفيَّة . . . .

انتهىٰ « فارِضي »[4] .

❁ قوله : (الفاسيُّ) نسبةٌ إلىٰ (فاسَ) بلدةٍ بالمغرب .

فتظهرُ) ، وليس بصواب[5] ، كما هو واضحٌ .

---

(١) ظاهره : أنه يُستثنىٰ بها في جميع لغاتها ، ومحلُّ ذلك : ما لم تكن الأُولىٰ بمعنىٰ (مُستَوٍ) ؛ نحو : ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ [طه : ٥٨] ؛ أي : مُستوياً طريقنا وطريقك إليه ، كما قاله المُفسِّرون ، ولا الثانيةُ بمعنىٰ (وسط) ؛ نحو : ﴿ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات : ٥٥] ، أو (تامٍّ) ؛ نحو : (هـٰذا درهمٌ سواءٌ) ، أو (مُستَوٍ) ؛ نحو : ﴿ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ﴾ [النحل : ٧١] ؛ أي : مُستوُونَ ؛ فلا يُستثنىٰ بشيء من ذلك . « خضري » (١/ ٤٢٢) .

(٢) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (ص٤٧) ، والقولُ الثاني رواه الأخفش ، والثالثُ حكاه سيبويه ، والأخيرُ أضافَهُ إلى الفارسيِّ ابنُ الخبَّاز وابن العِلْج وابن عطية ، وانظر « المساعد » (١/ ٥٩٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٩٤) .

(٣) أي : مكانياً ملازماً للنصب على الظرفيّة ، وهو مذهب البَصْريِّينَ ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ : تكونُ ظرفاً وغيرَهُ ، وانظر « الكتاب » (١/ ٣١ ، ٤٠٧) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧٤) .

(٥) وجاء علىٰ غير الصواب في (أ ، ب ، د) .

إلا في ضرورة الشِّعْر[1] .

واختار المُصنِّفُ أنَّها كـ (غير) ؛ فتُعامَلُ بما تُعامَلُ به (غير) ؛ مِنَ الرفع والنصبِ والجرِّ ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله :

٣٢٧ـ ولـ (سِوىً) (سُوىً) (سَوَاءٍ) اْجْعَلاَ . . . .

---

* قوله : (فتُعامَلُ بما تُعامَلُ به « غير » ؛ مِنَ الرفع. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فحينئذٍ : تكونُ خارجةً عن الظرفيَّة ؛ لأنَّ مَنْ حَكَمَ بظرفيَّتها حَكَمَ بعدم تصرُّفِها ، والواقعُ في كلام العرب نثراً ونَظْماً خلافُهُ ، كما سيذكرُهُ الشارح[2] ؛ فليس مُرادُ الشارحِ أنَّها وقعتْ دالَّةً على الاستثناء في جميع الأمثلةِ المذكورة ، بل المُرادُ : أنَّها مُتصرِّفةٌ .

* قوله : (ولـ « سِوىً ») بالكسر و(سُوىً) بالضمِّ مقصورَتَينِ ، و(سَوَاءٍ) بالفتح والمدِّ .

---

* قوله : (بل المُرادُ : أنَّها مُتصرِّفةٌ) مُسلَّمٌ أنَّ هـٰذا مُرادُ الشارح ، لـٰكنَّهُ غيرُ مُرادِ المُصنِّف ؛ إذ المُتبادرُ مِنْ قوله : (ولـ « سِوىً »...) إلىٰ آخره : أنَّها

---

(١) أي : فلا تَرِدُ الأبياتُ الآتية ، لـٰكن يَرِدُ عليه الحديثانِ الآتيانِ ؛ أمَّا الأوَّل : فلأنَّها خرجتْ فيه عن الظرفيَّة إلىٰ شِبْهها ، وأمَّا الثاني : فخرجتْ فيه عنهما ، ولا ضرورةَ فيهما ، وحُمِلَ ذلك على الشذوذ . « خضري » (١/ ٤٢٣) ، وانظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٣٩ـ٢٤٢) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٤١٩ـ٤٢٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣١٥ـ٣١٦) .

(٢) انظر (٣/ ٣٥٥ـ ٣٦٠) .

فمِنِ استعمالها مجرورةً : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « دعوتُ ربِّي ألَّا يُسلِّطَ علىٰ أُمَّتي عدوّاً مِنْ سوىٰ أَنْفُسِها »[1] ، وقولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما أنتم في سِواكُم مِنَ الأُمَمِ إلا كالشَّعْرةِ البيضاءِ في الثَّورِ الأسودِ ، أو كالشَّعْرةِ السوداءِ في الثَّورِ الأبيضِ »[2] ، وقولُ الشاعر[3] : [من الطويل]

❀ قوله : (**على الأصحِّ**) مُتعلِّقٌ بـ (جُعِلَا) ، و(ما) : موصولٌ اسميٌّ في محلِّ نصبٍ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ أوَّل لـ (اجْعَل) ، **والمنعوتُ بها** : محذوفٌ ،

تُعامَلُ بما تُعامَلُ به (غير) ؛ مِنْ وقوعها في الاستثناء المتصلِ والمنقطع ، ورُجْحانِ الإتباعِ ، ووجوبِ النصب . . . إلىٰ آخرِ ما سبق .

❀ **قوله : (مُتعلِّقٌ بـ« جُعِلَا ») صوابُهُ** : بـ (اجْعَلاَ) قبلَهُ .

---

(١) رواه مسلم (٢٨٨٩) عن سيدنا ثوبان رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم (٣٧٨/٢٢١) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وهو في « البخاري » (٦٥٢٨) بلفظ : (في أهل الشرك) بدل (في سواكم من الأمم) ، و(**أو**) **في الحديث** : إمَّا للتنويع ، وإمّا شكٌّ من الراوي .

(٣) أنشده سيبويه من قول المَرَّار بن سلامة العِجْلي ، **وهو من شواهد** : « الكتاب » (٣١/١) ، و« شرح التسهيل » (٣١٦/٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣٩٦/٣) ، و« شرح الأشموني » (٢٣٥/١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١١٠١/٣ـ١١٠٢) .

١٧١ـ ولا يَنطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوَائِنا

ومفعولُهُ الثاني : في الجارِّ والمجرور قبلَهُ[١] .

❁ **قوله** : (**ولا يَنطِقُ الفَحْشاءَ. . .**) إلىٰ آخره : (**الفَحْشاء**) : الفاحشةُ ؛ وهي كلُّ سوءٍ جاوز حدَّهُ ، وانتصابُها بنزع الخافض ، أو بتضمينِ (يَنطِقُ) : (يَذكُرُ) ، وفي البيت تقديمٌ وتأخيرٌ ؛ أي : ولا يَنطِقُ بالفحشاء مَنْ كان منهم ـ أي : معهم ـ منَّا ولا مِنْ سَوَائِنا إذا جَلَسُوا .

والشاهدُ : في (سَوَائنا) ؛ **حيثُ احتجَّ به سيبويهِ علىٰ أنَّ** (سوىٰ) ظرفٌ ، ولا يُفارِقُ الظرفيَّةَ إلا في الضرورة ، **وعُورِضَ** بـ (عند) ؛ فإنَّهُ ظرفٌ

❁ **قوله** : (**أو بتضمينِ. . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : أو بالمفعوليَّة المطلقة علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ولا يَنطِقُ نُطْقَ الفحشاء .

❁ **قوله** : (**أي : ولا يَنطِقُ بالفحشاء. . .**) إلىٰ آخره : **أشار بذلك** : إلىٰ أنَّ (مِنْ) في (منهم) بمعنىٰ (مع) ، وإلىٰ أنَّ (مِنْ) في (مِنَّا) بيانيَّةٌ لـ(مَنْ) ، **وهو غيرُ مُتعيِّنٍ ؛ لأنَّهُ يحتملُ** أنَّ (مِنْ) في (منهم) بيانٌ لـ(مَنْ) ، و(مِنْ) في قوله : (مِنَّا ولا مِنْ سَوَائنا) بمعنىٰ (مع) متعلقةٌ بـ (جلسوا) ، أو بمعنىٰ (في) متعلقةٌ بـ (يَنطِق) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : في شأننا وفي شأن سَوَائِنا .

❁ **قوله** : (**حيثُ احتجَّ به سيبويهِ علىٰ أنَّ. . .**) إلىٰ آخره : **لعلَّ صوابَ**

---

(١) وتقدير البيت ـ كما في « التمرين » (ص٧٥) ـ : (واجعَلِ الحكمَ الذي جُعِلَ مثبتاً لـ« غير » ثابتاً لـ« سِوىً » و« سُوىً » و« سَوَاء ») .

ومِنِ استعمالها مرفوعةً : قولُهُ[1] : [من الكامل]

١٧٢ـ وإذا تُباعُ كريمةٌ أو تُشترىٰ فسِوَاكَ بائعُها وأنتَ المُشتَرِي

ويدخلُ عليه (مِن) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (وإذا تُباعُ كريمةٌ . . .) إلىٰ آخره : **الواوُ** : للاستفتاح ، و(إذا) : شرطٌ ، **جوابُهُ** : (فسِوَاكَ) ، **وفيه الشاهدُ** ؛ حيثُ وَقَعَ مرفوعاً بالابتداء ، وخَرَجَ عن النصب على الظرفيَّة ، **وأراد بـ** (كريمةٌ) : (فَعْلَةٌ كريمةٌ) ؛ أي :

العبارة : (حيث احتُجَّ به علىٰ سيبويهِ) القائلِ : إنَّ (سوىٰ) مُلازِمةٌ للظرفيّة[3] ، **وقولُهُ** : (وعُورِضَ) ؛ أي : الاحتجاجُ علىٰ سيبويهِ . انتهىٰ

---

(١) البيت مطلع مقطوعة لابن المولىٰ محمد بن عبد الله المدني يمدح بها يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وهي من مختارات أبي تمام في « حماسته » (٤/ ٢٧٤) ، وبعده :

وإذا تَوَعَّرتِ المسالكُ لم يَكُنْ منها السبيلُ إلىٰ نَدَاكَ بأَوْعَرِ
وإذا صنعتَ صَنِيعةً أتممتَها بيدَينِ ليسَ نَدَاهُما بمُكَدَّرِ
وإذا هَمَمْتَ لمُعْتفِيكَ بنائلٍ قال النَّدىٰ فأَطَعْتَهُ لكَ أَكْثِرِ
يا واحدَ العَرَبِ الذي ما إنْ لهم مِنْ مذهبٍ عنهُ ولا مِنْ مَقْصِرِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٩٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٦١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩٩ـ ١١٠٠) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٢٠) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٣١ ، ٤٠٧ـ ٤٠٨) .

(٣) ولا يوجد في (ي) هٰذا التصويب ، وهو مناسب وصواب مع السياق الذي كتب عليه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ـ فإنَّ (سوىٰ) عند سيبويه من الظروف العديمة التصرف ، وجعل جرَّها بـ (مِنْ) خاصّاً بالشعر ، واستشهد له بهٰذا البيت ـ وغير مناسب مع السياق الذي كتب عليه السجاعيُّ ، والله تعالىٰ أعلم .

حَسَنة ، و(أو) : بمعنى الواو ، قاله العَيْنيُّ[1] .

قال ياسينُ : (ولم أرَ مَنْ جَعَلَ الواوَ للاستفتاح غيرَهُ[2] ، وإنَّما هـٰذه الواوُ زائدةٌ عندَ الكُوفيِّينَ ، وبعضُهُم يجعلُها في ذلك للاستئناف ، وفيه : أنَّ واوَ الاستئنافِ هي الواقعُ بعدَها مضارعٌ مرفوعٌ علىٰ أنَّهُ خبرٌ لمحذوف قد تقدَّم ذلك المضارعَ مضارعٌ منصوب ؛ نحوُ : ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [الحج : ٥] ، أو مجزومٌ ؛ نحوُ : « لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَنَ » ، كما يُشعِرُ به كلامُهُم .

وجَعْلُ « أو » في قوله : « أو تُشترىٰ » بمعنى الواو . . لا يكادُ يَصِحُّ في البيت ، بل المُرادُ : أنَّهُ إذا وُجِدَ أحدُ هـٰذَينِ الأمرَينِ مِنْ شخصَينِ . . فسِوَاكَ بائعٌ وأنتَ مُشترٍ) انتهىٰ[3] .

« شيخنا الباجوري » .

❁ قوله : (**لا يكادُ يَصِحُّ في البيت**) **انظر** : ما المانعُ مِنْ صحَّته فضلاً عن القُرْب ؟ إذ البيعُ والشراء مُتلازِمان لا يتحقَّقُ أحدُهُما بدون الآخَر .

❁ قوله : (**بل المُرادُ : أنَّهُ إذا وُجِدَ أحدُ هـٰذَينِ الأمرَينِ**) **لعلَّ المُرادَ** : الأحدُ الدائرُ ، **وقولُهُ** : (**مِنْ شخصَينِ**) ؛ أي : فالبيعُ مِنْ سوى المخاطبِ والشراءُ منه ، فيكونُ قولُهُ : (فسواكَ بائعُها) راجعاً للأوَّل ، وقولُهُ : (وأنتَ المُشتري) راجعاً للثاني ؛ أي : إذا وُجِدَ بيعٌ للخَصْلة الحميدةِ . . فليس إلا مِنْ

---

(١) المقاصد النحوية (٣/ ١٠٩٩ـ١١٠٠) .

(٢) أي : غير العيني .

(٣) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ١٣٣ـ ١٣٤) .

وقولُهُ[1] : [من الهزج]

١٧٣ـ ولم يَبْقَ سِوى العُدْوا نِ دِنَّاهُم كما دانُوا

❋ قوله : (ولم يَبْقَ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الهَزَج ، وقائلُهُ : شَهْلُ بنُ شَيْبانَ ، بالمعجمة فيهما ، وليس في العرب (شَهْل) بالمعجمة غيرُهُ ، و(العُدْوان) بضمٍّ العين المُهمَلة : الظُّلْم ، و(دِنَّاهم) : مِنَ (الدِّين) بالكسر ؛ وهو الجزاءُ ؛ يُقالُ : (دانَهُ دِيناً) ؛ أي : جازاه جزاءً ؛ أي : جازَيْناهُم كما جازَوْنا[2] .

غيرِكَ ، أو شراءٌ لها . . فليس إلا منك ، هٰذا مُرادُهُ .

قيل : ويُؤيِّدُ إبقاءَها علىٰ حالها : أنَّ المُرادَ ببيع الكريمة وشرائِها : الرغبةُ

(١) البيت للشاعر الفارس شَهْل بن شيبان الفِنْد الزِّمَّاني البكري في « ديوانه » (ص٢٥) ضمن قصيدة حماسيّة قالها في حرب البسوس ، وهي ثاني مختارات أبي تمام في « حماسته » (١/ ٢٣) ، ومطلعها :

صَفَحْنا عن بَنِي ذُهْلٍ وقُلْنا القومُ إخوانُ
عسى الأيّامُ أنْ يَرجِعْـ ـنَ قوماً كالذي كانُوا
فلمَّا صَرَّحَ الشرُّ فأَمسىٰ وهْوَ عُرْيانُ
ولم يبقَ . . . .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٣٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٢٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٩٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٦١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩٧ـ ١٠٩٩) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٤٣١ـ ٤٣٥) .

(٢) ويُقال أيضاً : (كما تَدِينُ تُدان) ؛ أي : كما تُجازي تُجازىٰ .

فـ(سِواكَ) : مرفوعٌ بالابتداء ، و(سِوى العُدْوان) : مرفوعٌ بالفاعليَّة .

ومِن استعمالها منصوبةً علىٰ غير الظرفيَّة : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٧٤ـ لَدَيكَ كَفِيلٌ بالمُنىٰ لِمُؤمِّلٍ وإنَّ سِـوَاكَ مَـنْ يُـؤَمِّلُـهُ يَشْقَـىٰ

فـ(سواكَ) : اسمُ (إنَّ) .

هـٰذا تقريرُ كلامِ المُصنِّف .

ومذهبُ سيبويهِ والجمهورِ : أنَّها لا تخرجُ عن الظرفيَّة إلا في ضرورة الشعر ، وما استُشهِدَ به علىٰ خلاف ذلك مُحتمِلٌ للتأويلِ .

❀ **قوله : (لَدَيكَ كَفِيلٌ . . .) إلىٰ آخره : (كفيلٌ) ؛ أي : ضامنٌ ، و(لديكَ) : خبرٌ مُقدَّم عليه ، والباءُ : تتعلَّقُ به ، و(لِمُؤمِّلٍ) : بكسر الميم الثانية ، وجملةُ (مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَىٰ) : خبرُ (إنَّ) ، واسمُها : (سِوَاكَ) ، وفيه الشاهدُ .**

❀ **قوله : (مُحتمِلٌ للتأويلِ) قال أبو حيَّانَ : (ولا حُجَّة لابن مالك فيما أَوْرَدَهُ مِنَ الشواهدِ ؛ لأنَّ الأبياتَ منها مَحَلُّ ضرورةٍ ، وسيبويهِ مُصرِّحٌ بتصرُّفه في الشِّعْر ، والأحاديثُ لا يُحتَجُّ بها علىٰ إثبات القواعد النَّحْويَّةِ ؛ . . . . . .**

فيها وعنها ، ولا شكَّ أنَّهما أمرانِ مُتنافِرانِ لا يَصلُحُ لهما إلا (أو) انتهىٰ .

وقد يُقالُ : التأييدُ إنَّما يظهرُ علىٰ أنَّ البيعَ والشراءَ مِنْ شخصٍ واحد ،

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٥) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٥٩٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٩٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٠٧ـ١١٠٨) .

لجوازِ أنْ تكونَ مَرْوِيَّةً بالمعنىٰ ، ويكونَ راوِيها بالمعنىٰ أعجميّاً أو غيرَ موثوقٍ بعربيَّته ، كما تقرَّر غيرَ مرَّةٍ ، وأَقْوىٰ ما استدلَّ به[1] : ما حكاه الفرَّاءُ مِنْ قول بعض العرب : « أتاني سِوَاكَ » ، وهو مِنَ الشذوذ بحيثُ لا يُقاس عليه ، مع أنَّ كلامَ الفرَّاءِ حاكِيهِ يَدُلُّ علىٰ قِلَّته) ذَكَرَهُ في « النُّكَت »[2] .

لا علىٰ أنَّهما مِنْ شخصَينِ ؛ فلا فرقَ بينَ إرادةِ هـٰذا المعنىٰ وبينَ إبقائِهما علىٰ حالهما ، فتأمَّلْ .

* قوله : (لجوازِ أنْ تكونَ مَرْوِيَّةً بالمعنىٰ . . .) إلىٰ آخره : فيه[3] : أنَّ هـٰذا الاحتمالَ مدفوعٌ : بأنَّ الأصلَ عدمُ الرواية بالمعنىٰ ، وكونُ الرُّواةِ أعاجمَ لا يُحافِظُون علىٰ ألفاظ المصطفىٰ أفصحِ الفُصَحاءِ عليه أفضلُ الصلاةِ والسلامِ . . إساءةُ ظنٍّ بهم ، ولا سيَّما أنَّهُ اشتَهَرَ عنهم محافظتُهُم علىٰ مُراعاة الألفاظِ والرحلةُ إلىٰ إتقانها ، ولا تُحمَلُ الأحاديثُ على الرواية بالمعنىٰ إلا إذا قامتْ قرينةٌ علىٰ ذلك ؛ كقول الراوي : (أو كما قال) انتهىٰ « شيخنا الباجوري » .

---

(١) أي : ابنُ مالك .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٢٥) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٨/ ٣٥٨) ، وما حقَّقه الإمام اللغوي الفاسي من مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي في كتابه النفيس « فيض نشر الانشراح » (١/ ٤٤٦ـ٥٢٥) .

(٣) في (ك) : (قوله : « والأحاديث لا يُحتجُّ بها . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : لاحتمال الرواية بالمعنىٰ ، لا سيَّما وكثيرٌ من الرواة أعاجمُ ، وفيه) ، والمثبت من (ط ، ي) أولىٰ ؛ لخلوه من التكرار نظراً إلىٰ عبارة المُحشِّي .

٣٢٨ـ وٱستَثْنِ ناصِباً بـ (ليسَ) و(خلا) وبـ (عَدَا) وبـ (يكونُ) بعدَ (لا)

أي : استَثْنِ بـ (ليس) وما بعدَها ناصِباً المُستثنىٰ ؛ فتقولُ : (قام القومُ ليس زيداً) ، و(خلا زيداً) ، و(عدا زيداً) ، و(لا يكونُ زيداً) ؛ . . . . . .

❁ **قوله** : (**وٱستَثْنِ . . .**) إلىٰ آخره : هو فعلُ أمرٍ ، و(**ناصِباً**) : حالٌ مِنْ فاعل (ٱستَثْنِ) ، ومُتعلِّقُهُ : محذوفٌ ؛ أي : ناصِباً للمُستثنىٰ .

❁ **قوله** : (**بعدَ « لا »**) أي : النافيةِ .

❁ **قوله** : (**و« لا يكونُ زيداً »**) لعلَّ المعنىٰ : لا يُعَدُّ ، أو : لا يُحسَبُ ؛ فلا مُنافاةَ بينَ كونِهِ للاستقبال، وكونِ (قاموا) ماضياً . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ **قوله** : (**لعلَّ المعنىٰ : لا يُعَدُّ ، أو : لا يُحسَبُ**) ؛ أي : لا يُعَدُّ أو لا يُحسَبُ زيدٌ في المستقبل مِنَ القائِمينَ في الماضي .

❁ **قوله** : (**فلا مُنافاةَ بينَ كونِهِ . . .**) إلىٰ آخره : وجهُ المُنافاةِ : أنَّ الفعلَ الذي مع المستثنىٰ منه يَقتضِي أنَّ الحُكْمَ ماضٍ ، والذي مع المستثنىٰ يَقتضِي أنَّ الحُكْمَ غيرُ ماضٍ ؛ فالإخراجُ بـ (لا يكونُ) الموضوعِ للاستقبال يستدعي مُخْرَجاً منه مُستقبَلاً ، فلا يصحُّ ذِكْرُهُ مع الماضي ؛ نحوُ : (قاموا لا يكونُ زيداً) ؛ إذ لا إخراجَ حينئذٍ ؛ لأنَّ نفيَ القيامِ عنه في المستقبل لا يُنافي ثبوتَهُ له في الماضي .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٢) .

فـ (زيداً) **في قولك** : (**ليس زيداً**) ، و(**لا يكونُ زيداً**) . . منصوبٌ علىٰ أنَّهُ خبرُ (ليس) و(لا يكونُ) ، **واسمُهُما** ضميرٌ مُستتِرٍ ، **والمشهورُ** : **أنَّهُ عائدٌ** على البعض المفهوم مِنَ (القوم) ، والتقديرُ : (ليس بعضُهُم زيداً) ، و(لا يكونُ بعضُهُم زيداً) ، وهو مُستتِرٌ وجوباً .

❀ **قوله** : (**والمشهورُ** : **أنَّهُ عائدٌ على البعض**) ؛ أي : وهو **أَوْلىٰ** ، **ومُقابِلُهُ** : **أنَّهُ** عائدٌ على اسم الفاعل المفهومِ مِنَ الفعل السابق ، والتقديرُ : (ليس هو) ؛ أي : القائمُ ، أو أنَّهُ عائدٌ على الفعل المفهومِ مِنَ الكلام . . .

ومُحصَّلُ الدَّفْعِ : أنَّ (لا يكونُ) بمعنىٰ : لا يُعَدُّ ولا يُحسَبُ منهم ؛ لعدم قيامِهِ معهم في الماضي ؛ فصحَّ الإخراجُ بـ (لا يكونُ) من الماضي ، **تأمَّلْ** .

❀ **قوله** : (**على اسم الفاعل**) **الأَوْلىٰ** : (على الوصف) ؛ ليشملَ اسمَ المفعول في نحو : (أكرمتُ القومَ ليس زيداً) .

❀ **قوله** : (**أو أنَّهُ عائدٌ على الفعل** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مع تقدير مضافٍ في خبر (ليس) مثلاً ، **والمُرادُ** : الفعلُ اللغويُّ ؛ وهو الحدثُ ؛ كالقيام في المثال ؛ إذ لا يصحُّ عودُهُ على الفعل الاصطلاحيِّ المُتقدِّم ، **كما هو ظاهرٌ** ؛ فالتقديرُ في نحو : (قام القومُ ليس زيداً) : (ليس قيامُهُم قيامَ زيدٍ) ؛ فحُذِفَ المضافُ الذي هو الخبرُ ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ .

ويَرِدُ علىٰ هـٰذا القول : أنَّ التركيبَ عليه لا يُؤدِّي المقصودَ مِنَ الاستثناء ؛ وهو إخراجُ زيدٍ مِنَ القوم والحُكْمُ عليه بعدم القيامِ ؛ **علىٰ ما هو المُختار** ، وكونُ التقدير (ليس قيامُهُم قيامَ زيد) . . لا يُفِيدُ ذلك ، بل يتبادرُ منه ثبوتُ

وفي قولك : (خلا زيداً) ، و(عدا زيداً) . . منصوبٌ على المفعوليَّة ، و(خلا) و(عدا) فعلانِ ، فاعلُهُما في المشهور ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم مِنَ (القوم) كما تقدَّم ، وهو مُستتِرٌ وجوباً[1] ، والتقديرُ : (خلا بعضُهُم زيداً) ، و(عدا بعضُهُم زيداً) .

السابقِ ، والتقديرُ : (ليس هو) ؛ أي : فعلُهُم فعلَ زيدٍ ، فحُذِفَ المضاف ، ويُضعِفُ هـٰذَينِ عدمُ الاطِّراد ؛ لأنَّهُ قد لا يكونُ هناك فعلٌ ؛ كما في نحو : (القومُ إخوتُكَ ليس زيداً)[2] .

القيامِ للكلِّ وإن لم يكنْ قيامُ غيرِ زيد كقيامه في بقيَّة الأحكام ؛ فيحتاجُ إلىٰ قرينة تَدُلُّ على المُراد .

❀ **قوله : (لأنَّهُ قد لا يكونُ هناك فعلٌ) أجاب الدَّمَامِينيُّ** : بأنَّ قائلي ذلك إنَّما خَصُّوا الفعلَ بالذِّكْر ؛ لأنَّهُم مثَّلوا بما اشتمل على الفعل تنبيهاً علىٰ كيفيَّة التخريجِ في غيره ، فإذا لم يكن هناك فعلٌ ملفوظٌ به . . تُصُيِّدَ مِنَ الكلام ما يعودُ عليه الضميرُ ؛ ففي نحو : (القومُ إخوتُكَ ليس زيداً) التقديرُ : (ليس هو ـ أي : المُنتسِبُ إليك بالأُخُوَّة ـ زيداً) ، أو : (ليس انتسابُهُم انتسابَ زيد)[3] .

---

(١) أي : لأن هـٰذه الأفعالَ محمولةٌ علىٰ (إلا) في تلو المُستثنىٰ لها ليكون ما بعدَها في صورة المُستثنىٰ بـ (إلا) ، وظهورُ الفاعل يفصل بينهما ، فيفوتُ الحَمْل . « خضري » (١/ ٤٢٥) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣١١) ، و« المساعد » (١/ ٥٨٧ـ ٥٨٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٠٦ـ ٤٠٧) .

(٣) انظر « تعليق الفرائد » (١/ ق٢٠٨) .

ونبَّه بقوله : (و« بيكونُ » بعدَ « لا ») ـ وهو قيدٌ في (يكونُ) فقط ـ . . علىٰ أنَّهُ لا يُستعمَلُ في الاستثناء مِنْ لفظ الكَوْنِ غيرُ (يكونُ) ، وأنَّها لا تُستعمَلُ فيه إلا بعدَ (لا) ؛ فلا تُستعمَلُ فيه بعدَ غيرِها مِنْ أدوات النفيِ ؛ نحوُ : (لم) ، و(لن) ، و(لمَّا) ، و(إنْ) ، و(ما) ، والله أعلم .

٣٢٩ـ وٱجْرُرْ بسابِقَيْ (يكونُ) إنْ تُرِدْ . . . .

❁ قوله : (وٱجْرُرْ بسابِقَيْ « يكونُ ») هما : (خلا) ، و(عدا) .

❁ قوله : (إنْ تُرِدْ) ؛ أي : إنْ تُرِدِ الجرَّ[1] ؛ أي : فالأمرُ في قوله : (واجْرُر . . .) إلىٰ آخره : للإباحة ؛ لتعليقه بالإرادة ، وموضعُ (خلا) و(عدا) جارَّينِ : نصبٌ ؛ فقيل : هو نصبٌ عن تمام الكلام ؛ أي : بالكلام التامِّ ؛ فإنَّ مذهبَ جماعةٍ : أنَّ مِنَ العوامل الناصبةِ وُرُودَ اللفظِ بعدَ تمامِ

❁ قوله : (وموضعُ « خلا » و« عدا » . . .) إلى آخره ؛ أي : موضعُ مجرورِهِما ، وهـٰذا بناءٌ علىٰ أنَّهُما غيرُ مُتعلِّقَينِ بشيء تشبيهاً لهما بالزائد .

❁ قوله : (أي : بالكلام التامِّ) فالناصبُ هو الجملةُ قبلَهُما ؛ نظيرُ نصبِ الجملةِ تمييزَ النسبةِ ، كما في « التصريح »[2] .

❁ قوله : (أنَّ مِنَ العوامل . . .) إلىٰ آخره : فيه تَسَمُّحٌ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) وجوابُ الشرط : محذوفٌ ضرورةً ؛ لكون الشرط مضارعاً . « تمرين » (ص٧٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/٣٦٣) .

. . . .

الكلام ، قال في « المغني » : (**وهو الصوابُ** ، **وقيل** : **مُتعلِّقانِ بما قبلَهُما مِنْ** فعلٍ أو شِبْهِهِ علىٰ قاعدةِ حروف الجر)[1] .

❁ **قوله** : (**وهو الصوابُ**) ؛ أي : لعدم اطِّرادِ القولِ الآتي ؛ لأنَّهُ لا يأتي في نحو : (القومُ إخوتُكُ خلا زيدٍ) ، ولأنَّهُما لا يُعدِّيانِ معنى الأفعال إلى الأسماء كسائر حروف الجرِّ ، بل يُزِيلانِهِ عنها ، فأَشْبَها في عدم التعديةِ الحروفَ الزائدةَ ، ولأنَّهُما بمنزلة (إلا) في المعنىٰ ، وهي لا تتعلَّقُ بشيء .

ويُرَدُّ الأوَّلُ[2] : بما مرَّ مِنْ تَصَيُّدِ الفعلِ مِنَ الكلام[3] .

والثاني : بأنَّ التعديةَ إيصالُ معنى الفعلِ إلى الاسم على الوجه الذي يَقتضِيهِ الحرفُ مِنْ ثبوتٍ أو نفي ، لا علىٰ وجهِ الثبوتِ فقط ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ انتفاءَ وقوعِ الفعلِ على المفعول به في نحو : (لم أضربْ زيداً) لا يُخرِجُهُ عن كونه مفعولاً به .

والثالثُ : بأنَّهُ لا يلزمُ مِنْ كونهما بمنزلةِ (إلا) في المعنىٰ مساواتُهُما لها مِنْ كلِّ الوجوه ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُما يَجُرَّانِ ما بعدَهما وهي لا تَجُرُّ ما بعدَها .

❁ **قوله** : (**وقيل** : **مُتعلِّقانِ بما قبلَهُما . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : فيكونُ العاملُ في موضع مجرورِهما هو ما قبلَهُما مِنْ فعلٍ أو شِبْهِهِ ، **والمُرادُ** :

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٨٢) .

(٢) أي : التعليلُ الأوَّلُ .

(٣) انظر (٣/ ٣٦٤) .

وبعدَ (ما) ٱنصِبْ وٱنْجِرارٌ قد يَرِدْ

❁ قوله : (وبعدَ « ما ») ؛ أي : المصدريَّةِ ، واستُشكِلَ ذلك : بأنَّ (خلا) و(عدا) جامدانِ ، و(ما) المصدريَّةَ لا تُوصَلُ بالجامد .

وأُجِيبَ : باستثنائهما ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[١] .

وموضعُ الموصولِ الحرفيِّ وصِلَتِهِ : نصبٌ ؛ إمَّا على الظرفيَّة علىٰ حذف مضافٍ ،

ما قبلَهُما في الرتبة وإن تأخَّر في اللفظ ؛ كما في قوله[٢] : [من الطويل]

خـــلا اللهِ لا أرجـــو. . . . .

إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وأُجِيبَ : باستثنائهما) ، أو بأنَّهُما في الأصل مُتصرِّفانِ ، والجمودَ عارضٌ ، فلم يكنْ مانعاً مِنَ الوصل ، وعلىٰ كلٍّ : فالمصدرُ المُنسبِكُ مُلاحَظٌ فيه جانبُ المعنىٰ ، كما يُؤخَذُ مِنْ تعبير المُحشِّي في حلِّ المعنىٰ بمادَّة المجاوزة ؛ وذلك لعدم تصرُّفهما ؛ فالمأتيُّ به ـ ولو علىٰ لفظهما ـ إنَّما هو مِنَ المعنىٰ فقط .

❁ قوله : (علىٰ حذف مضافٍ) ؛ أي : نَظَراً للمعنىٰ ، وإلا فالمصدرُ

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٣) .

(٢) سيأتي تخريجه في (٣/ ٣٦٩) .

أي : إذا لم تتقدَّمْ (ما) علىٰ (خلا) و(عدا) . . فاجْرُرْ بهما إنْ شئتَ ؛ فتقولُ : (قام القومُ خلا زيدٍ) ، و(عدا زيدٍ) ؛ فـ (خلا) و(عدا) : حرفا جرٍّ[١] ، ولم يحفظْ سيبويهِ الجرَّ بهما[٢] ، وإنَّما حكاه الأخفشُ .

أو على الحاليّة على التأويل باسم الفاعل ؛ فمعنىٰ (قامُوا ما عدا زيداً) على الأوَّل : قاموا وقتَ مُجاوزتِهم زيداً ، وعلى الثاني : مُجاوِزِينَ زيداً .

المُتصيَّدُ ناب عن الظرف وانتصب انتصابَهُ ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ المصدرَ ينوبُ عن الظرف[٣] .

❁ قوله : (أو على الحاليّة) فيه : أنَّهُم صرَّحوا في غير هٰذا الموضعِ بمَنْعِ وقوعِ المصدرِ المُؤوَّل حالاً ؛ لتعرُّفه بالضميرِ المُشتمِلِ عليه ؛ فلا تقولُ : (جاء زيدٌ أنْ يقومَ) ؛ لتأوُّله بمصدرٍ مضافٍ للضمير ، والحالُ لا تكونُ معرفةً ، أمَّا تعرُّفُ نحوِ (العِراك) في قولهم : (أرسلها العِرَاكَ)[٤] . . ففي معنى التنكير ؛ لأنَّهُ بـ (أل) الجنسيَّةِ .

نعم ؛ عدَّ في « المغني » مِنَ اللفظ المُقدَّر بشيءٍ مُقدَّرٍ بآخَرَ : (ما خلا) و(ما عدا) علىٰ جَعْلِ (ما) المصدريَّةِ وصِلَتِها حالاً فيها معنى الاستثناء ، ثمَّ

---

(١) ويتعلَّقانِ بما قبلَهُما من فعل أو شِبْهه ، وقيل : لا يتعلَّقانِ بشيء تشبيهاً بالزائد ، وإنَّما محلُّ مجرورِهِما نصبٌ عن تمام الكلام ؛ أي : الجملة قبله ، فهي الناصبة لهما محلّاً على الاستثناء ، كما أنَّ نصبَ تمييزِ النسبة كذلك . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٢٦) .

(٢) بل ذكر في « الكتاب » (٢/ ٣٤٩) الجرَّ بـ (خلا) عن بعض العرب .

(٣) انظر (٣/ ٢٩٦ـ ٢٩٧) .

(٤) وُجد هٰذا التركيب ضمن بيت شعري سيأتي تخريجه في (٣/ ٤٠٠) .

فمِنَ الجرِّ بـ (خلا) : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٧٥ـ خلا اللهِ لا أَرْجُو سِواكَ وإنَّما أَعُـدُّ عِيَـالِي شُعْبـةً مِـنْ عيـالِكَـا

ومِنَ الجرِّ بـ (عدا) : قولُهُ[2] : [من الوافر]

١٧٦ـ تَرَكْنا في الحَضِيضِ بناتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قد خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ

❁ قـولـه : (خـلا اللهِ . . .) إلـىٰ آخـره : (أَرْجُـو) بمعنـىٰ : أُؤَمِّـلُ ، و(عِيَالِي) : جمعُ (عَيِّلٍ) بالتشديد ؛ كـ (جِيادٍ) جمع (جَيِّد) ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[3] ، و(الشُّعْبة) : الطائفة .

❁ قوله : (تَرَكْنا في الحَضِيضِ . . .) إلىٰ آخره : (الحَضيض) بضادَينِ مُعجَمتَينِ : موضعٌ مُعيَّن هنا ، و(بناتِ عُوجٍ) بضمِّ العين المُهمَلة ؛ أي :

قال : (فوقعتِ الحالُ معرفةً ؛ لتأوُّلها بالنكرة ، والتأويلُ : « خالِينَ عن زيدٍ » ، و« مُجاوِزِينَ زيداً »)[4] .

---

(١) نسبه الشاطبي والبغدادي إلى الأعشىٰ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩١) ، و« المساعد » (١/ ٥٦٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٧٢ ، ٤٠٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٦٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١١٠) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٣١٤) .

(٢) بيتان مجهولا النسبة ، وقد استشهد بالثاني منهما : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٠) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٢٦) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٨٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٠٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٢٨٠) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٠٥ـ١١٠٦) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٥٩٩) .

(٤) مغني اللبيب (٢/ ٨٧٠) .

أَبَحْنـا حَيَّهُـم قتـلاً وأَسْـراً عـدا الشَّمْطـاءِ والطِّفْـلِ الصغيـرِ

فإن تقدَّمتْ عليهما (ما) . . وَجَبَ النصبُ بهما[1] ؛ فتقولُ : (قام القومُ ما خلا زيداً) ، و(ما عدا زيداً) ؛ فـ (ما) : مصدريَّةٌ ، و(خلا)

بناتِ خيلٍ عُوجٍ ، جمع (أَعْوَجَ) ؛ وهو فرسٌ مشهور في العرب ، و(عَوَاكِف) : جمعُ (عاكفة) مِنْ (عَكَفَ على الشيء) : أَقْبلَ عليه ، والجملةُ بعدَهُ : حالٌ .

و(النُّسُور) : جمعُ (نَسْرٍ) ؛ اسم طائر ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأَنَّهُ يَنسِرُ الشيءَ ويبتلعُهُ[2] ، وهو سيِّدُ الطير ، يقولُ في صياحه : (ابنَ آدمَ ؛ عِشْ ما شئتَ ؛ فإنَّ الموتَ مُلاقِيكَ) قاله الحسنُ بنُ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما ، ويُقالُ له : (أبو الطير) .

وهو أعظمُ الطُّيُور وأثقلُهُنَّ ، ولا يُربِّيِهِ أحدٌ ، ولا يتَّخِذُونَهُ ، ولـٰكنَّهُ يصيدُ الظِّباء ، فيقعُ على الظَّبْي فيحتملُهُ بمَخالبه ، وهو حادُّ البصر ؛ يرى الجِيفةَ مِنْ أربع مئة فرسخٍ ، وكذلك حاسَّةُ شَمِّهِ في النهاية ، لـٰكنَّهُ إذا شَمَّ الطِّيبَ مات لوقته .

❀ قوله : (أَقْبلَ عليه) لعلَّهُ : (أقام عليه ولازَمَهُ) .

❀ قوله : (ولـٰكنَّهُ يصيدُ) لا داعي لـ (لـٰكنَّ) .

---

(١) أي : لتعيُّنهما بها للفعليّة ؛ لأنَّ (ما) المصدريَّةَ لا يليها حرفٌ ، ويُشكِلُ عليه : أنَّها لا تُوصَل بفعل جامد ، و(خلا) و(عدا) جامدانِ ، وأُجيب : باستثناء هـٰذَينِ ، أو أنَّ المنعَ في الجامد أصالةً لا عُرُوضاً . انظر « حاشية الخضري » (١/٤٢٦) .

(٢) يَنسِرُ الشيءَ : يَكشِطُ جلده بمنقاره حتىٰ يصل إلى اللحم .

و(**عدا**) : صِلَتُها ، **وفاعلُهُما** : ضميرٌ مُستتِرٌ يعودُ على البعض كما تقدَّم تقريرُهُ ، و(**زيداً**) : مفعولٌ ، **وهـٰذا معنىٰ قوله** : (وبعدَ « ما » انصِبْ) ، **هـٰذا هو المشهورُ** .

وهو أَشَدُّ الطيرِ طَيَراناً ، وأَقْواها جَناحاً ؛ حتىٰ إنَّهُ يطيرُ ما بينَ المشرقِ والمغربِ في يومٍ واحد .

وإذا وقع علىٰ جيفةٍ وعليها عِقْبانٌ . . تأخَّرتْ ولم تأكل ما دام يأكلُ منها ، وكلُّ الجوارحِ تخافُهُ .

وهو أَطْولُ الطيرِ عُمُراً ؛ يُقالُ : إنَّهُ يُعمَّرُ ألفَ سنة ، **ومِنْ أمثالهم** : (أَعْمرُ مِنْ نَسْر)[1] .

ويحرمُ أكلُهُ ؛ لاستخباثه ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « مختصر حياة الحيوان » ، ومِنْ خطِّه نقلتُ[2] .

والمعنىٰ : أنَّ بناتِ عُوجٍ صِرْنَ بحيثُ تأكلُ النُّسُورُ لحومَها .

و(**أَبَحْنا**) : مِنَ الإباحة ، و(**حَيَّهُم**) : مفعولٌ ، **وضميرُهُ** : عائدٌ على القوم الذينَ حاربوهم ، لا علىٰ (بنات عُوجٍ) ، **كما هو ظاهرٌ** ، و(**قَتْلاً**)

---

(١) ويقولون أيضاً : (أتى الأبدُ علىٰ لُبَد) ، ولُبَدٌ : هو آخر نسور لقمان بن عاد ، وهو الذي عناه النابغة الذُّبْيانيُّ في قوله : (من البسيط)

أضحتْ خلاءً وأضحىٰ أهلُها احتَمَلُوا ... أَخْنىٰ عليها الذي أَخْنىٰ علىٰ لُبَدِ

انظر « جمهرة الأمثال » (١/١٢٦ـ١٢٧) ، و« مجمع الأمثال » (١/٤٢٩) .

(٢) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/٤١٠ـ٤١٤) .

وأجاز الكِسَائيُّ الجرَّ بهما بعدَ (ما) ؛ علىٰ جَعْل (ما) زائدةً ، وجَعْلِ (خلا) و(عدا) حرفَيْ جرٍّ ؛ فتقولُ : (قام القومُ ما خلا زيدٍ) ، و(ما عدا زيدٍ) ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (وانجرارٌ قد يَرِدْ) ، وقد حكى الجَرْميُّ في « الشرح » الجرَّ بعدَ (ما) عن بعض العرب[1] .

٣٣٠ـ وحيـثُ جَـرَّا فهمـا حَـرْفـانِ . . . .

و(أَسْراً) : منصوبانِ على التمييز ، و(الشَّمْطاء) : هي العجوزُ .

والشاهدُ : في (عدا الشَّمْطاءِ) ، وأَنْشَدُوا مع البيت الثاني الأوَّلَ وإن لم يكن فيه شاهدٌ ؛ ليُعلَمَ أنَّ القوافيَ مجرورةٌ .

❀ قوله : (الجَرْميُّ) بفتح الجيم[2] .

❀ قوله : (وحيثُ جَرَّا . . .) إلىٰ آخره : (حيثُ) : اسمُ شرطٍ علىٰ رأي

❀ قـولـه رحمـه الله : (وقـد حكـى الجَـرْمـيُّ فـي « الشـرح ») المُـرادُ بـ(الشرح) : « شرحُهُ لكتاب سيبويهِ » ، كما وُجِدَ ببعض الهوامش .

---

(١) وممَّن أجازه وقال به : الرَّبَعي وأبو علي الفارسي وتلميذُهُ ابن جني ؛ قال ابن هشام في « المغني » (١/١٨٣) : (فإن قالوا ذلك بالقياس . . فقاسد ؛ لأنَّ « ما » لا تُزاد قبلَ الجارِّ بل بعدَهُ ؛ نحوُ : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن قالوه بالسماع . . فهو مِنَ الشذوذ بحيثُ لا يُقاس عليه) .

(٢) نسبة إلىٰ جَرْم بن زبَّان مولاه ، وهي قبيلة في اليمن ، والجَرْميُّ إمام العربية في زمانه ، واسمه : أبو عمر صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥هـ) ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس . انظر « بغية الوعاة » (٢/٨ـ٩) .

. . . .   كمـا همـا إنْ نَصَبَـا فِعْـلانِ

الفرَّاء في إجازته المُجازاةَ بها مُجرَّدةً عن (ما) ، خلافاً للجمهور[1] ، وقولُهُ : (فهما حَرْفانِ) : جوابُ الشرط ؛ ولذا قَرَنَهُ بالفاء ، و(جَرَّا) : فعل الشرط ، وأمَّا علىٰ رأي غيرِهِ : فـ (حيثُ) : ظرفُ مكانٍ مُتعلِّقةٌ بقوله : (حرفانِ) ؛ لأنَّهُ في معنىٰ : (محكومٌ بحرفيَّتِهِما) ، كما أفادَهُ المُعرِبُ[2] .

* قوله : (كما هما . . .) إلىٰ آخره : (هما) : مبتدأ ، خبرُهُ : (فِعْلانِ) ، و(كما) : مُتعلِّقٌ به ؛ لأنَّهُ في معنىٰ : (محكومٌ بفعليَّتهما)

---

* قوله : (وأمَّا علىٰ رأي غيرِهِ : فـ « حيثُ » : ظرفُ مكانٍ . . .) إلىٰ آخره ، وعليه : فالفاءُ لإجراء الظرف مُجرى الشرطِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف : ١١][3] .

* قوله : (مُتعلِّقةٌ بقوله : « حرفانِ ») الأظهرُ : أنَّها مُتعلِّقةٌ بالنسبة المأخوذةِ مِنْ قوله : (فهما حرفان) ؛ أي : ثبتتْ حرفيَّتُهُما حيثُ جرَّا .

* قوله : (و« كما » : مُتعلِّقٌ به) ؛ أي : بـ (فِعْلانِ) ، فيه : أنَّ هٰذا لا معنىٰ له ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّ (ما) مصدريَّةٌ وُصِلتْ بجملةِ (هما فِعْلانِ) ،

---

(١) انظر « معاني القرآن » (١/ ٨٥) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٧٦) ، و« تمهيد القواعد » (٩/ ٤٤٠٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٥٨٢) .
(٢) تمرين الطلاب (ص٧٥) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٢٧) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٤٣) .

أي : إنْ جررتَ بـ (خلا) و(عدا) . . فهما حرفا جرٍّ ، وإن نصبتَ بهما . . فهما فعلان ، وهٰذا ممَّا لا خلافَ فيه .

٣٣١ـ وكـ (خلا) (حاشَا) ولا تصحبُ (ما) وقيلَ (حاشَ) و(حَشَا) فٱحفَظْهُما

« مُعرِب » عن « المَكُوديِّ »[١] .

❀ قوله : (وكـ « خلا » « حاشَا » . . .) إلىٰ آخره : (كخلا) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(حاشا) : مبتدأٌ مؤخر .

❀ قوله : (وقيلَ « حاشَ » و« حَشَا ») هاتانِ اللغتانِ في (حاشا) التنزيهيَّةِ ، علىٰ ما هو ظاهرُ كلامِهِ في « التسهيل »[٢] ، لا (حاشا) الاستثنائيَّةِ ، كما هو ظاهرُ كلامِهِ هنا .

والكافُ مُتعلِّقةٌ بنسبةِ الجملةِ قبلَها علىٰ أنَّها صفةٌ لمصدرٍ مُتصيَّدٍ منها ؛ أي : ثَبَتَتْ حرفيَّتُهُما حيثُ جَرَّا ثبوتاً كثبوت فعليَّتِهِما إنْ نَصَبَا .

❀ قوله : (هاتانِ اللغتانِ في « حاشا » التنزيهيَّةِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّها مُتَّفَقٌ علىٰ نفي حرفيَّتِها ، كما في « التسهيل »[٣] ، فتكونُ أقبلَ للتصرُّف مِنَ الاستثنائيَّة المُتَّفَقِ علىٰ أنَّها قد تكونُ حرفاً ، بل التزمه بعضُهُم .

(١) تمرين الطلاب (ص٧٥) ، وانظر « شرح المكودي على الألفية » (ص١٣٢) .
(٢) تسهيل الفوائد (ص١٠٥ـ١٠٦) .
(٣) تسهيل الفوائد (ص ١٠٥ـ١٠٦) .

المشهورُ : أنَّ (حاشا) لا تكونُ إلا حرفَ جرٍّ ؛ فتقولُ : (قام القومُ حاشا زيدٍ) بجر (زيد) .

وذَهَبَ الأخفشُ والجَرْميُّ والمازنيُّ والمُبرِّدُ وجماعةٌ منهم المُصنِّفُ . . إلىٰ أنَّها مِثْلُ (خلا) ؛ تُستعمَلُ فعلاً فتَنصِبُ ما بعدَها ، وحرفاً فتَجُرُّ ما بعدَها[1] ؛

و(حاشا) التنزيهيَّةُ : اسمٌ مُرادِفٌ للتنزيهِ منصوبٌ انتصابَ المصدرِ الواقعِ بدلاً مِنَ اللفظ بالفعل ، ومنهُ الآيَةُ : ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف : ٥١] ؛ بدليل قراءةِ ابنِ مسعود : (حاشَ اللهِ) بالإضافة ؛ كـ (معاذَ الله) ، والوجهُ

❁ قوله : (انتصابَ المصدرِ . . .) إلىٰ آخره ؛ فيكونُ العاملُ فيها فعلاً مِنْ معناها ؛ كـ (ويح) و(ويل) .

❁ قوله : (بالإضافة) ؛ أي : لا بسبب كونِها حرفَ جرٍّ ؛ لاختصاص ذلك بالاستثنائيَّة ، قيل : (و« حاش » علىٰ هـٰذه القراءةِ معربةٌ ؛ لمُعارضة الإضافةِ سببَ البناء المُجوِّزَ له ، وقد يُؤخَذُ هـٰذا مِنْ قول المُحشِّي : « كمعاذ الله ») انتهىٰ .

وكيف يُؤخَذُ ذلك مِنْ قول المُحشِّي المذكورِ وهو مُصرِّحٌ على الأَثَرِ بأنَّ الوجهَ في قراءةِ مَنْ تَرَكَ التنوينَ البناءُ ؟! وكأنَّ هـٰذا القائلَ فَهِمَ أنَّهُ مُرادُهُ مِنْ ترك التنوينِ والإضافة ؛ فإنَّهُ قيل بأنَّ الحركةَ فيه إعرابٌ ، كما قيل بذلك في قوله[2] : [من السريع]

---

(١) واستعمالُها فعلاً عندهم قليل ، والكثيرُ أنْ تكونَ حرفاً جارّاً .

(٢) عجز بيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٤٣) ، ضمن منافرة شهيرة سيأتي الحديث عنها في (٤/ ٢٣٠) ، وصدره : (أقولُ لمَّا جاءني فخرُهُ) ، وهو من شواهد : =

فتقولُ : (قام القومُ حاشىٰ زيداً) ، و(حاشا زيدٍ) ، وحكىٰ جماعةٌ - منهم

في قراءةِ مَنْ تركَ التنوينَ : أنْ تكونَ مبنيّةً ؛ لشَبَهِها بـ (حاشا) الحرفيّةِ لفظاً ومعنىً ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[1] ؛ أي : لأنَّ كلّاً للإخراج .

وقال الدَّمَامِينيُّ في « شرح التسهيل » : (واعلَمْ : أنَّ « حاشا » المُستعمَلَةَ في الاستثناء معناها : تنزيهُ الاسمِ الذي بعدَها مِنْ سوءٍ ذُكِرَ في غيره أو فيه ،

سبحـانَ مِـنْ علقمـةَ الفـاخِـرِ

واستكرهوا التنوينَ في ذلك ؛ لغلبة الإضافة .

❁ قوله : (لفظاً ومعنىً) أمّا لفظاً : فظاهرٌ ، وأمّا معنىً : فلأنَّ معنى التنزيهيّةِ الإبعادُ ، والحرفيّةِ الإخراجُ ، وهما مُتقارِبان[2] .

وبهٰذا يتَّضِحُ قولُ المُحشِّي : (لأنَّ كلّاً للإخراج) ؛ أي : فإنَّهُ حقيقيٌّ في الحرفيّة ، لازمٌ في التنزيهيّة ، وقد مرَّ أنَّ الشَّبَهَ اللفظيَّ ممّا يُجوِّزُ البناءَ ، لا ممّا يُوجِبُهُ ، والمقاربةُ معنىً لا تُوجِبُهُ ولو مع الشَّبَهِ اللفظيِّ ، كما هو ظاهرٌ ، فلا مُوجِبَ للبناء هنا .

❁ قوله : (مِنْ سوءٍ ذُكِرَ في غيره) ؛ نحوُ : (ضربتُ القومَ حاشا زيداً) ، وقولُهُ : (أو فيه) ؛ نحوُ : (صلَّى الناسُ حاشا زيداً) إذا أُريد المبالغةُ في

= « الكتاب » (١/ ٣٢٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٨٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢١٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١١٥) .

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٤٠) ، وانظر « تفسير القرطبي » (٩/ ١٨١) ، و« تفسير البيضاوي » (٣/ ١٦٢) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٤٧) .

الفرَّاءُ وأبو زيدٍ الأنصاريُّ والشَّيْبانيُّ ـ . . النصبَ بها[1] ، . . . .

فلا يُستثنىٰ بها إلا في هـٰذا المعنىٰ ؛ ولذلك لا يُقالُ : « صلَّى الناسُ حاشا زيداً » ؛ لفوات معنى التنزيهِ ، نصَّ عليه ابنُ الحاجب وغيرُهُ ، وربَّما أرادوا تبرئةَ شخص مِنْ سوء فيَبتدِئُونَ بتنزيه الله سبحانه عن السُّوء ، ثمَّ يُبرِّئُونَ مَنْ أرادوا تبرئتَهُ ؛ علىٰ معنىٰ : أنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن ألَّا يُطهِّرَ هـٰذا الشخصَ ممَّا يَعِيبُهُ ، فيكونُ آكدَ وأبلغَ ؛ قال تعالىٰ : ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن

خِسَّة زيدٍ ، ونحوُ : (اللهمَّ ؛ اغْفِرْ لي ولمَنْ يسمعُ حاشا الشيطانَ وأبا الأَصْبَغِ) ؛ علىٰ ما يأتي بيانُهُ للمُحشِّي[2] .

وقد يُقال في مثالِ الأوَّل : (بئس القومُ حاشا زيداً) إذا كان المخاطبُ قد ذَكَرَ عَمْراً بسوءٍ ، وفي مثالِ الثاني : (بئس القومُ حاشا زيداً) إذا كان المخاطبُ قد ذَكَرَ زيداً بسوء .

❁ **قوله : (ولذلك لا يُقالُ : صلَّى الناسُ . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : ما لم تُرَدِ المبالغةُ في خِسَّة زيدٍ كما تقدَّم[3] .

❁ **قوله : (وربَّما أرادوا تبرئةَ شخص . . .)** إلىٰ آخره : هـٰذا ليس مُتعلِّقاً بـ (حاشا) الاستثنائيَّة ، بل التنزيهيَّةِ ، كما يَدُلُّ عليه مثالُهُ .

---

(١) بل أنكر بعض الكُوفيِّينَ ومنهم الفرَّاء حرفيَّتَها . انظر هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/٣٠٦ـ٣٠٧) ، و« مغني اللبيب » (١/١٦٨) ، و« همع الهوامع » (٢/٢٧٨ـ٢٨٠) .

(٢) انظر (٣/٣٧٨) .

(٣) انظر (٣/٣٧٦) .

ومنه : (اللهمَّ ؛ اغفِرْ لي ولمَنْ يسمعُ ، حاشى الشيطانَ وأبا الأَصْبَغِ)[1] ، وقولُهُ[2] : [من البسيط]

١٧٧ـ حاشىٰ قُرَيشاً فإنَّ اللهَ فضَّلَهُم   علىٰ البَرِيَّةِ بالإسلامِ والدِّينِ

سُوٓءٍ﴾ [يوسف : ٥١]) انتهىٰ[3] .

❀ قوله : (وأبا الأَصْبَغِ) بفتح الهمزة وإهمالِ الصاد وإعجامِ الغين ، وليس بمنظومٍ كما يُتوهَّمُ .

فإن قلتَ : المغفرةُ أمرٌ حَسَنٌ لا يُنزَّهُ أحدٌ عنه ، فلِمَ استُثنيَ بـ (حاشىٰ) ؟

قلتُ : تنبيهاً علىٰ أنَّ الشيطانَ لشِدَّةِ خساستِهِ وإفراطِهِ في قُبْحِ الحال وسوءِ الصُّنْعِ . . تُنزَّهُ المغفرةُ عنه ، ويَعظُمُ شأنُها أنْ تتعلَّق به ، وجَعَلَ أبا الأَصْبَغِ قريناً للشيطان ؛ تنبيهاً على التحاقه به في خساسة القَدْرِ وقُبْحِ الفعل مبالغةً في الذمِّ ، قاله الدَّمَامِينيُّ[4] ، وقيل : إنَّ أبا الأَصْبغ شيطانٌ مِنْ جند الشيطان .

❀ قوله : (حاشىٰ قريشاً . . .) إلىٰ آخره : (بالإسلامِ) : مُتعلِّقٌ

---

(١) حكاه أبو عمرو الشيباني عن بعض العرب . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٢٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٩٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤١٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٧٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤١٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٢٧٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٠٩) .

(٣) تعليق الفرائد (١/ ق٢٠٧)، وانظر « الإيضاح في شرح المفصل » لابن الحاجب (٢/ ١٥٩).

(٤) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٧٠) .

وقولُ المُصنِّفِ : (**ولا تصحبُ « ما »**) **معناه** : أنَّ (حاشا) مِثْلُ (خلا) في أنَّها تَنصِبُ ما بعدَها وتَجُرُّهُ ، لكن لا تتقدَّمُ عليها (ما) كما تتقدَّمُ على (خلا) ؛ فلا تقولُ : (قام القومُ ما حاشىٰ زيداً) .

وهٰذا الذي ذَكَرَهُ **هو الكثيرُ** ، وقد صَحِبَتْها (ما) قليلاً ؛ ففي « مسند أبي أُميَّةَ . . . .

بـ (فضَّلهم) ، و(**الدِّين**) بكسر الدال المُهمَلة ؛ أي : ما ينقادُونَ إليه مِنَ الإسلام والطاعةِ في الجاهليَّة والإسلام .

❁ **قوله** : (**ففي « مسندِ أبي أُميَّةَ »** . . .) إلىٰ آخره : **ردَّهُ ابنُ هشامٍ** : بأنَّ هٰذا مبنيٌّ علىٰ ما توهَّمه الناظمُ ؛ مِنْ أنَّ « ما حاشىٰ فاطمةَ » مِنْ كلامه صلَّى الله عليه وسلَّم ، **وهو غَلَطٌ** ، وإنَّما هو مِنْ كلام الراوي ، **والمعنىٰ** : أنَّهُ عليه الصلاة والسلامُ لم يَستثنِ فاطمةَ ، **ويَدُلُّ عليه** : أنَّ في « معجم

❁ **قوله** : (**بأنَّ هٰذا مبنيٌّ علىٰ ما توهَّمه** . . .) إلىٰ آخره ؛ **وعليه** : تكونُ (ما) مصدريَّةً و(حاشا) استثنائيَّةً ، **والمعنىٰ** : أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ، إلا فاطمةَ ؛ فليس أحبَّ إليَّ منها ؛ **فيحتملُ** : أنْ تكونَ هي أحبَّ إليه منه ، **ويحتملُ** : أنْ يتساويا في الحبِّ .

❁ **قوله** : (**وإنَّما هو مِنْ كلام الراوي**) ؛ أي : فـ (ما) نافيةٌ ، و(حاشىٰ) فعلٌ ماضٍ مُتصرِّفٌ مُتعدٍّ بمعنى (استثنىٰ) ماضياً .

❁ **قوله** : (**ويَدُلُّ عليه** : **أنَّ في معجم** . . .) إلىٰ آخره : **وجهُ الدَّلالة** : أنَّ (لا) في قوله : (ولا غيرَها) زائدةٌ لتأكيد النفي ، فيتعيَّنُ كونُ (ما) قبلَها

الطَّرَسُوسيِّ » عن ابن عمرَ : أنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « أُسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشىٰ فاطمةَ »[1] .

وقولِهِ[2] : [من الوافر]

الطَّبَرانيِّ » : « ما حاشىٰ فاطمةَ ولا غيرَها » انتهىٰ « دَمَامِيني »[3] .

❀ **قوله** : (**الطَّرَسُوسيِّ**) نسبةٌ إلىٰ (طَرَسُوسَ) بفتح الفاء والعين ؛ مدينة علىٰ ساحل البحر كانتْ ثَغراً مِنْ ناحية بلاد الروم قريباً مِنْ طَرَف الشام ، وقال الأصمعيُّ : (طُرْسُوس) وِزانُ (عُصْفُور) ، وامتنع مِنْ فتح الطاء والراء ، والأوَّلُ اختيارُ الجمهور . انتهىٰ مُلخَّصاً من « المصباح »[4] .

نافيةً ، وأنَّ ذلك مِنْ كلام الراوي ، واحتمالُ أنَّ (لا) نافيةٌ و(غيرَ) مفعولٌ لـ(أستثني) مضارعاً محذوفاً ، فيكونُ مِنْ كلامه صلَّى الله عليه وسلَّم . . **بعيدٌ لا يُؤثِّرُ في الأدلَّة الظنِّيَّة** .

---

(١) مسند الطرسوسي (٩١) ، وقولُهُ : (ما حاشىٰ فاطمةَ) مِنْ كلام الراوي كما نبَّه عليه المُحشِّي ، وقد رواه مِنْ دونه الحاكم (٣/ ٥٩٦) .

(٢) نسبه العيني وغيره إلى الشاعر الأموي الأخطل ، ولم أجده في « ديوانه » ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٢/ ١٢٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٨٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٦٧) ، و« المساعد » (١/ ٥٨٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٨٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٠٨ـ١١٠٩) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٣٨٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٨٥ ـ ٨٦) .

(٣) تعليق الفرائد (١/ق٢٠٧) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ١٦٧) ، و« المعجم الكبير » (١٢/ ٢٩٨ـ٢٩٩) ، و« مسند أحمد » (٢/ ٩٦) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٥٠٧) ، وانظر « معجم ما استعجم » (٣/ ٨٩٠) .

١٧٨ـ رأيتُ الناسَ ما حاشىٰ قُرَيشاً　　　فإنَّا نحنُ أفضلُهُم فَعَالَا

ويُقال في (حاشا) : (حاشَ) ، و(حَشَا) .

❀ **قوله : (رأيتُ الناسَ . . .) إلىٰ آخره ؛ مِنَ الرأي ؛ فلهٰذا اكتفىٰ** بمفعولٍ واحد ، ويُروىٰ : (فأمَّا الناسُ)[1] ، **وهو الأصحُّ .**

والشاهدُ : في (حاشىٰ) ؛ حيثُ دخلتْ عليها (ما) ، وهو قليلٌ .

والفاءُ في (فإنَّا) : علىٰ تَوَهُّم دخولِ (أمَّا) في أوَّل الكلام علىٰ هٰذه

❀ **قوله : (فلهٰذا اكتفىٰ بمفعولٍ واحد) ؛** أي : لٰكنَّ الكلامَ علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : رأيتُ واعتقدتُ خِسَّةَ الناسِ بالنسبة لنا ما حاشا قريشاً ، **واستظهر الدَّمَامِينيُّ** : أنَّها مُتعدِّيةٌ لاثنَينِ والثاني محذوفٌ ، أي : رأيتُ الناسَ دونَنا[2] ، **ويحتملُ** : أنَّ المفعولَ الثانيَ هو جملةُ (فإنَّا . . .) إلىٰ آخره ؛ بزيادة الفاءِ علىٰ رأي الأخفشِ في نحو : (زيدٌ فقائمٌ) .

و(إنَّ) بالكسر علىٰ كلِّ حال ، وما قيل ؛ مِنْ أنَّها علىٰ هٰذا تُفتَحُ لطَلَبِ العامل لها ولا مُعلِّقَ له . . **سهوٌ ظاهر ؛** لأنَّ كونَها مفعولاً ثانياً في باب (ظننتُ) ممَّا يُوجِبُ كسرَها ؛ نحوُ : (ظننتُ زيداً إنَّهُ قائمٌ) ؛ لأنَّها في الأصل خبرٌ عن اسمِ ذاتٍ كما مرَّ[3] ، فكذا هنا .

❀ **قوله : (والفاءُ في « فإنَّا » : علىٰ تَوَهُّم . . .) إلىٰ آخره :** لا حاجةَ

---

(١) أي : بدل (رأيت الناس) .

(٢) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٥٢) .

(٣) انظر (٢/ ٥١٨) .

الرواية ، و(**فَعَالَا**) بفتح الفاء : تمييزٌ ؛ أي : أفضلُهُم كَرَماً .

إليه ، بل هي تعليليّةٌ للمحذوف الذي هو المضافُ أو المفعولُ الثاني على ما تقدَّم[1] ، أو تفريعٌ عليه .



(١) انظر (٣/ ٣٨١) .

الحالُ

٣٣٢ـ الحالُ وصفٌ . . . .

(الحالُ)

* قوله : (الحالُ) الأفصحُ فيه : التأنيثُ ، وقد يُؤَنَّثُ لفظُهُ[1] ؛ فيُقالُ : (حالةٌ حَسَنةٌ) ، وألفُها منقلبةٌ عن واوٍ ؛ لقولهم في جمعها : (أحوالٌ) ، وفي تصغيرها : (حُوَيلةٌ) ، واشتقاقُها : مِنَ التحوُّل ؛ وهو التنقُّلُ .

* قوله : (وصفٌ) المُرادُ به : ما كان صريحاً أو مُؤوَّلاً به ؛ لتدخلَ : الجملةُ وشِبْهُها مِنَ الظرف والجارِّ والمجرور إذا وقعت حالاً ؛ فإنَّها في

[الحالُ]

* قوله : (لقولهم في جمعها : « أحوالٌ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذه أدلَّةٌ ثلاثة ، فافْهَمْ .

* قوله : (لتدخلَ : الجملةُ وشِبْهُها) ؛ أي : والحالُ الجامدةُ ؛

(١) اعلم : أنَّ لفظَ الحال وضميرَهُ ووصفَهُ وغيرهما . . يجوز فيها التذكير والتأنيث ، لـٰكنَّ الأرجحَ والأفصح في لفظه : التذكير ، وفي ضميره ووصفه وغيرهما : التأنيث . انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٥٠) .

تأويل الوصف . انتهىٰ « خالد »[1] .

❁ قوله : (فَضْلةٌ) المُرادُ به : ما ليس رُكْناً في الإسناد ؛ فيشملُ : ما تتوقَّفُ عليه الصحةُ أو الفائدةُ ؛ ليدخلَ فيه : نحوُ (كُسَالىٰ) مِنْ قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ [النساء : ١٤٢] ، ونحوُ : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الدخان : ٣٨] ؛ فـ (كُسَالىٰ) و(لاعبينَ) : حالانِ .

❁ قوله : (مُنتصِبُ) اعتُرِضَ : بأنَّ النصبَ حُكْمٌ ، والحُكْمَ فرعُ التصوُّرِ ، والتصوُّرَ موقوفٌ على الحدِّ ، فجاء الدَّوْرُ .

وأُجِيبَ : بمَنْعِ الدَّوْر ؛ لأنَّ المُتوقِّفَ عليه الحُكْمُ التصوُّرُ بوجهٍ ما ، والمُتوقِّفَ على الحدِّ التصوُّرُ بالكُنْه .

لتأوُّلها بالوصف .

❁ قوله : (ليدخلَ فيه : نحوُ « كُسَالىٰ » . . .) إلىٰ آخره : فيه بالنسبة لِمَا قبلَهُ لفٌّ ونشرٌ مُشوَّش .

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بمَنْعِ الدَّوْر ؛ لأنَّ المُتوقِّفَ . . .) إلىٰ آخره : يُجابُ عنه أيضاً : بأنَّهُ لم يحكمْ بالنصب على الحال ، بل علىٰ مُطلَقِ وصفِ فَضْلةٍ ،

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣٦٦) .

مُفهِمُ في حالٍ كـ (فَرْداً أذهبُ)

❁ قوله : (مُفهِمُ في حالٍ) ؛ أي : مُفهِمٌ في حالِ كذا ؛ كالركوب والمشي ؛ فهو علىٰ نيَّةِ الإضافة ، والمضافُ إليه مَنْويٌّ مُقدَّرُ الثبوتِ ؛ إذ لا يصحُّ التقديرُ إلا به ؛ فينبغي أنْ يُضبَطَ بغيرِ تنوينٍ ؛ لسقوطه بالإضافة ، كما نبَّه عليه البصيرُ[1] .

❁ قوله : (كـ « فَرْداً أذهبُ ») الأَوْلىٰ : جَعْلُ هٰذا تتميماً للتعريف ؛

والحالُ ليس هو ذلك ، بل هو الوصفُ الفَضْلةُ المُنتصِبُ المُفهِمُ في حالِ كذا .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ النصبَ لم يُحكَمْ به على الحال ، بل على الجنس المذكورِ في التعريف ، وهو أعمُّ مِنَ الحال ، لٰكن لا يخفىٰ أنَّ الحُكْمَ علىٰ شيءٍ بموصوف بصفةٍ حُكْمٌ عليه بتلك الصفة ؛ فالمُعرَّفُ محكومٌ عليه بالفصول التي في التعريف مع كونها جاريةً على الجنس ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (الأَوْلىٰ : جَعْلُ هٰذا تتميماً. . .) إلىٰ آخره : إنَّما قال : (الأَوْلىٰ) ، ولم يقل : (الصواب) ؛ لإمكان الجوابِ عن الدَّوْر بما تقدَّم ، ولأنَّ المُتبادرَ مِنْ قولنا : (مُفهِمُ في حالِ كذا) : كونُ الإفهامِ مقصوداً ، واللفظُ يُحمَلُ على المُتبادر منه ؛ فيخرجُ : النعتُ في قولك : (رأيتُ رجلاً راكباً) بقوله : (مُفهِمُ في حال) مِنْ غير حاجةٍ إلىٰ تقييد النصبِ باللزوم

(١) شرح ابن جابر الأندلسي على الألفية (ق/ ١٩٦) ، وكان ابن جابر ضريراً ، فأُطلِق عليه البصير تفاؤلاً ، وضُبط بخط الإمام ابن هشام بالتنوين .

عَرَّفَ الحالَ : بأنَّهُ الوصفُ الفَضْلةُ المُنتصِبُ للدَّلالةِ علىٰ هيئةٍ[1] ؛

لِيندفعَ به الدَّوْرُ المُتقدِّمُ ، وليُفِيدَ تقييدَ النصبِ باللُّزُوم .

❁ قوله : (للدَّلالةِ علىٰ هيئةٍ) المُرادُ بها : الصفةُ ولو تأويلاً ؛ لتدخلَ :

المُستفادِ مِنْ جَعْلِ ما ذُكِرَ تتميماً للحدِّ[2] .

❁ قوله : (لِيندفعَ به الدَّوْرُ المُتقدِّمُ) لا يُقالُ : فيه : إنَّ الدَّوْرَ لا يندفعُ بذلك ؛ لأنَّهُ لا يَنفِي كونَ (مُنتصِبُ) جزءاً من التعريف ، إنَّما ينتفي الدَّوْرُ بكونِ (مُنتصِبُ) خبرَ مبتدأٍ محذوف ، والجملةُ معترضة ليستْ مِنْ أجزاء التعريف ؛ ولذا لم يُخرِجْ به الشارحُ شيئاً[3] .

لأنَّا نقولُ : مُحصَّلُ كلامِ المُحشِّي [التابعِ للأُشْمُونيِّ] : أنَّ (كفَرْداً) يدفعُ الدَّوْرَ ؛ مِنْ حيثُ إنَّ النصبَ عُرِفَ مِنَ النُّطْق ، فليس النصبُ هو حُكْمَ الحال المُترتِّبَ على الحاليَّة ، بل هو نصبُ النُّطْق ؛ فكأنَّهُ قال : (هو الوصفُ الفَضْلةُ المنطوقُ به منصوباً نصباً لازماً كهـٰذا المثال) ، فيندفعُ الخَلَلانِ معاً ، وهـٰذا هو معنىٰ ما نُقِلَ عن السُّيُوطيِّ ؛ مِنْ أنَّ (مُنتصِب) ليس حُكْماً ، بل المُرادُ : نُطِقَ به في كلام العرب منصوباً . انتهىٰ « شيخنا »[4] .

---

(1) قوله : (المُنتصِبُ) ؛ أي : أصالةً ، وقد يُجرُّ لفظُهُ بالباء الزائدة بعد النفي ؛ كقوله : (من الوافر)

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المُسيِّب مُنتهاها

انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣٠) .

(2) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٥٢) .

(3) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٥٢) .

(4) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٢٤٢) ، و« نكت السيوطي » (ق/ ١٢٦) .

نحوُ : (فَرْداً أذهبُ) ؛ فـ(فَرْداً) : حالٌ ؛ لوجود القيود المذكورةِ فيه .

وخَرَجَ بقوله : (**فَضْلةٌ**) : الوصفُ الواقعُ عُمْدةً ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) .

وبقوله : (**للدَّلالة علىٰ هيئة**) : التمييزُ المُشتقُّ ؛ نحوُ : (لله دَرُّهُ فارِساً !!) ؛ فإنَّهُ تمييزٌ لا حالٌ **على الصحيح** ؛ إذ لم يُقصَدْ به الدَّلالةُ على الهيئة ، بل التعجُّبُ مِنْ فُرُوسِيَّته ؛ فهو لبيان المُتعجَّبِ منه[1] ، لا لبيان هيئَتِهِ[2] .

الجملةُ الحاليّةُ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ) ، و(جاء زيدٌ وعمرٌو جالسٌ) ؛ لأنَّهُما في معنىٰ : (مُقارِناً لطلوع الشمس) ، و(جلوسِ عَمْرٍو) .

❀ **قوله** : (لله دَرُّهُ) ؛ أي : عَمَلُهُ . انتهى « ابن قاسم » و« زكريا »[3] .

ولا يخفىٰ أنَّ جَعْلَ قولِهِ : (مُنتصِبُ) بمعنىٰ نُطِقَ به منصوباً . . جوابٌ آخَرُ

---

(١) أي : لبيان جنسه ؛ فهو بمعنىٰ (مِنِ) البيانيّة ، لا (في) .

(٢) قال ابن الحاجب في « أماليه » (١/٣٦٧) : (وانتصابُهُ على الحال ضعيف ؛ **لأنَّهُ لا يخلو** : إمّا أنْ تكونَ حالاً مُقيدة ، أو مُؤكِّدة ، وكلاهما غيرُ مستقيم ؛ **أمّا المقيدة** : فلأنَّ قولك : « لله دَرُّهُ فارساً !! » لم تُرِدْ به المدحَ في حال الفروسيّة ، وإنَّما تُرِيدُ مدحَهُ مطلقاً ؛ بدليلِ أنَّكَ تقول : « لله درُّهُ كاتباً !! » وإن لم يكن يكتب ، بل تُرِيدُ الإطلاقَ بذلك ، وكذلك : « لله دَرُّهُ عالماً !! » ، **والحالُ المؤكدة أيضاً غيرُ مستقيمة** ؛ لأنَّ الحالَ المؤكدةَ شرطُها أنْ يكونَ معنى الحال مفهوماً مِنَ الجملة التي قبلَها ، وأنتَ ها هنا لو قلت : « لله دَرُّهُ » . . لكان مُحتمِلاً للفروسيّة وغيرها ، ولكان قولك : « لله دَرُّهُ عالماً » أو « رجلاً » أو « كاتباً » . . لا يفيد إلا ما أفاده الأوَّل ، ولا خلاف في جواز ذلك ، فدلَّ والحالةُ هٰذه على انتفاء الحال المقيدةِ والحالِ المؤكدة ، وإذا بطلا ثَبَتَ التمييزُ) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/٩٥) ، الدرر السنية (١/٥٢٥) .

وكذلك : (رأيتُ رجلاً راكباً) ؛ فإنَّ (راكباً) لم يُسَقْ للدَّلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل[1] .

وقولُ المُصنِّفِ : (مُفهِمُ في حالِ) هو معنىٰ قولِنا : (للدَّلالة على الهيئة) .

٣٣٣ـ وكَـونُـهُ مُنتقِـلاً مُشتَقَّـا   يَغلِـبُ لٰكِـنْ ليـسَ مُستحَقَّـا

❁ قوله : (وكَوْنُهُ مُنتقِلاً مُشتَقَّا . . .) إلىٰ آخره : (كونُهُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (يَغلِبُ) مِنْ حيثُ الابتداءُ ، و(مُنتقِلاً مُشتقًّا) مِنْ حيثُ النُّقْصانُ[2] .

❁ قوله : (لٰكنْ ليسَ مُستحَقًّا) فائدتُهُ معَ ما قبلَهُ : دَفْعُ توهُّمِ أنْ يكونَ الغالبُ واجباً في الفصيح . انتهى « ابن قاسم »[3] ، واسمُ (ليس) : ضميرٌ يعودُ علىٰ (الحالُ) إن قُرِئَ (مُستحِقًّا) بكسر الحاء ، وعلىٰ (كونُهُ مُنتقِلاً

عن الدَّوْر لا يُحوِجُ إلىٰ جَعْلِ قولِهِ : (كـ « فرداً أذهبُ ») تتميماً ؛ مِنْ جهةِ أَخْذِ الحُكْم في التعريف .

---

(١) أي : المقصود منه ذلك وإن كان فيه بيانُ الهيئة أيضاً ، لٰكن بطريق اللُّزُوم والتَّبَع لا بالقصد ؛ فقولُهُ : (مُفهِمُ في حال) ؛ أي : قصد المُخرَج هٰذا . « خضري » (١/ ٤٣٠) .

(٢) أي : إنَّ (يغلب) خبر لـ (كونُهُ) مِنْ جهة إعراب الكون مبتدأ ، و(منتقلاً مشتقّاً) خبرٌ له أيضاً مِنْ جهة كونه مصدراً ناقصاً يعمل عمل (كان) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٥) .

الأكثرُ في الحال : أنْ تكونَ مُنتقِلةً مُشتقَّةً[1] .

ومعنى **الانتقالِ** : ألَّا تكونَ مُلازِمةً للمُتَّصِفِ بها ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ راكباً) ؛ فـ (راكباً) : وصفٌ مُنتقِلٌ ؛ لجواز انفكاكِهِ عن (زيد) ؛ بأنْ يجيءَ ماشياً .

وقد تجيءُ الحالُ غيرَ مُنتقِلةٍ[2] ؛ أي : وصفاً لازماً ؛ نحوُ : (دعوتُ اللهَ سميعاً) ، و(خَلَقَ اللهُ الزَّرَافةَ

مُشتقًّا) إن قُرِئَ بفتحها ، كما قاله المُعرِب[3] .

❊ **قوله** : (**دعوتُ اللهَ سميعاً**) ؛ أي : حالَ كونِهِ سامعاً ، **قيل** : ولا يصحُّ تأويلُهُ هنا بـ (مُجيباً) ؛ لأنَّهُ يصيرُ حالاً مُنتقِلةً ، **وفيه نَظَرٌ** ؛ لأنَّ الإجابةَ لازمةٌ أيضاً ، وإنَّما المُتخلِّفُ الإعطاءُ حالاً ، أو إعطاءُ عينِ ما سَأَلَ لبعض الداعِينَ ، وبعضُهُم يُعطىٰ عينَ ما سأل حالاً .

❊ **قوله** : (**خَلَقَ اللهُ الزُّرَافةَ**) بفتح الزاي وضمِّها ، **زاد الصاغانيُّ** :

---

(١) **قوله** : (**مُنتقِلةً**) ؛ أي : لأنَّها مأخوذةٌ من التحوُّل ؛ وهو التنقُّل ، **وقوله** : (**مُشتقَّةً**) ؛ لأنَّها صفةٌ لصاحبها في المعنىٰ ، وهي لا تكون إلا مُشتقَّة . « خضري » (١/ ٤٣٠) .

(٢) أي : **في ثلاث مسائل** : **إحداها** : كونُ عاملِها مُشعِراً بتجدُّد صاحبِها ؛ نحوُ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] ، **والثانية** : أنْ تكونَ مُؤكِّدة ، وستأتي ، **والثالثة** : أنْ يكونَ مرجعُها السماعَ ، ولا ضابطَ لذلك ؛ نحوُ : (دعوتُ اللهَ سميعاً) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣١) .

(٣) تمرين الطلاب (ص٧٦) .

تخفيفَ الفاء وتشديدَها في الوجهَينِ[1] .

وشكَّ ابنُ دُرَيدٍ في كونها عربيَّةً ، **وقيل** : هي مُسمَّاةٌ باسم الجماعة ؛ لأنَّها في صورة جماعةٍ مِنَ الحيوان ؛ لأنَّهُ يُقالُ للجماعة مِنَ الناس : (الزُّرافة) بضمِّ الزاي وفتحِها ، كما في « المصباح »[2] .

وقال السُّيُوطيُّ في « مختصر حياة الحيوان » : (الزرافةُ طويلةُ اليدَينِ ، قصيرةُ الرِّجْلَينِ ، مجموعُ يَدَيْها ورِجْلَيها نحوُ عشرة أَذْرُعٍ ، رأسُها كرأس الإبِلِ ، وقَرْنُها كقَرْن البقر ، وجِلْدُها كجلد النَّمِر ، وقوائمُها وأَظْلافُها كالبقر ، وذَنَبُها كذَنَب الظَّبْي ، ليس لها رُكَبٌ في رِجْلَيها ، بل في يديها فقط ، وإذا مَشَتْ قَدَّمَتِ الرِّجْلَ اليُسْرىٰ واليدَ اليُمْنىٰ ، بخلاف ذواتِ الأربع كلِّها ؛ فإنَّها تُقدِّمُ اليدَ اليُمْنىٰ والرِّجْلَ اليُسْرىٰ ، وفي طبعها التودُّدُ والتأنُّسُ ، تجترُّ وتَبعَرُ .

قال الغزاليُّ : لمَّا كانتِ الزرافةُ ترعىٰ مِنَ الشجر وتقتاتُ به . . جَعَلَ اللهُ يَدَيْها أطولَ مِنْ رِجْلَيها ؛ ليُمكِّنها مِنْ ذلك بسهولة .

وفي « القاموس » : **سُمِّيتْ بذلك** ؛ لطول عُنُقِها زيادةً على المُعتاد ؛ مِنْ

❁ **قوله : (قَدَّمَتِ الرِّجْلَ اليُسْرىٰ)** ؛ أي : أوَّلاً ، **وقولُهُ : (واليدَ**

---

(١) العباب الزاخر (١/ ٤٢٤) .

(٢) المصباح المنير (١/٣٤٣) ، وعبارة ابن دريد في « الجمهرة » (٢/٧٠٦) : (ولا أدري أعربيَّةٌ صحيحة أم لا ، وأكثرُ ظنِّي : أنَّها عربيَّة ؛ لأنَّ أهل اليمن يعرفونها مِنْ ناحية الحبشة) .

يَدَيْها أطولَ مِنْ رجلَيها)، وقولِهِ[1] : [من الطويل]

« زرَّفَ في الكلام » : زاد ، وجمعُها : « زَرَافيُّ ») انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

❁ قوله : (يَدَيْها . . .) إلىٰ آخره : (يديها) : بدلُ بعضٍ ، و(أَطْولَ) : حالٌ لازمةٌ مِنْ (يديها) ، وفي « شرح الشذور » : حالٌ مِنَ (الزرافة)[3] ، قال أبو البقاء : (وبعضُهُم يقولُ : « يداها أطولُ . . . ») إلىٰ آخره بالرفع[4] ؛ فـ (يداها) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أطولُ) ، والجملةُ : حاليَّةٌ ، ولا تتعيَّنُ الحاليَّةُ ؛ لجواز الوصفيَّة ؛ لأنَّ (الزرافةَ) مُعرَّفةٌ بـ (أل) الجنسيَّة .

اليُمْنىٰ) ؛ أي : ثانياً ، وقولُهُ : (تُقدِّمُ اليدَ اليُمْنىٰ) ؛ أي : أوَّلاً ، وقولُهُ : (والرِّجْلَ اليُسْرىٰ) ؛ أي : ثانياً ؛ فحَصَلَ بهـٰذا المغايرةُ ، وإلا فظاهرُ العبارةِ

---

(١) البيت لرجل من بني جَنَابٍ من بني القَيْن ، وكانت تحتَهُ ابنةُ عمٍّ له جاء له منها ولدٌ يُسمَّىٰ سَيَّاراً ، وكان له ابنٌ آخَرُ مِنْ أَمَةٍ يُقال له : حُنْدُجٌ ، وكانت الحُرَّةُ إذا رأَتْهُ يُلطِفُ حُنْدُجاً ببعض اللطف غضبتْ عليه ، فأنشأ يقول :

لا تعذُلِي في حُنْدُجٍ إنَّ حُنْدُجاً ... وليثَ عِفِرِّينَ لَدَيَّ سَوَاءُ
حَمَيتُ على العُهَّارِ أطهارَ أُمِّهِ ... وبعضُ الرجالِ المُدَّعِينَ غُثَاءُ
وجاءتْ بِهِ سَبْطَ . . . .

وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٩/ ١١ـ١٢) ، و« تمهيد القواعد » (٥/ ٢٢٤٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٤٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٦٨ـ١١٦٩) .

(٢) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٧ـ ٨) ، و« الحكمة من مخلوقات الله » للغزالي (ص٨٧) ، و« القاموس المحيط » (٣/ ١٤٣) .

(٣) شرح شذور الذهب (ص٢٧٤) .

(٤) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص٥٠) .

١٧٩ـ وجاءتْ بهِ سَبْطَ العِظامِ كأنَّما عِمَامتُهُ بينَ الرجالِ لِوَاءُ

فـ (سميعاً) و(أطولَ) و(سَبْطَ) : أحوالٌ ، وهي أوصافٌ لازمة .

وقد تأتي الحالُ جامدةً ، ويَكثُرُ ذلك في مواضعَ ذَكَرَ المُصنِّفُ بعضَها بقوله :

❀ **قوله** : (**وجاءتْ بهِ سَبْطَ** . . .) إلىٰ آخره : (سَبْط) بفتح السين المُهمَلة وسكونِ المُوحَّدة ؛ أي : حَسَنَ القَدِّ ؛ يعني : وَلَدَتْهُ علىٰ تلك الحالةِ ، و(**اللِّواء**) : الرايةُ الصغيرة ، وهو مِنَ الطويل لا مِنَ الكامل ، وفي « شرح الأُشْمُوني » : (جاءتْ) مِنْ غير واو[1] ؛ فيكونُ قد دَخَلَهُ الخَرْمُ ؛ وهو حذفُ فاء (فعولن) .

الاتِّحادُ ؛ **فاندفعَ ما يُقالُ** : كان الأَوْلىٰ : (تُقدِّمُ اليدَ اليسرىٰ والرجلَ اليمنىٰ) ، أو يقولَ أوَّلاً : (قدَّمتِ الرجلَ اليمنىٰ واليدَ اليسرىٰ) ؛ ليحصلَ التغايرُ ، **فحَرِّرْ** .

وفي بعض النسخ : (قدَّمتِ اليدَ اليسرىٰ والرجلَ اليمنىٰ ، بخلاف ذَوَاتِ الأربع كلِّها ؛ فإنَّها تُقدِّمُ اليدَ اليمنىٰ والرجلَ اليسرىٰ) .

❀ **قوله رحمه الله** : (**وجاءتْ بهِ سَبْطَ العِظامِ**) **يظهرُ** : أنَّها لازمةٌ لا باعتبارِ هـٰذا العاملِ ، بل باعتبارِ ما يُرادُ به ؛ مِنْ نحوِ : (أَوْجَدَهُ الله) ؛ فنحوُ : (جاءتْ به مُستهِلّاً) غيرُ لازمةٍ أصلاً ، فتنبَّهْ .

---

(١) الذي في مطبوع « الأشموني » (١/٢٤٣) : (وجاءت) بالواو .

٣٣٤ـ ويَكثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ وفي مُبـــدِي تَـــأَوُّلٍ بـــلا تَكَلُّـــفِ

❁ قوله : (**ويَكثُرُ الجُمُودُ**) لا يُغني عنه غَلَبَةُ الاشتقاق ؛ لأنَّهُ لا يُفِيدُ كثرةَ الجُمُود في المذكورات ، **تأمَّل** . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (**في سِعْرٍ**) ؛ أي : في الحالة الدالَّةِ علىٰ سِعْر .

❁ قوله : (**وفي مُبدِي تَأَوُّلٍ**) مِنْ عطف العامِّ على الخاصِّ ؛ إذ ما قبلَهُ مِنْ ذلك ، خلافاً لِمَا في « التوضيح » ، ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[2] .

❁ قوله : (**خلافاً لِمَا في « التوضيح »**) ؛ أي : مِنْ جَعْل الحالِ الدالَّةِ على السِّعْر مِنْ قسم الحالِ الجامدةِ التي لم يظهرْ تأويلُها بالمُشتقِّ ؛ نحوُ : ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] ، ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم : ١٧] ؛ فهٰذه الحالُ لا تُؤوَّلُ أصلاً ؛ لِمَا في تأويلها من التكلُّف .

وقال ابنُ الناظمِ : (يجبُ التأويلُ ؛ بأنْ يُقالَ : « مقروءاً عربيّاً » ، و« مُتَّصِفاً بصفات البشر مِنِ استواء الخِلْقةِ ونحوِها ») .

وإنَّما لم يكن ما في « التوضيح » مَرْضِيّاً ؛ **لأنَّ الظاهرَ** : أنَّ الحالَ الدالَّةَ على السِّعْر تُؤوَّلُ بالمُشتقِّ بلا تكلُّفٍ ، والفرقُ بين (مُدّاً بكذا) و(يداً بيد) ، وبينَ ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ و﴿ بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ : أنَّ الحالَ في (مُدّاً) . . . إلىٰ آخره هو

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٥) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٤٣) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ٢٩٩) .

٣٣٥ـ كِبعْهُ مُدّاً بكذا . . . .

❁ قوله : (كِبعْهُ مُدّاً) بِعْ : فعلُ أمرٍ ، ومفعولُهُ الثاني : محذوفٌ ؛ أي : البُرَّ ، و(مُدّاً) : حالٌ مِنَ الهاء ، و(بكذا) : بيانٌ لـ (مُدّاً) ؛ قال سيبويهِ : (كما أنَّ « لك » في « سَقْياً لك » بيانٌ أيضاً ، وهـٰذا جارٍ في الأمثلة التي فيها

مجموعُهُما كما يأتي ، بخلاف ﴿ قُرْءَانًا ﴾ . . . إلىٰ آخره ؛ فإنَّ المقصودَ فيه الصفةُ وحدَها ، وذُكِرَ ما قبلَها تمهيداً وتوطئةً لها ؛ ولذلك تُسمَّىٰ حالاً مُوطِّئة .

❁ قوله : (و« مُدّاً » : حالٌ مِنْ الهاء) قد قدَّر هو المفعولَ الثانيَ محذوفاً هو (البُر) ، فتكونُ الهاءُ راجعةً للمشتري المعلومِ مِنَ السِّياق ، وما معنىٰ كونه مُدّاً ؛ أي : مُسعّراً ، سواء فتحت العين ـ وهو ظاهرٌ ـ أو كسرت ؟ وذلك لأنَّ المخاطبَ بالتسعير إنَّما هو البائعُ لا المشتري ؛ فالصوابُ علىٰ كلامه ـ حيثُ قدَّر المفعولَ الثانيَ البُرَّ ـ : أنْ يكونَ (مُدّاً) حالاً منه .

وقوله : (و« بكذا » : بيانٌ لـ « مُدّاً ») ؛ أي : بيانٌ لمُقابِلِهِ وعِوَضِهِ ، لا له نَفْسِهِ ؛ لأنَّ الباءَ داخلةٌ على الثمن ؛ أي : فيكونُ (بكذا) مُتعلِّقاً بمحذوفٍ استُؤنف للتبيين ، والظاهرُ : أنَّ (بكذا) صفةٌ لـ (مُدّاً) الواقعِ حالاً ؛ أي : كائناً بكذا ، والمُشتقُّ المُؤوَّلُ به مأخوذٌ منه مع صفته ، وكذا يُقالُ في (يداً بيد) ؛ أي : مع يد ، ويظهرُ : أنَّ (مُدّاً بكذا) علىٰ تقدير (منه) وجَعْلِ النكرة مُراداً منها العمومُ ، وأنَّ المعنىٰ في (يداً بيد) : (ذا يدٍ مع

المجرورُ) انتهىٰ[١] ، وسيأتي في (حروف الجرِّ) أنَّ لامَ البيانِ ونحوَها هي التي تَجُرُّ الفاعلَ ، فما بعدَها يكونُ فاعلاً في المعنىٰ .

وقال المَكُوديُّ : (« مُدّاً » : منصوبٌ على الحالِ ، وهو جامدٌ ، إلا أنَّهُ يُؤَوَّلُ بالمُشتقِّ ؛ لأنَّهُ في معنىٰ « مُسعّراً » ، ويجوزُ أنْ يكونَ تقديرُهُ : « مُسعِّراً » اسمَ فاعل ؛ فيكونُ حالاً مِنَ الفاعل ، وأنْ يكونَ اسمَ مفعولٍ ؛ فيكونُ حالاً مِنَ المفعول) انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « التمرين »[٢] .

❁ **قوله** : (**يداً بِيَدْ**) ؛ فـ (يداً) : حالٌ مِنَ الفاعل والمفعول ، و(**بيَدْ**) : بيانٌ ؛ قال سيبويهِ : (كما أنَّ « لك » في « سَقْياً لك » بيانٌ أيضاً) ؛ فيتعلَّقُ

يد) ؛ فحُذِفَ المضافُ ؛ فالحالُ (ذا) المحذوفُ بمعنىٰ (صاحب) ؛ **فإنَّ الظاهرَ** : أنَّ التأويلَ بالمُشتقِّ بعدَ صحَّة المعنىٰ ، لا أنَّهُ لها وللاشتقاق معاً ، **فتنبَّهْ** .

❁ **قوله** : (**إلا أنَّهُ يُؤَوَّلُ بالمُشتقِّ**) ؛ أي : معَ صفتِهِ كما تقدَّم[٣] .

---

(١) الكتاب (١/٣١٨، ٣٧٠، ٣٩٤) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٧٦) ، وانظر « شرح المكودي » (ص١٣٤) .

(٣) انظر (٣/ ٣٩٤) .

و(كَرَّ زيدٌ أسداً) أي (كأَسَدْ)

بمحذوفٍ استُؤنِفَ للتبيين . انتهىٰ « مغني »[1] ، وفيه معنى المُفاعَلةِ ؛ أي : مُتقابِضَينِ .

❁ **قوله** : (**وكَرَّ زيدٌ**) فعلٌ وفاعل ، و(**أسداً**) : حالٌ مِنْ (زيدٌ) ، و(**أي**) : حرفُ تفسير **على الصحيح** ، وتاليها عطفُ بيانٍ بالأَجْلىٰ على الأَخْفىٰ ، ويُوافِقُ ما قبلَها في التعريف والتنكير ، **وعليه يُلغَزُ فيُقالُ** : (لنا عطفُ بيانٍ مع حرف) ، وهو هـٰذا .

و(**كأَسَدْ**) : قال المَكُوديُّ : (ينبغي أنْ تكونَ الكافُ اسماً بمعنىٰ « مِثْل » ؛ لأنَّ الحالَ أصلُها أنْ تكونَ وصفاً ، ويجوزُ أنْ تكونَ الكافُ حرفاً ، ويكونَ قد قَصَدَ تفسيرَ المعنىٰ ، لا أنَّها هي الحالُ بنَفْسها) انتهىٰ « تمرين »[2] .

❁ **قوله** : (**أي : كأَسَدْ**) ظاهِرُهُ : أَنَّهُ مِنَ التشبيه البليغ ؛ فـ(الأسدُ) ليس مُستعمَلاً في (زيد) ، بل في الحيوان المُفترِس ، بخلاف : (رأيتُ أسداً في

❁ **قوله** : (**لأنَّ الحالَ أصلُها أنْ تكونَ وصفاً**) ؛ أي : والكافُ بمعنىٰ (مثل) وصفٌ ؛ أي : مُماثِلاً .

❁ **قوله** : (**لا أنَّها هي الحالُ بنَفْسها**) ؛ أي : بل الحالُ في الظاهر هو مجموعُ الجارِّ والمجرور ، وهو ليس بوصف وإن كان المُتعلَّقُ وصفاً .

---

(١) مغني اللبيب (١/٣٠٤) ، وانظر « الكتاب » (١/٣١٨ ، ٣٧٠ ، ٣٩٤) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٧٦) ، وانظر « شرح المكودي » (ص١٣٤) .

أي : يَكثُرُ مجيءُ الحالِ جامدةً : إن دلَّتْ علىٰ سِعْرٍ ؛ نحوُ : (بِعْهُ مُدّاً بدرهم) ؛ فـ(مُدّاً) : حالٌ جامدة ، وهي في معنى المُشتقِّ ؛ إذ المعنىٰ : بِعْهُ مُسعَّراً كلَّ مُدٍّ بدرهم .

ويَكثُرُ جُمُودُها أيضاً : فيما دلَّ علىٰ تفاعُلٍ ؛ نحوُ : (بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ) ؛

الحمام) ؛ فإنَّ الأسدَ فيه أُطلِقَ علىٰ (زيد) بادِّعاء أنَّهُ مِنْ أفراده ، وعبارةُ « التوضيح » : (نحوُ : « رأيتُ أسداً » ؛ أي : شجاعاً) ، وهو ظاهرٌ علىٰ ما اختاره السَّعْدُ ؛ مِنْ تجويز الاستعارةِ فيما إذا وَقَعَ اسمُ المُشبَّهِ به خبراً عن اسم المُشبَّه ، أو حالاً منه مثلاً . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (وعبارةُ « التوضيح » : نحوُ : « رأيتُ أسداً » ؛ أي : شجاعاً) صوابُهُ : (نحوُ : « كرَّ زيدٌ أسداً » ؛ أي : شجاعاً) ، كما في « التوضيح » الناقلِ هو منه ؛ لأنَّ مثالَهُ لم يُجمَعْ فيه بينَ (زيد) و(أسد) علىٰ وجه الحاليَّة .

❀ قوله : (علىٰ ما اختاره السَّعْدُ . . .) إلىٰ آخره : كان المُناسِبُ أنْ يقولَ : (علىٰ ما ذَكَرَهُ السعدُ في نحو ذلك ؛ مِنْ جواز أنْ يكونَ المُشبَّهُ ليس مذكوراً ؛ فلا يلزمُ علىٰ كون اسمِ المُشبَّه به مُستعاراً الجمعُ بينَ المُشبَّهِ والمُشبَّه به علىٰ وجه يُنبِئُ عن التشبيه) ، وإلا فظاهرُ عبارتِهِ : أنَّ السعدَ يُجيزُ في الاستعارة الجمعَ بين المُشبَّه والمُشبَّه به ، وليس كذلك .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٥) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ٢٩٧ـ٢٩٨) ، و« المختصر » للسعد (ص٥٧٤ـ٥٧٦) .

أي : مُناجَزةً[1] ، **أو على تشبيه ؛ نحوُ : (كَرَّ زيدٌ أسداً) ، أي : مُشبِهاً** الأسدَ ؛ فـ (**يداً**) و(**أسداً**) : جامدانِ ، وصحَّ وقوعُهُما حالاً ؛ لظهور تأوُّلِهما بمُشتقٍّ كما تقدَّم ، **وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وفي مُبدِي تأَوُّلِ)** ؛ أي : يَكثُرُ مجيءُ الحالِ جامدةً حيثُ ظَهَرَ تأوُّلُها بمُشتقٍّ[2] .

وعُلِمَ بهـٰذا وما قبلَهُ : أنَّ قولَ النَّحْويِّينَ : إنَّ الحالَ يجبُ أنْ تكونَ مُنتقِلةً مُشتقَّةً . . معناه : أنَّ ذلك هو الغالبُ ، لا أنَّهُ لازمٌ ، **وهـٰذا معنىٰ قولِهِ فيما تقدَّم** : (لـٰكن ليسَ مُستحَقّاً) .

٣٣٦ـ والحالُ إنْ عُرِّفَ لفظاً فٱعتقِدْ تنكيرَهُ معنىً كـ (وَحْدَكَ ٱجتهِدْ)

. . . .

. . . .

---

(١) ويصحُّ أن يُقرأ : (مُناجِزَهُ) علىٰ أنَّهُ اسمُ فاعلٍ مضافٌ لضمير المشتري المعلومِ من السياق ؛ أي : مُقابِضَهُ . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣٢) .

(٢) وبقي مسألةٌ أخرىٰ يَكثُرُ الجُمُودُ فيها مع تأوُّلها بالمُشتقِّ دون كُلْفة ؛ وهي : أنْ تَدُلَّ الحالُ علىٰ ترتيب ؛ نحوُ : (ادخلوا رجلاً رجلاً) ، أو (رجلَينِ رجلَينِ) ؛ أي : مُرتَّبِينَ ، وضابطُهُ : أنْ يُذكَرَ المجموع أوَّلاً ثم يفصلَ ببعضه مُكرَّراً ، والمختار : أنَّ كلاً منهما نُصِبَ على الحال وإن كانتِ الحالُ هي مجموعَهُما ، لـٰكن لمَّا لم يقبل المجموع مِنْ حيثُ هو مجموعٌ . . جُعِلَ في أجزائه ؛ كما مرَّ في (حُلْوٌ حامضٌ) ، وجَعَلَ ابنُ جني الثانيَ صفةً بتقدير مضاف ؛ أي : رجلاً ذا رجل ، واستحسن بعضُهُم عطفَهُ على الأوَّل بتقدير الفاء ؛ إذ لا يعطف لفظاً بغيره ، وقال الرَّضِيُّ : قد يُعطَفُ بـ (ثُمَّ) ؛ فمجموعُ المسائلِ التي تقع الحالُ فيها جامدةً مع ظهور تأوُّلها بالمشتق . . أربعٌ ، وبقي ستُّ مسائلَ لا يظهر تأوُّل الحالِ فيها بالمُشتقِّ إلا بتكلُّف ، وقد ذكرها الخضري مع أمثلتها في « حاشيته » (١/ ٤٣٢ـ٤٣٣) .

مذهبُ جمهورِ النَّحْويِّينَ : أنَّ الحالَ لا تكونُ إلا نكرةً[1] ، وأنَّ ما وَرَدَ منها مُعرَّفاً لفظاً فهو مُنكَّرٌ معنىً ؛ كقولهم : (جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) .

---

* قوله : (جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) ؛ أي : جميعاً ، يُقالُ أيضاً : (جَمَّاءَ غَفِيراً) بالتنكير على الأصل ، و(الجَمَّاءُ) : مِنَ الجَمِّ ؛ وهو الكثيرُ ؛ يُقالُ : (امرأةٌ جَمَّاءُ المَرَافِقِ) ، و(الغَفِيرُ) : مِنَ الغَفْر ؛ وهو السَّتْر ؛ بمعنى الغافِرِينَ ؛ أي : الساتِرِينَ لكثرتهم وجهَ الأرض ، وحُذِفَتِ التاءُ ؛ حَمْلاً لـ(فَعِيل) بمعنىٰ (فاعل) علىٰ (فَعِيل) بمعنىٰ (مفعول) ؛ مثلُ : ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ﴾ [الأعراف : ٥٦] . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

ووقع في « شرح الرَّوْض » : أنَّ قولَهُم : (الجَمُّ الغَفِيرُ) سهوٌ ، وإنَّما يُضَمُّ (الغَفِيرُ) إلى (الجَمَّاء) ؛ فيُقالُ : (جاؤوني جَمَّاءَ غَفِيراً) ، و(الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) ؛ أي : بجماعتهم الكثيرينَ ولم يتخلَّفْ منهم أحدٌ[3] .

---

* قوله : (وحُذِفَتِ التاءُ) ؛ أي : مِنَ (الغَفِير) ؛ أي : مع أنَّهُ صفةٌ لـ(الجَمَّاء) الذي هو مُؤنَّثٌ بمعنى الجماعة .

* قوله : (سهوٌ) ؛ أي : لاستعماله مع (الجمِّ) غير الممدود .

* قوله : (وإنَّما يُضَمُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يُستعمَلُ مع (الجَمَّاء) بالمدِّ .

---

(١) أي : لأنَّ الغالبَ تعريفُ صاحبِها ، فلو عُرِّفتْ مع كونها مُشتقَّةً . . لَتُوُهِّمَ أنَّها نعتٌ عندَ نصبِ صاحبِها أو خفاءِ الإعراب ، وحُمِلَ غير الغالب عليه . « خضري » (١/ ٤٣٣) .
(٢) الدرر السنية (١/ ٥٣٠) .
(٣) أسنى المطالب (١/ ٤٨٨) .

و[1] : [من الوافر]

١٨٠ـ [فأَرْسَلَها] العِرَاكَ. . . . .

وردَّهُ ابنُ حجر في « شرح العباب » : بأَنَّهُ صرَّح في « القاموس » بـ (الجم الغَفِير) ؛ فلا سهوَ فيه ، بل السهوُ في خلافه[2] .

❁ قوله : ([فأَرْسَلَها] العِرَاكَ) الضميرُ : للخيل ؛ أي : مُعترِكةً ؛ بمعنىٰ : مُزدحِمةً ، وهٰذا مِنْ بيت تمامُهُ في « الصحاح »[3] :

. . . . ولـم يَـذُدْهـا ولم يُشفِقْ علىٰ نَغَصِ الدِّخَالِ

ومعنـىٰ (لـم يَـذُدْهـا) : لـم يَسُقْهـا ، و(لـم يُشفِـقْ) : عطفٌ عليـه ،

❁ قوله : (أي : مُعترِكةً) المُناسِبُ : (مُعارِكةً) ؛ لأنَّ اسمَ فاعلِ (العِرَاك) : (مُعارِكٌ) ، لا (مُعترِكٌ) .

❁ قوله : (ومعنىٰ « لم يَذُدْها » . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (ولم

---

(١) جزء بيت لسيدنا لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٦٢) ، وذكره المُحشِّي بتمامه ، وهو ضمن قصيدة يصف بها حُمُرَ وحش تعدو على الماء ، ومطلعها :

أَلَمْ تُلْمِمْ على الدِّمَنِ الخَوَالِي لسَلْمـىٰ بـالمَـذَانِـبِ فـالقُفَـالِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣٧٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٢٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٩٩) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣٠٤) ، و« المساعد » (٢/ ١١) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٣٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٧٤ـ ١١٧٦) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ١٩٢ـ ١٩٤) .

(٢) الإيعاب شرح العباب (٣/ ق١٧٩) ، وانظر « القاموس المحيط » (٤/ ٩٠) .

(٣) الصحاح (٣/ ١٠٥٩) .

و(اجتهِـدْ وَحْـدَكَ)[1] ، و(كَلَّمْتُـهُ فـاهُ إلـىٰ فِـيَّ) ؛ فـ (**الجَمَّـاءَ**) ،

و(**النَّغَص**) بفتح النون والغينِ المُعجَمة وفي آخره صادٌ مُهمَلة : مصدرُ (نَغِصَ البعيرُ) : إذا لم يَتِمَّ شُرْبُهُ ، و(**الدِّخَال**) : مِنَ المُداخلة .

وذَكَرَ العَيْنيُّ أنَّ الضميرَ في (أَرْسَلَها) للأُتُن ؛ قال : (**والمعنىٰ** : أنَّهُ أَرْسَلَ الإِبِلَ إلى الماء مُزدحِمةً ولم يُشفِقْ عليها مِنْ نَغَص الدِّخَال ؛ وهو تكديرُ الماء بوُرُودها فيه مُزدحِمةً ؛ لمُداخلة بعضِها بعضاً) انتهىٰ[2] .

❀ **قوله : (كَلَّمْتُهُ فاهُ إلىٰ فِيَّ) قيل** : إنَّ (فاهُ) حالٌ ؛ أي : مُشافِهاً ،

يَذُدْها ؛ أي : لم يمنعْها عن ذلك) .

❀ **قوله : (والمعنىٰ : أنَّهُ أَرْسَلَ الإِبِلَ) لا يُناسِبُ قولَهُ أوَّلاً** : (للأُتُن) ، وفي بعض النسخ : (والمعنىٰ : أنَّهُ أرسلَ الأُتُنَ) ، وفي بعضها أوَّلاً : (للإِبِلِ)[3] .

❀ **قوله رحمه الله : (إلىٰ فِيَّ)** مجرورٌ بكسرةٍ مُقدَّرةٍ علىٰ ما قبلَ ياءِ المُتكلِّم الذي هو الواوُ المنقلبةُ ياءً المدغمةُ في ياء المُتكلِّم ؛ لِمَا تقدَّم عن

---

(١) هو حالٌ من الفاعل ، وكذا في نحو : (رأيتُ زيداً وحدَهُ) عند سيبويه ؛ لأنَّ المصادرَ إنَّما تجيءُ أحوالاً مِنَ الفاعل غالباً ؛ فالهاءُ في (وحدَهُ) مفعولُهُ بحذف الجار ؛ أي : رأيتُهُ حالَ كوني مُنفرِداً به ؛ أي : برؤيته ، وأجاز المُبرِّد كونَهُ حالاً مِنَ المفعول ، وأَوْجبه ابنُ طلحةَ ، وضُعِّفَ . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣٣) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١١٧٥) .

(٣) جاء في جميع النسخ الخطية التعبيرُ بالأتن في كلا الموضعين ، وفي (هـ) بالإبل كذلك ، وفي النسخة التي كتب عليها المُقرِّر بالأتن في الموضع الأول ، والإبلِ في الثاني ؛ ولذلك صرَّح بعدم المناسبة .

و(العِرَاكَ) ، و(وحدَكَ) ، و(فاه) : أحوالٌ ، وهي معرفةٌ لفظاً ، لـٰكنَّها

و(إلىٰ فِيَّ) إنَّما هو للتبيين ؛ فلا يتعلَّقُ بشيء عندَ سيبويهِ ، وقيل : انتصبَ

الرَّضِيِّ : أنَّ (أباً) و(أخاً) و(حماً) و(هناً) يجوزُ عندَ إضافتِها إلىٰ ياء المُتكلِّم ردُّ لاماتِها وإدغامُها في ياء المُتكلِّم ؛ فتقولُ : (أبيَّ) و(أخيَّ) و(حميَّ) و(هنيَّ) بياءٍ مُشدَّدةٍ في الكلِّ ، وعدمُ ردِّها ؛ فتقولُ : (أبي) و(أخي) و(حمي) و(هني) بياءٍ مُخفَّفةٍ في الكلِّ هي ياءُ المُتكلِّم[1] ، وأمَّا (فو) : فلا بُدَّ عندَ إضافتِهِ إلىٰ ياء المُتكلِّم مِنْ قَلْب عينِهِ التي هي الواوُ ياءً وإدغامِها في الياء .

* قوله : (و« إلىٰ فِيَّ » إنَّما هو للتبيين) فإنَّهُ لمَّا احتملَ (كلَّمتُهُ فاهُ) كونَ المُرادِ (إلىٰ فِيَّ) ؛ فيكونُ التكليمُ حقيقةً ، وكونَ المُرادِ (إلىٰ في رسولِهِ لا إلىٰ فِيَّ) ؛ فيكونُ التكليمُ مجازاً . . بيَّن المُرادَ بقوله : (إلىٰ فِيَّ) ، لـٰكن لا يخفىٰ تكلُّفُهُ ، والأظهرُ قياساً علىٰ ما مرَّ في (مُدّاً بكذا) : أنَّ (إلىٰ فِيَّ) صفةٌ لـ (فاه) ؛ أي : الكائنَ إلىٰ فِيَّ ؛ أي : المُوجَّهَ إليه ، وقد علمتَ أنَّ (مُدّاً بكذا) علىٰ جَعْلِ النكرةِ عامَّةً وتقديرِ (منه) ، وأنَّ (يداً بيد) علىٰ حذف مضاف ، ومثلُهُ ما هنا ؛ أي : (ذا فيه الكائنَ إلىٰ فيَّ) ؛ إذ لا معنىٰ لقولك : (كلَّمتُهُ حالَ كونه فاهُ الكائنَ إلىٰ فِيَّ) بقَطْعِ النَّظَرِ عن التأويل بالمُشتقِّ ، مع أنَّ ظاهرَ كلامِهِم أنَّ التأويلَ لمُجرَّد تحصيلِ الاشتقاق لا له مع تصحيح المعنىٰ ، واللهُ أعلمُ .

* قوله : (فلا يتعلَّقُ بشيء . . .) إلىٰ آخره : قد تقدَّم نقلاً عن « المغني »

---

(١) انظر « شرح الكافية » للرضي (٢/ ٢٦٩ـ ٢٧١) .

علىٰ حذف الجار ؛ أي : مِنْ فيه إلىٰ فِيَّ ، وهو للأخفش ، قاله أبو حيَّانَ .

وقال بعضُهُم : (إنَّ « فاهُ إلىٰ فِيَّ » : جملةٌ في موضع الحال ، ولمَّا تعذَّر في الجملة ظهورُ الإعراب . . جُعِلَ النصبُ في جزئها الأوَّل ؛ وهو « فاهُ ») .

وقيل : حالٌ نائبةٌ مَناب (جاعل) ؛ أي : جاعِلاً فاهُ إلىٰ فِيَّ . انتهىٰ « شرح الفارِضي »[1] .

في (يداً بيد) : أنَّ (بيد) بيانٌ ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ استُؤنِفَ للتبيين[2] ، وأيُّ فرقٍ بين هـٰذا وذاك ؟

❁ **قوله** : (**وقال بعضُهُم** : **إنَّ « فاهُ إلىٰ فِيَّ » : جملةٌ** . . .) إلىٰ آخره : **مُحصَّلُهُ** : أنَّ الحالَ هو الجملةُ بحسَب الأصل ؛ **فالأصلُ** : (فُوهُ إلىٰ فيَّ) مبتدأٌ وخبر ، ثمَّ أُرِيدَ ظهورُ الإعراب ، فظَهَرَ علىٰ جزئها الأوَّل ؛ لتعذُّرِ ظهورِهِ عليها ؛ فصار (فاهُ) هو الحالَ ، و(إلىٰ فيَّ) مُتعلِّقاً بمحذوف صفة ، أو بيان للشِّقِّ الآخَرِ الذي به التَّفَاوُهُ ، وليس المقصودُ أنَّ (فاه) ظَهَرَ عليه النصبُ الذي حقُّهُ أنْ يكونَ للجملة معَ كونِهِ الآنَ مبتدأً وما بعدَهَ خبراً ، فيكونَ المحكومُ عليه بالحاليَّة هو الجملةَ بحسب الأصل وبحسَب الآنَ ؛ لأنَّهُ خروجٌ عن الغَرَض مِنْ وقوع الحالِ معرفةً .

نعم ؛ إنْ جُعِلَ هـٰذا احتمالاً مُقابِلاً لِمَا نحن فيه . . ظَهَرَ ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٧٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٩/٢٠ـ ٢١) ، و« الكتاب » (١/٣٩٢ـ ٣٩٤) .

(٢) انظر (٣/٣٩٥ـ٣٩٦) .

مُؤوَّلةٌ بنكرة ، والتقديرُ : (جاؤوا جميعاً) ، و(أَرْسَلَها مُعترِكةً) ، و(اجتهِدْ مُنفرِداً) ، و(كَلَّمْتُهُ مُشافَهةً)[1] .

وزَعَمَ البغداديُّونَ ويونسُ : أَنَّهُ يجوزُ تعريفُ الحالِ مطلقاً بلا تأويلٍ[2] ؛ فأجازوا : (جاء زيدٌ الراكبَ) .

وفَصَّلَ الكُوفيُّونَ فقالوا : إنْ تَضَمَّنتِ الحالُ معنى الشرط . . صحَّ تعريفُها ، وإلا فلا[3] ؛ **فمثالُ ما تضمَّن معنى الشرط** : (زيدٌ الراكبَ أَحْسَنُ منه الماشيَ) ؛ **فـ** (**الراكبَ**) **و**(**الماشيَ**) : حالانِ ، وصحَّ تعريفُهُما ؛ لتأوُّلهما بالشرط ؛ إذ التقديرُ : (زيدٌ إذا رَكِبَ أَحْسَنُ منه إذا مَشَىٰ) ، **فإن لم تتقدَّرْ بالشرط لم يصحَّ تعريفُها ؛ فلا تقولُ** : (جاء زيدٌ الراكبَ) ؛ إذ لا يصحُّ : (جاء زيدٌ إنْ رَكِبَ) .

---

(١) ويجوز أن يُقرأ : (مُشافِهَهُ) ، كما في « الصبان » (٢/ ٢٥٥) ، وكما مرَّ في (مناجزة) ، وقال المرادي في « التوضيح » (٢/ ٧٠٠) : (وفيه ـ أي : « العِرَاك » ـ وفي نحوه ثلاثةُ مذاهبَ : أحدُها : أَنَّهُ مصدرٌ في موضع الحال ، وهو مذهبُ سيبويهِ ، والثاني : أَنَّهُ معمولٌ لفعلٍ مُقدَّر ؛ أي : تعتركُ العِرَاكَ ، وهو مذهبُ الفارسيِّ ، والثالث : أَنَّهُ معمولٌ لحالٍ محذوفة ؛ أي : معتركة العِرَاكَ ، وذَهَبَ ابنُ الطَّراوة : إلىٰ أَنَّ « العِرَاك » نعتُ مصدرٍ محذوفٍ وليس بحال ؛ أي : الإرسالَ العراك) .

(٢) قوله : (مطلقاً) ؛ أي : تضمَّن معنى الشرط أو لا ؛ قياساً على الخبر وعلىٰ ما سُمِعَ منه . « خضري » (١/ ٤٣٤) .

(٣) انظر قول البغداديِّينَ والكُوفيِّينَ في « التذييل والتكميل » (٩/ ٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٩٧) ، و« المساعد » (٢/ ١١) .

٣٣٧ـ ومصـدرٌ مُنكَّـرٌ حـالاً يَقَـعْ   بكَثْـرةٍ كـ (بَغْتـةً زيـدٌ طَلَـعْ)

حـقُّ الحـالِ : أنْ يكـونَ وصفـاً ؛ وهـو مـا دلَّ علـىٰ معنـىً وصـاحبِـهِ ؛ كـ (قائم) ، و(حَسَنٍ) ، و(مضروبٍ) ؛ فوقوعُها مصدراً علىٰ خلاف الأصلِ ؛ إذ لا دَلالةَ فيه علىٰ صاحب المعنىٰ .

وقد كَثُرَ مجيءُ الحالِ مصدراً نكرةً[1] ، ولـٰكنَّهُ ليس بمَقِيسٍ ؛ لمجيئه علىٰ

---

* قوله : (ومصدرٌ) مبتدأٌ ، و(مُنكَّرٌ) : صفتُهُ ، وجملةُ (يَقَعْ بكثرةٍ . . .) إلىٰ آخره : هو الخبرُ ، و(حالاً) : منصوبٌ على الحال مِنْ فاعل (يَقَعْ) .

* قوله : (كبَغْتةً) الكافُ : داخلةٌ علىٰ محذوفٍ ، و(بَغْتةً) : حالٌ مِنْ فاعل (طَلَع) ، والتقديرُ : (وذلك كقولك : « زيدٌ طَلَعَ بغتةً ») ؛ أي : فجأةً .

* قوله : (ولـٰكنَّهُ ليس بمَقِيسٍ) هـٰذا هو مذهبُ الجمهور ، وقاسه المُبرِّدُ ؛ فقيل : مطلقاً ، . . . .

---

* قوله : (وقاسه المُبرِّدُ) ظاهرُهُ : أنَّهُ يقولُ بأنَّهُ منصوبٌ على الحال ، وهو يُنافي قولَ الشارحِ بعدُ : (وذَهَبَ الأخفشُ والمُبرِّد . . .) إلىٰ آخره ،

---

(١) كما هو صريحُ كلام المتن ، ويُشعِرُ : بأنَّ وقوعَ المصدرِ المُعرَّفِ حالاً . . قليلٌ ، وهو كذلك ، وهو نوعان : عَلَمُ جنسٍ ؛ كـ (جاءتِ الخيلُ بَدَادِ) ، والمُعرَّفُ بـ (أل) الجنسيَّة ؛ كـ (أَرْسَلَها العِرَاكَ) ، والصحيح : أنَّهُ مُؤوَّل بنكرة مُشتقَّة كما في المنكر ؛ أي : مُتبدِّدةً ومُعترِكةً . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣٤) .

خلاف الأصل ، ومنه : (زيدٌ طَلَعَ بَغْتةً) ؛ فـ (**بَغْتةً**) : مصدرٌ نكرةٌ ، وهو منصوبٌ على الحال ، والتقدير : (زيدٌ طَلَعَ باغِتاً) ، **هٰذا مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ** .

وقيل : فيما هو نوعٌ مِنْ عامله ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ سُرْعةً)[1] ، **وهو المشهورُ عنه**[2] .

فلعلَّ له قولَينِ ، **أو المُرادُ** : قاس وقوعَ المصدر في هٰذا الموضع وإن لم يكن نصبُهُ على الحال عنده .

❃ **قوله** : (**مِنْ عامله**) ؛ أي : مِنْ مدلولِ عامله .

---

(١) السرعةُ نوعٌ من المجيء ، ويمتنع نحوُ : (جاء زيدٌ ضحكاً) ؛ لأنَّ الضحك ليس نوعاً من المجيء ، وقال الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ٣٧٤) نقلاً عن المُوضِّح : (وإنَّما قاسه المُبرِّد ولم يَقِسْهُ سيبويهِ ؛ لأنَّ سيبويهِ يرىٰ أنَّهُ حالٌ على التأويل ، ووضع المصدر موضعَ الوصف لا ينقاسُ ، كما أنَّ عكسَهُ لا ينقاس ، والمُبرِّدَ يرىٰ أنَّهُ مفعولٌ مطلق حُذِفَ عاملُهُ لدليل ؛ فهو عنده مَقِيسٌ ، كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل ، فهٰذا الخلافُ مبنيٌّ على الخلاف في أنَّهُ حالٌ أو مفعول مطلق) ، ثم قال : (**وظاهر كلامه هنا** : أنه عند المُبرِّد حال ، وهو لا يقول بذلك) .

(٢) **واستثنى الناظمُ ثلاثةَ أنواعٍ جوَّز القياسَ فيها** : **الأوَّلُ** : ما وَقَعَ بعدَ خبرٍ قُرِنَ بـ (أل) الدالَّة على الكمال ؛ نحوُ : (أنتَ الرجلُ علماً) ؛ أي : الكاملُ في حال علم ، **والثاني** : ما وَقَعَ بعدَ خبرٍ يُشبَّهُ به مبتدؤُهُ ؛ نحوُ : (أنتَ زهيرٌ شِعْراً) ، **والثالثُ** : ما وَقَعَ بعدَ (أمَّا) ؛ نحوُ : (أمَّا عِلْماً فعالم) ، **والأصلُ فيه** : أنَّ رجلاً وُصف عنده شخصٌ بعلم وغيره ، فقال الرجلُ للواصف : أمَّا عِلْماً فعالم ؛ يريد : مهما يُذكَرُ إنسانٌ في حال علم . . فالذي وصفتَ عالم ؛ كأنَّهُ مُنكِرٌ ما وصفه به مِنْ غير العلم ، والنوعُ الأوَّل والثاني يُعرَبُ تمييزاً عندَ أبي حيَّان ، والثالثُ مفعولاً به عند بعضهم . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٢٨ـ ٣٢٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٩٩) .

وذَهَبَ الأخفشُ والمُبرِّدُ : إلىٰ أنَّهُ منصوبٌ على المصدريّة ، والعاملُ فيه محذوفٌ ، والتقديرُ : (طَلَعَ زيدٌ يَبغَتُ بَغْتةً) ؛ فـ (يَبغَتُ) عندَهُما : هو الحالُ ، لا (بَغْتةً) .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّهُ منصوبٌ على المصدريّة كما ذَهَبَا إليه ، لـٰكنَّ الناصبَ له عندَهُم : الفعلُ المذكور ؛ وهو (طَلَعَ) ؛ لتأوُّله بفعلٍ مِنْ لفظ المصدر ، والتقديرُ في قولك : (زيدٌ طَلَعَ بَغْتةً) : (زيدٌ بَغَتَ بَغْتةً) ؛ فيُؤوِّلونَ (طَلَعَ) بـ (بَغَتَ) ، ويَنصِبونَ به (بَغْتةً)[1] .

٣٣٨ـ ولم يُنكَّرْ غالباً ذو الحالِ إنْ لـم يتـأخَّـرْ أو يُخصَّـصْ أو يَبِـنْ

٣٣٩ـ مِنْ بعدِ نفيٍ أو مُضاهِيهِ . . . .

---

* قوله : (فـ « يَبغَتُ » عندَهُما : هو الحالُ) ؛ أي : فجملةُ (يَبغَتُ) هوَ الحال .

* قوله : (أو يَبِنْ) ؛ أي : يَظهَرِ الحالُ .

* قوله : (أو مُضاهِيهِ) ؛ أي : مُشابِهِهِ .

---

* قـولـه : (أي : يَظهَـرِ الحـالُ) كـان المُنـاسِـبُ : (أي : يظهـرْ ذو الحال) ؛ لأنَّ الكلامَ فيه ، إلا أنَّ المُحشِّيَ تَبِعَ نسخَ « الأُشْمُونيِّ » السَّقِيمةَ .

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/٣٢٨) ، و« التذييل والتكميل » (٩/٤٤ـ٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/٤٤٠) ، و« همع الهوامع » (٢/٢٩٨ـ٢٩٩) .

. . . . كـ (لا   يَبْغِ ٱمْرُؤٌ على ٱمْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

حقُّ صاحبِ الحالِ : أنْ يكونَ معرفةً[1] ، ولا يُنكَّرُ في الغالب إلا عندَ وجودِ مُسوِّغٍ ؛ وهو أحدُ أمورٍ :

منها : أنْ تتقدَّمَ الحالُ على النكرة[2] ؛ نحوُ : (فيها قائماً رجلٌ) ، وكقول الشاعر ـ وأَنْشَدَهُ سيبويهِ[3] ـ : [من الطويل]

١٨١ـ وبالجسمِ مِنِّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ   شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العينَ تَشْهَدِ

❁ قوله : (مُسْتَسْهِلَا) بكسر الهاء ، و(الاستسهالُ) : الاستخفافُ ، والمعنىٰ : لا يتعدَّ امرؤٌ على امرئ مُستخِفّاً به .

❁ قوله : (وبالجسمِ مِنِّي) رُوِيَ : (وفي الجسم) ، وهو خبرُ (شُحُوبٌ) ،

---

(١) أي : لأنَّهُ مبتدأٌ في المعنىٰ ، وهو لا يكونُ في الغالب إلا معرفةً ، أو نكرةً بمُسوِّغ . « خضري » (١/ ٤٣٥) .

(٢) أي : فالتقديمُ هو المُسوِّغُ لكونِ صاحبِها نكرةً ؛ قياساً على المبتدأ إذا قُدِّمَ خبرُهُ ؛ بناءً علىٰ أنَّ المُسوِّغَ هو التقديم . « خضري » (١/ ٤٣٥) ، وانظر ما تقدم في (٢/ ٢٧٢ـ٢٧٣) .

(٣) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ١٢٣) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٣) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٣٣) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ١٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٤٥) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١١٨ـ١١١٩) .

وكقوله[1] : [من الطويل]

١٨٢ـ وما لامَ نَفْسِي مِثْلَها ليَ لائمٌ ولا سَدَّ فَقْرِي مثلُ ما مَلَكَتْ يَدِي

فـ (**قائماً**) : حالٌ مِنْ (رجلٌ) ، و(**بيِّناً**) : حالٌ مِنْ (**شُحُوبٌ**) ، و(**مِثْلَها**) : حالٌ مِنْ (لائمٌ) .

ومنها : أنْ تتخصَّصَ النكرةُ بوصفٍ ، أو بإضافة .

قال المُؤلِّفُ في « شرح التسهيل » : (يُقالُ : « شَحَبَ جِسمُهُ يَشحُبُ » بالضم : إذا تغيَّر ، و« شَحُبَ جسمُهُ ـ بالضم ـ شُحُوبةً » : لغةٌ فيها حكاها الفرَّاء) انتهىٰ[2] .

و(**مِنِّي**) : صفةٌ لـ (الجسم) بزيادة (أل) .

والشاهدُ : في (بيِّناً) ـ أي : ظاهراً ـ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ (شُحُوب) مع أنَّهُ نكرةٌ ؛ لتقدُّمها عليه .

و(**لو عَلِمْتِهِ**) بكسر التاء الفوقيّة : خطابٌ لمُؤنَّث جملةٌ معترضة بين الحال وصاحبِها ، ورُوِي : (إنْ نَظَرتِهِ) ، **وقولُهُ** : (**وإنْ تَستَشْهِدِي العينَ تَشْهَدِ**) ؛ أي : تَشْهَدْ لكِ بأنَّ بجسمي شُحُوباً بيِّناً .

---

* **قوله** : (**يُقالُ : شَحَبَ جسمُهُ**) ؛ أي : بفتح الحاء مِنْ باب (قَعَدَ) ، **وقولُهُ** : (**وشَحُبَ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : مِنْ باب (سَهُلَ) .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٣) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ١٩) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٤٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٦٩ـ١١٧٠) .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٩) ، وانظر « الصحاح » (١/ ١٥٢) ، و« المخصص » (٤/ ٣٩٥) .

فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾ [الدخان : ٤ـ٥] ، . . . .

---

* قوله : (﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا ﴾) ؛ فـ (أَمْراً) : حالٌ مِنْ (أمرٍ) ؛ لتخصيصه بالوصف ، والأمرُ الأوَّل : واحدُ الأمور ، والثاني : واحدُ الأوامر ضدُّ النهي ؛ أي : مأموراً به عندَنا ، لٰكن قال ابنُ هشامٍ : (ليستِ الآيةُ مِنْ ذلك ، خلافاً للناظم وابنِهِ) .

ووُجِّهَ : بأنَّ الحالَ إنَّما تجيءُ مِنَ المضاف إليه إذا كان المضافُ عاملاً في الحال ، أو كان جزءَ المضافِ إليه ، أو كجزئه ، وليس شيءٌ منها موجوداً في الآية ؛ فنَصْبُ (أمراً) فيها : بالحاليَّة مِنَ الضمير في (حكيمٍ) ، أو مِنْ (كلٌّ) ، أو مِنْ ضمير الفاعل أو المفعول في (أَنْزَلْناهُ) ، أو بالاختصاص ، أو بأنَّهُ مفعولٌ له ، أو بالمصدريَّة مِنْ معنىٰ (يُفرَق) ، أو بأنَّهُ مفعولُ (مُنذِرِينَ) ، وجَوَّزَ السَّفَاقِسيُّ مع أكثرِ ذلك كونَهُ حالاً مِنْ (أمر) ، كما عليه الناظمُ وابنُهُ .

ويُجابُ : بمَنْعِ أنَّ المضافَ ليس جزءَ المضاف إليه ، بل هو جزؤُهُ[1] ؛ مِنْ حيثُ إنَّ لفظةَ (كل) هنا بمعنى الأمر ؛ لأنَّها بحسَبِ ما تُضافُ إليه . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

---

* قوله : (أو بأنَّهُ مفعولُ « مُنذِرِينَ ») ؛ أي : مفعولٌ به .

* قوله : (بل هو جزؤُهُ) المُناسِبُ : (كجزئه) .

---

(١) في « الدرر السنية » : (كجزئه) ، وسيُنبِّه عليه الأنبابي .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٣٤ـ٥٣٥) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ٣١٣ـ ٣١٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٣١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٣) ، و« المجيد في إعراب القرآن المجيد » للسفاقسي (٥/ ٣٣٩) .

وقولُ الشاعر[1] : [من البسيط]

١٨٣ـ نَجَّيتَ يا ربِّ نُوحاً وٱستجبتَ لهُ في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونَا
وعـاشَ يـدعـو بـآيـاتٍ مُبيِّنَـةٍ في قومِهِ ألفَ عامٍ غيرَ خَمْسِينَا

وفي « شرح الفارِضيِّ » : (**توقَّفَ فيه بعضُهُم** ؛ لكونه حالاً مِنَ المضاف إليه بلا مُسوِّغ ، **وقيل** : بل فيه مُسوِّغٌ ؛ وهو أنَّ المضافَ مثلُ جزءِ المضاف إليه هنا)[2] .

❀ **قوله** : (**نَجَّيتَ يا ربِّ** . . .) إلىٰ آخره : (**فُلُك**) بضمِّ اللام ، و(**ماخِرٍ**) بكسر الخاء المُعجَمة : صفةٌ له ؛ وهو الذي يَشُقُّ الماءَ ، و(**اليَم**) : البحرُ .

والشاهدُ : في (مَشْحُونَا) ـ أي : مملوءاً ـ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ (فُلُكٍ) مع أنَّهُ نكرةٌ ؛ لتخصُّصه بالوصف .

❀ **قوله** : (**بضمِّ اللام**) ؛ أي : إتباعاً للفاء ؛ ولعلَّ هـٰذا لغةٌ[3] ، أو لأجل الوزن .

---

(١) بيتان مجهولا النسبة ، **وقد استشهد بالأوَّل منهما** : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٣٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٣١٢) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١١٩ـ١١٢٠) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧٧) .

(٣) قال الزَّبيدي في « التاج » (٢٧/ ٣٠٥) : (وأشار الرَّضِيُّ في « شرح الشافية » : إلىٰ جواز أنْ يكونَ بضمَّتَينِ هو الأصلَ ، وأنَّ ضمَّ الأول وتسكينَ الثاني لعله تخفيفٌ منه ؛ كـ« عُنُق » ، وأطال في توجيهه) .

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [فصلت : ١٠] .

ومنها : أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ ، وشِبْهُ النفيِ : هو الاستفهامُ والنهيُ ، وهو المُرادُ بقوله : (أو يَبِنْ مِنْ بعدِ نفيٍ أو مُضاهِيهِ) .

فمثالُ ما وَقَعَ بعدَ النفيِ : قولُهُ[1] : [من السريع]

١٨٤ـ ما حُمَّ مِنْ موتٍ حِمىً واقِياً ولا تَـرَىٰ مِـنْ أحـدٍ بـاقِيَـا

❀ قوله : (﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ فـ(سَوَاءً) : حالٌ مِنْ (أربعة) ؛ لاختصاصها بالإضافة إلىٰ (أيام) .

❀ قوله : (ما حُمَّ . . .) إلىٰ آخره : (حُمَّ) بضمِّ الحاء المُهمَلة ؛ بمعنىٰ : قُدِّرَ ، و(حِمىً) ؛ أي : حِمايةٌ .

والشاهدُ : في (واقِياً) ؛ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ (حِمىً) ، و(واقِياً) : بمعنىٰ : حافظاً ، والظاهرُ : أنَّ قولَ العَيْنيِّ : (إنَّهُ حالٌ مِنْ « موت »)[2] . . سهوٌ ؛ لأنَّ الموتَ غيرُ واقٍ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (أي : حِمايةٌ) الذي في كلام غيرِهِ : أنَّهُ موضعُ الحماية ، أو ما به الحمايةُ والحِفْظُ ، أو الشيءُ المَحمِيُّ المحفوظ .

❀ قوله : (حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ « حِمىً ») الظاهرُ : أنَّهُ حالٌ مؤكِّدةٌ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الشارح في « المساعد » (٢/ ١٧) ، وناظر الجيش في « تمهيد القواعد » (٥/ ٢٢٧٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٧٠ـ١١٧١) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١١٧١) .

ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر : ٤] ؛ فـ (لها كتاب) : جملةٌ في موضع الحال مِنْ (قرية) ، وصحَّ مجيءُ الحالِ مِنَ النكرة ؛ لتقدُّم النفيِ عليها[1] ، ولا يصحُّ كونُ الجملةِ صفةً لـ (قرية) ، خلافاً للزَّمَخْشَرِيِّ[2] ؛ لأنَّ الواوَ لا تَفصِلُ بينَ الصفة والموصوف ، وأيضاً : وجودُ (إلا) مانعٌ مِنْ ذلك ؛ إذ لا يُعترَضُ بـ (إلا) بينَ الصفة والموصوفِ ، وممَّنْ صرَّح بمَنْعِ ذلك : أبو الحسن الأخفشُ في « المسائل » ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ في « التذكرة »[3] .

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ الاستفهامِ : قولُهُ[4] : [من البسيط]

١٨٥ـ يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترَىٰ لنَفْسِكَ العُذْرَ في إبعادِها الأَمَلَا

❁ قوله : (يا صاحِ هل حُمَّ . . .) إلىٰ آخره : (يا صاحِ) : مُرخَّمُ

لصاحبها ، و(من موت) مُتعلِّقٌ بـ (واقياً) .

---

(١) وفيه مُسوِّغٌ آخَرُ ؛ وهو اقترانُها بالواو الحالية ؛ لأنَّها مِنَ المُسوِّغات ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] . « خضري » (١/ ٤٣٦ـ٤٣٧) .

(٢) الكشاف (٢/ ٥٧٠) .

(٣) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠٢ـ٣٠٣ ، ٣٣٢) ، و« التذييل والتكميل » (٨/ ٣٠٠ـ٣٠١ ، ٩/ ٦٢) ، و« الدر المصون » (٧/ ١٤١ـ١٤٣) .

(٤) قاله رجلٌ من طيِّئٍ لم يُعرَفِ اسمُهُ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٠٣) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣١٦) ، و« المساعد » (٢/ ١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٤٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٠٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٢٢ـ١١٢٣) .

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ النهيِ : قولُ المُصنِّفِ : (لا يَبْغِ امرُؤٌ على امرِئٍ مُستسهِلاً) ، وقولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءةِ[1] : [من الكامل]

(صاحِبِي)[2] ، و(باقياً) : حالٌ مِنْ (عيشٌ) ؛ لوقوعه بعد (هل) ، وقولُهُ : (فتَرَىٰ) : جوابُ الاستفهام ؛ أي : فلا تَرَىٰ ، و(الأَمَلا) بألف الإطلاق : مفعولُ (إبعاد) .

❀ قوله : (قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءةِ) قَطَرِي : بفتح القاف والطاءِ المُهمَلة وكسرِ الراء بعدَها ياءٌ تحتيَّة مُشدَّدة ؛ نسبةٌ إلىٰ موضعٍ يُدعىٰ (قَطَراً) بين البحرَينِ وعُمَان ، وقيل : القَطَرُ : قَصَبةُ عُمَان ، واسمُهُ : جَعْوَنَةُ ، و(الفُجَاءة) بضمِّ الفاء والمدِّ ، قال العَيْنيُّ : (كان قَطَرِيٌّ خارجيّاً ، ومَكَثَ عشرينَ سنةً يُقاتِلُ ، وأرسل له الحجَّاجُ جيوشاً كثيرةً وهو يستظهرُ عليهم ، ولم يَزَلِ الحالُ كذلك حتىٰ قُتِلَ في سنة ثمانٍ وسبعينَ للهجرة) انتهىٰ[3] .

❀ قوله : (جوابُ الاستفهام) ؛ فهو منصوبٌ بـ (أنْ) .

---

(1) البيت مطلع مقطوعة أوردها أبو تمام في « حماسته » (١/ ١٣٠) ، وبعده :

فلقــد أَرَانِــي للــرِّمــاحِ دَرِيئــةً ... مِــنْ عــن يمينــي مَــرَّةً وأمــامِــي
حتىٰ خَضَبْتُ بما تَحَدَّرَ مِنْ دمي ... أكنافَ سَرْجِي أو عِنانَ لِجامِي
ثمَّ انصرفتُ وقد أصبتُ ولم أُصَبْ ... جَــذَعَ البصيــرةِ قــارِحَ الإقــدامِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٠٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣١٤) ، و« المساعد » (٢/ ١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٤٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٢٠ـ١١٢٢) .

(2) أي : علىٰ غير قياس ؛ لكونه غيرَ عَلَم . انظر ما سيأتي في (٤/ ٥٣١ـ ٥٣٢) .

(3) المقاصد النحوية (٣/ ٩١٣) .

١٨٦ـ لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإِحْجامِ   يـومَ الـوَغَـىٰ مُتخـوِّفـاً لِحِمَـامِ

واحترَزَ بقوله : (غالباً) : ممَّا قلَّ مجيءُ الحالِ فيه مِنَ النكرة بلا مُسوِّغٍ مِنَ المُسوِّغات المذكورة[1] ، . . . .

وإنَّما صرَّح الشارحُ باسمه ردّاً على ابن الناظمِ ؛ حيثُ نَسَبَ البيتَ للطِّرِمَّاح ، بكسر الطاء والراء وتشديدِ الميم وبالحاء المُهمَلة[2] ، وهو غَلَطٌ .

* قوله : (لا يَرْكَنَنْ أحدٌ . . .) إلىٰ آخره : (الإِحْجام) بكسر الهمزة بعدَها جيمٌ فحاءٌ مُهمَلة ، أو بالعكس ؛ بمعنىٰ : التأخُّر ، و(الوَغَىٰ) بالغين المُعجَمة : الحربُ ، ويُرسَمُ بالياء ، لا بالألف ؛ إذ لو رُسِمَ بها لاقتضىٰ أنَّ هٰذا الاسمَ مبدوءٌ بالواو ومختومٌ بها ، مع أنَّهُ ليس هناك اسمٌ ثلاثي أوَّلُهُ واوٌ وآخِرُهُ واو غيرُ لفظِ (واو) .

والشاهدُ : في (مُتخوِّفاً) ؛ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ (أحدٌ) مع أنَّهُ نكرةٌ ؛ لتقدُّم النهي عليه .

وقولُهُ : (لِحِمَامِ) بكسر الحاء : هو الموتُ ؛ أي : لأجله .

---

* قوله : (أي : لأجله) أشار به : إلىٰ أنَّ اللامَ في (لِحِمَام) للتعليل ، فيكـونُ مُتعلِّقـاً بـ (يـركَنَـنْ) ، والظـاهـرُ : أنَّ الـلامَ بمعنـىٰ (مِـنْ) مُتعلِّـقٌ بـ (مُتخوِّفاً) .

---

(١) قوله : (بلا مُسوِّغ) هو مَقِيسٌ عند سيبويه ؛ لأنَّ الحالَ إنَّما دخلتْ لتقييد العامل ؛ فلا معنىٰ لاشتراط المُسوِّغ في صاحبها ، وقَصَرَهُ الخليلُ ويونس على السماع . « خضري » (١/ ٤٣٧) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٣٤) .

ومنه : قولُهُم : (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ) ، وقولُهُم : (عليه مئةٌ بِيضاً) ، وأجاز سيبويهِ : (فيها رجلٌ قائماً)[1] ، وفي الحديث : (صلَّىٰ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قاعداً ، وصلَّىٰ وراءَهُ رجالٌ قياماً)[2] .

---

* قوله : (قِعْدَةَ) بكسر القاف : حالٌ مِنْ (ماء) ؛ أي : مقدارُ الماء قِعْدةُ رجلٍ[3] .

* قوله : (عليه مئةٌ بِيضاً) قال في « التصريح » : (بلفظ الجمع : حالٌ مِنْ « مئةٌ » ، وليس تمييزاً ؛ لأنَّ تمييزَ « المئة » لا يكونُ جمعاً منصوباً ولا مجروراً ، وهو مِنْ أمثلة سيبويهِ ، **والدليلُ علىٰ أنَّهُ حالٌ** : أنَّهُ لو رُفِعَ كان صفةً لـ« المئة » ، و« المئة » مبهمةُ الوصف)[4] .

* قوله : (**وفي الحديث**) هو كالدليل لقوله : (وأجاز سيبويهِ) .

---

* **قوله : (علىٰ أنَّهُ حالٌ) ؛ أي : لا تمييزٌ .**

* **قوله : (مبهمةُ الوصف) ؛ أي : فمُبيِّنُ وصفِها حالٌ ، لا تمييزٌ ؛ لأنَّهُ يُبيِّنُ الذوات .**

---

(١) الكتاب (١/ ٢١ ، ٢/ ١١٢) .

(٢) رواه مالك في « الموطأ » (١/ ١٣٥) ، ومن طريقه البخاري (٦٨٨) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وفيهما : (قوم) بدل (رجال) .

(٣) كذا فسَّره المحشي ، وفي « الصبان » (٢/ ٢٦٢) : (أي : مقدارَ قعدته) ، وهو الظاهر .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٣٧٨) ، وانظر « الكتاب » (٢/ ١١٢) .

٣٤٠ـ وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أَبَـــوْا ولا أَمنعُـــهُ فقـــد وَرَدْ

مذهبُ جمهورِ النَّحْويِّينَ : أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ صاحبها المجرورِ بحرف ؛ فلا تقولُ في (مررتُ بهندَ جالسةً) : (مررتُ جالسةً بهندَ) .

وذَهَبَ الفارسيُّ وابنُ كَيْسانَ وابنُ بَرْهانَ[1] : إلىٰ جواز ذلك ، وتابعهم المُصنِّفُ[2] ؛ لورود السماعِ بذلك ، . . . .

❁ قوله : (وسَبْقَ حالٍ . . .) إلىٰ آخره : (سَبْقَ) : مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(أَبَوْا) ، وهو مصدرٌ مضاف إلىٰ فاعله ، و(ما) : موصولٌ في موضع النصب على المفعوليّة[3] ؛ أي : مَنَعَ أكثرُ النَّحْويِّينَ تقدُّمَ الحالِ علىٰ صاحبها المجرورِ بالحرف .

❁ قوله : (ولا أَمنعُهُ) ؛ أي : بل أُجِيزُهُ ، والضميرُ : للمُتكلِّم ؛ وهو الناظمُ .

❁ قوله : (أي : مَنَعَ أكثرُ النَّحْويِّينَ) فيه ـ كقول الشارح : (مذهبُ جمهور النَّحْويِّينَ) ـ صرفٌ لقول الناظم : (أَبَوْا) عن ظاهره ؛ مِنْ إرادة جميعِ

---

(١) محلُّ الخلاف : إذا كان حرفُ الجرِّ أصلياً ؛ أمَّا الزائدُ فتُقدَّم عليه اتفاقاً ؛ كـ(ما جاء راكباً مِنْ رجل) . « خضري » (١/٤٣٨) .

(٢) وصحَّحه أبو حيَّان . انظر « المسائل الحلبيات » (ص١٨٣) ، و« شرح اللمع » لابن بَرْهان (١/١٣٧ـ١٣٨) ، و« شرح التسهيل » (٢/٣٣٦ـ٣٣٨) ، و« البحر المحيط » (٧/٢٦٩) .

(٣) أي : من المصدر (سَبْقَ) ، كما هو واضح .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٨٧ـ لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صادِياً إلـيَّ حَبِيباً إنَّهـا لَحبِيـبُ

---

* قوله : (لَئِنْ كانَ بَرْدُ. . .) إلىٰ آخره : اللامُ : مُوطِّئةٌ للقَسَم ، و(هَيْمَانَ) ؛ أي : عَطْشانَ ، و(صادِياً) : حالٌ أيضاً ؛ إمَّا مُترادِفةٌ ،

النَّحْويِّينَ ، ويُجابُ عن تعبيره بذلك : بأنَّهُ نزَّل الأكثرَ لقِلَّة المُخالِفِ لهم منزلةَ الجميع .

---

(١) البيت للشاعر المصروع عشقاً عروة بن حزام العذري صاحب عَفْراءَ كما صحَّحه البغدادي ، وهو في « ديوانه » (ص١٥٤) ، ونسبه العيني إلىٰ كُثَيِّر عَزَّة ، ونُسب إلىٰ غيرهما أيضاً ، وله مع عَفْراءَ خبرٌ طويلٌ ذَكَرَهُ البغدادي وغيره ، والبيت ضمن قصيدة يشكو بها لوعة الفراق ، ويذكر فيها شِدَّةَ أَلَمِ الوَجْد والحب ، ومطلعها :

وإنِّـي لَتَعْـرُونِـي لِـذِكْـراكِ رِعْـدةٌ لهـا بيـنَ جِسْمـي والعظـامِ دَبِيـبُ

وقبل الشاهد :

حلفـتُ بـربِّ الـراكِعِيـنَ لـربِّهـم خُشُـوعاً وفـوقَ الـراكِعِيـنَ رَقِيـبُ

وبعده :

وقلـتُ لعـرَّافِ اليمـامـةِ داوِنـي فـإنَّـكَ إنْ أبـرأتَنـي لَطبِيـبُ

ومن أبياتها التي تُلخِّص حرارة حبِّهِ وصِدْقَ عشقه :

فـو اللهِ لا أنسـاكِ مـا هَبَّـتِ الصَّبـا ومـا عَقَبَتْهـا فـي الـرِّيـاحِ جَنُـوبُ
ولستُ أرىٰ نَفْسي علىٰ طُولِ نَأْيِكُم وبُعْـدِكِ عنِّـي مـا حَيِيـتُ تَطِيـبُ
وما عَجَبِي موتُ المُحبِّينَ في الهوىٰ ولٰكـنْ بقـاءُ العـاشِقِيـنَ عَجِيـبُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/٣٣٨) ، و« شرح الرضي » (٢/٣٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/٤٥٣) ، و« شرح الأشموني » (١/٢٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١١٢٥ـ١١٢٧) ، و« خزانة الأدب » (٣/٢١٢ـ٢١٨) .

فـ (هَيْمانَ) و(صادياً) : حالانِ مِنَ الضمير المجرور بـ (إلىٰ) ؛ وهو الياء ، وقولُهُ[1] : [من الطويل]

١٨٨ـ فإنْ تكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوةٌ فلـن يَـذْهَبُـوا فِـرْغـاً بقَتْـلِ حِبَـالِ

أو مُتداخِلةٌ ؛ مِنَ الصَّدَىٰ ؛ وهو العَطَشُ .

❀ قوله : (فإنْ تكُ أَذْوادٌ. . .) إلىٰ آخره : جمعُ (ذَوْد) ؛ وهو مِنَ الإبل : ما بينَ الثلاثِ إلى العشر ، و(حِبال) بالمُهمَلة ثمَّ المُوحَّدة : اسمُ رجل ، و(فِرْغاً) بكسر الفاء وإسكانِ الراء وبعدَها مُعجَمةٌ ؛ أي : هَدْراً .

والمعنىٰ : لا يَكفِيكُم قَتْلُكُمُ الأَذْوادَ والنساء ، بل لا بُدَّ أنْ تأخذوا بدمِ حِبالٍ ولا تتركوا دمَهُ هَدْراً .

❀ قوله : (و« فِرْغاً » بكسر الفاء) ؛ أي : أو فتحِها ، كما قاله شيخُ الإسلام[2] ، وإن اقتصر العَيْنيُّ وتَبِعَهُ المُحشِّي على الكسر[3] .

❀ قوله : (والمعنىٰ : لا يَكفِيكُم قَتْلُكُمُ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ غايةَ

---

(١) البيت مطلع قصيدة للشاعر الفارس طُليحة بن خويلد الأسدي قالها في حروب الردة ، وكان من قادة المشركين فيها ، وتنبَّأ في قومه بني أسد ، ثمَّ أسلم وحَسُنَ إسلامه ، وأبلىٰ بلاء حسناً في فتوح العراق ، واستشهد بنهاوند سنة (٢١هـ) ، وبعد الشاهد :

عشيَّـةَ غـادرتُ ابـنَ أَقْـرَمَ ثـاوِيـاً وعُكَّـاشـةَ الغُنْمـيَّ عنـدَ مجـالِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٢٣ـ ١١٢٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٣٨) .

(٣) فرائد القلائد (ق/ ٩٤) ، وصرَّح في « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٢٤) بجواز الوجهين .

فـ (فَزْعاً) : حالٌ مِنْ (قَتْل)[١] .

وأمَّا تقديمُ الحالِ علىٰ صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ . . فجائزٌ ؛ نحوُ : (جاء ضاحِكاً زيدٌ) ، و(ضربتُ مُجرَّدةً هنداً)[٢] .

٣٤١ـ ولا تُجِزْ حالاً مِنَ المضافِ لَهْ إِلَّا إذا ٱقتضىٰ المُضافُ عَمَلَهْ

❀ قوله : (عَمَلَهْ) الضميرُ فيه : عائدٌ إلى المضاف إليه ،

ما يُفِيدُهُ كلامُ الشاعر : أنَّ الأَذْواد والنساءَ أُصِيبتْ وأُخِذتْ وسُلِبتْ ، ولا يُفِيدُ القتلَ ، كما هو المعروفُ مِنِ استبقاء مثلِ ذلك ، ولا قرينةَ في كلامه تَدُلُّ على القتل .

❀ قوله : (عائدٌ إلى المضاف إليه) ؛ أي : إذا اقتضى المضافُ عملَ المضافِ إليه ؛ أي : العملَ فيه مِنْ حيثُ إنَّهُ كالفعل ، لا مِنْ حيثُ إنَّهُ

---

(١) ومثل المجرور بالحرف : المجرور بالإضافة ، لـٰكن هـٰذا مجمعٌ عليه ؛ فلا يجوز تقديم (مسرعاً) في : (عرفتُ قيامَ زيد مسرعاً) إجماعاً ، وكذلك يمتنع تقديمُها : إذا كانت محصوراً فيها ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ ﴾ [الأنعام : ٤٨] ، أو كان صاحبُها منصوباً بـ (كأنَّ) أو (ليت) أو (لعلَّ) أو فعل تعجب ، أو كان ضميراً متصلاً بصلة (أل) ؛ كـ (القاصدُك صائداً زيد) ، أو بصلة حرف مصدري ؛ كـ (أعجبني أنْ ضربتَ زيداً مُؤدِّباً) ، ويجب تقديمها علىٰ صاحبها المحصور ؛ كـ (ما جاء راكباً إلا زيدٌ) ، والمضاف إلىٰ ضمير ملابسها ؛ كـ (جاء زائراً هنداً أخوها) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/٤٣٨) .

(٢) يجوز في (هند) الصرف وعدمه ، والمنع أحق من الصرف ، وقد اعتمدت في الكتاب المنع ، إلا في بعض المواضع التي اقتضت خلافه ؛ كهـٰذا الموضع .

٣٤٢ـ أو كـانَ جـزءَ مـا لـهُ أُضِيفَـا أو مثـلَ جُـزْئِـهِ فـلا تَحِيفَـا

لا يجوزُ مجيءُ الحالِ مِنَ المضاف إليه ، إلا إذا كان المضاف ممَّا يصحُّ عملُهُ في الحال ؛ كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوِهِما ممَّا تضمَّن معنى

أو للحال ؛ ذَهَبَ إلىٰ كلٍّ بعضٌ مِنَ الشارِحِينَ[1] .

❁ **قوله** : (**فلا تَحِيفَا**) ؛ أي : لا تمنعْ هـٰذه المُستثنياتِ ، ولا تتجاوَزْها إلىٰ زيادةٍ عليها . انتهى « ابن قاسم »[2] .

مضافٌ ؛ بأنْ كان المضافُ ممَّا يعملُ عملَ الفعل ، وإلا فـ (غلام) مثلاً مِنْ (غلام زيد) عاملٌ في المضاف إليه ، لـٰكن عملَ الحرفِ المَنْوِيِّ لا عملَ الفعل .

وقولُهُ : (**أو للحال**) ؛ أي : إذا اقتضى المضافُ عملَ الحال ؛ أي : العملَ فيه ؛ بأنْ كان ذلك المضافُ عاملَ الحالِ .

وقيل : إنَّ الضميرَ عائدٌ إلى (المضاف) ؛ بناءً علىٰ أنَّ اقتضاءَهُ العملَ إنَّما هو إذا دلَّ على الحدث ؛ كالمصدر ؛ بناءً علىٰ أنَّ المتبادرَ مِن اقتضائه العملَ اقتضاؤُهُ ذلك لذاته ، ولا يُمكِنُ ذلك إلا فيما فيه معنى الحَدَث .

ومآلُ الأوجهِ الثلاثةِ واحدٌ ، كما هو واضحٌ .

---

(١) وممَّن ذهب إلى الأوَّل : الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٦١) ، وممَّن ذهب إلى الثاني : الأُشْمُوني في « شرحه » (١/ ٢٥٠) ، والسيوطي في « البهجة المرضية » (ص٢٨٥) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٨) .

الفعل ؛ فتقولُ : (هـٰذا ضاربُ هندَ مُجرَّدةً) ، و(أَعْجَبَني قيامُ زيدٍ مُسرِعاً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٤][1]، وقولُ الشاعر[2] : [من الطويل]

١٨٩ـ تقولُ ٱبنتِي إنَّ ٱنطلاقَكَ واحداً إلى الرَّوْعِ يوماً تارِكِي لا أَباً لِيَا

❀ قوله : (تقولُ ٱبنتِي . . .) إلىٰ آخره : (ابنتي) : فاعلُ (تقولُ) ، و(الرَّوْع) بالفتح : الحربُ ، و(تارِكِي) : خبرُ (إنَّ) ، و(لا أَباً لِيَا) : مفعولُ (تارِكِي) ، وهو بفتح الهمزة ، . . . .

❀ قوله : (الحربُ) ؛ أي : مجازاً ؛ مِنْ إطلاق اسمِ المُسبَّب على السبب ؛ إذ الرَّوْعُ هو الخوفُ المُسبَّبُ عن الحرب .

❀ قوله : (مفعولُ « تارِكِي ») ؛ أي : الثاني ، والأَوَّلُ : الياء ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ (مُصيِّري) ، فيتعدَّىٰ لاثنَينِ .

---

(١) قوله : (مرجعكم) هو مصدر ميمي بمعنى الرجوع ، والقياس : فتح جيمه ؛ لأنَّ مضارِعَهُ مكسورُ العين مع صحَّة لامه ، فقياسُهُ في المصدر : الفتح ، وفي الزمان والمكان : الكسر . « خضري » (١/ ٤٣٩) .

(٢) البيت لمالك بن الرَّيْب المازني في « ديوانه » (ص٨٩) ، وفيه : (لمَّا رأتْ طولَ رحلتي) بدل (إنَّ انطلاقك واحداً) ، ولا شاهد فيه ، وهو ضمن قصيدة مشهورة يَرثِي بها نَفْسَهُ قبل وفاته بسنة ، ومطلعها :

أَلَا ليتَ شِعْري هل أَبيتَنَّ ليلةً بجَنْبِ الغَضَىٰ أُزْجِي القِلَاصَ النَّوَاجِيَا
فليتَ الغضىٰ لم يقطعِ الركبُ عَرْضَهُ وليتَ الغَضَىٰ ماشى الرِّكابَ لَيَالِيَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٦١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٣١ـ١١٣٤) .

وكذلك يجوزُ مجيءُ الحالِ مِنَ المضاف إليه : إذا كان المضافُ جزءاً مِنَ المضاف إليه ، أو مِثْلَ جزئِهِ في صحَّة الاستغناءِ بالمضاف إليه عنه .

فمثالُ ما هو جزءٌ مِنَ المضاف إليه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [الحجر : ٤٧] ؛ فـ (إخواناً) : حالٌ مِنَ الضمير المضافِ إليه (صدور) ، و(الصُّدُورُ) جزءٌ مِنَ المضاف إليه .

ومثالُ ما هو مِثْلُ جزءِ المضافِ إليه في صحَّة الاستغناءِ بالمضاف إليه عنه . . قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل : ١٢٣] ؛

وخبرُ (لا) : محذوفٌ ؛ أي : لا أباً لي موجودٌ ، فزِيدَتْ فيه الألفُ ؛ كما يُقالُ : (يا غُلامِيَا) في (يا غُلامِي) .

والشاهدُ : في (واحداً) ؛ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ كاف (انطلاقَكَ) .

❋ قوله : (﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾) الصحيحُ : أنَّ عاملَ مِثْلِ هٰذه الحالِ عاملُ المضاف إليه ؛ لِمَا بينَهُما مِنَ الاتحاد ؛ إذ يصحُّ قيامُهُ مَقامَهُ .

وقيل : العاملُ معنى الإضافة ؛ . . . .

❋ قوله : (وخبرُ « لا » : محذوفٌ ؛ أي : لا أباً لي موجودٌ) صنيعُهُ يُفِيدُ : أنَّ (لي) صفةٌ لـ (أباً) ، أو أنَّ الياءَ مضافٌ إليه علىٰ زيادة اللام ، فلا يكونُ حينئذٍ جارياً علىٰ لغة القصر .

❋ قوله : (عاملُ المضاف إليه) لعلَّ الصوابَ : حذفُ (إليه) .

❋ قوله : (لِمَا بينَهُما) ؛ أي : بينَ المضافِ والمضافِ إليه .

❋ قوله : (وقيل : العاملُ معنى الإضافة) لعلَّ هٰذا جارٍ على القول بأنَّ

فـ (حَنيفاً) : حالٌ مِنْ (إبراهيم) ، و(المِلَّةُ) كالجزء مِنَ المضاف إليه ؛ إذ يصحُّ الاستغناءُ بالمضاف إليه عنها ؛ فلو قيل في غير القرآن : (أنِ اتَّبِعْ إبراهيمَ حَنيفاً) . . لَصَحَّ .

فإن لم يكنِ المضافُ ممَّا يصحُّ أنْ يعملَ في الحال ، ولا هو جزءٌ مِنَ المضاف إليه ، ولا مِثْلُ جزئِهِ . . لم يَجُزْ أنْ يجيءَ الحالُ منه ؛ فلا تقولُ :

لِمَا فيها مِنْ معنى الحال ، ورُدَّ : بأنَّهُ لو كان العاملُ ما ذُكِرَ . . لم يكنْ لتخصيص الجوازِ بهـٰذه المسائلِ الثلاثِ فائدةٌ ، بل يلزمُ تجويزُ وقوعِ الحالِ حينئذٍ مِنْ كلِّ مضافٍ ، وهو باطلٌ ، أفادَهُ الشَّنَوَانيُّ[1] .

❀ **قوله : (إذ يصحُّ الاستغناءُ . . .) إلىٰ آخره** : عبارةُ الغَزِّيِّ : (وإنَّما كانَتِ المِلَّةُ تُشبِهُ جزءاً مِنَ المضاف ؛ مِنْ جهةِ أنَّها لا تُفارِقُ الشخصَ ،

الجارَّ هو الإضافةُ ؛ ليتَّحدَ العاملُ في الحال وصاحبِها .

❀ **قوله : (لِمَا فيها مِنْ معنى الحال) لعلَّ الصوابَ : (مِنْ معنى الفعل)** ؛ وهو الانتسابُ .

❀ **قوله : (مِنْ كلِّ مضافٍ) الصوابُ : (مِنْ كلِّ مضافٍ إليه)** .

❀ **قوله : (عبارةُ الغَزِّيِّ . . .) إلىٰ آخره** : هـٰذا وجهٌ آخَرُ غيرُ ما سَلَكَهُ الشارحُ في وجه كونِها كالجزء ؛ فالذي أشار إليه الشارحُ ـ وهو المشهورُ ـ : أنَّها كالجزء في صحَّة الاستغناءِ عنها بما بعدَها ، كما أنَّ الجزءَ يُستغنىٰ عنه بالكلِّ ، والذي أشار إليه الغَزِّيُّ : أنَّها كالجزء في الملازمة .

❀ **قوله : (تُشبِهُ جزءاً مِنَ المضاف) لعلَّ الصوابَ : (المضاف إليه)** ،

---

(١) الفوائد الشنوانية (ق/ ١٦٤) .

(جاء غلامُ هندَ ضاحكةً) ، خلافاً للفارِسيِّ[١] ، وقولُ ابنِ المُصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ : (إنَّ هـٰذه الصورةَ ممنوعةٌ بلا خلافٍ)[٢] . . ليس بجيِّد ؛ فإنَّ مذهبَ الفارسيِّ جوازُها كما تقدَّم ، وممَّنْ نقله عنه : الشريفُ أبو السعاداتِ بنُ الشَّجَريِّ في « أماليه »[٣] .

٣٤٣ـ والحالُ إنْ يُنصَبْ بفِعْلٍ صُرِّفَا ... أو صفــةٍ أَشْبَهَــتِ المُصــرَّفَــا

كما أنَّ جُزْأَهُ كذلك)[٤] .

* قوله : (صُرِّفَا) بتشديد الراء والبناءِ للمفعول في موضعِ النعتِ لـ(فِعْلٍ) ؛ أي : بفعلٍ مُتصرِّف ، وتَصَرُّفُهُ يكونُ : بتنقُّله في الأزمنة الثلاثة ؛ أي : يكونُ ماضياً ومستقبلاً وحالاً ، قاله أبو البقاء[٥] ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ راكباً) ، (وقُمْ مُسرِعاً) ، و(يقومُ ضاحكاً) .

* قوله : (المُصرَّفَا) مفعولُ (أَشْبَهت) ، وهو نعتٌ لفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (أَشْبَهَتِ الفعلَ المُصرَّف) ، والألفُ فيه : للإطلاق .

كما في بعض النسخ[٦] .

---

(١) المسائل الشيرازيات (١/ ٢٨٣ـ٢٨٥) .
(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٣٨) ، ومثله أيضاً في « شرح التسهيل » لوالده (٢/ ٣٤٢) .
(٣) أمالي ابن الشجري (١/ ١٥٦) .
(٤) فتح الرب المالك (ق/ ١٣٣) .
(٥) التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٨٤) .
(٦) جاء على الصواب في (د ، هـ) .

٣٤٤ـ فجائزٌ تقديمُهُ كـ (مُسرِعَا ذا راحلٌ) و(مُخلِصاً زيدٌ دَعَا)

يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ ناصبها إنْ كانَ فعلاً مُتصرِّفاً ، أو صفةً تُشبِهُ الفعلَ المُتصرِّف[1] ، والمُرادُ بها : ما تضمَّن معنى الفعلِ وحروفَهُ ، وقَبِلَ التأنيثَ والتثنيةَ والجمعَ ؛ كاسم الفاعل ، واسمِ المفعول ، والصفةِ المُشبَّهة .

فمثالُ تقديمِها على الفعل المُتصرِّف : (مُخلِصاً زيدٌ دَعَا) : فـ (دَعَا) : فعلٌ مُتصرِّف ، وتقدَّمتْ عليه الحالُ .

ومثالُ تقديمِها على الصفة المُشبِهةِ له : (مُسرِعاً ذا راحلٌ) .

فإنْ كانَ الناصبُ لها فعلاً غيرَ مُتصرِّفٍ . . لم يجز تقديمُها عليه ؛ فتقولُ : (ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً) ، ولا تقولُ : (ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً) ؛ لأنَّ فعلَ

❁ قوله : (وقَبِلَ التأنيثَ . . .) إلىٰ آخره[2] ؛ فتقولُ في (ضارب) : (ضاربة) ، و(ضاربانِ) ، و(ضاربونَ) .

---

(١) يجوز التقديم ولو كانت مقترنةً بالواو عند الجمهور ، خلافاً للمغاربة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٠) .

(٢) المراد : قَبِلَها قَبُولاً غيرَ مُقيَّد بشيء ؛ ليصحَّ إخراجُ أفعل التفضيل ؛ فإنَّهُ إنَّما يقبلُ ذلك مع (أل) أو الإضافة ، لا مطلقاً ، وفيه : أنَّ (فعيلاً) بمعنىٰ (مفعول) إنَّما يقبل ما ذكر إذا لم يجر علىٰ موصوف لا مطلقاً مع جواز تقديم الحال عليه ، فلعلَّهُ مُستثنىً . « خضري » (١/ ٤٤٠) نقلاً عن الصبَّان .

التعجُّبِ غيرُ مُتصرِّفٍ في نَفْسه ، فلا يُتصرَّفُ في معموله .

وكذلك إن كان الناصبُ لها صفةً لا تُشبِهُ الفعلَ المُتصرِّف ؛ كأفعل التفضيل[1] ؛ لم يَجُزْ تقديمُها عليه ؛ وذلك لأنَّهُ لا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّث ، فلم يتصرَّفْ في نَفْسه ، فلا يُتصرَّفُ في معموله ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ ضاحكاً أَحْسَنُ مِنْ عمرٍو) ، بل يجبُ تأخيرُ الحال ؛ فتقولُ : (زيدٌ أحسنُ مِنْ عمرو ضاحكاً) .

٣٤٥ـ وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا حُروفَهُ مُؤخَّراً لَن يَعمَلا

٣٤٦ـ كـ (تلكَ) (ليتَ) و(كأنَّ) ونَدَرْ . . . .

❁ قوله : (وعاملٌ ضُمِّنَ . . .) إلىٰ آخره : (عامل) : مبتدأٌ ، و(ضُمِّنَ) : مبنيٌّ للمفعول صفتُهُ ، وهو يتعدَّىٰ لاثنَينِ ؛ أَوَّلُهُما : ضميرٌ مُستتِرٌ فيه قائمٌ مَقامَ الفاعل ، وثانيهما : قولُهُ : (معنى) المضافُ إلى (الفعل) ، وقولُهُ : (لا حروفَهُ) بالنصب : بالعطف علىٰ (معنىٰ) ، و(مُؤخَّراً) بفتح الخاء : حالٌ مِنْ فاعلِ (يعملَ) ، والتقديرُ : (وعاملٌ مُضمَّنٌ معنى الفعل دونَ حروفِهِ . . لن يعملَ مُؤخَّراً) .

❁ قوله : (كـ « تلكَ » « ليتَ » . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَ الأُشْمُونيُّ مِنْ ذلك

. . . .

(١) مثلُهُ : اسم الفعل ؛ كـ (نَزَالِ مُسرِعاً) . « خضري » (١/ ٤٤٠) .

تسعة[1] ، وزاد بعضُهُمُ النداءَ ؛ فالجملةُ عشرةٌ ، وقد نَظَمتُ ذلك فقلتُ : [من الطويل]

(كأنَّ) (لعلَّ) ٱحفَظْ و(ليتَ) إشارةٌ وظرفٌ ومجرورٌ وتنبيهٌ النِّدَا

ويا نَسَبٍ . . . .

❁ قوله : (كأنَّ) المقصودُ بها : أداةُ التشبيهِ الصادقةُ بكاف التشبيه ؛ نحوُ : (زيدٌ كعَمْرو راكباً) ، وزاد في « الأنوار البهيَّة » : معنى التشبيهِ بدون أداة ؛ نحوُ : (زيدٌ عمرٌو مُقبِلاً) ، واسمَ الفعل ؛ نحوُ : (عليك زيداً راكباً) ، واستظهرَ : أنَّ حرفَ التمنِّي أو الترجِّي ليس هو العاملَ في الحال ؛ لأنَّ معناه ليس مُقيَّداً بها ، بل العاملُ هو الخبرُ ؛ لكون مضمونه هو المُقيَّدَ ، والحالُ مِنَ الضمير فيه ، وتقدُّمُها على رأي الأخفش[2] .

❁ قوله : (وتنبيهٌ) ؛ نحوُ : (هـٰأنتَ زيدٌ راكباً) ، و(النِّدا) ؛ نحوُ : (يا أيُّها الرجلُ قائماً) .

❁ قوله : (ويا نَسَبٍ) ؛ نحوُ : (قُرَشيٌّ أنتَ عالماً) ، وهـٰذا ليس في « الأُشْمُونيِّ » ، خلافاً لِمَا يَقتضِيهِ كلامُ المُحشِّي ، بل الذي في « الأُشْمُونيِّ » بدلَ هـٰذا : (أمَّا) ؛ نحوُ : (أمَّا عِلْماً فعالمٌ) ؛ بناءً على تقديره : (مهما يُذكَرْ أحدٌ في حالِ عِلْمٍ . . فالمذكورُ عالمٌ) ؛ فـ (عِلْماً) : حالٌ مِنْ مرفوع

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٥١ـ٢٥٢) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٢٧٨) .

نحـوُ سعيـدٌ مُستقِـرّاً . . . . .

. . . . وٱستفهِمَـــنَّ مُعظِّمــاً   علىٰ ذي ٱمنعَنْ تقديمَ حالٍ لكَ الهُدَىٰ

* قوله : (مُستقِرّاً) حالٌ مُؤكِّدة ، قاله ابنُ قاسمٍ[1] ، وهو صريحٌ في أنَّ المُرادَ به الكَوْنُ العامُّ ، وقال غيرُهُ ؛ أي : ثابتاً غيرَ مُتزلزِل ؛ فهو كونٌ

فعلِ الشرط الذي نابتْ عنه (أمَّا) ؛ فهو العاملُ حقيقةً ، ونسبةُ العمل لـ (أمَّا) باعتبارِ نيابتها عنه .

* قوله : (وٱستفهِمَنَّ مُعظِّماً) ؛ أي : الاستفهامَ الدالَّ على التعظيم ؛ نحوُ : (يا جارتا ما أنتِ جارهْ !!) ؛ بناءً علىٰ أنَّ (جارهْ) حالٌ لا تمييز .

وفي « التصريح » و« شرح الجامع » : أنَّ إسنادَ العملِ إلىٰ هٰذه الأشياء ظاهريٌّ ، وأنَّ العاملَ في الحقيقة الفعلُ المدلولُ عليه بها ؛ كـ (أُشِيرُ) ، و(أُنبِّهُ) ، وفعلُ الشرط في : (أمَّا عِلْماً فعالمٌ) انتهىٰ[2] .

والتقديرُ في ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾ [هود : ٧٢] : (أُنبِّهُ علىٰ بَعْلي ـ أو أُشِيرُ إليه ـ حالَ كونِهِ شيخاً) ، وهٰذا ليس محلَّ وفاق ؛ فقد قيل في نحو الآية : إنَّ العاملَ محذوفٌ يَدُلُّ عليه الاسمُ ؛ أي : أنظرُ إليه حالَ كونِهِ شيخاً ، وصاحبُ هٰذا ـ وهو السُّهَيليُّ ـ مع ذلك يمنعُ تقدُّمَ الحالِ ، ثمَّ إنَّهُ يحتاج للفرق بينَ الحالِ والمفعول معه ؛ فإنَّهُ لا بُدَّ لعامله مِنْ وجود معنى الفعل وحروفِهِ ، يُؤخَذُ

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٠٠) .
(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٨٢) ، السراج المنير (ق/ ٢٠٢ ، ٢١١) .

خاصٌ ؛ إذ لو كان عامّاً لم يظهر ، قال بعضُ المُتأخِّرينَ : (وقد يُقالُ : محلُّ عدمِ ظهورِهِ : إذا كان له معمولٌ يقعُ بدلاً عنه ، وإلا جازَ ظهورُهُ) .

قلت : الأصحُّ : جَعْلُهُ كوناً خاصّاً ، كما يُؤخَذُ مِنْ « شرح الأُشْمُونيِّ » قُبَيلَ قولِهِ[1] :

والحالُ قد يُحذَفُ ما فيها عَمِلْ

❀ قوله : (في هَجَرْ) قال في « المصباح » : (« هَجَرٌ » بفتحتَينِ : بلدٌ بقرب المدينة ، يُذكَّر في الأكثر[2] ، وإليها تُنسَب القِلَالُ على لفظها ؛ فيُقالُ : « هَجَريَّة » و« قِلَالُ هَجَرٍ » بالإضافة إليها ، واسمُ بلدٍ أخرى مِنْ بلاد نجدٍ ، والنِّسْبةُ إليها : [« هاجِرِي »] بزيادة ألف على غير قياسٍ ؛ فرقاً بين البلدَينِ ،

ذلك مِنَ « الأنوار البهيّة »[3] .

❀ قوله : (قال بعضُ المُتأخِّرينَ : وقد يُقالُ : محلُّ . . .) إلى آخره : هذا هو المُتعيِّنُ ؛ إذ لا يَشُكُّ أحدٌ في جوازِ (هذا ثابتٌ) ، (هذا حاصلٌ) ، وما هنا كذلك ؛ لأنَّ الظرفَ في المثال معمولٌ للخبر المحذوف ، لا لـ (مُستقِرّاً) .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٦٠) .

(٢) فيُصرَفُ ، ويُؤنَّث قليلاً فيُمنَعُ من الصرف .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ٢٧٨) ، وانظر « نتائج الفكر في النحو » (ص١٧٩ـ ١٨٠ ، ٣٠٦) .

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ عاملها المعنويِّ ؛ وهو ما تضمَّن معنى الفعلِ دونَ حروفِهِ ؛ كأسماء الإشارة ، وحروفِ التمنِّي والتشبيه[1] ، والظرفِ والجارِّ والمجرور ؛ نحوُ : (تلكَ هندُ مُجرَّدةً) ، و(ليتَ زيداً أميراً أخوكَ) ، و(كأنَّ زيداً راكباً أسدٌ) ، و(زيدٌ في الدار ـ أو عندَكَ ـ قائماً) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ عاملها المعنويِّ في هـٰذه المُثُلِ ونحوِها ؛ فلا تقولُ : (مُجرَّدةً تلك هندُ) ، ولا : (أميراً ليتَ زيداً أخوكَ) ، ولا : (راكباً كأنَّ زيداً أسدٌ) .

وقد نَدَرَ تقديمُها علىٰ عاملها الظرفِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائماً عندَكَ) ، والجارِّ والمجرور ؛ نحوُ : (سعيدٌ مُستقِرّاً في هَجَرٍ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ :

وربَّما نُسِبَ إليها علىٰ لفظها ، وقد أُطلِقتْ : علىٰ ناحيةٍ بلاد البحرين ، وعلىٰ جميع الإقليم ، وهو المُرادُ بالحديث أنَّهُ عليه الصلاة والسلام أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنْ مجوسِ هَجَر) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (لا يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ عاملها) ، أمَّا تقديمُ الحال علىٰ صاحبِها . . فجائزٌ ؛ كما تقولُ : (هـٰذا قائماً زيدٌ)[3] .

---

(١) جَمَعَ الحروفَ ؛ لأنَّ التشبيهَ (كأنَّ) والكاف ؛ فذِكْرُ الجرِّ عامٌّ بعدَ خاصٌّ . « خضري » (١/ ٤٤٢) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٧٢) ، وأخذُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم الجزيةَ من مجوس هجر . . رواه البخاري (٣١٥٧) وغيره عن سيدنا عبد الرحمـٰن بن عوف رضي الله عنه .

(٣) وسيأتي تفصيل ذلك تعليقاً في (٣/ ٤٣٢) .

(والسماواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينه) في قراءةِ مَنْ كَسَرَ التاء ، وأجازه الأخفشُ قياساً[1] .

❁ قوله : (في قراءةِ مَنْ كَسَرَ التاء) هو الحسنُ البَصْريُّ ، وهي شاذَّةٌ[2] ، وكسرُها علىٰ أنَّ (مطويات) حالٌ مُتوسِّطةٌ بين المُخبَر عنه ـ وهو (السماوات) ـ والمُخبَرِ به ؛ وهو (بيمينه) ، والأصلُ ـ والله أعلم ـ : (والسماواتُ بيمينه مَطْوِيَّاتٍ) ، وصاحبُ الحال : الضميرُ المُنتقِلُ إلى الجارِّ والمجرور .

❁ قوله : (وأجازه الأخفشُ قياساً) استدلالاً بالآية علىٰ جواز تقديم الحال علىٰ عاملها الظرفِ والجارِّ والمجرور .

ورُدَّ : بأنَّ الحقَّ : أنَّ (مَطْويات) معمولةٌ لـ (قَبْضتُهُ) علىٰ أنَّها حالٌ مِنَ الضمير المُستتِرِ فيها ، ....

❁ قوله : (علىٰ أنَّها حالٌ مِنَ الضمير المُستتِرِ فيها) لعلَّ الأَوْلىٰ :

---

(١) اعلَمْ : أنَّ الحالَ إذا توسَّطت فإنَّ فيها صورتَينِ ؛ الأُولىٰ : أنْ تكونَ بين الخبر المُقدَّم والمبتدأ المُؤخَّر ؛ نحوُ : (في الدار قائماً زيدٌ) ، ولا خلافَ في جوازها ، والثانية : بالعكس ، وفيها أربعة مذاهب : الأوَّل : المنع مطلقاً ، وبه قال الجمهور ، والثاني : الجواز مطلقاً ، وإليه ذهب الفرَّاءُ والأخفش في أحد قوليه ، والثالث : الجواز بقوَّةٍ إنْ كانت الحالُ ظرفاً أو حرفَ جر ، وبضعفٍ إنْ كانت غيرَهُما ، وهو مذهب في « التسهيل » ، والرابع : الجواز إن كانت من مضمر ؛ نحو : (أنتَ قائماً في الدار) ، وهو مذهب الكُوفيِّينَ . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧١١ـ٧١٢) .

(٢) وقرأ بها أيضاً : الجَحْدَريُّ وعيسى بن عمر . انظر « الدر المصون » (٩/ ٤٤٤) ، و« البحر المحيط » (٧/ ٤٢٢) .

٣٤٧ـ ونحـوُ زيـدٌ . . . .

و(السماواتُ) : عطفٌ علىٰ ضميرٍ مُستترٍ في (قَبْضتُهُ) ؛ لأنَّها بمعنىٰ (مقبوضتِهِ) ، لا مبتدأٌ و(بيمينه) خبرُهُ ، بل (بيمينه) معمولُ الحالِ ؛ لتعلُّقه بها ، لا عاملُها ، كما في « التوضيح »[١] .

❀ قوله : (ونحوُ زيدٌ . . .) إلىٰ آخره : (نحوُ) : مبتدأٌ مضافٌ لقول محذوفٍ ، وما بعدَهُ : مفعولٌ لذلك المحذوف ؛ أي : نحوُ قولِكِ ، وقولُهُ : (مُستجازٌ) : خبرٌ عنه ؛ أي : مُجازٌ ؛ فالسينُ والتاءُ زائدتانِ ، و(يَهِنْ) بكسر الهاء، أصلُهُ : (يَوْهِن) بمعنىٰ: يضعف؛ حُذِفَتِ الواوُ ؛ لوقوعها بينَ ياءٍ وكسرة.

جَعْلُهُ حالاً مِنَ (السماوات)[٢] .

❀ قوله : (و« السماواتُ » : عطفٌ علىٰ ضميرٍ مُستترٍ في « قَبْضتُهُ ») ؛ أي: لوجودِ الفصلِ بـ (يوم القيامة)، لـٰكن ربَّما يُقالُ: يمنعُ مِنَ العطف عدمُ صحَّةِ الإخبارِ بالنَّظَر للمعطوف؛ إذ لا يُقالُ: (والأرضُ جميعاً مقبوضةُ السماوات)، إلا أنْ يُقالَ : لمَّا كانتِ الواوُ للجمع جاز ذلك ، وفي ظنِّي : أَنَّهُ قولٌ ، أو يُقالَ : يُغتفَرُ في التابع ؛ نظيرُ ما قيل في : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] .

❀ قوله : (زائدتانِ) لا يتعيَّنُ ؛ لجواز جَعْلِهِما للنسبة والعَدِّ ؛ أي : منسوبٌ للجواز ، ومعدودٌ مِنْ أفراد الجائز .

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ٣٣٤) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٧١) .

. . . . مُفـــرَداً أَنْفَـــعُ مِـــنْ عمـرٍو مُعـانـاً مُستجـازٌ لـن يَهِـنْ

تقدَّم : أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يعملُ في الحال مُتقدِّمةً[1] ، واستثنىٰ مِنْ ذلك هـٰذه المسألةَ ؛ وهي : ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ علىٰ نَفْسه أو غيرِهِ في حالٍ أُخرىٰ ؛ فإنَّهُ يعملُ في حالَينِ ؛ إحداهُما مُتقدِّمةٌ عليه ، والأخرىٰ مُتأخِّرةٌ عنه ؛ وذلك نحوُ : (زيدٌ قائماً أَحْسَنُ منه قاعداً) ، و(زيدٌ مُفرَداً أَنْفَعُ مِنْ عمرو مُعاناً) ؛ فـ (قائماً) و(مفرداً) : منصوبانِ بـ (أحسنُ) و(أنفعُ) ، وهما حالانِ ، وكذا (قاعداً) و(مُعاناً) ، وهـٰذا مذهبُ الجمهور .

❁ قوله : (مُفرَداً) حالٌ مِنْ ضمير (أَنْفَعُ) الواقعِ خبراً عن (زيدٌ) ، وهو العاملُ فيه ، و(مِنْ عمرٍو) : مُتعلِّقٌ بـ (أنفعُ) ، و(مُعاناً) : حالٌ مِنْ (عمرو) ، والعاملُ فيه : (أنفعُ) .

❁ قوله : (علىٰ نَفْسه أو غيرِهِ) أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مثالٌ لا قيدٌ ، فلا يُشترَطُ اختلافُ الذاتَينِ ولا الحالَينِ ، فلو اتَّحد الذاتانِ ؛ نحوُ : (هـٰذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَباً) ، أو الحالانِ ؛ نحوُ : (زيدٌ مُفْرَداً أنفعُ مِنْ عمرو مُفْرَداً) . . فالحُكْمُ كذلك ، كما في « النُّكَت »[2] .

❁ قوله : (ولا الحالَينِ) ؛ أي : بشرطِ اختلافِ الذاتَينِ ، وإلا لَزِمَ تفضيلُ الشيءِ علىٰ نفسه باعتبارِ حالةٍ واحدة ، وهو غيرُ معقولٍ ؛ فالصُّوَرُ الجائزة ثلاثةٌ .

---

(١) انظر (٣/ ٤٢٧) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٢٩) .

وزَعَمَ السِّيرافيُّ : أنَّهُما خبرانِ منصوبانِ بـ (كان) المحذوفةِ ، والتقديرُ : (زيدٌ إذا كان قائماً أَحْسَنُ منه إذا كان قاعداً)[1] ، و(زيدٌ إذا كان مُفرَداً أَنْفَعُ مِنْ عمرٍو إذا كان مُعاناً)[2] .

ولا يجوزُ تقديمُ هـٰذَينِ الحالَينِ علىٰ أفعل التفضيل ، ولا تأخيرُهُما عنه ؛

---

* قوله : (وزَعَمَ السِّيرافيُّ : أنَّهُما خبرانِ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّهُ يلزمُ فيه حذفُ ستةِ أشياءَ : (إذا) ، و(كان) ، واسمِها قبلَ أفعل التفضيل ، ومثلُ ذلك بعدَهُ . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

* قوله : (ولا تأخيرُهُما) هـٰذا هو مذهبُ الجمهور وإن كان ظاهرُ كلامِ الناظمِ جوازَ تأخيرِ الحالَينِ عن (أفعل) ؛ لأنَّهُ إنَّما حَكَمَ بجواز التقديم دونَ الوجوب ، وهو رأيٌ لبعض المغاربةِ ، وأمَّا مذهبُ الجمهور فهو ما تقدَّم ، أفادَهُ في « النُّكَت »[4] .

---

* قوله : (ومثلُ ذلك بعدَهُ) ، وكأنَّهُ تكلَّف الستةَ ولم يكتفِ بالثلاثة قبل أفعلِ التفضيل ؛ نَظَراً لحُسْنِ المقابلة .

* قوله : (لأنَّهُ إنَّما حَكَمَ بجواز التقديم . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : إنَّهُ حَكَمَ قبلَ ذلك بالمنع ، وما جازَ بعدَ امتناعٍ وَجَبَ ، فيُفِيدُ الوجوبَ ؛ علىٰ أنَّ عادتَهُ إعطاءُ الحُكْمِ بالمثال .

---

(١) وهـٰذا إذا كان المُرادُ الاستقبالَ ، ويُؤتىٰ بـ (إذ) بدل (إذا) إذا كان المُرادُ الماضيَ .

(٢) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٨٩ـ٢٩٠) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤٤ـ٣٤٥) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧٩) ، ويزولُ الإشكال إذا اعتبرنا (كان) تامَّةً ، والمنصوبين حالين مِنْ فاعلهما . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٣) .

(٤) نكت السيوطي (ق/ ١٢٩) .

فلا تقولُ : (زيدٌ قائماً قاعداً أَحْسَنُ منه) ، ولا تقولُ : (زيدٌ أَحْسَنُ منه قائماً قاعداً) .

٣٤٨ـ والحالُ قد يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فاْعلَمْ وغيرِ مُفْرَدِ

❁ قوله : (ذا تَعَدُّدِ) ؛ أي : جوازاً ، أو وجوباً ؛ فالثاني : بعدَ (إمَّا) أو (لا) ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٣] ، ونحوُ : (جاء زيدٌ لا خائفاً ولا أَسِفاً) ، والأَوَّل : فيما عدا ذلك .

❁ قوله : (وغيرِ) بالجر عطفاً على قوله : (لِمُفْرَدٍ) ، وجملةُ (فاْعلَمْ) : اعتراضيَّةٌ بينهما ؛ تعريضٌ لردِّ كلامِ ابن عُصْفُورٍ ؛ حيثُ مَنَعَهُ

❁ قوله : (﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ﴾) بإنزالِ الآياتِ ونَصْبِ الدلائل ، (﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾) حالانِ مِنْ مفعول (هديناه) ؛ أي : مَكَّنَّاهُ وأَقْدَرْناهُ على سلوك الطريق المُوصِلِ إلى البُغية في حالتَيْهِ جميعاً ، و(إمَّا) : للتفصيل ، أو التقسيم ؛ أي : هديناهُ إلى ما يُوصِلُ إليها في حالتَيْهِ جميعاً ، أو مقسوماً إليهما ؛ بعضُهُم شاكرٌ بالاهتداء ، وبعضُهُم كَفُورٌ بالإعراض عنه . انتهى « أبو السعود »[1] .

❁ قوله : (حيثُ مَنَعَهُ) ؛ أي : مَنَعَ ترادفَ حالَينِ فأكثرَ على شيءٍ واحد قياساً على الظرف ؛ فالمنصوبُ الثاني : إمَّا نعتٌ للأوَّل ، أو حالٌ متداخلةٌ .

---

(١) إرشاد العقل السليم (٩/ ٧١) .

يجوزُ تعدُّدُ الحالِ وصاحبُها مفردٌ أو مُتعدِّد .

ما لم يكن أفعلَ تفضيلٍ[1] ، وقولُ بعضِهم : (إنَّ الاعتراضَ لا يكونُ بالفاء) . . ممنوعٌ ؛ فقد جَعَلَ أهلُ البيان مِنَ الاعتراض قولَهُ : [من السريع]

. . . . . فعِلْمُ المرءِ ينفعُهُ

إلىٰ آخره[2] .

❁ قوله : (**يجوزُ تعدُّدُ الحالِ**) ؛ أي : لأنَّها وصفٌ في المعنىٰ ، والشيءُ

وردَّ ابنُ الناظمِ قياسَ الحال على الظرف للفرق بينهما : بأنَّ وقوعَ الفعلِ الواحدِ في زمانَينِ أو مكانَينِ مُحالٌ ، بخلاف تقييدِهِ بقيدَينِ ؛ فإنَّهُ لا بأس به[3] .

❁ قوله : (**ما لم يكن أفعلَ تفضيلٍ**) ؛ أي : فيجوزُ عندَهُ تعدُّدُ الحالِ حينئذٍ لمفرد ؛ نحوُ : (هـٰذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً) ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ باعتبارِ ما تضمَّنه مِنْ معنى المُفاضلة في قوَّة عاملَينِ ، ولأنَّ صاحبَ الحالِ وإن كان واحداً في المعنىٰ مُتعدِّدٌ في اللفظ ، والتعدُّدُ اللفظيُّ يَكفِي عندَهُ .

---

(1) المقرب (١/ ١٥٥) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧١٤) .

(2) البيت بتمامه :

واْعلَمْ فعِلْمُ المرءِ ينفعُهُ أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا

وقد سبق تخريجه في (٢/ ٥٨٨) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٥٣٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٧٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٣٠ـ ٣٣١) .

(3) انظر « شرح ابن الناظم » (ص٢٤٢) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٤٤٤) .

فمثالُ الأوَّلِ : (جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً) ؛ فـ (راكباً) و(ضاحكاً) : حالانِ مِنْ (زيد) ، والعاملُ فيهما : (جاء) .

الواحدُ يكونُ له أوصافٌ لا يُغني ذِكْرُ بعضِها عن بعض ؛ كالخبر ، وبهٰذا فارقتِ التمييزَ ؛ فلا يجوزُ تعدُّدُهُ ؛ لأنَّ القصدَ منه تفسيرُ ما أُبهِمَ ، والتفسيرُ الواحدُ كافٍ في ذلك ؛ فلا يجوزُ : (عندي عشرونَ قِنْطاراً عَسَلاً قَصَباً) ، بل يجبُ جرُّ (قَصَب) بإضافة (عَسَل) إليه ؛ لأنَّهُ بعضٌ منه ومُفسَّرٌ به ، كما ذَكَرَهُ شيخُ الإسلام[1] .

❀ قوله : (عَسَلاً) تمييزٌ لـ (قِنْطاراً) ، وليس تمييزاً لـ (عشرينَ) ، كما توهَّمه بعضُ الطَّلَبة ، فاستشكلَهُ بأنَّهُ قد تعدَّد التمييزُ ؛ إذ تعدُّدُ التمييزِ معناه : أنْ يكونَ هناك تمييزانِ فأكثرَ لشيءٍ واحد .

❀ قوله : (بل يجبُ جرُّ « قَصَب » بإضافة « عَسَل » إليه) انظر : ما المانعُ مِنْ نصبه علىٰ أنَّهُ تمييزٌ لـ (عَسَلاً) لا لـ (قِنْطاراً) ؛ لعدم تعدُّدِ التمييزِ حينئذٍ الممنوعِ ؟

ولعلَّ المانعَ : أنَّ شرطَ صحَّةِ نصبِهِ على التمييزِ أنْ يصحَّ الإخبارُ بالأصل عن الفرع ؛ نحوُ : (خاتَمٌ حديداً) ، و(بابٌ ساجاً) ، و(جُبَّةٌ خَزّاً) ، بخلافِ ما هنا ؛ فإنَّ العَسَلَ وإن كان فرعَ القَصَبِ إلا أنَّهُ لا يصحُّ الإخبارُ بالقَصَب عنه ، كما لا يصحُّ الإخبارُ بالعِنَبِ عن العصير وإن كان العصيرُ فرعاً عنه ، تأمَّلْ .

---

(١) الدرر السنية (١/٥٤٧) ، وانظر الفروق بين الحال والتمييز في « مغني اللبيب » (٢/٦٠٤ـ٦٠٨) .

ومثالُ الثاني[1] : (لَقِيتُ هنداً مُصعِداً مُنحدِرةً) ؛ فـ (مُصعِداً) : حالٌ مِنَ التاء ، و(مُنحدِرةً) : حالٌ مِنْ (هند) ، والعاملُ فيهما : (لَقِيتُ) ، ومنه : قولُه[2] : [من الرمل]

١٩٠ـ لَقِيَ ٱبنِي أَخَوَيْهِ خائِفاً مُنجِدَيْهِ فأَصابُوا مَغْنَمَا

❀ قوله : (مُصعِداً) بكسر العين المُهمَلة : ضدُّ (مُنحدِرة) .

❀ قوله : (لَقِيَ ٱبني أَخَوَيْهِ. . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الرَّمَل ؛ فقولُ « الشواهد » : (من المديد)[3]. . سبقُ قلمٍ ، و(مُنجِدَيْهِ) : تثنيةُ (مُنجِد) ؛ مِنْ (أَنْجَدَهُ) ؛ بمعنىٰ : أغاثَهُ[4] ، وقولُهُ : (فأصابوا مَغْنَمَا) بفتح الميم والنون ؛ أي : نالوا غنيمةً ، معطوفٌ علىٰ (لَقِيَ) .

---

(١) وهٰذا القسمُ إنِ اختلف فيه لفظُ الحالَينِ أو معناهما. . وَجَبَ تفريقُهُما ؛ إمَّا مع تأخيرهما ؛ كما مثَّله ، أو مع إيلاء كلِّ حالٍ صاحبها ؛ كـ (لقيتُ مُصعِداً زيداً مُنحدراً) ، وإن اتَّحدا لفظاً ومعنىً . . وَجَبَ جمعُهُما ؛ لأنَّهُ أخصرُ ، سواءٌ اتَّحد معنى العامل وعمله في صاحب الحال ؛ نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم : ٣٣] ، أو اختلف معنى العامل ؛ كـ (جاء زيدٌ وذهب عمرٌو مُسرِعَينِ) ، أو عَمَلُهُ ؛ كـ (ضربتُ عَمْراً قائمَينِ) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٤) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظمُ في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٥٠) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٣٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٥٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٧١) .

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ١١٧١) ، فرائد القلائد (ق/ ١٠٠) .

(٤) في بعض النسخ : (أعانه) بدل (أغاثه) ، وكلاهما جائز .

فـ (خائِفاً) : حالٌ مِنِ (ابنِي) ، و(مُنجِدَيهِ) : حالٌ مِنْ (أَخَوَيهِ) ، والعاملُ فيهما : (لَقِيَ) .

فعندَ ظهورِ المعنىٰ تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلىٰ ما تَلِيقُ به ، وعندَ عدمِ ظهورِهِ يُجعَلُ أوَّلُ الحالَينِ لثاني الاسمَينِ ، وثانيهِما لأوَّل الاسمَينِ ؛ ففي قولك : (لَقِيتُ زيداً مُصعِداً مُنحدِراً) : يكونُ (مُصعِداً) حالاً مِنْ (زيد) ، و(مُنحدِراً) حالاً مِنَ التاء .

٣٤٩ـ وعاملُ الحالِ بها قد أُكِّدَا   في نحوِ (لا تَعْثَ في الأرضِ مُفسِدَا)[1]

---

* قوله : (وثانيهِما لأوَّل) ، وإنَّما فُعِلَ ذلك ؛ ليكونَ أحدُ الحالَينِ غيرَ مفصولٍ مِنْ صاحبه ، ولو عُكِسَ صار كلٌّ منهما مفصولاً ، وما ذُكِرَ قولُ الجمهور ، وفي « التمهيد » عكسُهُ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

---

(١) يُقال : (عَثَا يَعْثُو عُثُوّاً) من باب (قَعَدَ) ، و(عَثَىٰ يَعْثَىٰ عَثَياً) من باب (فَرِحَ) ، وعلى الثاني جاءت الآية ، وقد أتى الناظم بالآية في « الكافية الشافية » (٢/ ٧٥٥) ؛ إذ قال :

وأَكَّـدُوا بـالحـالِ عـامـلاً كـ(لا   تَعْثَوْا في الأرضِ مُفسِدِينَ) فاْقْبَلا

فمثال الناظم إن كان بفتح المُثلَّثة ـ كـ(لا تخشَ) ـ . . فكذلك وهو الأوْلىٰ والأقرب ، أو بضمِّها ـ كـ(لا تدعُ) ـ . . فمن الأوَّل . انظر « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٨٥) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٤٤٥ـ٤٤٦) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٩٢) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٥٩٦) ، و« التذييل والتكميل » (٩/ ١٣٧) .

تنقسمُ الحالُ : إلىٰ مُؤكِّدةٍ[1] ، وغيرِ مُؤكِّدةٍ ؛ فالمُؤكِّدةُ : علىٰ قِسْمَينِ[2] ، وغيرُ المُؤكِّدة : ما سوى القِسْمَينِ .

فالقِسْمُ الأوَّلُ مِنَ المُؤكِّدة : ما أكَّدتْ عاملَها ، وهي المُرادُ بهٰذا البيت ؛ وهي كلُّ وصفٍ دلَّ علىٰ معنىٰ عاملِهِ وخالفَهُ لفظاً ـ وهو الأكثرُ ـ أو وافقَهُ لفظاً ، وهو دون الأوَّل في الكَثْرة .

فمثالُ الأوَّل : (لا تعثَ في الأرض مُفسِداً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة : ٢٥] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] .

---

* قوله : (وغيرِ مُؤكِّدةٍ) هي المُؤسِّسةُ ، وتُسمَّىٰ : مُبيِّنةً ؛ لأنَّها تُبيِّنُ هيئةَ صاحبِها ؛ وهي التي لا يُستفادُ معناها بدونها ؛ كـ(جاء زيدٌ راكباً) ، وقد مضتْ[3] ؛ فلهٰذا لم يذكرها الشارح .

* قوله : (لا تعثَ في الأرضِ مُفسِداً) ؛ فإنَّ العُثُوَّ هو الفساد .

* قوله : (﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾) ؛ فإنَّ الإدبارَ نوعٌ من التَّوَلِّي .

. . . .

(١) والمُؤكِّدة : هي التي يُستفادُ معناها بدونها ؛ وادَّعى المُبرِّدُ والفرَّاء والسُّهيلي : أنَّ الحالَ لا تكون مُؤكِّدة ، بل هي مبيِّنةٌ أبداً ؛ لأنَّ الكلامَ لا يخلو عند النظر من فائدة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٥) .

(٢) هما المُؤكِّدةُ لعاملها ولمضمون الجملة ، كما سيذكره ، وزاد ابن هشام في « الأوضح » (٢/ ٣٤٤) قسماً ثالثاً ؛ وهي المُؤكِّدةُ لصاحبها ؛ نحوُ : ﴿ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩] .

(٣) انظر مثلاً (٣/ ٣٨٩) .

ومِنَ الثاني : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ [النحل : ١٢][1] .

٣٥٠ـ وإنْ تُـؤكَّـدْ جملـةٌ فمُضمَـرُ عـــاملُهـــا ولفظُهـــا يُـــؤخَّـــرُ

---

* قوله : (﴿ رَسُولًا ﴾) حالٌ مِنَ الكاف مُؤكِّدةٌ لعاملها لفظاً ومعنىً .

* قوله : (وإنْ تُؤكَّدْ جملةٌ) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(تُؤكَّد) بالبناء للمفعول : فعلُ الشرط ، و(جملةٌ) : نائبُ فاعل ، و(مُضمَرُ) بمعنىٰ (محذوف) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(عاملُها) : مبتدأٌ مُؤخَّرٌ ، والجملةُ : جوابُ الشرط ؛ ولذلك اقترنتْ بالفاء ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ ؛ أي : يُؤكَّد مضمونُ جملةٍ ، والتأكيدُ في الحقيقة للازم الجملة ، كما يُدرَكُ بتأمُّل الأمثلة وتقريرِها ؛ مثلاً :

---

* قوله : (و« تُؤكَّد » بالبناء للمفعول) فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه حذفُ (بالحال) ليعودَ عليها الضمائرُ بعدُ ، ولا داعيَ إليه ؛ فالمُناسِبُ : قراءتُهُ مبنيّاً للفاعل ، ونصبُ (جملة) ، والفاعلُ ضميرٌ يعودُ على الحال[2] .

* قوله : (والتأكيدُ في الحقيقة للازم الجملة) ؛ أي : للجملة باعتبارِ دَلالتِها علىٰ لازم مضمونِها ؛ أعني : أنَّ اللفظَ المتبوعَ للحال المُؤكِّدة هو لفظُ الجملة باعتبارِ تلك الدَّلالة .

---

(١) قرأ بالنصب : العشرة ما عدا حفصاً وابن عامر . انظر « الدر المصون » (٥/٣٤٣) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٨٤) .

(٢) وهو المشهور ، وتبع المحشي المُمرِّنَ في « إعراب الألفية » (ص ٧٨) .

هـٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنَ الحال المُؤكِّدة ؛ وهي ما أكَّدتْ مضمونَ الجملة ، وشرطُ الجملةِ : أنْ تكونَ اسميَّةً ، جزءاها معرفتانِ ، جامدانِ ؛

إذا قلتَ : (زيدٌ أبوكَ عَطُوفاً) مِنْ لازمِ الأبِ العطفُ والحُنُوُّ ، فتكونُ الحال مُؤكِّدةً لذلك اللازم ، وقِسْ .

❀ قوله : (وشرطُ الجملةِ : أنْ تكونَ اسميَّةً . . .) إلىٰ آخره : يُمكِنُ أَخْذُ هـٰذه الشروطِ مِنْ كلام الناظم ؛ فتعريفُ جُزْأَيِ الجملةِ : مِنْ تسميتها جملةً مُؤكَّدةً ؛ لأنَّهُ لا يُؤكَّدُ إلا ما قد عُرِّفَ ، وجمودُهُما : مِنْ كون الحالِ مُؤكِّدةً للجملة ؛ لأنَّهُ إذا كان أحدُ الجزأَينِ مُشتقّاً أو في حُكْمِهِ . . كان عاملاً في

❀ قوله : (فتعريفُ جُزْأَيِ الجملةِ . . .) إلىٰ آخره : قيل : (لم يتعرَّضْ لمَأْخَذ اسميَّةِ الجزأَينِ ، ولعلَّهُ كونُ عاملِ الحال مضمراً ، أو كونُها مُؤكِّدةً للجملة ؛ لأنَّهُ إذا كان أحدُ الجزأَينِ فعلاً كان عاملاً في الحال ، فلا يكونُ عاملُها مضمراً ، ولا تكونُ الحالُ مُؤكِّدةً للجملة علىٰ قياسِ ما ذَكَرَهُ في الجمود) انتهىٰ[1] .

وفيه : أنَّهُ كيف لم يتعرَّضْ لمأخذ اسميَّةِ الجزأَينِ وقد تعرَّض لمأخذِ ما هو أخصُّ مِنْ ذلك ؛ وهو تعريفُهُما ؟ فإن أراد هـٰذا القائلُ مأخذاً ينتجُ جهةَ العموم فقط . . فما ذَكَرَهُ إنَّما ينتجُ كونَهُما اسمَينِ جامدَينِ ، لا مُجرَّدَ كونِهما اسمَينِ .

❀ قوله : (لأنَّهُ لا يُؤكَّدُ إلا ما قد عُرِّفَ) ؛ أي : علىٰ مذهب البَصْريِّينَ ؛ مِنْ أنَّ النكراتِ لا تُؤكَّد بل المعارف .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/٢٧٦) .

الحال ، فتكونُ مُؤَكِّدةً لعاملها لا للجملة ، . . . .

وفيه : أنَّ هـٰذا إنَّما هو في التوكيد بـ (النَّفْس) و(العين) ونحوِهما مِنْ بقيَّة ألفاظ التوكيد المعنويِّ ، أمَّا التوكيدُ اللفظيُّ بأنْ يُعادَ اللفظُ بنفسه أو بمُرادفه . . فليس مُختصّاً بالمعارف ، وما نحن فيه مِنْ قَبِيله ؛ فكلامُهُ مُشكِلٌ ، إلا أنْ يُلحَقَ هـٰذا بالمعنويِّ .

لـٰكن يَرِدُ : أنَّ المُؤكَّدَ هو الجملةُ باعتبار دَلالتِها علىٰ لازم مضمونِها ، فالمُؤكَّدُ الجملةُ مِنْ حيثُ إنَّها جملةٌ ، لا مِنْ حيثُ كلُّ جزءٍ منها ، والجملةُ مِنْ هـٰذه الحيثيَّةِ لا تُوصَفُ بتعريف ولا تنكير .

ويُجابُ عن ذلك : بأنَّهُ لمَّا لم يُمكِنْ كونُها نَفْسِها معرفةً . . أقاموا تعريفَ طَرَفَيْها مُقامَ تعريفها .

هكذا ينبغي تقريرُ هـٰذا الإيرادِ والجوابِ عنه بما ذُكِرَ ، فتنبَّهْ[1] .

❀ قوله : (فتكونُ مُؤَكِّدةً لعاملها) أُورِدَ عليه : أنَّ مُجرَّدَ كونِ العامل مُشتقّاً

---

(١) القولة في (ك ، ي) : (وما قيل : إنَّ المُؤكَّدَ مضمونُ الجملة وهو لا يُوصَفُ بتعريفٍ ولا تنكير . . رُدَّ : بأنَّ مضمونَ الجملةِ معناه الكونُ المضافُ للمحكوم عليه المُخبَرِ عنه بالمحكوم به ، وهو يُوصَفُ بالتعريف والتنكير بحسب تعريفِ المسندِ إليه وتنكيرِهِ ، أفاده الصبَّان .

وفيه : أنَّ هـٰذا يُفِيدُ : أنَّ العبرةَ بتعريف المسند إليه فقط ؛ فنحوُ : « زيدٌ أخٌ عطُوفاً » يكونُ سائغاً ، فيُخالِفُ اشتراطَ تعريفِ الجزأَين ، وقد يُقالُ : مضمونُ الجملةِ في نحو هـٰذا : « كونُ زيدٍ أخاً » ، والكونُ لا يتمُّ إلا بخبره ، فيرجعُ لأُخُوَّة مُنكَّرةٍ ، بخلاف نحوِ : « زيدٌ أخوك »؛ إذ المضمونُ : « كونُ زيدٍ أخاكَ » ، فيرجعُ للأُخُوَّة المُعرَّفة . انتهىٰ « شيخنا ») .

ووجوبُ تأخيرِ الحال : مِنْ كونِها تأكيداً ، ووجوبُ إضمارِ عاملِها : مِنْ جزمه بالإضمار .

حقيقةً أو حُكْماً . . لا يستلزمُ كونَ الحالِ مُؤكِّدةً له ، وإنَّما يستلزمُهُ كونُ اشتمالِ العامل علىٰ معنى الحال ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (فتكونُ غيرَ مَؤكِّدةٍ لمضمون الجملة)؛ ليكونَ شاملاً للمُؤسِّسة ، والمُؤكِّدةِ لعاملها أو صاحبِها[1] .

❁ قوله : (ووجوبُ تأخيرِ الحال) قيل : (يَقتضِي صنيعُهُ : أنَّ هٰذا مِنَ الشروط ، وليس كذلك ، بل مِنَ الأحكام ، وكذا يُقالُ في قوله : « ووجوبُ إضمارِ عاملها ») انتهىٰ[2] .

وفيه : أنَّ كلّاً مِنْ قوله : (ووجوب تأخيرِ الحال) ، وقولِهِ : (ووجوب إضمارِ عاملها) . . معطوفٌ علىٰ قوله : (هٰذه الشروط) ، وكيف يَقتضِي صنيعُهُ ذلك مع قوله : (يُمكِنُ أخذُ هٰذه الشروطِ) ؛ أي : التي ذَكَرَها الشارحُ في قوله : (وشرطُ الجملةِ : أنْ تكونَ اسميَّةً . . .) إلىٰ آخره ، وليس منها وجوبُ تأخيرِ الحالِ ، ولا وجوبُ إضمارِ عاملها ؟ وذَكَرَهُما الشارح بعدُ علىٰ أنَّهُما مِنَ الأحكام ، لا علىٰ أنَّهُما مِنَ الشروط ، كما هو واضحٌ جدّاً ، فهٰذا يُنادي بما قلنا .

❁ قوله : (مِنْ كونِها تأكيداً) رُدَّ : بأنَّ المُؤكِّدةَ لعاملها تأكيدٌ ولا يجبُ تأخيرُها[3] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٧٦) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٧٧) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٧٧) .

نحوُ : (زيدٌ أبوكَ عَطُوفاً) ، و(أنا زيدٌ معروفاً) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

---

* قوله : (نحوُ : « زيدٌ أبوكَ عَطُوفاً ») جَعَلَهُ في « شرح التسهيل » مِنَ المُؤكِّد لعامله ؛ لأنَّ الأبَ صالحٌ للعمل[2] .

وقد يُقالُ : المُرادُ : أنَّ المأخوذَ منه كونُها تأكيداً مخصوصاً ؛ بأنْ يكونَ المُؤَكَّدُ ضعيفاً بسبب كونِهِ كالعِوَض عمَّا ضَعُفَ بسبب وجوبِ حذفِهِ الذي هو العاملُ ، فيجبُ تأخيرُ الحالِ عما هو كالعِوَض منه ـ وهو الجملة ـ بخلاف المُؤكِّدةِ لعاملها ؛ فإنَّها كالمصدر المُؤكِّد يجوزُ تقديمُهُ .

* قوله : (لأنَّ الأبَ صالحٌ للعمل) ؛ أي : لتأويله بالعاطف ؛ فلا يكونُ هـٰذا المثالُ مِنْ مُؤكِّد الجملة ؛ فالمثالُ الصحيحُ لمُؤكِّد الجملة : (زيدٌ أخوك عَطُوفاً) ؛ لأنَّ جمودَهُ مَحْضٌ ، بخلاف جمودِ (أب) ؛ فليس مَحْضاً ؛ لأنَّ

---

(١) البيت لسالم بن دارة اليربوعي ضمن قصيدة يهجو بها زُمَيل بن أُبَير الفَزَاري ، وقبله :

لا تَـأْمَنَـنَّ فَـزَارِيّـاً خَلَـوتَ بـه ... علىٰ قَلُـوصِـكَ واْكتبْهـا بـأَسْيـارِ
لا تَـأْمَنَـنَّ عليهـا أنْ يُبيِّتَهـا ... عـاري الجَـوَاعِـرِ يَغْلُـوهـا بقِسْبـارِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٧٩) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٥٧) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٥٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٤٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧١٦) ، و« المساعد » (٢/ ٤١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٤٩ـ ١١٥٠) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٢٦٥ـ ٢٦٧) .

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٣٥٧) ، وهـٰذا بناء على النسخة التي كَتَبَ عليها المُحشِّي ، وفي جميع نسخ « الشرح » الخطيّة المعتمدة : (أخوك) بدل (أبوك) ، وعليها : فلا إشكالَ في جَعْلها مِنَ المُؤكِّدة لمضمون الجملة ، كما سيُنبِّهُ عليه المُقرِّر .

١٩١ـ أنا ٱبنُ دارةَ معروفاً بها نَسَبِي   وهـل بـدارةَ يـا لَلنـاسِ مِـنْ عـارِ

فـ (عَطُوفاً) و(معروفاً) : حالانِ ، وهما منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ

---

* قوله : (أنا ٱبنُ دارةَ . . .) إلىٰ آخره : قاله سالمُ بنُ دارةَ ـ اسم أمِّه ، سُمِّيَتْ بذلك ؛ تشبيهاً لها بالدَّارة التي حولَ القمرِ ؛ وهي الهالةُ ـ مِنْ قصيدةٍ يهجو بها فَزَارةَ ، و(بها نَسَبِي) : نائبُ فاعلِ (معروفاً)[1] ، ويُروىٰ : (لها)[2] .

ووجهُ كونِ الحالِ مُؤَكِّدةً في هـٰذا : أنَّهُ إنَّما قال : (أنا ابنُ دارةَ) لمَنْ يعرفُ أنَّهُ ابنُها ، فلمَّا قال : (معروفاً) . . أكَّد ذلك المعنىٰ .

و(هل) : استفهامٌ إنكاريٌّ ، و(مِنْ) : زائدةٌ ؛ أي : وهل عارٌ بدارةَ ، و(يا لَلنَّاسِ) : معترضٌ بين المبتدأ والخبر ، و(يا) : للتنبيه ، أو للنداء والمُنادىٰ محذوفٌ ؛ أي : يا قومِ ، واللامُ : مفتوحةٌ للتعجُّبِ[3] .

وقد كان الشاعرُ المذكورُ هجَّاءً لبني فَزَارةَ ، فاغتاله رجلٌ منهم فقتله ،

عطفَ الأخِ قليلٌ ، فكان جمودُهُ مَحضاً ، وعطفَ الأبِ غالبٌ كثيرٌ ، فكان جمودُهُ ليس مَحْضاً ؛ لقُرْبه مِنَ المُشتقِّ .

* قوله : (والمُنادىٰ محذوفٌ) فيه : أنَّ المُنادىٰ هو (الناس) .

---

(١) تبع فيه العيني في « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٤٩) ، والصواب عند الجمهور : أنْ يكونَ (نَسَبِي) هو النائبَ ، و(بها) متعلقاً به . انظر « خزانة الأدب » (٣/ ٢٦٥) .

(٢) أي : بدل (بها) .

(٣) الأَوْلىٰ : (للاستغاثة) ، كما في هامش (د) ، ولعله يصح أنْ تكونَ للتعجب إذا اعتبرنا (يا) للتنبيه ، والله تعالىٰ أعلم .

وجوباً[1] ، والتقديرُ في الأول : (أَحُقُّهُ عَطُوفاً) ، وفي الثاني : (أُحَقُّ معروفاً) .

ولا يجوزُ تقديمُ هـٰذه الحالِ علىٰ هـٰذه الجملة[2] ؛ فلا تقولُ : (عَطُوفاً

فقال بعضُ مَنْ كان يهجوهم[3] : [من الطويل]

مَحَا السيفُ ما قالَ ٱبنُ دارةَ أَجْمَعَا

❋ قـولـه : (أَحُقُّـهُ) بفتـح الهمـزة والحـاءِ : مضـارعُ (حَقَقْـتُ الأمـرَ) بالتخفيف ؛ بمعنىٰ : تَحَقَّقْتُهُ ، ولو كان مُشدَّداً لقيل : (أُحَقِّقُهُ) بقافَينِ ، قال الدَّمَامِينيُّ : (وعاملُها : « أحق » أو نحوُهُ ؛ مثلُ « أُثبِتُ » و« أُعرَفُ »)[4] .

❋ قوله : (مَحَا السيفُ . . .) إلىٰ آخره : عَجُزُ بيتٍ صدرُهُ :

فـلا تُكثِـرَنْ فيـهِ المَـلَامـةَ إنَّـهُ . . . .

❋ قوله : (والحاءِ) عطفٌ علىٰ (فتح) ؛ إذ الحاءُ مضمومةٌ لا مفتوحةٌ ، وكان الأَوْلىٰ له التنبيهَ علىٰ ذلك .

---

(١) أي : لأنَّ الجملة كالعِوَض منه ، ولا يُجمَعُ بين العِوَض والمعوَّض . « خضري » (١/٤٤٦) .

(٢) أي : لضعف عاملها بوجوب حذفه ، فوَجَبَ تأخيرُها عمَّا هو كالعِوَض منه ، بخلاف المُؤكِّدة لعاملها ؛ فإنَّها كالمصدر المُؤكِّد يجوزُ تقديمُهُ . « خضري » (١/٤٤٧) .

(٣) ثم صار مثلاً للرجل يُجازي على المكروه بأكثر منه ، وقد أخذه الكميت فقال :

فـلا تُكثِـرُوا فيـه الضَّجَـاجَ فـإنَّـهُ محا السيفُ ما قالَ ٱبنُ دارةَ أَجْمَعَا

وسيذكر صدره المحشي ، وانظر « جمهرة الأمثال » (٢/٢٨٨ـ ٢٨٩) ، و« مجمع الأمثال » (٢/٢٧٩) .

(٤) تعليق الفرائد (١/ق٢٢٣) .

زيدٌ أخوكَ) ، ولا : (معروفاً أنا زيدٌ) ، ولا تَوَسُّطُها بينَ المبتدأِ والخبر ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ عَطُوفاً أخوكَ) .

٣٥١ـ ومَوضِعَ الحالِ تجيءُ جُمْلَهْ كـ (جاء زيدٌ وهْوَ ناوٍ رِحْلَهْ)

❁ قوله : (ومَوضِعَ الحالِ) بالنصب على الظرفيّة مُتعلِّقٌ بـ (يجيءُ) ؛ قال شيخُنا السيِّدُ : وهو شاذٌّ ؛ لقول الناظم :

وشـرطُ كـونِ ذا مَقِيسـاً أنْ يَقَـعْ ظَرْفاً لِمَا في أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجتَمَعْ[1]

❁ قوله : (رِحْلَهْ) بكسر الراء ؛ بمعنىٰ : نقلةً ، أو بفتحها ؛ بمعنىٰ : منزلة .

❁ قوله : (أو بفتحها ؛ بمعنىٰ : منزلة) كذا في أكثر النسخ بتاء التأنيث بعدَ اللامِ ، ولم أجد في « القاموس » (الرَّحْلة) بالفتح بمعنى (المنزلة) ؛ فلعلَّ صوابَ العبارة : (أو بفتحها ؛ بمعنىٰ : منزله) بهاء الضمير[2] ؛ فيكونُ (رحله) في كلام المُصنِّفِ هو (رَحْلَ) المضافَ لضمير الغائب[3] ، بخلافه علىٰ قراءته بالكسر ، تأمَّلْ .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق٣٢٩) ، وفي هامش (د) : (الجواب عن الناظم : أنَّ « موضع » منصوب على التشبيه بالمفعولية ، أو علىٰ نزع الخافض) .

(٢) وهي كذلك في جميع نسخ « الحاشية » المعتمدة ، ولعله مراد المُحشِّي ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) ويكون التقدير : (جاء زيدٌ قاصداً منزلَهُ) .

الأصلُ في الحال والخبرِ والصفةِ : الإفرادُ ، وتقعُ الجملةُ موقعَ الحال ، كما تقعُ موقعَ الخبرِ والصفةِ ، ولا بدَّ فيها مِنْ رابط[1] ، وهو في الحاليّة :

ـ إمَّا ضميرٌ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ يدُهُ علىٰ رأسِهِ) .

ـ أو واوٌ ، وتُسمَّىٰ : واوَ الحال ، وواوَ الابتداءِ[2] ، وعلامتُها : صحَّةُ وقوعِ (إذ) مَوقِعَها[3] ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) ، التقديرُ : (إذ عمرٌو قائمٌ) .

ـ أو الضميرُ والواوُ معاً ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلةً) .

---

(١) ولا بدَّ أيضاً : مِنْ كونها خبريَّةً غيرَ تعجبيّة ، ولا مُصدَّرةٍ بعلم استقبال ؛ كـ (سوف) ، و(لن) ، وأداة الشرط ؛ فلا يُقال : (جاء زيدٌ إنْ يسألْ يُعطَ) ؛ لاستقبالها ، كما قاله المُطرِّزي ، فإن أردتَ صحَّةَ ذلك . . فقُلْ : (وهو إنْ يسألْ . . .) إلىٰ آخره ، فتكونُ جملةً اسميَّة . « دماميني » ، وصَحَّحَ بعضُهُم وقوعَها حالاً في نحو : (لَأَضْرِبَنَّهُ إنْ ذَهَبَ أو مَكَثَ) ؛ لانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله ؛ إذ المعنىٰ : لَأضربنَّهُ علىٰ كلِّ حال ، وجعل منه : ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾ [الأعراف : ١٧٦] علىٰ كل حال ، لٰكن يُبْعِدُ الانسلاخَ في الآية وجودُ جواب الشرط ، فتأَمَّلْ . « خضري » (١/ ٤٤٧) .

(٢) أي : لدخولها كثيراً على المبتدأ وإن لم تلزمْهُ ، أو لوقوعها في ابتداء الحال . « خضري » (١/ ٤٤٧) .

(٣) أي : لأنَّها تُشبِهُ (إذ) في كونها هي وما بعدَها قيداً للعامل السابق ، كما أنَّ (إذ) كذلك ، وليس المُرادُ أنَّها بمعناها ؛ إذ الحرفُ لا يُرادِفُ الاسم . « خضري » (١/ ٤٤٧) .

٣٥٢ـ وذاتُ بَـدْءٍ بمضـارعٍ ثَبَـتْ حَوَتْ ضميراً ومِنَ الواوِ خَلَتْ
٣٥٣ـ وذاتُ واوٍ بعـدَهـا ٱنْـوِ مُبتدَا لـهُ المضـارعَ ٱجْعَلَـنَّ مُسنَـدَا

❁ قوله : (وذاتُ بَدْءٍ) ؛ أي : وصاحبةُ بَدْءٍ ، احتَرَزَ بالبدء : ممَّا إذا تقدَّم معمولُ المضارع ؛ فإنَّهُ يجوزُ حينئذٍ الربطُ بالواو ؛ ولذا أَعْرَبَ البَيْضاويُّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] حالاً مِنْ فاعل (نعبد) ؛ أي : حالَ كونِنا مُستعينينَ[١] .

❁ قوله : (وذاتُ واوٍ . . .) إلىٰ آخره : يجوزُ النصبُ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (ٱنْوِ) ، والرفعُ على الابتداء ، وجملةُ (ٱنْوِ) : خبرُهُ ، والرابطُ : محذوفٌ ؛ أي : انْوِ فيها ، وليس الرابطُ الهاءَ في (بعدَها) ؛ لعَوْدها على الواو ، كما قاله الغَزِّيُّ[٢] .

❁ قـولـه : (لـهُ المضـارعَ) المضـارع : مفعـولٌ أوَّل بـ (ٱجْعَلَـنْ) ، و(مُسنَدَا) : مفعولُهُ الثاني ، والهاءُ في (له) : عائدٌ على المبتدأ ؛ أي :

❁ قوله : (بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ « ٱنْوِ ») ؛ أي : اقصِدْ ذاتَ واوٍ ، فالفعلُ المُقدَّرُ مِنْ معنى المذكور لا مِنْ لفظه ، خلافاً لمَنْ توهَّمه فاستشكلَ : بأنَّ المَنْوِيَّ المبتدأُ لا الجملةُ ، لٰكنَّ فيه حذفَ ضميرِ المشغولِ عنه .

---

(١) تفسير البيضاوي (١/ ٣٠) .

(٢) فتح الرب المالك (ق/ ١٣٨) .

الجملةُ الواقعةُ حالاً إنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثبَتٍ . . لم يَجُزْ أنْ تقترنَ بالواو ، بل لا تُربَطُ إلا بالضمير ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ يضحكُ) ، و(جاء عمرٌو تُقادُ الجنائبُ بينَ يَدَيهِ) ، ولا يجوزُ دخولُ الواو ؛ فلا تقولُ : (جاء زيدٌ ويضحكُ) .

فإنْ جاء مِنْ لسان العرب ما ظاهِرُهُ ذلك . . أُوِّلَ على إضمار مبتدأٍ بعدَ الواوِ ، ويكونُ المضارعُ خبراً عن ذلك المبتدأ ؛ وذلك نحوُ قولِهم : (قُمْتُ وأَصُكُّ عينَهُ) ، وقولِهِ[1] : [من المتقارب]

١٩٢ـ فلمَّـا خَشِيـتُ أظـافيـرَهُـم نَجَـوتُ وأَرْهَنُهُـم مـالِكَـا

اجْعَلِ المضارعَ مُسنَداً لذلك المبتدأِ المعنويِّ .

* قوله : (تُقادُ الجنائبُ) جمعُ (جَنِيبة) ؛ وهي الفرسُ تُقادُ ولا تُركَبُ ؛ بمعنىٰ : مجنوبة ؛ فهي (فَعِيلةٌ) بمعنىٰ (مفعولةَ) .

* قوله : (فلمَّا خَشِيتُ أظافيرَهُم) ؛ أي : أسلحتَهُم ، وقولُهُ :

---

* قوله : (لذلك المبتدأِ المعنويِّ) صوابُهُ : (المَنْوِيِّ) ، كما في بعض النسخ[2] .

---

(١) البيت لعبد الله بن همَّام السلولي في « ديوانه » (ص٨٥) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٢/٦٥٨ـ ٦٥٩) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/٣٦٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/٤٩٨ـ٤٩٩) ، و« همع الهوامع » (٢/٣٢٢) ، و« شرح الأشموني » (١/٢٥٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١١٥٢) .

(٢) جاء على الصواب في (هـ) ، ويحتمله في (د) .

فـ (أَصُكُّ) و(أَرهَنُهُم) : خبرانِ لمبتدأٍ محذوف ، والتقديرُ : (وأنا أَصُكُّ) ، (وأنا أرهنُهُم) .

٣٥٤ـ وجملةُ الحالِ سوىٰ ما قُدِّما بــــواوٍ اَوْ بمُضمَـــرٍ أو بهِمـــا

الجملةُ الحاليّةُ : إمَّا أنْ تكونَ اسميَّةً ، أو فعليَّةً ، والفعلُ : إمَّا مضارعٌ ، أو ماضٍ ، وكلُّ واحدةٍ مِنَ الاسميَّة والفعليّة : إمَّا مثبتةٌ ، أو منفيَّةٌ ، وقد تقدَّم أنَّهُ إذا صُدِّرتِ الجملةُ بمضارعٍ مُثبَتٍ لم تصحبْها الواوُ ، . . . .

(وأَرْهَنُهُم مالِكَا) ؛ أي : نَجَوْتُ والحالُ أنِّي أَبقَيتُ لهم مالكاً ؛ فـ(مالِكَا): اسمُ رجل .

❀ قوله : (وجملةُ الحالِ. . .) إلىٰ آخره : (جملة) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بواو) ، والتقديرُ : (مُرتبِطةٌ بواو. . .) إلىٰ آخره .

والحاصلُ : أنَّ الجملةَ الحاليّةَ : إمَّا اسميَّةٌ ، أو فعليَّةٌ ماضَوِيَّة ، أو فعليَّةٌ مُضارِعيّة ، وعلىٰ كلٍّ : إمَّا أنْ تكونَ مثبتةً ، أو منفيَّةً ؛ فالحاصلُ ستُّ صُوَرٍ ، تقدَّم منها واحدةٌ ؛ وهي المُضارِعيَّةُ المُثبَتةُ ؛ يجبُ قَرْنُها بالضمير فقط ، والخمسةُ الباقيةُ ـ وهي التي أشار إليها هنا ـ تقترنُ بواو ، أو بمُضمَر ، أو بهما .

فالحاصلُ خمسَ عَشْرةَ صورةً ؛ مِنْ ضَرْبِ خمسةٍ في ثلاثة ، وقد مثَّل الشارحُ لبعضها ، فتأمَّلْ .

. . . .

بل لا تُربَطُ إلا بالضمير فقط[1] .

وذَكَرَ في هـٰذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوزُ فيه أنْ يُربَطَ بالواو وحدَها ، أو بالضمير وحدَهُ ، أو بهما ؛ فيدخلُ في ذلك : الجملةُ الاسميَّة مثبتةً أو منفيَّةً[2] ، والمضارعُ المنفيُّ ، والماضي المثبتُ والمنفيُّ[3] .

---

* قوله : (أنْ يُربَطَ بالواو) ، ما لم تقعْ بعدَ عاطفٍ ، وإلا تعيَّن الضميرُ ؛ نحوُ : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] .

والحاصلُ : أنَّ الواوَ تمتنعُ في سبع مسائلَ ذَكَرَها الأُشْمُونيُّ[4] ، وقد نَظَمَها الفاضلُ اللبيب ، والماهرُ الأديب ، الشيخ عليٌّ المِيهيُّ[5] ؛ فقال : [من البسيط]

جَرِّدْ مِنَ الواوِ حالاً جملةً وَقَعَتْ ... مُضارِعاً مُثْبَتاً مَنْفِ بـ (ما) وبـ (لا)

---

* قوله : (مُضارِعاً مُثْبَتاً) ؛ كـ (جاء زيدٌ يضحكُ) ؛ أي : لشدَّةِ شَبَهِهِ باسم الفاعل ، فصار في قوَّة المفرد ، وهو لا تدخلُ عليه الواو .

* قوله : (مَنْفِ بـ « ما » وبـ « لا ») ؛ كقوله[6] : [من الطويل]

---

(١) انظر (٣/ ٤٥٢) .

(٢) أي : غيرُ المؤكدة لمضمون الجملة ، والمعطوفة على حال ، والواقعة بعد (إلا) . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٩) .

(٣) أي : غيرُ التالي لـ (لا) ، والمَتْلُوِّ بـ (أو) ، واشترطَ البَصْريُّونَ اقترانَهُ بـ (قد) مطلقاً ظاهرةً أو مقدرةً ، والمُختار : لا تلزمُهُ إلا مع الواو ؛ كـ (جاء زيدٌ وقد قام أبوه) ، فإن قيل : (وقام أبوه) .. وَجَبَ تقديرُ (قد) ، ويجوز إثباتُها وعدمه في غير ذلك ، إلا ما يمتنعُ قَرْنُهُ بالواو ؛ فتمتنعُ فيه (قد) أيضاً . « خضري » (١/ ٤٤٩) .

(٤) شرح الأشموني (١/ ٢٥٦ـ٢٥٧) .

(٥) الهدية البدوية لمن يرغب في بسط إعراب الآجرومية (ق/ ٤١) .

(٦) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٦٠)، وابن=

. . . .

وماضياً بعدَ (إلَّا) . . . .

عَهِدتُكَ ما تصبو وفيكَ شَبِيبةٌ فما لكَ بعدَ الشيبِ صبّاً مُتيَّمَا

وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ٨٤] ؛ أي : لأنَّهُ في تأويل اسمِ الفاعلِ المخفوضِ بإضافة (غير) ، وهو لا تدخلُ عليه الواو .

وأُورِدَ عليه : أنَّ هـٰذا التوجيهَ جارٍ في المنفيِّ بـ (لم) أو (لمَّا) ؛ فما وجهُ صحَّةِ الواوِ فيهما دونَ (لا) و(ما) ؟

ويُمكِنُ دَفْعُهُ : بأنَّ مُضِيَّ المنفيِّ بـ (لم) أو (لمَّا) في المعنىٰ . . قَرَّبَهُ مِنَ الفعل الماضي الجائزِ الاقترانِ بالواو ، وأَبْعدَهُ مِنَ الشَّبَه باسم الفاعل المذكور ، بخلاف المنفيِّ بـ (ما) أو (لا) .

* قوله : (وماضياً بعدَ « إلَّا ») ؛ نحوُ : (ما تكلَّم زيدٌ إلا قال خيراً) ؛ أي : لأنَّ ما بعدَ (إلا) مفردٌ حُكْماً ، وذهب بعضُهُم[1] : إلىٰ جواز اقترانِهِ بالواو تمسُّكاً بقوله[2] : [من البسيط]

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ إلا وكانَ لمُرْتاعٍ بها وَزَرَا

= هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٣٥٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٥١٢) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٥٧) .

(١) هو شارح « اللب » ، كما في « التصريح » (١/ ٣٩٢) .

(٢) نُسب هـٰذا البيت في بعض المصادر إلىٰ زهير بن أبي سلمىٰ ، وقد استُشهد به غالباً في (باب نعم وبئس) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ١٦٣) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٧٥) ، و« المساعد » (١/ ١١٤) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٣٩٢) .

. . . . أو بـ (أو) تُبِعَا   واسميَّةً عـاطفاً تَتْلُو فكُنْ نَبِلَا
أو أَكَّدتْ وبذاتِ النفيِ قد قُرِنتْ   سبعٌ أَتَتْ قد بلغتَ العِلْمَ والعَمَلَا

وحَكَمَ الأوَّلُ بشذوذه .

* قوله : (أو بـ « أو » تُبِعَا) بالبناء للمجهول ؛ نحوُ : (لأضربنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ) ؛ أي : لأنَّهُ في تقدير فعل الشرط ؛ إذ المعنىٰ : (لأضربنَّهُ إنْ ذهبَ وإنْ مكثَ) ، وفعلُ الشرطِ لا يقترنُ بالواو .

* قوله : (واسميّةً عاطفاً تَتْلُو) ؛ نحوُ : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] ؛ أي : فراراً مِن اجتماع حرفَيْ عطفٍ صورةً .

* قوله : (أو أَكَّدتْ) ؛ أي : لمضمون جملةٍ قبلَها ؛ نحوُ : (هو الحقُّ لا شكَّ فيه) ، و﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢] ؛ إذا جُعِلتْ (أل) في (الكتاب) للكمال ، وجُعِلَ (الكتابُ) خبراً عن اسم الإشارةِ لا بدلاً مثلاً ؛ أي : ذلك الكتابُ البالغُ غايةَ الكمال ، وهـٰذا يستلزمُ انتفاءَ كونِهِ محلّاً للرَّيب والشكِّ ؛ أي : لأنَّ المُؤكِّدَ عينُ المُؤكَّد ، فلو قُرِنَ بالواو لَزِمَ عطفُ الشيءِ علىٰ نفسه صورةً .

وهـٰذا التوجيهُ يُؤيِّدُ ما قدَّمتُهُ ؛ مِنْ أنَّ اللفظَ المُعتبرَ هو لفظُ الجملة ، ويظهرُ : أنَّهُ ما لم تُجعَلْ (أل) في (الكتاب) للكمال لا يُجعَل (الكتابُ) خبراً ، فتنبَّهْ .

* قوله : (وبذاتِ النفيِ قد قُرِنتْ) حالٌ مِنْ ضمير (أَكَّدتْ) ؛ أي :

فتقولُ : (جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) ، و(جاء زيدٌ يدُهُ علىٰ رأسه) ، و(جاء زيدٌ ويدُهُ علىٰ رأسه) ، وكذلك المنفيُّ .

فتقولُ : (جاء زيدٌ لم يضحكْ) ، أو : (ولم يضحكْ) ، أو : (ولم يَقُمْ عمرٌو) .

❀ قوله : (فتقولُ : جاء زيدٌ) في بعض النسخ : (وتقولُ : جاء زيدٌ . . .) إلىٰ آخره ، وهو أَوْلىٰ ؛ لأنَّ قولَهُ : (وكذلك المنفي) ؛ أي : في الجملة الاسميَّة .

والحالُ أنَّها قد قُرِنتْ بذاتِ النفي ؛ أي : بالأداة ذاتِ النفيِ ؛ فليس قولُهُ : (وبذاتِ . . .) إلىٰ آخره صورةً أُخْرىٰ .

❀ قوله : (في بعض النسخ : وتقولُ . . .) إلىٰ آخره : النسخةُ التي كَتَبَ عليها المُحشِّي نصُّها : (وكذلك المنفيُّ ؛ فتقولُ : « جاء زيدٌ لم يضحكْ » ، أو : « ولم يضحكْ » . . .) إلىٰ آخره ، والنسخةُ التي اختارها : (وتقول) بالواو بدل الفاء[1] ، وفي نسخٍ أُخَرَ ما نصُّهُ : (وكذلك المنفيَّةُ ، وكذلك المضارعُ المنفيُّ ؛ تقولُ : « جاء زيدٌ لم يضحكْ » ، أو : « ولم يضحكْ » . . .) إلىٰ آخره[2] ، وهٰذه غيرُ مناسبة ؛ لأنَّهُ سيأتي يقولُ بعدَ ذلك : (وجاء زيدٌ وقد قام عمرٌو) . . . إلىٰ آخره[3] ، معَ أنَّ هٰذا مِنْ أمثلة الماضي المُثبَتِ ، لا المضارعِ المنفيِّ ، تدبَّرْ .

---

(١) جاءت كذلك في (و) ، وفي (ح) : (وكذلك المضارع المنفي ؛ تقول) .

(٢) جاءت كذلك في (ز) .

(٣) انظر (٣/ ٤٥٨) .

و(جاء زيدٌ وقد قام عمرٌو) ، و(جاء زيدٌ قد قام أبوهُ) ، و(جاء زيدٌ وقد قام أبوهُ) ، وكذلك المنفيُّ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وما قام عمرٌو) ، و(جاء زيدٌ ما قام أبوهُ) ، أو : (وما قام أبوه) .

ويدخلُ تحتَ هـٰذا أيضاً : المضارعُ المنفيُّ بـ (لا) ؛ فعلىٰ هـٰذا : تقولُ : (جاء زيدٌ ولا يضربُ عَمْراً) بالواو .

وقد ذَكَرَ المُصنِّفُ في غير هـٰذا الكتابِ . . أنَّهُ لا يجوزُ اقترانُهُ بالواو كالمضارع المُثبَت ، وأنَّ ما وَرَدَ ممَّا ظاهرُهُ ذلك يُؤوَّلُ علىٰ إضمار مبتدأٍ ؛ كقراءة ابن ذَكْوانَ : ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ [يونس : ٨٩] بتخفيف النون[1] ، والتقديرُ : (وأنتما لا تتَّبعانِ) ؛ فـ (لا تتَّبعانِ) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوف[2] .

٣٥٥ـ والحالُ قد يُحذَفُ ما فيها عَمِلْ وبعضُ ما يُحذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

❁ قوله : (وبعضُ ما يُحذَفُ . . .) إلىٰ آخره : (بعض) : مبتدأٌ ، و(ذِكْرُهُ) : مبتدأٌ ثانٍ ، خبرُهُ : (حُظِلْ) ؛ بمعنىٰ : مُنِعَ ، والرابطُ بينهما : الضميرُ في (حُظِل) النائبُ عن الفاعل ، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل ، والرابطُ بينهما : الضميرُ المجرورُ بإضافة (ذكر) إليه .

---

(١) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٣١٧) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/٣٦٧ـ٣٦٨) .

يُحذَفُ عاملُ الحال ؛ جوازاً ووجوباً[1] .

فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً : أنْ يُقالَ : (كيف جئتَ ؟) ؛ فتقولَ : (راكباً) ، تقديرُهُ : (جئتُ راكباً) ، وكقولك : (بلىٰ مُسرِعاً) لمن قال لك : (لم تَسِرْ) ، والتقدير : (بلىٰ سِرْتُ مُسرِعاً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴾ [القيامة : ٣ ـ ٤] ، التقديرُ والله أعلم : (بلىٰ نجمعُها قادِرينَ) .

ومثالُ ما حُذِفَ وجوباً : قولُكَ : (زيدٌ أخوكَ عَطُوفاً) ، ونحوُهُ مِنَ الحال المُؤكِّدة لمضمون الجملة ، وقد تقدَّم ذلك[2] .

---

* قوله : (﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾) ؛ أي : الكافرُ (﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾) للبعث والإحياء (﴿ بَلَىٰ ﴾) نجمعُها (﴿ قَٰدِرِينَ ﴾) مع جَمْعِها (﴿ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴾) ؛ وهي الأصابعُ ؛ أي : نُعِيدَ عظامَها كما كانتْ مع صِغَرِها ، فكيف بالكبيرة ؟! انتهىٰ « جلالَين »[3] .

---

(١) قوله : (عاملُ الحال) ؛ أي : غيرُ المعنوي ، أمَّا هو ـ كالظرف واسم الإشارة ـ : فلا يُحذَفُ عُلِمَ أو لا ، وأمَّا حَذْفُ الحالِ نَفْسِها : فالأصلُ : جوازُ حذفها ؛ لأنَّها فَضْلةٌ ، وقد يمتنعُ ؛ ككونه محصوراً فيه ؛ نحوُ : (ما ضربتُ زيداً إلا قائماً) ، أو نائباً عن عامله ؛ كـ (هَنِيئاً مَرِيئاً) ؛ أي : كُلْهُ هنيئاً ، أو توقَّف عليه المُراد ؛ كـ ﴿ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ ﴾ [النساء : ١٤٢] ، أو جواباً ، أو نائباً عن خبر (كان) ، كما سيُمثِّلُهما الشارح ؛ فلا تُحذَفُ الحالُ في شيء من ذلك . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٩) .

(٢) انظر (٣/ ٤٤٣ـ ٤٤٩) .

(٣) تفسير الجلالين (ص٧٧٩) .

وكالحال النائبة مَنابَ الخبرِ ؛ نحوُ : (ضَرْبي زيداً قائماً) ، التقديرُ : (إذا كان قائماً) ، وقد سَبَقَ تقريرُ ذلك في (باب المبتدأ والخبر)[1] .

وممَّا حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وجوباً : قولُهُم : (اشتريتُهُ بدرهمٍ فصاعداً) ، و(تصدَّقتُ بدينارٍ فسافلاً)[2] ؛ فـ (صاعداً) و(سافلاً) : حالانِ عاملُهُما محذوفٌ وجوباً ، والتقديرُ : (فذَهَبَ الثمنُ صاعداً) ، و(ذَهَبَ المُتصدَّقُ به سافلاً) .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وبعضُ ما يُحذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ) ؛ أي : بعضُ ما يُحذَفُ مِنْ عامل الحال مُنِعَ ذِكْرُهُ .

. . . .

❀❀❀

(١) انظر (٢/ ٣٤٤ـ٣٤٦) .

(٢) أي : مِنْ كلِّ حال تُفهِمُ ازدياداً أو نقصاً بتدريج ، ويجب اقترانُها بالفاء أو بـ (ثُمَّ) ، كما يجبُ حذفُ عاملِها وصاحبِها ، كما سيُقدِّرُهُ الشارح بقوله : (فذَهَبَ الثمنُ) ؛ فالمعطوفُ بالفاء جملةٌ خبريَّةٌ محذوفة ، فإن قُدِّر : (فاذهبْ بالعدد صاعداً) . . كانت إنشائية . « خضري » (١/ ٤٥٠) ، وانظر ما تقدم تعليقاً في (١/ ٢٣٧) .

التمييز

. . . .

(التمييزُ)

❁ قوله : (التمييزُ) يُقالُ له : (تمييزٌ) ، و(مُميِّزٌ) ، و(تبيينٌ) ، و(مُبيِّنٌ) ، و(تفسيرٌ) ، و(مُفسِّرٌ)[(١)] .

وهو في اللغة : فَصْلُ شيءٍ مِنْ شيء ، ومنه : ﴿ وَٱمۡتَـٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ [يسٓ : ٥٩] ؛ أي : انفردوا عن المؤمنين ؛ بدليلِ : ﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ ﴾ [الروم : ١٤] « شرح الجامع »[(٢)] .

وفي « التصريح » : (هو في الأصل : مصدرُ « ميَّز » : إذا خَلَّصَ شيئاً مِنْ شيء وفرَّق بين مُتشابِهَينِ ، وقولُهُم في الاسم المُميِّز : « تمييزٌ ».. مجازٌ ؛

[التمييزُ]

❁ قوله : (ومنه : ﴿ وَٱمۡتَـٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ ﴾) فيه : أنَّ هـٰذا مِنَ الامتياز الذي هو أَثَرُ التمييز ، إلا أنَّ الأمرَ في هـٰذا سهلٌ .

---

(١) لا داعي لِذكْرِها ؛ لأنَّ الشارحَ سيذكرها بعد قليل ، ويحتمل : أنَّها ساقطة في النسخة التي كتب عليها ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) السراج المنير (ق/ ٢١٤) .

٣٥٦ـ اِسمٌ بمعنىٰ (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ   يُنصَبُ تمييزاً . . . .

مِنْ إطلاق المصدر على اسم الفاعل) ؛ أي : مجازٌ لغويٌّ وإن كان حقيقةً عُرْفيَّة . انتهىٰ « دَنَوْشَري »[١] .

وقد أشار الناظمُ إلىٰ معناه اصطلاحاً بقوله : (اسمٌ بمعنىٰ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (اسمٌ بمعنىٰ « مِنْ » . . .) إلىٰ آخره : (اسم) : مبتدأٌ ، و(بمعنىٰ « مِنْ »): صفتُهُ ، و(مُبِينٌ) : نعتٌ لـ (اسم) ، وفي « التوضيح » ما يُعطِي أنَّ (مُبِينٌ) نعتٌ لـ (مِنْ) لا لـ (اسمٌ)[٢] ؛ فيكونُ مجروراً[٣] ، و(نَكِرَهْ) : نعتٌ بعدَ نعت ، وجملةُ (يُنصَبُ . . .) إلىٰ آخره : خبرٌ ، ويجوزُ جَعْلُ (اسم) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ فتكونُ جملةُ (يُنصَبُ) مستأنفةً ، و(تمييزاً) : منصوبٌ على الحال ، وجملةُ (قد فَسَّرَهْ) : صِلَةُ (ما) ،

❁ قوله : (نعتٌ لـ « مِنْ ») فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه نعتُ المعرفةِ بالنكرة ؛ لأنَّها لمَّا قُصِدَ لفظُها صارتْ عَلَماً علىٰ نفسها .

---

(١) حاشية الدنوشري على التصريح (ق/٩٩) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (١/٣٩٣ـ٣٩٤) .

(٢) أوضح المسالك (٢/٣٦٠) .

(٣) وجاء كذلك بخط الإمام ابن هشام ، والمشهور : الأوَّل ، ويجوز نصبه حالاً من (مِنْ) علىٰ لغة ربيعة .

. . . . بمـا قـد فَسَّـرَهْ

والعائدُ على الموصول : الهاءُ مِنْ (فسَّره) ، والضميرُ المُستتِرُ فيه : عائدٌ على التمييز .

❀ قوله : (بما قد فَسَّرَهْ) اعترُضَ : بأنَّهُ يَقتضِي أنَّ التمييزَ يُنصَبُ بما قد فسَّره سواءٌ كان مُفسِّراً لإبهامِ اسمٍ أو نسبةٍ ، مع أنَّ الناصبَ لمُبيِّنِ الاسمِ هو ذلك الاسمُ المُبهَم ، وصحَّ ذلك مع أنَّهُ جامدٌ ؛ لشَبَهِهِ باسم الفاعل ؛ لأنَّهُ طالبٌ له في المعنىٰ ؛ كـ (عشرينَ درهماً) ، والناصب لمُبيِّنِ النسبةِ الفعلُ وشِبْهُهُ ؛ كـ (طاب نَفْساً) ، و(طَيِّبٌ أُبُوَّةً) .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُميَّزَ في تمييز النسبةِ هو المسندُ مِنْ فعلٍ وشِبْهِهِ ؛ لصحَّة وصفِهِ بالإبهام مِنْ حيثُ نسبتُهُ ؛ لأنَّ النسبةَ مُتعلِّقةٌ به ، فيصحُّ وصفُهُ بوصفها ، وهو حَسَنٌ .

❀ قوله : (معَ أنَّ الناصبَ . . .) إلىٰ آخره : الأنسبُ والأخصرُ : (وهو مُسلَّمٌ في مُفسِّرِ مُبهَمِ الاسمِ ، لا النسبةِ ؛ لأنَّ العاملَ فعلٌ أو شِبْهُهُ) .

❀ قوله : (لأنَّهُ طالبٌ له في المعنىٰ) ؛ أي : ولأنَّهُ يُشبِهُهُ أيضاً في وجودِ ما به تمامُ الاسمِ ؛ وهو التنوينُ أو النون ؛ فـ (عشرون درهماً) شبيهٌ بـ (ضاربِينَ زيداً) ، و(رطلٌ زيتاً) بـ (ضارب زيداً) .

❀ قوله : (والناصب لمُبيِّنِ النسبةِ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ لم يكنِ الناصبُ له هو النسبةَ ؛ لوجودِ ما هو أقوىٰ منها ؛ وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ .

٣٥٧ـ كـ (شِبْرٍ أرضاً) و(قَفِيزٍ بُرّاً) و(مَنَــوَيْــنِ عَسَــلاً وتَمْــرَا)

تقدَّم مِنَ الفَضَلات : المفعولُ به ، والمفعولُ المُطلَق ، والمفعولُ له ، والمفعولُ فيه ، والمفعولُ معه ، والمُستثنىٰ ، والحالُ ، وبقي : التمييزُ ؛ وهو المذكورُ في هٰذا الباب ، ويُسمَّىٰ : (مُفسِّراً) ، و(تفسيراً) ، و(مُبيِّناً) ، و(تبييناً) ، و(مُميِّزاً) ، و(تمييزاً) .

وحينئذٍ : فقولُهُ : (بما قد فسَّره) باقٍ علىٰ عمومه .

أو أنَّ هٰذا العمومَ مخصوصٌ بقوله بعدُ : (انصِبَنْ بـ « أَفْعَلَا ») ، وقولِهِ : (وعاملَ التمييز . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يَدُلُّ علىٰ أنَّ العاملَ في تمييز النسبةِ الفعلُ أو شِبْهُهُ ، والعامُّ إذا كان له ما يُخصِّصُهُ . . . لا يُقالُ : إنَّهُ باطلٌ .

فحاصلُ معنىٰ قولِهِ : (بما قد فسَّره) ؛ أي : إلا فيما سيأتي ، مع أنَّ لنا أنْ نجعلَ قولَهُ : (كـ « شِبْرٍ أرضاً ») تقييداً ؛ أي : بأنْ يُجعَلَ حالاً مِنْ (ما) الموصولةِ ؛ أي : يُنصَبُ بالذي فسَّره حالَ كونِهِ مثلَ : (شِبْرٍ أرضاً) ، كما قاله المُعرِبُ ، قال : (وإنَّما خصَّ المفردَ بالذِّكْر ؛ لأنَّهُ في الغالب جامدٌ ، فربَّما يُتوهَّمُ أنَّهُ لا ينصب)[1] .

* قوله : (و« قَفِيزٍ بُرّاً ») البُرُّ : معروف ، و(القَفِيزُ) : مكيالٌ بقدر ثمانية مَكَاكِيكَ ، والمَكُّوكُ : مكيالٌ ، وهو صاعانِ ونصفٌ ، وهو أيضاً ثلاثُ

---

(١) تمرين الطلاب (ص٧٩) .

وهو : كلُّ اسمٍ نكرةٍ . . . .

كِيلَجاتٍ ، والكِيلَجَة : مَناً وسبعةُ أثمان مَناً ، والمَنَا ـ بتخفيف النونِ والقَصْر ؛ كـ (عصاً) ـ : مفردُ (المَنَوينِ) ؛ وهو رِطْلانِ . انتهىٰ ، ويُقالُ فيه : (مَنٌّ) بالتشديد أيضاً . « شاطِبي » مع زيادة إيضاح[1] .

ويُؤخَذُ مِنْ كلام الفارِضيِّ : أنَّ (القفيزَ) هو المُعبَّرُ عنه بـ (الإِرْدَبِّ) عندَنا ؛ فإنَّهُ قال : (« القَفِيزُ » لأهل العراق ، و« الرُّسْتاقُ » لخُرَاسانَ ، و« المِرْبدُ » لأهل الحجاز ، و« الإِرْدَبُّ » لِمِصْرَ)[2] .

❁ قوله : (وهو : كلُّ اسمٍ . . .) إلىٰ آخره : لَحَظَ في التعريف كونَهُ ضابطاً ، فأَدْخلَ فيه لفظةَ (كل) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٥٣٦) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٨١) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٥٥٨) ، والأصل : ألَّا يدخلَ في الحدود لفظُ (كل) ؛ لأنَّهُ لا يُطلَبُ من الحد العموم ، وإنَّما يُطلَب فيه بيانُ ماهيَّة الشيء وحقيقته ، وزاد العلامة الخضري علىٰ شيخ الإسلام ؛ فقال (١/ ٤٥١) : (وليس حدّاً حقيقيّاً وارداً على الماهيَّة حتىٰ تُنافيَهُ « كل » ، لٰكن اعتُرِض : بأنَّه يشملُ نحوَ : « عندي عشرةٌ دراهم » بتنوين « عشرة » ، و﴿ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ؛ لأنَّهُ علىٰ معنىٰ « من » ، مع أنَّهُ ليس تمييزاً ، بل بدلٌ ، لأنَّ تمييزَ العشرة لا يُرفع ، وتمييزَ العدد المُركَّب لا يُجمع ، ويُجابُ : بأنَّهُ ليس علىٰ معنىٰ «من» ، بل المُرادُ : « عشرة هي دراهمُ » ، و« اثنتي عشرةَ هي أسباطٌ » ، وأمَّا المجرور في نحو : « رطل زيتٍ » ، و« قفيز بُرٍّ » بالإضافة . . فلا يَرِدُ ؛ لأنَّهُ يُسمَّىٰ تمييزاً ، كما هو مُقتضىٰ كلامِ المُصنِّف والشارحِ فيما سيأتي وغيرهما ، وعلىٰ منع ابن هشام تسميتَهُ بذلك يحتاجُ لإخراجه مِنَ الضابط بملاحظة قيد النصب ، كما فَعَلَ في « التسهيل » ، وإن كان حُكْماً) .

مُضمَّنٍ معنىٰ (مِنْ)[1] ؛ لبيانِ ما قبلَهُ مِنْ إجمال ؛ نحوُ : (طاب زيدٌ نَفْساً) ، و(عندي شِبْرٌ أرضاً) .

واحتَرَزَ بقولِهِ : (مُضمَّنٍ معنىٰ « مِنْ ») : مِنَ الحال ؛ فإنَّها مُتضمِّنةٌ معنىٰ (في) .

وقولُهُ : (لبيانِ ما قبلَهُ) احترازٌ ممَّا تضمَّن معنىٰ (مِنْ) وليس فيه بيانٌ لِمَا قبلَهُ ؛ كاسم (لا) التي لنَفْيِ الجنس[2] ؛ نحوُ : (لا رجلَ قائمٌ) ؛

---

* قوله : (مُضمَّنٍ معنىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مُتضمِّنٍ معناها ، لا أنَّهُ مُرادِفُها ؛ إذ لا يُرادِفُ الاسمُ الحرفَ .

* قوله : (معنىٰ « مِنْ ») ؛ . . . .

---

(١) قوله : (نكرة) خرج : المعرفة في نحو : (حسنٌ وجهَهُ) بالنصب ؛ فإنه مُشبَّهٌ بالمفعول به لا تمييز عند البَصْريِّينَ ، ولا يَرِدُ : (وطِبْتَ النَّفْسَ) ؛ لأنَّ (أل) فيه زائدة . « خضري » (١/ ٤٥١) .

(٢) مُقتضىٰ صنيعِهِ : أنَّهُ أراد بمعنىٰ (مِنْ) : ما يَعُمُّ البيانَ وغيرَهُ مِنْ معانيها ؛ حتىٰ يدخلُ فيه اسمُ (لا) ، ويحتاج لإخراجه بقيد البيان ، لـٰكن يَرِدُ عليه حينئذ : أنَّ الحالَ لا تخرجُ بقوله : (بمعنىٰ « مِنْ ») ؛ لأنَّها تَرِدُ للظرفية ؛ نحوُ : ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة : ٩] ، بل بـ (مبين) ، مع ملاحظةِ قيدٍ آخَرَ ؛ أي : مُبِينٌ للذوات لا للهيئات ، وقد يُجاب : بأنَّ المُرادَ : معاني (مِنِ) المشهورة لها ؛ كالابتداء والتبعيض والاستغراق ، فتخرج به الحال ؛ لأنَّ الظرفيَّة لم تَشِعْ فيها ؛ فـ (مُبِينٌ) علىٰ هـٰذا : مُخرِجٌ لاسم (لا) فقط ، أو أنَّهُ أراد بمعنىٰ (مِنْ) : خصوصَ البيان ؛ فيخرجُ به اسم (لا) كالحال ؛ فقولُهُ : (مُبِينٌ) قرينة على المراد للإخراج ، والأوَّلُ أكثرُ فائدة . « خضري » (١/ ٤٥٢) .

فإنَّ التقديرَ : (لا مِنْ رجلٍ قائمٌ) .

أي : البيانيّةِ ؛ وهي التي يكونُ المجرورُ بها عينَ المُبيَّنِ بها ؛ ولهٰذا لا يجوزُ جرُّ مُميِّزِ (أحدَ عشرَ) بها ؛ لعدم صِدْقِهِ على الأحدَ عشرَ ، ولا جرُّ التمييزِ في نحو : (طاب زيدٌ نَفْساً) ؛ إذِ النَّفْسُ ليس زيداً ، وكذا (عِلْماً) و(داراً) ، وعلىٰ هٰذا : فلا يكونُ التعريفُ جامعاً .

---

* قوله : (أي : البيانيّةِ) هٰذا لا يُناسِبُ صنيعَ الشارحِ ؛ حيثُ أَخْرَجَ اسمَ (لا) بقوله : (لبيانِ ما قبلَهُ) ، ولم يُخرِجْهُ بتضمُّن معنىٰ (مِنْ) كما أخرج الحالَ بذلك .

ولو حُمِلَتْ (مِنْ) علىٰ خصوصِ (مِنِ) البيانيّةِ . . لكان اسمُ (لا) خارجاً بتضمُّنِ معنىٰ (مِنْ) ؛ لعدم صدقِهِ حينئذٍ عليه ؛ لأنَّهُ مُتضمِّنٌ معنىٰ (مِنِ) الاستغراقيّةِ ، وحينئذٍ : يكونُ قولُهُ : (لبيانِ ما قبلَهُ) فائدتُهُ : الدَّلالةُ علىٰ أنَّ المُرادَ بـ(من) : خصوصُ (مِنِ) البيانيّةِ .

وإنَّما المُناسِبُ لِمَا صَنَعَهُ الشارحُ : أنْ يُرادَ بمعنىٰ (مِن) : المعنى المشهورُ استعمالُها فيه ؛ كالبيان ، والابتداء ، والتبعيضِ ، والاستغراق ، بخلاف غيرِ المشهورِ ؛ كالظرفيّة في نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة : ٩] ؛ أي : فيها ؛ فلذلك أخرجَ الحالَ بتضمُّنِ معنىٰ (مِنْ) ، وأخرجَ اسمَ (لا) بقوله : (لبيانِ ما قبلَهُ) .

وكلُّ هٰذا علىٰ أنَّ اسمَ (لا) مُتضمِّنٌ معنىٰ (مِنِ) الاستغراقيّة ، أمّا علىٰ أنَّ الأصلَ : (لا شيء مِنْ رجلٍ) . . فهو مُتضمِّنٌ معنىٰ (مِنِ) البيانيّة ؛ فلا يخرجُ مِنَ التعريف .

وأُجِيبَ : بأنَّ التحقيقَ عندَهُم : أنَّ (مِنِ) البيانيَّةَ لبيانِ أنَّ المُميَّزَ أيُّ جنسٍ مِنْ أجناس الأمور وأنواعها ، لا لمُجرَّدِ أنَّهُ هو هو ، أفاده الشَّنَوَانيُّ[1] .

❁ قوله : (لبيانِ أنَّ المُميَّزَ أيُّ جنسٍ . . .) إلىٰ آخره ، سواءٌ صحَّ التصريحُ بـ (مِنْ) أم لا ، وسواءٌ كانَ المُميَّزُ مذكوراً قبلَ التمييزِ حقيقةً ، أو تقديراً ؛ كما في : (طاب زيدٌ نَفْساً) ؛ فإنَّ التقديرَ : (طاب شيءُ زيدٍ)[2] ، وبُيِّنَ ذلك الشيءُ بأنَّهُ مِنْ جنس النَّفْس .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ المُرادَ بتضمُّنه معنىٰ (مِنِ) التي لبيانِ ما قبلَها : أنَّهُ مُفِيدٌ لمعناها ؛ وهو بيانُ ما قبلَهُ ؛ أي : بيانُ جنسِهِ ولو تقديراً ؛ لا أنَّها مُقدَّرةٌ في نظم الكلام ، وأنَّ ما بعدَها عينُ ما قبلَها حقيقةً ؛ فـ (رجلاً) في (عندي أحدَ عشرَ رجلاً) . . بيانٌ لجنسِ ما قبلَهُ ؛ وهو (الأحد عشر) وإنْ لم يصحَّ التصريحُ بـ (مِنْ) ، و(عِلْماً) في (طابَ زيدٌ عِلْماً) . . بيانٌ لجنسِ ما قبلَهُ تقديراً ؛ وهو (شيءُ زيدٍ) ؛ إذ الكلامُ علىٰ تقديرِ مضافٍ ؛ إذ الحقُّ : أنَّ تمييزَ النسبةِ مِنْ قَبيلِ تمييزِ الذاتِ تقديراً ، وجَعْلُهُ نوعاً آخَرَ إنَّما هو بحسَبِ الظاهر ، كما أفادوه .

وتحقيقُ المَقام : أنَّ تمييزَ المفردِ يرفعُ إبهامَ ذلك المفردِ لا غيرُ ؛ فنحوُ : (عندي رطلٌ زيتاً) ثبوتُ الكينونةِ للرَّطل لا إبهامَ فيه ، إنَّما الإبهامُ في الرَّطل المُرادِ به الموزونُ مجازاً مرسلاً ، أو هو حقيقةٌ عُرْفيَّةٌ ، وكذا يُقالُ في العدد ، بخلاف تمييزِ النسبة ؛ نحوُ : (طاب زيدٌ نَفْساً) ؛ فإنَّ فيه إبهاماً في النسبة ؛ وذلك أنَّكَ نسبتَ شيئاً إلىٰ شيء في الظاهر ، والمنسوبُ إليه في الحقيقة

---

(١) الدرة البهية (ق/ ٩٨) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٥١ـ ٤٥٢) .

(٢) أي : شيءٌ يتعلَّق بزيد .

غيرُهُ ، وتقديرُهُ : (طاب شيءُ زيدٍ نَفْساً) ، فلمَّا أُبهِمَ المنسوبُ إليه استلزمَ إبهامُهُ نوعَ إبهامٍ في النسبة ، فتمييزُ الجملةِ وما ضاهاها وإن كان تمييزَ مفردٍ . . ينشأُ عنه تمييزُ النسبة ، إلا أنَّهُ يُقالُ له تمييزُ نسبة ؛ لأنَّهُ محلُّ الفرقِ بينه وبينَ تمييزِ المفرد ، فاقتصروا عليه .

قال ابنُ الحاجبِ في « الكافية » : (التمييزُ : ما يرفعُ الإبهامَ المُستقِرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مُقدَّرة)[1] .

قال الجاميُّ في « شرحها » : (فالمذكورةُ : نحوُ : « رطل زيتاً » ، والمُقدَّرةُ : نحوُ : « طاب زيدٌ نَفْساً »)[2] .

ثمَّ قال ابنُ الحاجبِ : (فالأوَّل : عن مفرد ، والثاني : عن نسبة)[3] ؛ قال الجاميُّ : (لمَّا كان الإبهامُ في طرفِ النسبة يستلزمُ الإبهامَ فيها ، ورفعُهُ عنها يستلزمُ الرفعَ عنه . . قال : « عن نسبة » مُقتصِراً عليها ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ مقابلةَ هـٰذا القِسْمِ للمفرد إنَّما هي لمُجرَّد النسبة لا غيرُ) انتهىٰ[4] .

فقولُ مَنْ قال : (إنَّ نحوَ : « طاب زيدٌ نَفْساً » لا إبهامَ في نسبته) . . معناه : لا إبهامَ فيها أصالةً ، بل الإبهامُ أصالةً في المنسوب إليه الطيب ، وقولُ

(١) كافية ابن الحاجب (ص٢٤) .

(٢) الفوائد الضيائية (١/ ٣٦٤) .

(٣) كافية ابن الحاجب (ص٢٤) .

(٤) الفوائد الضيائية (١/ ٣٧٢) .

وقولُهُ : (لبيانِ ما قبلَهُ مِنْ إجمالٍ) يشملُ : نوعَيِ التمييزِ ؛ وهما : المُبيِّنُ إجمالَ ذاتٍ ، والمُبيِّنُ إجمالَ نِسْبةٍ .

فالمُبيِّنُ إجمالَ الذات : هو الواقعُ بعدَ المقاديرِ[1] ـ وهي : المَمْسُوحاتُ ؛ نحوُ : (له شِبْرٌ أرضاً) ، والمَكِيلاتُ ؛ نحوُ : (لهُ قَفِيزٌ بُرّاً) ، والمَوْزُوناتُ ؛ نحوُ : (له مَنَوانِ عَسَلاً وتمراً) ـ والأعدادِ[2] ؛ نحوُ : (عندي عشرونَ درهماً) .

وهو منصوبٌ بما فسَّره[3] ؛ وهو : (شبرٌ) ، و(قفيزٌ) ، و(مَنَوانِ) ، و(عشرونَ) .

---

* قوله : (المَمْسُوحاتُ) قال في « المصباح » : (مَسَحْتُ الأرضَ مَسْحاً : ذَرَعْتُها ، والاسمُ : « المِسَاحة » بالكسر) انتهىٰ[4] .

مَنْ قال : (إنَّ التمييزَ في الحقيقة لأمرٍ مُقدَّر يتعلَّقُ بزيد ، وإنَّما سُمِّيَ تمييزاً

---

(١) أي : ونحوِها ممَّا أَجْرَتْهُ العرب مُجْراها ؛ لشبهه في مطلق المقدار وإن لم يكن مُعيَّناً ؛ كـ(ذَنُوبٍ ماءً) ، و(نِحْيٍ سَمْناً) ؛ لشبهه بالكَيْل ، و(على التمرة مِثْلُها زُبْداً) ؛ لشبهه بالوزن أو المساحة . « خضري » (١/ ٤٥٢) .

(٢) معطوف على (المقادير) ؛ فيكون المُبيِّنُ إجمالَ الذات قِسْمَينِ ، وما بينهما بيان لأنواع المقادير الثلاثة ، وعند ابن الحاجب : العدد مِنَ المقادير ؛ فيكون بالرفع معطوفاً على (الممسوحات) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٥٣) .

(٣) أي : بلا خلافٍ ، وإنَّما عَمِلَ المُفسِّرُ مع جموده ؛ لشبهه اسمَ الفاعل في الاسمية ، وطلبِ معمولِهِ في المعنىٰ ، ووجودِ ما به تمامُ الاسم ؛ وهو التنوينُ والنون ؛ فـ(عشرون درهماً) شبيهٌ بـ(ضاربِينَ زيداً) ، و(رطلٌ زيتاً) شبيهٌ بـ(ضاربٌ زيداً) . « خضري » (١/ ٤٥٣) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٧٨٦) .

والمُبيِّنُ إجمالَ النِّسْبة : هو المَسُوقُ لبيانِ ما تَعَلَّقَ به العاملُ مِنْ فاعلٍ أو مفعول[1] ؛ نحوُ : (طاب زيدٌ نَفْساً)[2] ، ومثلُهُ : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم : ٤]، و(غرستُ الأرضَ شجراً)، ومثلُهُ: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ [القمر : ١٢] .

---

* قوله : (﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾) ؛ أي : امتلأ الرأسُ . . . إلىٰ آخره ؛ فنسبةُ الاشتعالِ إلى (الرأس) مُبهَمةٌ ، و(شَيْباً) مُبيِّنٌ لذلك الإبهامِ ، وهـٰذا التمييزُ مُحوَّلٌ عن الفاعل ، والأصلُ : (اشتعلَ شَيْبُ الرأسِ) ؛ فحُوِّل الإسنادُ مِنَ المضاف ـ وهو (شيب) ـ إلى المضاف إليه ـ وهو (الرأس) ـ فارتفع ، ثمَّ جِيءَ بذلك المضاف الذي حُوِّلَ عنه الإسنادُ فَضْلةً وتمييزاً .

* قوله : (﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾) ؛ أي : فنسبةُ (فجَّرنا) إلى

للنسبة نَظَراً للظاهر) . . معناه : أنَّ التمييزَ بحسَب الباطنِ والتقديرِ لأمر يتعلَّقُ بزيد ، وسُمِّيَ تمييزَ نسبةٍ ؛ نَظَراً للظاهر الذي هو عدمُ التقديرِ ، وأنَّ الإبهامَ في النسبة الذي هو تابعٌ للإبهام في المُقدَّر ، فتدبَّرْ .

* قوله : (أي : امتلأ) هـٰذا تفسيرٌ مجازيٌّ ؛ لأنَّهُ شُبِّهَ امتلاءُ الرأسِ بالشَّيب باشتعال النارِ في الحَطَب ؛ بجامع العمومِ ، أو حصولِ ما به التنويرُ ، أو استعقابِ الفناءِ في كلٍّ ، واستُعِيرَ له الاشتعالُ ، واشتُقَّ منه (اشتعلَ) بمعنى (امتلأ) .

---

(١) وهـٰذا صريحٌ في أنَّ المبهمَ ليس هو النسبةَ ، بل ذاتٌ مُقدَّرة ، كما نبَّه عليه الأنبابي في (٣/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٥٢ـ٤٥٣) .

(٢) أي : ونحوُ : (عجبتُ من طِيبِ زيدٍ نَفْساً) ، و(زيدٌ طَيِّبٌ نَفْساً) ؛ فهو مُحوَّلٌ عن فاعل المصدر أو الوصف ، والأصل : (عجبتُ مِنْ طِيبِ نَفْسِ زيد) ، و(زيدٌ طيِّبةٌ نَفْسُهُ) ؛ فالنسبة المُميَّزة لا يلزمُ كونُها في جملة ، بل تكونُ في غيرها كما مُثِّل ، « خضري » (١/ ٤٥٣) .

فـ (نَفْساً) : تمييزٌ منقولٌ مِنَ الفاعل ، والأصلُ : (طابتْ نَفْسُ زيدٍ) ، و(شجراً) : منقولٌ مِنَ المفعول ، والأصلُ : (غرستُ شجرَ الأرضِ) ؛ فبَيَّنَ (نَفْسُ) الفاعلَ الذي تعلَّق به الفعلُ ، وبَيَّنَ (شجرَ) المفعولَ الذي تعلَّق به الفعلُ .

والناصبُ له في هـٰذا النوع : هو العاملُ الذي قبلَهُ[1] .

٣٥٨ـ وبعدَ ذي ونحوِها . . . .

(الأرض) مُبهَمةٌ ، و(عُيُوناً) مُبيِّنٌ لذلك الإبهام ، والأصلُ : (وفجَّرنا عيونَ الأرض) ؛ فحُوِّلَ المضافُ ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ ، وجِيءَ بالمضاف تمييزاً .

* قوله : (وبعدَ ذي) ؛ أي : المُقدَّراتِ الثلاثِ ، (ونحوِها) ؛ أي : ممَّا أَجْرَتْهُ العربُ مُجْراها في الافتقار إلىٰ مُميِّز ؛ وهي الأوعيةُ المُرادُ بها المقدارُ ؛ كـ (ذَنُوبٍ ماءً) ، ويصحُّ أنْ يُرادَ بـ (نحوها) : غيرُ المُقدَّراتِ الثلاثة ، سواءٌ كان مُقدَّراً أو لا .

---

* قوله : (غيرُ المُقدَّراتِ الثلاثة) المُناسِبُ : (غيرُ الأمثلةِ الثلاثة) ؛ ليتضحَ التعميمُ بعدُ .

---

(١) مِنْ فعل أو شبهه كما سبق في (٣/ ٤٦٣) ، وقيل : الناصب له نَفْسُ الجملة ؛ ولذلك يُسمَّى : التمييزَ المُنتصِبَ عن تمام الكلام ؛ أي : عن تمام الجملة ؛ لأنَّها هي الناصبةُ له ، واختاره ابن عصفور . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٥٤) .

. . . . ٱجْرُرْهُ إذا   أَضَفْتَها كـ (مُدُّ حِنطَةٍ غِذَا)[١]

❁ قوله : (ٱجْرُرْهُ. . .) إلىٰ آخره : استثنىٰ في « التسهيل » و« العُمْدة » : ما دلَّ على امتلاءٍ ؛ نحوُ : (هو ممتلئٌ ماءً) ؛ فلا يُضافُ ؛ لأنَّهُ في تقدير الإضافة ؛ أي : مُمتلِئُ النواحي ، قال ابنُ هشام : (ويُمكِنُ دخولُهُ في عبارتِهِ ؛ حَمْلاً لقوله : « أَضَفْتَها » على الإضافة لفظاً أو تقديراً) ، لـٰكنْ أبو حيَّانَ نازعه في ذلك ، وقال : (إنَّهُ مِنْ تمييز الجملة ، لا مِنْ تمييز المفرد) انتهىٰ « نُكَت »[٢] .

❁ قوله : (كمُدُّ حِنْطةٍ) بكسر الحاء : مُرادِفةٌ للقمح والبُرِّ والطعام ، كما في « المصباح »[٣] .

قال المَكُوديُّ : (مبتدأٌ ومضاف إليه ، و« غِذَا » : خبرُهُ ، وهو علىٰ حذف القولِ ، تقديرُهُ : « كقولك : مُدُّ حِنْطةٍ غِذَا »)[٤] .

❁ قوله : (حَمْلاً لقوله : « أَضَفْتَها ») صوابُهُ : (أُضِيفَ) ؛ فإنَّ قولَهُ : (أضفتَها) ؛ أي : للتمييز ، وفي هـٰذه الحالة يُجَرُّ .

---

(١) في (و) : (وشبهها) بدل (ونحوها) ، وفي نسخة علىٰ هامشها كالمثبت من (ز ، ح) وخطِّ الإمام ابن هشام ، وعليها جرىٰ غالب شروح « الألفية » .

(٢) نكت السيوطي (ق/١٣١) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص١١٤) ، و« عمدة الحافظ » (١/٤٧٣) ، و« التذييل والتكميل » (٩/ ٢٢٤ـ ٢٢٥) .

(٣) المصباح المنير (١/٢١١) .

(٤) شرح المكودي على الألفية (ص١٤٤) .

٣٥٩ـ والنصبُ بعدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كانَ مِثْلَ (ملءُ الْأَرضِ ذَهَبَا)

أشار بـ (ذي) : إلىٰ ما تقدَّم ذِكْرُهُ في البيت مِنَ المُقدَّرات ؛ وهو ما دلَّ علىٰ مساحةٍ أو كيلٍ أو وزن ؛ فيجوزُ جرُّ التمييزِ بعدَ هـٰذهِ بالإضافة إن لم يُضَفْ

وقال الشاطِبيُّ : (و« غِذَا » في قوله : « كمُدُّ حنطةٍ غِذَا » : بدلٌ ، أو حال) انتهىٰ[1] ، وهو بكسر الغين وبالذال المُعجَمتَينِ : ما يُتغذَّىٰ به مِنَ الطعام هنا .

❀ قوله : (والنصبُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا البيتُ تقييدٌ لسابقه ؛ فمعنىٰ (أجرُرْهُ إذا أَضَفْتَها) ؛ أي : ما لم تكنْ مضافةً لغيره . انتهىٰ « مَدَابِغي »[2] .

❀ قوله : (إنْ كانَ مِثْلَ . . .) إلىٰ آخره : اسمُ (كان) : ضميرٌ عائدٌ على المضاف المُستفادِ مِنْ (أُضِيفَ) ، أو إلىٰ (ما) الموصولة ، و(مِثْل) : خبرُ (كان) .

❀ قوله : (مِلْءُ الْأَرضِ) قال المَكُوديُّ : (مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : « لي » أو نحوُهُ ، والجملةُ مَحْكِيَّةٌ بقولٍ محذوف ، تقديرُهُ : « إن

❀ قوله : (مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ لذلك ، بل كلامُ المُصنِّفِ حكايةٌ لِمَا في الآية ، كما أشار إليه الشارحُ[3] .

---

(١) المقاصد الشافية (٣/٥٣٧) ، وعليه : يكونُ الخبرُ محذوفاً ؛ أي : عندي ، ولعلَّ الأَوْلىٰ للمُحشِّي أنْ يُصرِّح به ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق٣٥٦) .

(٣) انظر (٣/ ٤٧٧) .

. . . .

كان مثلَ قولك : مِلْءُ الأرضِ ذهباً »)[1] ، وقولُهُ (ذَهَبَا) : منصوبٌ على التمييز .

وتقديرُ البيت : (والنصبُ واجبٌ بعدَ المُبهَم الذي أُضِيفَ لغير التمييز إن كان المضافُ مثلَ « ملء » مِنْ قولك : « ملءُ الأرض » في كونه لا يصحُّ إغناؤُهُ عن المضاف إليه) .

---

* قوله : (في كونه لا يصحُّ إغناؤُهُ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فلا يُقالُ : (ملءُ ذهبٍ) ، وخَرَجَ بذلك : ما إذا صحَّ إغناءُ المضافِ عن المضاف إليه ؛ كـ (أشجع الناسِ رجلاً) ؛ فإنَّهُ يُقالُ : (أشجع رجلٍ) ؛ فيجوزُ الجرُّ .

وفيه : أنَّهُ ليس المُغني عن المضاف إليه المضافَ ، بل التمييزُ ؛ لأنَّهُ الذي يقعُ في محله ، لا المضافُ .

وفيه أيضاً : أنَّ نحوَ (أشجع الناس رجلاً) ليس مِنْ قَبيلِ ما نحن فيه ؛ إذ الكلامُ في المُقدَّرات .

هـٰذا مُحصَّلُ ما في « الأُشْمُونيِّ » و« الصبَّانِ »[2] ، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ معنى الإغناءِ عنه : استقامةُ الكلامِ بالمضاف وحدَهُ ، لا الوقوعُ مَوقِعَهُ ، وبأنَّ مُحترَزَ القيدِ كمنطوقه ؛ يجبُ أنْ يكونَ موجوداً مع الموضوع ، غايةُ الأمرِ : أنَّ قيدَهُ فات ، والموضوع المضاف لغير مُميِّزه ، كما هو مُفادُ قولِهِ : (والنصبُ بعدَ

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص ١٤٥) .

(٢) انظر « الأشموني » مع « الصبان » (٢/ ٢٩٣ـ ٢٩٤) .

. . . .

. . . .

ما أُضِيفَ وَجَبَا) ، فمُحترَزُهُ : ما إذا كان المضافُ مُغنِياً معَ كونِ الفَرْضِ أنَّهُ مضافٌ لغير مُميِّزه ؛ فلا يجبُ النصبُ حينئذٍ ، بل يجوزُ جرُّهُ ونصبُهُ معَ وجودِ الإضافة المذكورةِ .

والـذي يظهـرُ لـي : أنَّ ذلـك صحيـحٌ ، وأنَّ الكـلامَ فـي المُقـدَّرات وما شابهها ، فيتحصَّلُ فيها حينئذٍ أوجهٌ ؛ وهي :

أنَّها إنْ أُضِيفتْ إلى التمييز . . جُرَّ وجوباً ؛ كـ (مُدُّ حنطةٍ) .

وإنْ أُضِيفتْ إلىٰ غيره وكان لا يُغنِي المضافُ عن المضافِ إليه بالمعنى الذي قرَّرْناهُ . . وَجَبَ نصبُ التمييز ؛ كـ (ملءُ الأرضِ ذهباً) .

وإنْ أُضِيفَ إلىٰ غيره وكان المضافُ مُغنِياً عن المضاف إليه . . جُرَّ أو نُصِبَ ؛ نحوُ : (عندي مقدارُ رطلٍ زيتاً) ؛ فإنْ راعَيتَ الإضافةَ الظاهرةَ . . نصبتَ (زيتاً) تمييزاً لـ (مقدار) ، وإنْ راعَيتَ الاستغناءَ عن المضاف إليه . . جررتَ ؛ كـ (مُدُّ حنطةٍ) .

ويُمكِنُ حملُ كلامِ الأُشْمُونيِّ علىٰ هـٰذا ، غايةُ ما فيه : أنْ يُجعَلَ قولُهُ : (نحوُ « أشجع الناسِ رجلاً ») تنظيراً لا تمثيلاً . انتهىٰ « شيخنا » .

وهو يُفِيدُ : أنَّ المضافَ في قولك : (عندي مقدارُ رطلٍ زيتاً) . . يُغني عن المضاف إليه ؛ بأنْ تقولَ : (عندي مقدارٌ زيتاً) ، ولعلَّ الفرقَ بينَهُ وبينَ (ملءُ الأرضِ ذهباً) حيثُ لا يُغني فيه المضافُ عن المضاف إليه . . أنَّ (ملء) لا بدَّ مِنْ إضافتها ، كما يَدُلُّ عليه قولُ المُحشِّي فيما سبق : (استثنىٰ في « التسهيل »

إلىٰ غيره ؛ نحوُ : (عندي شِبْرُ أرضٍ) ، و(قَفِيزُ بُرٍّ) ، و(مَنَوا عسلٍ وتمر)[1] .

فإنْ أُضِيفَ الدالُّ علىٰ مقدارٍ إلىٰ غير التمييز . . وَجَبَ نصبُ التمييز[2] ؛ نحوُ : (ما في السماء قَدْرُ راحةٍ سحاباً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران : ٩١] .

وأمَّا تمييزُ العدد : فسيأتي حُكْمُهُ في (باب العدد)[3] .

ثمَّ إنَّ محلَّ وجوبِ نصبِ هـٰذا التمييزِ : إذا لم يَرِدْ جرُّهُ بـ (مِنْ) ، كما يذكرُهُ بعدُ[4] .

و« العمدة » : ما دلَّ على امتلاءٍ . . .) إلىٰ آخره[5] ، بخلاف (مقدار) ؛ فإنَّهُ لا يلزمُ فيه الإضافةُ لفظاً أو تقديراً .

وبعدَ هـٰذا كلِّهِ : فكلامُ شارحِنا يُفِيدُ : أنَّ المُماثلةَ ليستْ في عدمِ صحَّةِ الإغناء ، بل في الإضافة لغير التمييز ، وهو لا إشكالَ عليه أصلاً ، تأمَّلْ .

---

(١) ظاهرُهُ كالمتن : أنَّهُ يُسمَّىٰ تمييزاً عند جرِّهِ ، وقال ابن هشام بخلافه ، وإنَّما يجوز الجرُّ إذا أُريد بالشِّبْر ونحوِهِ نَفْسُ الشيء المُقدَّر من البُرِّ والأرض مثلاً ، فإنْ أُريد به الآلة التي يُقدَّر بها . . وَجَبَ الجر ، لـٰكن هـٰذا ليس تمييزاً أصلاً ؛ لأنَّهُ علىٰ معنى اللام لا (مِنْ) ، ولذا لم يتعرَّضْ له المُصنِّف والشارح . « خضري » (١/ ٤٥٥) .

(٢) أي : بالنسبة إلىٰ عدم الإضافة ؛ فلا يُنافي جوازَ جَرِّهِ بـ (مِنْ) أخذاً مما سيأتي . « خضري » (١/ ٤٥٥) .

(٣) انظر (٥/ ١٧٣ـ ١٧٧) .

(٤) انظر (٣/ ٤٨٤) .

(٥) انظر (٣/ ٤٧٣) .

٣٦٠ـ والفاعلَ المعنى انْصِبَنْ بـ (أَفْعَلَا) . . . .

---

* قوله : (والفاعلَ المعنىٰ) ؛ أي : الفاعلَ في المعنىٰ ؛ فهو منصوبٌ علىٰ نزع الخافض ، كما قاله المَكُوديُّ[١] .

قال ابنُ هشامٍ : (اعلَمْ : أنَّهُ لا يريدُ بقوله : « الفاعلَ في المعنىٰ »[٢] : أنَّ هـٰذا النوعَ مُحوَّلٌ عن الفاعل كما فَهِمَ بعضُهُم[٣] ؛ لأنَّك إذا قلتَ : « حَسُنَ

---

* قوله : (كما فَهِمَ بعضُهُم) هو ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ والشارح ، ويُؤيِّدُهُ : حَصْرُهُ فيما مرَّ تمييزَ النسبةِ في الفاعل والمفعول[٤] ، وقولُهُ : (لم يُفِدِ التفضيلَ قطعاً . . .) إلىٰ آخره . . قد يُجابُ : بإمكانِ أنْ يُرادَ : (حَسُنَ وجهُهُ حُسْناً زائداً) ؛ فلا يفوتُ التفضيلُ بتحويله عن الفاعل ، أو بأنَّ فواتَهُ غيرُ ضارٍّ ؛ إذ لا يجبُ بقاؤُهُ في الفعل الموضوعِ مكانَ (أفعل) في غير هـٰذا الباب ، فكذا فيه .

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص١٤٥) ، وقوله : (فهو) ؛ أي : (المعنىٰ) ، وأمَّا (الفاعلَ) : فهو مفعولٌ به مُقدَّم لقوله : (انصِبَنْ) ، وصحَّ عملُهُ به مع كونه مُؤكَّداً ؛ للضرورة .

(٢) لفظ (في) ليس في النظم ، وإنَّما أتىٰ به ابن هشام لبيان المعنىٰ ، وكثيراً ما يقعُ الشُّرَّاح وأرباب الحواشي في ذلك ، ولا إشكالَ فيه إذا كان المُرادُ شرحَ معنىٰ ما تضمَّنه المقول لا لفظِهِ ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) لعله أبو حيَّان ، وعزاه المُقرِّر لظاهر كلام المُصنِّف والشارح ، وانظر « منهج السالك » (ص٢٢٦) ، و« نكت السيوطي » (ق/ ١٣٢) .

(٤) انظر (٣/ ٤٧١) .

التمييزُ الواقعُ بعدَ أفعل التفضيل : إن كان فاعلاً في المعنىٰ . . وَجَبَ نصبُهُ ، وإن لم يكن كذلك . . وَجَبَ جرُّهُ بالإضافة .

وعلامةُ ما هو فاعلٌ في المعنىٰ : أنْ يَصلُحَ جَعْلُهُ فاعلاً بعدَ جَعْلِ أفعل

وجهُهُ » لم يُفِدِ التفضيلَ قطعاً ، فكيف يكونُ مُحوَّلاً عن قولك : « أحسن وجهاً » ؟ ، وإنَّما يريدُ : كون التمييز هو المنسوبَ إليه ذلك المعنىٰ ، والتحقيقُ : أنَّ التمييزَ في هـٰذا الباب مُحوَّلٌ عن الإضافة[1] ؛ فالأصلُ : « وجهُهُ أحسنُ » ؛ فجُعِلَ المضافُ تمييزاً ، والمضافُ إليه مبتدأً ، فانفصلَ [وارتفع] بعدَ أنْ كان مُتَّصِلاً مجروراً) انتهىٰ « نُكَت »[2] .

❀ **قوله** : (**مُفضِّلاً**) بكسر الضاد : حالٌ مِنْ فاعل (أَنصِبَنْ) انتهىٰ « تمرين »[3] .

❀ **قوله** : (**كـ « أنتَ أَعْلىٰ مَنزِلَا »**) أنت : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أَعْلىٰ) ،

❀ **قوله : (فكيف يكونُ مُحوَّلاً عن قولك : « أحسن وجهاً » ؟)** في بعض النسخ : (فكيف يكونُ مُحوَّلاً عنه قولُكَ : « أحسن وجهاً » ؟)[4] ، وهو أَوْلىٰ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) المناسب : (عن المبتدأ المضاف) ، كما نبَّه عليه في هامش (ج) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٣٢) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٥٦) .

(٣) تمرين الطلاب (ص٨٠) .

(٤) وهو كذلك في (ج) ، ويحتمله في (ب) .

التفضيل فعلاً ؛ نحوُ : (أنتَ أَعْلىٰ مَنزِلاً) ، و(أكثرُ مالاً) ؛ فـ (منزلاً) و(مالاً) : يجبُ نصبُهُما ؛ إذ يصحُّ جَعْلُهُما فاعلَينِ بعدَ جَعْلِ أفعلِ التفضيل فعلاً ؛ فتقولُ : (أنتَ عَلَا منزلُكَ) ، و(كَثُرَ مالُكَ) .

ومثالُ ما ليس بفاعلٍ في المعنىٰ : (زيدٌ أفضلُ رجلٍ) ، و(هندُ أفضلُ امرأةٍ) ؛ فيجبُ جرُّهُ بالإضافة[1] ، إلا إذا أُضِيفَ (أفعلُ) إلىٰ غيرِهِ ؛ فإنَّهُ يُنصَبُ حينئذ ؛ نحوُ : (أنتَ أفضلُ الناسِ رجلاً) .

٣٦١ـ وبعدَ كلِّ ما ٱقتضىٰ تَعَجُّبَا مَيِّزْ كـ (أَكْرِمْ بأبي بكرٍ أَبَا)

و(مَنزِلَا) : تمييزٌ .

❁ قوله : (وبعدَ) بالنصب على الظرفيَّة : معمولٌ لقوله : (مَيِّزْ) ، و(تَعَجُّبَا) : مفعولُ (ٱقتضىٰ) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : معنىٰ تعجُّبٍ[2] .

❁ قوله : (كأَكْرِمْ بأبي بكرٍ) أَكْرِمْ : فعلُ تعجُّبٍ علىٰ صورة الأمر ، ومعناه الخبرُ ، والباء : زائدةٌ لازمةٌ في فاعل (أَكْرِمْ) ؛ وهو (بأبي) مضافاً

---

(١) ضابطُهُ : أنْ يكونَ (أفعل) بعضاً مِنْ جنس التمييز ؛ بأنْ يصحَّ وضعُ لفظِ (بعض) مكانَهُ ؛ فتقولُ في مثاله : (زيدٌ بعضُ الرجال) ، و(هندُ بعضُ النساء) ؛ فيجبُ فيه الجر ؛ لوجوب إضافة (أفعل) لِمَا هو بعضُهُ ، وإنَّما نُصِبَ في (أكرم الناس رجلاً) مع أنَّهُ بعضُهُ ؛ لتعذُّر إضافة (أفعل) مرَّتَينِ ؛ فالحاصلُ : أنَّ تمييزَ (أفعل) يُنصَبُ في صورتَينِ ، ويُجَرُّ في صورة . « خضري » (١/ ٤٥٦) .

(٢) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٥٦): (قيل : لا فائدة في هـٰذا البيت ؛ إذ الإتيـانُ =

يقعُ التمييزُ بعدَ كلِّ ما دلَّ علىٰ تعجُّبٍ ؛ نحوُ : (ما أحسنَ زيداً رجلاً !!) ، و(أَكْرِمْ بأبي بكرٍ أباً !!) ، و(للهِ دَرُّكَ عالماً !!) ، و(حَسْبُكَ بزيدٍ رجلاً !!) ، و(كفىٰ بالله عالماً !!)[1] .

إلىٰ (بكر) ، و(أَبَا) : تمييزٌ ، وهـٰذه كُنْيَةُ الصِّدِّيق ، واسمُهُ : عبدُ الله ، رضي الله عنه ، ونَفَعَنا به وسائرَ الصحابة أجمعينَ .

* قوله : (و« للهِ درُّكَ عالماً !! ») الدَّرُّ ـ بفتح الدال المُهمَلة وتشديدِ الراء ـ مصدرُ : (دَرَّ اللَّبَنُ يَدُِرُّ ـ بكسر الدال وضمِّها ـ دَرّاً و دُرُوراً) : كَثُر ، ويُسمَّى اللَّبَنُ نَفْسُهُ دَرّاً ، وهو كنايةٌ عن صفة الممدوحِ ، وإنَّما أُضِيفَ إلى (الله) ؛ قصداً لإظهار التعجُّبِ ؛ لأنَّهُ تعالىٰ مُنشِئُ العجائب ؛ فالمعنىٰ : ما أَعْجَبَ فِعْلَهُ !!

ويُمكِنُ أنْ يكونَ التعجُّبُ مِنْ نَفْس لَبَنِهِ الذي ارتضعَهُ ؛ أي : ما أَعْجَبَ هـٰذا اللَّبَنَ الذي تربَّىٰ به مثلُ هـٰذا الولدِ الكامل !!

* قوله : (و« كفىٰ باللهِ عالماً !! ») الباءُ : زائدةٌ في فاعلِ (كفىٰ) ، و(عالماً) : تمييزٌ .

---

* قوله : (عن صفة الممدوحِ) الأنسبُ بالبيان الآتي في قوله : (فالمعنىٰ : ما أَعْجَبَ فِعْلَهُ !!) . . أنْ يقولَ هنا : (عن فعل الممدوح) .

= بالتمييز جائزٌ بعد التعجُّب وغيره ، فلا خصوصيَّة له ، وأُجيب : بأنَّ المرادَ بقوله : « مَيِّزْ » ؛ أي : بالنصب وجوباً ، كما يُشعِرُ به المثالُ ، فيمتنع جرُّهُ بالإضافة) .

(١) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وفي نسخ « الشرح » : (وكفىٰ به عالماً) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٩٥) .

و(١) : [من مجزوء الكامل]

١٩٣ـ يـا جـارَتَـا مـا أنـتِ جـارَهْ

٣٦٢ـ واْجْرُرْ بـ (مِنْ) إنْ شئتَ . . . .

❁ قوله : (يا جارَتَا ما أنتِ جارَهْ) يا : حرفُ نداءٍ ، و(جارَتَا) : منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرة مَنَعَ مِنْ ظهورها حركةُ المناسبة ، وأصلُهُ : (جارَتِي) ؛ قُلِبتْ كسرةُ المُثنَّاةِ الفوقيَّةِ فتحةً ، والياءُ ألفاً لمناسبة الفتحة .

وقولُهُ : (ما أنتِ) ما : استفهامٌ تعظيميٌّ مبتدأٌ ، و(أنتِ) : خبرٌ ، أو بالعكس ؛ أي : أنتِ أعظمُ مِنْ أنْ تكوني جارةً ، وقولُهُ : (جارَهْ) بالنصب على التمييز .

❁ قوله : (إنْ شئتَ) أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ الجرَّ بـ (مِنْ) جائزٌ لا واجبٌ .

❁ قوله : (أي : أنتِ أعظمُ . . .) إلىٰ آخره ، هٰذا غيرُ مُرادٍ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) صدر بيت من مطلع قصيدة هجائية طويلة للأعشى الكبير يهجو بها شيبان بن شهاب الجَحْدَري ، وهو في « ديوانه » (ص١٥٣) ، وعجزه : (بانتْ لِتَحْزُنَنا عَفَارَهْ) ، وجاء الصدر والعجز معكوسين في بعض المصادر ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٨٠) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٢٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧١٠) ، و« المساعد » (٢/ ٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٤٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٣٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٧٢ـ١٤٧٣) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٣٠٨ـ٣١١) .

. . . . غيرَ ذي العَدَدْ   والفاعلِ المعنىٰ كـ (طِبْ نَفْساً تُفَدْ)

❀ قوله : (غيرَ ذي العَدَدْ) كان ينبغي أنْ يستثنيَ مع ما استثناه التمييزَ المُحوَّلَ عن المفعولِ ؛ نحوُ : (غَرَستُ الأرضَ شجراً) ، و﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر : ١٢] ، و(ما أحسنَ زيداً أدباً !!) ؛ فإنَّهُ مُمتنِعٌ الجرُّ بـ (مِنْ) انتهىٰ « أُشْمُوني »[١] .

❀ قوله : (والفاعلِ المعنىٰ) بجرِّ (الفاعل) عطفاً علىٰ قولِهِ : (ذي) ؛ أي : وغيرِ التمييزِ الفاعل ، و(المعنىٰ) : منصوبٌ علىٰ نزع الخافض ؛ أي : فيه ، كما قاله المَكُوديُّ[٢] ؛ أي : المُحوَّلِ عن الفاعل في الصِّناعة ؛ فخَرَجَ بهٰذا القيدِ : نحوُ : (للهِ دَرُّكَ فارساً !!) ، وإن كان فاعلاً في المعنىٰ ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ : عَظُمتَ فارساً ، إلا أنَّهُ غيرُ مُحوَّل ؛ فيجوزُ دخولُ (مِنْ) عليه .

❀ قوله : (تُفَدْ) مجزومٌ في جواب الأمر ، ومعناه : تُعطَى الفائدةَ ؛ مِنْ (أَفادَ يُفِيدُ) .

❀ قوله : (لأنَّهُ بمعنىٰ : عَظُمتَ فارساً) ؛ أي : ومدلولُ التاءِ و(فارساً) شيءٌ واحد ، والتاءُ فاعلٌ ؛ فـ (فارساً) فاعلٌ في الحقيقة أيضاً ؛ لاتِّحاد الذَّات .

---

(١) شرح الأشموني على الألفية (١/ ٢٦٤) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص١٤٦) .

يجوزُ جرُّ التمييزِ بـ (مِنْ) إن لم يكنْ فاعلاً في المعنىٰ ، ولا مُميِّزاً لعدد[1] ؛ فتقولُ : (عندي شِبْرٌ مِنْ أرضٍ) ، و(قَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ) ، و(مَنَوَانِ مِنْ عسلٍ وتمر) ، و(غَرَستُ الأرضَ مِنْ شجرٍ) ، ولا تقولُ : (طاب زيدٌ مِنْ نَفْسٍ) ، ولا : (عندي عشرونَ مِنْ درهمٍ) .

٣٦٣ـ وعـامـلَ التمييـزِ قَـدِّمْ مُطلَقَـا والفعلُ ذو التصريفِ نَزْراً سُبِقَا

---

* قوله : (جرُّ التمييزِ بـ « مِنْ ») (مِنْ) هـٰذه : تبعيضيَّةٌ ، وجوَّز بعضُهُم زيادتَها بعدَ المقاديرِ وما أَشْبَهَها .

* قوله : (و« غَرَستُ الأرضَ مِنْ شجرٍ ») الصوابُ : إسقاطُ هـٰذا ؛ لِمَا علمتَ مِنْ أنَّ التمييزَ المُحوَّلَ عن المفعول لا يُجَرُّ بـ (مِنْ) .

* قوله : (وعاملَ التمييزِ قَدِّمْ مُطلَقَا) ؛ أي : ولو فعلاً مُتصرِّفاً ، وهـٰذا صادقٌ مع توسُّطِ التمييزِ بين العامل ومعمولِهِ ؛ نحوُ : (طاب نَفْساً زيدٌ) ، وهو كذلك ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

* قوله : (والفعلُ ذو التصريفِ . . .) إلىٰ آخره : (الفعل) : مبتدأٌ ،

---

* قوله : (« مِنْ » هـٰذه : تبعيضيَّةٌ) كان عليه أنْ يَحكِيَ قولَ البيانِ ويُصدِّرَ به ؛ لأنَّهُ الأصحُّ .

---

(١) أي : صريحٍ ؛ فلا يُنافي أنَّ تمييزَ (كم) يُجَرُّ بـ (مِنْ) وهو مِنْ ذوي العدد ؛ لأنَّها غيرُ صريحة فيه . « خضري » (١/ ٤٥٧) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٩٧) .

مذهبُ سيبويهِ رحمه الله : أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ علىٰ عامله[1] ، سواءٌ كان مُتصرِّفاً ، أو غيرَ مُتصرِّف ؛ فلا تقولُ : (نَفْساً طاب زيدٌ) ، ولا : (عندي درهماً عشرونَ) .

وأجاز الكسائيُّ والمازنيُّ والمُبرِّدُ تقديمَهُ علىٰ عامله المُتصرِّف[2] ؛ **فتقولُ** : (نَفْساً طاب زيدٌ) ، و(شَيْباً اشتعلَ رأسي) ، **ومنه : قولُهُ**[3] : [من الطويل]

و(**ذو التصريف**) : نعتُهُ ، و(**سُبِقَا**) : مبنيٌّ للمفعول خبرُهُ ، و(**نَزْراً**) : بالزاي ؛ أي : قليلاً ، قال المُعرِبُ : (حالٌ مِنَ الضمير في « سُبِقَ »)[4] ، لـٰكن قال ابنُ قاسمٍ : (وفيه نَظَرٌ ، **والوَجْهُ** : أنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ)[5] ، **والمعنىٰ** : سَبْقاً نَزْراً .

❁ **قوله : (وفيه نَظَرٌ)** ؛ أي : لأنَّ جَعْلَهُ حالاً مِنْ ضمير (سُبِقا) يَقتضِي أنَّ النَّزْرَ وصفٌ لـ (الفعل) معَ أنَّهُ وصفٌ للتقديم ، ولأنَّ وقوعَ

---

(١) أي : لأنَّهُ كالنعت في الإيضاح ، فلا يتقدَّم عليه . « خضري » (١/ ٤٥٨) .

(٢) وهو مذهب الكوفيين .

(٣) البيت مطلع قصيدة للمُخبَّل السعدي في « ديوانه » (ص ١٢٤) ، ونُسب أيضاً إلىٰ أعشىٰ هَمْدان ومجنون ليلىٰ ، ورواه أبو إسحاق الزجَّاج : (وما كان نَفْسي) ، وأبو الحسن : (ولم تكُ نَفْسي) ، وعليهما فلا شاهد ، وبعده :

إذا قيلَ مِنْ ماءِ الفراتِ وطيبِهِ ... تعرَّضَ لي منها أَغَنُّ غَضُوبُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٨٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٥٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٤٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٦٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٨٧ـ ١١٨٩) .

(٤) تمرين الطلاب (ص٨١) .

(٥) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٩٧) .

١٩٤ـ أَتهجُرُ ليلىٰ بالفِراقِ حَبِيبَها   وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

وقولُهُ[١] : [من البسيط]

١٩٥ـ ضَيَّعتُ حَزْمِيَ في إبعادِيَ الأَمَلَا   وما ٱرعَوَيتُ وشَيْباً رأسيَ ٱشتَعَلَا

❀ قوله : (أَتهجُرُ ليلىٰ بالفِراقِ حبيبَها) ليلىٰ : فاعلُ (تَهجُرُ) ، والهمزةُ : للاستفهام ، و(حبيبَها) ؛ أي : محبوبَها ؛ مفعولٌ ، والذي في « الشواهد » : (للفراق)[٢] ؛ فإنَّهُ قال : (اللامُ في « للفراق » : للتعليل ، ويجوزُ أنْ تكونَ بمعنى الباء)[٣] .

وقولُهُ : (وما كان نَفْساً) كان : زائدةٌ ، والضميرُ في (تَطِيبُ) : عائدٌ لـ(ليلىٰ) ، والشاهدُ : في (نَفْساً) ، ويُروىٰ : (سَلْمىٰ) بدل (ليلىٰ) .

❀ قوله : (ضَيَّعتُ حَزْميَ) الحَزْمُ : بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الزاي ؛

المصدرِ حالاً سماعيٌّ .

❀ قوله : (والهمزةُ : للاستفهام) ؛ أي : التوبيخيِّ ، ولا يُنافي التوبيخَ قولُهُ : (وما كان نَفْساً . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ المقصودَ : تَسْلِيَةُ نَفْسِهِ عن ذلك الهَجْرِ بتوقُّع زوالِهِ ؛ لعدم طِيبِ نَفْسِ ليلىٰ بالفِراق ، أو لأنَّ المُرادَ : وما كان نَفْسُها بالفِراق تَطِيبُ قبلَ ذلك .

❀ قوله : (أي : محبوبَها) الأظهرُ : (مُحِبَّها) .

---

(١) بيت مجهول النسبة، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٨٩) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٦٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٥٥٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٦٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٩٠ـ١١٩١) .

(٢) وكذلك في (و) .

(٣) فرائد القلائد (ق/ ١٠٣) .

ووافقهم المُصنِّفُ في غير هـٰذا الكتابِ علىٰ ذلك[1] ، وجَعَلَهُ في هـٰذا الكتاب قليلاً[2] .

فإن كان العاملُ غيرَ مُتصرِّفٍ . . فقد مَنَعُوا التقديمَ ، سواءٌ كان فعلاً ؛ نحوُ : (ما أَحْسَنَ زيداً رجلاً !!) ، أو غيرَهُ ؛ نحوُ : (عندي عشرونَ درهماً) .

وقد يكونُ العاملُ مُتصرِّفًا ويمتنعُ تقديمُ التميز عليه عندَ الجميع ؛ وذلك نحوُ : (كفىٰ بزيد رجلاً !!) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ (رجلاً) علىٰ (كفىٰ) وإن كان فعلاً مُتصرِّفاً ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ فعلٍ غيرِ مُتصرِّف ؛ وهو فعلُ التعجُّب ؛ فمعنىٰ قولِكَ : (كفىٰ بزيد رجلاً !!) : ما أَكْفاهُ رجلاً !!

بمعنى الإتقان والذَّكاء ؛ في « المصباح » : (حَزَمَ الرجلُ رأيَهُ حَزْماً ـ مِنْ باب « ضَرَبَ » ـ : أَتْقَنَهُ)[3] ، و(إبعاديَ) : مصدرٌ مضافٌ لفاعله ، و(الأَمَل) : مفعولُهُ ، و(ارعَوَيتُ) بالعين المهملة ؛ بمعنىٰ : رجعتُ ، وقولُهُ : (وشَيْباً رأسيَ . . .) إلىٰ آخره : جملةٌ حاليَّة .

والمعنىٰ : أنَّهُ ضيَّعَ عُمُرَهُ في تطويل الأَمَلِ وما رَجَعَ مع امتلاء رأسِهِ بالشَّيب والكِبَر .

. . . .

---

(1) وافقهم عليه في « شرح التسهيل » (٢/٣٨٩) ؛ قال : (وبقولهم أقولُ ؛ قياساً علىٰ سائر الفضلات المنصوبة بفعل مُتصرِّف ، ولصحَّة وُرُود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح) .

(2) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٦٨٢ـ٦٨٥) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص ٣٩٤ـ٣٩٨) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٨٩ـ٣٩٠) .

(3) المصباح المنير (١/ ١٨٣) .



(حروفُ الجرِّ)

❁ قوله : (حروفُ الجرِّ) سُمِّيتْ بذلك ؛ لعملها الجرَّ ، وقيلَ : لأنَّها تَجُرُّ معانيَ الأفعالِ إلى الأسماء ، ويُسمِّيها الكُوفيُّونَ : حروفَ الإضافة ؛ لأنَّها تُضِيفُ الفعلَ إلى الاسم ؛ أي : تَربُطُهُ به ، وحروفَ الصفات ؛ لأنَّها تُحدِثُ في الاسم صفةً ؛ مِنْ تبعيضٍ وظرفيَّةٍ وغيرِهِما ، وقدَّمها على الإضافة ؛ لأنَّ الإضافةَ مُقدَّرةٌ بالحرف ، ولأنَّ عَمَلَ الحرفِ أَقْوىٰ ، كما صرَّحوا به .

[حروفُ الجرِّ]

❁ قوله : (لعملها الجرَّ) ، وعليه : فالجرُّ هو الإعرابُ المخصوص .

❁ قوله : (وقيلَ : لأنَّها تَجُرُّ . . .) إلىٰ آخره ، وعليه : فالجرُّ بمعنى الإيصالِ والرَّبْط .

❁ قوله : (أي : تَربُطُهُ به) سواءٌ كان علىٰ وجه الثبوتِ أو النفيِ ، وحينئذٍ : فلا يَرِدُ حروفُ الاستثناء ؛ لأنَّها للإخراج .

٣٦٤ـ هاكَ حروفَ الجرِّ وهْيَ (مِنْ) (إلىٰ) (حتَّىٰ) (خَلَا) (حاشا) (عَدَا) (في) (عَنْ) (عَلَىٰ)

٣٦٥ـ (مُذْ) (مُنْذُ) (رُبَّ) اللامُ (كَيْ) واوٌ وتا والكــافُ والبــا و(لعــلَّ) و(متــىٰ)

هـٰذه الحروفُ العشرونَ كلُّها مُختصَّةٌ بالأسماء ، وهي تعملُ فيها الجرَّ ، وتقـدَّم الكـلامُ علىٰ (خَـلَا) و(حـاشـا) و(عَـدَا) فـي (الاستثنـاء)[1] ،

❀ قوله : (هاكَ) اسمُ فعلِ أمرٍ ؛ بمعنىٰ : خُذْ ، والكافُ : حرفُ خطابٍ[2] ، و(حروف) : مفعولُهُ .

❀ قوله : (وهْيَ « مِنْ ») لا بُدَّ أنْ يُلاحَظَ في مثل هـٰذا التركيبِ أنَّ العطفَ سابقٌ على الإخبار .

❀ قوله : (أنَّ العطفَ سابقٌ على الإخبار) ؛ أي : فالخبرُ مجموعُ المتعاطفاتِ ، كما في قولك : (رجالُ البلدِ زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) .

لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا : أنَّهُ وقتَ العطف لا إعرابَ للمتعاطفات ؛ إذ لا عاملَ حينئذٍ ، والإعرابُ حقُّهُ أنْ يكونَ للمجموعِ عندَ الإخبارِ ، فكيف أُعرِبَتِ المتعاطفاتُ عندَ العطف ؟ إلا أنْ يُقالَ : لُوحِظَ حُكْمُ الكلِّ المآليُّ وأُعطِيَ للأجزاء وقتَ العطف ، وقد يُقالُ : مع العطف سابقاً على الإخبار لا يُعطىٰ شيءٌ مِنَ المتعاطفات حركةَ الإعراب إلا عندَ الإخبارِ بالفعل .

---

(١) انظر (٣/ ٣٦٢ـ ٣٧٤) .

(٢) وتتصرَّفُ تَصَرُّفَ الكافِ الاسميَّة مِنْ تذكير وغيره ؛ كالكاف في (رُوَيدك) ، و(ذلك) ، و(إيَّاك) ، و(أرأيتك) بمعنىٰ : أخبرني ، وقد تُبدَلُ في (هاكَ) همزةً مُتصرِّفةً كذلك ؛ فيُقال : (هاءَ) ، (هاؤم) . . . إلى آخره . « خضري » (١/ ٤٥٩) .

وقلَّ مَنْ ذَكَرَ (كي) و(لعلَّ) و(متىٰ) في حروف الجر .

فأمَّا (كَيْ) : فتكونُ حرفَ جرٍّ في موضعَينِ :

❀ **قوله : (وقلَّ مَنْ ذَكَرَ . . .) إلىٰ آخره ؛** أي : لغرابة الجرِّ بها .

❀ **قوله : (في موضعَينِ) زادَ بعضُهُم ثالثاً ؛ وهو جَرُّها (ما) المصدريَّةَ مع صِلَتِها ؛** كقوله[1] : [من الطويل]

يُـرادُ الفتـىٰ كيمـا يَضُـرُّ وينفـعُ

❀ **قوله : (« ما » المصدريَّةَ مع صِلَتِها) كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (المصدرَ المُنسبِكَ مِنْ صِلَة « ما ») ، كذا قيل ، وفيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ نحوَ قولِهم : (مُنسبِكٌ مِنْ « ما » وصِلَتِها ») . . فيه تسمُّحٌ ؛ لكونها آلةَ السَّبْكِ وسببَهُ ، ومِنْ ذلك قولُ الشارح بعدُ : (و« أنْ » والفعلُ : مُقدَّرانِ بمصدر)[2] .**

والأوجهُ وإن كان خلافَ ما اشتَهَرَ : أنَّ مجموعَ الحرفِ وصلتِهِ مجرورٌ محلّاً بالحرف ؛ لأنَّهُ الذي تسلَّط عليه الحرفُ ، وأمَّا المصدرُ المُنسبِكُ فلا

---

(١) عجز بيت لقيس بن الخطيم في « ديوانه » (ص٢٣٥) ؛ وصدره : (إذا أنتَ لم تنفع فضُرَّ فإنما) ، وقيل : إنَّ قائلَه النابغة الذُّبْياني ، وقيل : الجَعْدي ، والأصحُّ : أنَّهُ لقيس ، كما نصَّ علىٰ ذلك العينيُّ في « المقاصد النحوية » (١١٩٦/٣) ، ويُروىٰ : (يُرجَّىٰ) بدل (يُراد) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١٤٩/٣) ، و« شرح الرضي » (٥١/٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٢٥٦) ، و« توضيح المقاصد » (٧٣٨/٢) ، و« أوضح المسالك » (١٠/٣) ، و« المساعد » (٢٦١/٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١١٩٦/٣ـ١١٩٧) ، و« خزانة الأدب » (٤٩٨/٨ ـ ٥٠٠) ، و« شرح أبيات المغني » (١٥٢/٤ـ١٥٣) .

(٢) انظر (٤٩٢/٣) .

أحدُهُما : إذا دخلتْ علىٰ (ما) الاستفهاميَّةِ ؛ نحوُ : (كَيْمَهْ) ؛ أي : لِمَهْ ؛ فـ (ما) : استفهاميَّةٌ مجرورةٌ بـ (كي) ، وحُذِفَتْ ألفُها لدخول حرفِ الجرِّ عليها ، وجِيءَ بالهاء للسَّكْت .

الثاني : قولُكَ : (جئتُ كي أُكرِمَ زيداً)[1] ؛ فـ (أُكرِمَ) : فعلٌ مضارعٌ

أي : للضَّرِّ والنفع ، قاله الأخفشُ[2] ، **وقيل** : (ما) كافَّةٌ .

❋ **قوله** : (« ما » **الاستفهاميَّةِ**) ؛ أي : المُستفهَمِ بها عن عِلَّةِ الشيء .

❋ **قوله** : (**كَيْمَهْ**) **أصلُهُ** : (كيما) ؛ **فحُذِفَتْ** ألفُ (ما) وجوباً ،

وجودَ له الآنَ بالفعل ، والكلامُ في الإعراب المُعتبَرِ قبلَ السَّبْكِ .

نعم ؛ المصدرُ موجودٌ بالقوَّة قبلَ السَّبْكِ ضِمْنَ صِلَةِ الحرف ؛ فيجوزُ بهٰذا الاعتبارِ أنْ يُجعَلَ الإعرابُ المحلِّيُّ له .

❋ **قوله** : (**أي** : **للضَّرِّ والنفع**) ؛ أي : ضَرِّ مَنْ يستحقُّ الضَّرَّ ، ونفعِ مَنْ يستحقُّ النفعَ .

❋ **قوله** : (**وقيل** : « **ما** » **كافَّةٌ**) ؛ أي : لـ (كي) عن عملها الجرَّ ، مثلُها في (ربَّما) .

---

(١) في هٰذا التركيب تحتمل (كي) الجرَّ والمصدريّة ، وحَمْلُها على المصدرية أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ الأكثرُ استعمالاً ، كما سيُنبِّه عليه المُحشِّي ، وقد تسبقها اللامُ الجارة ، فتكونُ (كي) مصدريَّةً قطعاً ، وهو الأكثرُ استعمالاً كما سبق ؛ نحوُ : (أتيتُكَ لكي تُكرِمَني) ، وقد تأتي (أنِ) المصدريَّةُ بعدها ، فتكونُ حرفَ جرٍّ دالاً على التعليل قطعاً ، وهو أقلُّ استعمالاً مِنْ سابقه ؛ نحوُ : (أتيتُكَ كي أنْ تُكرِمَني) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٠) .

(٢) معاني القرآن (١/ ١٣١) .

منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرةً بعدَ (كي) ، و(أن) والفعلُ : مُقدَّرانِ بمصدرٍ مجرور بـ (كي) ، والتقديرُ : (جئتُ كي إكرامِ زيدٍ) ؛ أي : لإكرام زيد .

وأمَّا (لعلَّ) : فالجرُّ بها لغةُ عُقَيلٍ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

وجِيءَ بهاء السكت وقفاً ؛ حفظاً للفتحة الدالَّةِ على الألف المحذوفة[2] ، وقولُهُ : (بمعنىٰ : لِمَه) باللام ؛ أي : لأيِّ شيءٍ كان كذا ؟

❁ قوله : (بـ « أنْ » مضمرةً بعدَ « كي ») ، والأَوْلىٰ : أنْ تُقدَّرَ (كي) مصدريَّةً ، فتُقدَّر اللامُ قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورِها معها ؛ نحوُ : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد : ٢٣] .

❁ قوله : (لغةُ عُقَيلٍ) بالتصغير . انتهىٰ « تصريح »[3] .

---

(١) عجز بيت وقع خاتمةً لقصيدةٍ مَرْثيَةٍ لكعب بن سعد الغَنَوي ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٢٣٤) ، ومطلعها :

تقولُ سُليمىٰ ما لِجِسْمِكَ شاحباً ... كـأنَّـكَ يَحْمِيـكَ الطعـامَ طبيـبُ

فقلتُ ولم أَعْيَ الجوابَ لقولِها ... وللدهرِ في صُمِّ الصِّلابِ نصيبُ

وقبل الشاهد :

وداعٍ دعا يا مَنْ يُجيبُ إلى النَّدىٰ ... فلـم يَستجِبْـهُ عنـدَ ذاكَ مُجِيـبُ

وهو من شواهد : « مغني اللبيب » (١/ ٣٨٥) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٥٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٩٨ـ ١١٩٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ١٦٦ـ١٦٧) .

(٢) انظر ما سيأتي في (٥/ ٤١٥ـ ٤١٦) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢) ، وفي النسخ ما عدا (أ) : (توضيح) بدل (تصريح) ، وليس في « التوضيح » الضبط المذكور .

١٩٦ـ . . . . لعلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قريبُ

وقولُهُ[١] : [من الوافر]

١٩٧ـ لعلَّ اللهِ فضَّلَكُم عَلَينا بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

❁ قوله : (لعلَّ أبي المِغْوارِ . . .) إلىٰ آخره : صدره :

فقلتُ ٱدْعُ أُخْرىٰ وٱرفَعِ الصوتَ مرَّةً لعلَّ . . . .

إلىٰ آخره ، و(المِغْوار) بكسر الميم وسكونِ الغين المُعجَمة : كُنْيةُ رجلٍ ، ويُروىٰ[٢] : (أبا المِغْوار) علىٰ أصله اسمَ (لعلَّ) و(قريبُ) خبرُهُ . انتهىٰ « عَيْني »[٣] .

❁ قوله : (لعلَّ اللهِ فضَّلَكُم . . .) إلىٰ آخره : اسمُ الجلالة : في محلِّ رفعٍ بالابتداء ، وقولُهُ : (فضَّلَكُم) : خبرُ المبتدأ . انتهى « ابن قاسم »[٤] ؛ فليس المحلُّ خاصّاً بالمبنيَّات ، وقيل : مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرة مَنَعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ

❁ قوله : (و« المِغْوار » . . .) إلىٰ آخره : فيه مُسامحةٌ ؛ إذ الكُنْيةُ : (أبي المِغْوار) ، لا (المِغْوار) ، وفي بعض النسخ : (وأبي المِغْوار) إلىٰ آخره[٥] ، وعليه : لا مُسامحةَ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٢٥٦) ، والرضي في « شرح الكافية » (٤/٣٧٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/٢٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١١٩٧) ، و« خزانة الأدب » (١٠/٤٢٢ـ٤٢٦) .

(٢) وجاءت الرواية كذلك في « ديوانه » .

(٣) فرائد القلائد (ق/١٠٤) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٩٧) .

(٥) وهو كذلك في (هـ) .

فـ (**أبي المِغْوار**) والاسمُ الكريمُ : مبتدآنِ ، و(**قريبُ**) و(**فضَّلَكُم**) : خبرانِ ، و(**لعلَّ**) : حرفُ جرٍّ زائدٌ دخل على المبتدأ ؛ **فهو** كالباء في (بحَسْبِكَ درهمٌ) .

وقد رُوِيَ علىٰ لغة هٰؤلاءِ في لامها الأخيرةِ . . الكسرُ والفتحُ ، ورُوي أيضاً حذفُ اللامِ الأُولىٰ ؛ فتقولُ : (عَلَّ) بفتح اللام وكسرِها[1] .

وأمَّا (متىٰ) : فالجرُّ بها لغةُ هُذَيلٍ ؛ ومِنْ كلامهم : (أَخْرَجَها متىٰ كُمِّهِ)

المحلِّ بحركة الجارِّ .

و(لعلَّ) في هٰذه اللغةِ لا تتعلَّقُ بشيء ؛ لأنَّها بمنزلة الزائد ؛ بدليل ارتفاعِ ما بعدَ مجرورِها ، وكذا (لولا) فيمَنْ جرَّ بها ، و(رُبَّ) ، والحرفُ الزائد ؛ كالباء ، و(مِنْ) ؛ نحوُ : ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر : ٣] ، ونحوُ : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء : ٧٩] ، وحرفُ الاستثناءِ ؛ وهو (خلا) و(عدا) و(حاشا) إذا خَفَضَتْ ؛ **فجملةُ ما لا يتعلَّقُ خمسةٌ** ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ في آخِرِ الباب[2] .

وقولُهُ : (**شَرِيمُ**) بالشين المُعجَمة ؛ أي : مُفْضاةٌ .

❁ **قوله** : (**هُذَيلٍ**) بالتصغير . انتهىٰ [« تصريح »][3] .

---

(١) ولا يجوز الجرُّ في غير هٰذه الأربعة من لغات (لعل) . « خضري » (١/ ٤٦٠) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٠٣)، والعبارة في « الخضري » (١/ ٤٦٠) عند قوله : (و« لعل »: حرف جر زائد) : (صوابه : « شبيه بالزائد » ، ومثلها : « لولا » و« رب » ؛ لأنَّ الزائدَ لا يُفيد شيئاً غيرَ التوكيد ، وهٰذه تُفِيدُ الترجِّيَ والامتناعَ والتقليل ، وإنَّما أشبهتِ الزائدَ في أنَّها لا تتعلَّقُ بشيء ، كما في « المغني » ، وكذا أحرف الاستثناء في قولٍ مَرَّ ، ولا زائد علىٰ ذلك ؛ فقولُهُ : « كالباء . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : في عدم التعلُّق فقط ، لا مِنْ كلِّ وجه) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢) ، وفي (أ) : (توضيح) بدل (تصريح)، ويُقال فيه=

يُرِيدُونَ : (مِنْ كُمِّهِ)[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

❀ قوله : (يُرِيدُونَ : « مِنْ كُمِّهِ ») ؛ أي : فـ (متىٰ) : بمعنىٰ (مِنِ) الابتدائيَّة ، كما ذَكَرَهُ شيخُ الإسلامِ[3] .

. . . .

= ما قيل قبل قليل ، وسقط المصدر من باقي النسخ .

(1) استشهد به : ابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٢٥٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٧٣٩) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤٧) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٢٩٥) .

(2) البيت لأبي ذُؤَيب الهُذَلي في « ديوانه » (ص٨٢) يصف فيه السحاب ، وهو ضمن قصيدةٍ مطلعُها :

صبا صَبْوةً بل لَجَّ وهْوَ لَجُوجُ ... وزالتْ لهُ بالأَنْعَمَينِ حُدُوجُ

وقبل الشاهد :

سقىٰ أمَّ عمرٍو كلَّ آخِرِ ليلةٍ ... حَنَاتِمُ سودٌ ماؤُهُنَّ ثَجِيجُ
إذا همَّ بالإقلاعِ هَبَّتْ لهُ الصَّبَا ... فأَعْقَبَ نَشْءٌ بعدَها وخروجُ

ورواية « الديوان » لا شاهد فيها ، ولفظها :

تَرَوَّتْ بماءِ البحرِ ثمَّ تَنَصَّبَتْ ... علىٰ حَبَشِيَّاتٍ لهنَّ نَئِيجُ

وبيت الشارح من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٥٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٥٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٩٩ـ١٢٠١) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٣٠٩ـ٣١٣) .

(3) الدرر السنية (١/ ٥٧٠) .

١٩٨ـ شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعتْ متىٰ لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وسيأتي الكلامُ علىٰ بقيَّةِ العشرينَ عندَ كلام المُصنِّف عليها .

ولم يَعُدَّ المُصنِّفُ في هٰذا الكتاب (لولا) مِنْ حروف الجرِّ ، وذَكَرَها في غيره[1] ، ومذهبُ سيبويهِ : أنَّها مِنْ حروف الجرِّ[2] ، لٰكن لا تَجُرُّ إلا المُضمَرَ ؛ فتقولُ : (لولايَ) ، و(لولاكَ) ، و(لولاهُ) ؛ فالياءُ والكافُ

---

* قوله : (شَرِبْنَ بماءِ البحرِ) قاله [أبو] ذُؤَيب يصفُ السحابَ[3] ؛ بناءً علىٰ ما اعتقده ؛ مِنْ أنَّ السحابَ يأخذُ مِنْ ماء البحر ثمَّ يُمطِرُ ، وضمَّن (شَرِبْنَ) معنىٰ (رَوِينَ) فعدَّاه بالباء ، أو الباءُ للتبعيض بمعنىٰ (مِنْ) ، كما سيأتي[4] ، و(اللُّجَج) : جمعُ (لُجَّة) ؛ وهي مُعظَمُ الماءِ ، و(نَئِيج) : مبتدأٌ ، و(لهنَّ) : خبرُهُ ، وهو بالهمز وفي آخره جيمٌ ؛ أي : صوتٌ ، وقولُهُ : (تَرَفَّعتْ) ؛ أي : توسَّعتْ وتحرَّكتْ .

* قوله : (لٰكن لا تَجُرُّ إلا المُضمَرَ) ؛ فلا يُقالُ : (لولا زيدٍ) .

---

* قوله : (أو الباءُ للتبعيض بمعنىٰ « مِنْ ») هو الأنسبُ بالتعبير بـ (متى) التي معناها (مِنْ) ؛ وذلك لأنَّ قولَهُ : (متىٰ لُجَجٍ) بدلٌ مِنْ (بماء البحر) .

---

(١) انظر « تسهيل الفوائد » (ص١٤٨) ، و« شرحه » (٣/ ١٨٥ـ١٨٦) .

(٢) أي : الشبيهة بالزائدة ، فلا تتعلَّق بشيء ؛ كـ (ربَّ) و(لعلَّ) الجارَّة ، كما سبق قبل قليل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ .

(٤) انظر (٣/ ٥٤٢) .

والهاءُ عندَ سيبويهِ : مجروراتٌ بـ (لولا)[1] .

وزَعَمَ الأخفشُ : أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، ووُضِعَ ضميرُ الجرِّ مَوضِعَ ضميرِ الرفع ، فلم تعملْ (لولا) فيها شيئاً ، كما لم تعملْ في الظاهر ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ لَأَتَيْتُكَ)[2] .

وزَعَمَ المُبرِّدُ : أنَّ هٰذا التركيبَ ـ أعني : (لولاكَ) ونحوَهُ ـ لم يَرِدْ مِنْ لسان العرب[3] ، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم ؛ . . . .

❀ قوله : (ووُضِعَ ضميرُ . . .) إلىٰ آخره : رُدَّ : بأنَّ النيابةَ إنَّما وقعتْ في الضمائر المُنفصِلةِ ؛ لشَبَهِها بالأسماء الظاهرة .

❀ قوله : (وهوَ محجوجٌ) ؛ أي : ممنوعٌ .

❀ قوله : (إنَّما وقعتْ في الضمائر المُنفصِلةِ) عليه مَنْعٌ ظاهر ؛ فقد وُجِدتْ في المتصلة في (عساكَ) و(عساهُ) علىٰ قولٍ تقدَّم في (بابِ إنَّ)[4] .

---

(١) أي : مع كونها في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ؛ فلها محلَّانِ علىٰ رأي سيبويه ، فإن عُطِفَ عليها ظاهرٌ . . تعيَّن رفعه علىٰ محل الابتداء إجماعاً ؛ لأنها لا تجرُّ الظاهر ؛ فقولُهُ : (وزعم الأخفش : أنَّها في محل رفع) ؛ أي : فقط . « خضري » (١/ ٤٦١) ، وانظر « الكتاب » (٢/ ٣٧٣) .

(٢) وإلىٰ قوله ذهب عامَّةُ الكُوفيِّينَ . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٦٤ـ٥٦٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٧٥٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٦٨ـ٣٦٩) .

(٣) انظر « المقتضب » (٣/ ٧٣) ، و« الكامل » (٣/ ١٢٧٧ـ١٢٧٨) .

(٤) انظر (٢/ ٥٠٩) .

كقوله[1] : [من الطويل]

١٩٩ـ أتُطمِعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دماءَنا ولولاكَ لم يَعرِضْ لأَحْسابِنا حَسَنْ

❀ **قوله** : (**أتُطمِعُ فينا. . .**) إلىٰ آخره : مِنَ الإطماع ، و(**الأَحْسابُ**) : جمعُ (حَسَبٍ) بفتحتَينِ ؛ كـ (أَسْباب) جمع (سَبَب) ؛ وهو ما يُعَدُّ مِنَ المآثر ؛ كالشجاعة وحُسْنِ الخُلُق ، مأخوذٌ مِنَ الحِساب ؛ وهو عدُّ المناقب ؛ لأَنَّهُم كانوا إذا تفاخَرُوا حَسَبَ كلٌّ مناقبَهُ ومناقبَ آبائِهِ .

قال ابنُ السِّكِّيتِ : (**الحَسَبُ والكرمُ يكونانِ في الإنسان وإن لم يكن لآبائه شرفٌ**) ، وقال الأَزْهَريُّ : (**الحَسَبُ** : الشَّرَفُ الثابتُ له ولآبائه) ، كما أفادَهُ في « المصباح »[2] .

وهو مِنْ قصيدةٍ نونيةٍ ساكنةِ الآخر ، أَوَّلُها :

مُعاوِيَ إنِّي لم أُبايِعْكَ فَلْتَةً وما زالَ ما أَسْرَرْتُ منِّي كما عَلَنْ

و(**مُعاوِي**) : ترخيمُ (مُعاويةَ) ، وأراد به : معاويةَ بنَ أبي سفيانَ ، وأراد بـ (**حَسَن**) : الحسنَ بنَ عليٍّ رضي الله عنهما ، كما في « العَيْنيِّ »[3] .

---

(١) البيت لسيدنا عمرو بن العاص ضمن قصيدة يخاطب فيها سيدنا معاوية في شأن سيدنا الحسن رضي الله عنهم جميعاً ، وأوَّلها ذكره المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٨٥) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٣) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٧ـ١٢٠٩) .

(٢) المصباح المنير (١/ ١٨٤) ، وانظر « إصلاح المنطق » (ص٣٢١ـ٣٢٢) ، و« تهذيب اللغة » (٤/ ٣٢٩) .

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ١٢٠٧ـ١٢٠٨) .

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

٢٠٠ـ وكم مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ بأَجْرامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

❁ **قوله** : (**وكم مَوْطِنٍ**) **كم** : خبريَّةٌ بمعنىٰ (كثير) ، **يحتملُ** : أنْ تكونَ مبتدأً أوَّل ، والضميرُ المجرور بـ (لولا) مبتدأ ثانٍ ، وخبرُ الثاني محذوفٌ وجوباً ، والجملةُ خبرُ الأوَّل ، و(طِحْتَ) : جوابُ (لولا) ؛ إذ لا بُدَّ لها مِنْ جواب هو جملةٌ ، **ويحتملُ** : أنْ تكونَ (كم) منصوبةً بـ (طِحْتَ) ، و(**مَوطِن**) بالجرِّ : تمييزُ (كم) .

والشاهدُ : في (لولايَ) ؛ **فهو حُجَّةٌ على المُبرِّد** .

و(**طِحْتَ**) بفتح التاء ؛ **بمعنىٰ** : هلكتَ ، و(**ما**) **في قوله** : (**كما**) : مصدريَّةٌ ، والكافُ للتشبيه ، أو موصولةٌ ، و(**هَوَىٰ**) بفتح الواو مِنْ باب (ضَرَبَ) : فعلٌ ماضٍ ؛ بمعنىٰ : سَقَطَ ، فاعلُهُ : (**مُنْهَوِي**) بضمِّ الميم ؛

❁ **قوله** : (**أو موصولةٌ**) في بعض النسخ : (**لا موصولةٌ**)[2] .

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، كما في « الحماسة البصرية » (٢/ ٢٧٧) ، وهو ضمن قصيدة طويلة يعاتب فيها ابنَ عمه أو أخاه ، ومطلعها :

تُكاشِرُني كرهاً كأنَّكَ ناصحٌ وعَينُكَ تُبدِي أنَّ صدرَكَ لي دَوِي

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٧٣ـ٣٧٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٨٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٤٤٤) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٢) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٦٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٥٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٩ـ١٢١١) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٣٣٦ـ٣٤٥) .

(٢) جاء كذلك في (هـ) .

٣٦٦ـ بالظاهِرِ اَخْصُصْ (منذُ) (مُذْ) و(حتَّىٰ) والكـــافَ والـــواوَ و(رُبَّ) والتَّـــا

٣٦٧ـ واَخْصُصْ بـ (مُذْ) و(مُنْذُ) وقتاً . . . .

بمعنىٰ (هاوٍ) اسمَ فاعل ؛ و(**الأَجْرام**) بفتح الهمزة : جمعُ (جِرْم) بكسر الجيم ؛ مثلُ (حِمْل) و(أَحْمال) ؛ هو الجسدُ ، **والباءُ** : بمعنىٰ (مع) ، و(**القُنَّة**) بضمِّ القاف وتشديدِ النون : أَعْلى الجبل ، و(**النِّيق**) بكسر النون وسكونِ المُثنَّاة التحتيَّة في آخره قافٌ : أرفعُ موضعٍ في الجبل .

❁ **قوله : (بالظاهِرِ اَخْصُصْ)** الباءُ داخلةٌ على المقصور عليه ؛ أي : اجعَلْ هٰذه الحروفَ مقصورةً على الظاهر ، فلا تتجاوَزَهُ إلى المُضمَر .

❁ **قوله : (واَخْصُصْ بـ « مُذْ » . . .)** إلىٰ آخره : الباءُ هنا داخلةٌ على المقصور ؛ يعني : أنَّ (مُذْ) و(منذُ) مقصورانِ على الوقت ، **ويُشترَطُ في مجرورهما مع كونه وقتاً** : أنْ يكونَ مُعيَّناً لا مُبهَماً ، ماضياً أو حاضراً

❁ **قوله : (بمعنىٰ « هاوٍ »)** ؛ أي : ساقطٍ ؛ يُقال : (انْهَوىٰ) ؛ أي : سَقَطَ مِنْ عُلْوٍ إلىٰ سُفْلٍ ، كما في « القاموس »[1] .

❁ **قوله : (أرفعُ موضعٍ في الجبل)** ، ولعلَّ إضافةَ (قُنَّة) إليه[2] ؛ لإفادةِ أنَّ المُرادَ أَعْلى الأَعْلىٰ ، أو هو مِنْ إضافة المُسمَّىٰ إلى الاسم .

❁ **قوله : (ويُشترَطُ في مجرورهما . . .)** إلىٰ آخره : بَقِيَ شرطٌ رابعٌ ؛

---

(١) القاموس المحيط (٤/٣٩٦ـ٣٩٧) .

(٢) أي : إلى (النِّيق) ، كما صُرِّح به في (ي ، ك) .

. . . . وبـ (رُبْ)   مُنكَّـــراً . . . .

لا مستقبلاً ؛ تقولُ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعة) ، و(مُذْ يومِنا) ، ولا تقولُ : (مُذْ يومٍ) ، ولا : (أراهُ مُذْ غدٍ) ، وكذا في (منذ)[1] .

❁ **قوله** : (وبـ« رُبْ » مُنكَّراً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : واخصُصْ بـ (رُبَّ) مُنكَّراً .

وفي (رُبَّ) ثمانيَ عَشْرَةَ لغةً : فتحُ الراء وضمُّها ، مع تشديدِ الباء وتخفيفِها ، ومع تاء التأنيث ، أو مع (ما) ، أو معهما ، أو مُجرَّداً منهما ، **ويُزادُ** : ضمُّ الراء مع سكون الباء وضمِّها ، ذَكَرَها شيخُ الإسلام في « شرح

وهو أنْ يكونَ مُتصرِّفاً ؛ فلا يجوزُ : (منذُ سَحَرَ) ؛ تريدُ سَحَرَ ليلةٍ بعَيْنِها .

ويُشترَطُ في عاملهما : أنْ يكونَ فعلاً ماضياً ؛ إمَّا مَنفِيّاً يصحُّ تَكْرارُهُ ؛ كـ (ما رأيتُهُ منذُ يومِ الجمعة) ، أو مُثبَتاً مُتطاوِلاً ؛ كـ (سِرْتُ منذُ يومِ الجمعة) ، بخلاف : (قتلتُهُ ـ أو ما قتلتُهُ ـ منذُ كذا) ، فإن قلتَ : (ما قتلتُ) بلا هاء . . صحَّ ؛ لأنَّ القتلَ المُتعلِّقَ بمُعيَّنٍ لا يتكرَّرُ ، بخلاف غيرِهِ ، ما لم يُتجوَّزْ بالقتل عن الضرب .

❁ **قوله** : (**وفي « رُبَّ » ثمانيَ عَشْرَةَ لغةً**) ، وقد ذكر بعضُهُم زيادةً علىٰ ذلك .

---

(١) وأمَّا (مذْ) و(منذُ) الداخلتانِ على الجملة الفعليّة والاسميّة . . فسيأتي الحديث عنهما في (٣/ ٥٦٣ـ٥٦٦) .

المنفرجة »[1] ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الخفيف]

ضُمَّ وٱفتَحْ لراءِ (رُبَّ) وخَفِّفْ وٱشدُدَنْ با مَعْ تا المُؤنَّثِ أو (ما)

أو همـــا أو مُجـــرَّداً ثـــمَّ راءً ضُـمَّ مـعَ بـا أو سَكِّنَـنْ قـد أُتِمَّـا

واعلَمْ : أنَّ مجرورَ (رُبَّ) في نحو : (ربَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُ).. مفعولٌ ، وفي نحو : (ربَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُهُ).. مبتدأٌ أو مفعولٌ ؛ على حَدِّ : (زيداً ضربتُهُ) ، ويُقدَّرُ الناصبُ بعدَ المجرور لا قبلَ الجارِّ ؛ لأنَّ (ربَّ) لها الصدرُ مِنْ بين حروف الجرِّ ، وإنَّما دخلتْ في المثالَينِ ؛ لإفادة التكثير أو التقليل ، لا للتعدية ، كما حقَّقه في « المغني »[2] .

❁ **قوله : (والتاءُ لـ « اللهِ » و« رَبْ ») التاء : مبتدأٌ ، و(لـ « الله ») :**

. . . .

(١) الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة (ص٩) ، وأوصلها فيه إلىٰ سبعين لغةً .

(٢) مغني اللبيب (٢/ ٥٨٢) ، واعلَمْ أيضاً : أنَّ كونَها حرفَ جرٍّ هو مذهبُ البَصْريِّينَ ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ والأخفشُ : إلى اسميَّتها ، وأيَّده الرَّضِيُّ بأنَّها مثلُ (كم) التكثيريَّة ، وهي اسمٌ اتفاقاً ؛ فكما أنَّ معنىٰ (كم رجلٍ عندي) : كثيرٌ مِنْ جنس الرجال عندي.. كذلك معنىٰ (ربَّ رجل عندي) ؛ كثيرٌ أو قليلٌ مِنْ هـٰذا الجنسِ عندي ، وجَنَحَ إليه الدَّمَامِينيُّ ، قال : وعِلَّةُ بنائها حينئذٍ : تضمُّنُها معنى الإنشاء ، كما قيل في (كم) ، أو شَبَهُها وضعَ الحرف في لغةِ تخفيفِها ، وحُمِلَ التشديدُ عليه ، وعلىٰ هـٰذا : فما بعدَها مجرور بإضافتها إليه ، ومحل العامل لها نفسها مثل (كم) ، لا لمجرورها . « خضري » (١/ ٤٦٤) .

٣٦٨ـ وما رَوَوْا مِنْ نحوِ (رُبَّهُ فتَىٰ) نَـزْرٌ كـذا (كهـا) ونَحْـوُهُ أَتَـىٰ

خبر ، و(رَب) بفتح الراء : معطوفٌ علىٰ (لله) ، وبين قوله : (رَبْ) بفتح الراءِ و(رُبْ) بضمِّها . . الجناسُ المُحرَّفُ ، وضابطُهُ : اختلافُ اللفظَينِ في الشَّكْل .

❀ قوله : (وما رَوَوْا) ؛ أي : والذي رَوَوْهُ نَزْرٌ ؛ فـ (ما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (نَزْرٌ) بمعنىٰ : قليل ، و(فتىٰ) بالنصب : تمييزٌ للضمير المجرور بـ (رب) .

ويلزمُ في الضمير المجرورِ بها : الإفرادُ ، والتذكيرُ ، والتفسيرُ بتمييزٍ بعدَهُ مُطابِقٍ للمعنىٰ ؛ فيُقالُ : (رُبَّهُ رجلاً) ، و(رُبَّهُ امرأةً) .

❀ قوله : (كذا « كها ») كذا : خبرٌ مُقدَّم ، و(كها) : مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ يعني : أَنَّهُ قد جرَّتِ الكافُ قليلاً ضميرَ الغَيْبةِ .

❀ قوله : (ونَحْوُهُ أَتَىٰ) نحوُ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أتىٰ) ، وقولُهُ : (نَحْوُهُ) يحتملُ : أَنَّهُ أراد بذلك بقيَّةَ ضمائرِ الغَيْبة المُتَّصِلةِ ؛ كما في قوله[1] : [من مشطور الرجز]

كَهُ ولا كَهُنَّ . . . .

❀ قوله : (معطوفٌ علىٰ « لله ») فيه مُسامحةٌ ظاهرة .

---

(١) سيأتي تخريجه بعد قليل في (٣/ ٥٠٩ـ ٥١٠) .

مِنْ حروف الجرِّ ما لا يَجُرُّ إلا الظاهرَ ، وهي هٰذه السبعةُ المذكورةُ في البيت الأوَّل ؛ فلا تقولُ : (مُنْذُهُ) ، و(لا مُذْهُ) ، وكذا الباقي .

ولا تَجُرُّ (منذُ) و(مُذْ) مِنَ الأسماء الظاهرةِ إلا أسماءَ الزمانِ ، فإن كانَ الزمانُ حاضراً . . كانتْ بمعنىٰ (في) ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ منذُ يومِنا) ؛ أي :

ويحتملُ : أنْ يكونَ إشارةً إلىٰ بقيّة الضمائرِ مطلقاً ، وقد شذَّ دخولُ الكافِ علىٰ ضمير المُتكلِّمِ والمخاطب ؛ كقوله[1] : [من الخفيف]

وإذا الحربُ شمَّرتْ لم تَكُ كِي

أي : لم تكنْ أنتَ مِثْلي .

وقولِ الحسن : (أنا كَكَ ، وأنتَ كِي) .

---

* قوله : (مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كانتْ ضمائرَ غَيْبةٍ أو تكلُّمٍ أو خطاب ، متصلةً أو منفصلةً .

* قوله : (وقد شذَّ . . .) إلىٰ آخره : غرضُهُ : بيانُ سند هٰذا الاحتمالِ الثاني .

* قوله : (شمَّرتْ) ؛ أي : نهضتْ ، و(كي) : بكسر الكاف ؛ لمناسبة ياءِ المُتكلِّم .

---

(١) صدر بيت أنشده الفرَّاء وقال : (أنشدنيه بعضُ أصحابنا ، ولم أسمعه من العرب) ، وعجزه : (حينَ تدعو الكُماةُ فيها نَزَالِ) ، وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٤٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢١٢ـ١٢١٣) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٩٧ـ١٩٨) .

في يومِنا ، وإن كان الزمانُ ماضياً . . كانتْ بمعنىٰ (مِنْ) ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعة) ؛ أي : مِنْ يومِ الجمعة ، وسيذكرُ المُصنِّفُ هـٰذا في آخر الباب[1] ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وٱخصُصْ بـ « مُذْ » و« منذُ » وقتاً) .

وأمَّا (حتَّىٰ) : فسيأتي الكلامُ علىٰ مجرورها عندَ ذِكْرِ المُصنِّفِ له[2] ، وقد شذَّ جرُّها المُضمَرَ ؛ كقوله[3] : [من الوافر]

ويحتملُ : أنْ يكونَ إشارةً إلىٰ بقيَّةِ ما يختصُّ بالظاهر ؛ أي : إنَّ بقيَّةَ ما يختصُّ بالظاهر دخولُهُ على الضمير قليلٌ ؛ نحوُ : [من الوافر]

فتىً حتَّاكَ . . . .

إلىٰ آخره ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[4] .

❀ قوله : (شذَّ جرُّها المُضمَرَ) أفاد بهـٰذا : أنَّ الكلامَ في (حتى) الجارَّةِ ، أمَّا (حتى) العاطفةُ فتدخلُ على المُضمَر ؛ كـ (ضربتُهُم حتىٰ

. . . .

---

(١) انظر (٣/ ٥٦٦) .
(٢) انظر (٣/ ٥٢٥ـ٥٢٩) .
(٣) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الرضي في « شرح الكافية » (٤/ ٢٧٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٨) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٢٧٣) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٢٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٢٨٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢١١ـ١٢١٢) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٤٧٤ـ٤٧٥) .
(٤) شرح الأشموني (٢/ ٢٨٦) .

٢٠١ـ فـلا واللهِ لا يُلفِـي أُنـاسٌ   فتىً حَتَّاكَ يا بنَ أبي زِيَادِ

ولا يُقاسُ علىٰ ذلك ، خلافاً لبعضهم[1] .

إيَّاكَ) ، وقال ابنُ هشامٍ الخَضْراويُّ : (لا تعطفُ إلا الظاهرَ كالجارَّة) انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❀ **قوله : (فلا واللهِ . . .) إلىٰ آخره :** البيتُ مِنَ الوافر ، والفاءُ : للعطف ، و(لا) : لتأكيد القَسَمِ ، و(لا يُلفِي) بالفاء : جوابٌ ؛ أي : لا يجدُ[3] ، و(فتىً) : مفعولُهُ .

❀ **قوله : (لتأكيد القَسَمِ)** ؛ أي : لتأكيد (لا) في جواب القسم ، كما قاله العَيْنيُّ وغيرُهُ[4] ، وفيه : أنَّ الحقيقَ بكونه تأكيداً (لا) الثانيةُ دون الأُولىٰ ، فيكونُ القَسَمُ مُقحَماً بينَ النافي والمنفيِّ ، إلا أنْ يُرادَ التأكيدُ اللُّغَويُّ ، و(أُناسٌ) : فاعلُ (يُلفِي) ، و(حَتَّاكَ) ؛ أي : إليك ؛ أي : إلىٰ لُقِيِّكَ ، والمعنىٰ : لا يجدونَ فتىً مُتَّصِفاً بالصفات الحميدةِ إلىٰ أنْ يَلْقَوكَ ، فحينئذٍ يجدونَ الفتى المُتَّصِفَ بذلك .

---

(١) أجازه الكُوفيُّونَ والمُبرِّد ، فتجرُّهُ عندهُم مُتكلِّماً ومخاطباً وغائباً . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٧٥٥) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٣) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٨٣) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ١٧٣) ، و« تمهيد القواعد » (٦/ ٢٩٨٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢١٤) .

(٣) أي : لا يجد أناسٌ فتىً حتىٰ يجدوك ، فحينئذٍ يجدون الفتىٰ . « خضري » (١/ ٤٦٣) ، وقال العيني في « المقاصد » (٣/ ١٢١٢) : (وضبطه بعضهم بالقاف مِنَ « اللُّقىٰ » ، وكلاهما يجوزُ علىٰ ما لا يخفىٰ) .

(٤) المقاصد النحوية (٣/ ١٢١٢) .

ولغةُ هُذَيلٍ : إبدالُ حائِها عيناً ، وقَرَأَ ابنُ مسعود : (فتربَّصُوا به عتَّىٰ حينٍ)[1] .

وأمَّا الواوُ : فمُختصَّةٌ بالقسم ، وكذلك التاءُ ، ولا يجوزُ ذِكْرُ فعلِ القَسَم معهما ؛ فلا تقولُ : (أُقسِمُ واللهِ) ، ولا : (أُقسِمُ تاللهِ) .

ولا تَجُرُّ التاءُ إلا لفظَ (الله) ؛ فتقولُ : (تاللهِ ؛ لَأَفعلَنَّ) ، وقد سُمِعَ جرُّها لـ (رَبِّ) مُضافاً إلى (الكعبة) ؛ قالوا : (تَرَبِّ الكعبةِ)[2] ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (والتاءُ لـ « اللهِ » و« رَبْ »)[3] ، وسُمِعَ أيضاً : (تالرَّحمـٰنِ) ، وذَكَرَ الخَفَّافُ في « شرح الكتاب » : أنَّهُم قالوا : (تَحَيَاتِكَ)[4] ، وهـٰذا غريبٌ[5] .

. . . .

---

(١) روي : أنَّ سيدنا عمرَ رضي الله عنه سمع رجلاً يقرأ : (عتَّىٰ حين) ، فقال له : مَنْ أَقْرَأَكَ ؟ قال : ابنُ مسعود ، فكتب إليه : إنَّ اللهَ أنزل هـٰذا القرآنَ فجعله عربيّاً ، وأنزله بلغة قريش ، فأَقْرِئِ الناسَ بلغة قريش ، ولا تُقرِئْهُم بلغة هُذَيل ، والسلام . انظر « المحرر الوجيز » (٣/٢٤٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/١٦٩) ، و« الدر المصون » (٦/٤٩٥).

(٢) حكاه الأخفش ، كما في « توضيح المقاصد » (٢/٧٤٣) ، وانظر « شرح الرضي » (٤/٣٠٠) ، و« مغني اللبيب » (١/١٥٨) .

(٣) وهـٰذا يُوهِمُ التسويةَ بينهما مع أنَّها قليلةٌ مع (رَبِّ) ، إلا أنْ تُؤخذَ القِلَّةُ مِنْ تأخيرها عن الجلالة . « خضري » (١/٤٦٢) .

(٤) أي : وحياتِكَ ؛ فالتاء بدلٌ عن واو القسم . « خضري » (١/٤٦٣) .

(٥) انظر « التذييل والتكميل » (١١/١٥٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٧٤٣) ، و« همع الهوامع » (٢/٤٧٩) .

ولا تَجُرُّ (رُبَّ) إلا نكرةً[1] ؛ نحوُ : (ربَّ رجلٍ عالمٍ لَقِيتُ) ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وبـ « رُبْ » مُنكَّراً) ؛ أي : واخصُصْ بـ (رُبَّ) النكرةَ ، وقد شذَّ جرُّها ضميرَ الغَيبةِ[2] ؛ كقوله[3] : [من البسيط]

٢٠٢ـ وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ ورُبَّـهُ عَطِبـاً أَنْقَـذْتُ مِـنْ عَطَبِـهْ

❁ قوله : (وَاهٍ رَأَبْتُ. . .) إلىٰ آخره : (واهٍ) : بمعنىٰ (ساقط) ، و(رَأَبْتُ) بهمزة ومُوحَّدة ؛ أي : أصلحتُ ، و(وَشِيكاً) : صفةُ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : رَأْباً وَشِيكاً ؛ أي : سريعاً ، و(صَدْعَ أَعْظُمِهِ) بفتح الصاد المُهمَلة : تركيبٌ إضافيٌّ مفعولُ (رَأَبْتُ) .

والشاهدُ : في قوله : (رُبَّهُ) ؛ حيثُ أدخلَ (رُبَّ) على الضمير .

و(عَطِباً) : تمييزٌ ، وهو بكسر الطاء المُهمَلة صفةٌ مُشبَّهة ، ويُروىٰ :

❁ قوله : (صفةٌ مُشبَّهة) مُرادٌ منه هنا : المُشرِفُ على العَطَب ؛ أي :

---

(١) أي : موصوفةً غالباً إن لم تكن هي وصفاً ، لا لزوماً ، خلافاً للمُبرِّد ، كما في « التسهيل » ، ولا تتعلَّق بشيء ، وإنَّما تدخل لإفادة التكثير غالباً ، أو التقليلِ قليلاً . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٣) .

(٢) أي : شذَّ قياساً ، لا استعمالاً ؛ لكثرته ، ويلزم هٰذا الضميرَ الإفرادُ والتذكير عند البَصْريِّينَ ، ويلزمُ تفسيرُهُ باسمٍ مُؤخَّر عنه مُطابقٍ للمعنى المُراد ؛ فهو مِنْ تمييز المفرد ؛ نحوُ : (رُبَّهُ رجلاً) ، أو (امرأةً) ، أو (رجالاً) ، أو (نساءً) . « خضري » (١/ ٤٦٤).

(٣) أنشده أبو العباس ثعلبٌ ، ولم يعزُهُ إلىٰ قائله ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٦٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٨ـ ٢٥٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٣) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٧٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٥ـ ١٢٠٦) .

كما شذَّ جرُّ الكافِ له ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٢٠٣ـ خَلَّى الذِّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا

(عَطِبِ) بالجرِّ علىٰ نيَّة (مِنْ) ، وهو شاذٌّ ، و(أَنْقَذَتْ) ؛ أي : خَلَّصتْ ، ومفعولُهُ محذوفٌ ، و(عَطَبْ) : بفتح الطاء : مصدرٌ .

❀ **قوله : (كما شذَّ جرُّ الكافِ له)** جَعَلَ ذلك في « التوضيح » ضرورةً[2] ، والكُوفيُّونَ والفرَّاءُ لا يَخُصُّونَ ذلك بالضرورة ، **وعليه يتخرَّجُ ما يقعُ في عبارات المُصنِّفينَ** . انتهىٰ « ياسين »[3] .

❀ **قوله : (خَلَّى الذِّنَابَاتِ)** الضميرُ في (خَلَّىٰ) ـ بالخاء المُعجَمة ـ : راجعٌ لحمار الوحش ، ويُروىٰ بدلَهُ : (نحَّىٰ) بالحاء المُهمَلة ، و(**الذِّنابات**)

الهلاكِ ، والتعبيرُ بالإنقاذ المُشعِرِ بالوقوع للمبالغة .

---

(١) المشطوران للعجاج بن رؤبة في « ديوانه » (٢/ ٢٦٩) يصف فيهما حماراً وحشيّاً ، وهما ضمن أرجوزة مطلعها :

ما هاجَ دمعاً ساكباً مُسْتَسْكَبَا

مِنْ أنْ رأيتَ صاحبَيكَ أَكْأَبَا

وهما من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٨٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٦ـ١٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨٠ـ٥٨١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٢ـ ١٢٠٤) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٢٠٢ـ٢٠٤) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ١٦) .

(٣) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٢١٠) ، وفي (ج) : (المغني) بدل (المصنفين) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٧١٠ـ١٧١١) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٥ـ ٢٧٦) ، و« التصريح » (٢/ ٣) .

بفتح المُعجَمة : اسمُ موضعٍ ، و(**شِمالاً**) : مفعولٌ ثانٍ ، و(**كَثَبَا**) بالمُثنَّاة مِنْ فوقُ : صفةٌ بمعنىٰ : قريباً ، كذا ضبطَهُ بعضُهُم ، **والصوابُ** : **أنَّهُ** بالمُثلَّثة ، وفي « الصحاح » : (الكَثَبُ ـ بالمُثلَّثة ـ القربُ)[1] ؛ أي : **جَعَلَ** الذَّنَاباتِ ناحيةَ شمالِهِ قريبةً منه في عَدْوه ، و(**أمُّ أَوْعالٍ**) : مبتدأ ، **خبرُهُ** : (كها) ؛ أي : كالذَّنَابات .

والشاهدُ : في (كها) .

و(**أمُّ أَوْعالٍ**) : اسمُ هَضْبةٍ ـ بسكون الضاد المُعجَمة ؛ وهي الجبلُ المُنبسِط علىٰ وجه الأرض ـ و(**أَوْعال**) **في الأصل** : جمعُ (وَعِلٍ) ؛ وهو ذَكَرُ الأَرْوىٰ ، قال في « المصباح » : (هو الشاةُ الجبليّة)[2] ، و(**أَقْرَبَا**) : عطفٌ على الضمير قبلَهُ .

ويجوزُ نصبُ (أم أَوْعال) عطفاً على (الذَّنابات) ؛ بمعنىٰ : **جَعَلَ أمَّ** أَوْعالٍ كالذَّنابات أو أقربَ[3] .

❁ **قوله** : (و« **أَقْرَبَا** » : **عطفٌ على الضمير قبلَهُ**) ؛ أي : **لا علىٰ محلِّ** الجارِّ والمجرور ، وإلا لرُفع والروايةُ بالنصب .

نعم ؛ علىٰ نصب (أم أوعال) يكونُ معطوفاً علىٰ محلِّهما ، **لا على** **المجرور فقط** .

---

(١) الصحاح (١/٢٠٩) .

(٢) المصباح المنير (٢/٩١٨) .

(٣) وهـٰذا هو المحفوظ ، كما في « شرح المفصل » (٤/٥٠٦) .

وقولِهِ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٠٤ـ ولا تَرَىٰ بَعْلاً ولا حَلَائِلَا
كَـهُ ولا كَهُـنَّ إِلَّا حـاظِـلَا

❀ **قوله : (ولا تَرَىٰ بَعْلاً) ؛** أي : زوجاً ، **(ولا حَلَائِلَا) :** جمعُ (حَلِيلة) ؛ وهي الزوجةُ ، **(كَهُ) ؛** أي : حمارِ الوحش ، و**(لا كَهُنَّ) ؛** أي : الأُتُنِ ، و**(الحاظِل) :** المانعُ مِنَ التزويج ؛ بمعنى العاضل ، وهو مُستثنىً مِنْ (بعلاً) .

❀ **قوله : (و« الحاظِل » : المانعُ مِنَ التزويج)** فيه : أنَّ الحاظِلَ مِنَ (الحَظْل) ؛ كـ (الحَظْر) وزناً ومعنىً ؛ فلا يختصُّ بالمنع مِنَ التزويج ، **والمعنىٰ :** ولا ترىٰ زوجاً ولا زوجاتٍ مثلَ حمارِ الوَحْشِ وأتانِهِ ؛ في الاقتصارِ علىٰ بعضِهِما ، وعدمِ التطلُّعِ للغير ، إلا مَنْ حاز النساءَ ومنعهنَّ عنِ التطلُّعِ لغيره .

---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٢٨) ضمنَ أرجوزة طويلة يمدح بها سليمان بن علي ، ومطلعها :

عَرَفْتَ بالنَّصْريَّةِ المَنازِلَا
قَفْراً وكانتْ منهُمُ مَآهِلَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٨٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٦٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٧) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٤٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٤ـ ١٢٠٥) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٩٥ـ ٢٠١) .

وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وما رَوَوْا. . .) البيتَ ؛ أي : والذي رُوِيَ مِنْ جرِّ (رُبَّ) المُضمَرَ ؛ نحوُ : (رُبَّهُ فتىً). . قليلٌ ، وكذلك جرُّ الكافِ المُضمَرَ ؛ نحوُ : (كها) .

٣٦٩ـ بَعِّضْ وبَيِّنْ وٱبتَدِئْ في الأَمْكِنَهْ	بـ (مِنْ) وقد تأتي لبَدْءِ الأَزْمِنَهْ
٣٧٠ـ وزِيدَ في نفيٍ وشِبْهِهِ فجَرْ	نكرةً كـ (ما لباغٍ مِنْ مَفَرْ)

---

* قوله : (بَعِّضْ) بكسر العين : فعلُ أمر ، كالفعلَينِ بعدَهُ ، وقد تنازعتْ قولَهُ : (بمِنْ) بكسر الميم ، أَعْمَلَ فيه الأخير لقُرْبه ، وأَضْمَرَ في الأوَّلَينِ ، وحَذَفَهُ ؛ لكونه غيرَ عُمْدةٍ .

* قوله : (وقد تأتي) (قد) هنا : للتقليل .

* قوله : (وزِيدَ في نفيٍ. . .) إلىٰ آخره : (زِيدَ) بكسر الزاي : ماضٍ مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعل : يعودُ علىٰ (مِنْ) .

* قوله : (كما لباغٍ) الكافُ : جارَّةٌ لمحذوف ، و(ما) : نافيةٌ ، و(لباغ) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(مِنْ) : زائدةٌ ، و(مَفَر) بفتح الفاء أو بالقاف : في موضعِ رفعٍ مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ أي : وذلك كقولك : (ما لباغٍ مَفَرٌّ) ؛ أي : فِرارٌ أو قرارٌ .

---

* قوله : (أو بالقاف) هـٰذا احتمالٌ عقليٌّ ، وإلا فالروايةُ عن المُصنِّف بالفاء لا غيرُ ، وقد ذَكَرَ السُّيُوطيُّ في أوَّل « نُكَته » : أنَّ قارئاً قَرَأَ على ابن مالك « الألفيَّةَ » حتىٰ وَصَلَ إلىٰ هنا ، فقال : (مِنْ مَقَرْ) بالقاف ، فقال له الشيخُ

فائدة

[في أنَّ كلَّ حرفٍ ليس له إلا معنىً واحدٌ عندَ البَصْريِّينَ]

ما ذُكِرَ لهٰذه الأحرف مِنَ المعاني . . هو مذهبُ الكُوفيِّينَ .

والبَصْريُّونَ علىٰ أَنَّهُ ليس لكلِّ حرفٍ إلا معنىً واحدٌ ؛ وهو الابتداءُ لـ(مِنْ) ، والانتهاءُ لـ (إلىٰ) ، والإلصاقُ للباء ، والاستعلاءُ لـ (علىٰ) ، والمُجاوزةُ لـ (عن) ، والاختصاصُ للَّام ، ولا ينوبُ حرفٌ عن حرف بقياس ، كما أَنَّ حرفَ النصبِ والجزمِ كذلك ، وما أَوْهَمَ ذلك فمُؤَوَّلٌ

ابنُ مالك : بالفاء ، فقال له : يا سيِّدي ؛ ما للباغي مَفَرٌّ ولا مَقَرٌّ ، فقال : نعم ، لٰكن أنا ما قلتُ إلا (مَفَر) ؛ يعني : بالفاء ، وحينئذٍ : فتتعيَّنُ قراءتُهُ بالفاء . انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (والبَصْريُّونَ علىٰ أَنَّهُ ليس لكلِّ حرفٍ إلا معنىً واحدٌ) حقَّق الأميرُ في « رسالة البسملة » أنَّ الخلافَ بين البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ إنَّما هو في المعاني التي لم تتبادرْ مِنَ الحرف ؛ كالابتداء والانتهاءِ في الباء ؛ نحوُ : (شَرِبْنَ بماء البحر) ، و﴿ أَحْسَنَ بِي ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، وأمَّا المعاني المتبادرةُ مِنَ الحرف ؛ كالابتداء والبيانِ والتبعيضِ في (مِنْ) ، والاستعانةِ والسببيَّةِ في الباء . . فهي حقيقةٌ في جميعها بطريق الاشتراكِ اللفظيِّ ؛ فراراً مِنَ التحكُّم ؛ إذ

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٧) ، وفيه تصريح بالقارئ ؛ وهو الإمام ابن أبي الفتح البعلي من كبار تلاميذ الناظم .

تأويلاً يقبلُهُ اللفظُ ، ....

التبادُرُ علامةُ الحقيقةِ باتِّفاقٍ مِنَ الفريقَين[1] .

ولا يَرِدُ : أنَّ المجازَ أَوْلىٰ مِنَ الاشتراك ، كما في « جمع الجوامع » وغيرِه[2] ؛ لأنَّ محلَّهُ : عندَ تيقُّنِ حقيقةِ أحدِ المعاني وجَهْلِ حالِ الآخَرِ .

وكلامُ المُحشِّي يُفِيدُ : أنَّ البَصْريِّينَ يقولون : إنَّ الحروفَ المُتبادرةَ في عدَّة معانٍ ليستْ حقيقةً في جميع تلك المعاني ، ويُؤَيِّدُهُ : أنَّ كونَ الحرفِ حقيقةً في كلِّ ما يتبادرُ منه . . يتوقَّفُ على استواء التبادُرِ بقَطْعِ النَّظَرِ عن القرائن ، وأنَّهُ ليس في البعض لعارض كَثْرةِ استعمالٍ ، وإثباتُ هـٰذَينِ غيرُ مُمكِنٍ ، بل قولُ سيبويهِ بأنَّ المعنى الحقيقيَّ للباء هو الإلصاقُ . . يُشعِرُ ـ إذا لُوحِظَ أنَّ سيبويهِ لا يخفىٰ عليه أنَّ التبادرَ علامةُ الحقيقة ـ بأنَّ تبادرَ غيرِهِ علىٰ فَرْض أنَّهُ كتبادره . . عارضٌ ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (تأويلاً يقبلُهُ اللفظُ) ؛ أي : بأنْ يُحمَلَ على المجاز ، لـٰكن في غير الحرف ؛ كأنْ يُشبَّهَ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] المُخاطَبونَ لتمكُّنهم مِنَ الجذوع بالحالِّ فيها ، أو جُذُوعُ النخلِ بالظَّرْف الحقيقيِّ بجامع التمكُّن علىٰ سبيل الاستعارة بالكنايةِ ، فتكونُ (في) تخييلاً باقياً علىٰ حقيقته .

وبعضُهُم قال بالتضمين في هـٰذه الآية ، وأنَّ فرعونَ أراد جَعْلَهُم في بُطُون

---

(١) رسالة البسملة (ق/ ٢٣ـ ٢٤) .

(٢) جمع الجوامع في أصول الفقه (ص٣٠) .

. . . .

أو علىٰ تضمين الفعلِ معنىٰ فعلٍ يتعدَّىٰ بذلك الحرفِ ، أو على النيابة شُذُوذاً ،

الجذوع ؛ فالفعلُ مُضمَّنٌ معنىٰ (أجعلُ) ؛ فعُلِمَ : أنَّهُ لا ضرورةَ في نحو هـٰذه الآيةِ إلىٰ نيابة الحرف ، وإن قلنا : إنَّ المعنىٰ فيها ليس على التضمين . . فإنَّهُ يُغني عن ذلك جَعْلُ (في) تخييلاً باقياً علىٰ معناه ؛ فيكونُ في الآية استعارةٌ بالكناية وإن اقتضىٰ كلامُ بعضِهِم خلافَ ذلك ، اللهمَّ إلا أنْ يكونوا لا يُجِيزونَ بقاءَ ما جُعِلَ تخييلاً للمكنيَّة علىٰ حقيقته ، فلا بُدَّ مِنَ التجوُّز حينئذ في لفظ (في) ، ويظهرُ علىٰ فَرْضِ أنَّهُم يُجِيزونَ ذلك عدمُ ارتكابِ التضمين إذا أمكنتِ الاستعارةُ بالكناية[1] .

* قوله : (أو علىٰ تضمين الفعلِ . . .) إلىٰ آخره : كلامُهُ لا يُفِيدُ اعتبارَ الترتيب بين التضمين والنيابة ، وكلامُ بعضِهِم يَقتضِيهِ ؛ حيثُ أفاد : أنَّ المُوهِمَ عند البَصْريِّينَ مُؤوَّلٌ بنحو التضمين .

ففي نحو : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ . . يُؤوَّلُ بأنَّ (في) علىٰ حقيقتها تخييلاً لمكنيَّة في ضمير المخاطبِينَ أو المجرورِ ، وفي نحو : (شَرِبْنَ بماءِ البحرِ) . . يُؤوَّلُ بالتضمين ؛ أي : رُوِينَ بماء البحر .

فإن لم يُمكِنْ تضمينٌ ولا نحوُهُ ممَّا ليس فيه نيابةُ حرفٍ عن حرف ؛ كما في نحو : ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص : ١٥] . . أُوِّلَ بأنَّ ذلك الحرفَ قد ناب عن غيره شذوذاً ، وتلك النيابةُ بطريق المجاز ، كما هو

(١) انظر « الدر المصون » (٨/ ٧٦ـ ٧٧) ، و« شرح المفصل » (٤/ ٤٧٢ـ ٤٧٣) .

والأخيرُ محملُ البابِ كلِّهِ عندَ غيرِهِم بلا شذوذٍ ، . . . .

واضحٌ ؛ إذ ليستِ الحروفُ عندهم مشتركةً بينَ جميعِ ما وردتْ له ولو كان مُتبادراً علىٰ ما يُفِيدُهُ كلامُ المُحشِّي ؛ فـ (علىٰ) في هـٰذه الآية مجازٌ عن معنىٰ (في) ؛ لعلاقة التقييدِ والإطلاق .

وانظر : ما وجهُ الترتيب بينَ التضمينِ والنيابةِ إن قلنا : إنَّ التضمينَ سماعيٌّ ولم نقل بأنَّهُ حقيقةٌ ؟ ولعلَّهُم رَأَوْا أنَّ التجوُّزَ في الحرف أبعدُ مِنَ التجوُّز في غيره ؛ لأنَّ التجوُّزَ تصرُّفٌ ، وهو في غير الحرف أكثرُ ؛ فعُلِمَ : أنَّ التجوُّزَ عندهم في غير الحرف أو فيه . . علىٰ سبيل الشذوذ .

* قوله : (عندَ غيرِهِم) هو الكُوفيُّونَ ، وحروفُ الجرِّ عندَهُم حقيقةٌ في جميعِ ما وردتْ له مُتبادراً أو لا ؛ فالمعاني كلُّها حقيقةٌ عندَهُم ، ولا يُنافِيهِ التعبيرُ بالنيابة ؛ لأنَّهُم لاحظوا في ذلك الشُّهْرةَ وعدمَها ، لا الحقيقةَ والمجاز ؛ فهي نيابةٌ علىٰ وجه الكَأَنِّيَّة ، لا نيابةٌ حقيقيَّة ؛ ولذلك يُقالُ : إنَّ (في) في ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] علىٰ مذهبهم بمعنىٰ (علىٰ) ، ولا تجوُّزَ ولا شيءَ ، كما حقَّقه الأميرُ في « رسالة البسملة »[1] .

وقيل : إنَّ المعانيَ غيرَ المتبادرةِ ليس الحرفُ فيها حقيقةً عندَهُم ، بل هو مجازٌ فيها عندَهُم ؛ فـ (في) في الآية استعارةٌ تبعيَّةٌ لمعنىٰ (علىٰ) ، والباءُ في (شَرِبْنَ بماءِ البحرِ) استعارةٌ تبعيَّةٌ لمعنىٰ (مِنْ) ، وفي ﴿ أَحْسَنَ بِي ﴾ [يوسف : ١٠٠] استعارةٌ تبعيَّةٌ لمعنىٰ (إلىٰ) ، لـٰكن قد علمتَ أنَّ ما يُؤخَذُ مِنْ

---

(١) رسالة البسملة (ق/ ٢٤) .

تَجِيءُ (مِنْ) : للتبعيض ، ولبيان الجنسِ ، ولابتداء الغايةِ . . . .

وهو أقلُّ تعسُّفاً[1] .

فإن قيل : الأَوْلىٰ : المحافظةُ علىٰ تقليل المعاني وردُّها إلىٰ أقلِّ ما يُمكِنُ ؛ بناءً علىٰ قاعدة تقليلِ الأوضاع .

فالجوابُ : أنَّ هـٰذا يُعارِضُهُ الحَمْلُ على الظاهر ، وهي قاعدةٌ مُطَّرِدةٌ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (تَجِيءُ « مِنْ » : للتبعيض) علامتُها : جوازُ الاستغناءِ بـ (بعض)[3] .

❀ قوله : (ولبيان الجنسِ) علامتُها : صِحَّةُ وَضْعِ (الذي) موضعَها غالباً .

❀ قوله : (ولابتداء الغايةِ) قد تجيءُ لمُجرَّدِ الابتداءِ . . . .

ظاهر التعبيرِ بالنيابة . . ليس مُراداً ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (وهو أقلُّ تعسُّفاً) ؛ إذ ليس فيه مِنَ التعسُّف إلا القولُ بأنَّ الحرفَ حقيقةٌ في غيرِ ما يتبادرُ منه ؛ فإنَّهُ خلافُ الظاهر ، وهو أخفُّ مِنَ القول بشذوذِ مواضعَ كثيرةٍ جدّاً مع تكلُّفِ تأويلها .

❀ قوله : (صِحَّةُ وَضْعِ « الذي » موضعَها) ؛ أي : معَ ضميرٍ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ [الحج : ٣٠] ؛ أي : الذي هو الأوثانُ ، وقولُهُ : (غالباً) ؛ وذلك بأنْ كان قبلَها معرفةٌ ، فإن كان ما قبلَها نكرةً

---

(١) وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٥) .

(٢) الكلام بلفظه تقريباً في « النكت » للسيوطي (ق/ ١٤٠) .

(٣) اعلَمْ : أنَّ ما قبلَ التبعيضيَّةِ يكونُ أقلَّ ممَّا بعدَها دائماً ؛ فـ(مَنْ يقولُ) أقلُّ مِنْ مطلق (الناس) ، وهو قبلَها تقديراً ، والبيانيَّةُ بالعكس ؛ فـ(الرجس) في الآية الآتية أكثرُ مِنَ (الأوثان)، وقد يكونُ أقلَّ ؛ كـ(خاتم مِنْ حديد) . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٦).

في غير الزمانِ كثيراً ، وفي الزمان قليلاً ، وزائدةً .

فمثالُها للتبعيض : قولُكَ : (أخذتُ مِنَ الدراهم) ، ومنهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٨][(١)] .

ومثالُها لبيان الجنسِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج : ٣٠] .

ومثالُها لابتداء الغايةِ في المكان : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء : ١] .

مِنْ دونِ قَصْدٍ إلى انتهاءٍ مخصوص ؛ نحوُ : (أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطان الرجيم) انتهىٰ « شيخ الإسلام زكريًا »[(٢)] .

❁ قوله : (في غير الزمانِ كثيراً) يحتملُ : أنَّهُ أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ الناظمَ

فعلامتُها : أنْ يَخلُفَها الضميرُ فقط ؛ نحوُ : ﴿ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ [الكهف : ٣١] ؛ أي : هي ذهبٌ ، وهٰذا هو غيرُ الغالب .

❁ قوله : (مِنْ دونِ قَصْدٍ إلى انتهاءٍ . . .) إلىٰ آخره : عليه منعٌ ظاهر ؛ فإنَّ الباءَ في (بالله) قائمةٌ مَقامَ (إلىٰ) ؛ فإنَّ المعنىٰ : ألتجئُ إلى اللهِ مِنَ الشيطان .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/٤٦٦) : (المتبادر : أنَّ « مِنَ الناس » خبرٌ عن « مَنْ يقول » ، ولا يظهرُ له فائدةٌ ؛ ولذا قال بعضُهُم : إنَّ « مِنْ » اسمٌ بمعنىٰ « بعض » مبتدأ ، و« مَنْ يقولُ » خبرٌ ، وممَّنْ صرَّح بأنَّ التبعيضيةَ اسمٌ : الإمامُ الطِّيبيُّ ، وقال السعدُ بعدَ كلام قرَّره : فالوجهُ : أن يُجعلَ مضمونُ الجارِّ والمجرور مبتداً) .

(٢) الدرر السنية (١/٥٧٥) ، والابتداءُ هو الغالب فيها ؛ حتىٰ قيل : إنَّ سائرَ معانيها ترجعُ إليه ، فكان ينبغي تقديمُهُ . « خضري » (١/٤٦٦) .

ومثالُها لابتداء الغايةِ في الزمان : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة : ١٠٨] (١) ، وقولُ الشاعر (٢) : [من الطويل]

أراد بالأمكنة ما عدا الأزمنةَ ؛ ليشملَ ما ليس مكاناً ولا زماناً ؛ كما في نحو : (مِنْ فُلانٍ إلىٰ فُلانٍ) ؛ فإنَّها هنا للابتداء مع أنَّ (فلاناً) ليسَ زماناً ولا مكاناً .

قال الشاطِبيُّ : (يُمكِنُ أنْ يكونَ جَعَلَ ابتداءَ الغايةِ هو الأصلَ ، وما سواه

---

(١) إنْ أُريد بالتأسيس البناءُ : فالابتداءُ ظاهرٌ ، أو مُجرَّدُ وَضْعِ الأساس : فـ (مِن) بمعنىٰ (في) ، كما قاله الرَّضِي ؛ قال : و(مِنْ) في الظروف كثيراً ما تقع بمعنىٰ (في) ؛ نحو : (جئتُ مِنْ قبلِ زيدٍ ومِنْ بعدِهِ) ، ﴿ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [فصلت : ٥] . « خضري » (١/ ٤٦٦) .

(٢) البيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٤٥) ضمن قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج حين هرب إلى الشام لمَّا بلغه سعيُ مُرَّةَ بن ربيعة بن قُرَيع به إلى النعمان وخافه ، ومطلعها :

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيمةُ ناصبِ ... وليلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكواكبِ

وقبل الشاهد :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُم ... بهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِراعِ الكتائبِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٣٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٢٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢١٦ـ١٢١٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣٠٤ـ٣٠٨) .

٢٠٥ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يوم حَلِيمةٍ ... إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجارِبِ

راجعٌ إليه بالمجاز ؛ فكأنَّهُ جَعَلَ الأشخاصَ أماكنَ بالتأويل ؛ لمُلازمة الأماكنِ لها ؛ إذ لا يُقال : « مِنْ فُلانٍ إلىٰ فُلانٍ » إلا ولهما مكانانِ بينهما مسافةٌ ، ويصلُ الكتابُ مِنْ أحد المكانَينِ إلى الآخَر)[١] .

❁ قوله : (تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ . . .) إلىٰ آخره : نائبُ فاعلِ (تُخُيِّرْنَ) : عائدٌ على السيوف ؛ أي : اصطفين السيوف[٢] .

والشاهدُ : في قوله : (مِنْ أزمانِ) .

و(يومِ حَلِيمةٍ) بفتح الحاء المُهمَلة وكسرِ اللام : يومٌ معروفٌ عندَ العرب ، سار فيه المُنذِرُ إلىٰ قتال الغسَّاني ، وحَلِيمةُ بنتُ الحارثِ ملكِ غسَّانَ ، لمَّا وجَّه الجيشَ إلىٰ منذر بن ماء السماء . . أَتَتِ الجيوشَ بمِرْكَنٍ مَلْآنَ

❁ قوله : (بمِرْكَنٍ) بكسر الميم وبالنون : الإِجَّانةُ ، وهي بالتشديد : إناءٌ يُغسَلُ فيه الثيابُ ، والجمعُ : (أَجَاجِينُ) ، كما في « المصباح »[٣] ، وفي كثير مِنَ النسخ : (بمركب) بالباء[٤] ، ولعلَّهُ تحريفٌ ، والصوابُ ما تقدَّم .

❁ قوله : (مَلْآنَ) علىٰ وزن (عَطْشان) .

---

(١) المقاصد الشافية (٣/٥٩٣ ، ٥٩٥) .
(٢) كذا في النسخ ، ولعلَّ الأَوْلىٰ : حذفُ كلمة (السيوف) ، أو تكون العبارة : (اصطفَوا السيوفَ) ، والله تعالىٰ أعلم .
(٣) المصباح المنير (١/٨) .
(٤) جاءت بالباء في جميع النسخ ما عدا (د) .

ومثالُ الزائدةِ : (ما جاءني مِنْ أحدٍ) ، ولا تُزادُ عندَ جمهورِ البَصْريِّين إلا بشرطَينِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ المجرورُ بها نكرةً .

مِنَ الطِّيب وطيَّبْتُهُم به ، فقالوا : (يومُ حَلِيمةَ بِشْرٌ) ، ثمَّ حَمَلُوا على المنذر حتىٰ وَصَلَ العَجَاجُ إلىٰ عين الشمس ، فقتلوه ، فصار يومُ حَلِيمةَ مثلاً .

والضميرُ في (جُرِّبْنَ) : عائدٌ على السيوف أيضاً ، و(كلَّ التجارب) : منصوبٌ على النيابة عن المصدر .

❁ قوله : (ومثالُ الزائدةِ : « ما جاءني مِنْ أحدٍ ») معنىٰ كونِهِ زائداً : دخولُهُ في موضعٍ يطلُبُهُ العاملُ بدون ذلك الحرفِ فيعملُ فيه ، فإذا قلتَ : (ما في الدار مِنْ أحدٍ) ؛ فـ (أحد) قد تسلَّط عليه عاملُ الابتداءِ مِنْ جهة المعنىٰ ليرفعَهُ بأنَّهُ مبتدأٌ ، وكذلك : (ما جاءني مِنْ أحدٍ) ؛ الفعلُ طالبٌ لـ (أحد) بالفاعليّة ، فجاءتْ (مِنْ) عاملةً في اللفظ مع طَلَب العاملِ الأوَّلِ كذلك في اللفظ ، فسُمِّيتْ زائدةً لذلك ؛ لأنَّها مُقحَمةٌ بين طالبٍ ومطلوبٍ ؛ ولذلك قد

❁ قوله : (فقالوا : « يومُ حَلِيمةَ بِشْرٌ ») كذا في بعض النسخ ، وعليه : فيُقرأَ (بِشْرٌ) بكسر الباء وسكون الشين ؛ اسمٌ مِنَ البِشَارة[1] ، وفي بعض النسخ : (فقالوا : « ما يومُ حليمةَ بِشَرٍّ »)[2] ، وعليه : فيُقرَأُ بكسر الباء علىٰ أنَّها حرفُ جرٍّ وبفتح الشين ، فيتوافقُ النسختانِ معنىً ، فتأمَّلْ .

---

(١) ويحتمل ذلك في جميع النسخ .

(٢) وجاءت كذلك في (هـ) .

الثاني : أنْ يَسبِقَها نفيٌ أو شِبْهُهُ ، والمُرادُ بشِبْهِ النفيِ : النهيُ ؛ نحوُ : (لا تَضْرِبْ مِنْ أحدٍ) ، ....

يقولون في (لا) مِنْ قولهم : (جئتُ بلا زادٍ) : إنَّها زائدةٌ ، وإن كان سقوطُها مُخِلاًّ بالمعنى المُراد ، فإنَّما قَصَدُوا بالزيادة ما ذُكِرَ .

فعلىٰ هـٰذا : قولُهُم : (ما جاءني مِنْ رجلٍ) : (مِنْ) فيه : زائدةٌ وإن كانتْ تَدُلُّ على الكَثْرة والعمومِ ؛ لأنَّ ذلك المعنى المذكورَ موجودٌ فيها .

وبهـٰذا يندفعُ اعتراضُ المُبرِّدِ على النَّحْويِّينَ في جَعْلهم (مِنْ) في هـٰذه المواضعِ زائدةً مع أنَّها تُفِيدُ المعنى المذكورَ ، أفادَهُ الشاطِبيُّ[١] .

فعُلِمَ : أنَّ الزائدَ قِسْمانِ : ما يتغيَّرُ المعنىٰ بزواله ، وما لا ؛ نحوُ : (بحَسْبك درهمٌ) ، أفاده ابنُ قاسمٍ[٢] .

❁ قوله : (أنْ يَسبِقَها نفيٌ) شَرَطَ فيه غيرُهُ مع ذلك : أنْ يكونَ مجرورُها فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[٣] .

❁ قوله : (فاعلاً) ؛ نحوُ : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾ [الأنبياء : ٢] ، وقولُهُ : (أو مفعولاً) ؛ نحوُ : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [مريم : ٩٨] ، وقولُهُ : (أو مبتدأً) ؛ أي : ولو منسوخاً ؛ كـ ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر : ٣] ، و(ما ظننتُ مِنْ رجلٍ قائماً) ، و(ما أعلمتُ زيداً مِنْ رجل قائماً) .

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٥٩٥ـ٥٩٦) .
(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٠٧) .
(٣) الدرر السنية (١/ ٥٧٦) .

والاستفهامُ ؛ نحوُ : (هل جاءك مِنْ أحدٍ ؟) .

ولا تُزادُ في الإيجاب ، ولا يُؤتىٰ بها جارَّةً لمعرفةٍ ؛ فلا تقولُ : (جاءني مِنْ زيد) ، خلافاً للأخفش ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [الأحقاف : ٣١][1] .

---

* قوله : (والاستفهامُ) قال في « التوضيح » : (بـ « هل »)[2] .

* قوله : (وجَعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾) . . . . . .

وزِيدَ علىٰ ذلك : المفعولُ المُطلَقُ علىٰ ما جَنَحَ إليه ابنُ هشامٍ ، ومثَّل له تبعاً لأبي البقاء بقوله تعالىٰ : ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ؛ أي : مِنْ تَفْريط[3] ؛ فالأصلُ : (ما فرَّطْنا في الكتاب شيئاً مِنَ التفريط) ؛ أي : ما فرَّطْنا فيه تفريطاً ما .

فلا تُزادُ معَ غيرِ هـٰذه الأربعةِ عندَ الجمهور ، وقيل : تُزادُ قبلَ الحال .

* قوله : (بـ « هل ») ، وكذا بالهمزة على الأَوجَهِ ؛ فلا تُزادُ مع غيرهما ؛ لعدم السماع ، ولأنَّ غيرَهُما لا يُطلَبُ به التصديقُ بل التصوُّرُ ، بخلافهما ؛ فإنَّ (هل) لطلب التصديق فقط ، والهمزةَ له ولطلب التصوُّر .

ولم تُسمَعْ زيادتُها مع استفهامٍ تصوُّريٍّ ، وليس ذلك لأنَّ الاستفهامَ هنا

---

(١) وقال بذلك أيضاً الكسائي وهشام وابن جني ، ووافقهم الناظم في « التسهيل » (ص١٤٤) ، وقال في « شرحه » (٣/ ١٣٨) بعدَ أنْ ذَكَرَ قولَ الأخفش : (وبقوله أقولُ ؛ لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٥ـ٢٧) .

(٣) انظر « مغني اللبيب » (١/ ٤٣٤) ، و« التبيان في إعراب القرآن » (١/ ٤٩٣) .

أُجِيبَ عنه : بأنَّها للتبعيضِ[1] ، ولا يُنافِيهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [الزمر : ٥٣] ؛ لأنَّ هـٰذا في أُمَّةِ محمَّدٍ وذاك في أُمَّة نوحٍ عليهما الصلاة والسلام ؛ علىٰ أنَّ ما في هـٰذه الآيةِ مخصوصٌ ؛ بدليل إخراجِ المشركينَ منه .

وفي « الإتقان » للسُّيُوطيِّ : (قال بعضُهُم : حيثُ وقعتْ ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ في خطاب المؤمنينَ . . لم تُذكَرْ معها « مِنْ » ؛ كقوله تعالىٰ في « الأحزاب » : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

إنكاريٌّ وهو لا يكونُ إلا في التصديق ؛ لأنَّ الاستفهامَ هنا غيرُ مقصورٍ على الإنكار ، ولأنَّ الإنكاريَّ يكونُ في التصديق وفي التصوُّر ؛ نحوُ : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر : ٤٠] .

❀ قوله : (بأنَّها للتبعيضِ) ؛ أي : اسمٌ بمعنىٰ (بعض) مفعولٌ به لـ(يغفر) ومضافٌ لـ(ذنوب) .

❀ قوله : (ولا يُنافِيهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ . . .) إلىٰ آخره : كيف تُتَوَهَّمُ المُنافاةُ لو فُرِضَ أنَّ الآيتَينِ في أمَّةٍ واحدة ، وغفرانُ بعضِ الذنوبِ قد جُعِلَ جزاءً لشرطٍ هو عبادةُ الله وتقواه وطاعةُ الرسول ، وهـٰذا لم يُجعَلْ جزاءً لذلك الشرطِ ، بل المعنىٰ : أنَّ اللهَ يغفرُ الذنوبَ جميعاً لمَنْ يشاءُ ؟! فتدبَّرْ .

❀ قوله : (لأنَّ هـٰذا في أُمَّةِ محمَّدٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ولا يلزمُ مِنْ غفرانِ جميعِ ذنوبِ أمَّةِ نبيِّنا محمَّدٍ عليه الصلاةُ والسلامُ . . غفرانُ جميعِ ذنوبِ أمَّةِ نوحٍ عليه السلام ؛ علىٰ أنَّ الموجبةَ الجزئيَّةَ لا تُناقِضُها الموجبةُ الكُلِّيَّةُ ، بل

---

(١) والظاهر : أنَّهُ يصحُّ فيها البيانُ أيضاً ، كما في « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٨) .

وأجاز الكُوفيُّونَ زيادتَها في الإيجاب بشرط تنكيرِ مجرورِها ، ومنه عندَهُم : (قد كان مِنْ مطرٍ) ؛ أي : قد كان مَطَرٌ[1] .

٣٧١ـ للانْتِها (حتَّىٰ) ولامٌ و(إلىٰ) و(مِـنْ) وبـاءٌ يُفهِمـانِ بَـدَلَا

ذُنُوبَكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٧٠ـ ٧١] ، وفي خطاب الكفار بـ (مِنْ) ؛ كقوله في سورة « نوح » : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [الآية : ٤] ، وكذا في سورتَيْ « إبراهيم » و« الأحقاف » ، وما ذاك إلا للتفرقة بين الخطابَينِ ؛ لئلَّا يُسوَّىٰ بين الفريقَينِ في الوعد ، ذَكَرَهُ في « الكشَّاف ») انتهىٰ « مُلخَّصاً »[2] .

❋ قوله : (« حتَّىٰ » ولامٌ و« إلىٰ » . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ المُختارَ : أنَّهُ إنْ دلَّتِ القرينةُ علىٰ دخولِ ما بعدَ (إلىٰ) و(حتىٰ) ؛ نحوُ : (قرأتُ القرآنَ مِنْ أوَّله إلىٰ آخره) ، . . . .

إنَّما تُناقِضُها السالبةُ الكُلِّيَّةُ .

❋ قوله : (نحوُ : قرأتُ القرآنَ . . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ قاسمٍ : (كأنَّ القرينةَ هنا : وقوعُ القرآنِ الظاهرِ في جميعِهِ مفعولاً لـ « قرأتُ ») انتهىٰ[3] ،

(١) وأُجيب : بأنَّ (مِنْ) تبعيضيَّةٌ ، أو بيانيَّةٌ لمحذوف ؛ أي : قد كان شيءٌ من مطر ، أو أنَّ زيادتَها في ذلك حكايةٌ لسؤالٍ مُقدَّر ؛ كأنه قيل : هل كان من مطر ؟ فأُجيبَ بذلك حكايةً للسؤال . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٧ـ ٤٦٨) ، وراجع هاذه المسألة في « شرح التسهيل » (٣/ ١٣٧ـ ١٤٠) ، و« التذييل والتكميل » (١١/ ١٤٢ـ ١٤٥) .
(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٩٦) ، وانظر « الكشاف » (٢/ ٥٤٣) .
(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٠٠) .

يُدَلُّ على انتهاء الغاية : بـ(إلىٰ) ، و(حتىٰ) ، واللامُ .

ونحوُ قولِهِ[1] : [من الكامل]

أَلْقى الصَّحِيفةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ   والـزادَ حتـىٰ نعلِـهِ أَلْقـاهـا

وقيل : القرينةُ : ظهورُ إرادةِ الاستيفاء[2] .

* **قوله : (حتىٰ نعلِهِ) بالجرِّ ؛ لأنَّ الكلامَ في (حتى) الجارَّةِ ، كما هو ظاهرٌ ، وإنْ رُوِيَ أيضاً بالنصب على الاشتغال. .** فـ(حتى) ابتدائيَّةٌ ، والهاءُ في (ألقاها) للنعل ، **أو على العطف. .** فـ(حتىٰ) عاطفةٌ ، والهاءُ للنعل ، أو (الصحيفة) ، أو الثلاثة ، وجملةُ (ألقاها) توكيدٌ ، **والرفعِ على الابتداء. .** فـ(حتى) ابتدائيَّةٌ ، والهاءُ للنعل .

والقرينةُ علىٰ دخول النعلِ فيما قبلَ (حتىٰ) : قولُهُ : (ألقاها) ؛ بناءً على الظاهر مِنْ عود الهاءِ إلى النعل أو الثلاثة .

وأُورِدَ : أنَّ الذي قبلَ (حتىٰ) : (الصحيفة) و(الزاد) ، والنعلُ غيرُ

---

(١) البيت لابن مروان النحوي قاله في قصة المُتلمِّس حين فرَّ من عمرو بن هند ، ويُنسَب إلى المُتلمِّس نفسه ، وبعده :

ومضـىٰ يَظُـنُّ بَـرِيـدَ عمـرٍو خلفَـهُ   خـوفـاً وفـارقَ أرضَـهُ وقَـلاهـا

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٩٧) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٦٧) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٧٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٧٠) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٢) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٦٠٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٢٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٢٠ـ١٦٢١) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٢١ـ٢٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٩٦ـ٩٩) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣١٩) .

. . . .

أو علىٰ عَدَمِ دخولِهِ ؛ نحوُ : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] . . عُمِلَ بها ، وإلا فالصحيحُ في (حتىٰ) : الدخولُ ، وفي (إلىٰ) : عدمُهُ ، مطلقاً ؛ حَمْلاً على الغالب فيهما عندَ القرينةِ ، وما أَحْسَنَ قولَ بعضِهِم[1] :

وفـي دخـولِ الغـايـةِ الأصـحُّ لا   تدخلُ مَعْ (إلىٰ) و(حتَّىٰ) دَخَلَا

داخلةٍ فيهما قطعاً .

وأُجِيبَ : بتأويلهما بالمُثقَّل ، وهو يشملُ النعلَ ؛ فكأنَّهُ قالَ : (ألقىٰ ما يُثقِّلُهُ حتىٰ نعله) ، ولمَّا كانتِ النعلُ متصلةً بالآخِرِ ـ وهو القَدَمُ ـ جرَّها بـ (حتىٰ)[2] .

❀ قوله : (﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ ﴾) القرينةُ : نهيُ الشارعِ عن المُواصلة ، وكونُ الصيامِ شرعاً إنَّما هو الإمساكُ عن المُفطِرِ جميعَ النهار ، و(إلىٰ) : مُتعلِّقةٌ بـ (الصيام) ؛ لكونه مُمتدّاً ، لا بـ (أتمُّوا) ؛ لأنَّ الإتمامَ فعلُ الجزءِ الأخير ، فلا يمتدُّ ، والمُغيَّا لا بدَّ أنْ يكونَ ممتدّاً[3] .

❀ قوله : (مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كان ما بعدَها مِنْ جنسِ ما قبلَها أم لا ، وهو راجعٌ مِنْ حيثُ المعنىٰ إلى الدخول في (حتىٰ) ، وعدمِهِ في (إلىٰ) ، ومِنْ حيثُ الإعرابُ إلىٰ أحدهما ، ويُقدَّرُ نظيرُهُ للآخر ؛ ولذلك قُلْنا في

---

(١) البيت للإمام السيوطي في ألفيَّته في أصول الفقه التي نَظَمَ بها « جمع الجوامع » ، والمُسمَّاةِ بـ « الكوكب الساطع » . انظر « شرح الكوكب الساطع » (١/ ٣٥٦) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣١٩) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣١٩) .

والأصلُ مِنْ هـٰذه الثلاثة : (إلىٰ) ؛ فلذلك تَجُرُّ الآخِرَ وغيرَهُ ؛ نحوُ : (سِرْتُ البارحةَ إلىٰ آخِرِ الليل) ، أو : (إلىٰ نصفه) .
ولا تَجُرُّ (حتىٰ) إلا ما كان آخِراً[1] ، أو مُتَّصِلاً بالآخِر ؛ كقوله تعالىٰ :

❀ قوله : (سِرْتُ البارحةَ) قال في « الصحاح » : (البارحةُ : أقربُ ليلةٍ مضتْ ؛ تقولُ : « لَقِيتُهُ البارحةَ » ، و« لَقِيتُهُ البارحةَ الأُولىٰ » ، وهو مِنْ « بَرِحَ » ؛ أي : زال) انتهىٰ[2] .

❀ قوله : (أو مُتَّصِلاً بالآخِر) اعتمدَ المُصنِّفُ في « التسهيل » خلافَ ذلك ؛ فقال : (ولا يلزمُ كونُهُ ـ أي : مجرورِ « حتىٰ » ـ آخِرَ جزءٍ ، . . . . .

تفسيره : (ما بعدَها مِنْ جنسِ ما قبلَها) ، ولم نقل : (ما بعدَهُما مِنْ جنسِ ما قبلَهُما) بضمير المُثنَّىٰ .

ومُقابلُ الصحيح في (حتى) : القولُ بعدم الدخول مطلقاً ، والقولُ بأنَّ ما بعدَها إنْ كان مِنْ جنسِ ما قبلَها دَخَلَ ؛ نحوُ : (سِرْتُ بالنهار حتىٰ وقتِ العصر) ، وإلا فلا ؛ نحوُ : (سِرْتُ بالنهار حتى الليلِ) .

ومُقابِلُهُ في (إلى) : القولُ بالدخول مطلقاً ، والقولُ بالتفصيل .

فالأقوالُ الثلاثةُ في كلٍّ مِنْ (إلىٰ) و(حتىٰ) ، خلافاً للقَرَافيِّ ؛ حيثُ زَعَمَ أنَّهُ لا خلافَ في وجوبِ دخول ما بعدَ (حتىٰ)[3] ، وليس كما ذَكَرَ ، بل الخلافُ مشهورٌ ، وإنَّما الاتفاقُ في (حتى) العاطفةِ لا الخافضةِ ، والفرقُ :

---

(١) ومثالُهُ : (أكلتُ السمكةَ حتىٰ رأسِها) .
(٢) الصحاح (١/ ٣٥٥) .
(٣) نفائس الأصول (٣/ ٩٩٦ ، ١٠٢٣ ، ٥/ ٢٠٦٣ ، ٢٠٦٥) .

﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥] ، ولا تَجُرُّ غيرَهُما ؛ فلا تقولُ : (سِرْتُ البارحةَ حتىٰ نصفِ الليل) .

واستعمالُ اللامِ للانتهاء قليلٌ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الرعد : ٢] .

ويُستعمَلُ (مِنْ) والباءُ بمعنىٰ (بَدَل) ؛ فمِنِ استعمالِ (مِنْ) بمعنىٰ (بَدَل) : قولُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [التوبة : ٣٨] ؛ أي : بَدَلَ الآخِرَةِ ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ [الزخرف : ٦٠] ؛ أي : بَدَلَكُم ، وقولُ الشاعرِ[1] : [من مشطور الرجز]

أو مُلاقِيَ آخِرِ جزءٍ ، خلافاً لزاعم ذلك) انتهىٰ ، نقله ابنُ قاسمٍ[2] .

* قوله : (﴿ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾) بكسر اللام وفتحِها قراءتانِ سَبْعيَّتانِ[3] .

أنَّ العاطفةَ بمنزلة الواو في إفادةِ الجمعِ وإن كانتِ الواوُ ليستْ بمعناها[4] ، وانظرْ حُكْمَ اللام إذا كانتْ للغاية ، والأقربُ : أنَّها كـ (إلىٰ) .

---

(١) المشطوران لأبي نُخَيلة السعدي ، وهما من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٢٦١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٢١ـ ١٢٢٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣٢٣ـ٣٢٤) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٠٨) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص١٤٦) .

(٣) قرأ بالكسر : الكسائيُّ وخلفٌ ، ووافقهما الأعمش وابن محيصن ، وقرأ الباقون بالفتح على القياس ، و(حتىٰ) في الآية مُتعلِّقةٌ بـ (تَنَزَّلُ) ، لا بـ (سلام) ، كما نقله ياسينُ عن ابن هشام ؛ أي : تَنَزَّلُ الملائكةُ والرُّوحُ فيها إلىٰ طلوع الفجر ، ويلزمُ عليه الفصلُ بين العامل والمعمول بجملة (سلام هي) ، وانظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٩٢) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٤٦٨) .

(٤) انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٧٠) .

٢٠٦ـ جاريةٌ لم تأكُلِ المُرَقَّقَا
ولم تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا

أي : بَدَلَ البُقُول .

ومِنِ استعمالِ الباءِ بمعنىٰ (بَدَل) : ما وَرَدَ في الحديث : (ما يَسُرُّني بها حُمْرُ النَّعَمِ) ؛ أي : بَدَلَها[1] ، وقولُ الشاعر[2] : [من البسيط]

فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإغارةَ فُرْساناً ورُكْبانَا

❀ قوله : (جاريةٌ لم تأكُلِ . . .) إلىٰ آخره : (المُرقَّق) بالراء : الرغيفُ الواسعُ الرقيق ، و(البُقُول) : خَضْراواتُ الأرض ، و(الفُسْتُق) : بضمِّ الفاء والتاء ويجوزُ فتح التاء ؛ وهو بقْلٌ معروف ، كما في « المصباح »[3] ، والمُرادُ : أنَّها لا تأكلُ إلا البقولَ دونَ الفُسْتق ؛ لأنَّها بَدَويَّةٌ .

❀ قوله : (فليتَ لي بِهِمُ) ؛ أي : بَدَلَهُم ، وهٰذا محلُّ الاستشهادِ هنا .

❀ قوله : (وهو بقْلٌ) الأَوْلىٰ : (نَقْل) بالنون ، وإلا كانتْ (مِنْ) حينئذ للتبعيض ، وقيل : إنَّها للتبعيض ، لا بمعنىٰ (بدل) ، والشاعرُ توهَّم أنَّ الفستقَ مِنَ البقول مع أنَّهُ مِنَ النُّقُول .

---

(١) رواه بلفظه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦٣٢٢) ، والبيهقي في « السنن الكبرىٰ » (١/ ٣٠٤) عن سيدنا علي رضي الله عنه ، وهو في « البخاري » (٩٢٣) من حديث سيدنا عمرو بن تغلب رضي الله عنه بلفظ : (. . . فوالله ؛ ما أُحِبُّ أنَّ لي بكلمةِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلم حُمْرَ النَّعَم) ، وفيه الشاهد أيضاً .

(٢) سبق تخريجه في (٣/ ٢٦٥ـ٢٦٦) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٦٤٦) .

٣٧٢ـ والـلامُ للمِلْـكِ وشِبْهِـهِ وفـي   تعــديــةٍ أيضــاً وتعليــلٍ قُفِــي
٣٧٣ـ وزِيـدَ والظـرفيَّـةَ ٱستَبِـنْ بِبَـا   و(فــي) وقــد يُبيِّنــانِ السَّبَبَــا

تقدَّم أنَّ اللامَ تكونُ للانتهاء[١] ، وذَكَرَ هنا أنَّها تكونُ :

ـ للمِلْكِ[٢] ؛ نحوُ : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، و(المالُ لزيدٍ) .

و(شَنُّوا) : بمعنىٰ : فَرَّقُوا ، و(الإغارة) : بالنصب علىٰ أنَّهُ مفعولٌ له ، و(فُرْساناً) : جمعُ (فارسٍ) ، و(رُكْبانَا) : جمعُ (راكبٍ) .

❁ قـولـه : (والـلامُ للمِلْـكِ) الـلام : مبتـدأٌ ، خبـرُهُ : (للمِلْـك) ، و(شِبْهِهِ) : معطوفٌ عليه ، و(في تعديةٍ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (قُفِي) ؛ أي : تُبِع ، و(أيضاً) : مفعولٌ مطلق .

❁ قوله : (وزِيدَ) الضميرُ النائبُ عن الفاعل : يعودُ إلى (اللام) ، وقولُهُ : (الظرفيّة) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (ٱستَبِنْ) ؛ أي : اطلُبْ بيانَها والدَّلالةَ عليها .

. . . .

(١) انظر (٣/ ٥٢٩) .
(٢) هي الواقعةُ بين ذاتَينِ ثانيهما يَملِكُ .

ـ ولشِبْهِ المِلْكِ[1] ؛ نحوُ : (الجُلُّ للفرسِ) ، و(البابُ للدَّار)[2] .

ـ وللتعدية ؛ نحوُ : (وَهَبتُ لزيدٍ مالاً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [مريم : ٥ـ٦] .

ـ وللتعليل ؛ نحوُ : (جِئتُ لإكرامِكَ) ، وقولِهِ[3] : [من الطويل]

❁ قوله : (ولشِبْهِ المِلْكِ) يُعبَّرُ عنه : بالاختصاص . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[4] .

❁ قوله : (الجُلُّ للفرسِ) بضمِّ الجيم[5] : هو للدَّابَّة كالثوب للإنسان

---

(١) هي الواقعةُ بين ذاتَينِ ثانيهما لا يَملِكُ ، كما سيُمثِّلُهُ ، أو لا يُملَكُ ؛ نحو : (لزيدٍ أخٌ) .

(٢) فإن وقعت بين معنىً وذاتٍ ؛ كـ(الحمد لله) . . كانت للاستحقاق ، وقد يُعبَّر عن الثلاثة بـ(الاختصاص) . « خضري » (١/ ٤٦٩) .

(٣) البيت لأبي صخر الهُذَلي ، كما في « شرح أشعار الهذليين » (٢/ ٩٥٧) ضمن قصيدة مطلعها :

للیلىٰ بـذاتِ البَيْـنِ دارٌ عَـرَفْتُهـا ... وأخرىٰ بذاتِ الجيشِ آياتُها عُفْرُ

وبعد الشاهد :

أَمَا والذي أَبْكىٰ وأَضْحكَ والذي ... أمـاتَ وأَحْيـا والـذي أمـرُهُ الأمـرُ

لقد تَرَكَتْني أَغبِطُ الوحشَ أنْ أرىٰ ... أَلِيفَيـنِ منهـا لا يَـرُوعُهُمـا الزَّجْرُ

ولفظ صدر الشاهد فيه : (إذا ذُكِرَتْ يرتاحُ قلبي لذِكْرها) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٧٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٢٧) ، و« المساعد » (١/ ٤٨٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٧١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٥٥ـ١٠٥٦ ، ١٢٢٢) .

(٤) الدرر السنية (١/ ٥٧٩) .

(٥) ويُفتح أيضاً ، كما في « القاموس » (٣/ ٣٣٩) .

٢٠٧ـ وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كما انتفضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

ـ **وزائدةً قياساً** ؛ نحوُ : (لِزيدٍ ضربتُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] ، **وسماعاً** ؛ نحوُ : (ضربتُ لِزيدٍ)[١] .

وأشار بقوله : (**والظرفيَّةَ استبِنْ . . .**) إلىٰ آخره . . إلىٰ معنى الباء و(في) ؛ فذَكَرَ أنَّهُما اشتركا في إفادة الظرفيَّة والسببيَّة .

يَقِيهِ البردَ ، **والجمعُ** : (جِلالٌ) ، و(أَجْلالٌ) .

* **قوله** : (**وإنِّي لَتَعْرُونِي . . .**) إلىٰ آخره ؛ مِنْ (عَرَاهُ الشيءُ) : غَشِيَهُ ، و(**الهِزَّة**) بالكسر : النشاطُ والارتياحُ ، **وفي البيت مِنْ أنواع البديعِ** : الاحتباكُ ؛ وهو أنْ يُحذَفَ مِنْ كلٍّ ما أُثبِتَ نظيرُهُ في الآخَر ؛ فإنَّ التقديرَ : (تَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ وانتفاضٌ كما انتفضَ العُصْفُورُ واهتزَّ) ، نبَّه علىٰ ذلك السُّيُوطيُّ في « شرح بديعيَّته »[٢] .

---

* **قوله** : (**و« الهِزَّة » بالكسر : النشاطُ والارتياحُ**) **الأظهرُ** : أنَّ (الهِزَّة) بمعنى التحرُّكِ والانتفاضِ ، وحينئذٍ : لا احتباكَ ؛ علىٰ أنَّ اهتزازَ العصفورِ

---

(١) والزيادةُ : إمَّا لتقوية عاملٍ ضَعُفَ بالتأخير عن معموله ؛ كـ(لزيدٍ ضربتُ) ، أو بكونه فرعاً في العمل ؛ نحوُ : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود : ١٠٧] ، وإمَّا لمُجرَّد التأكيد ؛ وهي الواقعةُ بين الفعل ومفعوله المُؤخَّرِ عنه ؛ كـ(ضربتُ لزيد) ، أو بين المُتضايِفَين ؛ كـ(لا أبا لك) في قولٍ سبق الحديثُ عنه تعليقاً في (٢/٦٠٦) ، وفائدة هـٰذه : تقويةُ المعنىٰ دون العامل ، فلا تتعلَّقُ بشيء أصلاً ؛ لكونها زائدةً محضة ، وأمَّا الأُولىٰ فلا تتعلَّق بالعامل الذي قَوَّتْهُ وإن لم تكن مُعدِّيةً ؛ لتعدِّيه بنفسه ، فهي واسطةٌ بين المُعدِّية والزائدة . انظر « حاشية الخضري » (١/٤٦٩ـ٤٧٠) .

(٢) شرح السيوطي على البديعية (ق/٦) .

فمثالُ الباءِ للظرفيّة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِالَّيْلِ ﴾ [الصافات : ١٣٧ـ ١٣٨] ؛ أي : وفي الليل ، ومثالُها للسببيَّة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [النساء : ١٦٠] .

ومثال (في) للظرفيَّة : قولُكَ : (زيدٌ في المسجدِ) ، وهو الكثيرُ فيها ، ومثالُها للسببيّة : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ

والشاهدُ : في (لِذِكْراكِ) ؛ فإنَّ لامَهُ للتعليل .

و(بَلَّلَهُ القَطْرُ) : حالٌ مِنَ (العُصْفُور) بتقدير (قد) ، كما في : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] .

* قوله : (دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ . . .) إلىٰ آخره : لفظُ رواية الشيخَينِ ـ كما ذكَرَها السُّيُوطيُّ في « مختصر حياة الحيوان » ـ : « دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها ؛ فلم تُطعِمْها ، ولم تَدَعْها تأكلُ مِنْ خَشَاشِ الأرضِ »[1] ، فلعلَّ ما ذكَرَهُ الشارحُ روايةٌ أُخْرىٰ ، أو بالمعنىٰ .

فائدة

[في أنَّ المرأةَ التي دخلتِ النارَ بسبب الهِرَّة كانت كافرةً]

قال المُحقِّقُ الدَّمِيريُّ في « شرح منهاج النوويِّ » : (المرأةُ التي دخلتِ

بمعنى ارتياحِهِ . . خلافُ الظاهرِ مِنْ تضرُّره بالماء ، وإلا لَمَا انتفضَ منه لإزالته عنه .

---

(١) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٤٤٩) .

حَبَسَتْها ؛ فلا هي أَطْعَمَتْها ، ولا هي تَرَكَتْها تأكلُ مِنْ خُشاشِ الأرضِ »[1] .

النارَ في هرَّةٍ كانتْ كافرةً ، رواه الحافظُ أبو نُعَيم في « تاريخ أَصْبهانَ » ، ورواه البيهقيُّ في « البعث والنشور » عن عائشةَ ، فاستحقَّتِ العذابَ بكُفْرها وظُلْمها ، وقال القاضي عِياضٌ في « شرح مسلم » : يحتملُ : أنَّها كانتْ كافرةً ، ونفى المُصنِّفُ في « شرحه » هـٰذا الاحتمالَ ، وكأنَّهُما لم يطَّلعا على النَّقْل في ذلك) انتهىٰ بحروفه[2] .

❀ قوله : (خُشَاش الأرضِ) قال السُّيُوطيُّ ـ ومِنْ خطِّه نقلتُ ـ : (مُثلَّث الخاء ، والفتحُ أشهرُ : هوامُّ الأرضِ وحَشَراتُها ، وقيل : صغارُ الطير ، وقيل : دابَّةٌ تكونُ في جِحَرَةِ الأفاعي والحيَّات مُنقَّطةٌ ببياضٍ وسواد ، وقيل : الثُّعْبانُ العظيم ، وقيل : حيَّةٌ مثلُ الأرقم ، وقيل : حيَّةٌ خفيفةٌ صغيرةُ الرأس) انتهىٰ[3] .

❀ قوله : (وكأنَّهُما) ؛ أي : القاضيَ عياضاً والمُصنِّفَ الذي هو النوويُّ في « شرح مسلم » .

---

(١) رواه البخاريُّ (٢٣٦٥) ، ومسلم (٢٢٤٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، وفيهما رواياتٌ عديدة جميعها لا تخرج عن شاهد الباب .

(٢) النجم الوهاج (٩/ ٢٨٠ـ٢٨١) ، وانظر « تاريخ أصبهان » (٢/ ١٥٤) ، و« البعث والنشور » (٤٨) ، و« إكمال المعلم » (٣/ ٣٤٤) ، و« شرح النووي على مسلم » (٦/ ٢٠٧ـ ٢٠٨) ، وقوله : (ونفى المُصنِّف) ؛ أي : الإمام النووي صاحب المتن الفقهي الشهير « منهاج الطالبين » .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢٦٥) .

٣٧٤ـ بالبا ٱستَعِنْ وعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ   ومِثْلَ (مَعْ) و(مِنْ) و(عَنْ) بها ٱنطِقِ

* قوله : (بالبا) مُتعلِّقٌ بقوله : (ٱستَعِنْ) ، وقَصَرَهُ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ ذلك جائزٌ[١] ، لا للضرورة ؛ أي : استَدِلَّ على الاستعانة والتعدية بالباء .

* قوله : (وعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ) أفعالُ أمرٍ معطوفاتٌ على (ٱستَعِنْ) بإسقاط العاطف مِنَ الأخيرَين[٢] ، ومُتعلِّقاتُها محذوفةٌ ، والأصلُ : (عَدِّ بالباء ، [وعَوِّضْ بالباء] ، وأَلْصِقْ بالباء)[٣] ، وليستْ مِنْ باب التنازع في المُتقدِّم ؛ لأنَّ الناظمَ لا يراه . انتهىٰ « مُعرِب »[٤] .

* قوله : (ومِثْلَ) بالنصب على الحال مِنَ الهاء في (بها) ، والجارُّ[٥] : مُتعلِّقٌ بـ (ٱنطِقِ) ، والتقديرُ : (وانطِقْ بالباء حالَ كونِها مُماثِلةً « مع » و« مِنْ » و« عن » في المعنىٰ)[٦] .

---

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ ٢٩٤) .
(٢) وهما : (عوِّض) ، و(أَلْصِق) .
(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ .
(٤) تمرين الطلاب (ص٨٢) .
(٥) أي : في قوله : (بها) .
(٦) قال الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٦٣٤ـ ٦٣٥) : (يريدُ : أنَّها تقع مواقعَ هـٰذه الأدوات علىٰ معانيها ؛ فتنطقُ بالباء في الموضع الذي تنطقُ فيه بـ « مع » ، وكذلك ما ذكر معها) .

. . . .

وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ هـٰذا قياسيٌّ ، معَ أنَّهُ لا يصحُّ أنْ تقولَ : (جعلتُ بزيد رفيقاً) ؛ بمعنىٰ : جعلتُ معه رفيقاً ، ولا : (وضعتُ درهمي بالدراهم) ؛ تُرِيدُ : معها .

❁ قوله : (وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ هـٰذا قياسيٌّ) ؛ أي : استعمالَ الباءِ بمعنىٰ (مع) أو (مِنْ) أو (عن) . . قياسيٌّ مِنْ غيرِ قرينةٍ .

وقولُهُ : (معَ أنَّهُ لا يصحُّ أنْ تقولَ : « جعلتُ بزيد رفيقاً ») ؛ أي : لأنَّ المُتبادرَ عدمُ المُصاحبةِ في الباء ، فلا تُستعمَلُ في المُصاحبة إلا بقرينة ، ولا قرينةَ في هـٰذا المثال ، بل المُتبادرُ منه : أنَّها فيه للسببيَّة .

وقولُهُ : (ولا وضعتُ درهمي بالدراهم) ؛ أي : لعدم وجودِ قرينةٍ على المصاحبة ، معَ أنَّها لا تُستعمَلُ في هـٰذا المعنى الغيرِ المُتبادرِ إلا بقرينةٍ ، والمُتبادرُ في هـٰذا المثال : الظرفيَّةُ ، وكذلك لا يصحُّ استعمالُها بمعنىٰ (مِنْ) أو (عن) إلا بالقرينةِ ؛ لعدم تبادرِهِ ، بخلاف المعاني المُتقدِّمةِ ؛ لا تتوقَّفُ علىٰ قرينة ؛ لتبادرها ؛ ولذلك لم يَستشكِلْها المُحشِّي ، بل اقتصرَ في الإشكال علىٰ هـٰذه الثلاثة .

وهـٰذا كلُّهُ بناء علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ ، لا البَصْريِّينَ ، كما عُلِمَ ممَّا سبق[1] .

ثمَّ إنَّ القرينةَ المذكورةَ هل هي قرينةُ المشترك ، أو قرينةُ المجاز ؟ قولان

---

(١) انظر (٣/٥١٣ـ٥١٦) .

. . . .

ويُمكِنُ أنَّهُ أراد : القياسَ بالنسبة للمواضع التي تَصلُحُ فيها هـٰذه الأحرفُ .

ثمَّ إنَّ المُرادَ : المُماثلةُ في الجملة ؛ إذ معنى الباءِ : المُصاحبةُ الجُزْئيَّةُ مِنْ حيثُ إنَّها حالةٌ لغيرها وآلةٌ لتعرُّفِ حالِ الغير ، ومعنىٰ (مع) : المُصاحبةُ الكُلِّيَّةُ المُلاحَظةُ قَصْداً وبالذات ؛ علىٰ قياسِ ما قالوه في الابتداء إذا كان معنىً

في النقل عن الكُوفيِّينَ ، كما عُلِمَ ممَّا سبق[1] .

وقوله : (التي تصلُحُ فيها هـٰذه الأحرفُ) ؛ أي : والصلاحيةُ إنَّما هي بوجود القرينةِ ، والمُرادُ بالأحرف : الأدواتُ ؛ فلا يُنافي أنَّ (مع) اسمٌ ، أو هو تغليبٌ .

وبتقرير الكلامِ بهـٰذا الوجهِ اندفع قولُ بعضِهِم : (إنَّ قولَهُ : « مع أنَّهُ لا يصحُّ . . . » إلىٰ آخره ؛ إن كان مُرادُهُ علىٰ مذهب البَصْريِّينَ . . فعدمُ الصحَّة مُسلَّمٌ ، ولـٰكن لا ينفعُ جوابُهُ بقوله : « ويُمكِنُ . . . » إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُم لا يقولون بالقياس ، وإن كان مُرادُهُ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ . . كان عدمُ الصحةِ ممنوعاً ؛ لأنَّهُم يقولون بالنيابة قياساً ، فلا حاجةَ إلى الجواب المذكورِ ؛ علىٰ أنَّهُ لم يناقشْ إلا في كونها بمعنىٰ « مع » ، فظاهرُهُ : التسليمُ في كونها بمعنىٰ « مِنْ » و« عن » ، مع أنَّهُ أدخلَ ذلك في الجواب) انتهىٰ .

❁ قوله : (إذ معنى الباءِ : المُصاحبةُ الجُزْئيَّةُ مِنْ حيثُ إنَّها حالةٌ . . .) إلىٰ آخره : جرىٰ علىٰ ما ذَهَبَ إليه العَضُدُ والسيِّدُ ومَنْ وافقهما ؛ مِنْ أنَّ الحروفَ موضوعةٌ للمعاني الجزئيَّةِ الملحوظةِ لتعرُّفِ حالِ الغير ؛ فـ (مِنِ) الابتدائيَّةُ

---

(١) انظر (٣/ ٥١٣ـ ٥١٤) .

للفظِ (الابتداء) وإذا كان معنىً لـ (مِنْ) ، وكذا يُقالُ في قوله الآتي : (وقد تَجِي ـ أي : « عن » ـ موضعَ « بعد ») ، أفاده ابنُ قاسمٍ[1] .

مثلاً : إنَّما وُضعت لكلِّ فردٍ مِنَ الابتداءات الجزئيَّةِ الملحوظةِ للغير مستحضرةً بكُلِّيٍّ يَعُمُّها ، فوضعُها شخصيٌّ ؛ لكون اللفظ الموضوع مُشخَّصاً مُستحضَراً بشخصه ، عامٌّ ؛ لكون المعنى الموضوعِ له مُستحضَراً بقانونٍ كُلِّيٍّ عامٍّ لموضوعٍ له خاصٍّ ؛ لأنَّ الموضوعَ له جزئيٌّ خاصٌّ وإن استُحضِرَ بكُلِّيٍّ عامٍّ .

ولو قال المُحشِّي : (إذ معنى الباء : المصاحبةُ الكليةُ مِنْ حيثُ إنَّها حالةٌ . . .) إلىٰ آخره . . لكان جارياً علىٰ ما ذَهَبَ إليه الأوائلُ واختاره السَّعْدُ في تصانيفه ؛ مِنْ أنَّ الحروفَ موضوعةٌ للمعاني الكُلِّيَّةِ الملحوظةِ لغيرها ؛ فـ(مِنِ) الابتدائيَّةُ مثلاً : موضوعةٌ للابتداء الكُلِّيِّ الملحوظِ مِنْ حيثُ إنَّهُ آلةٌ لتعرُّفِ حالِ الغير ، وكُلِّيَّتُهُ لصدقه بكلِّ ابتداءٍ لتعرُّفِ حالِ الغير ؛ فوضعُها شخصيٌّ ـ لِمَا مرَّ ـ عامٌّ ؛ لعمومِ الموضوعِ له ؛ فهو عامٌّ لموضوعٍ له عامٍّ .

والحاصلُ : أنَّهُ لا خلافَ في كون المعنى المُستعمَلِ فيه الحرفُ جزئيّاً ملحوظاً للغير ، وجزئيَّتُهُ بتعيُّنه بمُتعلَّقٍ مخصوصٍ ومجرورٍ مخصوصٍ بالنسبة لحرف الجرِّ الأصليِّ ، وبمجرور مخصوصٍ بالنسبة لحرف الجرِّ الزائد وشِبْهِهِ ، ويُقالُ في كلِّ حرف ما يُناسِبُهُ ، وإنَّما اختلفوا في كون هٰذا الجزئيِّ هو الموضوعَ له أو لا ؛ فعلى الأوَّلِ : تكونُ الحروفُ جزئيَّاتٍ وضعاً

---

(١) نقله الشيخ ياسين في « حاشيته على الألفية » (١/ ٣٥٣ـ٣٥٤) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٣/ ٦٤٥) .

تقدَّم أنَّ الباءَ تكونُ للظرفيَّة وللسببيَّة ، وذَكَرَ هنا أنَّها تكونُ :

ـ للاستعانة ؛ نحوُ : (كتبتُ بالقلمِ) ، و(قطعتُ بالسِّكِّينِ) .

ـ وللتعدية[1] ؛ نحوُ : (ذهبتُ بزيدٍ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة : ١٧] .

❁ قوله : (تكونُ : للاستعانة) ؛ أي : بأنْ تدخلَ علىٰ آلة الفعل ؛ نحوُ : (كتبتُ بالقلم) ، وبذلك فارقتِ السببيَّةَ . انتهىٰ « زكريَّا »[2] .

❁ قوله : (﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾) ؛ أي : أَذْهَبَهُ .

واستعمالاً ، وعلى الثاني : تكونُ كُلِّيَّاتٍ وضعاً جزئيَّاتٍ استعمالاً ، ولم يذهبْ أحدٌ إلىٰ كونها موضوعةً للمعاني الكُلِّيَّة ، سواءٌ كانتْ ملحوظةً لتعرُّفِ حالِ الغير أم لا[3] .

❁ قوله : (علىٰ آلة الفعل) ؛ أي : الواسطةِ بين الفاعل ومفعوله .

❁ قوله : (وبذلك فارقتِ السببيَّةَ) ؛ أي : لأنَّ باءَ السببيَّةِ هي الداخلةُ علىٰ سبب الفعل ؛ نحوُ : (مات زيدٌ بالجوع) .

---

(١) أي : الخاصَّة ؛ وهي تعديةُ الفعلِ إلىٰ مفعولٍ كان قاصراً عنه ؛ بأن كان قبلها فاعلاً ، فتُصيِّرُهُ مفعولاً ، فهي كالهمزة في ذلك ، وأكثر ما تُعدِّيه الفعلُ القاصر ، وأمَّا تعديةُ معنى العام إلى المجرور . . فعامَّةٌ في كلِّ الحروف غير الزائدة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧٠) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٨٠) .

(٣) انظر « حاشية السيالكوتي على المطول » (ص٤٩٧) ، و« شرح العضد علىٰ مختصر ابن الحاجب » (١/ ٦٥٩ـ ٦٦٠) ، و« حاشية السعد والسيد علىٰ شرح المختصر » (١/ ٦٦٠ـ٦٦٧) .

ـ وللتعويض ؛ نحوُ : (اشتريتُ الفرسَ بألفِ درهمٍ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [البقرة : ٨٦] .

❀ قوله : (وللتعويض) هي الداخلةُ على الأَثْمان والأَعْواضِ ؛ نحوُ : (اشتريتُ الفرسَ . . .) إلىٰ آخره ، ونحوُ : (كافأْتُ الإحسانَ بضعفٍ) ، وتُسمَّىٰ : باءَ المُقابلة ، وبهـٰذا فارقتْ باءَ البدلِ ؛ إذ علامةُ تلك : أنْ يَصلُحَ معها (بدل) انتهىٰ « زكريَّا »[1] .

❀ قوله : (والأَعْواضِ) عطفُهُ على (الأَثْمان) مِنْ عطف العامِّ على الخاصِّ ؛ فلذا مثَّل بمثالَين .

❀ قوله : (وبهـٰذا فارقتْ باءَ البدلِ) ؛ أي : بدخولها على الأثمان والأعواضِ المُفِيدِ أَنَّهُ هناك أَخْذُ شيءٍ ودَفْعُ آخَرَ في مُقابلته . . فارقتْ باءَ البدل ؛ إذ في باء البدل اختيارُ أحدِ الشيئَينِ على الآخَر مِنْ غيرِ مقابلة .

❀ قوله : (إذ علامةُ تلك . . .) إلىٰ آخره ، بخلاف باءِ التعويضِ ؛ لا يصلُحُ معها (بدل) ؛ إذ لا يصحُّ في (اشتريتُ الفرسَ بألف درهمٍ) أنْ تقولَ : (اشتريتُ الفرسَ بدلَ ألفِ درهم) ؛ لأنَّ ظاهرَ هـٰذا التركيبِ حينئذٍ : أنَّ كلّاً مِنَ الفرس والألفِ درهمٍ مُعرَّضٌ للبيع ، فاخترتَ الفرسَ واشتريتَها ، وتركتَ الألفَ درهمٍ ولم تَشْتَرِها ، وهو خلافُ المقصودِ مِنْ أنَّ الألفَ درهمٍ هي الثمنُ .

وبهـٰذا اندفع قولُ بعضِهم : (إنَّ قولَهُ : « إذ علامةُ تلك . . . » إلىٰ آخره . . لا ينتجُ ما ادَّعاهُ مِنْ حصول الفَرْق) .

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥٨٠) .

ـ وللإلصاق ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ)[1] .

ـ وبمعنىٰ (مع)[2] ؛ نحوُ : (بِعْتُكَ الثوبَ بطِرَازِهِ) ؛ أي : مع طِرَازِهِ .

وبمعنىٰ (مِنْ) ؛ كقوله[3] : [من الطويل]

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ . . . .

أي : مِنْ ماءِ البحرِ .

ـ وبمعنىٰ (عن)[4] ؛ نحوُ : ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ﴾ [المعارج : ١] ؛ أي : عن عذابٍ .

❁ قوله : (بطِرَازِهِ) بكسر الطاء المُهمَلة ؛ وهو عَلَمُ الثوبِ ، مُعرَّبٌ ، وجمعُهُ : (طُرُزٌ) ؛ مثلُ (كتابٍ وكُتُبٍ) .

. . . .

---

(١) وهـٰذا المعنىٰ لا يُفارِقُها ؛ ولذا اقتصر عليه سيبويه ؛ فكان ينبغي تقديمُهُ ، ثمَّ هو : إمَّا حقيقيٌّ ؛ كـ (أمسكتُ بزيدٍ) إذا قبضتَ علىٰ جسمه أو ما يحبسُهُ مِنْ ثوب أو غيره ، أو مجازيٌّ ؛ كمثال الشارح ؛ فإنَّ فيه إلصاقَ المرور بمكانٍ يَقرُبُ مِنْ زيد لا بزيد نَفْسه . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧١) .

(٢) أي : المصاحبة ؛ فذِكْرُهُ لها بعدُ مُكرَّرٌ ، وعلامتُها : أنْ يَصلُحَ في موضعها (مع) ، ويُغني عنها وعن مدلولها الحال ؛ كـ ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ﴾ [هود : ٤٨] ؛ أي : معه ، أو مُسلَّماً . « خضري » (١/ ٤٧١) .

(٣) سبق تخريجه في (٣/ ٤٩٥ـ٤٩٦) .

(٤) أي : المجاوزة ، قيل : وتختصُّ حينئذ بالسؤال ؛ نحو : ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان : ٥٩] ؛ بدليل : ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب : ٢٠] ، وقيل : لا ؛ بدليل : ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِم﴾ [الحديد : ١٢] . « خضري » (١/ ٤٧١) .

ـ وتكونُ الباءُ أيضاً للمُصاحَبة ؛ نحوُ : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [الحجر : ٩٨] ؛ أي : مُصاحِباً حَمْدَ ربِّكَ .

٣٧٥ـ (علىٰ) لِلِاسْتِعْلَا ومعنىٰ (في) و(عَنْ) ... بـ (عَنْ) تَجَاوُزاً عَنَىٰ مَنْ قد فَطَنْ

* قوله : (للمُصاحَبة) ؛ أي : الجُزْئيَّةِ المخصوصة .

* قوله : (﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾) قال في « المغني » : (اختُلِفَ في الباء مِنْ قوله تعالىٰ : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ ؛ فقيل : للمُصاحبة ، والحمدُ مضافٌ إلى المفعول ؛ أي : سَبِّحْهُ حامِداً له ؛ أي : نَزِّهْهُ عمَّا لا يليقُ به ، وأَثْبِتْ له ما يليقُ به ، وقيل : للاستعانة ، والحمدُ مضافٌ إلى الفاعل ؛ أي : سبِّحْهُ بما حَمِدَ به نَفْسَهُ ؛ إذ ليس كلُّ تنزيهٍ محموداً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ تسبيحَ المعتزلةِ اقتضىٰ تعطيلَ كثيرٍ مِنَ الصفات) انتهىٰ[1] .

* قوله : (ومعنىٰ « في ») معطوفٌ على (الاستِعْلا) ـ بمعنى العُلُوِّ ـ الواقعِ خَبَراً عن قوله : (علىٰ) .

* قوله : (تَجَاوُزاً) بضمِّ الواو : مصدرُ (تجاوَزَ) بفتحها ؛ مفعولٌ مُقدَّم بـ (عَنَىٰ) ؛ أي : قَصَدَ ، و(مَنْ) بفتح الميم : فاعلٌ ، وجملةُ (قد فَطَنْ) :

---

* قوله : (الجُزْئيَّةِ) ؛ أي : المُعيَّنةِ بمُتعلَّقٍ مخصوص ومجرورٍ مخصوص ، وقولُهُ : (المخصوصة) ؛ أي : المُقيَّدةِ بكونها لتعرُّف حال الغير .

(١) مغني اللبيب (١/ ١٤٢) .

٣٧٦ـ وقد تَجِي مَوضِعَ (بَعْدِ) و(علىٰ) كما (علىٰ) مَوضِعَ (عَنْ) قد جُعِلَا

تُستعمَلُ (علىٰ) للاستعلاء كثيراً ؛ نحوُ : (زيدٌ على السطحِ) ، وبمعنىٰ (في) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص: ١٥] ؛ أي : في حينِ غَفْلَةٍ .

وتُستعمَلُ (عن) للمُجاوَزة كثيراً ؛ نحوُ : (رَمَيتُ السهمَ عنِ القوسِ) ،

صِلَةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب ، وهو بفتح الطاء المُهمَلة ؛ أي : مَنْ فَهِمَ[١] .

❀ قوله : (وقد تَجِي) الضميرُ : يعودُ إلىٰ (عن) ، و(مَوضِعَ) : منصوبٌ على الظرفيّة مضافٌ إلىٰ (بَعْدِ) بالتنوين[٢] ، والكافُ في قوله : (كما) : جارَّةٌ ، و(ما) مصدريّةٌ ، و(علىٰ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قد جُعِلا) ، و(مَوضِعَ) : منصوبٌ على الظرفيّة بـ (جُعِلَ) ، وجملةُ المبتدأ والخبر : صِلَةُ (ما) المصدريّةِ ، والكثيرُ : وَصْلُها بالجُمَل الفعليّة ، وتقديرُ البيتِ : (وقد تجيء « عن » في مَوضِعِ « بعدِ » ومَوضِعِ « علىٰ » ؛ كجَعْل « علىٰ » في مَوضِع « عن ») .

❀ قوله : (للمُجاوَزة) هي بُعْدُ شيءٍ عمَّا ذُكِرَ بَعدَ (عن) بسببِ ما تتعلَّقُ

❀ قوله : (بُعْدُ شيءٍ) ؛ أي : مذكورٍ أو غيرِ مذكور ؛ كما في :

---

(١) ويجوز أن يكونَ مِنْ باب (طَرِبَ) ، إلا أنَّهُ يُقرأ في البيت بالفتح حذراً مِنْ عيب السِّناد .

(٢) ومجيئُهُ ظرفاً شاذٌّ ؛ لأنَّ شرطَ نصبِهِ على الظرفيّة أنْ يكونَ عاملُهُ من لفظه ، وكذلك يُقالُ في الموضع الآتي قريباً .

وبمعنىٰ (بَعْد) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق : ١٩] ؛

به ؛ نحوُ : (رَمَيتُ السهمَ عن القَوْس) ؛ أي : جاوزَ السهمُ القوسَ بسبب الرمي ، و(أخذتُ العِلْمَ عنه) ؛ أي : تجاوزَ العِلْمُ المُعلِّمَ بسبب الأخذ . انتهى « ابن عقيل » ، وقال في (رضي اللهُ عنك) : بَعُدَتِ المُؤاخذةُ عن المجرور بسبب الرِّضا ، وفي ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان : ٥٩] : أنَّ المسؤولَ عنه تجاوزَ المسؤولَ بسبب السؤال . انتهى « ابن قاسم »[١] .

❁ قوله : (﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾) ؛ أي : حالاً بعدَ حال ؛

(رضي الله عنه) ؛ فإنَّ المُؤاخذةَ لم تُذكَرْ .

❁ قوله : (و« أخذتُ العِلْمَ عنه ») المُجاوزةُ فيه مجازيَّةٌ ؛ كأنَّهُ لمَّا عرَّفك ما يعلمُهُ جاوزه العلمُ بسبب التعلُّمِ المُعبَّرِ عنه بالأخذ ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ[٢] .

❁ قوله : (أنَّ المسؤولَ عنه . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ تقدَّمَ أنَّ المُجاوزةَ بُعْدُ شيءٍ عن المجرور ، وفي هٰذا بُعْدُ المجرورِ عن الشيء ؛ فلعلَّ الأظهرَ أنْ يُقالَ : (جاوز السائلُ المسؤولَ عنه بسبب السؤال) ؛ لأنَّهُ لمَّا أَلْغى المسؤولَ عنه إلى المسؤول. . فكأنَّهُ جاوزه إلى المسؤول ليُجِيبَ عنه ، سواءٌ أجاب بالفعل أو لم يُجِبْ .

وفي « حاشية بعض الأفاضل » بعدَ ما مثَّل للمُجاوزة المجازيَّةِ بأَخْذِ العلمِ

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٠٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٠٢) .

مِنَ البَعْث والسؤال والموت ، وقيل : مِنَ النُّطْفة إلىٰ ما بعدَها ، . . . .

عن زيدٍ . . ما نصُّهُ : (وكذا : « سألتُهُ عن كذا » ؛ كأنَّهُ لمَّا عرَّفك بالمسؤول عنه . . جاوزه بسبب السؤالِ ، لٰكنَّ هٰذا لا يظهرُ إلا إذا أُجِيبَ عمَّا سَأَلَ ، بخلافِ ما إذا لم يُجَبْ ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : كأنَّكَ لمَّا سألتَهُ جاوزتْكَ المسألةُ بسبب السؤال ، ويلزمُ مِنْ مُجاوزتها لك مُجاوزتُكَ إيَّاها ؛ فصَدَقَ أنَّهُ بُعْدُ شيءٍ ـ وهو السائلُ ـ عن المجرور ، فتأمَّل) انتهىٰ[1] .

ولك أنْ تقولَ : المُجاوزةُ المجازيَّةُ إنَّما هي باعتبارِ كونِها كَأَنِيَّةً ؛ كما في : (أخذتُ العلمَ عن زيد) ؛ إذ لا بُعْدَ فيه لا حسّاً ولا معنىً ، ويجوزُ أنَّ مجازيَّتَها فيما نحن فيه لكونها كَأَنِّيَّةً ؛ مِنْ حيثُ إنَّهُ لمَّا كان شأنُ المسؤولِ أنْ يُجِيبَ . . كان كأنَّهُ أجاب وتجاوزه المسؤولُ عنه ، وفيما كَتَبْناهُ علىٰ « حاشية السيِّد أبي النجا » زيادةٌ تتعلَّقُ بذلك ، فارجِعْ إليه إن شئتَ[2] .

❁ قوله : (مِنَ البَعْث . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ للأحوال ، وسَلَكَ في هٰذا البيانِ المألوفَ ؛ إذ هو المُطابِقُ لنَظْم الآية ؛ إذ البعثُ بعدَ السؤال ، والسؤالُ بعدَ الموت .

❁ قوله : (وقيل : مِنَ النُّطْفة إلىٰ ما بعدَها) المُوافِقُ لنظم الآيةِ أنْ يقولَ : (مِنَ المُضْغة ـ مثلاً ـ إلىٰ ما قبلَها) ، ثمَّ إنَّهُ كيف هٰذا والمُخاطَبونَ بهٰذا الخطابِ قد قطعوا هٰذه الأحوالَ ؟! فلعلَّ المُرادَ : نوعُهُم ، أو عبَّر بالمضارع

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧٢) .

(٢) انظر « تقرير الأنبابي علىٰ أبي النجا » (ق/ ١١٢ـ ١١٤) .

أي : بَعْدَ طَبَقٍ ، وبمعنىٰ (علىٰ) ؛ نحوُ قولِهِ[1] : [من البسيط]

وقيل : أُمَّةً بعدَ أُمَّة ، وقيل : الدُّنيا والآخرةُ ؛ أي : طَبَقاً مُتباعِداً في الشِّدَّة عن طَبَقٍ آخَرَ دونَهُ في الشِّدَّة ، كما في « التصريح »[2] .

استحضاراً للصُّورة العجيبة .

❁ قوله : (وقيل : الدُّنيا والآخرةُ) الأنسبُ بنَظْم الآية : (الآخرة والدُّنيا) .

❁ قوله : (أي : طَبَقاً مُتباعِداً. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ علىٰ هـٰذا التفسيرِ تكونُ (عن) باقيةً علىٰ حالها ، لا بمعنىٰ (بَعْدَ) الذي هو فَرْضُ كلامِنا ؛ علىٰ أنَّ هـٰذا التفسيرَ إنَّما يظهرُ على الأوَّل ؛ مِنْ أنَّ المُرادَ بالطَّبَق الحالُ مِنَ البعثِ والسؤالِ والموتِ ، لا الدُّنيا والآخرة ، فكان الأنسبُ أنْ يقولَ : (وقيل : إنَّ « عن » في الآية باقيةٌ علىٰ حالها ، والمعنىٰ : طَبَقاً

---

(١) البيت لذي الإِصْبَع العَدْواني في « ديوانه » (ص٨٩) ضمن قصيدة يصف فيها الخلافَ الذي بينه وبين أحد أبناء عمومته ، وذكر المُحشِّي بعضاً من أبياتها ، ومطلعها :

يا مَنْ لقلبٍ شديدِ الهمِّ محزونِ ... أمسىٰ تَـذَكَّـرَ ريَّـا أمَّ هـارونِ

أمسىٰ تَذَكَّرَها مِنْ بعدِما شَحَطَتْ ... والـدهـرُ ذو غِلَظٍ حيناً وذو لِيـنِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٥٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٦٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٤٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٢) ، و« المساعد » (٢/ ٢٦٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٦٦٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٢٩ـ١٢٣١) ، و« خزانة الأدب » (٧/ ١٧٣ـ ١٩١ ، ١٠/ ١٢٤ـ ١٢٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٢٨٥ـ٢٩٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٥) .

٢٠٨ـ لاهِ ٱبنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلتَ في حَسَبٍ عنِّي ولا أنتَ دَيَّانِي فتَخْزُونِي

أي : لا أفضلتَ في حَسَبٍ عليَّ .

---

* قوله : (لاهِ ٱبنُ عَمِّكَ) هو مِنْ قصيدةٍ طويلة مِنَ البسيط ؛ منها :

لِيَ ٱبنُ عمٍّ علىٰ ما كانَ مِنْ خُلُقٍ مُختلِفانِ فأَقْلِيهِ ويَقْلِينِي

أَزْرىٰ بنا أنَّنا شالتْ نعامتُنا فخالَني دونَهُ وخِلْتُهُ دونِي

وبعدَهُ :

لاهِ ٱبنُ عمِّك. . . . .

إلىٰ آخره ، ومنها :

يا صاحِ لو كنتَ لي أَلْفَيتَني بَشَراً سَمْحاً كريماً أُجازِي مَنْ يُجازِينِي[1]

واللهِ لو كَرِهَتْ كفِّي مُصاحَبتِي لقلتُ إذ كَرِهَتْ قُرْبي لها بِينِي[2]

مُتباعِداً. . .) إلىٰ آخره ، كما يُؤخَذُ مِنَ « التصريح » الذي نَقَلَ منه المُحشِّي ، وعبارتُهُ : (ويحتملُ : أنْ تكونَ « عن » علىٰ بابها ، والتقديرُ : « طَبَقاً مُتباعِداً في الشِّدَّةِ عن طَبَقٍ آخَرَ دونَهُ » ، فيكونُ كلُّ طَبَقٍ أعظمَ في الشِّدَّة ممَّا قبلَهُ ، قاله الدَّمَامِينيُّ) انتهىٰ بحروفه[3] .

---

(١) في بعض النسخ : (أُجاري مَنْ يُجارِيني) ، ولفظ صدره في « الديوان » : (يا عمرُو لو كنتَ لي ألفيتَني يَسَراً) .

(٢) وروي عجزه أيضاً بلفظ : (لقلتُ للكفِّ بِيني إذْ كَرِهتِيني) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ١٥) ، وانظر « حاشية الدماميني على المغني » (ق/ ٦٥) .

كما استُعمِلتْ (علىٰ) بمعنىٰ (عن) في قوله[1] : [من الوافر]

وقولُهُ : (لاهِ ٱبنُ عمِّكَ) ؛ أي : لله دَرُّ ابنِ عمِّك ؛ فـ (لاه) : بمعنىٰ (لله) ، وحُذِفَ المضافُ فيما بعدَهُ وأُقِيمَ المضافُ إليه ـ وهو (ابنُ عمِّك) ـ مُقامَهُ ، وهو مبتدأٌ ، و(لاه) : خبرُهُ ، و(أنت) : مبتدأ ، خبرُهُ : (دَيَّانِي) ؛ بمعنى القائم بأمري ؛ أي : لستَ القائمَ بأمري ، وهو اسمُ فاعلٍ لا تلحقُهُ نونُ الوقايةِ إلا شذوذاً ؛ فما في « الشواهد الصغرىٰ » ؛ مِنْ أنَّ أصلَهُ : (دَيَّانُنِي)[2] . . سهوٌ .

و(تَخْزُونِي) بالخاء والزاي المُعجَمتَينِ والواوُ ساكنةٌ ؛ بمعنىٰ : تَسُوسُني ؛ مِنْ (خَزَاهُ يَخْزُوهُ خِزاءً) ؛ كـ (رِداء) ؛ أي : ساسَهُ وقَهَرَهُ ؛ أي : وما أنتَ مالكُ أمري فتقهَرُني ، و(تَخْزُونِي) : مرفوعٌ ، وقولُ بعضِهِم : (يجوزُ النصبُ) لعلَّهُ لم يطَّلعْ على القصيدة[3] ، و(أَفْضَلْتَ) ؛ بمعنىٰ : زِدْتَ .

❁ قوله : (لعلَّهُ لم يطَّلعْ على القصيدة) قد يُقالُ : إنَّ مُرادَ هـٰذا البعضِ :

---

(١) البيت مطلع مقطوعة للقُحَيف العقيلي في « ديوانه » (ص٢٥٢) يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٦٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٧٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٥٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٤٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٩٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٦٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٢٦ـ١٢٢٧) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٣٢ـ ١٣٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٢٣١ـ٢٣٣) .

(٢) فرائد القلائد (ق/ ١٠٨) .

(٣) جوَّزه الدماميني في « حاشيته على المغني » (ق/ ٦٤) .

٢٠٩ـ إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيرٍ　　لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَاها

أي : إذا رضيتْ عنِّي .

٣٧٧ـ شَبِّهْ بكافٍ وبها التعليلُ قَدْ　　يُعْنىٰ وزائداً لتوكيدٍ وَرَدْ

---

* قوله : (إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ . . .) إلىٰ آخره : (بنو قُشَيرٍ) : بالتصغير .

* قوله : (رضيتْ عنِّي) ؛ فـ (علىٰ) : بمعنىٰ (عن) ، أو ضُمِّنَ (رَضِيَ) معنىٰ (عَطَفَ) .

* قوله : (شَبِّهْ بكافٍ) بكسر المُوحَّدةِ المُشدَّدة : فعلُ أمرٍ ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ به ، و(بها) : مُتعلِّقٌ بـ (يُعْنى) الواقعِ خبراً عن قوله : (التعليلُ)[1] .

* قوله : (وزائداً لتوكيدٍ . . .) إلىٰ آخره : (زائداً) : حالٌ مِنْ ضميرِ (وَرَد) العائدِ على الكاف ، وتقديرُ البيت : (شَبِّهْ بكافٍ ، والتعليلُ قد يُعْنىٰ بها ، ووَرَدَ الكافُ زائداً لتوكيد) .

أنَّهُ يجوزُ النصبُ بـ (أنْ) مضمرةً بعدَ فاءِ السببيَّة الواقعةِ في جواب النفي ، غايتُهُ : أنَّ النصبَ لم يظهرْ ؛ لأنَّ الواوَ سكنتْ إمَّا للتخفيف ، أو لأجل مُوازنتِهِ لبقيَّة الأبيات ، وهـٰذا لا غُبارَ عليه ، بل هو احتمالٌ صحيح ، تأمَّلْ .

---

(١) وهو من تقدُّم معمول الخبر الفعليِّ على المبتدأ ، وسيأتي مثله قريباً في قوله : (مِنْ أجلِ ذا عليهما « مِنْ » دخلا) ، وقد سبق التنبيه عليه . انظر (١/ ٢٨٩ ، ٣٠٠) .

ـ تأتي الكافُ للتشبيه كثيراً ؛ كقولك : (زيدٌ كالأسدِ) .

ـ وقد تأتي للتعليل[1] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٨] ؛ أي : لهدايته إيَّاكم .

ـ وتأتي زائدةً للتوكيدِ ، وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورىٰ : ١١] ؛ أي : مِثْلَهُ شيءٌ ، . . . .

❁ قوله : (وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ . . .) إلىٰ آخره : مَنَعَ المُحقِّقونَ زيادتَها في المثال ؛ بأنَّ الكلامَ باقٍ علىٰ حقيقته مِنْ نَفْيِ مِثْلِ مِثْلِهِ ، ويلزمُ منه نفيُ مِثْلِهِ ؛

❁ قوله : (مَنَعَ المُحقِّقونَ زيادَتها . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ القائلَ بزيادتها في الآية هم الأكثرونَ ؛ قالوا : إذ لو لم تكنْ زائدةً . . لَزِمَ المُحالُ ؛ وهو إثباتُ المِثْلِ له تعالىٰ ؛ للأخذ بالظاهر ؛ وذلك لأنَّ النفيَ يعودُ إلى الحُكْم لا إلىٰ مُتعلِّقاته ، فتكونُ ثابتةً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ قولَكَ : (ليس كابنِ زيدٍ أحدٌ) يَدُلُّ ظاهراً علىٰ أنَّ لزيد ابناً وإن كان يحتملُ أنْ يكونَ نفيُ المِثْل للابن بناءً علىٰ عدمه .

قال السَّعْدُ في « حواشي العَضُد » : (وقد يُجابُ : بمنعِ إثباتِ مِثْله تعالىٰ ، كيف وهو مِنْ قبيل الظاهرِ ونقيضُهُ ـ وهو نفيُ مِثْله ـ قطعيٌّ ؟!) انتهىٰ[2] .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ الظاهرَ هنا علىٰ فَرْضِ عدمِ الزيادة مُعارَضٌ بالأدلَّة القطعيَّة

---

(١) وهٰذا التقليل بالنسبة إلى التشبيه ، وإلا فتعليلها كثيرٌ ، كما في « شرح الكافية » . « خضري » (١/ ٤٧٣) .

(٢) حاشية السعد علىٰ شرح المختصر (١/ ٦٠٠) .

الدالَّةِ علىٰ عدم المِثْل ، فلا يصحُّ الأخذُ به ؛ فلا يلزمُ مِنْ عدم زيادة الكاف إثباتُ المُحال .

ويُؤخَذُ مِنْ قول المُحشِّي : (منع المُحقِّقونَ زيادتها . . .) إلىٰ آخره . . ردٌّ آخَرُ عليهم ؛ **مُحصَّلُهُ** : أنَّ الآيةَ مِنْ باب الكناية ؛ فهي باقيةٌ علىٰ حقيقتها مِنْ نَفْيِ مِثْل مِثْله ، لٰكنَّ المُرادَ لازمُ ذلك ؛ وهو نفيُ مِثْله ، **وفي بيان اللُّزوم طريقتانِ** :

إحداهما : ذَكَرَها المُحشِّي بقوله : (ضرورةَ أنَّهُ لو كان له مِثْلٌ لكان هو ـ أي : اللهُ سبحانه وتعالى ـ مِثْلاً لمِثْله . . .) إلىٰ آخره .

وإيضاحُها : أنَّ وجودَ مِثْلِ المِثْلِ لازمٌ لوجود المِثْل ؛ إذ مِثْلُ الشيءِ لا بدَّ له عقلاً مِنْ مِثْلٍ هو ذلك الشيءُ ، ونفيُ اللازم يلزمُهُ نفيُ الملزومِ ؛ فنفيُ مِثْلِ المِثْلِ يلزمُهُ نفيُ المِثْل .

وثانيتُهُما : أشار إليها المُحشِّي بقوله : (لأنَّهُم إذا نَفَوهُ عمَّنْ يَسُدُّ مَسَدَّهُ . . .) إلىٰ آخره .

وإيضاحُها : أنَّ مِثْلَ الشيءِ مَنْ يكونُ علىٰ أوصافه المعتبرة في الحُكْم الذي يُذكَرُ ؛ أي : أوصافِهِ التي تَقتضِي ذلك الحُكْمَ ؛ كالشجاعة في نحو : (مِثْلُكَ لا يَفِرُّ) ، وبسطِ اليدِ والحِلْمِ في نحو : (مِثْلُكَ يسودُ وترهبُهُ الأسودُ) ، وحينئذٍ ما ثَبَتَ لأحد المِثْلَينِ يلزمُ ثبوتُهُ للآخر ، كما لا يخفىٰ ؛ فيلزمُ مِنْ عدمِ مماثلة شيءٍ لمِثْله عدمُ مماثلةِ شيءٍ له ، فقد لَزِمَ مِنْ نفي مِثْلِ المِثْلِ نفيُ المِثْل ،

فكيف يُدَّعىٰ أنَّ نفيَ مِثْلِ المِثْلِ يلزمُهُ ظاهراً إثباتُ المِثْلِ ؟!

وما استند إليه الأكثرونَ المُدَّعونَ ذلك ؛ مِنْ أنَّ النفيَ إنَّما يعودُ إلى الحُكْم لا إلى المُتعلِّقات . . لا ينتجُ مُدَّعاهم ؛ إذ مُجرَّدُ عدمِ عودِ النفي إليها لا يُنافي وجودَ ما يَدُلُّ علىٰ عدمها كما رأيتَ ؛ فإنَّ المِثْلَ في الآية يَدُلُّ النفيُ علىٰ عدمه لكلٍّ مِنَ الطريقتَينِ المذكورتَينِ دلالةً ظاهرة وإن لم يعدْ إليه ابتداءً ، فليستِ الآيةُ مِنْ قَبِيل : (ليس كابنِ زيدٍ أحدٌ) ، بل ذلك لا يَقرُبُ منها فضلاً عن كونهما مِنْ وادٍ واحد ، وإنَّما يَقرُبُ منها نحوُ : (ليس لأخي زيدٍ أخٌ) ؛ إذ أخو زيدٍ يلزمُهُ أخٌ هو زيدٌ ، ونفيُ اللازمِ يستلزمُ نفيَ الملزومِ ؛ فيلزمُ مِنْ عدم أخٍ لأخي زيدٍ عدمُ أخٍ لزيد ؛ لأنَّهُ لو كان لزيدٍ أخٌ لكان زيدٌ أخاً لذلك الأخ ، والفَرْضُ عدمُ أخٍ له .

وبالجملة : قولُهُم : (إنَّ نفيَ مِثْلِ المِثْلِ يلزمُهُ ظاهراً إثباتُ المِثْلِ) . . منشؤُهُ الغفلةُ عن طريقتَي الكناية في الآية ، فمعَ الالتفاتِ إلى الكناية لا يُقالُ بأنَّ الآيةَ يلزمُها إثباتُ المِثْلِ ظاهراً ، كما لا يخفىٰ .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ كونَ الآيةِ مُراداً منها بالذات حقيقتُها مِنْ نفي مِثْلِ المِثْل . . إنَّما يَقتضِي إثباتَ المِثْلِ إنْ قَطَعْنا النَّظَرَ عن الأدلَّة القطعيَّةِ الدالَّةِ علىٰ عدم المِثْل ، وكأنَّ المعنىٰ : (ليس شيءٌ غيرُهُ مِثْلاً لمِثْله) ، ولا وجهَ لقطع النَّظَرِ عن الأدلَّةِ القطعيَّةِ ، وصريحُ كلامِهِم يُفِيدُ : أنَّ المعنىٰ : (ليس شيءٌ ما لا هو ولا غيرُهُ مِثْلاً لمِثْله) ؛ فإضافةُ (مِثْل) إليه مبنيَّةٌ على الفَرْض ، فما يُتوهَّمُ مِثْلاً

له بسببها ليس مِثْلاً له حقيقةً ، وإلا كان هو مِثْلاً لذلك المِثْلِ ، والفَرْضُ أن لا مِثْلَ لمِثْله .

ومِنْ هنا يندفعُ ما يُقالُ : عدمُ مِثْلٍ ما للمِثْل مُحالٌ ؛ فإنَّ المِثْلَ لا يُعقَلُ بدون مِثْلٍ له .

ووجهُ اندفاعِهِ : أنَّ ذلك لو كان المِثْلُ غيرَ فَرْضيٍّ ، وهو هنا فَرْضيٌّ ، والفَرْضيُّ يجوزُ أَلَّا يكونَ له مِثْلٌ حقيقيٌّ ؛ فكأَنَّهُ قيل : (ما يُفرَضُ مِثْلاً له ليس له مِثْلٌ ما حقيقةً ، فالمفروضُ ليس مِثْلاً له حقيقةً ، ولا كان هو مِثْلاً له حقيقةً ، والفَرْضُ أن لا مِثْلَ له حقيقةً) ، أو كأَنَّهُ قيلَ : (ما يُفرَضُ مِثْلاً له ليس له مِثْلٌ ما حقيقةً ، وما ثَبَتَ لأحد المِثْلَينِ ثَبَتَ مِثْلُهُ للآخر ، فليس له هو أيضاً مثلٌ ما حقيقةً) ، فتدبَّرْ ذلك حقَّ التدبُّر ؛ لتعلمَ أنَّ حقيقةَ الآيةِ ليستْ مُحالاً ، ولا مستلزمةً للمُحال .

نعم ؛ بَقِيَ أنْ يُقالَ : قالوا في نحو : (إن دخل داري أحدٌ فكذا) : إنَّ (أحداً) فيه لا يَعُمُّ المُتكلِّمَ بقرينة أنَّ غرضَهُ مَنْعُ غيرِهِ مِنَ الدخول ، ومِنَ المعلوم : أنَّ المِثْليَّةَ لا تنعقدُ إلا بين متماثلَينِ ، فإضافةُ المِثْلِ المفروضِ إليه تَقتضِي أنَّ شيئاً لا يَعُمُّهُ ؛ فالمعنىٰ : (ليس شيءٌ غيرُهُ مِثْلاً لمِثْله) ؛ أي : ما يُفرَضُ مِثْلاً له فليس شيءٌ غيرُهُ مثلاً له .

قلتُ : مَنَعَ مِنْ ذلك أنَّ المقصودَ إفادةُ أن لا مِثْلَ له تعالىٰ ، والآيةُ علىٰ هٰذا لا تُفِيدُ ذلك ؛ فإنَّها حينئذٍ تكونُ ساكتةً عن كون المِثْلِ المفروضِ غيرَ مِثْلٍ

ضرورةَ أنَّهُ لو كان له مِثْلٌ لكان هو مِثْلاً لِمِثْله ؛ لأنَّ المُماثلةَ إنَّما تتحقَّقُ مِنَ الجانبَينِ ، فلا يصحُّ نفيُ مِثْلِهِ ، كما قالوا في : (مِثْلُكَ لا يبخلُ) ؛ فإنَّهُم نَفَوُا البخلَ عن مِثْله وهم يريدونَ نفيَهُ عن ذاته ؛ . . . .

حقيقةً ، وإنَّما جُعِلَ وسيلةً للمقصود مِنَ الآية ، فتنبَّهْ ، وقد اتَّسع الكلامُ علىٰ هٰذه الآية في « حواشينا على الرسالة البيانيّة » ، وحقَّقْناهُ فيها بوجهٍ لم نُسبَقْ إليه ، فراجعْها تغتنمْهُ[1] .

* قوله : (فلا يصحُّ نفيُ مِثْلِهِ) الضميرُ في (مِثْلِهِ) راجعٌ لـ (المِثْل) ؛ أي : فلا يصحُّ نفيُ مِثْلِ المِثْلِ الذي صرَّحتْ به الآيةُ ، ويلزمُ عليه أيضاً تكذيبُ الآيةِ نَفْسِها .

وتوضيحُ ذلك كما علمتَ : أنَّ نفيَ مِثْلِ المِثْلِ يستلزمُ نفيَ المِثْلِ ؛ لأنَّ الشيءَ إذا كان له مِثْلٌ كان ذلك الشيءُ مِثْلَ ذلك المِثْلِ ؛ لأنَّ المُماثلةَ إنَّما تتحقَّقُ مِنَ الجانبَينِ ، فيلزمُ مِنْ وجود المِثْلِ وجودُ مِثْلِ المِثْل ، فإذا انتفىٰ مِثْلُ المِثْلِ انتفى المِثْلُ ، وبَقِيَ ذلك الشيءُ لا مِثْلَ له ، وصار ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ مُساوِياً لقولك : (ليس كالله شيءٌ) ، بل أبلغَ في نفي المِثْلِ ؛ لأنَّهُ انتفىٰ باللزوم ؛ فهو كدَعْوى الشيءِ بالدليل .

وجعلوا نظيرَهُ : ما لو قلتَ : (ليس لأخي زيدٍ أخٌ) ؛ فإنَّهُ يستلزمُ نفيَ الأخِ عن زيد ؛ إذ لو كان لزيدٍ أخٌ لكان زيدٌ أخَ الأخِ ؛ لأنَّ الأُخُوَّةَ إنَّما تتحقَّقُ بينَ اثنَينِ ؛ فيلزمُ مِنْ وجود الأخِ وجودُ أخِ الأخِ ، فلَزِمَ مِنْ نفيِ أخِ الأخِ عن زيدٍ

---

(١) انظر « حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية » (ص٩٤ـ٩٨) .

ومِمَّا زِيدتْ فيه : قولُ رُؤْبةَ[1] : [من مشطور الرجز]

قصدوا المبالغةَ في ذلك ، فسَلَكُوا به طريقَ الكناية ؛ لأنَّهُم إذا نَفَوهُ عمَّنْ يَسُدُّ مَسَدَّهُ وعمَّنْ هو علىٰ أخصِّ أوصافِهِ . . فقد نَفَوهُ عنه ؛ فلا فَرْقَ بين قولِهِ : (ليس كالله شيءٌ) ، وبين قولِهِ : (ليس كمِثْله شيءٌ) ، إلا ما تُعطِيهِ الكنايةُ مِنْ فائدتِها ، والمعنىٰ : نفيُ المماثلةِ عن ذاته . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (قولُ رُؤْبةَ) بضمِّ الراء المُهمَلة ، وبالهمز وعدمِهِ ، بعدَهُ باءٌ

ألَّا يكونَ لزيد أخٌ ؛ فزيدٌ موجودٌ ولا أخَ له .

[وقد اتَّسع الكلامُ علىٰ ذلك في « تقريرنا علىٰ مختصر السَّعْدِ على التلخيص وعلىٰ حاشيته » ، وفي « تقريرنا أيضاً علىٰ حاشية الأمير علىٰ مَلَّوي السَّمَرْقَنْديَّة »][3] .

❀ قوله : (قصدوا المبالغةَ في ذلك) ؛ أي : في تنزيهه عن تعلُّق البخل به ولو علىٰ سبيل النفي .

❀ قوله : (مِنْ فائدتِها) ؛ وهو إفادةُ الحُكْمِ بالبيِّنة .

---

(١) ديوان رؤبة بن العجاج (ص١٠٦) ضمن أرجوزة طويلة يصف فيها المفازة وأتن حمار الوحش ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٧٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٣٢) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٧٧ـ١٨٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٨٣ـ٥٨٤) ، وانظر « الكشاف » (٤/ ٢١٢ـ٢١٣) .

(٣) انظر « تقرير الأنبابي على السعد والبناني » (٤/ ٣١٢ـ ٣١٧) ، و« تقرير الأنبابي على الأمير علىٰ شرح الملوي » (ق/ ١٨ـ ١٩) .

٢١٠ـ لَوَاحِقُ الأَقْرابِ فيها كالمَقَقْ

أي : فيها المَقَقُ ؛ أي : الطُّولُ ، وما حكاه الفرَّاءُ : أَنَّهُ قيل لبعض العرب : كيف تصنعونَ الأَقِطَ ؟ فقال : كَهَيِّنٍ ؛ أي : هَيِّناً[1] .

٣٧٨ـ وَٱستُعمِلَ ٱسماً وكذا (عَنْ) و(علىٰ) . . . .

مُوحَّدة : شاعرٌ إسلاميٌّ كأبيه العَجَّاج ، وهما يَرجُزانِ كثيراً .

❀ قوله : (لَوَاحِقُ الأَقْرابِ. . .) إلىٰ آخره : (اللَّوَاحِقُ) : الضوامرُ مِنَ الخيل ، و(الأَقْراب) : جمعُ (قُرُبٍ) بضمٍّ القاف مع ضمِّ الراء وإسكانِها ؛ وهو مِنَ الخاصرة إلىٰ مَرَاقي البطن ، و(المَقَق) بفتح الميم وبقافَينِ ، كذا أفاده العَيْنيُّ[2] .

وغلَّطه بعضُهُم في ذلك ؛ بأنَّ القصيدةَ في وصفِ أُتُنِ حمار الوحش التي شبَّه ناقتَهُ بها في الجَلادة والعَدْو ، لا في وصف الخيل .

❀ قوله : (الأَقِطَ) بفتح الهمزة وكسرِ القاف ، وبإسكانها معَ فتحِ الهمزة وكسرِها ؛ ففيه ثلاثُ لغاتٍ ، يُتَّخذُ مِنَ اللَّبَن المَخِيضِ ، يُطبَخُ ثمَّ يُترَكُ حتىٰ يَمصُلَ ؛ أي : يُستخرَجَ ماؤُهُ منه ، كما في « المصباح »[3] .

❀ قوله : (وٱستُعمِلَ ٱسماً) نائبُ فاعلِ (استُعمِلَ) : عائدٌ على الكاف ،

❀ قوله : (وهما يَرجُزانِ) ؛ أي : يقولانِ الرَّجَزَ الذي هو نوعٌ مِنَ الشِّعْر .

---

(١) معاني القرآن (١/ ٤٦٦) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٢٣٢) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٣) .

. . . . مِنْ أَجْلِ ذا عليهِما (مِنْ) دَخَلَا

استُعمِلَ الكافُ اسماً قليلاً ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

٢١١ـ أَتَنْتَهُونَ ولن يَنْهىٰ ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذهَبُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

و(اسماً) : حالٌ منه .

❀ **قوله : (« مِنْ » دَخَلَا)** مِنْ ـ بكسر الميم ـ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (دَخَلَ) ، وقولُهُ : (مِنْ أَجْلِ ذا عليهما) : مُتعلِّقانِ به ، والتقديرُ : (مِنْ أجل هٰذا الاستعمالِ دَخَلَ عليهما « مِنْ ») .

❀ **قوله : (أَتَنْتَهُونَ. . .) إلىٰ آخره :** الهمزة : للاستفهام الإنكاريِّ ، والواوُ في (ولن): للحال، وفاعلُ (يَنْهىٰ): كافُ (كالطَّعْن) ؛ أي : مِثْلُهُ ، والجملةُ بعدَ (الطَّعْن) : حالٌ ، أو صفةٌ له بزيادة (أل) فيه[2] ، والمعنىٰ : لا ينهى الظالمَ عن ظلمه إلا الطَّعْنُ الذي يَغِيبُ فيه الفُتُلُ إذا دَسِمتْ بالزيت

❀ **قوله : (والمعنىٰ : لا ينهى الظالمَ. . .) إلىٰ آخره :** أَخَذَ هٰذا الحصرَ مِنْ ظاهر البيتِ الذي هو نفيُ مِثْلِ الطَّعْنِ في النهي ؛ أي : لا يُماثِلُهُ

---

(١) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٦٣) ضمن معلقته الشهيرة التي مطلعها :

وَدِّعْ هُـرَيـرةَ إنَّ الـركـبَ مُـرتحِـلُ وهـل تُطِيـقُ وداعـاً أيُّهـا الـرجـلُ

وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ٢٦٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٥) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٦٦٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٣٢ـ١٢٣٣) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٤٥٣ـ٤٦٢ ، ١٠/ ١٧٠ـ١٧٦) .

(٢) أو يُحمَل علىٰ أنَّ (أل) في (الطَّعْن) جنسيَّةٌ .

فالكافُ : اسمٌ مرفوع على الفاعليّة ، والعاملُ فيه : (ينهىٰ) ، والتقديرُ : (ولن ينهىٰ ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ)[1] .

واستُعمِلتْ (علىٰ) و(عن) اسمَينِ عندَ دخولِ (مِنْ) عليهما[2] ، وتكونُ (علىٰ) بمعنىٰ (فوق) ، و(عن) بمعنىٰ (جانب) ، ومنه : قولُهُ[3] : [من الطويل]

٢١٢ـ غَدَتْ مِنْ عليهِ بعدَما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ

لسَعَته ؛ فالشَّطَطُ : بمعنى الظُّلْمِ والجَوْر .

❀ قوله : (غَدَتْ مِنْ عليهِ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (غَدَتْ) : يعودُ

شيءٌ في النهيِ .

---

(١) وخصَّه سيبويهِ والمُحقِّقون بالضرورة ، وأجازه كثيرون ـ منهم الفارسيُّ ـ اختياراً ؛ فهي في : (زيدٌ كالأسد) : إمَّا خبرٌ مضافةٌ لـ (الأسد) ، أو مُتعلِّقةٌ بمحذوف هو الخبر . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧٤) .

(٢) ظاهرُهُ : قَصْرُ [اسميَّتهما] علىٰ ذلك ، وليس كذلك ؛ فإنَّ قولَكَ : (زيدٌ على السطح) ، و(سِرْتُ عن البلد) . . يحتملُ الحرفيَّةَ والاسميَّةَ ، فإذا دخلتْ (مِنْ) تعيَّنا للاسميَّة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٤٧٤) .

(٣) البيت لمزاحم العُقَيلي ، كما في « منتهى الطلب من أشعار العرب » (٧/ ١٢٥) ، وهو ضمن قصيدة مِنْ أحسن ما وُصِفَ به القطاة ، ومطلعها :

خليليَّ عُوجا بي على الرَّبْعِ نسألِ   متىٰ عهدُهُ بالظاعنِ المُتحمِّلِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٤/ ٢٣١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٤٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٦٤ـ٧٦٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٥٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٠) ، و« المساعد » (٢/ ٢٥٢) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٦٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٤٠ـ١٢٤٢) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٤٧ـ ١٥٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٢٦٥ـ٢٦٩) .

إلى (القَطَا) ، وهو اسمُها ؛ لأنَّها مِنْ أخوات (كان) ، و(تَصِلُّ) : خبرُها ، وهو بفتح حرف المضارعة وكسرِ الصاد المُهمَلة ؛ أي : تُصوِّتُ مِنْ جوفها مِنْ شدَّة العَطَش .

وتُوصَفُ القَطَاةُ بسرعة الطَّيَرانِ والاهتداءِ في الظُّلُمات والتبكير ؛ حتىٰ يُقالُ : إنَّها تَرِدُ الماءَ مِنْ مَسِيرةِ عشرةِ أيَّامٍ ثمَّ تعودُ مِنْ ليلتها ؛ فلا تُخطِئُ صادرةً ولا واردةً ؛ ولذا ضُرِبَ بها المَثَلُ ؛ فقيل : (أَهْدىٰ مِنَ القَطَا)[1] ، كما قيل[2] : [من الكامل]

والناسُ أَهْدىٰ في القبيحِ مِنَ القَطَا   وأَضَلُّ في الحُسْنىٰ مِنَ الغِرْبانِ

وأراد الشاعرُ بقوله : (غَدَت) : التعجيلَ ؛ لأنَّها إنَّما تذهبُ إلى الماء ليلاً لا وقتَ الغَدْوة .

و(تَمَّ) بالمُثنَّاة الفوقيَّة : كَمَلَ ، و(ظِمْؤُها) بكسر الظاء المُشَالةِ وبسكون الميم وبهمزةٍ بعدَها[3] ؛ وهو مُدَّةُ صبرِها عن شرب الماء ، ويُرْوىٰ : (خِمْسُها) بكسر الخاء ؛ وهو وُرُودُ الماءِ في كلِّ خمسةِ أيَّامٍ ، ولم يُرِدْ أنَّها

❀ قوله : (وهو مُدَّةُ صبرِها . . .) إلىٰ آخره ؛ وهو ما بين الشرب إلى

---

(١) انظر « الأمثال » للهاشمي (ص٣٠) ، و« التمثيل والمحاضرة » (ص٣٧٠) .

(٢) البيت لأبي إسحاق الغزي ، كما في « خريدة القصر » (١/٧) قسم : (شعراء الشام) .

(٣) فائدة : تُسمَّى الظاءُ مُشالةً ؛ لرفع خطِّها بالألف فَرْقاً بينها وبين الضاد ؛ مِنْ (شالَ) بمعنى : ارتفعَ ، وفي « الهَمْزيَّة » : (من الخفيف)

فأرضَهُ أفصحَ امرئٍ نَطَقَ الضا   دَ فقامتْ تغارُ منها الظاءُ

لأنَّ عندَ الغَيْرة والحِدَّة يقوم الشخص ؛ ولذا يُكْنىٰ عن الأمر العظيم بالمقيم المقعد . « شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل » (ص٨) .

تصبرُ عن الماء خمسةَ أيَّام ، إنَّما هـٰذا للإبِلِ لا للطير ، ولـٰكنَّهُ ضَرَبَهُ مثلاً .

و(القَيْض) بفتح القاف وسكونِ المُثنَّاة التحتيَّة وبالضاد المُعجَمة : قال الدَّمَامِينيُّ : (القِشْرُ الأعلىٰ مِنَ البَيْض)[1] ، وقال العَيْنيُّ : (أراد به : الفرخَ ها هنا)[2] .

و(زِيزَاء) بزايَيْنِ مُعجَمتَينِ أُولاهُما مكسورةٌ ، بينهما ياءٌ مُثنَّاةٌ تحتُ ، وبالمدِّ ؛ ممنوعٌ مِنَ الصرف لألف التأنيث الممدودة ؛ وهي الغليظُ مِنَ الأرض ، قال العَيْنيُّ : (يُرْوىٰ بفتح الهمزة وكسرِها ؛ ففتحُها : علىٰ أنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف و« مَجْهَل » صفتُهُ ، وكسرُها : على الإضافة إلىٰ

الشرب ، قال الدَّمَامِينيُّ : (يُستعمَلُ للإبل ، لـٰكن استعاره للقَطَاة)[3] .

❀ قوله : (أراد به : الفرخَ) علىٰ هـٰذا : يُحتاجُ لإرجاع الضمير في قوله : (عليه) إلى (العُش) ، لا إلى (الفرخ) ؛ لئلا يلزمَ التَّكْرارُ بخلافه علىٰ ما قاله الدَّمامِينيُّ .

❀ قوله : (أُولاهُما مكسورةٌ) ، وقد تُفتَحُ ، كما قاله السُّيُوطيُّ[4] ، وذكر ملا علي قاري أنَّ فتحَها لغةُ هُذَيل .

❀ قوله : (و« مَجْهَل » صفتُهُ) فيه : أنَّ اسمَ المكانِ لا يقعُ نعتاً عندَ

---

(١) حاشية الدماميني على المغني (ق٦٤) ، شرح الدماميني على المغني (٢/ ٣٢) .
(٢) فرائد القلائد (ق/ ١١٠) .
(٣) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٦٤)، شرح الدماميني على المغني (٢/ ٣٢) .
(٤) شرح شواهد المغني (ص ٤٢٧) .

أي : غَدَتْ مِنْ فوقِهِ ، وقولُهُ[1] : [من الكامل]

٢١٣ـ ولقد أَرَانِي للرِّماحِ دَرِيئةً ... مِنْ عنْ يَمِينِي تارةً وأَمامِي

« مَجْهَل » ؛ وهو القَفْرُ الذي ليس فيه أعلامٌ يُهتدىٰ بها)[2] .

وفي « القاموس » : (مَجْهَل ـ كـ « مَقْعَد » ـ : لا يُهتدَىٰ فيه ، ولا يُثَنَّىٰ ولا يُجمَع) انتهىٰ[3] .

ويُروىٰ : (ببَيْداء) بالمدِّ ؛ وهي التي تُبِيدُ مَنْ سَلَكَها ؛ أي : تُهلِكُهُ .

وحاصلُ المعنىٰ : وصفُ القَطَاةِ في أَشَدِّ أحوالِها وحاجتِها إلى الطَّيَران مِنْ عُشِّها وحاجةِ فَرْخِها إلى الرَّيِّ . . بأنَّها غَدَتْ في اليوم الخامسِ مِنْ شُرْبها الماءَ وجوفُها يُصوِّتُ ؛ لبُعْد عَهْدِهِ عن الماء .

❁ قوله : (ولقد أَرَانِي . . .) إلىٰ آخره : (الدَّرِيئة) بفتح الدال المُهمَلة والهمزِ ، وكسرِ الراء والمدِّ : الحَلْقةُ التي يُتعلَّمُ عليها الطَّعْنُ والرَّمْيُ ، وهو منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ لأجله ، و(تارةً) : نصبٌ على المصدر ؛ كما في

البَصْريِّينَ ؛ فالأَوْلىٰ علىٰ هـٰذا : جَعْلُهُ بدلاً .

❁ قوله : (مفعولٌ لأجله) فيه : أَنَّهُ مفعولٌ ثانٍ إن كان (أَرَىٰ) مضارعَ (رأى) العِلْميَّةِ ، أو حالٌ إن كانَ مضارعَ البَصَريَّة .

---

(١) البيت لقَطَري بن الفُجاءة ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٣/ ٤١٤) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٤٠) ، و« المساعد » (١/ ٥٨٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٤٣) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٢٤١ـ١٢٤٢) .

(٣) القاموس المحيط (٣/ ٣٤٢) .

أي : مِنْ جانبِ يميني .

٣٧٩ـ و(مُذْ) و(مُنْذُ) اسمانِ حيثُ رَفَعَا أو أُولِيَا الفعلَ كـ (جئتُ مُذْ دَعَا)

(مرَّةً) و(طَوْراً) ، وتُجمَعُ علىٰ : (تاراتٍ) و(تِيَرٍ) ، و(أمامي) : معطوفٌ علىٰ (يميني) ، والتقديرُ : (ومِنْ عن أمامي تارةً أُخْرىٰ) .

ومحلُّ الاستشهادِ : (مِنْ عن) ؛ فإنَّها اسمٌ .

❁ قوله : (حيثُ رَفَعَا) حيثُ : ظرفُ مكانٍ مضافٌ إلىٰ جملة (رَفَعَا) ، وقولُهُ : (أو أُولِيَا) : معطوفٌ عليها ، والألفُ فيه : نائبٌ عن الفاعل مفعولٌ أوَّلُ ،

والمعنىٰ : ولقد أعلمُ أو أُبصِرُ نَفْسي دَرِيئةً للرِّماح ـ يعني : شبيهةً بالحَلْقة ؛ أي : الدُّرُوعِ ـ التي يُتعلَّمُ عليها الطَّعْنُ بالرِّماح ، حالَ كونِ تلك الرِّماحِ كائنةً مِنْ جانبِ يميني مرَّةً ، ومِنْ جانبِ أمامي مرَّةً أُخْرىٰ .

ولعلَّ الأظهرَ : أنَّ (أَرَىٰ) مضارعُ (رأى) البَصَريَّة ، وأنَّ (دَرِيئةً) حالٌ بعدَ حالٍ ؛ أي : ولقد أُبصِرُ نَفْسي حالةَ كوني مُتعرِّضاً للرماح وناصِباً نفسي لها بسبب كمال تعرُّضي للأعداء ـ وهو دليلُ شدَّةِ الشجاعة وكمالِ الإقدام ـ وحالةَ كوني مِثْلَ الدَّرِيئةِ مِنْ حيثُ كَثْرةُ ما يتوجَّهُ إليَّ مِنَ الرماح كذلك .

❁ قوله : (مفعولٌ أوَّلُ) لعلَّهُ : (ثانٍ) ، وقولُهُ : (مفعولُهُ الثاني) لعلَّهُ : (الأوَّل) ؛ لأنَّ الفاعلَ في المعنىٰ هو الذي يُجعَلُ مفعولاً أوَّلَ .

٣٨٠ـ وإنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ فكـ (مِنْ) هُمَا وفي الحُضُورِ معنىٰ (في) ٱستَبِنْ

يُستعمَلُ (مُذْ) و(منذُ) اسمَينِ : إذا وَقَعَ بعدَهُما الاسمُ مرفوعاً ، أو وَقَعَ بعدَهُما فعلٌ .

فمثالُ الأوَّلِ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومُ الجمعةِ) ، (أو مُذْ شهرُنا) ؛ فـ(مُذْ) : اسمٌ مبتدأ ، . . . .

و(الفعلَ)[1] : مفعولُهُ الثاني .

* قوله : (وفي الحُضُورِ . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ(ٱستَبِنْ) ، و(معنىٰ) : مفعولٌ به مُقدَّم ، ومُتعلَّقُ (ٱستَبِنْ) : محذوفٌ ؛ أي : استَبِنْ بهما معنىٰ (في) في الحُضُور .

* قوله : (اسمٌ مبتدأ) ، والمُسوِّغُ لـ(مُذْ) و(مُنْذُ) ـ مع كونِهما نكرةً ، ومع كونِ الخبرِ معرفةً في نحو : (مُذْ يومُ الجمعةِ) ـ . . النَّظَرُ للتعريف المعنويِّ ؛ لأنَّ نحوَ : (مُذْ يومُ الجمعةِ) معناه : مُدَّةُ عدمِ الرؤيةِ يومُ الجمعة .

---

* قوله : (معناه : مُدَّةُ عدمِ الرؤيةِ يومُ الجمعة) المُناسِبُ : (أوَّلُ مُدَّةِ . . .) إلىٰ آخره ، كما يأتي له بعدُ[2] ؛ لأنَّ هـٰذا المثالَ مِنْ قَبيلِ الماضي لا الحاضرِ .

---

(١) المُرادُ : الفعلُ الماضي ؛ فلا يُقالُ : (مُذْ يقومُ) ؛ لأنَّ عاملَها لا يكونُ إلا ماضياً ، فلا يجتمعُ مع المستقبل ، ولو قال : (أو أُوليا الجملةَ نَحْوُ « مُذْ دَعَا ») . . لشَمِلَ الجملةَ الاسميَّة أيضاً . « خضري » (١/ ٤٧٥) .

(٢) انظر (٣/ ٥٦٥) .

خبرُهُ : ما بعدَهُ ، وكذلك (منذُ) ، وجوَّز بعضُهُم أنْ يكونا خبرَينِ لِمَا بعدَهُما[1] .

ومثالُ الثاني : (جئتُ مُذْ دعا) ؛ فـ (مُذْ) : اسمٌ منصوبُ المحلِّ على الظرفيَّة ، والعاملُ فيه : (جئتُ) .

انتهى « ابن قاسم »[2] .

وأصلُ (مُذْ) : (مُنْذُ) ؛ بدليل رجوعِهِم إلىٰ ضمِّ الذال مِنْ (مُذ) عندَ مُلاقاة الساكنِ ؛ نحوُ : (مُذُ اليوم) ، ولولا أنَّ الأصلَ الضمُّ لَكَسَرُوا ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[3] .

* قوله : (خبرُهُ : ما بعدَهُ) ، والتقديرُ : (أوَّلُ زمنِ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعةِ) ، و(أَمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ شهرُنا) .

* قوله : (خبرَينِ لِمَا بعدَهُما) ، والمعنىٰ : (بَيْني وبَيْنَ الرؤيةِ شهرُنا) .

* قوله : (منصوبُ المحلِّ على الظرفيَّة) مضافٌ ؛ قيل : إلى الجملة ، وقيل : إلىٰ زمنٍ مضافٍ إلى الجملة ، وقيل : إنَّ كلّاً مِنْ (مُذْ) و(منذُ) مبتدأٌ ، فيجبُ تقديرُ زمنٍ مضافٍ إلى الجملةِ ....

---

* قوله : (وقيل : إلىٰ زمنٍ مضافٍ إلى الجملة) انظر : ما الدَّاعي إلىٰ

---

(١) جوَّزه الأخفشُ والزَّجَّاج والزَّجَّاجي ، وقال أكثرُ الكُوفيِّينَ ـ واختاره المُصنِّف في « شرح التسهيل » ـ : هما ظرفانِ مضافان لجملةٍ حُذِفَ فعلُها وبقي فاعلُها ، والأصل : (مذ كان يومُ الجمعة) ، وقال بعضُ الكُوفيِّينَ : هما ظرفانِ ، والاسمُ بعدهما خبرٌ لمبتدأ محذوف ؛ أي : ما رأيته من الزمن الذي هو يومُ الجمعة . انظر « مغني اللبيب » (١/٤٤٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/١٤١٨) ، و« شرح التسهيل » (٢/٢١٧) .

(٢) جاء منقولاً عن خطه في هامش « حاشيته علىٰ شرح ابن الناظم » (ق/١٠٩) .

(٣) شرح الأشموني (٢/٢٩٨) .

وإنْ وَقَعَ ما بعدَهُما مجروراً . . فهما حرفا جرٍّ بمعنىٰ (مِنْ) إن كان المجرورُ ماضياً[1] ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعةِ) ؛ أي : مِنْ يومِ الجمعة[2] ، وبمعنىٰ (في) إن كان حاضراً ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِنا) ؛ أي : في يومِنا .

يكونُ هو الخبرَ ، قاله في « المغني »[3] ، وقولُهُ : (وقيل : إلىٰ زمن. . .) إلىٰ آخره : يكونُ إضافةُ (مُذْ) إليه مِنْ إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ .

❀ قوله : (بمعنىٰ « مِنْ » إن كان. . .) إلىٰ آخره ، و(بمعنىٰ « في ». . .) إلىٰ آخره : محلُّ هـٰذا : مع المعرفةِ ، فإن كان المجرورُ بهما نكرةً . . كانا بمعنىٰ (مِنْ) و(إلىٰ) معاً ؛ فقولُكَ : (ما رأيتُهُ مُذْ ـ أو مُنْذُ ـ يومَينِ) . . معناه : (ما رأيتُهُ مِنِ ابتداءِ هـٰذه المُدَّةِ إلى انتهائها) .

تقدير الزمنِ علىٰ هـٰذا القولِ معَ كونِهِ ظرفاً ؟[4] .

❀ قوله : (يكونُ هو الخبرَ) ؛ أي : لتوقُّفِ صحَّةِ الإخبارِ عليه .

❀ قوله : (نكرةً) ؛ أي : معدودةً ؛ إذ لا يجوزُ : (مذ يومٍ) ؛ لِمَا تقدَّم

---

(١) في هامش (ج) : (قوله : « وإن وقع ما بعدَهُما مجروراً . . فهما حرفا جرٍّ » ، وقيل : إنَّهُما ظرفانِ مضافانِ لهـٰذا المجرور في موضعِ نصبٍ بالفعل الذي قبلهما ، وعلىٰ هـٰذا : فهما اسمان في كلِّ موضع) .

(٢) وتكون (مِنْ) فيه ابتدائيَّةً ، كما في « الصبان » (٢/ ٣٤٣) ، وسمَّاها الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٧٦) بالبيانيَّة .

(٣) مغني اللبيب (١/ ٤٤٩) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٤٣) .

٣٨١ـ وبعدَ (مِنْ) و(عَنْ) وباءٍ زِيدَ (ما) فلـم يَعُـقْ عـنَ عَمَـلٍ قـد عُلِمَـا

تُـزادُ (مـا) بعـدَ (مِـنْ) و(عـن) والبـاءِ ، فـلا تَكُفُّهـا عـن العمـل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾ [نوح : ٢٥] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

٣٨٢ـ وزِيدَ بعدَ (رُبَّ) والكافِ فكَفْ وقـد تَلِيهِمـا وجَـرٌّ لـم يُكَـفْ

---

* قوله : (وبعدَ) مُتعلِّقٌ بقوله : (زِيدَ) بكسر الزاي .

* قوله : (فلم يَعُقْ) الضميرُ في الفعل : عائدٌ علىٰ (ما) .

* قوله : (فلا تَكُفُّها عن العمل) ؛ لعدم إزالتِها الاختصاصَ .

* قوله : (وزِيدَ) بكسر الزاي ، نائبُ فاعلِهِ : ضميرُ (ما) ، وفاعلُ (كَفْ) و(تَلِيهِما): (ما) أيضاً[1] ، وضميرُ التثنيةِ في (تَلِيهِما) : لـ (رُبَّ) والكافِ .

مِنْ شرط تعيُّنِ مجرورِهما ، وأشار إليه المُحشِّي بالمثال[2] .

---

(١) في (هـ) والنسخة التي شرح عليها العلامة الخضري (١/٤٧٧) : (يليهما) بالتذكير ، وهو باعتبار لفظ (ما) ، والمثبت موافق لـ (ل) .

(٢) انظر (٣/ ٥٠٠ـ ٥٠١) .

تُزادُ (ما) بعدَ الكافِ و(رُبَّ) ، فَتَكُفُّهُما عن العمل ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

٢١٤ـ فإنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايا كمـا الحَبِطـاتُ شَـرُّ بنـي تميـمِ

وقولِهِ[2] : [من الخفيف]

❀ قوله : (فإنَّ الحُمْرَ) بضمِّ الحاء المُهمَلة وسكونِ الميم تخفيفاً : جمعُ (حمار) ، و(الحَبِطات) : جمعُ (حَبِطَة) ، وكان الحارثُ بنُ عمرِو بنِ تميمٍ يُسمَّى الحَبِطَ ؛ لأنَّهُ كان في سفر ، فأكلَ مِنَ الحَنْدَقُوقِ ـ اسم نبت ـ فانتفخ بطنُهُ ، فسُمِّيَ حَبِطاً ؛ لأنَّ انتفاخَ البطنِ يُسمَّىٰ حَبَطاً ، ثمَّ سُمِّيَ كلُّ أولاده حَبِطاتٍ .

❀ قوله : (لأنَّ انتفاخَ البطنِ) ؛ أي : مِنْ هـٰذا النَّبْتِ بخصوصه ، كما قيل ، أو مِنْ كلِّ شيءٍ ، كما قيل به أيضاً .

---

(١) البيت ثالث أبيات ثلاثة لزياد الأعجم في « ديوانه » (ص٩٧) ، والبيتان قبله :

وأَعلَـمُ أنَّنـي وأبـا حُمَيـدٍ كمـا النَّشْـوانُ والـرجـلُ الحليمُ
أُريـدُ حيـاتَـهُ ويُـريـدُ قَتْلِـي وأعلـمُ أنَّـهُ الـرجـلُ اللئيـمُ

ويُلاحَظ : أنَّ رَوِيَّ هـٰذَين البيتَينِ مرفوعٌ ؛ ففي الشاهد إقواء ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ٣٢٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٧٥ـ١٢٧٦) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٢٠٤ـ٢١٣) .

(٢) البيت لأبي دُوَادٍ الإيادي في « ديوانه » (ص٩٩) ضمن قصيدة يذكر فيها منازل قومه التي كانوا ينزلون بها من العراق ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٧٢) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٩٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٧١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨٨) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٠ـ ١٢٦١) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٥٨٦ـ ٥٩٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ١٩٨ـ٢٠٣) .

٢١٥ـ رُبَّما الجامِلُ المُؤبَّلُ فيهِمْ   وعَنَاجِيجُ بينَهُنَّ المِهَارُ

وقد تُزادُ بعدَهُما ولا تكُفُّهُما عن العملِ ، وهو قليلٌ ؛ كقوله[1] : [من السريع]

٢١٦ـ مَاوِيَّ يا رُبَّتَما غارةٍ   شَعْواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ

والشاهدُ : في (كما الحَبِطاتُ) ؛ فإنَّ (ما) قد كفَّتِ الكافَ عن العمل ، و(الحَبِطاتُ) : مبتدأ ، خبرُهُ : ما بعدَهُ .

❀ قوله : (رُبَّما الجامِلُ المُؤبَّلُ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في (رُبَّما) ؛ حيثُ دخلتْ (ما) علىٰ (ربَّ) فكفَّتْها عن العمل ، ودخلتْ (ربَّ) على الجملة الاسميَّة .

و(الجامِلُ) بالجيم : القطيعُ مِنَ الإبلِ مع رُعاتِهِ ، و(المُؤبَّلُ) بالمُوحَّدة المُشدَّدة ؛ أي : المُقتَنِي ؛ يُقال : (أَبَّلَ الرجلُ) ؛ أي : اتَّخَذَ إبلاً ، و(العَنَاجِيجُ) : جمعُ (عُنْجُوجٍ) بالضمِّ : طويلُ الأعناق مِنَ الخيل ، و(المِهار) بكسر الميم : جمعُ (مُهْر) بضمِّها ؛ وهو ولدُ الفرس ، والأُنثىٰ : (مُهْرة) .

❀ قوله : (ماوِيَّ يا رُبَّتَما . . .) إلىٰ آخره : . . . .

. . . .

---

(١) البيت أول أبياتٍ أربعة لضَمْرة بن ضَمْرة النَّهْشَلي أوردها أبو زيد الأنصاري في « النوادر في اللغة » (ص٢٥٣ـ٢٥٤) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٧٢) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٩٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٨) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٧٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٢ـ١٢٦٣) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٣٨٤ـ٣٨٦) .

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

هو مِنَ الرجز[2] ؛ أي : يا ماويَّةُ ؛ فهو منادىً مُرخَّمٌ ، و(يا) في قوله : (يا رُبَّتَما) : للتنبيه .

. . . .

---

(١) البيت لعمرو بن بَرَّاقةَ الهَمْداني ضمن قصيدة أوردها القالي في « الأمالي » (٢/ ١٢٢) ، وابن المبارك في « منتهى الطلب » (٤/ ٢٠٣) ، ومطلعها :

تقـولُ سُليمـىٰ لا تَعَـرَّضْ لتَلْفَـةٍ … وليلُكَ عن ليلِ الصعاليكِ نائمُ
وكيف ينامُ الليلَ مَنْ جُلُّ حالِهِ … حُسامٌ كلونِ الملحِ أبيضُ صارمُ

وسبب هـٰذه القصيدة : أنَّهُ أغار رجلٌ مِنْ مُراد يُقال له حَرِيمٌ علىٰ إبل عمرو بن برَّاقة الهَمْداني وخيل له ، فذهب بها ، فأغار عمرٌو فاستاق كلَّ شيء لحَرِيم ، فأتىٰ حَرِيمٌ بعدَ ذلك يطلب إلىٰ عمرو أنْ يَرُدَّ عليه بعضَ ما أَخَذَ منه ، فامتنع وقال هـٰذه القصيدة ، ومنها :

كَـذَبْتُـم وبيـتِ اللهِ لا تـأخـذونَهـا … مُـراغَمـةً مـا دامَ للسيـفِ قـائـمُ
أفـاليـومَ أُدعـىٰ للهـوداةِ بعـدَمـا … أُجِيلَ على الحيِّ المُذاكي الصَّلادمُ
فلا صُلْحَ حتىٰ تُقْدَعَ الخيلُ بالقَنَا … وتُضرَبَ بالبِيض الرِّقاقِ الجماجمُ

إلىٰ أن قال ـ وهو آخر القصيدة ـ :

إذا جـرَّ مَـوْلانـا علينـا جَـرِيـرةً … صَبَـرْنـا لهـا إنَّـا كـرامٌ دعـائـمُ
وننصرُ مولانا . . . . … . . . .

والبيـت مـن شـواهـد : « شـرح التسهيـل » (٣/ ١٧١) ، و« شـرح ابـن النـاظـم » (ص٢٦٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٧٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٩٧) ، و« مغنـي اللبيـب » (١/ ٢٤٤ـ٢٤٥) ، و« المسـاعـد » (٢/ ٢٧٩) ، و« المقـاصـد الشافية » (٣/ ٧٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٣ـ١٢٦٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٥٧ ـ ٥٩) .

(٢) وكذا في « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٢) ، ولعله من بحر السريع ، والله تعالىٰ أعلم .

٢١٧ـ ونَنصُـرُ مَـوْلانـا ونَعلَـمُ أنَّـهُ كما الناسِ مجرومٌ عليهِ وجارِمُ

٣٨٣ـ وحُذِفَتْ (رُبَّ) فجَرَّتْ . . . .

والشاهدُ : في (رُبَّتَما غارةٍ) ؛ حيثُ جَرَّتْ مع دخولِ (ما) علىٰ (رُبَّ)[1] .

و(الشَّعْواءُ) بالعين المُهمَلة : الغاشيةُ المُتفرِّقة ، و(اللَّذْعة) بالمُعجَمة ثمَّ المُهملة : مِنْ (لَذَعَتْهُ النارُ) ؛ أي : أَحْرَقَتْهُ ، وأمَّا (اللَّدْغة) بالمُهمَلة ثمَّ المُعجَمة . . فهي القَرْصةُ مِنْ لدغ العقرب ، و(المِيسَم) بكسر الميم : آلةُ الوَسْم ؛ أي : الكَيِّ .

❁ قوله : (ونَنصُرُ مَوْلانا . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في قوله : (كما الناسِ) ، والواوُ في قوله : (مجرومٌ عليه وجارم) : بمعنىٰ (أو) ، وهو مِنَ (الجُرْمِ) بضمِّ الجيم ؛ وهو الذنبُ ، ويُرْوىٰ بدلَهُ : (مظلومٌ عليه وظالمُ) .

❁ قوله : (وحُذِفَتْ « رُبَّ ») ؛ أي : لفظاً ، (فجَرَّتْ) مَنْوِيَّةً[2] .

❁ قوله : (بمعنىٰ « أو ») يحتملُ : بقاؤُها علىٰ حالها .

(١) قوله : (علىٰ رب) هو مِنْ إقامة الظاهر مُقامَ المضمر ، والأصل : (عليها) .

(٢) صريحه وصريح « المتن » و« الشرح » : أنَّ الجرَّ بعدَ المذكوراتِ بـ (رُبَّ) المحذوفةِ لا بها ، وهو الصحيحُ عند البَصْريِّينَ في الواو ، وحكىٰ في « التسهيل » الاتفاقَ عليه في (بل) والفاء ، ولعلَّ الناظمَ لم يعتبر ما نُقل عن بعضهم مِنَ الجر بهما ؛ لنيابتهما مَنَابَ (رب) ، كما قال الكُوفيُّونَ في الواو . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧٨ـ ٤٧٩) .

. . . . بعدَ (بلْ)   والفا وبعدَ الواوِ شاعَ ذا العَمَلْ

لا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عملِهِ ، إلا في (رُبَّ) بعدَ الواو ، وفيما سنذكرُهُ[1] ، وقد وَرَدَ حذفُها بعدَ الفاء و(بل) قليلاً .

فمثالُهُ بعدَ الواوِ : قولُهُ[2] : [من مشطور الرجز]

وقاتِمِ الأعماقِ خاوِي المُخْتَرَقِنْ

ومثالُهُ بعدَ الفاء : قولُهُ[3] : [من الطويل]

---

* قوله : (بعدَ « بلْ » والفا) ؛ أي : علىٰ قِلَّةٍ ، كما يُرشِدُ إليه تقييدُهُ الواوَ بالشُّيُوع .

* قوله : (وقاتِمِ الأعماقِ) تقدَّم الكلامُ عليه في أوَّل الكتاب[4] .

---

* قوله : (أي : علىٰ قِلَّةٍ) ظاهرُهُ : استواءُ (بل) و(الفاء) في القِلَّة ،

---

(١) انظر (٣/ ٥٧٦ـ٥٧٨) .

(٢) سبق تخريجه في (١/ ٢٨٣) .

(٣) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٢) ضمن معلقته الشهيرة ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٨٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٧٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧٠٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٦٨ـ ٤٦٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٦ـ١٢٦٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ١٨٥ـ١٨٩) .

(٤) انظر (٣/ ٢٨٣ـ٢٨٤) .

٢١٨ـ فمِثْلِكِ حُبْلىٰ قد طَرَقْتُ ومُرضِعٍ فأَلْهَيْتُها عن ذِي تمائمَ مُحْوِلِ

---

* **قوله** : (**فمِثْلِكِ حُبْلىٰ**. . .) إلىٰ آخره : (**قد طَرَقْتُ**) ؛ أي : **أَتَيْتُها** ليلاً ، ويُرْوىٰ : (**فمِثْلِكِ** بِكْراً قد طَرَقْتُ وثَيِّباً) ، ويُرْوىٰ : (ومُرضِعاً)[١] ، و(**أَلْهَيْتُها**) : أَشْغَلْتُها ، و(**التمائم**) : هي التعاويذُ ؛ جمعُ (تميمة) ، و(**المُحْوِل**) بضمِّ الميم ؛ مِنْ (أحالتِ الدارُ وأَحْوَلَتْ) ؛ أي : أتىٰ عليها حَوْلٌ ، ويُرْوىٰ بدلَهُ : (مُغْيَل) بضمِّ الميم وإسكان الغينِ المُعجَمة وفتح المُثنَّاة التحتيَّة[٢] ؛ وهو الذي تُؤتَىٰ أمُّهُ وهي تُرضِعُ ، وإنَّما خصَّ الحُبْلىٰ والمُرضِعَ بذلك ؛ لأنَّهما أزهدُ النساء في الرجال وأقلُّهُنَّ شَغَفاً بهم ، ومع ذلك قد تَعَلَّقْنَ به ومِلْنَ إليه .

وليس **كذلك** ، بل الفاءُ كثيرةٌ ، وقِلَّتُها بالنسبة للواو ، و(بل) نادرةٌ .

* **قوله** : (**أَشْغَلْتُها**) لغةٌ رديئة ، **والفصيحةُ** : (**شَغَلْتُها**)[٣] .

* **قوله** : (**قد تَعَلَّقْنَ**. . .) إلىٰ آخره : **الأنسبُ** : (**تَعَلَّقتا ومَالَتا**) ، إلا أنَّهُ راعىٰ أفرادَ (كلٍّ) ، أو أنَّ الجمعَ ما فوقَ الواحد .

---

(١) هو كذلك في « ديوانه » والنسخة (و) .

(٢) هو كذلك في « ديوانه » والنسخة (و) .

(٣) ومن اللطائف في ذلك : أنَّ بعضَ عُمَّال الوزير الصاحب بن عبَّاد كَتَبَ له في رُقْعة : (إنْ رأىٰ مولانا إِشْغالي في شيء أرتزقُ به) ، فوقَّع عليها : (مَنْ كَتَبَ « إِشْغالي ». . لا يصلُحْ لأَشْغالي) . انظر « تصحيح التصحيف » (ص ١١٠) ، و« تاج العروس » (٢٩/ ٢٦٥ـ٢٦٦) .

ومثالُهُ بعدَ (بل) : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢١٩ـ بل بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ
لا يُشترىٰ كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

---

* قوله : (بل بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ . . .) إلىٰ آخره : (الفِجَاجُ) بكسر الفاء : جمعُ (فَجٍّ) بفتحها : الطُّرُقُ ، و(القَتَم) بالمُثنَّاة الفوقيَّة : الغُبَار ، و(جَهْرَمُهْ) قيل : أصلُهُ : (جَهْرَمِيَّة) بياء النسبة[2] ؛ وهي بُسُطٌ تُنسَبُ إلىٰ قريةٍ بفارسَ تُسمَّىٰ (جَهْرَمَ) بفتح الجيم .

---

* قوله : (تُنسَبُ إلىٰ قريةٍ بفارسَ) ، ولعلَّ المعنىٰ على التشبيه ؛ لأنَّ هٰذه البلدةَ غيرُ القريةِ المذكورة ؛ ولذلك اختار بعضُهُم تفسيرَ الجَهْرَمِ بالبُسُط مِنَ الشَّعَر مطلقاً[3] .

---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٥٠) ضمن أرجوزة طويلة يمدح بها أبا العباس السفاح ، ومطلعها :

قلتُ لِزِيرٍ لم تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ
ضِلِّيلُ أَهْواءِ الصِّبا يُندِّمُهْ
هل تعرفُ الرَّبْعَ المُحِيلَ أَرْسُمُهْ
عَفَتْ عَوَافِيهِ وطالَ قِدَمُهْ

وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٨٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٧٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧٠٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٦٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣ـ١١) .

(٢) وقد حُذفت للضرورة . « خضري » (١/ ٤٧٩) .

(٣) انظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٩٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٦) .

والشائعُ مِنْ ذلك : حذفُها بعدَ الواو .

وقد شذَّ الجرُّ بـ (رُبَّ) محذوفةً مِنْ غيرِ أنْ يتقدَّمَها شيءٌ ؛ كقوله[1] : [من المنسرح]

٢٢٠ـ رَسْـمِ دارٍ وقفـتُ فـي طَلَلِـهْ كِـدْتُ أَقْضِـي الحيـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ

والشاهدُ : إضمارُ (رُبَّ) بعدَ (بل) .

* قوله : (رَسْمِ دارٍ . . .) إلىٰ آخره : (الرَّسْم) : ما ظَهَرَ مِنْ آثارِ الدار ؛ كالرَّماد ، و(الطَّلَل) بفتحتَين : ما بَقِيَ منها ، وقولُهُ : (مِنْ جَلَلِهْ) بفتح الجيم ؛ أي : مِنْ أجله ، وقيل : مِنْ عِظَمه في عيني ، والأصوبُ : الأوَّلُ ، ويُطلَقُ الجَلَلُ : على الشديد والهيِّن ؛ فهو مِنْ أسماء الأضداد ، والمُرادُ هنا : عِظَمُ الوَجْدِ لا الرسمِ ، ويُقالُ أيضاً : فعلتُهُ مِنْ جَلَلِكَ ؛ أي : مِنْ أجلك ، نقله ياسينُ عن ابن هشام[2] .

---

* قوله : (« الرَّسْم » : ما ظَهَرَ مِنْ آثارٍ . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ الطَّلَلَ أعمُّ مِنَ الرَّسْم ، وفي كلام غيرِهِ المُغايرةُ بينهما ؛ حيثُ فسَّر الرَّسْمَ : بما كان لاصِقاً بالأرض مِنْ رمادٍ ونحوِهِ ، والطَّلَلَ : بما شَخَصَ ـ أي : ارتفعَ ـ مِنْ وَتِدٍ ونحوِهِ .

---

(١) البيت مطلع قصيدة لجميل بُثَينة في « ديوانه » (ص١٨٧) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٨٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٩٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٧٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٧٦) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٧٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧٠٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٩ـ١٢٧٠) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٢٠ـ ٢٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٨١ـ ٨٥) .

(٢) حاشية ياسين على التصريح (٢/ ٢٣) .

٣٨٤ـ وقد يُجَرُّ بسِوَىٰ (رُبَّ) لَدَىٰ حــذفٍ وبعضُــهُ يُــرىٰ مُطَّــرِدَا

الجرُّ بغير (ربَّ) محذوفاً علىٰ قسمَينِ : مُطَّرِدٍ ، وغيرُ مُطَّرد .

فغيرُ المُطَّرِدِ : كقول رُؤْبةَ لمَنْ قال له : (كيفَ أصبحتَ ؟) : (خيرٍ والحمدُ لله) ، التقديرُ : (علىٰ خير)[1] ، . . . .

والشاهدُ : في جرِّ (رَسْم) بـ (رُبَّ) محذوفةً مِنْ غير تقدُّم شيء .

❀ قوله : (مُطَّرِدَا) فائدة : قال ابنُ هشامٍ في « شرحه على الشافية » : (اعلَمْ : أنَّهُم يستعملون : « غالباً » ، و« كثيراً » ، و« نادراً » ، و« قليلاً » ، و« مُطَّرِداً » ؛ فالمُطَّرِدُ لا يتخلَّفُ ، والغالبُ أكثرُ الأشياء[2] ، والكثيرُ دونه ، والقليلُ دونه ، والنادرُ أقلُّ مِنَ القليل ؛ فالعشرونَ بالنسبة إلىٰ ثلاثةٍ وعشرينَ غالبُها ، والخمسةَ عَشَرَ بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالب ، والثلاثةُ قليلٌ ، والواحدُ نادرٌ .

فاعلَمْ بهـٰذا مراتبَ ما يُقالُ فيه : كثيرٌ ، وغالبٌ ، ونادرٌ ، وقليلٌ) انتهىٰ « نُكَت »[3] .

. . . .

---

(١) انظر « شرح ابن الناظم » (ص٢٧٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٧٩) .
(٢) ولـٰكنَّهُ يتخلَّف . « نكت » (ق/ ١٤١) .
(٣) نكت السيوطي (ق/ ١٤١) .

وقولِ الشاعر[1] : [من الطويل]

٢٢١ـ إذا قِيلَ أيُّ الناسِ شَرُّ قَبيلةٍ   أشارتْ كُلَيبٍ بالأَكُفِّ الأصابعُ

أي : أشارتْ إلىٰ كُلَيبٍ ، وقولِهِ[2] : [من الكامل]

٢٢٢ـ وكَـرِيمـةٍ مِـنْ آلِ قيـسَ أَلَفْتُـهُ   حتـىٰ تَبَـذَّخَ فـٱرتقـى الأَعْـلامِ

❀ قوله : (إذا قِيلَ أيُّ الناسِ. . .) إلىٰ آخره : (كُلَيب) بالتصغير : اسمُ قبيلةٍ ، و(الأصابع) : فاعلُ (أشارتْ) .

❀ قوله : (وكَرِيمةٍ مِنْ آلِ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : رُبَّ رجلٍ كريمةٍ نَفْسُهُ ،

. . . .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٧٣) ضمن مناقضة يهجو بها جريراً ، ومطلعها :

مِنَّا الذي اختِيرَ الرجالَ سماحةً   وخيراً إذا هبَّ الرياحُ الزَّعازِعُ

وأغلب أبياتها شواهد في كتب النحو ، ومن أبياتها الشهيرة :

أولئـكَ آبـائـي فجِئْنـي بمِثْلِهِـم   إذا جمَعَتْنـا يـا جـريـرُ المجـامـعُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٩٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٩٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٨٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٨١) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٧٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٣) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧٠٧ـ ٧٠٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٨٨ـ ٩٨٩ ، ٣/ ١٢٨٢ـ١٢٨٣) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١١٣ـ ١١٨) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٧ـ٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٩٣) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٧٠) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٤٣١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٦٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٧١ـ١٢٧٢) .

أي : فارتقىٰ إلى الأعلام .

والمُطَّرِدُ : كقولك : (بكم درهمٍ اشتريتَ هـٰذا ؟) ؛ فـ (دِرْهم) : مجرورٌ بـ (مِنْ) محذوفةً عندَ سيبويهِ والخليل ، وبالإضافة عندَ الزجَّاجِ[1] ؛ فعلىٰ مذهب سيبويهِ والخليلِ : يكونُ الجارُّ قد حُذِفَ وأُبقِيَ عملُهُ ، وهـٰذا مُطَّرِدٌ عندَهُما في مُميِّزِ (كم) الاستفهاميَّةِ إذا دَخَلَ عليها حرفُ الجرِّ .

وحَذَفَ التنوينَ مِنْ (قَيْس) ؛ للضرورة ، أو مَنَعَهُ الصرفَ للعلميَّة والتأنيث ؛ لأنَّهُ بمعنى القبيلة ، و(أَلَفْتُهُ) بفتح اللام ؛ أي : أَعْطَيتُهُ ألفاً ، وهو مِنْ بابِ (ضَرَبَ يَضرِبُ) ، وأمَّا (أَلِفْتُهُ) بكسر اللام مِنَ الأُلْفة . . فهو مِنْ بابِ (عَلِمَ يَعلَمُ) ، و(تَبَذَّخَ) بالمُثنَّاة الفوقيَّة فمُوحَّدةٍ وبخاء مُعجَمة ؛ أي : تكَبَّرَ ؛ مِنَ (البَذَخ) بفتحتَينِ ؛ وهو الكِبْر ، و(الأَعْلام) : جمعُ (عَلَم) ؛ وهو الجبلُ .

قال العَيْنيُّ : (وهـٰذا البيتُ اشتملَ علىٰ ثلاثة أمورٍ مُتعسِّفة :

❀ **قوله : (وهـٰذا البيتُ اشتملَ علىٰ ثلاثة أمورٍ مُتعسِّفة . . .) إلىٰ آخره :**

قد يُقالُ : إنَّ التاءَ في (كريمة) للتأنيث ، والموصوفَ محذوفٌ ؛ أي : نَفْسٍ كريمةٍ ، وليستْ للمبالغة ؛ علىٰ أنَّهُ جَعَلَهُ فيما تقدَّم نعتاً سببيّاً ؛ حيثُ قال : (أي : ربَّ رجلٍ كريمةٍ نَفْسُهُ) ، فخرجتِ التاءُ عن المبالغة أيضاً .

وحيثُ أُرِيدَ بـ (قيس) القبيلةُ . . كان عدمُ صرفِهِ مُتعيِّناً ، **فلم يبقَ إلا أمرٌ واحد .**

---

(١) سيأتي تحرير هـٰذه المسألة وما يتعلَّق بها في (٥/ ١٩٢-١٩٣) .

الأَوَّلُ : في قوله : « كَرِيمة » ؛ حيثُ أَدْخَلَ الهاءَ فيه للمبالغة ، وهـٰذا ليس مِنْ أمثلتها ؛ إذ هي : « **فَعَّالةُ** » ؛ كـ« نَسَّابةٍ » ، و« **فَعُولةُ** » ؛ كـ« فَرُوقة » ، و« **مِفْعالةُ** » ؛ كـ« مِهْدارة »[1] .

والثاني : حذفُ التنوينِ مِنْ « قَيْس » للضرورة .

والثالثُ : حذفُ « إلىٰ » في قوله : « الأعلام »)[2] .

. . . .



(1) في « المقاصد » : (مهذارة) بالمعجمة .

(2) المقاصد النحوية (٣/ ١٢٧١-١٢٧٢) .

الإضافة

. . . .

(الإضافةُ)

❁ قوله : (الإضافةُ) هي لغةً : الإمالةُ والإسناد ؛ يُقالُ : (أَضَفْتُ ظَهْري إلى الحائط) ؛ أي : أَمَلْتُهُ وأسندتُهُ إليه ، واصطلاحاً : نسبةٌ تقييديَّةٌ بين شيئَينِ ؛ الأوَّلُ منهما جارٌّ للثاني لفظاً أو مَحَلّاً[1] ، ويُسمَّى الأوَّلُ : مضافاً ، والثاني : مضافاً إليه ، وقيلَ بالعكس ، ويُطلَقُ كلٌّ منهما على الآخَرِ .

وعَمَلُ الأوَّلِ في الثاني لاقتضائه إيَّاه ، كاقتضاء كلِّ عاملٍ معمولَهُ ؛ أي : مع تضمُّنِهِ معنىٰ (مِنْ) أو (في) أو اللامِ ، وقيل : لنيابته عن حرف الجرِّ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

[الإضافةُ]

❁ قوله : (ويُطلَقُ . . .) إلىٰ آخره : هو قولٌ ثالث ؛ فكان المُناسِبُ : (وقيل : كلٌّ منهما لكلٍّ منهما) .

---

(١) وعينُ (الإضافة) ياءٌ ؛ لأنها مشتقَّةٌ من (الضيف) . « صبان » (٢/٣٥٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/٥٩٦) .

٣٨٥ـ نُوناً تَلِي الإعرابَ أو تَنْوِينَا   ممَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كـ (طُورِ سِينَا)
٣٨٦ـ والثانيَ ٱجْرُرْ وٱنْوِ (مِنْ) أو (في) إذا   لـم يَصْلُـحِ ٱلَّا ذاكَ والـلامَ خُـذَا

❁ قوله : (نُوناً . . .) إلىٰ آخره : مفعولٌ مُقدَّم بـ (احْذِفْ) ، وجملةُ (تَلِي الإعرابَ) : نعتٌ له ، وقولُهُ : (أو تَنْوِينَا) : معطوفٌ عليه ، وقولُهُ : (ممَّا) مُتعلِّقٌ بـ (احذفْ) .

❁ قوله : (كـ « طُورِ سِينَا ») اسمُ جبلٍ بالشام ، ويُقالُ له : طُورُ سِينِينَ ، وهٰذا مثالٌ لِمَا حُذِفَ منه التنوينُ ؛ فإنَّ (طُور) مضافٌ إلىٰ (سِينا) بالقصر للوقف ، وأصلُهُ المدُّ .

❁ قوله : (وٱنْوِ « مِنْ » أو « في » . . .) إلىٰ آخره : أشار به : إلىٰ أنَّهُ قَصْديٌّ لا تقديريٌّ ، وإنَّما لُوحِظَ الحرفُ ؛ لأنَّ الجامدَ لا يعملُ ، وقولُهُ : (إذا لم يَصلُحِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بحسَب القصدِ ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ التي علىٰ معنىٰ (في) يصحُّ أنْ تكونَ بمعنى اللام . انتهىٰ « شَنَوَاني » .

❁ قوله : (يصحُّ أنْ تكونَ بمعنى اللام) ؛ أي : إذا قُصِدَ النسبةُ والتخصيصُ ؛ وكذلك الإضافةُ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) يصحُّ أنْ تكونَ بمعنى اللام إذا قُصِدَ ما ذُكِرَ ؛ فالمدارُ : على القَصْد ؛ فقولُ المُصنِّفِ : (واللامَ خُذَا لِمَا سوىٰ ذَيْنِكَ) ؛ أي : بأنْ لم تُقصَدْ فيه الظرفيَّةُ ولا بيانُ جنس المضاف ؛ أعمَّ مِنْ أنْ يَصلُحَ لذلك القصدِ أو لا ؛ فأخذُ اللامِ المُستدعي لإرادة معناها . . مدارُهُ علىٰ كون كلٍّ مِنَ الظرفيَّة وبيانِ الجنس غيرَ مقصود .

. . . .

واعلَمْ : أنَّ الإضافةَ التي لأدنىٰ ملابسةٍ هي علىٰ ما يُفهَمُ مِنْ كلامهم : الإضافةُ التي ليستْ علىٰ معنى اللام حقيقةً ؛ بأنْ كانتْ علىٰ معنى اللام مجازاً وإن صحَّ كونُها علىٰ معنىٰ (في) أو (مِنْ) حقيقةً ، ومعنى اللامِ الحقيقيُّ : هو الاختصاصُ الكاملُ المُصحِّحُ لأنْ يُخبَرَ عن المضاف بأنَّهُ للمضاف إليه ؛ أي : مملوكٌ له ملكاً حقيقيّاً لا يُزاحِمُ الوهمُ فيه العقلَ ، أو بمنزلته بحيثُ يعدُّ الوهمُ المضافَ مِلْكاً للمضاف إليه دون غيره .

فالاختصاصُ الكاملُ : هو المِلْكُ الحقيقيُّ الذي لا يُزاحِمُ الوهمُ فيه العقلَ وما هو بمنزلته ، كما صرَّح به العصامُ في « الأطول » رادّاً علىٰ مَنِ اقتضىٰ كلامُهُ ـ كالسَّعْد في « شرح المفتاح » ـ أنَّهُ مقصورٌ على المِلْك الحقيقيِّ[1] .

فالإضافةُ في نحوِ : (مكر الليلِ) و(ضَرْب اليومِ) عندَ إرادةِ معنى اللام . . لأدنىٰ ملابسةٍ علىٰ كلٍّ مِنَ القولَينِ ، ويصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ (في) حقيقةً .

والإضافةُ في نحو : (خاتَم فضَّةٍ) عندَ إرادةِ معنى اللام . . لأدنىٰ ملابسةٍ علىٰ كلٍّ منهما ، ويصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ (مِنْ) حقيقةً .

والإضافةُ في نحوِ : (اسم اللهِ) عندَ إرادةِ اللفظِ ، ونحوِ (شجر الأراكِ) . . لأدنىٰ ملابسةٍ علىٰ كلٍّ منهما ، ولا يصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ حرفٍ حقيقةً .

---

(١) الأطول (١/ ٢٣٠) ، وانظر « شرح المفتاح » للسعد (١/ ٣٧٩) .

فنحوُ ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبا : ٣٣] يصحُّ جَعْلُها بمعنى اللامِ ؛ بجَعْل الليلِ ماكِراً مجازاً عقليّاً ؛ لأنَّهُ كما يكونُ في النِّسْبة . . . .

والإضافةُ في : (جُل الفرسِ) و(حصير المسجدِ) . . لأدنىٰ ملابسةٍ على القول الثاني دون الأوَّل ، ولا يصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ حرفٍ حقيقةً .

وكونُ الإضافة التي لأدنىٰ ملابسةٍ مجازاً . . صرَّح به عبدُ الغفور في « حواشي الجامي »[1] ؛ فقولُ المُصنِّفِ : (واللامَ خُذَا لِمَا سوىٰ ذَينِكَ) . . أعمُّ مِنْ أنْ تكونَ الإضافةُ عند أخذِها حقيقةً أو مجازاً ، والمُرادُ باللام : معناها أعمَّ مِنْ أنْ يكونَ معنىً حقيقيّاً لها أو غيرَ حقيقيٍّ .

ثمَّ إنَّ كلَّ إضافةٍ ليستْ علىٰ معنى اللامِ وجُعِلتْ علىٰ معناها مجازاً : فإنْ كانت علىٰ معنىٰ (في) أو (مِنْ) حقيقةً . . فهي مجازٌ عقليٌّ في الإسناد الإضافي باتِّفاق مِنَ السَّعْد والسيِّد ، وإن لم تكنْ علىٰ معنىٰ حرف حقيقةً . . اختُلِفَ فيها ؛ فقال السَّعْدُ : مجازٌ عقليٌّ ، وقال السيِّدُ : يتعيَّنُ المجازُ اللغويُّ ، والظاهرُ : أنَّ السَّعْدَ يُجوِّزُ فيها المجازَ اللغويَّ أيضاً ؛ إذ لا مانعَ منه ، بل في كلام العصامِ ما يُفِيدُ ذلك[2] .

❁ قوله : (بجَعْل الليلِ ماكِراً مجازاً . . .) إلىٰ آخره : قيل : (لا يُحتاجُ لهـٰذا الجَعْلِ ، إلا إذا أُرِيدَ بمعنى اللامِ اختصاصُ الفاعليَّةِ ، وهـٰذا غيرُ لازمٍ

---

(١) حاشية عبد الغفور على الجامي (ص١٩٨) .

(٢) انظر « الأطول » (١/ ٣٢٩ـ ٣٣٠) .

٣٨٧ـ لِمَا سِوَىٰ ذَيِنكَ وٱخْصُصْ أوَّلَا   أو أَعْطِهِ التعريفَ بالذي تَلَا

إذا أُرِيدَ إضافةُ اسم إلىٰ آخَرَ . . حُذِفَ ما في المضاف مِنْ نونٍ تَلِي الإعرابَ ـ وهي : نونُ التثنيةِ ، أو نونُ الجمع ، وكذا ما أُلحِقَ بهما ـ أو تنوينٍ ، وجُرَّ

الإسناديَّةِ يكونُ في الإيقاعيَّة والإضافيَّةِ . انتهىٰ ، نقله شيخُنا السيِّدُ عن ياسينَ[1] .

❁ قوله : (**وٱخْصُصْ أوَّلَا**) ؛ أي : اخْصُصْ أوَّلَ المُتضايِفَينِ بالمُنكَّر الذي تلاهُ ، أو أَعْطِهِ التعريفَ بالمُعرَّف الذي تلاهُ .

وإنْ أَطْلقُوهُ ؛ لأنَّهُ يصحُّ أن يُرادَ بمعنى اللامِ اختصاصُ الظرفيَّة ؛ فحينئذٍ : لا مجازَ أصلاً) انتهىٰ ، فتنبَّهْ .

❁ **قوله** : (**الإسناديَّةِ**) ؛ أي : كـ (هَزَمَ الأميرُ الجندَ) .

❁ **قوله** : (**في الإيقاعيَّة**) ؛ كـ (نوَّمتُ الليلةَ) ؛ أي : أوقعتُ النومَ علىٰ أهلها ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الشعراء : ١٥١] ؛ حيثُ أَوْقَعَ الإطاعةَ على الأمرِ ، وهي للآمِر .

❁ **قوله** : (**والإضافيَّةِ**) ؛ كـ ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ : ٣٣] إنْ جُعِلَتِ الإضافةُ علىٰ معنى اللام .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٣٧٠) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ٢٥) .

المضافُ إليه ؛ فتقولُ : (هـٰذانِ غلاما زيدٍ) ، و(هـٰؤلاءِ بَنُوهُ) ، و(هـٰذا صاحبُهُ) .

واختُلِفَ في الجارِّ للمضاف إليه :

فقيل : هو مجرورٌ بحرفٍ مُقدَّر ؛ وهو اللامُ ، أو (مِنْ) ، أو (في)[1] .

وقيل : هو مجرورٌ بالمضاف ، **وهو الصحيحُ** مِنْ هـٰذه الأقوال[2] .

ثمَّ الإضافةُ تكونُ بمعنى اللام عندَ جمهور النَّحْويِّينَ[3] ، وزَعَمَ بعضُهُم :

❀ **قوله** : (**ثمَّ الإضافةُ**) ؛ أي : المعنويَّةُ ، وأما اللفظيَّةُ : فليستْ علىٰ معنىٰ حرفٍ على الصحيح ، **وقيل** : علىٰ معنى اللام ؛ لظهورها في بعض المواضع ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ حَـٰفِظَـٰتٌ لِّلْغَيْبِ ﴾ [النساء : ٣٤] ، ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ ﴾ [فاطر : ٣٢] . انتهىٰ « فارِضي »[4] .

❀ **قوله** : (**بمعنى اللامِ عندَ جمهور النَّحْويِّينَ**) الصوابُ : أنْ يزيدَ (مِنْ)

❀ **قوله** : (**لظهورها . . .**) إلىٰ آخره : **لا يَدُلُّ له** ؛ لأنَّ هـٰذه اللامَ لامُ التقوية ، لا اللامُ التي الإضافةُ على معناها[5] .

---

(١) قاله الزجَّاج . انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٨٤) .

(٢) وهو مذهب سيبويه والجمهور ؛ بدليلِ اتصال الضمير به ، والضميرُ لا يتصلُ إلا بعامله ، وذَهَبَ السُّهَيلي وأبو حيَّان : إلىٰ أنَّهُ مجرورٌ بالإضافة ، وابنُ البَاذِش : إلىٰ أنَّهُ مجرورٌ بحرفٍ مقدر ناب عنه المضاف . انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٥) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٢) .

(٣) في النسخ : (جميع) بدل (جمهور) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٨٨) .

(٥) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٥٨) .

أنَّها تكونُ أيضاً بمعنىٰ (مِنْ) أو (في) ، وهو اختيارُ المُصنِّف ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وانْوِ « مِنْ » أو « في » . . .) إلىٰ آخره[1] .

وضابطُ ذلك : أنَّهُ إنْ لم يَصلُحْ إلا تقديرُ (مِنْ) أو (في) . . فالإضافةُ بمعنىٰ ما تعيَّن تقديرُهُ ، وإلا فالإضافةُ بمعنى اللام .

كما قال الأُشْمُونيُّ : (وذَهَبَ سيبويهِ والجمهورُ : إلىٰ أنَّ الإضافةَ لا تعدو ـ أي : لا تتجاوزُ ـ أنْ تكونَ بمعنى اللام أو « مِنْ »)[2] .

❀ قوله : (فالإضافةُ بمعنى اللام) ؛ أي : يُستفادُ منها الخُصُوصيَّةُ والمناسبةُ المُستفادتانِ مِنَ اللام إذا ذُكِرَ مع المضاف إليه وإن لم يتَّحِدِ المعنىٰ ؛ للفرق الظاهرِ بين تعريفِ المضافِ في الإضافة وتنكيرِهِ مع اللام ، بل قد لا يجوزُ إظهارُ اللام ؛ كـ (يوم الأحد) ، وإنَّما المدارُ علىٰ إفادة المناسبةِ المخصوصةِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه مِنْ بيان الجنس . انتهىٰ « شَنَوَاني علىٰ شرح الأزهرية »[3] .

❀ قوله : (مِنْ بيان الجنس) ؛ كما في : (خاتم حديدٍ) إذا قُصِدَ الاختصاصُ البيانيُّ ؛ فإنَّ الإضافةَ حينئذٍ علىٰ معنى اللام ، وكذلك :

---

(١) وذَهَبَ أبو الحسن ابنُ الضائع : إلىٰ أنَّ الإضافةَ لا تكون إلا بمعنى اللام علىٰ كلِّ حال ، وأبو حيَّان تبعاً لابن درستويه : إلىٰ أنَّ الإضافةَ ليست علىٰ تقدير حرفٍ ممَّا ذكروه ولا علىٰ نيَّته . انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٦) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٠٥) .

(٣) الدرة البهية (ق/ ١١٨) .

فيتعيَّنُ تقديرُ (مِنْ) : إنْ كان المضافُ إليه جنساً للمضاف ؛ نحوُ : (هـٰذا ثوبُ خَزٍّ) ، و(خاتَمُ حديدٍ) ، والتقديرُ : (هـٰذا ثوبٌ مِنْ خَزٍّ) ، و(خاتَمٌ مِنْ حديد) .

❁ قوله : (جنساً للمضاف) ؛ أي : بعضاً منه ، كما عبَّر في « التوضيح »[1] ، ويُشترَطُ أيضاً : أنْ يكونَ المضافُ إليه صالحاً للإخبار به عن المضاف .

﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ ؛ فإنَّ الإضافةَ فيه علىٰ معنى اللام إذا قُصِدَ الاختصاصُ الظَّرْفيُّ .

فاندفع ما يُقالُ : إنَّ بيانَ الجنسِ إنَّما هو في الإضافة التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) وليس الكلامُ الآنَ فيها .

❁ قوله : (أي : بعضاً منه) فيه : أنَّ (جنساً) محمولٌ على المضاف إليه ؛ فيصيرُ حَلُّ العبارةِ : (إن كان المضافُ إليه بعضاً من المضاف) ، وهـٰذا ليس مُراداً ، بل المُرادُ : كونُ المضافِ بعضاً مِنَ المضاف إليه ؛ علىٰ أنَّهُ غيَّر عبارةَ « التوضيح » ، ونصُّها : (وضابطُ الإضافةِ التي تكونُ بمعنىٰ « مِنْ » : أنْ يكونَ الأوَّلُ ـ وهو المضافُ ـ بعضَ الثاني ؛ وهو المضافُ إليه . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (ويُشترَطُ أيضاً . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ لهـٰذا الشرط ، إلا

(١) أوضح المسالك (٣/ ٨٦) .

. . . .

علىٰ تفسيره بما ذكره موافقةً لـ « التوضيح » ، أَمَّا لو أَبْقى الجنسَ في كلام الشارحِ علىٰ ظاهره . . كان مُغنِياً عن هـٰذا الشرط ؛ إذ يلزمُ مِنْ كون المضافِ إليه جنساً للمضاف . . صلاحيةُ المضافِ إليه للإخبار به عن المضاف .

هـٰذا ؛ وقد ذَكَرَ ياسينُ أَنَّ ضابطَ الإضافةِ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) : أَنْ يكونَ بين المتضايفَينِ عمومٌ وخصوصٌ مِنْ وجه . انتهىٰ[1] .

وذلك يُؤخَذُ ممَّا هو مُقرَّرٌ ؛ مِنْ أَنَّهُ لا تصحُّ إضافةُ الشيءِ إلىٰ مُساويه ؛ كـ (إنسان) و(ناطق) ، ولا إلىٰ أعمَّ منه مطلقاً ؛ كـ (أحد اليومِ) ، و(أراك شجرٍ) ، ولا إلىٰ مرادفِهِ ، وما وَرَدَ مِنْ نحو : (سعيد كُرْزٍ) . . مُؤوَّلٌ بما يجعلُهُ مِنْ إضافة الشيء إلىٰ ما يُبايِنُهُ ، كما سيأتي في هـٰذا الباب[2] .

وأَنَّ إضافةَ الشيءِ إلىٰ ما يُبايِنُهُ إنْ كانت إضافةَ ما يَدُلُّ علىٰ حَدَثٍ إلىٰ ظَرْفه . . فهي علىٰ معنىٰ (في) ، وإلا فهي علىٰ معنى اللام ، ولا يصحُّ كونُها علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ لأنَّ (مِنِ) التي الإضافةُ علىٰ معناها هي البيانيَّةُ ، وشرطُها أنْ يصحَّ إطلاقُ اسمِ المجرور بها على المُبيَّن ؛ نحوُ : ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج : ٣٠] .

وأنَّ إضافةَ الأعمِّ مطلقاً إلى الأخصِّ ؛ كـ (شجر أراكٍ) . . علىٰ معنى اللامِ ، لا علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ فإنَّ ذلك يقتضِي : أنَّ الإضافةَ التي علىٰ معنىٰ

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٢٢٧) .

(٢) انظر (٣/ ٦٠٥) .

فإنِ انتفى الشرطانِ معاً ؛ نحوُ : (ثوب زيد) و(غلامه) ، و(حصير المسجد) و(قنديله) ، أو الأوَّلُ فقط ؛ نحوُ : (يوم الخميسِ) ، أو الثاني فقط ؛ نحوُ : (يد زيد) . . فالإضافةُ بمعنىٰ لام المِلْك أو الاختصاصِ . انتهىٰ « توضيح »[1] .

(مِنْ) هي إضافةُ الأعمِّ مِنْ وجه إلى الأخصِّ ، وقد صرَّح بذلك الجاميُّ ، لـٰكنَّهُ قيَّد ذلك بما إذا كان المضافُ إليه أصلاً للمضاف ؛ كما في : (خاتَم حديدٍ) ، وإلا كانتِ الإضافةُ علىٰ معنى اللام ؛ كما في نحو : (فضَّةُ خاتَمي خيرٌ مِنْ فضَّة خاتَمِكَ)[2] .

ويُعلَمُ مِنْ كون الإضافةِ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) هي إضافةَ الأعمِّ مِنْ وجه إلى الأخصِّ . . أنَّ قولَ الشارح في بيانها : (إنَّ كانَ المضافُ إليه جنساً للمضاف) . . علىٰ معنىٰ أنَّهُ جنسٌ له باعتبارِ بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ .

ويُعلَمُ منه أيضاً : أنَّهُ لا بدَّ أنْ يكونَ المضافُ جنساً للمضاف إليه باعتبارِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، وأنَّ صلاحيةَ المضافِ إليه للإخبار به عن المضاف باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، وأنَّ (مِنِ) التي الإضافةُ علىٰ معناها بيانيَّةٌ مَشُوبةٌ بتبعيض ، ومَنْ يقولُ : إنَّ الإضافةَ في نحو : (يد زيدٍ) علىٰ معنىٰ (مِنْ) . . لا يقولُ بلزوم ذلك ، ويجعلُ هـٰذا الضابطَ أغلبيّاً ، فتنبَّهْ لذلك .

❁ **قوله : (أو الأوَّلُ فقط ؛ نحوُ : « يوم الخمسِ »)** ؛ وذلك لأنَّهُ ليس

---

(1) أوضح المسالك (٣/ ٨٦) .

(2) انظر « الفوائد الضيائية » (١/ ٤٤٧) .

ويتعيَّنُ تقديرُ (في) : إنْ كان المضافُ إليه ظرفاً واقعاً فيه المُضافُ ؛ نحوُ : (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ اليومِ زيداً) ؛ أي : ضَرْبُ زيدٍ في اليوم ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٦] ، . . . .

---

* قوله : (ويتعيَّنُ تقديرُ « في ») ؛ وذلك في الإضافة إلىٰ زمانِ المضافِ ؛ نحوُ: ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ : ٣٣] ، و﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٦] ، أو مكانِهِ ؛ نحوُ : ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ ؛ مِنْ حيثُ إنَّهُ ظرفٌ ؛ أي : إذا قُصِدَ بيانُ الظرفيَّةِ ، فإن أُضِيفَ إلى الظرف لقصد الاختصاصِ والمناسبةِ ؛ كما في (مصارع مصر) ، و(بيع الدار) . . فهي بمعنى اللامِ لا (في) ، صرَّح به ابنُ الحاجب في « الأمالي » انتهىٰ « شَنَوَاني »[1] .

المُرادُ صلاحيةَ المضافِ إليه للإخبار به عن المضاف بعمومه ، بل باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ كما علمت ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ الخزَّ لا يَصلُحُ للإخبار به عن مطلق الثوب ، بل عن مخصوصٍ مِنْ أفراده ، وكذلك في (يوم الخميس) ؛ فلا يُقالُ : كيف يَصلُحُ الخاصُّ للإخبار به عن العامِّ ؟

* قوله : (وذلك في الإضافة إلىٰ زمانِ المضافِ . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ بكون المضافِ إليه ظرفاً للمضاف : كونُهُ ظرفاً له ؛ بحيثُ يكونُ هو مُتعلَّقَهُ لدلالته على الحدث ؛ بأنْ يكونَ مصدراً أو ما في معناه .

* قوله : (أو مكانِهِ ؛ نحوُ : ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾) صوابُهُ : نحوُ : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف : ٣٩] .

---

(١) الدرة البهية (ق/١١٨) ، وانظر « أمالي ابن الحاجب » (٢/ ٥٦١ـ٥٦٢) .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ : ٣٣] .

فإنْ لم يتعيَّنْ تقديرُ (مِنْ) أو (في) . . فالإضافةُ بمعنى اللام ؛ نحوُ : (هـٰذا غلامُ زيدٍ) ، و(هـٰذه يدُ عمرٍو) ؛ أي : غلامٌ لزيد ، ويدٌ لعمرو .

وأشار بقوله : (وٱخْصُصْ أَوَّلَا . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ الإضافةَ علىٰ قِسْمَينِ : مَحْضةٍ ، وغيرِ مَحْضة .

فالمَحْضةُ : هي غيرُ إضافةِ الوصفِ المُشابِهِ للفعل المضارع إلىٰ معموله .

وغيرُ المَحْضةِ : هي إضافةُ الوصفِ المذكورِ كما سنذكرُهُ بعدُ[١] ، وهـٰذه لا تُفِيدُ الاسمَ الأَوَّلَ تخصيصاً ولا تعريفاً علىٰ ما سنُبيِّنُ[٢] .

والمَحْضةُ ليستْ كذلك ، وتُفِيدُ الاسمَ الأَوَّل : تخصيصاً إنْ كان المضافُ إليه نكرةً[٣] ؛ نحوُ : (هـٰذا غلامُ امرأةٍ) ، وتعريفاً إن كان المضافُ إليه معرفةً[٤] ؛ نحوُ : (هـٰذا غلامُ زيدٍ) .

. . . .

---

(١) انظر (٣/ ٥٩٦ ـ ٥٩٧) .

(٢) انظر (٣/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨) .

(٣) قوله : (تخصيصاً) ليس المُرادُ به ما يشمل التعريفَ ، بل قِلَّةُ الاشتراك فقط ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ التعريفَ داخلٌ فيه ، فكيف يُجعَلُ قسيمَهُ ؟ « خضري » (٢/ ٤٩٤) .

(٤) قوله : (وتعريفاً) ؛ أي : نوعاً من أنواعه المُقرَّرة في (أل) ؛ فإنَّ الإضافةَ تأتي لِمَا تأتي له اللامُ من العهد وغيره ، وإنَّما تُؤثِّرُ التعريفَ إذا كان المضافُ قابلاً له ، بخلاف نحو : (غيرك) و(مثلك) و(حسبك) و(ناهيك) ؛ فلا يتعرَّفُ ؛ لتوغُّله في الإبهام ، وكذا نحوُ : (ربَّ رجلٍ وأخيه) ، و(كم ناقةٍ وفَصِيلِها) ، و(جاء وحدَهُ) ؛ لأنَّ (ربَّ) و(كم) لا يَجُرَّانِ المعارف ؛ فهما في تأويل : (أخٍ له) ، و(فَصِيلٍ =

٣٨٨ـ وإنْ يُشابِهِ المُضافُ (يفعلُ)　　وصفــاً فعَــنْ تنكيــرِهِ لا يُعــزَلُ

---

* قوله : (وإنْ يُشابِهِ المُضافُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا كالمُستثنىٰ ممَّا قبلَهُ ؛ أي : محلُّ كونِ المضافِ يتخصَّصُ أو يتعرَّفُ بالمضاف إليه : ما لم يُشابِهِ الفعلَ ، وإلا فهو باقٍ علىٰ تنكيره .

* قوله : (وصفاً) حالٌ مِنَ المضاف ؛ أي : حالَ كونِ المضافِ وصفاً بمعنى الحالِ أو الاستقبال .

فائـدة

[في أنَّ الإضافةَ إلى الجُمَلِ هل تُفِيدُ التعريفَ أو التخصيصَ]

هل تُفِيدُ الإضافةُ إلى الجمل التعريفَ لأنَّها في تأويل المصدر المضافِ إلىٰ

---

* قوله : (حالٌ مِنَ المضاف) ؛ أي : مُؤسِّسةٌ ؛ لأنَّ المُرادَ بمُشابهته (يفعلُ) : مُشابهتُهُ له في العمل ، لا في الحركات والسَّكَنات وكونِهِ بمعنى الحالِ أو الاستقبال ، وإلا لخرجتِ الصفةُ المُشبَّهةُ ؛ فالمُشابِهُ بهـٰذا المعنىٰ صادقٌ على المصدر ؛ فلذا أَخْرجَهُ بقوله : (وصفاً) ، وقولُهُ : (بمعنى الحال . . .) إلىٰ آخره : لا يُحتاجُ إليه إلا بالنسبة لغير الصفةِ المُشبَّهة ، أمَّا هي فلا .

= لها) ، وقيل : معرفتان ؛ للتسامح في التابع ، وأما (وحدَهُ) : فحالٌ ، وهو واجب التنكير . « خضري » (٢/ ٤٩٤) .

٣٨٩ـ كـ (رُبَّ راجِينَا عظيمِ الأَمَلِ مُـروَّعِ القلـبِ قليـلِ الحِيَـلِ)

فاعله ، أو التخصيصَ لأنَّ الجملَ نكراتٌ معنىً ؟ احتمالانِ لابن عُصْفُورٍ ، ومَيْلُ أبي حيَّانَ للثاني ، وقال الغَزِّيُّ : (الظاهرُ : الأوَّلُ) ، قاله السُّيُوطيُّ[1] .

❀ قوله : (كرُبَّ راجِينَا . . .) إلىٰ آخره : (راجي) : اسمُ فاعل ، و(مُروَّع) : اسمُ مفعول ؛ أي : مَخُوفٍ ، و(عظيم) و(قليل) : صفتانِ مُشبَّهتانِ ، وكلٌّ منهما مضافٌ إلىٰ معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ علىٰ تنكيرِهِ ؛ بدليل دخول (رُبَّ) .

❀ قوله : (الحِيَلِ) جمعُ (حِيلَة) .

❀ قوله : (لأنَّ الجملَ نكراتٌ معنىً) ؛ أي : حُكْماً ؛ بدليلِ أنَّهُم يصفونَ بها النكرةَ ، ويجعلونَها حالاً مِنَ المعرفة .

❀ قوله : (احتمالانِ) هـٰذا ظاهرٌ إذا كان المسندُ إليه معرفةً ؛ نحوُ : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٩] ؛ فإنَّ التقديرَ : (هـٰذا يومُ نفعِ صِدْقِهِم) ، أمَّا إذا كان نكرةً ؛ نحوُ : (جئتُكَ حينَ قَدِمَ رجلٌ) . . فالظاهرُ :

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٤٣) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٨٣٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٦) ، وقوله : (لابن عصفور) كذا في النسخ ، وعزاه في « النكت » و« الارتشاف » لصاحب « البسيط » ، وقوله : (الغزي) الذي في « النكت » : (ابن قاسم) ، وهو المُراديُّ صاحب « توضيح المقاصد » ، ولعلَّ الوهم سرىٰ إلى الناقل بسبب اشتراكهما في التسمية بـ (ابن قاسم) ، والله تعالىٰ أعلم .

٣٩٠ـ وذي الإضافةُ اسمُها لفظيَّهْ . . . .

❁ قوله : (وذي الإضافةُ) ذي : إشارةٌ إلىٰ إضافة الوصفِ إلىٰ معموله ، في محلِّ رفعٍ ، و(الإضافةُ) بالرفع : نعتٌ لـ (ذي) ، أو عطفُ بيانٍ ، و(اسمُها) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(لفظيَّهْ) : خبرٌ عنه ، والثاني وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل .

وكما تُسمَّىٰ لفظيَّةً . . تُسمَّىٰ غيرَ مَحْضةٍ ومجازيَّةً ؛ لأنَّ فائدتَها راجعةٌ إلى اللفظ فقط بتخفيفٍ أو تحسينٍ ، . . . .

أنَّ الإضافةَ لا تُفِيدُ إلا التخصيصَ قولاً واحداً .

❁ قوله : (لأنَّ فائدتَها . . .) إلىٰ آخره : عِلَّةٌ لتسميتها لفظيَّةً .

❁ قوله : (بتخفيفٍ) ؛ أي : بحذفِ التنوين في نحو : (ضاربُ زيد الآنَ) أو (غداً) .

وقولُهُ : (أو تحسينٍ) ؛ أي : برفع قُبْحِ الرفع والنصب في نحو : (مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ) ؛ فإنَّ في رفع (الوجه) : قُبْحَ خُلُوِّ الصفةِ عن ضمير الموصوف ؛ إذا الكلمةُ لا ترفعُ ظاهراً وضميراً معاً ، وفي نصبه تشبيهاً بالمفعول به : قُبْحَ إجراءِ وصفِ الفعلِ القاصرِ مُجْرىٰ وصفِ الفعل المُتعدِّي ، وفي الجرِّ بالإضافة تَخَلُّصٌ منهما ، ولكونِ الإضافةِ في نحو هٰذا المثالِ إنَّما هي لرفع قُبْحِ الرفع والنصب . . امتنعَ : (الحسن وجهِهِ) و(الحسن وجهٍ) بالجرِّ فيهما ؛ لعدم فائدةِ الإضافة حينئذٍ ، بل الأوَّلُ فاعلٌ ؛ لوجود ضمير

. . . . وتلـــكَ مَحْضـــةٌ ومعنـــويَّـــهْ

وهي في تقديرِ الانفصال .

❁ قوله : (وتلكَ مَحْضةٌ . . .) إلىٰ آخره : بكسر التاء اسمُ إشارةٍ ، واللامُ : حرفٌ للبُعْد ، والكافُ : حرفُ خطابٍ ، ومَحَلُّ (تي) وحدَها : رفعٌ على الابتداء ، و(مَحْضةٌ) : خبرُ المبتدأ ، و(معنويَّهْ) : معطوفةٌ علىٰ (مَحْضةٌ) .

الموصوف ، والثاني تمييزٌ ؛ لأنَّهُ نكرةٌ .

والظاهرُ : أنَّ (أو) ليستْ مانعةَ جمعٍ ؛ لجوازه في نحو : (حسن الوجهِ) ، ولا مانعةَ خُلُوٍّ ؛ لخُلُوِّ الأمرَينِ في نحو : (الضارب الرجلِ) ؛ إذ ليس فيه تخفيفٌ بحذف التنوين ، ولا تحسينٌ ؛ لعدم قُبْحِ النصب ؛ لأنَّ الوصفَ مُتعدٍّ .

❁ قوله : (وهي في تقديرِ الانفصال) ؛ أي : بالضمير المستترِ ، وهٰذه عِلَّةٌ لتسميتها غيرَ مَحْضةٍ ، ولم يذكرْ عِلَّةَ التسميةِ بالمجازيَّة ، وعِلَّةُ ذلك : أنَّها لم تُستعمَلْ فيما وُضِعتْ له الإضافةُ ؛ وهو التخصيصُ أو التعريفُ علىٰ ما اشتَهَرَ ، ولا يخفىٰ أنَّ كلّاً مِنَ التخصيص والتعريفِ ليس معنىً للإضافة ، بل هو ثمرتُها المُترتِّبةُ عليها ، وأنَّهُ ليس المُرادُ بكون اللفظيَّةِ مجازيَّةً أنَّها مستعملةٌ في غير ما وُضعت له لعلاقةٍ وقرينة مانعة ، بل المُرادُ : أنَّها إضافةٌ في الظاهر والصـورة ، لا الحقيقـةِ والمعنـىٰ ؛ فقـولُ المُحشِّـي : (وهـي فـي تقـديـر

هـٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنْ قِسْمَيِ الإضافة ؛ وهو غيرُ المَحْضةِ ، وضَبَطَها المُصنِّفُ : بما إذا كان المضافُ فيه وصفاً يُشبِهُ (يفعلُ) ؛ أي : الفعلَ المضارع ؛ وهو كلُّ اسمِ فاعلٍ[1] أو مفعول بمعنى الحالِ أو الاستقبال ،

وكما تُسمَّىٰ مَحْضةً ومعنويَّةً . . تُسمَّىٰ حقيقيَّةً ؛ لأنَّها خالصةٌ مِنْ تقدير الانفصال ، وفائدتُها راجعةٌ إلى المعنىٰ .

وظاهرُ كلامِ الناظمِ : انحصارُ الإضافةِ في هـٰذَينِ النوعَينِ ، وهو المعروفُ ، لـٰكنَّهُ زاد في « التسهيل » نوعاً ثالثاً ؛ وهو المُشبَّه بالمَحْضة ؛ كإضافة الصفة للموصوف ؛ نحوُ : (سَحْق عِمامةٍ) ، وإضافةِ المُسمَّىٰ للاسم ؛ نحوُ : (شهر رمضانَ)[2] ، ووجهُ شبهِ ذلك بالمَحْضة : أنَّ المضافَ لا ضميرَ فيه .

الانفصال) . . عِلَّةٌ لتسميتها مجازيَّةً أيضاً ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (لأنَّها خالصةٌ . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ للتسمية الأُولىٰ ، وقولُهُ : (وفائدتُها . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ للتسمية الثانية ، ولم يذكرْ عِلَّةَ التسميةِ الثالثة ، وعِلَّتُها : أنَّها مستعملةٌ فيما وُضِعتْ له مِنَ إفادة التعريف أو التخصيصِ علىٰ ما اشتهرَ ، وقد علمتَ من يُؤَخِّذُهُ منه أنَّ قولَهُ : (لأنَّها خالصةٌ . . . إلىٰ آخره) راجعٌ للتسمية الثالثةِ أيضاً ، فتدبَّرْ .

---

(١) منه : أمثلة المبالغة ؛ كـ (شرَّاب العسلِ) . « خضري » (٢/ ٤٩٥) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٥٦) ، وأشار المُحشِّي بالكاف في قوله : (كإضافة . . .) : إلىٰ عدم الحصر ؛ إذ عدَّها ابن مالك في « التسهيل » سبعة أنواع ، وانظر « المساعد » (٢/ ٣٣٣ـ٣٣٦) .

أو صفةٍ مُشبَّهة ، ولا تكونُ إلا بمعنى الحال .

فمثالُ اسمِ الفاعلِ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً) ، و(هـٰذا رَاجِينا) .

ومثالُ اسمِ المفعولِ : (هـٰذا مضروبُ الأبِ) ، و(هـٰذا مُروَّعُ القلبِ) .

ومثالُ الصفةِ المُشبَّهةِ : (هـٰذا حَسَنُ الوجهِ) ، و(قليلُ الحِيَلِ) ، و(عظيمُ الأملِ) .

فإنْ كانَ المضافُ غيرَ وصفٍ ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ . . فالإضافةُ مَحْضةٌ ؛ كالمصدر[1] ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ) ، واسمِ الفاعل بمعنى الماضي ؛ نحوُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ أمسِ)[2] .

وأشار بقوله : (**فعَنْ تنكيرِهِ لا يُعزَلُ**) : إلىٰ أنَّ هـٰذا القِسْمَ مِنَ الإضافة ـ أعني : غيرَ المَحْضة ـ **لا يُفِيدُ تخصيصاً ولا تعريفاً** ؛ ولذلك تدخلُ (ربَّ) عليه وإن كان مضافاً لمعرفة ؛ نحوُ : (رُبَّ رَاجِينا) ، وتُوصَفُ به النكرةُ ؛

---

(١) وقيل : إضافته لفظيّة ؛ لأنَّهُ عاملٌ في محلِّ مجروره رفعاً أو نصباً ، فأشبه الصفة ، ورُدَّ : بنعته بالمعرفة في قوله : (من الخفيف)

إنَّ وَجْـدي بـكِ الشـديـدَ أَرَانِـي ... عـاذِراً فيـكِ مَـنْ عَهِـدْتُ عَـذُولا

وبأنَّ تقديرَ الانفصالِ في الوصف بالضمير المستتر فيه ، ولا ضميرَ في المصدر . « خضري » (٢/ ٤٩٦) .

(٢) ومنه : أفعل التفضيل ؛ لأنَّهُ لا يعمل في المفعول به ؛ فإضافتُهُ مَحْضةٌ كما هو مذهب سيبويه ؛ بدليل نعته بالمعرفة . « خضري » (٢/ ٤٩٦) .

نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : ٩٥] (١) ، وإنَّما يُفِيدُ التخفيفَ ، وفائدتُهُ ترجعُ إلى اللفظ ؛ فلذلك سُمِّيتِ الإضافةُ فيه لفظيَّةً (٢) .

وأمَّا القِسْمُ الأوَّلُ : فيُفِيدُ تخصيصاً أو تعريفاً كما تقدَّم (٣) ؛ فلذلك سُمِّيتِ الإضافةُ فيه معنويَّةً ، وسُمِّيتْ مَحْضةً أيضاً ؛ لأنَّها خالصةٌ مِنْ نيَّة الانفصالِ ، بخلاف غيرِ المَحْضةِ ؛ فإنَّها علىٰ تقدير الانفصال ؛ تقولُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ الآنَ) علىٰ تقدير : (هـٰذا ضاربٌ زيداً) ، ومعناهما مُتَّحِدٌ ، وإنَّما أُضِيفَ طَلَباً للتخفيف (٤) .

---

(١) ويصح أيضاً مجيئُها حالاً مع إضافتها إلى المعرفة ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ [الحج : ٩] ؛ فإنَّ (ثاني) حالٌ مِنْ فاعل (يجادل) مع كونه مضافاً إلىٰ معرفة ، والحالُ لا تكونُ إلا نكرةً .

(٢) وحَصْرُ فائدتِها في التخفيف إنَّما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص ، وإلا فتُفِيدُ رَفْعَ القُبْحِ أيضاً ؛ كما في (الحسن الوجه) ؛ فإنَّ في رفع (الوجه) قُبْحَ خُلُوِّ الصفةِ عن ضمير الموصوف ، وفي نصبه تشبيهاً بالمفعول به قُبْحَ إجراءِ وصف القاصر مُجْرى المُتعدِّي ، وفي الجر تَخَلُّصٌ منهما ؛ ومِنْ ثَمَّ امتنع : (الحسن وجهِهِ) ، و(الحسن وجهٍ) بالجر ؛ لعدم فائدته ، بل الأوَّلُ فاعلٌ لوجود ضمير الوصف ، والثاني تمييزٌ ؛ لأنَّهُ نكرة . « خضري » (٢/ ٤٩٧) .

(٣) انظر (٣/ ٥٩١) .

(٤) والتخفيفُ حَصَلَ بحذف التنوين الظاهر ، وقد يكونُ بحذف التنوين المُقدَّر في نحو : (حواجُّ بيتِ الله) ، أو حذفِ نون المُثنَّىٰ في نحو : (ضاربا زيدٍ) ، والجمعِ في نحو : (ضاربو زيدٍ) . انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٠٦) .

٣٩١ـ ووَصْلُ (أَلْ) بذا المُضافِ مُغتَفَرْ　　إنْ وُصِلَتْ بالثانِ كـ (الجَعْدِ الشَّعَرْ)
٣٩٢ـ أو بالذي لهُ أُضِيفَ الثانِي　　كـ (زيدٌ الضَّارِبُ رأسِ الجانِي)

لا يجوزُ دخولُ الألفِ واللام على المضاف الذي إضافتُهُ مَحْضةٌ ؛ فلا تقولُ : (هـٰذا الغلامُ رجلٍ) ؛ لأنَّ الإضافةَ مُعاقِبةٌ للألف واللام[1] ، فلا يُجمَعُ بينهما[2] .

---

* قوله : (ووَصْلُ « أَلْ » بذا المُضافِ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : المُشابِهِ (يَفعُلُ) .

* قوله : (كـ « الجَعْدِ الشَّعَرْ ») بفتح الجيم وسكونِ العين ، قال في « المصباح » : (جَعُدَ الشَّعَرُ ـ بضمِّ العين وكسرِها ـ جُعُودةً : إذا كان فيه التواءٌ وتَقَبُّضٌ ، فهو جَعْدٌ ، وذلك بخلاف المُسترسِلِ ، و« امرأةٌ جَعْدةٌ » ، و« قومٌ جِعادٌ » بالكسر) انتهىٰ[3] .

---

(١) قوله : (معاقبة) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها ، ما عدا نسخة العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد ؛ ففيها : (منافية) ، وعلّق عليها فقال : (في بعض النسخ : « معاقبة » ، والمقصود لا يتغيَّرُ ؛ فإنَّ معنى المعاقبة : أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تعقب الأخرىٰ ؛ أي : تدخل الكلمة عَقِبَها ؛ فهما لا يجتمعان في الكلمة ، وسيأتي قوله : « لما تقدَّم مِنْ أنهما متعاقبان ») .

(٢) قوله : (لا يجوزُ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ المقصود الأصليَّ من الإضافة التعريفُ ، فيلزمُ مِنْ دخول (أل) تحصيلُ الحاصل ، أو اجتماعُ مُعرِّفَينِ علىٰ شيء واحد . « خضري » (٢/٤٩٧) .

(٣) المصباح المنير (١/١٤٠) .

وأمَّا ما كانتْ إضافتُهُ غيرَ مَحْضةٍ ـ وهو المُرادُ بقولِهِ : (بذا المُضافِ) ؛ أي : بهٰذا المضافِ الذي تقدَّم الكلامُ فيه قبلَ هٰذا البيتِ ـ . . فكانَ القياسُ أيضاً يَقتضِي أَلَّا تدخلَ الألفُ واللام على المضاف ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّهُما مُتعاقِبانِ[1] ، لٰكن لمَّا كانتِ الإضافةُ فيه علىٰ نيَّة الانفصال . . اغتُفِرَ ذلك ؛ بشرطٍ : أنْ تدخلَ الألفُ واللامُ على المضاف إليه ؛ كـ (الجَعْدِ الشَّعَرِ) ، و(الضَّاربِ الرجلِ) ، أو علىٰ ما أُضِيفَ إليه المضافُ إليه[2] ؛ كـ (زيدٌ الضَّاربُ رأسِ الجاني)[3] .

فإن لم تدخلِ الألفُ واللام على المضاف إليه ، ولا علىٰ ما أُضِيفَ إليه المضافُ إليه . . امتنعَتِ المسألةُ[4] ؛ فلا تقولُ : (هٰذا الضَّاربُ رجلٍ) ،

---

(١) انظر (٣/ ٥٩٩) .

(٢) أي : لأنَّ المضافَ والمضاف إليه كالشيء الواحد ؛ فلذلك لا يجوز أنْ يكونَ بين الوصف وما فيه (أل) أكثرُ مِن اسمٍ واحد ؛ فيمتنعُ : (الضاربُ رأسِ عبد الجاني) . « خضري » (٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨) .

(٣) وبَقِيَ مِنْ صُوَرِ الجواز غيرَ ما سيأتي : الإضافةُ إلىٰ مضافٍ لضميرِ ما فيه (أل) ؛ كقوله : (من الكامل)

اَلــوُدُّ أنــتِ المُستحِقَّــةُ صَفْــوِهِ

وأوجبَ المُبرِّد في هٰذه النصبَ ، وهو محجوجٌ بالسماع ، والأفصح في المسائل الثلاث : النصبُ بالوصف . انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٩ـ٣٠) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٤٩٧ـ٤٩٨) .

(٤) أي : مسألة الإضافة ، ووجب النصب . « خضري » (٢/ ٤٩٨) .

ولا : (هٰذا الضَّاربُ زيدٍ) ، ولا : (هٰذا الضَّاربُ رأسِ جانٍ)[1] .

هٰذا إذا كان المضافُ غيرَ مُثنّىً ، ولا مجموعٍ جمعَ سلامة لمُذكَّرٍ ، ويدخلُ في هٰذا : المفردُ ؛ كما مُثِّلَ ، وجمعُ التكسير ؛ نحوُ : (الضَّوَاربِ ـ أو الضُّرَّابِ ـ الرجلِ) ، أو (غلامِ الرجل) ، وجمعُ السلامة لمُؤنَّث ؛ نحوُ : (الضَّارباتِ الرجلِ) ، أو (غلامِ الرجلِ) .

فإن كان المُضاف مُثنّىً ، أو مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمُذكَّر . . كفىٰ وجودُها في المضاف ، ولم يُشترَطْ وجودُها في المضاف إليه ، وهو المرادُ بقوله :

٣٩٣ـ وكونُها في الوصفِ كافٍ إنْ وَقَعْ ... مُثنّىً اَوْ جَمْعاً سبيلَهُ اتَّبَعْ

---

* قوله : (وكونُها في الوصفِ . . .) إلىٰ آخره : (كونُ) : مبتدأٌ ، و(كافٍ) : خبرُهُ ، والضميرُ الراجعُ إلى المبتدأ : محذوفٌ ؛ أي : كافٍ في اغتفاره ، و(أنْ وَقَعْ) : فاعلٌ لـ (كاف) ؛ أي : كافٍ وقوعُهُ ؛ أي : وجودُ

---

* قوله : (أي : كافٍ وقوعُهُ) ؛ أي : الوصفِ مُثنّىً أو جمعاً ، وقولُهُ : (مُغْنٍ وقوعُهُ) ؛ أي : الوصفِ مُثنّىً أو جمعاً ، وقولُهُ : (عن وجوده) ؛ أي : (أل) ، وقولُهُ : (كما أفادَهُ الأُشْمُونيُّ) عبارتُهُ : (وكونُ « أل » ـ

---

(١) وجوَّز الفرَّاءُ إضافةَ الوصف المُحلَّىٰ بـ (أل) إلى المعارف كلِّها ؛ كـ (الضاربِ زيدٍ) ، و(الضاربِ هٰذا) ، و(الضاربه) ، بخلاف : (الضارب رجلٍ) ؛ لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة ، فيجوزُ عندَهُ النصبُ والجرُّ بالإضافة ، ووافقه المُبرِّد والرُّمَّانيُّ في الضمير دون غيره ، لٰكن أَوْجَبا فيه الجرَّ . انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٩٩) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٠) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٤٩٨) .

أي : وجودُ الألفِ واللام في الوصف المضافِ إذا كان مُثنّىً ، أو جمعاً اتَّبَعَ سبيلَ المُثنَّىٰ ـ أي : علىٰ حدِّ المُثنَّىٰ ؛ وهو جمعُ المُذكَّر السالمِ ـ . . مُغْنٍ عن وجودها في المضاف إليه ؛ فتقولُ : (هـٰذانِ الضَّاربا زيدٍ) ، و(هـٰؤلاءِ

(أل) في الوصف مُغْنٍ وقوعُهُ عن وجوده في المضاف إليه ، كما أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

وقال ابنُ الناظم : (« كونُها » : مبتدأٌ ، و« أنْ وَقَعْ » : مبتدأٌ ثانٍ ، و« كافٍ » : خبرُهُ ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل) انتهىٰ[2] .

قال ابنُ قاسمٍ : (ولا رابطَ بينَ الجملةِ والمُخبَرِ عنه ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ « أنْ وَقَعْ » مُتضمِّنٌ له ؛ لأنَّ الضميرَ فيه راجعٌ إلى الوصف الموصوفِ بكونها فيه ، فكأنَّهُ قيل : وقوعُ الوصفِ الذي كونُها فيه مُثنّىً أو جمعاً . . كافٍ) انتهىٰ[3] .

أي : وجودُها ـ في الوصف المضافِ كافٍ في اغتفاره وقوعَهُ مُثنّىً ، أو جمعاً اتَّبَعَ سبيلَ المُثنَّىٰ ؛ وهو جمعُ المذكرِ السالمِ) انتهىٰ ، وهي خاليةٌ عن تشتيت الضمائر .

❁ قوله : (إلا أنْ يُقالَ . . .) إلىٰ آخره : الأظهرُ مِنْ هـٰذا : تقديرُ الرابطِ ؛ نظيرُ ما تقدَّم[4] .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٠٩) .
(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٧٦) .
(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٣) .
(٤) انظر (٣/ ٦٠١) .

الضَّاربو زيدٍ) ، وتُحذَفُ النونُ للإضافة .

ويصحُّ جَعْلُ (أنْ وَقَعْ) بتقدير اللام ؛ أي : وجودُ (أل) في الوصف كافٍ لوقوع الوصف مُثنًىٰ أو جمعاً علىٰ حَدِّهِ .

وقولُهُ : (مُثنّىً أوْ جَمْعاً) : حالٌ مِنْ ضميرِ (وَقَع) ، و(سبيلَهُ) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (ٱتَّبَعْ) ، والضميرُ في (سبيلَهُ) : عائدٌ إلىٰ (مُثنّىً) .

وقد عُلِمَ : أنَّ همزةَ (أنْ) مفتوحةٌ ، ونُقِلَ عن الناظم أنَّهُ أَصْلَحَها بالكسر[١] ؛ فتكونُ شرطيّةً[٢] ؛ فـ (كافٍ) : خبرٌ عن (كونُها) باعتبار الابتداء ، و(في الوصف) : خبرٌ عنه باعتبار الكون ، أو مُتعلِّقٌ به إن جُعِلَ

❁ قوله : (ويصحُّ جَعْلُ « أنْ وَقَعْ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا الإعرابُ للمَكُوديِّ[٣] ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ وجودَ (أل) في المضاف ليس هو الكافيَ عن وجود (أل) في المضاف إليه ، وإنَّما الكافي عن ذلك وقوعُ المضافِ مُثنًىٰ أو جمعاً ؛ لأنَّ وجودَ (أل) في المضاف خلافُ القياس ، فيحتاجُ إلىٰ مُسوِّغٍ ؛ مِنْ وجود (أل) في المضاف إليه أو فيما أُضِيفَ إليه المضافُ إليه ، أو كونِ المضافِ مُثنًىٰ أو جمعاً[٤] .

ويَرِدُ على الكسر[٥] : ما وَرَدَ على المَكُوديِّ وإنْ جرى الشارحُ على الكسر ، كما هو ظاهرُ تقريرِهِ .

---

(١) ضُبطت الهمزة في (و ، ز ، ل) بالوجهين .

(٢) وعلىٰ هـٰذا الوجه جرى الشارح ، كما يُفهم مِنْ حَلِّه للبيت .

(٣) شرح المكودي على الألفية (ص ١٦١) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٧٢) .

(٥) أي : كسر همزة (إنْ وَقَعْ) .

٣٩٤ـ ولا يُضافُ ٱسمٌ لِمَا بهِ ٱتَّحَدْ معنىً وأَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ

المضافُ يتخصَّصُ بالمضافِ إليه ، أو يتعرَّفُ به ؛ **فلا بُدَّ مِنْ كونِهِ غيرَهَ** ؛ إذ لا يتخصَّصُ الشيءُ أو يتعرَّفُ بنَفْسه ، ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا اتَّحدَ به في المعنىٰ[1] ؛ كالمُترادِفَينِ، وكالموصوف وصفتِهِ؛ . . . .

تامّاً ، وجوابُ الشرط محذوفٌ ؛ كما تقولُ : (كونُ زيدٍ عالماً حَسَنٌ إنْ عَمِلَ بعِلْمه) .

❁ **قوله** : (**ولا يُضافُ ٱسمٌ**. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا البيتُ مع شرحِهِ مُتقدِّمٌ في بعض النُّسَخ على الذي بعدَهُ ، وفي نُسَخٍ بالعكس[2] .

قال في « النُّكَت » : (**وأَوْضَحُ مِنْ هـٰذا** : قولُ ابنِ الحاجب : « ولا يُضافُ موصوفٌ إلىٰ صفته ، ولا صفةٌ إلىٰ موصوفها ، ولا اسمٌ مُماثِلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص ») انتهىٰ[3] .

❁ **قوله** : (**وكالموصوف وصفتِهِ**) سواءٌ تقدَّمتِ الصفةُ على الموصوف ، أو بالعكس .

. . . .

---

(١) أو في المعنىٰ واللفظ ؛ كـ(زيدٍ زيدٍ) مُراداً بهما ذاتٌ واحدة ، فيجبُ فيهما الإتباعُ على التوكيد اللفظيِّ ، وخَرَجَ عنه : المشتركُ المُتَّحِدُ اللفظ دون المعنىٰ ؛ لفظيّاً كان ؛ كـ(عينِ العينِ) ، و(زيدِ زيدٍ) مُراداً بهما ذاتانِ ، أو معنويّاً ؛ كـ(أبِ الأبِ) ، و(ابن الابن) ؛ فإنَّ ذلك صحيحٌ سائغٌ . « خضري » (٢/ ٤٩٩) .

(٢) جاء متقدماً في (و) ، ومتأخراً في (ز ، ح) .

(٣) نكت السيوطي (ق/ ١٤٤) ، وانظر « كافية ابن الحاجب » (ص٢٨ـ٢٩) .

فلا يُقالُ : (قمحُ بُرٍّ) ، ولا : (رجلُ قائمٍ).

وما وَرَدَ مُوهِماً لذلك مُؤَوَّلٌ ؛ كقولهم : (سعيدُ كُرْزٍ)[1] ؛ **فظاهرُ هٰذا** : أَنَّهُ مِنْ إضافة الشيء إلىٰ نَفْسه ؛ لأنَّ المُرادَ بـ (سعيد) و(كُرْز) فيه واحدٌ ، **فيُؤَوَّلُ الأوَّلُ بالمُسمَّىٰ ، والثاني بالاسم** ؛ فكأنَّهُ قال : (جاءني مُسمَّىٰ كُرْزٍ) ؛ أي : مُسمَّىٰ هٰذا الاسمِ ، وعلىٰ ذلك يُؤَوَّلُ ما أَشْبَهَ هٰذا مِنْ إضافة المُترادِفَينِ ؛ **كـ (يومِ الخميسِ)** .

❁ قوله : (**فلا يُقالُ : « قمحُ بُرٍّ »**) راجعٌ للمُترادفَينِ ، وما بعدَهُ للموصوف وصفتِهِ .

❁ قوله : (**فيُؤَوَّلُ الأَوَّلُ بالمُسمَّىٰ ، والثاني بالاسم**) محلُّهُ : إذا نُسِبَ إلى الأوَّل ما يُنسَبُ إلىٰ غير الألفاظ ، أمَّا إذا نُسِبَ إليه ما يُنسَبُ إليها . . فيجبُ تأويلُ الثاني بالمُسمَّىٰ ؛ كقولك : (كتبتُ : « سعيدَ كُرْزٍ ») ؛ فإنَّهُ يتعيَّنُ أَنْ تقولَ : (كتبتُ اسمَ هٰذا المُسمَّى) انتهى « ابن قاسم »[2] .

❁ قوله : (**كـ « يومِ الخميسِ »**) ؛ أي : فإنَّهُ يُؤَوَّلُ بإضافة المُسمَّىٰ إلى اسمِهِ .

❁ **قوله : (فإنَّهُ يتعيَّنُ أنْ تقولَ : كتبتُ . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ المُرادَ علىٰ ما يتبادرُ : كتبتُ هٰذا اللفظَ ؛ وهو (سعيد كُرْزٍ) بتمامه .**

---

(١) يُفهم مِنْ هٰذا : أنَّهُ لا يُقاس عليه ، وما وَرَدَ مِنْ قول « النظم » في (باب العلم) : (وإن يكونا مفردَينِ فأَضِفْ حتماً) ممَّا يُوهِمُ القياسَ . . فقد سبق جوابُ المُحشِّي عنه في (٢/ ٢١-٢٢) ؛ بأنَّ معناه: أَدِمِ الإضافةَ الواردةَ مُؤَوَّلاً لها بما وَرَدَ هنا، وانظر «حاشية الخضري» (٢/ ٤٩٩).

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٠٧) ، وأجازه الكوفيُّونَ بلا تأويلٍ بشرط اختلاف اللفظَينِ . « خضري » (٢/ ٥٠٠) .

وأمَّا ما ظاهِرُهُ إضافةُ الموصوفِ إلىٰ صفته . . فمُؤَوَّلٌ علىٰ حذف المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة ؛ كقولهم : (حَبَّةُ الحَمْقاءِ) ، و(صلاةُ الأُولىٰ) ، والأصل : (حَبَّةُ البقلةِ الحَمْقاءِ) ، و(صلاةُ الساعةِ الأُولىٰ) ؛ فـ(الحمقاءُ) : صفةٌ لـ (البقلة) ، لا لـ (الحَبَّة) ، و(الأُولىٰ) : صفةٌ لـ(الساعة) ، لا لـ (الصلاة) ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ إليه ـ وهو (البقلة) و(الساعة) ـ وأُقِيمَتْ صفتُهُ مُقامَهُ ؛ فصار : (حَبَّةُ الحَمْقاءِ) ، و(صلاةُ الأُولىٰ) ، فلم يُضَفِ الموصوفُ إلىٰ صفته ، بل إلىٰ صفةِ غيرِهِ[1] .

واستُشكِلَ : بأنَّ المضافَ فيه أعمُّ مِنَ المضاف إليه ، فيتخصَّصُ بإضافته إليه ، فلا يكونُ مِنْ إضافة الشيءِ إلىٰ مُرادفه .

واعلَمْ : أنَّهُ يمتنعُ الإضافةُ إذا كان المضافُ إليه أعمَّ مطلقاً مِنَ المضاف ؛ كـ (أحدِ اليوم) ؛ بخلاف عكسِهِ ؛ كـ (يومِ الأحد) ؛ لعدم الفائدةِ في الأوَّل ، ووجودِها في الثاني . انتهى « ابن قاسم »[2] .

❊ قوله : (حَبَّةُ الحَمْقاءِ) بالمدِّ ، وإنَّما وَصَفُوها بالحُمْقِ ؛ لأنَّها تَنبُتُ في مَجَارِي السَّيْل ، فيمُرُّ بها فيقطعُها ، فتطؤُها الأقدامُ ، قاله الرَّضِيُّ[3] ، وهي المعروفةُ بـ (الرِّجْلة) .

❊ قوله : (أعمَّ مطلقاً) ؛ نحوُ : (أراك شجرٍ) ، واحترَزَ بذلك : مِنَ

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (٢/ ٣٧٦) : (وانظر : ما المانعُ مِنْ جَعْلِ الإضافة في « حبّة الحمقاء » مِنْ إضافة العامِّ إلى الخاص ؛ كـ « شجر أراك » ؟ فلا يحتاج إلى التأويل) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٤) .

(٣) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٤٤) .

٣٩٥ـ وربَّما أَكْسَبَ ثانٍ أوَّلَا ... تأنيثاً انْ كانَ لحذفٍ مُوهَلَا

قد يكتسبُ المضافُ المُذكَّر مِنَ المُؤنَّث المضافِ إليه . . التأنيثَ ؛ بشرطِ : أنْ يكونَ المضافُ صالحاً للحذف وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَهُ ، ويُفهَمَ منه ذلك

❁ قوله : (وربَّما أَكْسَبَ ثانٍ) ؛ أي : وهو المضافُ إليه (أوَّلاً) منهما ؛ وهو المضافُ .

❁ قوله : (تأنيثاً) ؛ أي : أو تذكيراً ؛ ففي كلامه اكتفاءٌ .

❁ قوله : (انْ كانَ لحذفٍ مُوهَلَا) بفتح الهاء : اسمُ مفعولٍ مِنْ (أَوْهَلَهُ) ؛ بمعنىٰ : أَهَّلَهُ لكذا : إذا جَعَلَهُ أهلاً . انتهىٰ « تمرين »[1] .

واعتُرِضَ : بأنَّ الشرطَ أنْ يكونَ أهلاً لذلك ، لا أنْ يكونَ جُعِلَ أهلاً .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ أَطْلَقَ المُسبَّبَ وأراد السببَ . انتهىٰ « مَدَابِغي »[2] .

❁ قوله : (أنْ يكونَ المضافُ صالحاً للحذف) ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ المضافُ بعضاً ، أو كبعضٍ ؛ مثالُ الأوَّل : (صَدْرُ القَنَاة) ، ومثالُ الثاني : (مَرُّ

العامِّ وجهاً ؛ نحوُ : (خاتم حديدٍ) .

❁ قوله : (أَطْلَقَ المُسبَّبَ وأراد السببَ) الصوابُ : عكسُهُ ، إلا إنْ أُرِيدَ بجَعْله أهلاً الحُكْمُ بكونه أهلاً .

❁ قوله : (أو كبعضٍ) ؛ أي : بسبب كونِ المضافِ وصفاً مُتعلِّقاً

---

(١) تمرين الطلاب (ص٨٥) .

(٢) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق٣٩٨) .

المعنىٰ ؛ نحوُ : (قُطِعَتْ بعضُ أصابعِهِ) ، فصحَّ تأنيثُ (بعض) ؛ لإضافته إلىٰ (أصابع) وهو مُؤنَّثٌ ؛ لصحَّة الاستغناءِ بـ (أصابعَ) عنه ؛ فتقولُ : (قُطِعَتْ أصابعُهُ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٢٣ـ مَشَيْنَ كما ٱهتزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَتْ أعـالِيَهـا مَـرُّ الـرِّيـاحِ النَّـوَاسِـمِ

الرياحِ) ؛ فلا يُقالُ : (أَعْجَبَتْني يومُ العَرُوبةِ) بتأنيث الفعل[2] ؛ لأنَّ المضافَ فيه ليس بعضاً ولا كبعض وإن كان صالحاً للحذف . انتهىٰ « دَمَامِيني على التسهيل »[3] .

❀ قوله : (مَشَيْنَ كما ٱهتزَّتْ . . .) إلىٰ آخره : (مَشَيْنَ) ؛ أي :

بالمضاف إليه ؛ فإنَّ المرورَ وصفٌ للرياح ، والحديثَ وصفٌ للجارية في قولك : (أعجبَتْني حديثُ الجارية) ، وليس المُرادُ بكونه كالبعض صحَّةَ الاستغناءِ عنه .

---

(١) البيت لذي الرُّمة في « ديوانه » (٢/ ٧٥٤) ضمن قصيدة طويلة يمدح بها الملازمَ بن حُرَيث الحنفيَّ ، ومطلعها :

خليليَّ عُوجَا الناعجاتِ فسَلِّمَا علىٰ طَلَلٍ بيـنَ النَّقَـا والأخـارِمِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٥٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٣٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٧٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٩٥) ، و« المساعد » (١/ ٣٨٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٩٣ـ ١٢٩٥) .

(٢) العَرُوبة : يوم الجمعة ، وهو من أسماء العرب القديمة .

(٣) تعليق الفرائد (٢/ق ٣١٤) ، ونقل الدماميني عن الفارسيِّ : أنَّهُ أضاف قسماً ثالثاً يجوز فيه التأنيث ؛ وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾ [آل عمران : ٣٠] .

فأنَّثَ (المَرَّ) ؛ لإضافته إلى (الرياح) ، وجاز ذلك ؛ لصحَّة الاستغناءِ عن (المَرِّ) بـ (الرياح) ؛ نحوُ : (تَسَفَّهَتِ الرياحُ) .

وربَّما كان المضافُ مُؤنَّثاً فاكتسبَ التذكيرَ مِنَ المُذكَّر المضافِ إليه ؛ بالشرط الذي تقدَّم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف : ٥٦] ؛ فـ (رحمة) : مُؤنَّثٌ ، واكتسبتِ التذكيرَ بإضافتها

النِّشوةُ ، و(ما) : مصدريَّةٌ ؛ أي : كاهتزاز الرِّماح .

والشاهدُ : في (تَسَفَّهتْ) ـ بمعنىٰ : مالتْ ـ حيثُ أنَّثَهُ مع أنَّ فاعلَهُ مُذكَّرٌ ؛ وهو (مَرُّ الرياح) ؛ لأنَّهُ اكتسبَ التأنيثَ مِنَ المضاف إليه ؛ أي : أمالتْ بأعاليها مرُّ الرياح .

و(النَّوَاسِم) : جمعُ (ناسِمة) ؛ مِنْ (نَسَمَتِ الريحُ نَسِيماً) ؛ وهو أوَّلُ الرِّيحِ حينَ تَهُبُّ بلِينٍ قبلَ أنْ تشتدَّ .

❁ قوله : (فـ « رحمة » : مُؤنَّثٌ) ، و(قريبٌ) : خبرُهُ ، واعتُرِضَ الاستشهادُ بالآية : بأنَّ (فَعِيلاً) ممَّا يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ .

وأُجِيبَ : بأنَّ الذي يستوي فيه ما ذُكِرَ (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعول) ، وما في الآية ليس كذلك .

❁ قوله : (بمعنىٰ : مالتْ) ، وقولُهُ : (أي : مالتْ بأعاليها) ظاهرُ ذلك : أنَّ (تسفَّهَ) لازمٌ ، وأنَّ (أعاليَها) منصوبٌ بنزع الخافض ، ولو فَسَّرَ (تسفَّهتْ) بـ (أمالت) . . لم يَحتَجْ لهـٰذا ، ثمَّ رأيتُ في بعض النسخ هنا بمعنىٰ (أمالت)[1] ، وفيما بعدُ ؛ أي : أمالتْ أعاليَها ، وهو ظاهرٌ .

(١) وقد جاء كذلك في (هـ) .

إلىٰ (الله) تعالىٰ[١] .

فإن لم يَصلُحِ المضافُ للحذف والاستغناءِ بالمضاف إليه عنه . . لم يَجُزِ التأنيثُ ؛ فلا تقولُ : (خَرَجَتْ غلامُ هندَ) ؛ إذ لا يُقالُ : (خَرَجَتْ هندُ) ويُفهمَ منه خروجُ الغلام .

ويُمكِنُ ردُّهُ : بأنَّ (فَعِيلاً) الذي بمعنىٰ (فاعل) قد يُشبَّهُ بـ (فَعِيلٍ) الذي بمعنىٰ (مفعول) ، وبالعكس ، كما قاله الرَّضِيُّ[٢] .

أو بأنَّ (رحمة) في الأصل مصدرٌ ، وهو يستوي فيه ما ذُكِرَ ؛ قال في « المصباح » : (رَحِمْتُ زيداً رُحْماً ـ بضمِّ الراء ـ ورحمةً ومَرْحَمةً) انتهىٰ[٣] .

❊ قوله : (ويُمكِنُ ردُّهُ : بأنَّ « فَعِيلاً » . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّهُ لا مانعَ مِنْ كونِهِ هنا بمعنىٰ (مفعول) .

---

(١) وممَّا يكتسبه أيضاً ـ بالإضافة إلىٰ ما مرَّ من التعريف والتخصيصِ والتخفيف ورَفْعِ القبح ـ . . الظرفيَّةُ ؛ كـ (كلَّ حين) ، والمصدريَّة ؛ كـ (كل الميل) ، ووجوبُ التصدير ؛ كـ (غلامُ مَنْ عندَكَ ؟) ، والجمع ؛ كقوله : (من الوافر)

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... ولٰكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارَا

أو البناءُ بالإضافة إلىٰ مبنيٍّ ، كما سيأتي في (٣/ ٦٣٣ـ ٦٣٦) ، قيل : والإعراب ؛ كـ (هٰذه خمسةَ عشرُ زيدٍ) برفع (عشر) ؛ لإضافته للمعرفة ، والتعظيم ؛ كـ (بيت الله) ، والتحقير ؛ كـ (بيت العنكبوت) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٥٧ـ٦٦٢) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٣٧٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٠١).

(٢) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٣٣) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٣٠٣) .

٣٩٦ـ وبعضُ الأَسْماءِ يُضافُ أَبَدَا وبعضُ ذا قد يأتِ لفظاً مُفرَدَا[1]

---

* قوله : (وبعضُ ذا) ؛ أي : الذي يُضاف أبداً ، وفيه إبهامٌ ، والمُرادُ بذلك : (كلٌّ) ، و(بعضٌ) ، و(أيٌّ) ، و(قبل) و(بعد) وأخواتُهُما ، و(غيرٌ) ، و(مع) ، و(إذ) ، و(مِثْل) ، و(تِلْقاء) ، ويُستثنىٰ : (كلٌّ) إذا وقعتْ نعتاً أو توكيداً ؛ فلا يجوزُ قطعُها عن الإضافة لفظاً . انتهىٰ « نُكَت »[2] .

---

* قوله : (و« قبل » و« بعد ») لا يُنافي هـٰذا ما ذَكَرُوهُ ؛ مِنْ أنَّ مِنْ جملةِ الأوجهِ الأربعةِ لـ (قبل) ونحوِها أنْ تُقطَعَ عن الإضافةِ لفظاً ومعنىً ، فكيف يكونُ ما ذُكِرَ مِنَ اللازم للإضافةِ معنىً ؟

ويُمكِنُ دفعُ المُنافاةِ : بأنَّ المُرادَ بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنىً : أنَّهُ لا يُلاحَظُ مضافٌ إليه أصلاً ، وهـٰذا لا يُنافي وجودَهُ في الواقع وإن لم يُقصَدْ ، كما هو المُرادُ هنا .

* قوله : (نعتاً) ؛ كـ (زيدٌ الرجلُ كلُّ الرجل) .

وقوله : (أو توكيداً) ؛ كـ (جاء القومُ كلُّهُم) ، قيل : والذي يظهرُ :

---

(١) قوله : (يأتِ) هو بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ؛ علىٰ حدِّ قوله تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [هود : ١٠٥] ، والاجتزاءُ بالكسرة عن الياء كثيرٌ في لغة هُذَيل . انظر « الدر المصون » (٦/ ٣٨٧) ، و« تمرين الطلاب » (ص٨٥) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٤٥) .

مِنَ الأسماءِ ما يلزمُ الإضافةَ ؛ وهو قِسْمانِ :

أحدُهُما : ما يلزمُ الإضافةَ لفظاً ومعنىً ؛ فلا يُستعمَلُ مفرداً ؛ أي : بلا إضافة ، وهو المُرادُ بشطر البيتِ ؛ وذلك نحوُ : (عندَ) ، و(لَدَىٰ) ،

---

* قوله : (ما يلزمُ الإضافةَ) ؛ أي : ومنها ما لا يُلازِمُها ، وهو قِسْمانِ : قِسْمٌ تجوزُ إضافتُهُ ؛ كـ (ثوب) و(غلام) ، وقِسْمٌ لا تجوزُ إضافتُهُ ؛ كالمُضمَر ، واسمِ الإشارة ، واسمِ الشرط ، واسمِ الاستفهام . انتهى « ابن قاسم »[1] .

استثناءُ (بعضٍ) كـ (كلٍّ) إذا وَقَعَتا خبرَينِ ؛ كـ (زيدٌ كلُّ الرجالِ) ، و(بعضُ القوم) .

* قوله : (واسمِ الشرط ، واسمِ الاستفهام) ؛ أي : غيرِ (أيٍّ) .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٤) ، واعلَمْ : أنَّ أقسام الاسمِ بالنسبة للإضافة وعدمِها . . عشرةٌ : ما تجوزُ إضافتُهُ ، وهو الغالب ، وما تمتنعُ ؛ كالمُضمَرات والإشارات ، وغيرِ (أي) مِنَ الموصولات ، وأسماء الشرط والاستفهام ، وما تجبُ إضافتُهُ للجملةَ ؛ فإمَّا لخصوص الفعليَّة ؛ وهو (إذا) ، و(لمَّا) الحينيَّةُ عندَ مَنْ جَعَلَها اسماً ، أو لمطلق الجملةِ ، ولا يُقطَعُ عنها لفظاً ؛ وهو : (حيثُ) ، أو يُقطَعُ ؛ وهو (إذ) ، وما تجبُ إضافتُهُ للمفرد مطلقاً ؛ فإمَّا لفظاً ونيَّة ؛ وهو (غير) ، و(مع) ، والجهات ، ونحوها ؛ كـ (كل) إذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً ، أو لفظاً فقط ؛ كـ (كلا) ، و(كِلْتا) ، و(عند) ، وما عُطِفَ عليه في الشرح ، أو للمفرد الظاهر ؛ وهو (أُولو) ، و(أُولات) ، و(ذو) ، و(ذات) ، وفروعُهُما ؛ كـ (ذوا) ، و(ذواتا) ، و(كل) المنعوت بها فيما يظهرُ ؛ كـ (زيد الرجل كل الرجل) ، أو للضمير مطلقاً ؛ كـ (وحدَكَ) و(كل) في التوكيد ، أو لخصوص ضمير المخاطب ؛ كـ (لبيك) وأخواته . « خضري » (٢/ ٥٠٢) ، وانظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ ق١١ـ١٢) ، و« إرشاد السالك النبيل » (ق/ ٣٣٨) .

و(سِوىٰ) ، و(قُصَارى الشيءِ) و(حُمَادَاهُ) ؛ بمعنىٰ : غايتِهِ .

والثاني : ما يلزمُ الإضافةَ معنىً دون لفظٍ ؛ نحوُ : (كلٍّ) ، و(بعضٍ) ، و(أيٍّ) ، ويجوزُ أن يُستعمَلَ مفرداً ؛ أي : بلا إضافةٍ ؛ وهو المُرادُ بقوله : (وبعضُ ذا) ؛ أي : وبعضُ ما لَزِمَ الإضافةَ معنىً قد يُستعمَلُ مفرداً لفظاً ، وسيأتي كلٌّ مِنَ القسمَينِ[1] .

٣٩٧ـ وبعضُ ما يُضافُ حَتْماً ٱمتَنَعْ إيلاؤُهُ ٱسماً ظاهراً حيثُ وَقَعْ

---

* قوله : (قُصَارى الشيءِ) بضمِّ القاف ، و(حُمَاداهُ) بالحاء المُهمَلة لا بالجيم ، وقولُهُ : (بمعنىٰ : غايتِهِ) راجعٌ إليهما معاً ، كما في « الصحاح »[2] .

* قوله : (والثاني : ما يلزمُ الإضافةَ . . .) إلىٰ آخره ، وقد أَشْعَرَ قولُ الناظم : (وبعضُ الأسماء) ، وقولُهُ : (وبعضُ ذا قد يأتِ لفظاً مفردَا) : أنَّ الأصلَ والغالبَ في الأسماء : أنْ تكونَ صالحةً للإضافة والإفرادِ ، وأنَّ الأصلَ في كلِّ مُلازِمٍ للإضافة : ألَّا ينقطعَ عنها في اللفظ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[3] .

* قوله : (حَتْماً) مفعولٌ مطلقٌ ؛ أي : وجوباً .

* قوله : (ٱمتَنَعْ إيلاؤُهُ) ؛ أي : امتنعَ أنْ يَلِيَ اسماً ؛ فـ (إيلاؤُهُ) :

---

* قوله : (أي : امتنعَ أنْ يَلِيَ اسماً) صوابُ العبارة : (أنْ يَلِيَهُ اسمٌ

(١) انظر (٣/ ٦١٤) وما بعدها .
(٢) الصحاح (٢/ ٤٦٧ ، ٧٩٣) .
(٣) شرح الأشموني (٢/ ٣١٢) .

٣٩٨ـ كـ (وَحْدَ) (لَبَّيْ) و(دَوَالَيْ) (سَعْدَيْ) وشَـذَّ إيـلاءُ (يَـدَيْ) لـ (لَبَّـيْ)

مِنَ اللازمِ للإضافة لفظاً : ما لا يُضافُ إلَّا إلى المُضمَر ، وهو المُرادُ هنا ؛ نحوُ : (وَحْدَكَ) ؛ أي : مُنفرِداً ، و(لَبَّيْكَ) ؛ أي : إقامةً علىٰ إجابتكَ بعدَ

مصدرُ (أَوْلى) المُتعدِّي لاثنَينِ ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : مفعولُهُ الأوَّل ، و(اسماً) : مفعولُهُ الثاني ، و(ظاهراً) : نعتُهُ .

* قوله : (لَبَّيْ) بإسقاط العاطفِ فيه وفي قوله : (سَعْدَيْ) .

* قوله : (إيلاءُ « يَدَيْ » لـ « لَبَّيْ ») إيلاءُ : مصدرٌ مضافٌ لمفعوله بعدَ حَذْفِ الفاعل ، و(لـ « لَبَّيْ ») : مفعولُهُ الثاني ، واللامُ فيه : لتقوية العامل ، قال في « التوضيح » : (وليستِ المُقوِّيةُ زائدةً مَحْضة ، ولا مُعدِّيةً مَحْضة ، بل بينَهُما)[1] .

* قوله : (نحوُ : « وَحْدَكَ ») هو مصدرٌ مُلازِمٌ للإفراد والتذكير على المشهور ، يُضافُ إلىٰ كلِّ مُضمَرٍ ؛ للمُخاطَب ؛ نحوُ : (وَحْدَكَ) ، والغائبِ ؛ نحوُ : ﴿ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ ﴾ [غافر : ١٢] ، والمُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (مررتُ به وَحْدي)[2] .

ظاهر) ، وقولُهُ : (مفعولُهُ الأوَّل) صوابُهُ : (الثاني) ، وقدَّمه ضرورةَ الاتصال ، وقولُهُ : (مفعوله الثاني) صوابُهُ : (الأوَّل) .

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ٣٢) .
(٢) وسواء الضمير كان مُذكَّراً أو مُؤنَّثاً ، مفرداً أو مُثنًى أو مجموعاً . « تصريح » (٢/ ٣٦) .

إقامةٍ[1] ، و(دَوَالَيْكَ) ؛ أي : إدالةً بعدَ إدالةٍ ، و(سَعْدَيْكَ) ؛ أي : إسعاداً بعدَ إسعادٍ .

❀ قوله : (إدالةً بعدَ إدالةٍ) تَبِعَ في ذلك ابنَ الناظم[2] ، والأنسبُ أنْ يقولَ : (تَدَاوُلاً بعدَ تَدَاوُلٍ)[3] ؛ أي : حُصُولاً بعدَ حُصُول ؛ لأنَّ الإدالةَ الغَلَبَةُ ؛ يُقالُ : (اللَّهُمَّ ؛ أَدِلْني علىٰ فُلانٍ وانصُرْني عليه)[4] .

❀ قوله : (و« سَعْدَيْكَ ») لا يُستعمَلُ إلا بعدَ (لَبَّيْكَ) ، كما في « التوضيح »[5] ؛ لأنَّ (لَبَّيْكَ) هو الأصلُ في الإجابة ، و(سَعْدَيْكَ) كالتوكيد

---

(١) أصلُهُ : (أُلِبُّ لك إلْبابَيْنِ) ؛ أي : أُقِيمُ لطاعتك إلْباباً كثيراً ؛ لأنَّ التثنيةَ للتكرير ؛ نحوُ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك : ٤] ؛ فحُذف الفعل ، وأُقيم المصدر مُقامَهُ ، وحُذفت زوائدُهُ ، وحُذف الجارُّ من المفعول ، وأُضيف المصدر إليه ؛ كلُّ ذلك ليُسرِعَ المجيبُ إلى التفرُّغ لاستماع الأمر والنهي ، ويجوز أنْ يكون مِنْ (لَبَّ) بمعنىٰ (أَلَبَّ) ؛ فلا يكونُ محذوفَ الزوائد ، قاله الرَّضِيُّ ، ومثلُهُ في حذف الزوائد الباقي . « صبان » (٢/٣٧٨) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٧٨) .

(٣) أو (مداولة بعد مداولة) ، كما في « حاشية الخضري » (١/٥٠٣) ، قال الصبَّان في « حاشيته » (٢/٣٧٩) : (والأمران متقاربان ، وكلاهما أحسنُ من قول بعضهم : بمعنىٰ « إدالة بعد إدالة » ؛ لعدم ظهور مناسبة معاني الإدالة ، كالغلبة هنا ، بخلاف التداول بمعنى التناوب ، والمداولةِ بمعنى المناوبة) .

(٤) بخلاف التداولِ ؛ فإنَّهُ التناوبُ ؛ أي : تداولاً لطاعتك ومُناوبةً فيها . « خضري » (١/٥٠٣) .

(٥) أوضح المسالك (٣/١١٦) .

وشذَّ إضافةُ (لَبَّيْ) إلىٰ ضمير الغَيبة ، ومنه : قولُه[1] : [من مشطور الرجز]

٢٢٤ـ إنَّكَ لو دَعَوْتَنِي ودُونِي

زَوْراءُ ذاتُ مَتْــرَعٍ بَيُــونِ

لَقلتُ لَبَّيْهِ لمَنْ يَدْعُونِي

له ، قال المُرَاديُّ : (أراد سيبويهِ بقوله : « لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ » : إجابةً بعدَ إجابةٍ) انتهىٰ[2] .

❀ قوله : (إنَّكَ لو دَعَوْتَنِي. . .) إلىٰ آخره : (دُونِي زَوْراءُ) بالزاي ثمَّ الراءِ : جملةٌ حاليّة مِنْ ياء المُتكلِّم ، و(الزَّوْراء) : الأرضُ البعيدة ، و(المَتْرَع) بفتح الميمِ وبالتاء الفوقيّة[3] ؛ أي : بحارٍ ؛ مِنْ قولهم : (حوضٌ تَرَعٌ) بالفوقيّة ؛ أي : مُمتلِئٌ ، و(بَيُون) بفتح المُوحَّدة وضمِّ المُثنَّاة تحتُ ؛

❀ قوله : (و« الزَّوْراء » : الأرضُ البعيدة) في « حاشية المغني » : (الزَّوْراءُ ـ بفتح الزاي ـ : البئرُ ، والأرضُ البعيدة)[4] .

---

(١) أشطار مجهولة النسبة ، وشطر الشاهد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١٨٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ١٢١ـ١٢٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٣٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣١٢ـ٣١٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٠٧ـ ١٣٠٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٠٩) .

(٢) توضيح المقاصد (٢/ ٨٠٠) .

(٣) ويُروىٰ : (ومَنْزَع) بالزاي ، كما نصَّ عليه العيني في « مقاصده » (٣/ ١٣٠٧ـ ١٣٠٨) ، وذكر أنَّ المثبت أصحُّ وأقرب .

(٤) انظر « حاشية الدسوقي » (٢/ ٢٧٨) ، و« حاشية الأمير » (٢/ ١٤٣) .

وشذَّ إضافةُ (لَبَّيْ) إلى الظاهر ؛ أنشد سيبويهِ[1] : [من المتقارب]

٢٢٥ـ دَعَـوْتُ لِمَـا نـابَنِـي مِسْـوَراً فلَبَّـــا فلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ

أي : واسعةٍ بعيدةِ الأطراف .

وكان مُقتضى الظاهرِ أنْ يقولَ : (لَبَّيْكَ) ، ولٰكنَّهُ التفتَ مِنَ الخطاب إلى الغَيْبة ؛ مثلُ : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس : ٢٢] .

❁ قوله : (دَعَوْتُ لِمَا نابَنِي . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ المتقارب ، و(دَعَوْتُ) ؛ بمعنىٰ : طلبتُ ، (لِمَا نابَنِي) بكسر اللام وتخفيف الميم : اسمٌ موصول ، صِلَتُهُ : (نابَنِي) ؛ أي : أصابَنِي ، (مِسْوراً) بكسر اللام : منصوبٌ على المفعوليّة ، وهو اسمُ رجل ؛ فـ (لبَّا) وهٰذه الجملةُ : معطوفةٌ علىٰ جملةِ (دعوتُ) ، والأصلُ : (فلبَّاني) ؛ أي : قال لي : (لَبَّيْكَ) ؛

❁ قوله : (أي : واسعةٍ بعيدةِ الأطراف) هٰذا وإنْ ناسَبَ تفسيرَهُ (المَتْرَع) بالبحار ، لٰكن لا يُناسِبُ تفسيرَ غيرِهِ له بالبحر ؛ إذ المُناسِبُ له أنْ يُقالَ : (واسعٍ بعيدِ الأطراف) بالتذكير ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) قاله أعرابي من بني أسد لَزِمَتْهُ ديةٌ ، فدعا مِسْوراً لحملها فلبَّاه ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣٥٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٨٦) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٢٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٧٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٢٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٣٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٠٦ـ١٣٠٧) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٩٢ـ ٩٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٠٩ـ٢١٣) .

كذا ذَكَرَ المُصنِّفُ ، ويُفهَمُ مِنْ كلام سيبويهِ : أنَّ ذلك غيرُ شاذٍّ لا في (لَبَّيْ) ولا في (سَعْدَيْ) .

فحذف المفعول ، و(لبَّا) الأُولىٰ في هٰذا الشاهدِ : فعلٌ ماضٍ مِنَ التَّلْبِية ، ورُسِمَ بالألف مخافةَ أنْ يُقرَأَ (لَبَّيْ) بسكون الياء ، كما في « الفارِضي »[1] .

والمعنىٰ : دعوتُ مِسْوراً للأمر الذي نابَني مِنْ نوائبِ الدُّنيا ، فلبَّاني .

وأصلُ هٰذا : أنَّ رجلاً دعا رجلاً اسمُهُ مِسْورٌ ليغرمَ عنه ديةً لَزِمَتْهُ ، فأجابه إلىٰ ذلك ، وخَصَّ يَدَيْهِ بالذِّكْر ؛ لأنَّهُما اللَّتانِ أَعْطَتاهُ المالَ حتىٰ تخلَّص مِنْ نائبته ، وقيل : كانتْ عادةُ العربِ ذلك مطلقاً ، فجاء النهيُ عن ذلك ؛ رُوِيَ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّهُ قال : « إذا دعا أحدُكُم أخاهُ فقالَ : لَبَّيْكَ . . فلا يقولَنَّ : لَبَّيْ يَدَيْكَ ، وليقلْ : أجابَكَ اللهُ بما تُحِبُّ » ، قاله الشاطِبيُّ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (فعلٌ ماضٍ مِنَ التَّلْبِية) ؛ أي : فهو معتلُّ اللامِ ؛ كـ (زَكَّىٰ تزكيةً) .

❁ قوله : (ورُسِمَ بالألف) ؛ أي : معَ أنَّ حقَّهُ أنْ يُرسَمَ بالياء .

❁ قوله : (فقال) ؛ أي : الأخُ (لَبَّيْكَ . . فلا يقولَنَّ) ؛ أي : الأحدُ الداعي جزاءً لقول المَدْعُوِّ :(لبَّيك) : (لَبَّيْ يَدَيْكَ) ، وإنَّما يقولُ له : (أجابك اللهُ بما تُحِبُّ) .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩١) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٨) ، والحديث رواه أبو داود في « المراسيل » (٤٧٨) عن راشد بن سعد رحمه الله تعالىٰ ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٦٣) .

ومذهبُ سيبويهِ : أنَّ (لَبَّيْكَ) وما ذُكِرَ بعدَهُ مُثنّىً[1] ، وأنَّهُ منصوبٌ على المصدريَّة بفعلٍ محذوفٍ ، . . . .

---

* قوله : (أنَّ « لَبَّيْكَ » وما ذُكِرَ بعدَهُ مُثنّىً) ؛ أي : في اللفظ ، ومعناها : التَّكْرارُ ؛ فهو في المعنىٰ غيرُ مُثنّىً ، ولعلَّ هـٰذا هو مُرادُ الشارحِ بقوله بعدُ : (إنَّه مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ)[2] ، ويحتملُ أنَّ المُرادَ : إلحاقُهُ بالمُثنَّىٰ في نصبه بالياء ، وإنَّما لم يكن مُثنّىً حقيقةً ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ معناهُ التَّكْرارُ ، أو لأنَّهُ صار عَلَماً على التَّلْبِية ، فتدبَّرْ .

* قوله : (منصوبٌ على المصدريَّةِ بفعلٍ محذوفٍ) ؛ أي : مِنْ معناه في (لَبَّيْكَ) ، و(هَذَاذَيْكَ) بذالَينِ مُعجَمتَينِ ؛ بمعنىٰ : إسراعاً لك بعدَ إسراعٍ ،

---

* قوله : (أي : في اللفظ . . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ : دَفْعُ التنافي بين قولِهِ أوَّلاً : (مُثنّىً) ، وقولِهِ ثانياً : (فهو مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ) ، والأَوْلىٰ في دَفْعِ ذلك : أنْ يُرادَ بقوله أوَّلاً : (مُثنّىً) ؛ أي : بحسب الوَضْع ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لخصوص الاثنين ، وقولِهِ ثانياً : (فهو مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ) ؛ أي : عُرُوضاً بعدَ قَصْدِ التكثيرِ ، ولذلك فرَّعه عليه .

* قوله : (أو لأنَّهُ صار عَلَماً) ؛ أي : بالغَلَبة .

* قوله : (مِنْ معناه في « لَبَّيْكَ ») هـٰذا إذا كان (لبَّيك) معناه : إجابةً بعدَ إجابة ؛ لأنَّ (لَبَّ) و(أَلَبَّ) بمعنىٰ (أقام) ، كما يُشِيرُ إلىٰ ذلك قولُ المُحشِّي : (والتقديرُ : أُجِيبُ . . .) إلىٰ آخره ، وأمَّا إذا كان معنىٰ

---

(١) وهي أيضاً مصادرُ محذوفةُ الزوائد كما مرَّ .

(٢) انظر (٣/ ٦٢٠) .

وأنَّ تثنيتَهُ المقصودُ بها التكثيرُ[1] ؛ فهو على هـٰذا مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ[2] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك : ٤] ؛ أي : كَرَّاتٍ ؛ فـ (كَرَّتَينِ) ليس المُرادُ به مرَّتَينِ فقط ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك : ٤] ؛

والتقديرُ : (أُجِيبُ لَبَّيْكَ) ، و(أُسرِعُ هَذَاذَيْكَ) ؛ علىٰ حدِّ : (قعدتُ جُلُوساً) ، **وعامِلُ البواقي مِنْ لفظها** ، والتقديرُ : (أُسعِدُ سَعْدَيْكَ) ، و(أتداولُ دَوَالَيْكَ) .

* **قوله** : (﴿ يَنقَلِبْ ﴾) جوابُ الأمرِ في قوله تعالىٰ قبلَهُ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ... ﴾ إلىٰ آخره [الملك : ٤] ، والآيةُ مَسُوقةٌ لنفي الصَّدْع والتشقُّقِ عن السماء ؛ فإنَّهُ قال في أوَّلها : ﴿ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ ﴾ ؛ أي : أَعِدْهُ في السماء ﴿ هَلْ تَرَىٰ ﴾ فيها ﴿ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك : ٣] ؛ أي : صُدُوعٍ وشُقُوق ، ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ كرَّةً بعدَ أُخْرىٰ . . ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا ﴾ ؛ أي : ذليلاً ؛ لعدم إدراكِ خَلَلٍ ﴿ وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك : ٤] مُنقطِعٌ عن رؤية خَلَل ، كما في « الجلالَين »[3] .

(لبَّيك) : إقامةً بعدَ إقامةٍ علىٰ طاعتك . . فعاملُهُ مِنْ لفظه ؛ وهو (لَبَّ) و(أَلَبَّ) بمعنىٰ (أقام) ، ولم يَرِدْ (لَبَّ) و(أَلَبَّ) بمعنىٰ (أجاب) .

وأمَّا قولُهُ في البيت : (فلبَّىٰ) . . فمعناه : أنَّهُ قال : (لبَّيك) ؛ فهو بمعنىٰ : إجابةً خاصَّةً هي قولُ (لبَّيك) ، والمُرادُ في (لبَّيك) مطلقُ إجابةٍ ، فليس بمعناه ، وهو واضحٌ ، وكونُ (لبَّىٰ) بهـٰذا المعنىٰ مُشتقّاً مِنْ (لبَّيك) . .

---

(١) انظر ما يتعلَّق بـ (لبَّي) و(سَعْدَي) ونحوهما في « الكتاب » (١/ ٣٤٩ـ٣٥٤) .
(٢) في (و ، ز) : (منصوب نصب المثنىٰ) بدل (ملحق بالمثنىٰ) .
(٣) تفسير الجلالين (ص٧٥٤) .

أي : مُزدجِراً وهو كَلِيلٌ ، ولا ينقلبُ البصرُ مُزدجِراً كَلِيلاً مِنْ كَرَّتَينِ فقط ؛ فتعيَّنَ أنْ يكونَ المُرادُ بـ(كَرَّتَينِ) التكثيرَ ، لا اثنَينِ فقط .

وكذلك (لَبَّيْكَ) ؛ معناه : إقامةً بعدَ إقامةٍ كما تقدَّم[1] ، فليس المُرادُ الاثنَينِ فقط ، وكذا باقي أخواتِهِ علىٰ ما تقدَّم في تفسيرها[2] .

ومذهبُ يونسَ : أنَّهُ ليس بمُثنّىً ، وأنَّ أصلَهُ : (لَبَّىٰ) ، وأنَّهُ مقصورٌ

---

* قوله : (مُزدجِراً) ؛ أي : ممنوعاً (وهو كَلِيلٌ) ؛ أي : ضعيفٌ .

* قوله : (إقامةً بعدَ إقامةٍ) عبارةُ « المصباح » : (أنا مُلازِمٌ طاعتَكَ لزوماً بعدَ لزومٍ)[3] .

* قوله : (أنَّهُ ليس بمُثنّىً) الضميرُ في (أنَّهُ) : لـ(لَبَّيْكَ) ، فخلافُهُ فيه

لا يَقتضِي كونَ (لبَّيك) بمعنىٰ : إجابةً بعدَ إجابةٍ بقولِ (لبَّيك) ؛ إذ هو كاشتقاق (سوَّفتُ) مِنْ (سوف) لمعنىٰ : (قلتُ : سوف) ، مع أنَّ (سوف) لا يدلُّ علىٰ قولِ (سوف) في نحو قولك : (سوف أفعلُ) ، كما لا يخفىٰ .

وإيضاحُهُ : أنَّهُ مأخوذٌ منه باعتبار كونِهِ مقصوداً به نَفْسه ، فهو مأخوذٌ منه باعتبارِ كونِهِ مَقُولاً ؛ فلذلك كان معناه قولَ هٰذا اللفظ ، وبهٰذا يندفعُ توهُّمُ الدَّوْر في نحو : (سبَّح) بمعنىٰ : (قال : سبحان الله) ، و(لبَّىٰ) بمعنىٰ : (قال : لبَّيك) ، فافْهَمْ .

---

(١) انظر (٣/ ٦١٤ـ٦١٥) .

(٢) انظر (٣/ ٦١٥) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٧٥١) ، وفي هامش (ج) : (وهي بمعنىٰ عبارة شارحنا) .

قُلِبَتْ ألفُهُ ياءً مع المُضمَر ، كما قُلِبَتْ ألفُ (لَدَىٰ) و(علىٰ) مع الضمير ؛ فقيل : (لَدَيْهِ) و(عَلَيْهِ) .

وردَّ عليه سيبويهِ : بأَنَّهُ لو كان الأمرُ كما ذَكَرَ . . لم تنقلبْ ألفُهُ مع الظاهر ياءً ، كما لا تنقلبُ ألفُ (لَدَىٰ) و(علىٰ) ؛ فكما تقولُ : (لدىٰ زيدٍ) و(علىٰ زيدٍ) . . كذلك كان ينبغي أنْ يُقالَ : (لبَّىٰ زيدٍ) ، لٰكنَّهُم لمَّا أضافُوهُ إلى الظاهر قَلَبُوا الألفَ ياءً فقالوا : (فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَر) ؛ فدَلَّ ذلك علىٰ أنَّهُ مُثنًّىً ، وليس بمقصور كما زَعَمَ يونسُ[1] .

٣٩٩ـ وأَلْزَمُوا إضافةً إلى الجُمَلْ (حيثُ) و(إذْ) . . . .

وحدَهُ ؛ فقولُ ابنِ الناظمِ : (خلافُهُ فيه وفي أخواته) . . غَلَطٌ ، كما في « التوضيح »[2] .

❀ قوله : (وأَلْزَمُوا إضافةً) الضميرُ : للعرب ؛ أي : التَزَمُوا ذلك في استعمالاتهم .

واستُشكِلَ ما ذكر : بأَنَّهُ يلزمُ عليه الإضافةُ إلى الأفعال ، والإضافةَ تُفِيدُ التعريفَ أو التخصيصَ ، والأفعالَ لا يتأتَّىٰ فيها ذلك .

❀ قوله : (واستُشكِلَ ما ذكر . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ ليس المضافُ

(١) الكتاب (١/ ٣٥١) ، وقال الصبان في « حاشيته » (٢/ ٣٨١) : (ليونس أنْ يُجِيبَ : بأنَّ قولَهُ : « فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْور » شاذٌّ ؛ فلا يَصلُحُ للردِّ ، فتأمَّلْ) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ١٢٤) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٢٧٨) .

. . . . وإنْ يُنوَّنْ يُحتمَلْ

وأُجِيبَ : بأنَّ الفعلَ هنا مُنزَّلٌ منزلةَ المصدر ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : ٦] ؛ أي : سواءٌ [عليهم] الإنذارُ وعدمُهُ . انتهىٰ « فارِضي »[١] .

❁ قوله : (وإنْ يُنوَّنْ) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(يُنوَّن) : فعلُ الشرط ، والضميرُ فيه النائبُ عن الفاعل : يعودُ إلىٰ (إذ) ، وجوابُ الشرطِ : (يُحتمَلْ) ، قال ابنُ قاسمٍ : (أي : وإنْ يُعوَّضِ التنوينُ عن الإضافة.. وَجَبَ قطعُها عنها لفظاً ، أو : . . . .

إليه هو الأفعالَ ، بل الجُمَل ، والإشكالُ جارٍ فيها أيضاً ؛ إذ الجُمَلُ لا تتَّصِفُ بتعريفٍ أو تخصيص ، سواءٌ كانتْ فعليَّةً أو اسميَّة ، بل المُتَّصِفُ بذلك إنَّما هو الاسمُ المفرد ، لٰكنَّ المُحشِّيَ نَظَرَ إلى الظاهر ، فاعتبرَ أنَّ المضافَ إليه هو الوالي للظرف ، والوالي له إمَّا فعلٌ أو اسم ، والاسمُ لا إشكالَ فيه ؛ لأنَّهُ يتعرَّفُ أو يتخصَّصُ ، فَبَقِيَ الإشكالُ في الفعل ، وقد مَنَعَ بعضُهُمُ الإشكالَ في الفعل أيضاً ؛ بأنَّهُ يقبلُ التخصيصَ ؛ إذ المفاعيلُ كلُّها تخصيصٌ له .

❁ قوله : (وَجَبَ قطعُها عنها) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ المُرادَ بـ (يُحتَمَلْ) : يجب ؛ لأنَّ ما ذُكِرَ جوازٌ بعدَ امتناعٍ ؛ إذ لا يتأتَّى اجتماعُ التنوينِ والإضافة .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩١) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

وإنْ يُرَدَّ التنوينُ صحَّ قطعُها عنها لفظاً)[١] .

❁ قوله : (إفرادُ « إذْ ») مِنْ وَضْعِ الظاهرِ مَوضِعَ الضميرِ للضرورة ، أو إنَّهُ عبَّر بذلك لئلَّا يُتوهَّمَ عودُ الضميرِ في (يُنوَّن) على المذكور مِنْ (إذ) و(حيثُ) ، كما أفادَهُ البُهُوتيُّ[٢] ، أو إنَّ محلَّ الإضمارِ : إذا كان الضميرُ ومرجعُهُ في جملةٍ واحدة ، كما صرَّح به بعضُ حواشي « المنهج » في نظير ذلك[٣] ، بخلاف ما هنا ؛ فإنَّ الضميرَ ومرجعَهُ في جملتَينِ .

❁ قوله : (وما كـ « إذْ » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : اسمٌ موصولٌ مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (أَضِفْ) ، و(كـ « إذ ») : في موضعِ صِلَةِ (ما) ، و(معنىً) : منصوبٌ علىٰ نزع الخافض أو على التمييز ، والكافُ في قوله : (كـ « إذ ») : بمعنىٰ (مِثْل) نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ علىٰ تقديرِ مضافٍ بين الجارِّ والمجرور ،

❁ قوله : (صحَّ قطعُها عنها) ؛ أي : وصحَّ عدمُ قطعِها ؛ لأنَّ التنوينَ لم يحصلْ بالفعل ؛ فالتعبير بـ (يُحتَمَلْ) باقٍ علىٰ ظاهره ، هٰذا مُرادُهُ ، وقد يُقالُ : متىٰ أُرِيدَ التنوينُ لا بدَّ مِنَ القطع عن الإضافةِ ؛ حتىٰ يكونَ للإرادة فائدةٌ ، تأمَّلْ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق / ١١٤) .

(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٥٠٢ـ ٥٠٣) .

(٣) أفاده الشَّبْرَامَلِّسي في « حاشيته علىٰ شرح المنهج » (ق/ ١٠٢) .

والتقديرُ : (أَضِفِ الزمنَ المُبهَمَ الذي كـ « إذ » في معنى المُضِيِّ إضافةً مِثْلَ إضافةِ « إذ » إلى الجُمَل جوازاً) .

ويحتملُ : أنْ يكونَ (ما) مبتدأً ، خبرُهُ : (كـ « إذ ») ؛ أي : والذي كـ (إذ) في المعنىٰ كائنٌ مِثْلَ (إذ) في الإضافة .

❁ قوله : (جوازاً) مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ بـ (أَضِفْ) ، وبيَّن بهـٰذا : أنَّ وجهَ الشَّبَهِ مطلقُ الإضافةِ لفظاً وإنِ اختلفتْ بلزومها في (إذ) وجوازِها فيما كـ (إذ) ، فاندفعَ ما يُقالُ : قولُهُ : (كـ « إذ ») يَدُلُّ علىٰ ثبوت الإضافةِ ولزومِها ، وجوازِ الإفرادِ والتنوينِ ، وليس كذلك . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (نحوُ حينَ . . .) إلىٰ آخره : (نحو) : خبرُ محذوفٍ ، أو منصوبٌ بفعلٍ محذوف ، و(حينَ) : اسمُ زمانٍ مُبهَمٌ مبنيٌّ على الفتح على الراجح ؛ لإضافته إلىٰ مبنيٍّ ، والعاملُ في محلِّهِ : (نُبِذْ) ، والنَّبْذُ : الإلقاءُ

❁ قوله : (ويحتملُ : أنْ يكونَ « ما » مبتدأً . . .) إلىٰ آخره ، و(أَضِفْ جوازاً) علىٰ هـٰذا : استئنافٌ في قوَّة الاستدراك ؛ أي : لـٰكن أَضِفْ جوازاً فيما كـ (إذ) ، بخلاف (إذ) ؛ فتتعيَّنُ الإضافةُ فيها إلى الجُمَل ولو معنىً .

❁ قوله : (وجوازِ الإفرادِ) ؛ أي : لفظاً ، والتنوينُ عِوَضٌ عن الجملة ، وليس كذلك ، بل يجوزُ فيما كـ (إذ) القطعُ عن الإضافة لفظاً ومعنىً .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٤) .

مِنَ المُلازِمِ للإضافة : ما لا يُضافُ إلا إلى جملة[1] ؛ وهو : (حيثُ)[2] ، و(إذْ)[3] ، و(إذا) .

فأمَّا (حيثُ) : فتُضافُ إلى الجملة الاسميّة ؛ نحوُ : (اجْلِسْ حيثُ زيدٌ

مِنَ اليد ، وقد يكونُ حقيقةً ؛ نحوُ : (نَبَذْتُ الثوبَ والخاتِمَ) ، ومجازاً ؛ نحوُ : (نَبَذْتُ فُلاناً) : إذا طَرَدْتَهُ وأَبْعَدْتَهُ عنك ، وهـٰذا منه ؛ أي : حينَ جاءَ طُرِدَ وأُبعِدَ . انتهىٰ « مُعرِب »[4] .

* قوله : (إلى الجملة الاسميّة ؛ نحوُ : اجْلِسْ. . .) إلىٰ آخره ؛

---

(١) ويُشترط في الجملة : أنْ تكونَ خبريةً غيرَ مشتملةٍ علىٰ ضمير يرجع إلى المضاف . « صبان » (٢/ ٣٨١) نقلاً عن الدَّمَامِينيِّ .

(٢) وهو ظرفُ مكانٍ تصرُّفُه نادرٌ ، وقد يُرادُ به الزمان ، وثاؤه بالحركات الثلاث ، وقد تُبدَلُ ياؤه واواً ؛ بل قال ابن سِيدَه : هي الأصل ، كما في « الدَّمَامِينيِّ » ، وبنو فَقْعَسٍ يعربونها ، ولا يُضافُ إلى الجملة مِنْ أسماء المكان غيرُها ، كما في « المغني » . « صبان » (٢/ ٣٨١) .

(٣) وهو ظرفُ زمانٍ ماضٍ لا يتصرَّفُ إلا إذا أُضيف إليه ظرفُ زمان ؛ كـ (يومئذٍ) ، وقال جماعةٌ منهم الناظم : أو وَقَعَ مفعولاً به ؛ نحوُ : ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف : ٨٦] ، أو بدلاً منه ؛ نحوُ : ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم : ١٦] ؛ فـ (إذ انتبذت) : بدلُ اشتمال مِنْ (مريم) ، وأوَّلَ ذلك الجمهورُ ، وتَرِدُ للتعليل فتكونُ حرفاً ، وقيل : بل هي ظرف والتعليلُ مُستفادٌ مِنْ قوَّة الكلام ، وللمُفاجأة بعد (بينا) أو (بينما) ؛ نحوُ : (بينما أنا قائمٌ إذ أَقْبَلَ عمرٌو) ، وهل هي حينئذٍ ظرفُ زمان ، أو مكانٍ ، أو حرفُ مفاجأة ، أو حرفٌ زائد ؟ أقوالٌ . انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٨١ـ٣٨٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٠٥) .

(٤) تمرين الطلاب (ص٨٦) .

جالسٌ) ، وإلى الجملة الفعليَّةِ ؛ نحوُ : (اجْلِسْ حيثُ جَلَسَ زيدٌ) ، أو : (حيثُ يجلسُ زيدٌ) ، وشَذَّ إضافتُها إلىٰ مفرد ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٢٢٦ـ أَمَا تَرَىٰ حيثُ سُهَيلٍ طالِعَا

أي : بشرطِ : أَلَّا يكونَ خبرُها فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، كما ذَكَرَهُ الشاطِبيُّ[2] .

* قوله : (أَمَا تَرَىٰ حيثُ . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

نجماً يُضِيءُ كالشِّهابِ لامِعَا

(تَرَىٰ) : مِنْ رُؤْيةِ البَصَر ، و(طالعاً) : مفعولُهُ ، وقيل : حالٌ مِنْ (سُهَيلٍ) ، وهو بضمِّ السين المُهمَلة : نجمٌ يَطلُعُ وقتَ السَّحَر .

---

* قوله : (أي : بشرطِ : أَلَّا يكونَ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا شرطٌ للحُسْن ، فلا يُنافي ما في « المغني » ؛ مِنْ أنَّ نصبَ (زيدٍ) في قولك : (جلستُ حيثُ زيداً أَرَاهُ) . . أَوْلىٰ مِنْ رفعه على الابتداء ؛ لأنَّ إضافةَ (حيثُ) إلى الفعليّة أكثرُ[3] .

* قوله : (وقيل : حالٌ مِنْ « سُهَيلٍ ») ، وشرطُ مجيءِ الحالِ مِنَ

---

(١) شطر مجهول النسبة أنشد المُحشِّي شطراً بعده وُجد في (ح) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٢) ، و« شرح الرضي » (٣/ ١٨٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٧٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨٠) ، و« المساعد » (١/ ٥٢٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٦٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٠٨ـ ١٣٠٩) ، و« خزانة الأدب » (٧/ ٣ـ ٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ١٥١ـ١٥٣) .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٧٥) .

(٣) مغني اللبيب (١/ ١٨٠) .

والشاهدُ : في (حيثُ سُهَيلٍ) ؛ فإنَّهُ أضاف (حيثُ) إلىٰ مُفرَدٍ ؛ فـ(حيثُ) علىٰ هـٰذا : قيل : معربةٌ[1] ؛ لأنَّ سببَ بنائِها إضافتُها إلى الجُمَل وهي مُنتفِيةٌ ، وإعرابُها نصبٌ بالظرفيّة ، أو بالمفعوليّة لـ (تَرَىٰ) بجَعْلها قَلْبيّةً ، وقيل : مبنيّةٌ دائماً وإنْ أُضِيفتْ لمفردٍ ، وقيل : (سُهَيل) : مرفوعٌ ؛ فـ (حيثُ) : مضافةٌ إلىٰ جملةٍ ، والتقديرُ : (حيثُ سُهَيلٌ كائنٌ طالعاً) ؛ فـ(طالعاً) : مفعولُ (تَرَىٰ) ، أو حالٌ من الضمير في الخبر .

المضاف إليه موجودٌ ؛ فإنَّ (حيثُ) للمكان وهو مُلازِمٌ له ، فأَشْبَهَ الجزءَ ، ويصحُّ الاستغناءُ عنه ؛ فإنَّ رؤيةَ الطالعِ تستلزمُ رؤيةَ مكانِهِ عادةً ، ورؤيةُ مكانِ سُهيلٍ غيرُ مقصودةٍ لذاتها ، بل المقصودُ رؤيةُ سُهيلٍ .

❁ قوله : (بالظرفيّة) ؛ أي : المكانيّةِ ، وهو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حال مِنْ (طالعاً) ؛ علىٰ قاعدةِ نعتِ النكرةِ إذا تقدَّم عليها ، والمعنىٰ : ألم تُبْصِرْ طالعاً مِنَ الطوالع حالَ كونِهِ في مكانِ سُهيلٍ ؟

وقوله : (أو بالمفعوليّة لـ « تَرَىٰ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّها ظرفٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ مفعول ثانٍ لـ (ترىٰ) ، و(طالعاً) مفعولٌ أوَّلُ ، ولا يُنافي هـٰذَينِ كونُ المقصودِ طلوعَ سُهيل ؛ بأنْ يكونَ المُرادُ أنَّ ذلك الطالعَ في مكان سُهيلٍ هو سُهيل .

---

(١) وقد وُجد بخطِّ بعض الضابطين (حيثَ) بفتح الثاء ، ممَّا يُؤيِّد ما نقله ابن جنِّي ؛ مِنْ أنَّ (حيث) إذا أُضيفت إلىٰ مفرد أُعربت . انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٨٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ١٥١) .

وأمّا (إذ) : فتُضافُ أيضاً إلى الجملة الاسميَّة ؛ نحوُ : (جئتُكَ إذ زيدٌ قائمٌ) ، وإلى الجملة الفعليَّة ؛ نحوُ : (جئتُكَ إذ قامَ زيدٌ)[1] .

ويجوزُ حذفُ الجملةِ المضافِ إليها ، ويُؤتىٰ بالتنوين عِوَضاً عنها[2] ؛

❁ قوله : (وأمّا « إذ » : فتُضافُ أيضاً إلى الجملة الاسميَّة) أَطْلَقَ الاسميَّةَ ، كما أَطْلَقَ الناظمُ الجملةَ الشاملةَ للاسميَّة مطلقاً ، ولم يُقيِّدْها بألَّا يكونَ خبرُها ماضياً ؛ لأنَّ هٰذا قيدٌ في حُسْنِ إضافةِ (إذ) ، لا في الإضافة مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كانتْ حَسَنةً أم لا ؛ قال الرَّضِيُّ : (واعلَمْ : أنَّهُ يَقبُحُ أنْ يَلِيَها اسمٌ بعدَهُ فعلٌ ماضٍ ؛ نحوُ : « إذ زيدٌ قام » ، بل الفصيحُ : « إذ قام زيدٌ » ؛ لأنَّ « إذ » موضوعٌ للماضي ، فإيلاؤُهُ الماضيَ أَوْلى) انتهى « ابن قاسم »[3] .

❁ قوله : (أنَّهُ يَقبُحُ . . .) إلىٰ آخره : وجهُ القُبْحِ ـ كما أشار إليه بعدُ ـ : أنَّ (إذ) لِمَا مضىٰ ، والفعلَ الماضيَ مناسبٌ لها في الزمان ، وهما في جملةٍ واحدة ، فلم يَحسُنِ الفصلُ بينهما ، بخلافِ ما إذا كان مضارعاً ؛ نحوُ : (إذ زيدٌ يقومُ) ؛ فإنَّهُ حَسَنٌ ، كما في « الهَمْع »[4] .

---

(١) يُشعِرُ باشتراط مُضِيِّ الفعل لفظاً ، ومثلُهُ الماضي معنىً ؛ نحوُ : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة : ١٢٧] ، لا غيرهما . « خضري » (٢/ ٥٠٦) .

(٢) ومثلها في ذلك : (إذاً) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾ [المؤمنون : ٣٤]. انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٠٦)، وما تقدم في (١/ ٢٧٠ـ ٢٧١) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٥) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ٢٠١) .

(٤) همع الهوامع (٢/ ١٧٤) .

كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنتُمۡ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٤] ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وإنْ يُنوَّنْ يُحتمَلْ إفرادُ « إذْ ») ؛ أي : وإنْ يُنوَّنْ (إذْ) يُحتمَلْ إفرادُها ؛ أي : عدمُ إضافتِها لفظاً ؛ لوقوع التنوينِ عِوَضاً عن الجملة المضافِ إليها .

❁ قوله : (﴿ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾) كُسِرَتِ الذالُ مِنْ (يومئذٍ) ونحوِهِ ؛ لالتقاء الساكنَينِ ، خلافاً للأخفش في جَعْلِهِ للجرِّ بالإضافة ، ورُدَّ بأوجهٍ ؛ منها : أنَّهُم قالوا : (يومَئذَ) بالفتح[1] .

تنبيه

[في أنَّ إضافةَ (إذ ذاكَ) إلىٰ جملةٍ اسميَّة لا إلىٰ مفرد]

قولُهُم : (إذ ذاكَ) ليس مِنَ الإضافة إلىٰ مفرد ، بل إلىٰ جملةٍ اسميَّة ، التقديرُ : (إذ ذاكَ كذلك) ، نبَّه عليه المُرَاديُّ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

وإضـافـةُ (يـوم) إلـىٰ (إذ) للبيـان ؛ كمـا فـي (شجـرِ أَرَاكٍ) ، ذَكَـرَهُ الدَّمَامِيني[3] ، وفيه : أنَّ (اليومَ) بمعنى الوقت ، ولو اقتصر علىٰ (يوم كذا) أو (وقت كذا) . . أَغْنىٰ عن الإضافة ، بخلافِ (شجرِ أَرَاكٍ) ؛ . . . .

❁ قوله : (للبيان) ؛ أي : لأنَّ المُرادَ باليوم : مُطلَقُ الزمن ، و(إذ) معناه الزمنُ المُقيَّدُ بالمضاف إليه .

❁ [قوله : (بخلافِ « شجرِ أَرَاكٍ ») ؛ أي : لأنَّهُ لو حُذف (شجر) لم

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٥١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٣) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦١٠) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٥) .

(٣) تعليق الفرائد (٢/ق٣١٣) .

وأمَّا (إذا) : فلا تُضافُ إلا إلىٰ جملةٍ فعليَّة ؛ فتقولُ : (آتِيكَ إذا قام زيدٌ) ، ولا يجوزُ إضافتُها إلىٰ جملةٍ اسميَّة ؛ فلا تقولُ : (آتِيكَ إذا زيدٌ قائمٌ) ، خلافاً لقوم ، وسيذكرُها المُصنِّفُ[1] .

وأشار بقوله : (وما كـ « إذْ » معنىً كـ « إذْ ») : إلىٰ أنَّ ما كان مِثْلَ (إذ) في كونِهِ ظرفاً ماضياً غيرَ محدودٍ . . يجوزُ إضافتُهُ إلىٰ ما تُضافُ إليه (إذْ) مِنَ الجملة ؛ وهي الجملةُ الاسميَّةُ والفعليَّةُ ؛ وذلك نحوُ : (حين) ، و(وقت) ، و(زمان) ، و(يوم) ؛ فتقولُ : (جئتُكَ حينَ جاء زيدٌ) ، و(وقتَ جاء عمرٌو) ، و(زمانَ قَدِمَ بكرٌ) ، و(يومَ خَرَجَ خالدٌ) ، وكذلك تقولُ : (جئتُكَ حينَ زيدٌ قائمٌ) ، وكذلك الباقي .

لا يُستفادُ المطلوبُ فيه بدون الإضافة .

نعم ؛ يُمكِنُ توجيهُ هٰذه الإضافةِ بالإجمال والتفصيلِ . انتهىٰ « ابن قاسم »[2] .

* قوله : (ويوم) اعترِضَ : بأنَّ (اليومَ) محدودٌ .

ويُجابُ بما أفادَهُ المُصنِّفُ في « شرح الكافية » ؛ حيثُ قال : (إنَّ « اليومَ » عندَ العربِ لا يختصُّ بالنهار إلا بقرينةٍ ؛ مثلُ أنْ يُقالَ : « لا آتِيكَ في يومٍ ولا ليلةٍ » ، فإن قلتَ : « لا آتِيكَ يوماً » ولم تَقْرِنْهُ بـ « ليلة » . . كان بمعنىٰ

يكن هناك إضافةٌ] .

* قوله : (بالإجمال والتفصيلِ) ؛ أي : إجمالِ الزمنِ ثمَّ تفصيلِهِ .

---

(١) انظر (٣/ ٦٣٩) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٥) .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (أَضِفْ جوازاً) ؛ ليُعلَمَ أنَّ هـٰذا النوعَ ـ أعني : ما كان مِثْلَ (إذْ) في المعنى ـ يُضافُ إلىٰ ما يُضافُ إليه (إذْ) ـ وهو الجملةُ ـ جوازاً لا وجوباً .

فإن كان الظرفُ غيرَ ماضٍ ، أو محدوداً . . لم يَجْرِ مَجْرىٰ (إذ) ، بل يُعامَلُ غيرُ الماضي ـ وهو المُستقبَلُ[1] ـ مُعاملةَ (إذا) ؛ فلا يُضافُ إلى الجملة الاسميَّةِ ، بل إلى الفعليَّة[2] ؛ فتقولُ : (أَجِيئُكَ حينَ يجيءُ زيدٌ) ، ولا يُضافُ المحدودُ إلىٰ جملةٍ ؛ وذلك نحوُ : (شهرٍ) ، و(حول) ، بل لا يُضافُ إلا إلىٰ مفردٍ ؛ نحوُ : (شهرِ كذا) ، و(حولِ كذا) .

« وقت » و« حين » ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾ [القيامة : ٣٠] ، وهـٰذا لا يختصُّ بليلٍ ولا نهار ؛ لأنَّ المُرادَ به وقتُ الاحتضارِ والنَّزْعِ) انتهىٰ[3] .

قال ابنُ قاسمٍ : (وفي هـٰذا تصريحٌ بالفرق بينَ « اليوم » و« النهار » ، فليُتأمَّلْ)[4] .

---

(١) سيأتي التصريح بضبط الباء في (٥/ ٢٢) .

(٢) هـٰذا مذهب سيبويه ؛ مِنْ أنَّ مُشبِهَ (إذ) و(إذا) يُعامَلُ معاملتَهُما ؛ فيُضافُ الأوَّلُ إلى الجملتَينِ ، والثاني إلى الفعليَّة فقط مثلَهُما ، ووافقه الناظمُ في مُشبِهِ (إذ) ، وجوَّز الإضافة إلى الجملة الاسمية في مشبه (إذا) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ هُم عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات : ١٣] ، وأُجيب : بأنَّهُ نُزِّلَ المستقبل منزلة الماضي لتحقُّقِ وقوعه ؛ فهو مُشبِهٌ لـ (إذ) لا لـ (إذا) ، وقد صرَّح الشاطِبيُّ بأنَّ مُشبِهَ (إذا) يجوزُ إعرابُهُ وبناؤُهُ على التفصيل في مُشبِهِ (إذ) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٠٧) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٤١-٩٤٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٥) .

٤٠١ـ وٱبْنِ أوَ ٱعْرِبْ ما كـ (إذْ) قد أُجْرِيَا وٱخْتَــرْ بِنَــا مَتْلُــوِّ فعــلٍ بُنِيَــا
٤٠٢ـ وقبـلَ فعـلٍ مُعـرَبٍ أو مُبتَـدَا أَعْـرِبْ ومَـنْ بنـىٰ فلـن يُفنَّـدَا

تقدَّمَ أنَّ الأسماءَ المضافةَ إلى الجملة علىٰ قِسْمَينِ : أحدُهُما : ما يُضافُ إلى الجملة لزوماً ، والثاني : ما يُضافُ إليها جوازاً[1] .

وأشار في هـٰذَينِ البيتَينِ : إلىٰ أنَّ ما يُضافُ إلى الجملة جوازاً يجوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ[2] ، سواءٌ أُضِيفَ إلىٰ جملةٍ فعليَّة صُدِّرتْ بماضٍ ، أو جملةٍ

❀ قوله : (وٱبْنِ أوَ ٱعْرِبْ) تنازعا قولَهُ : (ما كـ « إذ ») ، وقولُهُ : (بِنَا) : مفعولٌ بـ (ٱخْتَرْ) ، وهو مضافٌ ، و(مَتْلُوِّ) : مضافٌ إليه ، وهو مضافٌ أيضاً إلىٰ (فِعْلٍ) ، وقولُهُ : (بُنِيَا) : صفةٌ لـ (فِعْل) ، وألفُهُ : للإطلاق . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❀ قوله : (وقبلَ فعلٍ . . .) إلىٰ آخره : الظرفُ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أَعْرِبْ) .

❀ قوله : (والبناءُ) ؛ أي : للتناسُب عندَ البَصْريِّينَ ، . . . .

❀ قوله : (أي : للتناسُب عندَ البَصْريِّينَ) ؛ أي : المُشاكلةِ للفعل

---

(١) انظر (٣/ ٦٢٦ـ ٦٣٢) .

(٢) ومثلُهُ في ذلك : كلُّ اسمٍ مبهم غير ظرف ؛ كـ (غير) ، و(مثل) ، و(دون) ، و(بين) ، إذا أُضِيفَتْ لمفرد مبني ؛ فإنَّهُ يجوزُ أن تكتسبَ من بنائه ، وقد قُرِئَ (مثل) في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٣] . . بالرفع والبناء على الفتح . انظر « الدر المصون » (١٠/ ٤٦ـ٤٧) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩١) .

فعليَّة صُدِّرتْ بمضارع ، أو جملةٍ اسميَّة ؛ نحوُ : (هـٰذا يومُ جاء زيدٌ) ، و(يومُ يَقدَمُ بكرٌ) ، أو (يومُ عمرٌو قائمٌ) ، وهـٰذا مذهبُ الكُوفيِّينَ ، وتَبِعَهُم الفارِسيُّ والمُصنِّفُ ، لـٰكنَّ المُختارَ فيما أُضِيفَ إلىٰ جملةٍ فعليَّة صُدِّرتْ بماضٍ . . البناءُ ، وقد رُوِيَ بالبناء والإعراب قولُهُ[1] : [من الطويل]

ولشَبَهِ الظرفِ بحرف الشرطِ عندَ ابنِ مالك ، كما في « التصريح »[2] .

❁ قوله : (صُدِّرتْ بماضٍ) . . . .

المبنيِّ ؛ لكونه هو المقصودَ بالذات لا الجملة ؛ ولذلك لا يجوزُ البناءُ عندَهُم معَ الاسم والفعلِ المعرب وإن كانتِ الجملةُ مبنيَّةً ؛ لأنَّ الجملةَ ليستْ هي المقصودَ بالذات ؛ علىٰ أنَّ الجملةَ لا تتَّصِفُ بالبناء اصطلاحاً ، كما لا تتَّصِفُ بالإعراب ؛ إذ هما مِنْ خواصِّ المفرداتِ وإن لم يتأثَّرْ لفظُها بالعامل كالمبنيِّ .

❁ قوله : (ولشَبَهِ الظرفِ بحرف الشرطِ) ؛ أي : في جَعْلِ الجملةِ التي

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٣٢) ضمن اعتذاريَّة إلى النعمان بن المنذر ، وعجزه سيذكره المُحشي ، ومطلع القصيدة :

عَفَا ذو حُسىً مِنْ فَرْتَنَىٰ فالفوارعُ فجَنْبَـا أَرِيـكٍ فـالتِّـلاعُ الـدوافـعُ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٣٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٥٥) ، و« شرح الرضي » (٣/ ١٨٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٧) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٣٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٦٤) ، و« المساعد » (٢/ ٣٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٢٥ـ١٣٢٧) ، و« خزانة الأدب » (٦/ ٥٥٠ ـ ٥٦٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٢٣ـ ١٢٤) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٤٢) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٥٧) .

٢٢٧ـ علىٰ حِينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا . . . .

بفتح نون (حينَ) على البناء ، وكسرِها على الإعراب .

وما وَقَعَ قبلَ فعلٍ معربٍ أو قبلَ مبتدإٍ . . فالمختارُ فيه : الإعرابُ ، ويجوزُ البناء ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (ومَنْ بنىٰ فلن يُفنَّدا) ؛ أي : فلن يُغلَّطَ ، وقد قُرِئَ في السبعة : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٩] ؛ بالرفع . . . .

مثلُهُ : المضارعُ المبنيُّ[(١)] .

* قوله : (علىٰ حِينَ عاتبتُ . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

. . . . وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

(على الصِّبا) بكسر الصاد ؛ أي : لأجله ؛ فـ (علىٰ) : للتعليل ، والهمزةُ في (أَلَمَّا) : للاستفهام ، و(لمَّا) : جازمةٌ ، و(أَصْحُ) : مجزومٌ به ؛ أي : لم أَصْحُ ، وجملةُ (والشَّيْبُ وازِعُ) ـ بالزاي والعينِ المُهمَلة ؛ بمعنىٰ : مانع ـ . . حاليَّةٌ .

تَلِيهِ مفتقرةً إليه وإلىٰ غيره ؛ وذلك أنَّ (قمتَ) الأُولىٰ مِن قولك : (حينَ قمتَ قمتُ) . . كان كلاماً تامّاً قبلَ دخولِ (حينَ) ، وعندَ دخولِ (حين) يكونُ ناقصاً غيرَ تامٍّ ، كما أنَّ جملةَ الشرطِ قبلَ دخولِ أداةِ الشرطِ . . كانتْ تامَّةً ، وبعدَ دخولِها صارتْ ناقصة .

---

(١) أي : المتصلةُ به إحدى النونين ؛ فكان الأَوْلىٰ أن يقول : (بمبني) بدل (بماض) .

على الإعراب ، وبالفتح على البناء[1] ، هٰذا ما اختاره المُصنِّفُ .

ومذهبُ البَصْرِيِّينَ : أنَّهُ لا يجوزُ فيما أُضِيفَ إلىٰ جملةٍ فعليَّةٍ صُدِّرتْ بمضارعٍ ، أو إلىٰ جملةٍ اسميَّة . . إلا الإعرابُ ، ولا يجوزُ البناءُ إلا فيما أُضِيفَ إلىٰ جملةٍ فعليَّةٍ صُدِّرتْ بماضٍ[2] .

هٰذا حُكْمُ ما يُضافُ إلى الجملة جوازاً ، وأمَّا ما يُضافُ إليها وجوباً . . فلازمٌ للبناء ؛ لشَبَهِهِ بالحرف في الافتقار إلى الجملة ؛ كـ (حيثُ) ، و(إذ) ، و(إذا) .

---

* قوله : (وبالفتح) ؛ أي : فيَحصُلُ التوفيقُ بينها وبينَ قراءةِ الرفع ؛ بخلافِ مَنْ أَعْرَبَهُ بالنصب ـ كالزَّمَخْشَريِّ ـ علىٰ أنَّهُ ظرفٌ لـ (قال) ، أو ظرفٌ مُخبَرٌ به عن (هٰذا) ؛ فلا يكونُ فيه توفيقٌ بين القراءتَينِ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

* قوله : (ولا يجوزُ البناءُ) ، والآيةُ مُؤوَّلةٌ عندَهُم : بأنَّ اسمَ الإشارة فيها مُشارٌ به إلى الوَعْد ، و(يوم) ظرفٌ ، وكأنَّهُ قيل : (هٰذا الوَعْدُ يومَ ينفعُ الصادِقينَ) ؛ فهي حركةُ إعرابٍ لا بناءٍ . انتهىٰ « فارِضي »[4] .

. . . .

---

(١) قرأه بالفتح على البناء : نافع . انظر « الدر المصون » (٤/ ٥٢٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٥٨) .

(٢) انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٣٣ـ ٢٣٨) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٥٥ـ٢٥٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٨٠ ـ ٨٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٣٠ـ٢٣٣) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٦١٣) ، وانظر « الكشاف » (١/ ٦٩٧) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩١) ، وانظر « تمهيد القواعد » (٧/ ٣٢٤٥) .

٤٠٣ـ وأَلْـزَمُـوا (إذا) إضـافـةً إلـىٰ جُمَلِ الأَفعالِ . . . .

* قوله : (وأَلْزَمُوا « إذا »...) إلىٰ آخره : (إذا) : مفعولٌ أوَّل ، و(إضافةً) : مفعولٌ ثانٍ .

* قوله : (جُمَلِ الأَفْعالِ) بالنَّقْل ، ولا يَتَّزِنُ البيتُ بغير ذلك ؛ أي : الماضَوِيَّةِ كثيراً ، والمُضارِعيَّةِ قليلاً ، وقد اجتمعا في قول أبي ذُؤَيبٍ[1] : [من الكامل]

. . . .

(١) ديوان أبي ذُؤَيب الهذلي (ص٥٠) ، وهو ضمن مرثيته الشهيرة التي رثىٰ بها أبناءه الخمسة الذين هلكوا في عامٍ واحد بسبب الطاعون ، ومطلعها :

أَمِـنَ المَنُـونِ ورَيْبِهـا تتـوجَّـعُ ... والدهرُ ليسَ بمُعتِبٍ مَنْ يجزعُ

ومن أبياتها :

قالتْ أُمَيمةُ ما لجسمِكَ شاحِباً ... منذُ ٱبتَذَلْتَ ومثلُ مالِكَ ينفعُ
فـأجبتُهـا أنْ مـا لجسمـيَ أنَّـهُ ... أَوْدىٰ بَنِـيَّ مِـنَ البـلادِ وودَّعُـوا
أَوْدىٰ بَنِـيَّ وأَعْقبُـونـي حَسْـرةً ... بعـدَ الـرُّقـادِ وعَبْـرةً لا تُقلِـعُ
ولقـد أرَىٰ أنَّ البكـاءَ سفـاهـةٌ ... ولسوفَ يُولَعُ بالبُكىٰ مَنْ يُفجَعُ
سَبَقُـوا هَـوَيَّ وأَعْنَقُـوا لهـواهُـمُ ... فتُخُـرِّمُـوا ولكـلِّ جنـبٍ مصـرعُ
فغَبَـرْتُ بعـدَهُـمُ بعيشٍ نـاصِـبٍ ... وإخـالُ أنِّـي لاحـقٌ مُستتبَـعُ
ولقـد حَرَصْـتُ بـأنْ أُدافِعَ عنهـمُ ... فـإذا المَنيَّـةُ أقبلـتْ لا تُـدفَـعُ
وإذا المَنِيَّـةُ أَنْشبَـتْ أظفـارَهـا ... أَلْفَيْـتَ كـلَّ تميمـةٍ لا تنفـعُ
فـالعيـنُ بعـدَهُـمُ كـأنَّ حِـدَاقَهـا ... سُمِلَتْ بشـوكٍ فهْيَ عُـورٌ تـدمعُ
حتـىٰ كـأنِّـي للحـوادثِ مـروةٌ ... بصفـا المُشـرَّقِ كـلَّ يـومٍ تُقـرَعُ
وتَجَلُّـدي للشـامتيـنَ أُريهِـمُ ... أنِّي لـرَيـبِ الـدهـرِ لا أتضعضـعُ =

. . . .

والنَّفْـــسُ راغبـــةٌ إذا رَغَّبْتَهـــا وإذا تُـــرَدُّ إلـــىٰ قليـــلٍ تَقْنَـــعُ

واعلَمْ : أنَّ الجملةَ بعدَ (إذا) في محلِّ جرٍّ ؛ لأنَّ (إذا) مضافةٌ والجملةَ مضافٌ إليه ؛ نحوُ : (إذا جاء زيدٌ أَكْرَمْتُهُ) ، وأمَّا جوابُها : فلا محلَّ له ؛ لأنَّها شرطٌ غيرُ جازمٍ .

واختُلِفَ في العامل فيها ؛ فقيل : شرطُها ، ورُدَّ : بأنَّ المضافَ إليه لا يعملُ في المضاف .

وأُجِيبَ : بأنَّها حينئذٍ بمنزلة (متىٰ) ؛ فهي مرتبطةٌ بما بعدَها ارتباطَ أداةِ الشرطِ بجملة الشرط ، لا ارتباطَ المضافِ بالمضاف إليه .

وقيل : العاملُ فيها : ما في جوابها مِنْ فعلٍ وشِبْهِهِ ، وهـٰذا هو المشهورُ ، لـٰكن رُدَّ أيضاً : بأنَّهُ يقعُ في جوابها (إذا) الفُجائيَّةُ والفاءُ و(إنَّ) المُؤكِّدةُ ، وما بعدَ هـٰذه الثلاثةِ لا يعملُ فيما قبلَها ؛ كما تقولُ : (إذا جاءَني زيدٌ فإنِّي أُكرِمُهُ) ، ونحو ذلك .

وهـٰذا الرَّدُّ ظاهرٌ ، إلا أنَّ (إذا) ظرفٌ ، والظروفُ يُتوسَّعُ فيها ؛ ولهـٰذا ارتضى الزَّمَخْشَريُّ والحَوْفيُّ أنَّ جوابَها المقرونَ بالفاء عاملٌ فيها في ﴿ إِذَا جَآءَ

❁ قوله : (لا ارتباطَ المضافِ بالمضاف إليه) ؛ أي : لأنَّهُ لا إضافةَ علىٰ هـٰذا القول .

= والدهرُ لا يبقىٰ علىٰ حَدَثانِهِ جَـوْنُ السَّـراةِ لـه جـدائـدُ أربـعُ

والبيت من شواهد : « المغني » (١/ ١٣٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٨١) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٢/ ٢٠٧ـ٢١٦) .

. . . . . . كـ (هُنْ إذا ٱعْتَلَىٰ)

أشار في هٰذا البيت : إلىٰ ما تقدَّم ذِكْرُهُ ؛ مِنْ أنَّ (إذا) تلزمُ الإضافةَ إلى الجملة الفعليَّة ، ولا تُضافُ إلى الجملة الاسميَّة[1] ، خلافاً للأخفش والكُوفيِّينَ ؛ فلا تقولُ : (أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قائمٌ) ، وأمَّا (أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قامَ) . . فـ (زيدٌ) : مرفوعٌ بفعلٍ محذوف[2] ، وليس مرفوعاً على الابتداء ، هٰذا مذهبُ سيبويهِ .

نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر : ١] . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❋ قوله : (كـ « هُنْ إذا ٱعْتَلَىٰ ») بضمِّ الهاء ؛ مِنْ (هانَ يَهُونُ) ، وغَلِطَ مَنْ زَعَمَ أنَّها بالكسر ، والمعنىٰ : كُنْ مُتواضِعاً سهلاً إذا تكبَّر غيرُكَ وصَعُبَ ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[4] .

. . . .

---

(١) انظر (٣/ ٦٣١) .

(٢) أي : يُفسِّرُهُ المذكور ؛ مثلُ قوله تعالىٰ : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق : ١] ، وأمَّا قولُهُ : (من الطويل)

إذا بـــاهِلِـــيٌّ تحتَـــهُ حَنْظَلِيَّـــةٌ ... لـــهُ ولـــدٌ منهـــا فـــذاكَ المُـــذَرَّعُ

فعلىٰ إضمار (كان) ؛ أي : إذا كان باهليٌّ . « خضري » (٢/ ٥١١) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٢) ، وانظر « الكشاف » (٤/ ٨١٠) ، و« الجنى الداني » (ص٣٧٠) .

(٤) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٦) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٣٩٥ـ٣٩٦) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ ق١٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٩٧) .

وخالفَهُ الأخفشُ ؛ فجوَّز كونَهُ مبتدأً خبرُهُ الفعلُ الذي بعدَهُ[1] .

وزَعَمَ السِّيرافيُّ : أنَّهُ لا خلافَ بينَ سيبويهِ والأخفشِ في جواز وقوعِ المبتدأ بعدَ (إذا) ، وإنَّما الخلافُ بينهما في خبرِهِ ؛ فسيبويهِ يُوجِبُ أنْ يكونَ فعلاً ، والأخفشُ يُجوِّزُ أنْ يكونَ اسماً ؛ فيجوزُ في : (أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قامَ) جَعْلُ (زيد) مبتدأً عندَ سيبويهِ والأخفشِ ، ويجوزُ : (أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قائمٌ) عندَ الأخفشِ فقط[2] .

٤٠٤ـ لمُفهِـمِ ٱثنَيـنِ مُعـرَّفٍ بِـلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتا) و(كِلَا)

---

* قوله : (وخالفَهُ الأخفشُ) يَنْبَني على المذهبَينِ : أنَّ جملةَ الخبرِ لها محلٌّ مِنَ الإعراب عندَ الأخفشِ ، ولا محلَّ لها عندَ سيبويهِ ؛ لأنَّها مُفسِّرةٌ .

* قوله : (لمُفهِمِ ٱثنَينِ) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (أُضِيفَ) ؛ أي : للفظِ (مُفهِمِ اثنَينِ) ، وجملةُ ما ذَكَرَهُ الناظمُ : ثلاثةُ شروطٍ لِمَا يُضافُ إليه (كلا)

---

* قوله : (يَنْبَني على المذهبَينِ : أنَّ جملةَ الخبرِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذه الجملةَ عندَ سيبويهِ ليستْ خبراً ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (يَنْبَني على المذهبَينِ : أنَّ الجملةَ الفعليَّةَ الواقعةَ بعدَ الاسمِ الوالي لـ « إذا » لها محلٌّ مِنَ الإعراب عندَ الأخفشِ ؛ لأنَّها خبرٌ ، ولا محلَّ لها . . .) إلىٰ آخره ، تدبَّرْ .

---

(١) سبق ما له عُلْقةٌ بهـٰذه المسألة في (٣/ ٣١ـ ٣٢، ١١٤ـ ١١٦) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢١٣ـ ٢١٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٢٧) .

(٢) انظر « المساعد » (١/ ٥٠٧) .

مِنَ الأسماء المُلازِمةِ للإضافة لفظاً ومعنىً : (كِلْتا) و(كلا) ، ولا يُضافانِ إلا إلىٰ معرفةٍ مُثنّىً لفظاً ومعنىً ؛ نحوُ : (جاءني كلا الرجلَينِ) ، و(كِلْتا المرأتَينِ) ، أو معنىً دونَ لفظٍ ؛ نحوُ : (جاءني كلاهما) ، و(كِلْتاهما) ، ومنه : قولُه[1] : [من الرمل]

٢٢٨ـ إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مَدىً وكِلا ذلكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (لمُفهِمِ ٱثنَينِ مُعرَّفِ) ، واحتَرَزَ بقوله :

و(كِلْتا) : الدَّلالةُ على اثنَينِ ، والتعريفُ ، وأنْ يكونَ كلمةً واحدة ، وهٰذا الثالثُ هو المُرادُ بقوله : (بلا تَفَرُّقِ) .

❀ قوله : (إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ. . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الرَّمَلِ ، و(مَدىً) بفتح الميم ؛ أي : غايةً ، و(الوَجْهُ) : الجهةُ ، و(القَبَل) بفتحتَينِ : كذلك ؛ فالعطفُ : للتفسير .

❀ قوله : (فالعطفُ : للتفسير) الأظهرُ : أنَّهُ مِنْ عطف المُرادِفِ ؛ لعدم أوضحيَّةِ الثاني ، والكلامُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ذو جهةٍ يُصرَفُ إليها ، تدبَّرْ .

---

(١) البيت لسيدنا عبد الله بن الزِّبَعْرىٰ رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٤١) ضمن قصيدة قالها بعد غزوة أحد يفتخر فيها بالنصر على المسلمين ، وكان إذ ذاك مشركاً ، ثم أسلم بعد فتح مكة وحَسُنَ إسلامه ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨١٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٣٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٨٠) ، و« المساعد » (٢/ ٣٤٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٠١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٣٤ـ١٣٣٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٢٥١ـ٢٥٧) .

(بلا تفرُّقٍ) : مِنْ مُعرَّفٍ أَفْهَمَ الاثنَينِ بتفرُّقٍ ؛ فإنَّهُ لا يُضافُ إليه (كلا) و(كِلْتا) ؛ فلا تقولُ : (كلا زيدٍ وعمرٍو جاء) ، وقد جاء شاذّاً ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

٢٢٩ـ كِلَا أَخِي وخَلِيلِي واجِدِي عَضُداً ... فـي النَّـائبـاتِ وإلمـامِ المُلِمَّـاتِ

والشاهدُ : في قوله : (وكِلا ذلك) ؛ أي : ما ذُكِرَ مِنَ الخير والشرِّ ؛ فهو مُثنّىً في المعنىٰ .

❁ قوله : (كِلَا أَخِي وخَلِيلِي. . .) إلىٰ آخره : (كِلَا) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (أخي) ، و(خَلِيلي) : معطوفٌ عليه ، وهو محلُّ الشاهدِ ؛ حيثُ أُضِيفَ (كلا) لكلمتَينِ ، وقولُهُ : (واجِدِي) بالإفراد : خبرٌ ، وأُفْرِدَ نَظَراً للفظِ

❁ قوله : (« واجِدِي » بالإفراد) ، ولو ثنَّىٰ لقال : (واجِدَاي) .

---

(١) البيت لأبي الشِّعْر الهلالي ضمن قصيدة حسنةٍ بديعة أوردها كاملةً البغداديُّ في « شرح أبيات المغني » ، ومطلعها :

جدَّ الرَّحِيلُ وما قَضَّيتُ حاجاتي ... ومـا التَّخَـابُـرُ إلا فـي المُلِمَّـاتِ
إنِّي أرى الدهرَ قد عَزَّتْ مَكَاسِبُهُ ... والناسَ قد أصبحوا أولادَ عَلَّاتِ

ومن أبياتها :

يا نَفْسُ صبراً علىٰ ما كانَ مِنْ حَدَثٍ ... فكـلُّ مـا هـو مَقْضِـيٌّ لنـا آتِـي
وَطِّنتُ للصبرِ نَفْساً طالما عَزَفَتْ ... على الخُطُوبِ مِنَ الدهرِ المُمِرَّاتِ
ولم أكنْ عندَ نَوْباتِ الغِنىٰ بَطِراً ... ولم أكنْ جَزِعاً عندَ الشديداتِ

والبيت استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٨٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ١٤٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٨٠) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٣٤٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ١٠٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٥١٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٣٥ـ١٣٣٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٢٥٧ـ٢٦٠) .

٤٠٥ـ ولا تُضِفْ لمُفرَدٍ مُعرَّفِ (أَيّاً) وإنْ كَرَّرتَها فأَضِفِ

(كلا) ، وهو مضافٌ إلىٰ ياء المُتكلِّم ، وهي مفعولٌ أوَّل لـ (واجد) ، و(عَضُداً) : مفعولٌ ثانٍ ، وهو بمعنىٰ : مُعِيناً ومُساعِداً ، و(النائبات) : جمعُ (نائبة) ؛ وهي المُصِيبةُ ، و(الإلمام) : النزولُ ، و(المُلِمَّات) : جمعُ (مُلِمَّة) ؛ وهي النازلةُ مِنْ نوازل الدهر .

❀ قوله : (ولا تُضِفْ لمُفرَدٍ مُعرَّفِ « أَيّاً ») أُورِدَ عليه : نحوُ : (سُئِلَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : أيُّ الكَسْبِ أَطْيَبُ ؟)[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ الكَسْبَ اسمُ جمعٍ له أفرادٌ ، لا مفردٌ ، ولو سُلِّمَ أنَّهُ مفردٌ فالأجزاءُ مَنْوِيَّةٌ ؛ بتنزيل أنواعِ الكَسْبِ منزلةَ الأجزاء ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (وإنْ كَرَّرتَها) ؛ أي : بالعطف بالواو دونَ سائرِ الحروف ؛ فلو قال :

. . . . (أَيّاً) وكَرِّرْها بواوٍ أَضِفِ
أوِ انْوِ الأَجْزاءَ . . . .

❀ قوله : (اسمُ جمعٍ له أفرادٌ) ؛ فيُرادُ مِنَ الكَسْب : الأعمالُ المُحصِّلة للمكسوب ، وهٰذا بعيدٌ ؛ فالأَوْلىٰ : ما بعده .

---

(١) رواه أحمد (٤/ ١٤١) ، والحاكم (٢/ ١٠) ، والبيهقي في « الشعب » (١١٧٤) عن سيدنا رافع بن خديج رضي الله عنه .

لكان أَوْلىٰ . انتهىٰ « نُكَت »[١] .

والضميرُ في (كَرَّرتَها) : لـ (أيّاً) ، سواءٌ كانتْ شرطيَّةً أو موصولةً أو استفهاميَّة ، بخلاف الصفةِ ؛ فإنَّها لا تُضافُ إلا إلىٰ نكرةٍ ، كما سيأتي في قوله : (وبالعكسِ الصفهْ)[٢] ، وكذلك قولُهُ : (أو تَنْوِ الأَجْزا) شاملٌ للشرطيَّة والاستفهاميَّة والموصولة ، كما قاله الشَّنَوَانيُّ ؛ فتخصيصُ الشارحِ له بالاستفهاميَّة ممنوعٌ[٣] .

❃ قوله : (أو تَنْوِ الأَجْزا) معطوفٌ علىٰ فعل الشرط ؛ أعني : (كَرَّرْتَها) ؛ لأنَّهُ في معنى الماضي ؛ إذ لفظُ (إنْ) يُصيِّرُ ما كان مستقبلاً في معنى الماضي ، لـٰكنَّ فيه الفصلَ بجواب الشرط ؛ فالأَوْلىٰ : أن يُقدَّرَ لها جوابُ شرطٍ دلَّ عليه ما تقدَّمَ ؛ أي : وإنْ نويتَ فأَضِفْ .

❃ قوله : (لأنَّهُ في معنى الماضي . . .) إلىٰ آخره : صوابُ العبارةِ : (لأنَّهُ في معنى المستقبل) ؛ إذ لفظُ (إنْ) يُصيِّرُ ما كان ماضياً في معنى المستقبل .

❃ قوله : (لـٰكنَّ فيه الفصلَ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا الفاصلَ ليس

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٤٧) .

(٢) انظر (٣/ ٦٤٨ـ٦٤٩) .

(٣) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٣٩٩) .

. . . . . . وأخصُصَنْ بالمَعرِفَهْ موصولةً (أيّاً) وبالعكسِ الصِّفَهْ

❁ قوله : (وأخصُصَنْ بالمَعرِفَهْ) ؛ أي : غيرَ ما سَبَقَ منعُهُ ؛ وهو المفردُ[1] ، والباءُ داخلةٌ على المقصور عليه ؛ أي : اجعَلْ (أيّاً) حالَ كونِها موصولةً مقصورةً على المعرفة لا تتجاوزُها إلى النكرة .

❁ قوله : (موصولةً « أيّاً ») موصولةً : حالٌ مِنْ (أيّاً) الواقعةِ مفعولاً لقوله : (اخصُصَنْ) .

❁ قوله : (وبالعكسِ الصِّفَهْ) قال الشاطِبيُّ : (فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ العكسَ في اللغة : ردُّ آخِرِ الشيءِ أوَّلَهُ ، وليس مُراداً هنا ، فلو قال : « وبالضِّدِّ ». . لكان أَوْلىٰ ؛ لأنَّ النكرةَ ضدُّ المعرفة ، وليستْ بعكسٍ لها) . . . .

بأجنبيٍّ ، ولا نَظَرَ لكونِ المعطوفِ في رُتْبة المعطوفِ عليه فيلزمَ تقديمُ الجزاء على الشرط ؛ لأنَّهُ تابعٌ ، وكثيراً ما يُغتَفَرُ في التابع .

❁ قوله : (قال الشاطِبيُّ : فيه نَظَرٌ. . .) إلىٰ آخره : العكسُ يُطلَقُ : على التغيير ، ويلزمُهُ المخالفةُ ؛ فيُرادُ هنا بالعكس : المخالفةُ ، والباءُ للملابسة ، والجارُّ والمجرورُ خبرُ قولِهِ : (الصفهْ) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : وحُكْمُ ـ أي : الصفةِ ـ مُتلبِّسٌ بمخالفة حُكْم (أي) الموصولة .

❁ قوله : (ردُّ آخِرِ الشيءِ أوَّلَهُ) ؛ أي : كـ (عاداتُ الساداتِ ساداتُ العادات) .

---

(١) أي : المُعرَّف غير المنوي به الأجزاء .

٤٠٧ـ وإنْ تَكُنْ شرطاً أوِ ٱستِفْهامَا   فمُطلَقـاً كَمِّـلْ بهـا الكـلامَـا

مِنَ الأسماء المُلازِمةِ للإضافة معنىً : (أيٌّ) ، ولا تُضافُ إلىٰ مفردٍ معرفة ، إلا إذا تكرَّرتْ[1] ، ....

انتهىٰ « نُكَت »[2] .

* قوله : (فمُطلَقاً كَمِّلْ) مُطلَقاً : حالٌ مِنَ الهاء في (بها) ؛ أي : سواءٌ كانتْ مضافةً إلى المعرفة أو النكرة ، غيرَ ما سَبَقَ منعُهُ ؛ وهو المفردُ المعرفةُ ، ويصحُّ أنْ يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : تكميلاً مطلقاً .

---

* قوله : (حالٌ مِنَ الهاء في « بها ») فيه : أنَّ الحالَ لم تُطابِقْ صاحبَها في التأنيث ، والجوابُ بأنَّهُ مصدرٌ ميميٌّ ـ أي : ذاتَ إطلاقٍ ـ . . لا ينفعُ ؛ لأنَّ وقوعَ المصدرِ حالاً سماعيٌّ ؛ فالأَوْلىٰ : هو الوجهُ الثاني .

---

(١) ولا يجبُ إضافةُ الأولىٰ منهما لضمير المُتكلِّم ، خلافاً لبعضهم . « خضري » (٢/ ٥١٢) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٤٧) ، وزاد الشاطبي بعدُ (٤/ ١١٧ـ١١٨) : (وقد يُجابُ عن ذلك : بأنَّ العكسَ المصطلحَ عليه يصحُّ هنا مِنْ قوَّة الكلام ؛ مِنْ جهةِ أنَّ قوله : « واخصُصَنْ بالمعرفة كذا » في قوَّةِ أنْ لو قال : « لا بالنكرة » ؛ فكأنَّهُ قال : « اخصُصَنْ كذا بالمعرفة دون النكرة » ، فلو صرَّح بهـٰذا لكان عكسُ الكلام : « اخصُصَنِ الصفةَ بالنكرة دون المعرفة » ، وذلك صحيحٌ ؛ فالناظمُ إنَّما قصد العكس بحسَب اللفظ المُقدَّر الذكر مع الملفوظ به ، فلا درك عليه) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٣٠ـ أَلَا تسألونَ الناسَ أيِّي وأيُّكُم غَـدَاةَ التَقَيْنـا كـانَ خيـراً وأَكْـرَمَـا

أو قُصِدَتِ الأجزاءُ[2] ؛ كقولك : (أيُّ زيدٍ أحسنُ ؟) ؛ أي : أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسنُ ؟ ولذلك يُجابُ بالأجزاء ؛ فيُقالُ : عينُهُ ، أو أنفُهُ ، وهـٰذا إنَّما يكونُ فيما إذا قُصِدَ بها الاستفهام .

و(أيٌّ) تكونُ : استفهاميَّةً ، وشرطيَّةً ، وصفةً ، وموصولة .

---

* قوله : (أَلَا تسألونَ الناسَ) أَلَا : للتنبيه ، و(أيِّي) : كلامٌ إضافيٌّ مبتدأٌ ، و(أيُّكُم) : عطفٌ عليه ؛ وخبرُهُ : (كان خيراً) ، واسمُ (كان) : مُستترٌ فيها ، و(خيراً) : خبرُها ، و(أَكْرَمَا) : عطفٌ عليه ، و(غداةَ) : ظرفٌ .

والشاهد : في قوله : (أيِّي وأيُّكُم) .

* قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : التَّكْرارُ وقَصْدُ الأجزاءِ ، وقولُهُ : (إذا قُصِدَ بها الاستفهامُ) ممنوعٌ ، والحقُّ : أنَّ الشرطيَّةَ والموصولةَ كذلك .

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٩٥٨) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٨٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣١٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٣٨ـ ١٣٣٩) .

(٢) مثلُهُ : قصدُ الجنس ؛ كـ (أيُّ الدِّينارِ دينارُكَ ؟) ، و(أيُّ الكسبِ أطيبُ ؟) ، وكذا العطفُ بالواو ؛ كـ (أيُّ زيدٍ وعمرٍو قام ؟) . « خضري » (٢/ ٥١٢) .

فأمَّا الموصولةُ : فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّها لا تُضافُ إلا إلىٰ معرفة ؛ فتقولُ : (يُعجِبُني أيُّهُم قائمٌ) ، وذَكَرَ غيرُهُ أنَّها تُضافُ أيضاً إلىٰ نكرة ، ولٰكنَّهُ قليلٌ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّ رجلَينِ قاما) .

وأمَّا الصفةُ : فالمُرادُ بها : ما كان صفةً لنكرة ، أو حالاً مِنْ معرفة ، ولا تُضافُ إلا إلىٰ نكرةٍ[1] ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ . . . .

❁ قوله : (لا تُضافُ إلا إلىٰ معرفة) ؛ أي : ولا تكونُ المعرفةُ مفردةً ؛ كالمثال المذكور . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❁ قوله : (وذَكَرَ غيرُهُ) هو ابنُ عُصْفُورٍ . انتهىٰ « توضيح »[3] .

❁ قوله : (ما كانَ صفةً لنكرة ، أو حالاً) ، والحاصلُ : أنَّ أقسامَ (أيٍّ) خمسةٌ ، وهي ضربانِ : ما لا يجوزُ قطعُهُ عن الإضافةِ في اللفظ ؛ وهو اثنانِ : المنعوتُ بها ، والواقعةُ حالاً ، وما يجوزُ ؛ وهو ثلاثةٌ : الموصولةُ ، والاستفهاميَّةُ ، والشرطيَّةُ ؛ فالأُولىٰ نحوُ : (اضْرِبْ أيّاً أفضلُ) ، والثانيةُ نحوُ : (قلتُ : ثمَّ أيٌّ ؟)[4] ، والثالثةُ نحوُ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

. . . .

---

(١) أي : مماثلةٍ للموصوف لفظاً ومعنىً ؛ كالمثال الأوَّل الذي سيذكره الشارح ، أو معنىً فقط ؛ كالمثال الثاني ، وكـ (مررتُ برجلٍ أيِّ فتىً) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥١٣) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٢) .

(٣) أوضح المسالك (٣/ ١٤٣) ، وانظر « المُقرِّب » لابن عصفور (١/ ٢١٢) .

(٤) وردت هٰذه الجملة في أحاديث عديدة وسياقات مختلفة ، ومنها : ما رواه البخاري (٢٧٨٢) ، ومسلم (٨٥) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

أيِّ رجلٍ) ، و(مررتُ بزيدٍ أيَّ فتىً)[1] ، ومنه : قولُه[2] : [من الطويل]

٢٣١ـ فـأَوْمَـأْتُ إيمـاءً خَفِيّاً لحَبْتَـرٍ فللّٰـهِ عَيْنَـا حَبْتَـرٍ أيَّمـا فَتَـىٰ

انتهىٰ « تصريح »[3] .

* قوله : (أيِّ رجلٍ) بجرِّ (أيِّ) صفةُ (رجلٍ) ، ومعنىٰ (أيِّ رجلٍ) : كاملٌ في الرُّجُوليَّة .

* قوله : (فأَوْمَأْتُ إيماءً خَفِيّاً. . .) إلىٰ آخره : (أومأتُ) : مِنَ الإيماء ؛ وهو الإشارةُ ، وقولُهُ : (لحَبْتَرٍ) بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ المُوحَّدة وفتحِ المُثنَّاة مِنْ فوقُ ، وبراء في آخره : اسمُ رجل ، وهو في اللغة : القصيرُ .

---

* قوله : (كاملٌ في الرُّجُوليَّة) ؛ لجمعه ما تفرَّق في الرجال مِنَ الخِلال ؛ حتىٰ كأنَّهُ كلُّ رجل .

---

(١) وهي المُسمَّاة بـ (أي الكَمَاليَّة) ؛ وهي التي تُفِيدُ الكمالَ في الموصوف أو صاحب الحال .

(٢) البيت للراعي النُّمَيري في « ديوانه » (ص٣٦) ضمن قصيدة مطلعها :

عَجِبْتُ مِنَ السَّارِينَ والريحُ قَرَّةٌ إلىٰ ضوءِ نارٍ بينَ فَرْدَةَ والرَّحىٰ

وكان سببُ هٰذه القصيدة : أنَّهُ نزل بالراعي النُّمَيري رجلٌ مِنْ بني كلاب في رَكْبٍ معه ليلاً في سنة مُجدِبة ، وقد غرَّبتْ عن الراعي إبلُهُ ، فأشار إلى ابن أخ له يُقالُ له (حَبْتر) إشارةً خَفِيَّةً ، فنَحَرَ ناقةً مِنْ رواحلهم ، وصبَّحتِ الراعيَ إبلُهُ ، فأعطىٰ ربَّ الناقةِ ناقةً مثلها وزاده ناقة ثَنِيَّةً ، فقال هٰذه القصيدةَ في هٰذه الحادثة .

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ١٨٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣١٥) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٣٤) ، و« المساعد » (٢/ ٤١٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١١٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٥٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٣٩ـ١٣٤١) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٣٧٠ـ٣٧٤) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٤٥) .

وأمَّا الشرطيَّةُ والاستفهاميَّةُ : فيُضافانِ إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً[1] ؛ أي : سواءٌ كانا مُثنَّيَينِ ، أو مجموعَينِ ، أو مفردَينِ ، إلا المفردَ المعرفةَ ؛ فإنَّهُما لا يُضافانِ إليه ، إلا الاستفهاميَّة ؛ فإنَّها تُضافُ إليه ، كما تقدَّم ذِكْرُهُ[2] .

واعلَمْ : أنَّ (أيّاً) إنْ كانتْ صفةً أو حالاً . . فهي مُلازِمةٌ للإضافة لفظاً

والشاهدُ : في قوله : (أيَّما فتىٰ) ؛ فإنَّ (أيَّ) منصوبةٌ على الحاليَّة مِنْ (حَبْتَر) ، ومعنىٰ (أي فتىٰ) : كاملٌ في الفُتُوَّة .

❀ قوله : (إلا المفردَ المعرفةَ) هٰذا ممنوعٌ ؛ فقد صرَّح الدَّمَامِينيُّ بجوازِ إضافةِ الشرطيَّةِ للمفرد المُعرَّفِ إذا نُويتِ الأجزاءُ ، ولا مانعَ مِنْ صحَّته ؛ نحوُ : (أيُّ زيدٍ أَعْجَبَكَ أَعْجَبَني) انتهىٰ « مَدَابِغي »[3] .

❀ قوله : (إنْ كانتْ صفةً أو حالاً . . فهي مُلازِمةٌ للإضافة) ؛ أي : إلىٰ نكرةٍ فيهما .

❀ قوله : (بجوازِ إضافةِ الشرطيَّةِ) ، ومثلُها : الموصولةُ ، وقولُهُ : (إذا نُويتِ الأجزاءُ) ؛ أي : أو كُرِّرتْ ؛ أي : ومثالُ الشرطيَّةِ المُكرَّرة : (أيِّي وأيُّكَ جاء يُكرَمْ) ، والموصولةِ المُكرَّرة : (اضربْ أيَّ زيدٍ وأيَّ عمرٍو هو قائمٌ) ، ومثالُ نيَّةِ الأجزاء في الموصولة : (اقطَعْ أيَّ زيدٍ هو قبيحٌ) ؛ أي : الجزءَ الذي هو قبيحٌ منه .

---

(١) الأَوْلىٰ هنا وفيما سيأتي : (تُضافان) بدل (يضافان) .

(٢) انظر (٣/ ٦٤٧) .

(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق ٤١٠) ، وانظر « تعليق الفرائد » (٢/ ٢٦٧) .

ومعنىً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ) ، و(بزيدٍ أيَّ فتىً) .

وإنْ كانتِ استفهاميَّةً ، أو شرطيَّةً ، أو موصولةً . . فهي مُلازِمةٌ للإضافة معنىً لا لفظاً ؛ نحوُ : (أيُّ رجلٍ عندَكَ ؟) و(أيٌّ عندَكَ ؟) ، و(أيَّ رجلٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) و(أيّاً تضربْ أضربْ) ، و(يُعجِبُني أيُّهُم عندَكَ) ، و(أيٌّ عندَكَ) ، ونحوُ : (أيَّ الرجلَينِ تضربْ أضربْ) ، و(أيَّ رجلَينِ تضربْ أضربْ) ، و(أيَّ الرجالِ تضربْ أضربْ) ، و(أيَّ رجالٍ تضربْ أضربْ) ،

---

* قوله : (وإنْ كانتِ استفهاميَّةً ، أو شرطيَّةً ، أو موصولةً . . .) إلىٰ آخره ؛ فالأوَّلانِ يُضافانِ للنكرة والمعرفة[1] ، والأخيرةُ مُختصَّةٌ بالإضافة لمعرفة .

* قوله : (أيُّ رجلٍ عندَكَ ؟) مثالٌ للاستفهاميّة ، وكذا ما بعدَهُ ، والأوَّلُ مضافٌ لفظاً ، والثاني معنىً .

* قوله : (وأيَّ رجلٍ تَضْرِبْ . . .) إلىٰ آخره : مثالٌ للشرطيّة ، وكذا ما بعدَهُ ، والأوَّلُ مضافٌ لفظاً ، والثاني معنىً .

* قوله : (ويُعجِبُني أيُّهُم) مثالٌ للموصولة ، وكذا ما بعدَهُ ، وكَرَّرَ ؛ لِمَا سَبَقَ ، ولم يُمثِّلْ للصفة والحال ؛ لتقدُّمِ أمثلتِهِما ، والأمثلةُ الباقية للمُثنَّىٰ والمجموع في الشرطيّة والاستفهاميّةِ ، تأمَّلْ .

---

* قوله : (والأمثلةُ الباقية) ؛ أي : الثمانيةُ ، وما في بعض النسخ مِنْ زيادة : (أي : رجل) . . غيرُ ظاهرٍ ، بل الأَوْلىٰ حذفُهُ .

---

(١) الأولىٰ والأنسب : (فالأُوليان تضافان) بدل (فالأوَّلان يضافان) .

و(أيُّ الرجلَينِ عندَكَ ؟) ، و(أيُّ الرجالِ عندَكَ ؟) ، و(أيُّ رجلٍ ؟) ، و(أيُّ رجلَينِ ؟) ، و(أيُّ رجالٍ ؟) .

٤٠٨ـ وأَلْزَمُوا إضافةً (لَدُنْ) فَجَرْ . . . .

❀ قوله : (لَدُنْ) بفتح اللام وضمِّ الدال وسكونِ النون ، وهي الشهيرةُ الكثيرة في الاستعمال ، وفيها لغاتٌ أُخَرُ : (لَدِنْ) ؛ مثلُ (كَتِف) ، و(لُدْنِ) ؛ كـ (فُلْك) ، و(لَدُ) ؛ مثل (فَمٍ) ، و(لُدْ) ؛ مثل (قُمْ) ، وإعرابُ (لَدُن) بالصيغة المشهورةِ لغةٌ ، وتُجبَرُ المنقوصةُ مضافةً إلىٰ مضمرٍ ؛ فلا يجوزُ : (مِنْ لَدِهِ) ، ولا : (مِنْ لَدِكَ) ، بل يجبُ ردُّ النون ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ عن « التسهيل »[1] .

❀ قوله : (فَجَرْ) أتىٰ به توطئةً لِذِكْرِ مُقابِلِهِ ؛ وهو النصبُ ، أو إشارةً إلىٰ أنَّ عاملَ الجرِّ هو المضافُ ، لا الإضافةُ ، ولا الحرفُ المُقدَّرُ ، وهٰذه فائدةٌ حسنة لم تُستفَدْ مِنْ هٰذا الكتابِ إلا مِنْ هنا ، ومِنْ (إعمال المصدر) في

❀ قوله : (وتُجبَرُ المنقوصةُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلىٰ أصولها .

❀ قوله : (إلا مِنْ هنا . . .) إلىٰ آخره : هٰذا الحصرُ غيرُ مُسلَّم ؛ فإنَّهُ

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٧) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٩٧) ، وذكر فيه لـ (لدن) تسع لغات ، و« التذييل والتكميل » (٨/ ٧٢) ، و« المساعد » (١/ ٥٣٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٢٠) .

. . . .   ونصبُ (غُدْوةٍ) بها عنهُم نَدَرْ

قوله : (وبعدَ جَرِّهِ الذي أُضِيفَ لَهْ) ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

❁ قوله : (غُدْوةٍ) هي بمعنىٰ (غَدَاة) ، إلا أنَّ (غَدَاة) نكرةٌ و(غُدْوة) معرفةٌ . انتهىٰ « سُيُوطي »[2] .

فإنْ قلتَ : لِمَ اختصَّ (غُدْوة) في النصب بـ (لَدُن) ؟ ولِمَ لمْ يَجُزْ : (لَدَىٰ غُدْوةً) ، و(لَدُنْ سَحَرَ) ؟

قلت : أُجِيبَ عن الأوَّل : بأنَّ النونَ في (لَدُن) تُشبِهُ التنوينَ في حذفه

مُستفادٌ أيضاً مِنْ قوله في (اسم الفاعل) : (وانْصِبْ بذي الإعمال تِلْواً واخْفِضِ)[3] ، ومِنْ قوله في (الصفة المُشبَّهة) : (فارْفَعْ بها وانْصِبْ وجُرَّ)[4] ، ومِنْ قوله في (أسماء الأفعالِ) : (ويعملانِ الخفضَ مصدرَينِ)[5] .

❁ قوله : (و« غُدْوة » معرفةٌ) ؛ أي : عَلَمُ جنسٍ ، وفيه : أنَّها لو كانتْ معرفةً لمُنِعتْ مِنَ الصرف للعَلَميَّة والتأنيث ، ولم تقعْ تمييزاً ، فهٰذا دليلٌ علىٰ كونها نكرةً ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (تُشبِهُ التنوينَ) ؛ أي : في اسم الفاعل ؛ فلذلك عَمِلتْ

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٧) .

(٢) الأشباه والنظائر (١/ ٢٥٢) .

(٣) انظر (٤/ ٦٢ـ ٦٣) .

(٤) انظر (٤/ ١٣٧) .

(٥) انظر (٤/ ٥٧١) .

٤٠٩ـ و(مَعَ) (معْ) فيها قليلٌ ونُقِلْ فتــحٌ وكســرٌ لسكــونٍ يَتَّصِــلْ

مِنَ الأسماء الملازمةِ للإضافة : (لَدُنْ) و(مع) .

فأمَّا (لَدُن) : فلابتداءِ غايةِ زمانٍ أو مكان ، وهي مبنيَّةٌ عندَ أكثرِ العرب ؛

وإثباتِهِ ، وهي مفقودةٌ في أخواته .

وعن الثاني : بأنَّ (غُدْوة) أكثرُ تصرُّفاً مِنْ (سَحَرَ) ونحوِها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

* قوله : (ومَعَ) ؛ أي : وأَلْزمُوا الإضافةَ (مع) ؛ فـ (مَعَ) الأُولىٰ : معطوفةٌ علىٰ (لَدُن) ، كما أشار إليه الأُشْمُونيُّ[٢] ، و(معِ) الثانيةُ : مبتدأٌ ، خبرُها : (قليلٌ) ، وهـٰذا أَوْلىٰ ؛ ليكونَ لزومُ الإضافةِ معلوماً مِنْ كلامه ؛ إذ لو أُعْرِبَ (مع) الأُولىٰ مبتدأً وما بعدَها خبراً . . لم يُستفَدِ اللُّزُومُ المذكور .

* قوله : (فلابتداءِ غايةِ زمانٍ أو مكان) عبارةُ الرَّضِيِّ : (معناها : أوَّلُ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ ؛ نحوُ : « لَدُنْ صباحٍ » ، و﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ ﴾ [هود : ١] ، وقلَّما تُفارِقُها « مِنْ » ، فإذا أُضِيفَتْ إلى الجملة تمحَّضتْ للزمان ؛ لأنَّ ظروفَ الزمانِ

(لَدُن) ؛ لشَبَهِها باسم الفاعل في ذلك .

* قوله : (لأنَّ ظروفَ الزمانِ) صوابُهُ : (المكان)[٣] .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٦١٨) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٢٠) .

(٣) وجاءت في (د) على الصواب .

. . . .

لا يُضافُ إلى الجملةِ منها إلا « حيث ») انتهىٰ[1] ، **وفيها تصريحٌ** : بأنَّ معناها أوَّلُ الغاية ، لا ابتداءُ الغاية .

وقال الدَّمَامِينيُّ في شرح قول « التسهيل » : (« لَدُن » لأوَّل غايةِ زمانٍ أو مكانٍ) . . ما نصُّهُ : (فمُسمَّاها نَفْسُ الأوَّل مِنَ الزمان ، والأوَّلِ مِنَ المكان ؛ ولذا لم يقل : « لابتداء الغاية » ، ومِنْ ثَمَّ كانتِ اسماً لا حرفاً ، بخلافِ « مِنْ » و« مُذْ » و« مُنْذُ » ؛ فإنَّهُنَّ لنَفْس الابتداءِ ، لا لأوَّل الشيءِ ، **كذا قيل** ، **وفيه بحثٌ**) انتهىٰ ، نقلَهُ ابنُ قاسمٍ[2] .

❁ **قوله** : (**وفيه بحثٌ**) **لعلَّ وجهَهُ** : أنَّهُ لا يلزمُ مِنْ كونِ معناها الابتداءَ أنَّها حرفٌ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ الابتداءَ اسمٌ ؟ ومع ذلك مدلولُهُ الابتداءُ ولو جزئيّاً أَخْذاً مِنْ (أل) العهديّةِ ، **غايةُ الأمرِ** : أنَّ الحرفَ يُلاحَظُ مدلولُهُ آلةً لتعرُّفِ حالِ شيئَينِ ، بخلافِ الاسمِ ؛ فإنَّهُ يُلاحَظُ مدلولُهُ مُستقِلّاً مقصوداً لذاته ، كما هو مُقرَّرٌ في فنِّ الوَضْع .

ولك أنْ تقولَ : إنَّ قولَ هـٰذا القائلِ : (ومِنْ ثَمَّ) ؛ أي : مِنْ أجلِ كونِها لذلك المعنى المقصودِ لذاته ، وقولَهُ : (فإنَّهُنَّ لنفس الابتداء) ؛ أي : المقصودِ لتعرُّف حالِ الغير ؛ **فاندفعَ البحثُ** .

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٢٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١١٧ـ ١١٨) ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/ ق١٨٧) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٩٧) .

لشَبَهِها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحد ؛ وهو الظرفيَّةُ ، وابتداءُ الغاية ، وعدمُ جوازِ الإخبارِ بها ، ولا تخرجُ عن الظرفيَّة إلا بجرِّها بـ (مِنْ) ، وهو الكثيرُ فيها ؛ ولذلك لم تَرِدْ في القرآن إلا بـ (مِنْ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف : ٦٥] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ [الكهف : ٢] وقَيْسُ تُعرِبُها[1] ، ومنه : قراءةُ أبي بكرٍ عن عاصمٍ : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدْنِهِ ﴾ ، لٰكنَّهُ أَسْكنَ الدالَ وأَشَمَّها بالضمِّ[2] .

قال المُصنِّفُ : ويحتملُ أنْ يكونَ منه . . . .

---

* قوله : (وهو الظرفيَّةُ ، وابتداءُ الغاية ، وعدمُ جوازِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ الثلاثةَ مجموعةٌ فيها في وقتٍ واحد .

* قوله : (عن عاصمٍ) هو أَحَدُ السبعة .

* قوله : (وأَشَمَّها بالضمِّ) ؛ أي : ضمِّ الشفتَينِ ، لا بضمِّ الدال .

* قوله : (قال المُصنِّفُ : ويحتملُ أنْ يكونَ منه) لعلَّهُ لم يَجْزِمْ بذلك ؛ لاحتمالِ أنْ تكونَ كسرةُ النونِ لالتقاء الساكنَينِ ، لا كسرةَ إعراب ،

. . . .

---

(١) أي : تُشبِّهُها بـ (عند) ، وإعرابُها عندهم مخصوصٌ بلغتها المشهورة ؛ وهي كـ (عَضُد) ، فتُحرِّك النون بالإعراب ، كما في « التسهيل » و« الهمع » . « خضري » (٢/ ٥١٥) .

(٢) ولا يُنافيه أنَّ إعرابَها عندهم مخصوصٌ بضم الدال ؛ لأنَّ هٰذا السكونَ عارضٌ للتخفيف ؛ بدليل إشمامِها الضمَّ ، كما في « الهمع » ، ونُقِلَ عن الفارسيِّ : أنَّ كسرَ النون للتخلُّص مِنْ سكونها مع الدال ، لا للإعراب . انظر « الدر المصون » (٧/ ٤٣٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٦٣) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥١٥) .

قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٣٢ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدةُ في ظُهَيْرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيرِ[2]

ويُجَرُّ ما وَلِيَ (لَدُن) بالإضافة ، إلا (غُدْوةً) ؛ فإنَّهُم نَصَبُوها بعدَ (لَدُن) ؛ كقوله[3] : [من الطويل]

كما قيل بذلك في الآية ، فتأمَّلْ .

* قوله : (تَنْتَهِضُ الرِّعْدةُ . . .) إلىٰ آخره : (تنتهضُ) ؛ أي : تُسرِعُ وتحصلُ ، (الرِّعْدةُ) : مِنَ الارتعادِ ، و(في ظُهَيري) : تصغيرُ (ظَهْر) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صفةٍ لـ (الرِّعْدة) ؛ أي : الكائنةُ في ظُهَيري ، و(مِنْ) و(إلىٰ) : مُتعلِّقانِ بـ (تنتهضُ) .

. . . .

---

(١) قالهما رجَّاز من طيِّئ ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٧) ، و« المساعد » (١/ ٥٣٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٢٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٣) .

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٢٣٧) .

(٣) البيت لسيدنا أبي سفيان رضي الله عنه ضمن قصيدة يذكر فيها صبرَهُ في غزوة أحد ، وكان إذْ ذاك مشركاً ، وقد أَوْردها كاملةً ابن هشام في « سيرته » (٢/ ٧٥) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٨) ، و« المساعد » (١/ ٥٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٣١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٣ـ ١٣٤٤) .

٢٣٣ـ وما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلبِ مِنْهُمُ لَـدُنْ غُـدْوةً حتـىٰ دَنَـتْ لغـروبِ

وهي منصوبةٌ على التمييز ، وهو اختيارُ المُصنِّفِ ؛ ولهـٰذا قال : (ونصبُ « غُدْوةٍ » بها عنهم نَدَرْ) ، . . . .

والمعنىٰ : يقومُ على الارتعادِ مِنْ عندِ الظهرِ إلى العصر .

❀ قوله : (وما زالَ مُهْرِي . . .) إلىٰ آخره : (المُهْر) بضمِّ الميم : ولدُ الفَرَسِ ، و(مَزْجَر) بفتح الميم والجيم : مكانُ الزَّجْر ؛ أي : بعيداً عنهم ؛ يُقالُ : (فلانٌ منِّي مَزْجَرَ الكلبِ) ؛ أي : بعيدٌ عنِّي كبُعْدِ الكلبِ مِنْ زاجِره ، و(مُهْري) : اسمُ (زال) ، و(مَزْجَر) : خبرُها[1] .

والشاهد : في قوله : (لَدُنْ غُدْوةً) ؛ حيثُ جاءتْ منصوبةً .

وقولُهُ : (حتىٰ دَنَتْ) ؛ أي : الشمسُ ، (لغروب) ؛ أي : لوقت غروبِها .

❀ قوله : (منصوبةٌ على التمييز) وجهُهُ : أنَّ (لَدُنْ) مدلولُهُ زمانٌ مُبهَمٌ ، ففُسِّرَ ذلك المُبهَمُ بـ (غُدْوة)[2] .

❀ قوله : (قال : « ونصبُ غُدْوةٍ بها عنهم نَدَرْ ») هـٰذا يشملُ : النصبَ على التمييز ، والنصبَ على التشبيه بالمفعول ، . . . .

❀ قوله : (هـٰذا يشملُ : النصبَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فلا يصحُّ قولُ الشارحِ : (ولهـٰذا قال : ونصبُ . . .) إلىٰ آخره ، إلا أنْ يُجابَ : بأنَّ الحصرَ

---

(١) أي : هو ظرفٌ مُتعلِّق بمحذوف خبر (زال) ، فإن قُدِّر مِنْ مادَّته ؛ كـ (مزجوراً) . . كان قياسيّاً ، وإلا فسماعي . « خضري » (٢/ ٥١٥) .

(٢) و(لدن) علىٰ هـٰذا : منقطعةٌ عن الإضافة لفظاً ومعنىً . « خضري » (٢/ ٥١٦) .

وقيل : هي خبرٌ لـ (كان) المحذوفةِ[1] ، والتقديرُ : (لَدُنْ كانتِ الساعةُ غُدْوةً) .

ويجوزُ في (غُدْوة) الجرُّ[2] ، وهو القياسُ ، ونصبُها نادرٌ في القياس ، فلو عطفتَ علىٰ (غُدْوةً) المنصوبةِ بعدَ (لَدُنْ) . . جاز النصبُ عطفاً على اللفظ ، والجرُّ مُراعاةً للأصل ؛ فتقولُ : (لَدُنْ غُدْوةً وعَشِيَّةً) ، و(عَشِيَّةٍ) ، ذَكَرَ ذلك الأخفشُ[3] .

وحكى الكُوفيُّونَ رفعَ (غُدْوة) بعدَ (لَدُن) ، وهو مرفوعٌ بـ (كانَ) المحذوفةِ ، والتقديرُ : (لَدُنْ كانتْ غُدْوةٌ) ، و(كان) تامَّةٌ[4] .

وإنْ جَعَلْنا الباءَ للمصاحبة . . شَمِلَ النصبَ بإضمار فعلٍ . انتهى « ابن قاسم »[5] .

إضافيٌّ بالنسبة للقول بأنَّ العاملَ الفعلُ ، كما يَدُلُّ عليه اقتصارُ الشارحِ علىٰ قوله : (وقيل : هي خبرٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ فلا يُنافي أنَّ كلامَ المُصنِّفِ مُحتمِلٌ

---

(١) أي : مع اسمها .

(٢) أي : بإضافة (لدن) إليها . « خضري » (٢/٥١٦) .

(٣) قال السيوطي في « همع الهوامع » (٢/٢٢١) : (وضعَّف ابنُ مالك في « شرح الكافية » النصبَ ، وأَوْجَبَهُ أبو حيَّان ومَنَعَ الجرَّ ؛ لأنَّ « غدوة » عند مَنْ نصبه ليس في موضع جرٍّ ، فليس مِنْ باب العطف على الموضع ، ولا يلزمُ مِنْ ذلك أن يكون « لدن » انتصب بعدَها ظرفٌ غيرُ « غدوة » ، وهو غيرُ محفوظ إلا فيها ؛ لأنَّهُ يجوزُ في الثَّوَاني ما لا يجوزُ في الأوائل) .

(٤) انظر الخلاف في إعراب (غدوة) في « شرح التسهيل » (٢/٢٣٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٨١٥ ـ ٨١٦) ، و« همع الهوامع » (٢/٢٢١) .

(٥) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١١٠) ، والتقدير على الأخير : (لدن كان الوقتُ غُدْوةً) .

وأمَّا (مع) : فاسمٌ لمكان الاصطحابِ أو وقتِهِ ؛ نحوُ : (جَلَسَ زيدٌ معَ عمرٍو) ، و(جاء زيدٌ معَ بكرٍ) ، والمشهورُ فيها : فتحُ العين ، وهي معربةٌ ،

❁ قوله : (فاسمٌ لمكان الاصطحابِ) اعلَمْ : أنَّ الصوابَ أنْ يُقالَ : (و« مع » لمكان الصُّحْبة ، أو لزمانها ، وقد تحتملُهُما ، وقد تأتي لزمان يَقرُبُ مِنْ آخَرَ) ؛ فالأوَّلُ نحوُ : (زيدٌ معَ عمرٍو) ؛ ولذا وقعتْ خبراً عن الجُثَّة ، والثاني نحوُ : (جئتُكَ معَ أذانِ العصرِ) ، والثالثُ ـ وهو ما تحتملُهُما ـ نحوُ : (جاء زيدٌ معَ عمرٍو) ، والرابعُ ـ وهو مجيئُها لزمان يَقرُبُ مِنْ آخَرَ ـ نحوُ : (إنَّ معَ اليومِ أخاهُ غَدْوَا) انتهىٰ « دَمَامِيني » . انتهى « ابن قاسم »[1] .

للنصب على التشبيه بالمفعول به ؛ لشَبَهِ (لَدُنْ) باسم الفاعل في ثبوتِ نونِها تارةً وحذفِها أُخرىٰ ، كما تقدَّم[2] .

❁ قوله : (اعلَمْ : أنَّ الصوابَ. . .) إلىٰ آخره : إشارةٌ : إلىٰ أنَّ كلامَ الشارحِ خلافُ الصواب ؛ لأنَّهُ لا يُفِيدُ استعمالَها في الزمان القريبِ مِنْ آخَرَ .

ويُجابُ عن الشارح : بأنَّ المُرادَ بالاصطحابِ : ما يشملُ القُرْبَ ؛ كما في : ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح : ٦] ، و(إنَّ معَ اليومِ أخاه غَدْوَا)[3] ، تدبَّرْ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١١٨) ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/ق١٨٨) .
(٢) انظر (٣/٦٥٣ـ ٦٥٤) .
(٣) مشطور من الرجز مجهول النسبة ، وقد استشهد به : في « شرح التسهيل » (٢/٢٣٩) ، و« التذييل والتكميل » (٨/٧٨) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ٢٠١٠) .

وفتحتُها فتحةُ إعرابٍ ، ومِنَ العرب مَنْ يُسكِّنُها ، . . . .

قال ابنُ هشامٍ : (لـ « مع » في الإضافة ثلاثةُ معانٍ : أحدُها : موضعُ الاجتماعِ ، ولهـٰذا يُخبَرُ بها عن الذَّوَات ؛ نحوُ : ﴿ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٥] ، والثاني : زمانُهُ؛ نحوُ: « جئتُكَ معَ العصر » ، والثالثُ : مُرادَفةُ « عند »)[1] .

* قوله : (وفتحتُها فتحةُ إعرابٍ) ، وقد تُفرَدُ مردودةَ اللامِ بمعنىٰ (جميع) ، فتُنصَبُ على الحال ، وقد ترتفعُ ، وتكونُ ناقصةً في الإضافة تامَّةً

---

* قوله : (وقد تُفرَدُ) ؛ أي : عن الإضافة ، وقولُهُ : (مردودةَ اللامِ) ؛ أي : لتتقوَّىٰ بها ؛ جَبْراً لِمَا فاتها من الإضافة .

وقوله : (فتُنصَبُ على الحال) ؛ كـ (جاء الزيدانِ ـ أو الزيدونَ ـ معاً) ، ولا يخفىٰ أنَّهُ لا دليلَ علىٰ أنَّ نصبَهُ على الحال ؛ ولذلك قيل : إنَّ نصبَهُ على الظرفيّة دائماً .

وقولُهُ : (وقد ترتفعُ) ؛ كأنْ تكونَ ظرفاً مخبراً به ؛ نحوُ : (الزيدانِ ـ أو الزيدونَ ـ معاً) ؛ أي : في مكانٍ واحد ، وأصلُهُ : (مَعَيٌ) فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ(فتىً) ؛ ففتحتُهُ فتحةُ بِنْية ، وإعرابُهُ مُقدَّرٌ على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنينِ ، هـٰذا مذهبُ المُصنِّف[2] ، ومذهبُ الخليلِ : أنَّ فتحتَهُ فتحةُ إعرابٍ وليس مقصوراً ، واختاره أبو حيَّانَ .

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٤٤٥ـ٤٤٦) ، ومثَّل للأخير بما حكاه سيبويه : (ذهبتُ مِنْ معه) .

(٢) وتبع في ذلك يونسَ والأخفش . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٩) ، و« التذييل والتكميل » (٨/ ٧٩) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

٢٣٤ـ فَرِيشِي منكُمُ وهَوَايَ مَعْكُم وإنْ كـانـتْ زيـارتُكُـم لِمَـامَـا

وزَعَمَ سيبويهِ : أنَّ تسكينَها ضرورةٌ[2] ، وليس كذلك ، بل هو لغةٌ

في الإفراد ، عكسُ (أب) و(أخ) ، وأمَّا (يَدٌ) ونحوُها : فناقصةٌ فيهما ، وغيرُ هٰذه الأسماءِ تامَّةٌ فيهما ؛ فكَمَلَتِ القِسْمةُ العقليَّةُ في الأسماء نُقْصاناً وتماماً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

﴿ قوله : (فَرِيشِي منكُمُ. . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : جَريرٌ مِنْ قصيدةٍ يمدحُ بها هشامَ بنَ عبدِ الملك ، و(رِيشِي) بكسر الراء وسكونِ المُثنَّاة التحتيَّة وفي آخره شينٌ مُعجَمة ؛ وهو اللِّباسُ الفاخِر ، أو المالُ ونحوه ، و(لِمَامَا) بكسر اللام وتخفيفِ الميم : وقتاً بعدَ وقت .

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٤١٠) ، ونسبه سيبويه إلى الراعي النُّمَيري ، وهو ضمن قصيدة طويلة يمدح بها جريرٌ هشامَ بن عبد الملك ، ومطلعها :

أأصبـحَ حَبْـلُ وَصْلِكُـمُ رِمَـامَـا وَمـا عَهْـدٌ كعَهْـدِكِ يـا أُمَـامَـا

وفي « الديوان » : (فيكم) بدل (مَعْكم) ، وعليه : فلا شاهدَ ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٢٨٧) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٢٤١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٤٨ـ١٤٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٦ـ١٣٤٧) .

(٢) الكتاب (٣/ ٢٨٧) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٦١٩) .

ربيعةَ[1] ، وهي عندَهُم مبنيَّةٌ على السكون[2] .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّ الساكنةَ العينِ حرفٌ ، وادَّعى النَّحَّاسُ الإجماعَ على ذلك ، وهو فاسدٌ ؛ فإنَّ سيبويهِ زَعَمَ : أنَّ ساكنةَ العينِ اسمٌ[3] .

هٰذا حُكْمُها إنْ وَلِيَها مُتحرِّكٌ ؛ أعني : أنَّها تُفتَحُ ـ وهو المشهورُ ـ وتُسكَّنُ ، وهي لغةُ ربيعةَ .

فإنْ وَلِيَها ساكنٌ : فالذي يَنصِبُها على الظرفيَّة يُبقِي فتحَها ؛ فيقولُ : (معَ ابنِكَ) ، والذي يَبنِيها على السكون يَكسِرُ لالتقاء الساكنَين ؛ فيقولُ : (معِ ابنِكَ) .

---

* قوله : (فإنَّ سيبويهِ زَعَمَ) المُناسِبُ أنْ يقولَ : (نَقَلَ) ؛ إذ مُرادُهُ الرَّدُّ ، ولا يُناسِبُهُ إلا النقلُ ، لا الزَّعْمُ وإنْ كان يُستعمَلُ بمعنى القول[4] .

* قوله : (فالذي يَنصِبُها على الظرفيَّة يُبقِي فتحَها . . .) إلى آخره : ظاهِرُهُ: أنَّ كلامَ الناظمِ على التوزيع ، وليس كذلك ، بل الساكنةُ العينِ إذا ولِيَها ساكنٌ يجري فيها الوجهانِ ؛ الفتحُ طَلَباً للخِفَّة ، والكسرُ على الأصل في التقاء الساكنَينِ ، كما صرَّحَ به الأُشْمُونيُّ وغيرُهُ[5] ، وأمَّا المفتوحةُ : فهي باقيةٌ على حالها .

---

(١) وغَنْمٍ أيضاً . « أوضح المسالك » (٣/ ١٤٨) .

(٢) قيل : لجمودها بلزوم الظرفيَّة ، وقيل : لتضمُّنها معنى المصاحبة وإن لم يُوضَعْ له حرفٌ . « خضري » (٢/ ٥١٧) .

(٣) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢٤١ـ٢٤٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٧ـ١٢٨) .

(٤) انظر ما سبق في (٢/ ٤٩٠) .

(٥) شرح الأشموني (٢/ ٣٢٠) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٩) .

فائدة

[في الفرق بينَ (معاً) و(جميعاً)]

سأل ثعلبٌ رحمه الله تعالىٰ أحمدَ بنَ قادِمٍ عن الفرق بينَ (قام عبدُ اللهِ وزيدٌ معاً) ، و(قام عبدُ الله وزيدٌ جميعاً) ، فسَكَتَ ، فقال ثعلبٌ : إنَّ (جميعاً) : للقيام في وقتَينِ وفي وقتٍ واحد ، و(معاً) : للقيام في وقتٍ واحد . انتهىٰ .

ويُشكِلُ عليه : قولُ امرئِ القيسِ[1] : [من الطويل]

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبِلٍ مُدبِرٍ معاً

لأنَّهُ لا يُقبِلُ ويُدبِرُ في حالةٍ واحدة . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ عن ذلك : بأنَّ مُرادَ ثعلبٍ بقوله : (معاً للقيام في وقتٍ واحد) . . حيثُ لم تقمْ قرينةٌ علىٰ خلافه ، وما في البيت قامتِ القرينةُ الحاليَّةُ على استحالتِهِ ، فتدبَّرْ .

فائدة أخرىٰ

[في مجيء (مع) بمعنىٰ (بعد) ، وعكسِهِ]

ذَكَرَ الفارِضيُّ نقلاً عن بعضهم : أنَّ (مع) بمعنىٰ (بعد) في قوله تعالىٰ :

---

(١) ديوان امرئ القيس (ص١٩) ، والصدر من مُعلَّقته الشهيرة ، وعجزه : (كجُلْمودِ صخرٍ حطَّهُ السيلُ مِنْ علِ) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٤) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٣) ، وانظر « مجالس ثعلب » (ص٣٨٦) .

٤١٠ـ وٱضْمُمْ بناءً (غيراً) ٱنْ عَدِمْتَ ما لَـهُ أُضِيـفَ . . . .

﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح : ٦] ، كما أنَّ (بعد) بمعناها في ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ [القلم : ١٣] انتهىٰ[١] .

❁ قوله : (وٱضْمُمْ بناءً . . .) إلىٰ آخره : (بناء) : مصدرٌ في موضعِ الحال ؛ أي : بانياً ؛ فهو حالٌ مِنَ الفاعل ، أو مبنيَّةً ؛ فهو حالٌ مِنَ المفعول ، و(غيراً) : مفعولٌ بـ (اضْمُمْ) ، ولو قال الناظمُ :

و(غيرَ) واضْمُمْها إذا عَدِمْتَ ما لَـهُ أُضِيـفَ نـاوِيـاً مـا عُـدِمَـا

لكان أَوْلىٰ ؛ ليكون لفظُ (غير) معطوفاً علىٰ (لَدُنْ) ، فيُفِيدَ : أَنَّها أيضاً مِنَ الأسماء الملازمةِ للإضافة .

ويُمكِنُ الاعتذارُ عن الناظم : بأنَّهُ لم يَحكُمْ بكونها ملازمةً للإضافة ؛ لأنَّ

❁ قوله : (في موضعِ الحال) الأَوْلىٰ : جَعْلُهُ مفعولاً مطلقاً علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ضَمَّ بناءٍ ؛ لأنَّ حاليَّةَ المصدرِ سماعيَّةٌ ، كما هو مشهورٌ ، لـٰكنَّ التحقيقَ : أنَّها قياسيَّةٌ ؛ لأنَّ حَمْلَ الحالِ على الخبر أَوْلىٰ مِنْ حمله على النعت ؛ لأنَّهُ ينتظمُ منها ومِنْ صاحبها مبتدأٌ وخبر ، ولا ينتظمُ منهما منعوتٌ ونعت .

❁ قوله : (ويُمكِنُ الاعتذارُ عن الناظم : بأنَّهُ لم يَحكُمْ . . .) إلىٰ آخره :

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٣) .

. . . . . نـاوِيـاً مـا عُـدِمَـا

٤١١ـ (قبلٌ) كـ (غيرٍ) . . . .

بعضَهُم حكىٰ فيها القطعَ عن الإضافة لفظاً ومعنىً ، كما أفادَهُ البُهُوتيُّ[1] .

❀ قوله : (ناوِياً ما عُدِمَا) ؛ أي : معنىٰ ما عُدِمَ ؛ وهو معنى المضافِ إليه ، لا لفظُهُ .

❀ قوله : (« قبلٌ » كـ « غيرٍ ») قبل : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كـ « غير ») ، ويجوزُ ضبطُهُما بالضمِّ مِنْ غيرِ تنوينٍ ، وبالتنوين والرفعِ ، وهو الأصلُ ؛

تقدَّم للمُحشِّي أنَّهُ جَعَلَ (قبلُ) و(بعدُ) وأخواتِهما مِنَ الأسماء اللازمةِ للإضافة معنىً ، وتقدَّم استشكالُهُ بجواز القطعِ عن الإضافة لفظاً ومعنىً ، والجوابُ عن ذلك ، فإنْ سُلِّمَ الجوابُ لم يصحَّ هـٰذا الاعتذارُ ، وإن مُنِعَ فلا يصحُّ ما سبق له[2] .

ثمَّ إنَّهُ يَرِدُ أيضاً علىٰ هـٰذا الاعتذارِ : أنَّ (لَدُنْ) تُقطَعُ عن الإضافة لفظاً ومعنىً عندَ نصبِ (غُدْوةٍ) بها على التميز أو على التشبيه بالمفعول به ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (والرفعِ) ؛ أي : في (قبل) ؛ أي : والجرِّ في (غير) ، هـٰذا هو المُرادُ ، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ كلامُهُ .

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٥٠٨) .

(٢) انظر (٣/ ٦١١) .

لأنَّهُما اسمانِ ليس فيهما ما يُوجِبُ البناءَ ، ووجهُ الضمِّ : أنَّهُ ذَكَرَها على الحالة التي تكونُ عليها في حال قطعِها عن الإضافة ونيّةِ معنى المضاف إليه ، وأمَّا (بعدُ) و(دونُ) وما بينَهُما : فيتعيَّنُ فيها الضمُّ مِنْ غيرِ تنوينٍ ؛ إذ لا يستقيمُ الوزنُ إلا به . انتهىٰ « مُعرِب »[1] .

❁ قوله : (بعدُ حَسْبُ . . .) إلىٰ آخره : معطوفاتٌ علىٰ (قبل) بإسقاط العاطفِ معَ الثلاثةِ الأُوَل ، وقال الشاطِبيُّ : (« بعد » وما عُطِفَ عليه : مبتدأٌ ، خبرُها : محذوفٌ لدلالة قولِهِ : « كغيرٌ » عليه ؛ أي : « بعدُ وحَسْبُ . . . إلىٰ آخره كغير »)[2] .

وقولُهُ بعدُ : (وما بينَهُما) يشملُ : (حسب) ، فيُفِيدُ : أنَّ رفعَها معَ التنوينِ يُخِلُّ بالوزن ، وليس كذلك ، وعبارةُ « الصبَّان » : (يجوزُ في « قبل » و« غير » و« حسب » الضمُّ بغيرِ تنوينٍ حكايةً لحالِ بنائِها على الضم ، ورفعُ « قبل » و« حسب » وجرُّ « غير » معَ تنوينِ الثلاثة علىٰ مُجرَّد إرادة اللفظ ، ويتعيَّنُ الضمُّ بلا تنوينٍ فيما عدا الثلاثةَ ؛ لأنَّ الوزنَ لا يستقيمُ إلا بذلك ، وما وَقَعَ في كلام البعضِ تبعاً للشيخ خالدٍ ممَّا يُخالِفُ ما قُلْناهُ . . فخطأٌ) انتهىٰ[3] .

---

(١) تمرين الطلاب (ص٨٨) .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ١٣٣) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٤٠٣) ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص٨٨) .

. . . . (حَسْبُ) (أَوَّلُ)   و(دُونُ) والجهـاتُ أيضـاً . . . .

❁ قوله : (حَسْبُ) ؛ أي : التي بمعنىٰ (لا غير) ، وأمَّا التي بمعنىٰ (كافٍ) : فإنَّها تُستعمَلُ استعمالَ الصفات ؛ فتكونُ نعتاً لنكرة ؛ كـ (مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ مِنْ رجلٍ) ؛ أي : كافٍ لك عن غيره ، وحالاً لمعرفة ؛ كـ (هـٰذا عبدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رجلٍ) ، واستعمالَ الأسماءِ الجامدةِ ؛ نحو : ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [المجادلة : ٨] ، ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال : ٦٢] ، و(بحَسْبِكَ درهمٌ) .

وبهـٰذا يُرَدُّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّها اسمُ فعلٍ ؛ فإنَّ العواملَ اللفظيَّةَ لا تدخلُ علىٰ أسماء الأفعال باتِّفاق ، ولا العواملَ المعنويَّة على الأصحِّ .

وظاهرُ كلامِ الناظمِ : أنَّ (حَسْب) التي بمعنىٰ (لا غير) يَجْري فيها ما يَجْري فيما قبلَها ، وليس كذلك ؛ فقد قال في « التوضيح » : (إنَّها مُلازِمةٌ

❁ قوله : (أي : التي بمعنىٰ « لا غير ») ؛ أي : فإنَّها هي التي تُقطَعُ عن الإضافة لفظاً ويُنوىٰ معنى المضافِ إليه ، فتُبنىٰ على الضم .

❁ قوله : (وأمَّا التي بمعنىٰ « كافٍ ») ؛ أي : وليستْ مُشرَبَةً معنى النفي ، بخلافِ التي بمعنىٰ (لا غير) ؛ فإنَّها مع كونها بمعنىٰ (كافٍ) مُشربَةٌ معنى النفي .

❁ قوله : (فإنَّها تُستعمَلُ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وهي في جميع استعمالاتِها مضافةٌ لفظاً .

و(عَلُ) . . . .

للوصفيَّة ، أو الحاليَّةِ ، أو الابتداءِ ، وبناؤُها على الضمِّ ـ أي : بعدَ أنْ كانتْ معربةً بحسَبِ العواملِ ـ تقولُ : « رأيتُ رجلاً حَسْبُ » ، و« رأيتُ زيداً حَسْبُ » ، و« قبضتُ عَشَرَةً فحَسْبُ » ؛ أي : فحَسْبي ذلك) انتهىٰ[1] ؛ فـ(حَسْب) مبنيَّةٌ على الضمِّ في الأمثلة الثلاثة .

* قوله : (و« عَلُ ») ظاهرُهُ : أنَّ (عَلُ) يَجْري فيها ما يَجْري فيما قبلَها ، وليس كذلك ؛ قال في « التوضيح » : (وأمَّا « عَلُ » : فإنَّها تُوافِقُ « فوق » في معناها وفي بنائها على الضمِّ إذا كانتْ معرفةً ؛ كقوله[2] : [من الكامل]

---

* قوله : (وبناؤُها على الضم) ؛ أي : هي ملازمةٌ لذلك .

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ١٦٣ـ ١٦٤) .

(٢) عجز بيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ٣٢٦) ، وهو ضمن قصيدة شهيرة يهجو فيها جريراً ، ومطلعها :

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بنىٰ لنا ... بيتاً دعائمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

ولفظ الشاهد في « الديوان » :

إنِّي ٱرتفعتُ عليكَ كلَّ ثَنيَّةٍ ... وعَلَوْتُ فوقَ بَنِي كُلَيبٍ مِنْ عَلُ

وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٣/ ١٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٣٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٩٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٥٦ـ ١٣٥٨) .

٤١٢ـ وأَعْـرَبُـوا نصبـاً إذا مـا نُكِّـرَا (قبلاً) وما مِنْ بعدِهِ قد ذُكِرَا

وأَتَيْتُ نحوَ بَنِي كُلَيبٍ مِنْ عَلُ

أي : مِنْ فوقِهِم .

وفي إعرابها إذا كانتْ نكرةً ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

. . . . . . حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

أي : مِنْ شيءٍ عالٍ .

وتُخالِفُها في أمرَينِ : أنَّها لا تُستعمَلُ إلا مجرورةً بـ « مِنْ » دائماً ، وأنَّها لا تُستعمَلُ مضافةً ، كذا قال جماعةٌ منهُمُ ابنُ أبي الربيع ، وهو الحقُّ) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (وأَعْرَبُوا نصباً) اعترضَهُ ابنُ هشامٍ : بأنَّ ظاهرَ كلامِهِ : جوازُ

❁ قوله : (حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ) ؛ أي : بكسر اللام ، وحقُّها التنوينُ ، لٰكنَّهُ حُذِفَ للرَّوِيِّ ، وقولُهُ : (أي : مِنْ شيءٍ عالٍ) ؛ أي : أيَّ شيءٍ كان ، وليس المُرادُ عُلُوَّ شيءٍ بخصوصه .

---

(١) سبق تخريجه قريباً في (٣/ ٦٦٤) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٤/ ٢٢٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٦٤ـ ١٦٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٤١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٩٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٥٨ـ١٣٦٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٧٣ـ٣٧٨) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ١٦٤ـ١٦٧) .

إضافةِ (عل) وانتصابِها على الظرفيّة وغيرِها ، قال : (وما أظنُّ شيئاً مِنَ الأمرَينِ موجوداً) .

وبأنَّ ظاهرَ كلامِهِ : أنَّ (حَسْب) تُعرَبُ نصباً إذا نُكِّرتْ ؛ كـ (قبل) و(بعد) ؛ كأنْ يُقالَ : (قبضتُ عشرةً فحَسْباً) ، قال أبو حيَّانَ : ولا وجهَ لنصبِها ؛ لأنَّها غيرُ ظرفٍ ، ثمَّ ذَكَرَ ـ أعني : ابنَ هشامٍ ـ كلاماً طويلاً[1] .

قال في « التصريح » : (والصوابُ : أنْ يُحمَلَ عمومُ قولِهِ : « وما مِنْ بعدِهِ قد ذُكِرَا » على المجموع ، لا على كلِّ فردٍ فردٍ ؛ حتى لا يَرِدَ عليه « حَسْب » و« عل ») انتهى[2] .

قوله : (نصباً) ؛ أي : على الظرفيّة ، وكان الأَوْلى : زيادةَ الجرِّ بـ (مِنْ) .

ويُجابُ : بأنَّهُ اقتصرَ على ما هو الأصلُ في الظرف ، ويُعلَمُ منه جوازُ الجرِّ بـ (مِنْ) ؛ لأنَّ هٰذا شأنُ الظروفِ ، ولم يُطلِقْ ؛ لأنَّهُ لا يُثبِتُ له مُطلَقَ الإعراب ، أفادَهُ الشَّنَوَانيُّ بخطِّه .

❊ قوله : (أي : على الظرفيّة) هٰذا بناء على أنَّ (غير) ليس داخلاً في قوله : (وما مِنْ بعدِهِ قد ذُكِرَا) ، أمَّا بناءً على أنَّهُ داخلٌ فيه لأنَّهُ ذُكِرَ بعدَ (قبلُ) في قوله : (قبلُ كغيرُ) .. فينبغي أنْ يُرادَ بقوله : (نصباً) : ما يَعُمُّ النصبَ على الظرفيّة وغيرِها .

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ١٦٤ـ١٦٧) ، وانظر « منهج السالك » لأبي حيان (ص٢٩٨) .
(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٥٤) .

هـٰذه الأسماءُ المذكورةُ ـ وهي : (غير) ، و(قبل) ، و(بعد) ، و(حَسْب) ، و(أوَّل) ، و(دُون) ـ والجهاتُ السِّتُّ ـ وهي : (أمامَكَ) ، و(خلفك) ، و(فوقك) ، و(تحتك) ، و(يمينك) ، و(شمالك)[1] ـ و(عَلُ) . . لها أربعةُ أحوالٍ ؛ تُبنىٰ في حالةٍ منها ، وتُعرَبُ في بقيَّتها .

فتُعرَبُ : إذا أُضِيفتْ لفظاً ؛ نحوُ : (أصبتُ درهماً لا غيرَهُ) ، و(جئتُ مِنْ قَبْلِ زيدٍ) .

أو حُذِفَ ما تُضافُ إليه ونُوِيَ اللفظُ به ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

❀ قوله : (لا غيرَهُ) ، فإنْ حُذِفَ المضافُ إليه بُنِيتْ على الضمِّ ، وهو تركيبٌ صوابٌ ؛ فما في « المغني » ؛ مِنْ أنَّهُ لحنٌ . . مردودٌ ، كما أفادَهُ ابنُ قاسم[3] .

. . . .

---

(١) قوله : (ويمينك ، وشمالك) مثله في « التوضيح » و« الهمع » وغيرهما ، وخالف الرَّضِيُّ ؛ فمَنَعَ قطعَهُما عن الإضافة مبنيَّينِ على الضم أو معربَينِ بلا تنوين . « خضري » (٢/ ٥١٩) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤٨) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٨٥) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٢٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ١٥٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ١٩٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٢٢) ، وفيه شاهدٌ آخر سيأتي في هـٰذا الباب (٣/ ٦٩٣ـ ٦٩٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٧ـ١٣٤٨) .

(٣) وقد استعمله ابن هشام نفسه في مواضعَ من « المغني » ، وانظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ١١٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١٦) ، و« شرح شذور الذهب » (ص١٤١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٠٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٩٩) ، وممَّا أُنشِدَ في جوازه : قولُ الشاعر : (من الطويل)

جـوابـاً بـه تنجـو اْعتمِـدْ فـوربِّنـا لَعَنْ عَمَلٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسأَلُ

٢٣٥ـ ومِنْ قبلِ نادىٰ كلُّ مَوْلىٰ قرابةٍ فما عَطَفَتْ مَوْلىً عليهِ العواطفُ

❀ **قوله : (ومِنْ قبلِ نادىٰ . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ بالمَوْلىٰ هنا :** ابنُ العمِّ ، وهو مضافٌ إلىٰ (قرابة) ، و(مَوْلىً) الثاني : بدلٌ مِنَ الضمير في (عليه) قُدِّم للضرورة ، والمعنىٰ : نادىٰ كلُّ ابنِ عمٍّ قرابةٍ قرابتَهُ حتىٰ يُعِينُوهُ فيما هو فيه مِنْ حربٍ أو نازلة ، فما رَحِمَهُ أحدٌ منهم ، ولا أجابه لدعائه .

❀ **قوله : (وهو مضافٌ إلىٰ « قرابة ») فمَوْلى القرابةِ** ـ أي : صاحبُها ـ مُرادٌ به ابنُ العمِّ ، وعلىٰ هٰذا : مفعولُ (نادىٰ) محذوفٌ ؛ أي : قرابتَهُ ، ويصحُّ أنْ يكونَ (قرابة) المذكورُ مفعولَ (نادىٰ) .

ويحتملُ : أنَّ المُرادَ بمَوْلى القرابة : مَوَاليها ، والصانعُ معها بما تَقتضِيهِ مِنْ مَزِيد الحُنُوِّ والشفقة بجَلْب منافعِها ودَفْع مضارِّها ، ويُرجِّحُ هٰذا : أنَّهُ يَدُلُّ علىٰ مَزِيدِ فظاعةِ الأمر وعِظَمِ شدَّتِهِ ؛ لأنَّ عدمَ عطفِ الأقاربِ علىٰ قريبهم المُوالي لهم عندَ استعانتِهِ بهم . . إنَّما يكونُ عندَ تمامِ الهول وانتهاءِ شِدَّتِهِ ، بخلاف ما إذا كان قريباً غيرَ مُوالٍ أقاربَهُ ؛ فإنَّ عدمَ إعانتِهم له عندَ استعانتِهِ بهم . . قد تكونُ بدون ذلك ، وتتقوَّى الدَّلالةُ المذكورة جدّاً علىٰ أنَّ (مولى) الثاني مفعولُ (عطفتْ) ، وستعلمُ تعيُّنَ ذلك .

❀ **قوله : (و« مَوْلىً » الثاني : بدلٌ مِنَ الضمير في « عليه » . . .) إلىٰ آخره : فالمُرادُ بالمَوْلى الثاني :** هو ابنُ العمِّ المُرادُ بالمَوْلى الأوَّلِ الذي هو المُنادِي بكسر الدال ، ولا وجهَ لارتكاب المُحشِّي لذلك مع صحَّة جَعْلِهِ مفعولاً لـ (عطفتْ) بلا ضرورةٍ .

والحاصلُ : أنَّهُ علىٰ فَرْض الإبدالِ يصحُّ جرُّ (قرابة) ونصبُهُ ،

وتبقىٰ في هـٰذه الحالةِ كالمضافِ لفظاً ؛ فلا تُنوَّنُ ، إلا إذا حُذِفَ ما تُضاف إليه ولم يُنوَ لفظُهُ ولا معناهُ[1] ؛ فتكونُ حينئذٍ نكرةً ، ومنه : قراءةُ مَنْ قَرَأَ :

والشاهدُ : في قوله : (ومِنْ قبلٍ) ؛ حيثُ حُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (قبل) ، ونُوِيَ لفظُهُ .

و(العواطف) عليه : عبارةٌ عن الأقارب المُنادَينَ بفتح الدال ، و(عطفتْ) بمعنىٰ : حَنَّتْ ورَقَّتْ ، والمعنىٰ علىٰ كلِّ حالٍ ظاهرٌ .

إلا أنَّهُ لا وجهَ لارتكاب الضرورةِ مع الاستغناء عنها ؛ فيتعيَّنُ جَعْلُ (مَوْلىً) مفعولاً لـ (عطفتْ) مِنَ العطف ؛ وهو الثَّنْيُ والإمالةُ ؛ أي : ثَنَتْ وأمالتْ ، و(العواطفُ) : بمعنى الأمور التي تَثْنِي وتُمِيلُ إلى الإغاثة والنصر مثلاً ، سواءٌ جُرَّ (قرابة) أو نُصِبَ .

علىٰ أنَّ (فاعِلاً) لا يُجمَعُ علىٰ (فوَاعِلَ) إذا كان وصفاً لعاقل إلا شذوذاً[2] ؛ نحوُ : (فارسٍ وفوارسَ) ؛ ففي الإبدالِ حَمْلٌ على الشذوذ زيادةً على الضرورة مِنْ غير ضرورة .

وعلىٰ ما قُلْناه : يكونُ (عطف) مُتعدِّياً ، ويكونُ (مَوْلىً) الثاني هو المُنادَىٰ بالفتح ، وهو عامٌّ ؛ لوقوعه في سياق النفي ؛ فهو غيرُ الأوَّل ، والضميرُ في (عليه) المُتعلِّق بـ (عطفتْ) . . عائدٌ على المولى الأوَّل ، فتدبَّرْ .

---

(١) وهـٰذه هي الحال الثالثة ؛ وهي أن تُقطعَ عن الإضافة لفظاً ومعنىً .

(٢) وهـٰذا علىٰ أنَّ (العواطف) بمعنى الأقارب ، لا علىٰ أنه بمعنى الأمور التي تَثْني وتُميل .

(لله الأمرُ مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) بجرِّ (قبلٍ) و(بعدٍ) وتنوينِهما[1] ، وكقوله[2] : [من الوافر]

٢٣٦ـ فساغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قبلاً أكادُ أَغُصُّ بالماءِ الحميمِ

---

* قوله : (مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) هي قراءةٌ شاذَّةٌ .

* قوله : (فساغَ ليَ الشرابُ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : عبدُ اللهِ بنُ يَعرُبَ ، وكان له ثأرٌ فأَدْرَكَهُ ، فأَنْشَدَهُ ، و(ساغ) : بمعنىٰ : سَهُلَ .

والشاهد : في قوله : (قبلاً) .

و(أَغَصُّ) : بفتح الهمزة ، أصلُهُ : (أَغْصَصُ) مِنْ باب (عَلِمَ

. . . .

---

(١) انظر « الدر المصون » (٩/ ٣١) .

(٢) البيت لعبد الله بن يعرب كما ذكره المُحشِّي تبعاً للعيني ، وصوَّب البغدادي أنه ليزيد بن الصعق ، وهو آخر أبيات خمسة ؛ وهي :

أَلَا أَبْلِغْ لَدَيكَ أبا حُرَيثٍ وعاقبةُ المَلامةِ للمُليمِ
فكيفَ ترىٰ مُعاقبتي وسَعْيي بأَذْوادِ القَصِيبةِ والقصيمِ
وما برحتْ قَلُوصي كلَّ يومٍ تَكُرُّ على المُخالِفِ والمُقيمِ
فنمتُ الليلَ إذ أوقعتُ فيكُم قبائلَ عامرٍ وبني تميمِ
فساغَ ليَ الشرابُ . . . .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤٧) ، و« شرح الرضي » (٣/ ١٦٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨١٧) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٥٦) ، و« المساعد » (٢/ ٣٥٠ـ٣٥١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٨ـ ١٣٤٩) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٤٢٦ـ٤٣٠) .

هـٰذه هي الأحوالُ الثلاثةُ التي تُعرَبُ فيها .

وأمَّا الحالةُ الرابعةُ التي تُبنىٰ فيها : فهي إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليه ونُوِيَ معناه دونَ لفظِهِ ؛ فإنَّها تُبنىٰ حينئذٍ على الضمِّ ؛ . . . .

يَعلَمُ)[1] ؛ أي : أَشْرَقُ به ، و(الحَمِيم) : الباردُ ؛ مِنَ الأضداد ، ويُروىٰ : (بالماء الفُرات)[2] ؛ أي : الماءِ العَذْبِ السائغ ، وهو الأنسبُ ؛ لأنَّ (الحَمِيمَ) يُطلَقُ على الحارِّ كما ذَكَرْنا ، وليس مُراداً[3] .

❁ قوله : (تُبنىٰ حينئذٍ على الضمِّ) قال الحَوْفيُّ : (إنَّما يُبنيانِ ـ أي : « قبل » و« بعد » ـ على الضمِّ إذا كان المضافُ إليه معرفةً ، أمَّا إذا كان نكرةً : فإنَّهُما يُعرَبانِ ، سواءٌ نويتَ معناه أو لا) انتهىٰ ، نَقَلَهُ في « التصريح »[4] .

❁ قوله : (لأنَّ « الحَمِيمَ » يُطلَقُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو مُحتمِلٌ ما ليس مُراداً وإن كانتِ القرينةُ مُعيِّنةً للمُراد .

❁ قوله : (قال الحَوْفيُّ . . .) إلىٰ آخره : لك أنْ تقولَ : اشتراطُ كونِ المضاف إليه معرفةً غيرُ ظاهرٍ ؛ لأنَّ معنى الحرف جزئيٌّ وإنْ دخل علىٰ نكرةٍ ، والإضافةُ علىٰ معنى الحرف ؛ فمعناها نسبةٌ جزئيَّةٌ وإن كان المضافُ إليه نكرةً ؛ فـ(غلامُ رجلٍ) كـ(غلامٍ لرجل) .

---

(١) وفيه لغة من باب (قتل) .

(٢) رواه الثعالبي والزمخشري ، ولعله من شعر آخر ، ورواه أبو حيَّان في « تذكرته » عن الكسائي : (بالماء المعين) . انظر « خزانة الأدب » (١/٤٢٩) .

(٣) ولـٰكن يتعيَّن (الحميم) ، وهو المشهور في رواية البيت ؛ لأنَّ القصيدة ميميَّة كما سبق في تخريجه .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/٥١) .

نحوُ : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] .

وقولِهِ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٣٧ـ أَقَبُّ مِنْ تحتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ

❁ قوله : (أَقَبُّ مِنْ تحتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ) هو مِنْ قصيدةٍ مِنَ الرجز ، والمقصودُ بهـٰذا : وَصْفُ الفرس ، و(أَقَبُّ) بالقاف وتشديدِ الباء المُوحَّدة ؛ وهو الضامرُ البطنِ ؛ مِنَ القَبَبِ ؛ وهو دِقَّةُ الخَصْرِ ، والأُنثىٰ : (قَبَّاءُ) .

وقولُه : (مِنْ عَلِ) ؛ أي : مِنْ علوه ؛ أي : مِنْ فوقه ، والشاهدُ فيه ؛ حيثُ جاء مبنيّاً على الضم .

و(أَقَبُّ) بالرفع : خبرُ محذوفٍ ؛ أي : هو أَقَبُّ ، و(عَرِيضٌ) : خبرٌ

---

(١) الشطر لأبي النجم العجلي في « ديوانه » (ص٣٥٧) ضمن قصيدة طويلة يصف فيها أشياء كثيرة ، وبهـٰذا الشطر يصف الفرس ، وتُسمَّىٰ هـٰذه القصيدة : بـ(أم الرجز) ، ويُروىٰ : أنَّ أبا النجم وَرَدَ علىٰ هشام بن عبد الملك في الشعراء ، فقال لهم هشام : صِفُوا لي إبلاً ، فقطِّروها وأَوْرِدُوها وأَصْدِرُوها حتىٰ كأنِّي أنظرُ إليها ، فأنشدوه ، وأنشده أبو النجم هـٰذه الأرجوزةَ بديهةً ، ويُروىٰ أنَّهُ قال : نَظَمْتُ هـٰذه الأرجوزةَ في قدر ما يمشي الإنسانُ مِنْ مسجد الأشياخ إلىٰ مسجد حاتم الجزَّار ، ومقدار ما بينهما غَلْوةُ سهمٍ ، ومطلعُ هـٰذه الأبيات :

اَلحمـــدُ للهِ العلـــيِّ الأَجْلَـــلِ

اَلواهبِ الفضلِ الوَهُوبِ المُجزِلِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٢٨٩ـ٢٩٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٣٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٥٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٦٠ـ٣٦٣) .

وحكىٰ أبو عليٍّ الفارسيُّ : (ابْدَأْ بذا مِنْ أَوَّلُ) بضمِّ اللام وفتحِها وكسرِها[1] ؛ فالضمُّ : على البناء لنيَّة المُضافِ إليه معنىً ،

بعدَ خبرٍ ، و(مِنْ عَلِ) : صفتُهُ ، والمُرادُ : أنَّها مضمرةُ البطنِ ، عريضةُ الظهر .

❀ قوله : (بضمِّ اللام وفتحِها . . .) إلىٰ آخره : إليه أشار بقوله في « الكافية » للناظم[2] :

والحــركــاتِ كلَّهُــنَّ ٱستَعْمِــلَا إذا تقولُ : (ٱبْدَأْ بذا مِنْ أَوَّلَا)

والصحيحُ : أنَّ أصلَهُ : (أَوْأَلُ) بوزن (أَفْعَلَ) ؛ قُلِبَتِ الهمزةُ الثانية واواً ، ثمَّ أُدغِمَتْ ؛ بدليل قولِهِم في الجمع : (أَوَائِلُ) .

وأنَّ (أوَّل) لا يستلزمُ ثانياً ، وإنَّما معناه : ابتداءُ الشيءِ ، ثمَّ قد يكونُ له ثانٍ وقد لا يكونُ ؛ تقولُ : (هـٰذا أوَّلُ مالٍ اكتسبتُهُ) ، . . . .

❀ قوله : (والصحيحُ : أنَّ أصلَهُ : « أَوْأَلُ ») مُقابِلُهُ : أنَّ أصلَهُ : (وَوْأَلُ) بهمزةٍ بعدَ واوَينِ ؛ قُلبتِ الهمزةُ واواً ، والواوُ الأُولىٰ همزةً ، وكان حقُّهُ حينئذٍ أنْ يُجمَعَ علىٰ (وَوَائِلَ) ، لـٰكنَّهُم استثقلوا اجتماعَ واوَينِ أوَّلَ الكلمة .

❀ قوله : (بدليل قولِهِم في الجمع : « أَوَائِلُ ») ؛ أي : فإنَّهُ يُفِيدُ : أن الهمزةَ الأُولىٰ زائدةٌ غيرُ منقلبةٍ عن شيء ، لا أصليَّةٌ منقلبةٌ عن واو هي فاءُ الكلمة ، كما هو علىٰ مُقابِل الصحيح .

---

(١) قوله : (مِنْ أوَّل) ؛ أي : مِنْ أوَّل غيره ؛ أي : مِنْ قبله . « خضري » (٢/ ٥٢٢) .
(٢) الكافية الشافية (٢/ ٩٦٢) .

وقد تكتسبُ بعدَهُ شيئاً وقد لا ، وقيل : إنَّهُ يستلزمُ ثانياً ، كما أنَّ الأخيرَ يَقتضِي أوَّلاً ؛ فلو قال : (إنْ كان أوَّلُ ولدٍ تَلِدِينَهُ ذَكَراً . . فأنتِ طالقٌ) ، فولدتْ ذَكَراً ولم تَلِدْ غيرَهُ . . وَقَعَ الطلاقُ على الأوَّل دونَ الثاني .

ولـ (أوَّل) استعمالانِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ صفةً ـ أي : أفعلَ تفضيلٍ ـ بمعنى (الأَسْبق) ؛ فيُعطىٰ حُكْمَ أفعلِ التفضيل ؛ مِنْ مَنْعِ الصرفِ ، وعَدَمِ تأنيثِهِ بالتاء ، ودخولِ (مِنْ) عليه ؛ نحوُ : (هـٰذا أوَّلُ مِنْ هـٰذَينِ) ، و(لَقِيتُهُ عاماً أوَّلَ) .

❁ قوله : (وقد تكتسبُ بعدَهُ شيئاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فأنتَ تقولُهُ بدون اعتبارِ ثانٍ ، بل على اعتبارِ أنَّهُ قد يكونُ له ثانٍ وقد لا يكونُ ، فلا يتوقَّفُ قولُهُ على اعتبار احتمالِ الاكتساب ، فإن وقع تبيَّنَ أنَّ الإطلاقَ في محلِّهِ ، وإلا فلا ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (ولـ « أوَّل » استعمالانِ . . .) إلىٰ آخره ، بل أربعةٌ ، كما ستعلم .

❁ قوله : (أي : أفعلَ تفضيلٍ) ؛ أي : لا فعلَ له مِنْ لفظه ، وهـٰذا أحدُ قولَينِ ، ثانيهما : أنَّهُ جارٍ مَجْراهُ .

❁ قوله : (ودخولِ « مِنْ » عليه) ؛ أي : علىٰ مدخولِهِ ، ولو قال : (ووقوعِ « مِنْ » بعدَهُ) داخلةً على المُفضَّل عليه . . لسَلِمَ مِنْ إيهامِ خلافِ المُراد .

❁ قوله : (نحوُ : « هـٰذا أوَّلُ مِنْ هـٰذَينِ » . . .) إلىٰ آخره : في كلام

والثاني : أنْ يكونَ اسماً ، فيكونَ مصروفاً ؛ نحوُ : (لَقِيتُهُ عاماً أوّلاً) ، ومنه : (ما له أوّلٌ ولا آخِرٌ) ، ....

المَلَّويّ في « الأنوار البهيّة » : أنَّ (أوّلَ) لمَّا لم يكنْ على الصحيح مُشتقّاً مِنْ شيءٍ مستعملٍ ؛ إذ ليس هو ممَّا استُعمِلَ منه فعلٌ ؛ كـ (أَحْسَنَ) ، ولا ممَّا استُعمِلَ منه اسمٌ ؛ كـ (أَحْنَكَ) .. خَفِيَ فيه معنى الوصفيَّة ؛ إذ هي إنَّما تظهرُ باعتبار المُشتقِّ منه واتِّصافِ ذلك المُشتقِّ به ؛ كـ (أَعْلَمَ) ؛ أي : ذو عِلْمٍ أكثرَ مِنْ علم غيرِهِ ، و(أَحْنَك) ؛ أي : ذو حَنَكٍ أشدَّ مِنْ حَنَكِ غيرِهِ ، فـ (أَحْنَكُ) شاذٌّ ؛ لكونه لا فعلَ له ، وكذا (أوّل) ، لكنَّ (أوّلَ) إنَّما تظهرُ وصفيَّتُهُ بسبب تأويله بالمُشتقِّ ؛ وهو (أَسْبَقُ) ، فصار مثلَ : (مررتُ برجلٍ أسدٍ) ؛ أي : جريءٍ ؛ فلذلك لا يكونُ إلا مع ذِكْرِ الموصوف قبلَهُ ظاهراً ، أو ذِكْرِ (مِنِ) التفضيليَّةِ بعدَهُ ظاهرةً ؛ إذ هي دليلٌ على أنَّ (أفعلَ) ليس اسماً صريحاً ؛ كـ (أَفْكَل) و(أَيْدَع) بالمُثنَّاة التحتيَّة[1] ، ومن معانيه : الزعفرانُ وطائرٌ ، ومِنْ معاني (الأَفْكَل) : الرِّعدةُ والجماعةُ ، وقد عُلِمَ مِنْ ذلك حِكْمةُ تمثيل المُحشِّي بمثالَين ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (أنْ يكونَ اسماً ...) إلى آخره : مُرادُهُ به : ما ليس أفعلَ تفضيلٍ ؛ فيشملُ : ما إذا استُعمِلَ اسماً بمعنى مبدأِ الشيء ؛ نحوُ : (ما له أوّلٌ ولا آخِرٌ) ، و(جئتُكَ أوّلَ النهار) ، وهـٰذا يُؤنَّثُ بالتاء على ما في محفوظِ أبي حيَّانَ ، كما نقله المُحشِّي .

---

(١) الأنوار البهية (ق/ ٣٥٢) .

. . . .

. . . .

وما إذا استُعمِلَ وصفاً بمعنىٰ (سابق) ؛ نحوُ : (لَقِيتُهُ عاماً أوَّلاً) بالتنوين .

وما إذا استُعمِلَ ظرفاً بمعنىٰ (قبل) ؛ كـ (رأيتُ الهلالَ أوَّلَ الناس) ؛ أي : قبلَهُم ، قال ابنُ هشامٍ : (وهـٰذا هو الذي يُبنىٰ على الضمِّ ؛ لقطعه عن الإضافة) ، كما ذَكَرَهُ ياسينُ وغيرُهُ[1] .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ الذي يُبنىٰ على الضمِّ إذا قُطِعَ عن الإضافة . . هو المُستعمَلُ ظرفاً ، سواء كان بمعنىٰ (قبل) أو بمعنىٰ (مبتدأ الشيء) ، كما يُعلَمُ ممَّا ذَكَرَهُ المَلَّويُّ في « الأنوار البهيَّة » في تفسير قولِهِ[2] : [من الطويل]

علىٰ أيِّنا تغدو المنيَّةُ أوَّلُ

حيثُ قال : (أي : أولَ أوقاتِ غُدوِّها)[3] ، ومثلُهُ للمؤلف في « حواشي

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٤٠٥) .

(٢) عجز بيت لمعن بن أوس المزني في « ديوانه » (ص٩٣) ، وصدره : (لَعَمْرُكَ ما أدري وإنِّي لَأَوْجَلُ) ، وهو مطلع قصيدة قالها في استعطاف صديق له ، وكان معنٌ قد تزوَّج أخته ثم طلَّقها ، والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٣/ ٤٦١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٦١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٣٣ـ ١٣٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٥١ـ ١٣٥٢) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٢٨٩ـ ٢٩٥) ، وقوله : (تغدو) كذا نصَّ عليه العيني ؛ من الغدو ، وهو نقيض الرواح ، ويُروىٰ بالعين المهملة بمعنىٰ ظلم وتجاوز الحد ، كما نصَّ عليه البغدادي وقدَّمه على الرواية الأولىٰ .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ٣٥٢) .

والفتحُ : على الإعراب لعدم نيَّةِ المضافِ إليه لفظاً ومعنىً ، وإعرابِها إعرابَ ما لا ينصرفُ للصفة ووزنِ الفعلِ[1] ، . . . .

قال أبو حيَّانَ : (وفي محفوظي : أنَّ هـٰذا يُؤَنَّثُ بالتاء ويُصرَفُ أيضاً ؛ فيُقالُ : « أوَّلةٌ » و« آخِرةٌ » بالتنوين) انتهىٰ «سيوطي» انتهى « ابن قاسم »[2] .

القطر »[3] ؛ فقد قُطِعَ (أوَّل) عن الإضافة وبُني على الضم ، وهو علىٰ هـٰذا التفسير ليس بمعنىٰ (قبل) ، بل بمعنىٰ (مبتدأ) .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ فتحَ (أوَّل) الذي نقله الشارحُ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ . . ليس ممَّا نحن فيه ؛ إذ الكلامُ في أحوالِ (أوَّل) الذي هو ظرفٌ بمعنىٰ (قبل) أو (مبتدأ) ، لا في (أوَّل) الذي هو أفعلُ تفضيل بمعنىٰ (أَسْبَقَ) ، إلا أنَّهُ ذَكَرَهُ استطراداً لتتميمِ ما حكاه الفارسيُّ ، ولعلَّ المعنىٰ حينئذ : اِبْدَأْ بذا في وقتٍ أَسْبَقَ مِنْ غيره .

---

(١) لا يُنافيه أنَّ الكلام في (أوَّل) التي هي ظرفٌ بمعنىٰ (قبل) ، لا في التي هي وصفٌ بمعنىٰ (أسبق) ؛ لأنَّهُ ذَكَرَ الفتح استطراداً لتتميم ما حكاه الفارسيُّ ، ولعل المعنىٰ حينئذٍ : ابدأ بذلك في وقتٍ أسبقَ مِنْ غيره . « خضري » (٢/ ٥٢٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٩) ، وقد نَظَم هـٰذين الاستعمالَينِ الإمامُ الأُجْهُوري في قوله : (من الطويل)

إذا (أوَّلٌ) قد جاءَ معناه (أَسْبَقُ) فمنعُ انصرافِ فيهِ أمرٌ مُحتَّمُ
لوصفٍ ووزنِ الفعلِ يا أيُّها الفتىٰ فكُنْ حافظاً للعلمِ تحظىٰ وتغنمُ
وإنْ جاءَ ظرفاً مثلَ (قبلُ) فذا لهُ كـ(قبلُ) مِنَ الأحوالِ واللهُ أعلمُ

وانظر « همع الهوامع » (٢/ ٢٠٣) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٨٢) ، و« فتح الوكيل الكافي بشرح متن الكافي » (ص ٧٨) .

(٣) حاشية السجاعي علىٰ شرح القطر (ص١٣) .

والكسرُ : علىٰ نيّة المضافِ إليه لفظاً[1] .

فقولُ المُصنِّفِ : (واضْمُمْ بناءً . . .) البيتَ . . إشارةٌ إلى الحالة الرابعة ، وقولُهُ : (ناوِياً ما عُدِمَا) مُرادُهُ : أنَّكَ تَبنِيها على الضمِّ إذا حذفتَ ما تُضافُ إليه ونويتَهُ معنىً لا لفظاً .

وأشار بقوله : (وأَعْرِبُوا نصباً) : إلى الحالة الثالثة ؛ وهي : ما إذا حُذِفَ المضافُ إليه ولم يُنوَ لفظُهُ ولا معناه ؛ فإنَّها تكونُ حينئذٍ نكرةً معربة .

وقولُهُ : (نصباً) معناه : أنَّها تُنصَبُ إذا لم يدخلْ عليها جارٌّ ، فإن دَخَلَ عليها جُرَّتْ ؛ نحوُ : (مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) .

ولم يتعرَّضِ المُصنِّفُ للحالتَينِ الباقيتَينِ ؛ أعني : الأُولىٰ والثانيةَ ؛ لأنَّ حكمَهُما ظاهرٌ معلومٌ مِنْ أوَّل الباب ؛ وهو الإعرابُ ، وسقوطُ التنوينِ ، كما تقدَّم في كلِّ ما يُفعَلُ بكلِّ مضافٍ مثلِها .

---

* قوله : (والكسرُ) الأَوْلى : التعبيرُ بالجرِّ ؛ إذ الكسرُ مِنْ ألقاب البناء .

* قوله : (وسقوطُ التنوينِ ، كما تقدَّم) ؛ أي : في قوله : (نوناً تَلِي الإعرابَ أو تَنْوِينَا ممَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ) ؛ لأنَّ المُرادَ : تُضِيفُ لفظاً أو تقديراً[2] .

. . . .

(1) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٦٢) .

(2) انظر (٣/ ٥٨١) .

٤١٣ـ وما يَلِي المضافَ يأتي خَلَفَا   عنهُ في الإعرابِ إذا ما حُذِفَا

❁ قوله : (وما يَلِي المضافَ) ما : موصولٌ مبتدأ ، وهو نعتٌ لمحذوفٍ ، و(المضافَ) بالنصب : مفعولُ (يَلِي) ، وفاعلُهُ : مُستترٌ عائدٌ علىٰ (ما) ، وجملةُ (يأتي خَلَفَا) : خبرٌ عنه ، والتقديرُ : (والمضافُ إليه الذي يَلِي المضافَ . . يأتي خَلَفاً عنه في الإعراب إذا حُذِفَ المضافُ) .

❁ قوله : (يأتي خَلَفَا) ظاهرٌ في أنَّ القائمَ مَقَامَ المضافِ مِنْ شرطه : أنْ يَصلُحَ لإعرابِ المضاف ؛ فلو كان المضافُ إليه جملةً . . لم يَجُزْ حذفُ المضاف ؛ إذ الجملةُ لا تَصلُحُ للفاعليّة والمفعوليّة . انتهىٰ « شاطِبي » انتهى « ابن قاسم »[1] .

و(خَلَفَا) : حالٌ مِنْ ضمير (يأتي) ، والضميرُ في (عنه) : راجعٌ لـ(المضاف) ، وقولُهُ : (إذا ما حُذِفا) ؛ أي : المضافُ ، و(ما) : زائدةٌ .

❁ قوله : (إذا ما حُذِفَا) مِنْ شروطِهِ أيضاً : أَمْنُ اللَّبْسِ ، وألَّا يكونَ المضافُ إليه جملةً كما تقدَّم[2] .

ثمَّ إنَّ حَذْفَ المضافِ وإقامةَ المضافِ إليه مُقامَهُ . . علىٰ قِسْمَين :

. . . .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١١٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/١٥٣) .

(٢) انظر القولة السابقة .

يُحذَفُ المضافُ لقيام قرينةٍ تَدُلُّ عليه ، ويُقامُ المضافُ إليه مُقامَهُ فيُعرَبُ بإعرابه[1] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة : ٩٣] ؛ أي : حُبَّ العِجْلِ ، . . . .

ـ قياسيٌّ ؛ إنِ امتنعَ استقلالُ المضافِ إليه بالحُكْم ؛ كما في أمثلة الشارح .

ـ وسماعيٌّ ؛ إنِ استقلَّ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ) معَ إرادةِ (جاء غلامُ زيدٍ) ، نَقَلَهُ ابنُ قاسمٍ عن « التسهيل »[2] .

❀ قوله : (فيُعرَبُ بإعرابه)[3] ؛ أي : غالباً ، ومِنْ غير الغالبِ : أنَّ المضافَ إليه لا يَخلُفُ المضافَ في إعرابه ، بل يبقىٰ علىٰ جرِّهِ ، كما سيذكرُهُ في قوله : (وربَّما جَرُّوا . . .) إلىٰ آخره[4] .

❀ قوله : (وسماعيٌّ ؛ إنِ استقلَّ) الذي بخطِّه : (إنْ لم يَستقِلَّ) ، وليس بصواب[5] .

❀ قوله : (نحوُ : « جاء زيدٌ » معَ إرادةِ . . .) إلىٰ آخره ، وحينئذٍ : يكونُ اشتراطُ أَمْنِ اللَّبْسِ إنَّما هو لإقامة المضافِ إليه مُقامَ المضافِ القياسيَّةِ ، تأمَّلْ .

---

(١) وقد يُحذَفُ مضافانِ فأكثرَ ، فيقومُ الأخيرُ مَقامَ الأوَّل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة : ٨٢] ؛ أي : وتجعلون بدلَ شكرِ رزقِكُم تكذيبَكُم ، والراجح : أنَّ الحذفَ تدريجيٌّ ؛ لا دَفْعيٌّ كما يُوهِمُهُ كلامُ الأُشْمُوني . انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٤) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٤١٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٩) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص١٦٠) ، و« تعليق الفرائد » (٢/ ق٣٢٣) .

(٣) مثله أيضاً باقي أحكامه ؛ كالتذكير والتأنيث ، والإفراد والتنكير .

(٤) انظر (٣/ ٦٨٧ـ ٦٨٩) .

(٥) جاء على الصواب في (هـ) .

وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ؛ أي : أمرُ ربِّكَ ، فحُذِفَ المضافُ ـ وهو (حُبَّ) و(أمرُ) ـ وأُعرِبَ المضافُ إليه ـ وهو (العِجْلِ) و(ربِّكَ) ـ بإعرابه .

٤١٤ـ ورُبَّما جَرُّوا الذي أَبْقَوْا كما قـد كـانَ قبـلَ حَـذْفِ مـا تَقَـدَّمَـا
٤١٥ـ لٰكنْ بشرطِ أنْ يكونَ ما حُذِفْ مُمـاثِـلاً لِمَـا عليـهِ قـد عُطِـفْ

---

* قوله : (﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾) القرينةُ فيما ذكر : استحالةُ الظاهر .

* قوله : (ورُبَّما جَرُّوا) ؛ أي : استدامُوا جَرَّ (الذي أَبْقَوا . . .) إلىٰ آخره ، والمعنىٰ : نطقتِ العربُ به مجروراً ، والتقليلُ بالنسبة للسماعِ لا القياسِ ، كما بيَّنه ابنُ هشامٍ[1] .

* قوله : (كما قد كانَ) ؛ أي : كالجرِّ الذي قد كان ، أو على الجرِّ الذي قد كان ؛ وهو كونُ الجرِّ بالمضاف ، وذَكَرَهُ ؛ لدَفْعِ تَوَهُّمِ أنَّ هـٰذا جرٌّ جديدٌ بجارٍّ غيرِ المضافِ .

فإنْ قلتَ : التشبيهُ يُفهِمُ أنَّ هـٰذا الجرَّ غيرُ جرِّ ما كان ؛ إذ لا يُشبَّهُ الشيءُ بنفسه .

قلتُ : تصحُّ المُغايرةُ ؛ بناءً علىٰ أنَّ العَرَضَ لا يبقىٰ زمانَين ، والجرُّ عَرَضٌ ، أو بالاعتبار ، . . . .

---

* قوله : (أو بالاعتبار) ؛ أي : إنَّ الجرَّ مُتعدِّدٌ بتعدُّدِ صورةِ التركيب ؛ إذ

(١) أوضح المسالك (٣/ ١٦٨ـ١٧١) .

قد يُحذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً كما كان عندَ ذِكْرِ المضاف ؛ لٰكن بشرطٍ : أنْ يكونَ المحذوفُ مُماثِلاً لِمَا عليه قد عُطِفَ ؛ كقول الشاعر[1] : [من المتقارب]

٢٣٨ـ أكُلَّ امرِئٍ تَحسَبِينَ ٱمرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارَا

والتقدير : (وكلَّ نارٍ) ؛ فحُذِفَ (كل) ، وبَقِيَ المضافُ إليه مجروراً كما

ووجهُ الشَّبَهِ : كونُ كلٍّ بالمضاف . انتهى « ابن قاسم »[2] .

❁ قوله : (فحُذِفَ « كل ») ؛ أي : لئلَّا يلزمَ العطفُ علىٰ معمولَيْ عامِلَيْنِ مختلفَينِ ؛ بأنْ تجعلَ قولَهُ : (نارٍ) بالجرِّ معطوفاً على (امرئ) ، والعاملُ فيه (كلَّ) ، و(ناراً) الثانيَ معطوفاً على (امرأً) ، و(تَحسَبِينَ) هو العاملُ

صورتُهُ مع الحذف غيرُ صورتِهِ معَ عدمِ الحذف .

❁ قوله : (أي : لئلَّا يلزمَ . . .) إلىٰ آخره : ليس عِلَّةً للحذف ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ إنَّما حُذِفَ ولم يُذكَرْ لذلك ، بل هو علَّةٌ له ؛ بمعنىٰ أنَّهُ اعتُبِرَ أنَّ فيه

---

(١) البيت خاتمة قصيدة لأبي دُوَادٍ الإيادي في « ديوانه » (ص١١٢) ذكر فيها أنَّهُ صاد بمهره ثوراً وبقرة وحشيَّينِ ، ثمَّ خاطب امرأته علىٰ سبيل الافتخار والتمدُّح : (أكل امرئٍ . . .) ، ومطلعها :

ودارٍ يقولُ لها الرَّائدو نَ ويلُ اَمِّ دارِ الحُذَاقِيِّ دَارَا

والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/٦٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/٢٧٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٨١٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/١٦٨ـ١٦٩) ، و« مغني اللبيب » (١/٣٩٠) ، و« المساعد » (٢/٣٦٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/١٦٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١٣٥٥ـ١٣٥٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/١٩٠ـ١٩٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١١٢) .

كان عندَ ذِكْرِها ، والشرطُ موجودٌ ؛ وهو العطفُ علىٰ مُماثِلِ المحذوف ؛ وهو (كلَّ) في قوله : (أكلَّ امرئٍ) .

وقد يُحذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه علىٰ جرِّه ، والمحذوفُ ليس مُماثِلاً للملفوظ ، بل مُقابِلٌ له ؛ كقوله تعالىٰ : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدنيا واللهُ يُرِيدُ الآخرةِ) في قراءةِ مَنْ جرَّ (الآخرة) ، والتقديرُ : (واللهُ يريدُ باقيَ

فيهما ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[1] .

والهمزةُ : للاستفهام ؛ أي : أتَحسَبِينَ كلَّ امرئٍ امرأً كاملاً ؟! بل الكاملُ مَنْ له خصالٌ سَنِيَّة ، وأوصافٌ بَهِيَّة ، وأتَحسَبِينَ كلَّ نارٍ تَوَقَّدُ بالليل ناراً ؟! بل النارُ التي تَوَقَّدُ تَقْرِي الزُّوَّارَ ، و(تَوَقَّدُ) أصلُهُ : (تَتَوَقَّدُ) .

والشاهدُ : في (ونارٍ) ؛ حيثُ حُذِفَ فيه المضافُ وتُرِكَ المضافُ إليه بإعرابه .

* قوله : (ليس مُماثِلاً للملفوظ) ، وأيضاً : المعطوفُ جملةٌ فيها المضافُ ، لا نَفْسُ المضاف ، كما نبَّه عليه ابنُ هشامٍ[2] .

* قوله : (في قراءةِ مَنْ جرَّ « الآخرة ») هي قراءةٌ شاذَّةٌ لابن جَمَّازٍ ؛

حذفاً ، ولم يقل بأنَّهُ لا حذفَ ، ويكون (نارٍ) عطفاً على (امرئٍ) المجرور ، ولو قال : (وإنَّما جُعِلَ المجرورُ مجروراً بمضافٍ محذوف ، لا معطوفاً على « امرئ » المجرور ؛ لئلَّا يلزمَ. . .) إلىٰ آخره . . لكان أوضحَ .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٢٥) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ١٧١) .

الآخرةِ) ، ومنهم مَنْ يُقدِّرُهُ : (واللهُ يريدُ عَرَضَ الآخرةِ) ؛ فيكونُ المحذوفُ علىٰ هـٰذا مُماثِلاً للملفوظ به ، والأوَّلُ أَوْلىٰ ، وكذا قدَّره ابنُ أبي الربيع في « شرحه للإيضاح » .

٤١٦ـ ويُحذَفُ الثاني فيبقى الأوَّلُ   كحــالِــهِ إذا بــهِ يتَّصِــلُ

بالجيم والزاي[١] .

* قوله : (والأوَّل أَوْلىٰ) ؛ أي : لأنَّ شأنَ العَرَضِ الزوالُ ، وشؤونَ الآخرةِ البقاءُ[٢] ، وقد اعتُذِرَ عمَّن قدَّر العَرَضَ : بأنَّهُ للمُشاكَلة .

* قوله : (وكذا قدَّره ابنُ أبي الربيع) قدَّره : مِنَ التقدير ؛ أي : قدَّرَهُ غيرَ مُماثِلٍ ؛ فإنَّهُ قدَّر : (عَمَلَ الآخرةِ) .

* قوله : (ويُحذَفُ الثاني) ؛ أي : المضافُ إليه (فيبقى الأوَّلُ) ؛ أي : المضافُ ، وقولُهُ : (كحالِهِ) ؛ أي : علىٰ حاله . انتهى « ابن قاسم »[٣] .

. . . .

---

(١) انظر « المُحتسَب » (١/ ٢٨١) ، و« الدر المصون » (٥/ ٦٣٨) ، وابن جَمَّاز : هو سليمان بن مسلم بن جمَّاز المدني (ت بعد ١٧٠هـ) ، يروي عن أبي جعفر المدني أحد القراء العشرة ، إلا أنه شذَّ ها هنا في هـٰذه القراءة ، وانظر « غاية النهاية » (١/ ٣١٥) .

(٢) وعلَّل الخضريُّ الأَوْلَوِيَّةَ : بأنَّ تقدير (باقي) مقابلٌ للمعطوف عليه ، والشيء كثيراً ما يُحمَلُ علىٰ مقابله . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٢٤) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٠) ، و(كحاله) : حالٌ مِنَ (الأوَّل) .

٤١٧ـ بشرطِ عطفٍ . . . .

---

* قوله : (بشرطِ عطفٍ) شاملٌ للعطف بغير الواوِ ، وهـٰذا في الغالب .

قال السُّيُوطيُّ : (وقد يبقى المضافُ بلا تنوينٍ إن عُطِفَ هو علىٰ مضافٍ لمِثْله ، أو عُطِفَ عليه مضافٌ لمِثْله ؛ فالأوَّلُ : نحوُ حديث « البخاريِّ » عن أبي بَرْزةَ : « غَزَوتُ معَ رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم سبعَ غَزَوَاتٍ أو ثمانيَ » بفتح الياء بلا تنوينٍ[1] ، والثاني : نحوُ حديثِ : أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « تَحَيَّضِي في عِلْمِ الله ستةَ أو سبعةَ أيَّامٍ »[2] .

---

* قوله : (وهـٰذا في الغالب) ؛ أي : هـٰذا الشرطُ في الغالب ؛ أي : كما أشار إلىٰ ذلك الشارحُ .

* قوله : (قال السُّيُوطيُّ : وقد يبقى المضافُ . . .) إلىٰ آخره ، ويُمكِنُ شُمُولُ كلامِ المُصنِّفِ لهاتَينِ الصُّورتَينِ ؛ لأنَّ قولَهُ : (بشَرْطِ عطفٍ) ؛ أي : له أو عليه ، ويكونُ المُرادُ بالأوَّل في قوله : (أضفتَ الأوَّلا) : المضافَ ؛ لأنَّهُ أوَّلُ بالنسبة للمضاف إليه المحذوفِ وإن ذُكِرَ آخِرَ التركيب ، خلافاً للشارح في قَصْرِهِ كلامَ المُصنِّفِ على الصُّورة الثانية ، تأمَّلْ .

---

(١) صحيح البخاري (١٢١١) .

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرىٰ » (١/٣٣٨) عن سيدتنا حَمْنة بنت جحش رضي الله عنها .

. . . . وإضافةٍ إلىٰ مِثْـلِ الـذي لـهُ أَضَفْـتَ الأوَّلَا

يُحذَفُ المضافُ إليه ، ويبقى المضافُ كحاله لو كان مضافاً ؛ فيُحذَفُ تنوينُهُ .

وخَصَّهُ الفرَّاءُ بالمُصطحِبَينِ ؛ كاليد والرِّجْل ؛ نحوُ : « قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها » ، والنصفِ والرُّبُع ، و« قبل » و« بعد » ، بخلافِ نحوِ « دار » و« غلام » ؛ فلا يُقالُ : « اشتريتُ دارَ وغلامَ زيدٍ ») انتهىٰ ، نَقَلَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

❀ قوله : (وإضافةٍ) ؛ أي : أو عَمَلٍ في مِثْلِ ما له أضفتَ الأوَّلَ ؛

❀ قوله : (وخَصَّهُ الفرَّاءُ بالمُصطحِبَينِ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : خَصَّ ما ذُكِرَ ؛ مِنْ كون المضافِ مُتعدِّداً في اللفظ والمضافِ إليه واحداً فيه ، [وليس الضميرُ عائداً إلىٰ حذف الثاني وإبقاءِ الأوَّل ، كما هو المُتبادرُ ؛ لأنَّهُ لا حذفَ عندَ الفرَّاء ، كما] صرَّح به الشارح ؛ فكان الأَوْلىٰ للمُحشِّي ذِكْرُ هٰذه العبارةِ هناك لا هنا .

وإنَّما خَصَّهُ بذلك ؛ لئلا يلزمَ تواردُ عاملَينِ علىٰ معمولٍ واحد ؛ لأنَّ المُصطحِبَينِ كالشيء الواحد ؛ فكأنَّ العاملَ في المضاف إليه شيءٌ واحد ، لٰكنَّ التواردَ المذكورَ لازمٌ ما لم يُعتبَرِ المجموعُ عاملاً واحداً ؛ إذ التحقيقُ : أنَّهُ لا يُعقَلُ تعدُّدُ العاملِ وإن اتَّحد لفظاً ومعنىً .

---

(١) انظر « همع الهوامع » (٢/ ٥٢٢) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق٤٢١) .

وأكثرُ ما يكونُ ذلك : إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مضافٌ إلىٰ مِثْل المحذوف مِنَ الاسم الأوَّلِ ؛ كقولهم : (قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها) ، التقديرُ : (قَطَعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها ، ورجلَ مَنْ قالها) ؛ فحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (يد) ـ وهو (مَنْ قالها) ـ لدَلالةِ ما أُضِيفَ إليه (رجل) عليه ، ومثلُهُ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

كقوله[2] : [من الرجز]

بمِثْلِ أو أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ

فـ (مثل) : مضافٌ إلىٰ محذوفٍ دلَّ عليه المذكورُ ، والأصلُ : (بمِثْلِ وَبْلِ الدِّيَمِ أو أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَم) ؛ فحُذف (وَبْلِ الدِّيَم) مِنَ الأوَّل لدَلالة الثاني عليه ، والعاملُ : (أنفع) ، وهو غيرُ مضاف ، وهو مجرورٌ بالعطف علىٰ (مِثْل) المجرورِ بالباء . انتهىٰ « تصريح »[3] .

---

* قوله : (بمِثْلِ أو أَنْفَعَ . . .) إلىٰ آخره : صدرُهُ :

عَلَّقتُ آمالي فعَمَّتِ النِّعَمْ . . . .

---

(١) صدر بيت مجهول النسبة أنشده ابن الأنباري ، وسيذكر عجزه المُقرِّر ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/٢٤٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/١٦٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/٣٢٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨٤ـ١٣٨٥) .

(٢) عجز بيت مجهول النسبة ، وصدره ذكره المُقرِّر ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٥٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٧٢) ، و« المساعد » (٢/ ٣٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٦٠ـ١٣٦١) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٥٧) .

٢٣٩ـ سَقَى الأَرَضِينَ الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها . . . .

التقديرُ : (سَهْلَها وحَزْنَها) ؛ فحُذف ما أُضيف إليه (سهل) ؛ لدَلالةِ ما أُضيف إليه (حَزْن) عليه .

هٰذا تقريرُ كلامِ المُصنِّف ، وقد يُفعَلُ ذلك وإن لم يُعطَفْ مضافٌ إلىٰ مِثْلِ المحذوف مِنَ الأوَّل ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

ومِنْ قبلِ نادىٰ كلُّ مَوْلىٰ قرابةٍ فما عَطَفَتْ مَوْلىً عليهِ العواطفُ

❀ قوله : (سَقَى الأَرَضِينَ الغيثُ . . .) إلىٰ آخره : (الغيث) ؛ أي : المطرُ ؛ فاعلُ (سقىٰ) ، و(الأَرَضِينَ) : مفعولُهُ ، و(سَهْلَ) و(حَزْنَها) : بدلانِ منه ، و(الحَزْن) بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الزاي : ما غَلُظَ مِنَ الأرض ، و(السَّهْل) : نقيضُهُ ، و(العُرا) بضمِّ العين : جمعُ (عُرْوة) ، و(الآمال) بالمدِّ : جمعُ (أَمَل) ؛ كـ (سَبَبٍ وأَسْباب) ؛ وهو الرجاء ، و(الضَّرْع) بفتح الضاد : جمعُهُ : (ضُرُوع) ؛ لكلِّ ذاتِ ظِلْفٍ أو خُفٍّ .

❀ قوله : (و« العُرا » بضمِّ العين . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ الشطرَ الثانيَ موجودٌ في نسخته[2] ؛ وهو :

فنِيطَتْ عُرا الآمالِ بالزرعِ والضَّرْعِ

وفي قوله : (عُرا الآمالِ) استعارةٌ بالكناية وتخييلٌ ، و(نِيطَتْ) ترشيحٌ ، كما قاله بعضُ الأفاضل[3] .

---

(١) سبق تخريجه في (٣/ ٦٧٢ـ ٦٧٣) .

(٢) الشطر الثاني موجود في (و ، ز ، ح) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٢٥) .

فحَذَفَ ما أُضِيفَ إليه (قبل) وأَبْقاهُ علىٰ حاله لو كان مضافاً ، ولم يُعطَفْ عليه مضافٌ إلىٰ مِثْلِ المحذوف ، والتقديرُ : (ومِنْ قبلِ ذلك)[1] ، ومثلُهُ : قراءةُ مَنْ قَرَأَ شُذُوذاً : (فلا خوفُ عليهم) ؛ أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم .

وهـٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ؛ مِنْ أنَّ الحذفَ مِنَ الأوَّل ، وأنَّ الثانيَ هو المضافُ إلى المذكور . . هو مذهبُ المُبرِّد .

ومذهبُ سيبويهِ : أنَّ الأصلَ : (قَطَعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها ، ورِجْلَ مَنْ قالها) ، فحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (رجل) ؛ فصار : (قَطَعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها ، ورِجْلَ) ، ثمَّ أُقحِمَ قولُهُ : (ورجل) بينَ المضافِ ـ الذي هو (يد) ـ والمضافِ

❁ قوله : (قراءةُ مَنْ قَرَأَ شُذُوذاً) ؛ وهو ابنُ مُحَيصِنٍ ؛ قَرَأَ بالرفع مِنْ غيرِ تنوينٍ ؛ على الإهمال وكَسْرِ الهاء ، وأمَّا قراءةُ يعقوبَ : فهي بالفتح مِنْ غير تنوينٍ وضمِّ الهاء ؛ بجَعْلِ الفتحةِ فتحةَ إعراب[2] .

❁ قوله : (ثمَّ أُقحِمَ) ؛ أي : زِيدَ .

❁ قوله : (بجَعْلِ الفتحةِ فتحةَ إعراب) ؛ أي : إنِ اعتُبِرَ أنَّهُ مضافٌ لمحذوف ؛ لأنَّ اسمَ (لا) لا يُنصَبُ بالفتحة إلا إذا كان مضافاً ، وعلىٰ هـٰذا : يكونُ فيه الشاهدُ أيضاً ، ويحتملُ : أنَّ الفتحةَ فتحةُ بناءٍ ، ولا إضافةَ أصلاً ؛ فيكونُ اسمُ (لا) مفرداً ، ولا شاهدَ حينئذ .

---

(١) وقيل : التقدير : (ومِنْ قبلي) ؛ فحُذفت الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها ؛ فلا شاهد فيه ؛ لأنَّ حذفَ ياءِ المُتكلِّم جائزٌ كثيراً بدون ذلك الشرط . « خضري » (٥٢٥/٢) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٣٠٤/١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص١٧٦) .

إليه الذي هو (مَنْ قالها) ؛ فصار : (قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها)[1] .

فعلىٰ هٰذا : يكونُ الحذفُ مِنَ الثاني لا مِنَ الأوَّل ، وعلىٰ مذهب المُبرِّد : بالعكس .

قال بعضُ شُرَّاحِ « الكتاب » : (وعندَ الفرَّاء : يكونُ الاسمانِ مضافَينِ إلىٰ « مَنْ قالها » ، ولا حَذْفَ في الكلام ؛ لا مِنَ الأوَّل ، ولا مِنَ الثاني)[2] .

٤١٨ـ فَصْلَ مضافٍ . . . .

* قوله : (فَصْلَ مضافٍ . . .) إلىٰ آخره : (فَصْلَ) : مفعولٌ مُقدَّم بقولِهِ : (أَجِزْ) ، وهو مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ، و(شِبْهِ فعلٍ) : نعتٌ لـ (مضاف) ، و(ما) : في موضعِ رفعٍ بالفاعليَّة ، وهو موصولٌ ، و(نَصَبْ) : صِلَتُهُ ، وعائدُ الموصولِ : محذوفٌ ؛ أي : نَصَبَهُ ، و(مفعولاً أَوْ ظَرْفاً) : حالانِ مِنْ (ما) ، أو مِنْ الضمير المحذوف ، وتقديرُ البيتِ : (أَجِزْ أَنْ يَفصِلَ المضافَ منصوبُهُ حالَ كونِهِ مفعولاً أو ظرفاً) ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[3] .

. . . .

(١) انظر « المقتضب » (٤/ ٢٢٧ـ٢٣٠) ، و« الكتاب » (١/ ١٨٠) ، و« شرح الكتاب » (٢/ ٣٤ـ٣٥) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٢٢٣ـ٣٢٢٤) .

(٢) وهو ضعيفٌ ؛ لِمَا فيه مِنْ توارد عاملَينِ علىٰ معمولٍ واحد . انظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٦) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ١٧١) .

(٣) شرح الأشموني (٢/ ٣٢٧) .

. . . . شِبْهِ فعلٍ ما نَصَبْ   مفعولاً أوْ ظرفاً أَجِزْ ولم يُعَبْ

قال السُّيُوطيُّ : لا يخفىٰ ما فيه مِنَ العَقَادَةِ ، وأَوْضَحُ منه : قولي في « مختصر الألفيّة » : [من الرجز]

بفَعْـلٍ أو ظـرفٍ أَجِـزْ أنْ يَفصِـلَا   عاملَهُ المضافَ عن ثانٍ تَلَا[1]

❀ قوله : (شِبْهِ فعلٍ) ؛ أي : مصدر ، أو اسمِ فاعل .

❀ قوله : (مفعولاً) بشرطِ : ألَّا يكونَ جملةً ؛ فلا يجوزُ : (أَعْجَبَني قولُ « عبدُ اللهِ مُنطلِقٌ » زيدٍ) انتهىٰ « ياسين »[2] .

وهل يجوزُ الفصلُ بمجموع الأمورِ التي جُوِّزَ الفصلُ بكلٍّ منها ؟ فيه نَظَرٌ . انتهى « ابن قاسم »[3] .

❀ قوله : (بشرطِ : ألَّا يكونَ جملةً) علَّلوا منعَ الفصلِ بالمفعول الجملةِ بالطُّول ، ومِنَ هٰذه العِلَّةِ يُؤخَذُ الجوابُ عن النَّظَر ؛ فيُقالُ : إنَّ الفصلَ بمجموع الأمورِ الجائزةِ على الانفراد ؛ كأنْ يُقالَ : (أعجبني قتلُ عَمْراً عندَكَ واللهِ زيدٍ) . . لا يجوزُ ؛ للطُّول[4] .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٤٩) ، وفي « ألفية السيوطي النحوية » (ص٤٢) : (مفعولٌ أو ظرفٌ) بدل (بفعلٍ أو ظرف) ، وهو الأوضح والأَوْلىٰ .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٤١٥) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٢) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤١٦) .

٤١٩ـ فَصْلُ يمينٍ وٱضطِراراً وُجِدَا   بـــأجنبـــيٍّ أو بنعـــتٍ أو نِـــدَا

أجاز المُصنِّفُ أنْ يُفصَلَ في الاختيار بينَ المضافِ الذي هو شبهُ الفعلِ ـ والمُرادُ به : المصدرُ ، واسمُ الفاعلِ ـ والمضافِ إليه . . بما نَصَبَهُ المضافُ ؛ مِنْ مفعول به ، أو ظرفٍ ، أو شِبْهِهِ .

❁ قوله : (فَصْلُ يمينٍ) بالرفع : نائبُ فاعلِ (يُعَبْ) .

❁ قوله : (وٱضطِراراً) مفعولٌ لأجله مُقدَّمٌ علىٰ عامله ؛ وهو (وُجِدَ) ، و(بأجنبيٍّ) : مُتعلِّقٌ به ، وقال بعضُهُم : (مُتعلِّقٌ بمحذوفِ حالٍ مِنْ ضمير « وُجِدَ » ؛ أي : وُجِدَ المضافُ مفصولاً بأجنبيٍّ ، ولا يجوزُ تعلُّقُهُ بضميرِ « وُجِدَ » ؛ لعوده لـ « الفصل » وهو مصدرٌ ، ولو علىٰ رأيِ مَنْ أجاز إعمالَ ضميرِ المصدرِ ؛ لأنَّ مَنْ أجاز ذلك قيَّده بالبارز ، وهـٰذا مُستتِرٌ) انتهىٰ .

❁ قوله : (أو نِدَا) معطوفٌ علىٰ (نعتٍ) ، وقَصَرَهُ للوقف ، لا للضرورة .

❁ قوله : (أجاز المُصنِّفُ أنْ يُفصَلَ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ الغَزِّيِّ : (اعلَمْ : أنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحدِ ؛ لتنزيل الثاني منزلةَ تنوينِ الأوَّلِ أو نونِهِ ؛ فلا يُفصَلُ بينهما عندَ أكثرِ البَصْريِّينَ إلا في الضرورة ، لـٰكنَّ المُصنِّفَ اختار الفصلَ بينهما ، وجَعَلَهُ قِسْمَينِ : جائزاً في السَّعَة ، ومُختصّاً

. . . .

فمثالُ ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعول المضاف : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] . . . .

بالضرورة ، وجَعَلَ كلّاً منهما ثلاثةَ أنواعٍ) انتهىٰ[١] .

❁ قوله : (﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ . . . ﴾) إلىٰ آخره : برَفْع (قتل) على النِّيابة عن الفاعل بـ (زُيِّنَ) المبنيِّ للمفعول ، ونصبِ (أولادَهُم)، وجرِّ (شُرَكائِهِم)؛ فـ (قَتْلُ): مصدرٌ مضافٌ، و(شركائِهِم): مضافٌ إليه ؛ مِنْ إضافةِ المصدرِ إلىٰ فاعله ، و(أولادَهُم) : مفعولُهُ ، وفُصِلَ به بينَ المضافِ والمضافِ إليه .

وحَسَّنَ ذلك ثلاثةُ أمورٍ : كونُ الفاصلِ فَضْلةً ؛ فإنَّ ذلك مُسوِّغٌ ؛ لعدم الاعتدادِ به ، وكونُهُ غيرَ أجنبيٍّ ؛ لتعلُّقه بالمضاف ، وكونُهُ مُقدَّرَ التأخير ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّ المضافَ إليه مُقدَّرُ التقديمِ بمُقتضى الفاعليّة المعنويّةِ ؛ فسَقَطَ ما شنَّع به الزَّمَخْشَريُّ في « كشّافه » .

❁ قوله : (مِنْ إضافةِ المصدرِ إلىٰ فاعله) جَعَلَ (الشركاء) فاعل (القتل) باعتبار أمرِهِم به ؛ فـ (الشركاءُ) هنا رُؤُساؤُهُم الذين يأتمرونَ بأمرهم في التحريم والتحليل ؛ فكأنَّهُمُ اتَّخذوا آلهةً مِنْ دونه تعالىٰ .

❁ قوله : (ما شنَّع به الزَّمَخْشَريُّ) ؛ أي : حيثُ قال : (وأمَّا قراءةُ ابنِ عامر فشيءٌ لو كان في مكان الضروراتِ ـ وهو الشعرُ ـ . . كان تسمُّحاً

---

(١) فتح الرب المالك (ق/٤٩) برقم : (٢٠٦٣٤) ، وجوَّزه الكُوفيُّونَ مطلقاً . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/٣٤٩ـ٣٥٢) .

في قراءةِ ابنِ عامرٍ بنصب (أولاد) وجرِّ (الشُّرَكاء)[١] .

ومثالُ ما فُصِلَ فيه بينَ المضافِ والمضافِ إليه بظرفٍ نَصَبَهُ المضافُ الذي هو مصدرٌ . . ما حُكِيَ عن بعضِ مَنْ يُوثَقُ بعربيَّته : (تَرْكُ يوماً نَفْسِكَ وهواها . . سعيٌ لها في رَدَاها)[٢] .

---

* قوله : (ابنِ عامرٍ) هو أحدُ السَّبْعة[٣] .

* قوله : (تَرْكُ يوماً . . .) إلىٰ آخره : ليس بنَظْمٍ ؛ فـ (تَرْكُ) : مصدرٌ مضاف ، و(نَفْسِكَ) : مضافٌ إليه ؛ مِنْ إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، ومفعولُهُ : محذوفٌ ، و(يوماً) : ظرفٌ للمصدر ؛ بمعنىٰ أَنَّهُ مُتعلِّقٌ به ، وفُصِلَ به بينَ المضافِ والمضاف إليه ، و(هواها) : مفعولٌ معه ، والتقديرُ : (تركُ نَفْسِكَ شأنَها يوماً معَ هواها . . سَعْيٌ في رَدَاها) ، ويحتملُ أنْ يكونَ

مردوداً[٤] ، فكيف به في الكلام المنثور ؟! فكيف به في القرآن المُعجِزِ بحسن نَظْمِهِ وجَزَالتِهِ ؟!) انتهىٰ « تصريح »[٥] .

---

(١) انظر « الدر المصون » (٥/ ١٦١ـ١٦٢)، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٧٤ـ٢٧٥) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٧٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٢٣) .

(٣) وهو أعلى القُرَّاء السبعة سنداً ، وأقدمُهُم هجرةً ؛ أمَّا عُلُوُّ سندِهِ : فإنَّهُ قَرَأَ علىٰ أبي الدرداء ، وواثلة بن الأسقع ، وفضالة بن عبيد ، ومعاوية بن أبي سفيان ، والمغيرة المخزومي ، ونقل يحيى الذِّماري أنَّهُ قرأ علىٰ عثمانَ نفسِهِ ، وأمَّا قِدَمُ هجرته : فإنَّهُ وُلد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر « الدر المصون » (٥/ ١٦٢) .

(٤) في « الكشاف » : (سَمِجاً) بدل (تسمُّحاً) .

(٥) التصريح على التوضيح (٢/ ٥٧) ، وانظر « الكشاف » (٢/ ٧٠) .

ومثالُ ما فُصِلَ فيه بينَ المضافِ والمضافِ إليه بمفعول المضافِ الذي هو اسمُ فاعل . . قراءةُ بعضِ السلف : (فلا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وعدَهُ رُسُلِهِ) بنصبِ (وَعْد) وجرِّ (رسل)[1] .

ومثالُ الفصل بشِبْهِ الظرف : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم في حديث أبي الدَّرْداء : « هل أنتُم تارِكُو لي صاحِبِي ؟! »[2] ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (فصلَ مضافٍ . . .) إلىٰ آخره .

وجاء الفصلُ أيضاً في الاختيار بالقَسَم ؛ حكى الكِسَائيُّ : (هٰذا غلامُ واللهِ

الأصلُ : (تَرْكُكَ نَفْسَكَ) ؛ فيكونُ مِنَ الإضافة إلى المفعول بعدَ حَذْفِ الفاعل . انتهىٰ « تصريح » .

❀ قوله : (بنصبِ « وَعْد ») ؛ أي : لأنَّ (مُخلِفَ) : اسمُ فاعلٍ مُتعدٍّ لاثنَينِ ، وهو مضافٌ إلىٰ (رُسُلِهِ) ؛ مِنْ إضافة الوصف إلىٰ مفعوله الأوَّلِ ، و(وَعْدَهُ) : مفعولُهُ الثاني ، وفُصِلَ به بينَ المُتضايِفَينِ ، والأصلُ : (ولا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ) .

❀ قوله : (أبي الدَّرْداء) بالمَدِّ ، وبدالَينِ بينهما راءٌ مُهمَلاتٌ .

❀ قوله : (« هل أنتُم تارِكُو لي صاحِبِي ؟! ») تارِكُو : جمعُ (تارِكٍ) اسم فاعلِ (تَرَكَ) مضافٌ إلىٰ مفعوله ؛ وهو (صاحبي) ؛ بدليل حَذْفِ النون ، و(لي) : جارٌّ ومجرور ظرفُ (تارِكُو) ، وفُصِلَ به بينَ المضافِ والمضاف

---

(١) وهي قراءة شاذَّة . انظر « الدر المصون » (٧/١٢٩) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٧٤) .

(٢) رواه البخاري (٣٦٦١) .

زيدٍ)[1] ؛ ولهٰذا قال المُصنِّف : (ولم يُعَبْ فصلُ يمينٍ) .

وأشار بقوله : (واضطراراً وُجِدَا) : إلىٰ أَنَّهُ قد جاء الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه في الضرورة . . بأجنبيٍّ مِنَ المضاف ، وبنعتِ المضاف ، وبالنداء .

فمثالُ الأجنبيِّ : قولُهُ[2] : [من الوافر]

٢٤٠ـ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهـودِيٍّ يُقـارِبُ أو يَـزِيـلُ

إليه ، والأصلُ : (هل أنتم تارِكُو صاحبي لي ؟!)[3] .

* قوله : (كما خُطَّ الكتابُ) الكافُ : للتشبيه ، و(ما) : مصدريَّةٌ في محلِّ رفعِ خبرٍ محذوفٍ[4] ؛ أي : رَسْمُ هٰذه الدارِ كخطِّ الكتاب ، (يُقارِب) ؛ أي : اليهوديُّ الخطَّ ؛ يعني : يُقارِبُ بعضَ خطِّهِ مِنْ بعضٍ ،

. . . .

---

(١) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٥٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٩٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٢٦) .

(٢) البيت لأبي حيَّةَ النُّمَيري في « ديوانه » (ص١٦٣) ، وبعده :

علىٰ أنَّ البصيـرَ بهـا إذا مـا أعـاد الطَّـرْفَ يُعجِـمُ أو يفيـلُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٧٨ـ ١٧٩) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٢٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٨٩) ، و« المساعد » (٢/ ٣٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٨٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٧٤ـ١٣٧٥) .

(٣) وقال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٢٧) نقلاً عن الدماميني : (ويحتملُ : أنَّ حذفَ النون للتخفيف ؛ كقراءة الحسن : « وما هم بضاري به مِنْ أحد ») .

(٤) كذا في النسخ ، و(ما) المصدريَّة حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب ، ولعلَّ المُرادَ : أنها وصِلَتَها في محلِّ رفع خبر ، كما عبَّر بذلك الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٢٨) .

ففَصَلَ بـ (يوماً) بين (كفٍّ) و(يهوديٍّ) ، وهو أجنبيٌّ مِنْ (كفٍّ) ؛ لأنَّهُ معمولٌ لـ (خُطَّ) .

ومثالُ النعتِ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٤١ـ نَجَوتُ وقد بَلَّ المُرادِيُّ سيفَهُ مِنِ ٱبنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ

(أو يَزِيلُ) بفتح أوَّله : مضارعُ (زال) ؛ بمعنىٰ : يُفرِّقُ ؛ شَبَّهَ رسومَ الدار بالكتاب ، وخصَّ اليهودَ ؛ لأنَّهُم أهلُ كتاب .

❀ قوله : (نَجَوتُ وقد بَلَّ . . .) إلىٰ آخره : قاله معاويةُ بنُ أبي سُفْيانَ لمَّا اتَّفق ثلاثةٌ مِنَ الخوارج أنْ يقتلَ كلٌّ منهم كلّاً مِنْ عليٍّ بن أبي طالب وعمرِو بنِ العاصي ومعاويةَ ، رضي اللهُ عنهم ، فسَلِمَ الاثنانِ ، وقُتِلَ عليٌّ رضي الله عنه .

والواوُ في (وقد) : للحال ، و(المُرَاديُّ) بضمِّ الميم لا بفتحها : هو

❀ قوله : (و« المُرَاديُّ » بضمِّ الميم لا بفتحها) يُخالِفُهُ ما ذَكَرَهُ الصبَّانُ وبعضُ الأفاضل : أنَّهُ بفتح الميم ؛ نسبة إلىٰ (مَرادَ) قبيلةٍ باليمن[2] ، لٰكن في « القاموس » : (و« مُرَاد » ـ كـ « غُرَاب » ـ : أبو قبيلةٍ من اليمن ، وسُمِّي

---

(١) قاله سيدنا معاوية رضي الله عنه كما ذَكَرَهُ المُحشِّي ، وفي « المقاصد الشافية » : أنَّ قائلَهُ رجلٌ يخاطب به سيدنا معاوية ، وعليه : فيكونُ (نَجَوتَ) بفتح التاء ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٣٠ ـ٨٣١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٩٣) ، و« المساعد » (٢/ ٣٧١ـ٣٧٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٨٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨٠ـ١٣٨١) .

(٢) حاشية الصبان (٢/ ٤٢٠) ، والذي في « الخضري » (٢/ ٥٢٨) بضم الميم .

الأصلُ : (مِنِ ابنِ أبي طالبٍ شيخِ الأباطح) ، وقولُهُ[1] : [من الكامل]

عبدُ الرحمـٰنِ بنُ مُلجَمٍ ؛ بضمٍّ الميم وفتحِ الجيم علىٰ صيغة اسمِ المفعولِ ، كما في « تهذيب الأسماء »[2] ، لَعَنَهُ اللهُ ، والمُرادُ بـ (ابن أبي شيخِ الأباطح) : عليُّ بنُ أبي طالب ، و(الأباطح) : جمعُ (أَبْطَحَ) ؛ وهو في الأصل : مَسِيلُ ماءٍ فيه دُقاقُ الحصىٰ ، وأرادَ به : شيخَ مَكَّةَ شرَّفها الله تعالىٰ ؛ فإنَّ أبا طالبٍ كان مِنْ أعيان أهلِها .

❁ قوله : (الأصلُ : مِنِ ابنِ أبي طالبٍ . . .) إلىٰ آخره : قال في « التصريح » : (تُجُوِّزَ في جَعْل « شيخ الأباطح » نعتاً للمضاف ـ وهو

مُراداً ؛ لأنَّهُ تَمَرَّد ، وقال ابنُ دُرَيدٍ : لأنَّهُ أوَّلُ مَنْ مَرَدَ باليمن ، و« المَرادُ » ـ كـ« سَحاب » و« كِتاب » ـ : العُنُقُ) انتهىٰ مع زيادةٍ من « شرحه »[3] ؛ فالحقُّ مع المُحشِّي ، وقد سُمِّيتِ القبيلةُ باسم أبيها .

❁ قوله : (وفتحِ الجيم) في « الصبَّان » : (بكسر الجيم وفتحِها)[4] .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٤٣٠) ضمن قصيدة مطلعها :

يـا أختَ نـاجيـةَ بـنِ سـامـةَ إنَّني أخشىٰ عليكِ بَنِيَّ إنْ طلبوا دَمِي

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٥) ، و« المساعد » (٢/ ٣٧١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٨٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨٥ـ١٣٨٦) .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٣٠٢) .

(٣) القاموس المحيط (١/ ٣٣٥) ، تاج العروس (٩/ ١٦٨ـ ١٦٩) ، وانظر « الاشتقاق » لابن دريد (ص ٣٩٨) .

(٤) حاشية الصبان (٢/ ٤٢٠) .

٢٤٢ـ ولَئِنْ حَلَفتُ علىٰ يَدَيكَ لَأَحْلِفَنْ بيمينِ أَصْدَقَ مِنْ يمينِكَ مُقسِمِ

الأصل : (بيمينِ مُقسِمٍ أصدقَ مِنْ يمينك) .

ومثالُ النداء : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٢٤٣ـ وِفَاقُ كعبُ بُجَيرٍ مُنقِذٌ لكَ مِنْ تعجيلِ تَهلُكةٍ والخُلْدِ في سَقَرَا

« أبي » ـ دونَ المضافِ إليه ، وإنَّما هو نعتٌ للمضاف والمضافِ إليه معاً)[2] .

وأُجِيبَ : بأنَّ نعتَ الكُنْيةِ إنَّما يتبعُ الجزءَ الأوَّلَ في الإعراب لا الثانيَ ؛ فهو نعتٌ للمضاف مِنْ جهة الصُّورة اللفظيَّةِ وإن كان هو في المعنىٰ نعتاً للمجموع .

❋ قوله : (ولَئِنْ حَلَفتُ . . .) إلىٰ آخره : اللام : مُوطِّئةٌ للقَسَم ، وقولُهُ : (مُقسِمِ) : اسمُ فاعل ، وهو محلُّ الشاهدِ ؛ فإنَّ قولَهُ : (بيمين) مضافٌ إليه كما ذَكَرَهُ الشارح[3] .

❋ قوله : (وِفَاقُ كعبُ بُجَيرٍ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : بُجَيرٌ يُحرِّضُ أخاه كعباً ابنا زُهَير على الإسلام ؛ لأنَّ بُجَيراً أَسْلَمَ قبل كعب ، وأمَّا أبوهما فمات

❋ قوله : (ابنا زُهَير) خبرُ محذوفٍ ؛ أي : وهما ابنا زُهَير ، ولا يصحُّ جَعْلُهُ نعتاً لـ (بُجَير) و(كعباً) ؛ لاختلاف الإعراب .

---

(١) البيت لسيدنا بُجَير بن زهير بن أبي سلمىٰ رضي الله عنه يخاطب أخاه كعباً رضي الله عنه ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٣١) ، و« المساعد » (٢/ ٣٧١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٢٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨٩) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٥٩) .

(٣) قوله : (مضاف إليه) أي : مضاف إلىٰ (مُقسِمِ) ، كما هو واضحٌ من الاستشهاد .

وقولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٤٤ـ كأنَّ بِرْذَونَ أبا عصامِ
زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجامِ

الأصلُ : (وِفَاقُ بُجَيرٍ يا كعبُ) ، و(كأنَّ بِرْذَونَ زيدٍ يا أبا عصام) .

قبل المَبْعَثِ بسنةٍ ، و(كعبُ) : مُنادىً كما أشار إليه الشارحُ ، و(مُنقِذ) : خبرُ (وِفاق) ؛ أي : مُوافقتُهُ مُخلِّصةٌ (مِنْ تعجيل تَهلُكةٍ) ؛ بضمِّ اللام ؛ أي : هلاكٍ في الدنيا بالقتل ، (والخُلْدِ في سَقَرا) : اسمُ جهنَّمَ ؛ أي : في الدار الآخرة ، وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف للعلميَّة والتأنيث ، ومدُّها للقافية .

❁ **قوله** : (كأنَّ برْذَونَ) البِرْذَونُ : يُطلَقُ على الذَّكَر والأنثىٰ ، قال المُطَرِّزيُّ : (البِرْذَونُ : التُّرْكيُّ مِنَ الخيل ، وهو خلافُ العِرَاب) ، كما في « المصباح »[2] .

❁ **قوله** : (بضمِّ اللام) هٰذا علىٰ رواية : (تَهْلُكة) بالتاء ، لا بالميم ، تدبَّرْ[3] .

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٥) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٩٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ١٩٤ـ١٩٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ١٨٨ـ ١٨٩) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٥٢٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨١ـ١٣٨٢) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٥٧) ، وانظر « المغرب في ترتيب المعرب » (١/ ٧١) .

(٣) في (ح) : (مهلكة) بالميم ، وضُبطت في (ز) بالوجهين .

. . . .

و(بِـرْذَون) : اسـمُ (كـأنَّ) ، و(حمـارٌ) بـالـرفـع : خبـرُهـا ، و(أبـا عصام) : مُنادىً ، و(دُقَّ) بالدال المُهمَلة ؛ أي : صار دقيقاً ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ لا غِلَظَ فيه بسبب اللِّجَام .

والشاهدُ : إضافةُ (بِرْذَون) إلىٰ (زيد)[1] .

. . . .



(١) وقال ابن هشام ـ كما نقله عنه السيوطي في « الهمع » (٢/٥٢٧) ، والخضري في « حاشيته » (٢/٥٢٩) ـ : (يحتمل : أنَّ « أبا » مضافٌ إليه علىٰ لغةِ مَنْ يلزمه الألف ، و« زيد » بدل منه ؛ فلا شاهدَ فيه) .

المضاف إلى ياء المتكلم

٤٢٠ـ آخِرَ ما أُضِيفَ لليا ٱكسِرْ إذا لم يَكُ مُعتلّاً كـ (رامٍ) و(قَذَىٰ)
٤٢١ـ أو يكُ كـ (ٱبنَينِ) و(زَيْدِينَ). . . . .

(المضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم)

❁ قوله : (المضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم) أَفْرَدَهُ بالذِّكْر ؛ لأنَّ فيه أحكاماً ليستْ في الباب الذي قبلَهُ .

❁ قوله : (آخِرَ) مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (ٱكسِرْ) .

❁ قوله : (و« قَذَىٰ ») بالذال المُعجَمة : هو وَسَخُ العينِ .

❁ قوله : (أو يكُ) معطوفٌ علىٰ (يكُ) مِنْ قوله : (إذا لم يكُ) ، واسمُها : مُستتِرٌ فيها ، و(كـ « ٱبنَينِ ») بكسر النون : خبرُها ، و(زَيْدِينَ)

[المضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم]

❁ قوله : (بكسر النون) ؛ أي : الأخيرةِ ؛ أي : فيكونُ مُثنّىً ، لا بفتحها حتىٰ يكونَ جمعاً ، والأَوْلىٰ لمناسبة ما بعدَهُ أنْ يقولَ : (بفتح النون الأُولىٰ) .

. . . . فـذِي   جميعُها اليا بعدُ فتحُها ٱحتُذِي

بكسر الدال : معطوفٌ عليه .

❁ قـولـه : (فـذِي جميعُهـا. . .) إلـىٰ آخـره : (ذي) : مبتـدأٌ أوَّل ، و(جميعُها) : تأكيدٌ له ، و(اليا) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(بعدُ) : ظرفٌ مَبْنيٌّ على الضمِّ ، و(فتحُها) : مبتدأٌ ثالث ، و(احتُذِي) : خبرُ الثالث ، ونائبُ الفاعلِ فيه : يعودُ على الفتح ، وهو وخبرُهُ : خبرُ الثاني ، والعائدُ : الهاءُ مِنْ (فتحُها) ، والثاني وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل ، والعائدُ إليه : محذوفٌ مجرورٌ بإضافة (بعدُ) إليه ، والتقديرُ : (فهـٰذه الأربعةُ جميعُها الياءُ بعدَها فتحُها احتُذِي) ، ويجوزُ جَعْلُ (جميعُها) مبتدأً ثانياً .

و(احتُذِي) : معناه : التُزِمَ ؛ مِنِ (احتَذَيْتُ كذا) ؛ أي : اقتديتُ به واتَّبعتُهُ .

وكان الأنسبُ في المقابلة أنْ يقولَ : (فذي سكونُ آخِرِها واجبٌ) ؛ لأنَّ

❁ قوله : (ويجوزُ جَعْلُ « جميعُها ». . .) إلىٰ آخره ، والرابطُ لخبره : ما أُضيف إليه لفظُ (بعدُ) .

❁ قوله : (وكان الأنسبُ في المقابلة. . .) إلىٰ آخره : إنَّما لم يذكره المُصنِّفُ مع أنَّ كلامَهُ أوَّلاً في آخر المضاف ؛ اكتفاءً بقوله : (وتُدغَمُ اليا فيه والواوُ) ، وقولِهِ : (وألفاً سَلِّمْ) ؛ لاستلزام ذلك تسكينَ الآخِرِ[1] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٢٤) .

٤٢٢ـ وتُدغَمُ اليا فيهِ والواوُ وإنْ ... ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسِرْهُ يَهُنْ

كلامَهُ أوَّلاً في الآخِرِ ؛ حيثُ قال : (آخِرَ ما أُضِيفَ. . .) إلىٰ آخره ؛ ولذا قال الأُشْمُونيُّ : (فهٰذه الأربعةُ آخِرُها واجبُ السكون ، والياءُ بعدَها فتحُها احتُذِي ؛ أي : اتُّبِعَ)[١] .

* قوله : (وتُدغَمُ اليا فيهِ والواوُ) ، وإنَّما تُدغَمُ الواوُ بعدَ قلبِها ياءً ، قال الشاطِبيُّ : (وسَهَّلَ إطلاقَ ذلك العِلْمُ به ، كما يُطلِقُ عامَّةُ النَّحْويِّينَ الإدغامَ في الحرفَينِ المتقاربَينِ مِنْ غير أنْ يُصرِّحوا بقلب الأوَّلِ حتىٰ يصيرَ مع الثاني مِثْلَينِ . . تسامحاً) انتهىٰ « نُكَت »[٢] .

* قوله : (يَهُنْ) بضمِّ الهاء ؛ مِنْ (هانَ يَهُونُ [هَوْناً])[٣] : إذا خَفَّ وسَهُلَ ، ولا يصحُّ كسرُ الهاء ـ علىٰ أنَّهُ مِنْ (وَهَنَ يَهِنُ) : إذا ضَعُفَ ـ لفوات

---

* قوله : (وإنَّما تُدغَمُ الواوُ بعدَ قلبِها ياءً) ، ولم يذكره المُصنِّفُ ؛ اكتفاءً بأخذه مِنْ قوله : (وإنْ ما قبلَ واوٍ. . .) إلىٰ آخره ، ومِنَ الحُكْم بالإدغام ؛ فإنَّهُ لا يكونُ إلا لأحد المِثْلَينِ .

* قوله : (بضمِّ الهاء) يلزمُ عليه عيبُ السِّناد ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (يَلِنْ) بدل (يَهُنْ) ؛ ليَسلَمَ مِنْ هٰذا العيب .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٣٠) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٤٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ١٩٩) .

(٣) في النسخ : (هواناً) ، والمثبت من « التمرين » (ص ٩٠) ، والهوانُ : مصدرُ (هان) ؛ بمعنىٰ : ذلَّ وحَقُرَ . انظر « المصباح المنير » (٢/ ٨٨٤) .

٤٢٣ـ وأَلِفاً سَلِّمْ وفي المقصورِ عنْ هُــذَيــلٍ ٱنقــلابُهــا يــاءً حَسَــنْ

المُرادِ . انتهىٰ « مُعرِب »[١] .

* قوله : (وفي المقصورِ عنْ هُذَيلٍ ٱنقلابُها) ليس المُرادُ أَنَّ هُذَيلاً تُوجِبُ القلبَ ، بل تُجوِّزُهُ وتُجوِّزُ الإدغامَ أيضاً . انتهىٰ « نُكَت »[٢] .

* قوله : (هُذَيلٍ) بالتصغير ، قال ابنُ السِّيدِ : (يجوزُ أَنْ يكونَ تصغيرَ « هُذْلُولٍ » ؛ وهو المُرتفِعُ مِنَ الأرض ، ويجوزُ أَنْ يكونَ تصغيرَ « مَهْذُولٍ »[٣] ؛ وهو المُضطَرِبُ ؛ مِنْ تصغير الترخيم فيهما) انتهىٰ ، وهُذَيل : حيٌّ مِنْ مُضَرَ ؛ وهو هُذَيلُ بنُ مُدرِكَةَ بنِ الياسِ بنِ مُضَرَ . انتهىٰ « تصريح »[٤] .

* قوله : (ٱنقلابُها) مصدرٌ مضافٌ إلىٰ فاعله ؛ وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ :

---

* قوله : (ليس المُرادُ أَنَّ هُذَيلاً تُوجِبُ القلبَ ، بل تُجوِّزُهُ) ؛ أي : كما يُشِيرُ إليه التعبيرُ بـ (حَسَنْ) ، فهٰذه الإرادةُ بعيدةٌ ، وقولُهُ : (بل تُجوِّزُهُ) ؛ أي : القلبَ ، وقولُهُ : (وتُجوِّزُ الإدغامَ) لعلَّ صوابَهُ : (وتُجوِّزُ إبقاءَ الألفِ علىٰ حالها) .

نعم ؛ إن كان الضميرُ في (بل تُجوِّزُهُ) لإبقاء الألف علىٰ حالها . . صحَّ

---

(١) تمرين الطلاب (ص٩٠) .
(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٥٠) .
(٣) في (أ ، ب) : (مذهول) .
(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٦١) ، وانظر « الحلل في شرح أبيات الجمل » لابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي (ص١٨٦) .

يُكسَرُ آخِرُ المضافِ إلىٰ ياء المُتكلِّم إنْ لم يكن مقصوراً ، ولا منقوصاً ، ولا مُثنّىً ، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمُذكَّرٍ ؛ كالمفرد ، وجمعَيِ التكسيرِ الصحيحَينِ ، وجمعِ السلامةِ للمُؤنَّث ، والمُعتلِّ الجاري مَجْرى الصحيح ؛ نحوُ : (غُلامِي)، و(غِلْمانِي) ، و(فَتَيَاتِي) ، و(دَلْوِي) ، و(ظَبْيِي)[1] .

وإنْ كانَ مُعتلّاً : فإمَّا أنْ يكونَ منقوصاً ، أو مقصوراً .

(حَسَنْ) ، و(ياءً) : مفعولُ المصدر ، و(في المقصور) و(عن هُذَيل) : مُتعلِّقانِ بـ (حَسَنْ) .

❁ قوله : (إنْ لم يكن مقصوراً ، ولا منقوصاً) بيَّن به أنَّهُما المُرادانِ بقول الناظمِ : (مُعتلّاً) ؛ بقرينةِ تمثيلِهِ بـ (رامٍ) و(قذىً) ، وإلا فالمُعتَلُّ أَعَمُّ منهما ؛ نحوُ : (ظَبْيٍ) و(صِنْوٍ) ، وقد بيَّن الشارحُ حُكْمَهُ بعدُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (الصحيحَينِ) ؛ أي : السالمَينِ مِنَ العِلَّةِ ؛ فلا تنافيَ بينَ كونِهِ مُكسَّراً وصحيحاً ؛ كـ (رِجَالِي) و(هُنُودِي) ، وأمَّا ما آخِرُهُ مُعتَلٌّ ؛ كـ (أَسَارىٰ) و(عَذَارىٰ). . فهو مِنْ قِسْم المقصور .

وإن كان بعيداً ، والظاهرُ : أنَّ قولَهُ : (وتُجوِّزُ الإدغامَ) مِنْ تتمَّةِ ما قبلَهُ ، لا بيانٌ للاحتمال المقابل .

---

(١) ويجوز في الياء : السكونُ ، والفتح ، وحذفُ الياء اكتفاءً بالكسرة قبلها ، وقلبُها ألفاً بعدَ فتح ما قبلَها ؛ كـ (غلاما) ، وحذفُ الألفِ اكتفاءً بالفتحة ؛ كـ (غلامَ) ؛ ففيها خمسة أوجه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٣٠) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦٣٤) .

فإن كان منقوصاً : أُدغِمتْ ياؤُهُ في ياء المُتكلِّم ، وفُتِحَتْ ياءُ المُتكلِّم ؛ فتقولُ : (قاضِيَّ) رفعاً ونصباً وجرّاً ، وكذلك تفعلُ بالمُثنَّىٰ وجمعِ المُذكَّر السالمِ في حالةِ الجرِّ والنصب ؛ فتقولُ : (رأيتُ غُلامَيَّ) و(زَيْدِيَّ) ، و(مررتُ بُغلامَيَّ) و(زَيْدِيَّ) ، والأصلُ : (بغلامَينِ لي) ، و(زَيْدِينَ لي) ؛ فحُذِفَتِ النونُ واللامُ للإضافة ، ثمَّ أُدغِمَتِ الياءُ في الياء وفُتِحَتْ ياءُ المُتكلِّم .

❋ قوله : (فتقولُ : « قاضِيَّ » رفعاً) لعلَّ إعرابَ هـٰذا ونحوِهِ حينئذٍ مُقدَّرٌ تَعذُّراً ؛ لعدم إمكانِ تحرُّكِ آخرِهِ ؛ لوجوب سكونه لأجل الإدغام ، لا استقلالاً ، كما هو حُكْمُهُ في غير هـٰذه الحالةِ ؛ أعني : الإضافةَ لياء المُتكلِّم .

❋ قوله : (فحُذِفَتِ النونُ واللامُ للإضافة) فيه تَسَمُّحٌ ؛ إذ المحذوفُ للإضافة هو النونُ ، واللامُ للتخفيف .

❋ قوله : (لا استقلالاً) كذا بخطِّهِ ، وصوابُهُ : (لا استثقالاً)[1] .

❋ قوله : (فيه تَسَمُّحٌ . . .) إلىٰ آخره : وجهُ التَّسَمُّحِ : أنَّ اللامَ قد تُجامِعُ الإضافةَ في نحو : (لا أبا لك) ؛ بناءً علىٰ أنَّ اللامَ مُقحَمةٌ بينَ المضافِ والمضاف إليه ؛ فحينئذٍ : يكونُ حذفُ اللامِ للتخفيف ، لا للإضافة ؛ لأنَّها لا تَقتضِي حذفَ اللام ، وقال العلَّامةُ الصبَّانُ : (التحقيقُ عندي : أنَّ حذفَ اللامِ أيضاً للإضافة وإن اشتَهَرَ أنَّهُ للتخفيف) انتهىٰ[2] ، وقد عَلِمتَ توجيهَ المشهور .

---

(١) وجاء على الصواب في (ج ، هـ) ، ويحتمل في باقي النسخ كلا الوجهَينِ .

(٢) حاشية الصبان (٢/ ٤٢٤) .

وأمَّا جمعُ المذكرِ السالمُ في حالة الرفع . . فتقولُ فيه أيضاً : (جاء زَيْدِيَّ) ، كما تقولُ في حالة النصب والجرِّ ، والأصلُ : (زَيْدُوْيَ) ؛ اجتمعتِ الواوُ والياء ، وسَبَقتْ إحداهما بالسكون ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، ثمَّ قُلبتِ الضمَّةُ كسرةً لتَصِحَّ الياءُ ؛ فصار اللفظُ : (زَيْدِيَّ) .

وأمَّا المُثنَّىٰ في حالة الرفع : فتَسلَمُ ألفُهُ ، وتُفتَحُ ياءُ المُتكلِّمِ بعدَهُ ؛ فتقولُ : (زيدايَ) و(غُلامَايَ) عندَ جميعِ العرب .

وأمَّا المقصورُ : فالمشهورُ في لغة العرب : جَعْلُهُ كالمُثنَّى المرفوع ؛ فتقولُ : (عَصَايَ) ، و(فَتَايَ) ، وهُذَيل تَقلِبُ ألفَهُ ياءً ، وتُدغِمُها في ياء المُتكلِّم ، وتفتحُ ياءَ المُتكلِّمِ؛ فتقولُ: (عَصَيَّ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الكامل]

٢٤٥ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فتُخُـرِّمُـوا ولكـلِّ جَنْـبٍ مَصْـرَعُ

❁ قوله : (سَبَقُوا هَوَيَّ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : أبو ذُؤَيبٍ الهُذَليُّ ، رثىٰ به بَنِيهِ الخمسةَ ؛ هَلَكُوا جميعاً في طاعونٍ ، وهو مِنْ قصيدةٍ طويلة ؛ منها[2] :

ولقد حَرَصْتُ بأنْ أُدافِعَ عنهُمُ فـإذا المَنِيَّـةُ أَقْبلَـتْ لا تُـدفَـعُ

. . . .

(١) البيت لأبي ذُؤَيب الهُذَلي في « ديوانه » (ص٤٩) ضمن مَرْثِيَته الشهيرة التي رثىٰ بها أبناءه ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٨٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٩٨ـ ١٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٠٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٢٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٩٢ـ ١٣٩٥) .

(٢) وقد ذكرت مطلعها وكثيراً من أبياتها في (٣/ ٦٣٧ـ ٦٣٨) .

فـالحـاصـلُ : أنَّ يـاءَ المُتكلِّـمِ تُفتَـحُ مـعَ المنقـوص ؛ كـ (رامِـيَّ) ، والمقصورِ ؛ كـ (عَصَايَ) ، والمُثنَّىٰ ؛ كـ (غُلامَايَ) رفعاً ، و(غُلامَيَّ) نصباً وجرّاً ، وجمعِ المُذكَّرِ السالمِ ؛ كـ (زَيْدِيَّ) رفعاً ونصباً وجرّاً ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (فذِي جميعُها اليا بعدُ فتحُها ٱحتُذِي) .

وأشار بقوله : (وتُدغَمُ) : إلىٰ أنَّ الواوَ في جمع المُذكَّرِ السالمِ ، والياءَ في المنقوص وجمعِ المُذكَّر السالمِ والمُثنَّىٰ . . تُدغَمُ في ياء المُتكلِّم .

وأشار بقوله : (وإنْ ما قبلَ واوٍ ضُمَّ) : إلىٰ أنَّ ما قبلَ واوِ الجمعِ : إنِ انضمَّ عندَ وجودِ الواو . . يجبُ كسرُهُ عندَ قَلْبِها ياءً لتَسْلَمَ الياءُ ، فإن لم يَنضَمَّ بل انفتحَ . . بَقِيَ علىٰ فتحِهِ ؛ نحوُ : (مُصطَفَونَ) ؛ فتقولُ : (مُصْطَفَيَّ) .

وإذا المَنِيَّـةُ أَنْشَبَـتْ أظفـارَهـا   أَلْفَيـتَ كـلَّ تميمـةٍ لا تنفـعُ

وتَجَلُّـدِي للشـامِتِيـنَ أُرِيهِـمُ   أنِّي لِرَيبِ الدَّهْرِ لا أَتَضَعْضَعُ

والشاهد : في (هَوَيَّ) ، وأصلُهُ : (هَوَايَ) .

و(أَعْنَقُوا) : أي : تَبِعَ بعضُهُم بعضاً ، وقولُهُ : (فتُخُرِّمُوا) : مبنيٌّ للمفعول ؛ أي : أَخَذَتْهُمُ المَنِيَّةُ واحداً بعدَ واحدٍ ، وقولُهُ : (ولكلِّ جنبٍ مَصْرَعُ) بفتح الميم والراءِ ، معناه : كلُّ إنسانٍ يموتُ .

* قوله : (وإنْ ما قبلَ واوٍ ضُمَّ) قال الشاطِبيُّ : (صوابُهُ : « قبلَ ياء ») ، قال : (ويُجابُ : بأنَّ القاعدةَ في التصريف : أنَّهُ إذا عَرَضَ في

. . . .

وأشار بقوله : (وألفاً سَلِّمْ) : إلىٰ أنَّ ما كان آخِرُهُ ألفاً ـ كالمُثنَّىٰ والمقصورِ ـ لا تُقلَبُ ألفُهُ ياءً، بل تَسْلَمُ ؛ نحوُ : (غُلامَايَ) ، و(عَصَايَ) .

وأشار بقوله : (وفي المقصورِ) : إلىٰ أنَّ هُذَيلاً تَقلِبُ ألفَ المقصورِ خاصَّةً ؛ فتقولُ : (عَصَيَّ) .

وأمَّا ما عدا هـٰذه الأربعةَ[1] .. فيجوزُ في الياء معه الفتحُ والتسكينُ ؛

الكلمة إعلالانِ .. جاز البَدْءُ بأوَّلِهما وبآخِرِهما ؛ فهـٰذا مِنَ البَدْء بأوَّلهما) انتهىٰ « نُكَت »[2] .

❁ قوله : (الفتحُ والتسكينُ) الفتحُ هو الأصلُ ، والإسكانُ تخفيفٌ ، وقيل : الإسكانُ هو الأصلُ ، وجُمِعَ بينهما : بأنَّ الإسكانَ أصلٌ أوَّلُ ؛ إذ هو أصلُ كلِّ مبنيٍّ ، والفتحَ أصلٌ ثانٍ ؛ إذ هو أصلُ ما هو علىٰ حرفٍ واحد ، قاله المُرَاديُّ .

ومِنْ ذلك : الإضافةُ في نحوِ (أبٍ) و(أخ) ؛ ففيها الوجهانِ ، وأجاز المُبرِّدُ ردَّ اللامِ وإدغامَها في الياء مع الفتحِ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] ؛

❁ قوله : (وأجاز المُبرِّدُ ردَّ اللامِ ...) إلىٰ آخره ، والإعرابُ حينئذٍ

---

(1) وهي : المفرد ، وجمعا التكسير الصحيحان ، وجمعُ المُؤنَّث السالم ؛ فكل هـٰذه يجوزُ فيها التسكينُ كما هو الأصلُ في كل مبنيٌّ ، والفتحُ ؛ لأنَّهُ الأصلُ فيما كان علىٰ حرفٍ واحد ، فهو أصلٌ ثانٍ ، وكذا يجوزُ الحذفُ والقلب بوجهيه كما مرَّ . « خضري » (٢/ ٥٣٢) .

(2) نكت السيوطي (ق/ ١٤٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٢٠١ـ٢٠٢) ، وفي هامش (ج) : (الإعلالُ الأوَّل : قلبُ الواوِ ياءً ، والثاني : قلبُ الضمَّةِ كسرةً) .

(3) الـدرر السنيـة (٢/ ٦٣٧) ، وانظر « تـوضيـح المقـاصـد » (٢/ ٨٣٤) ، و« شـرح المفصل » (٢/ ٢١٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٨٤) .

فتقولُ : (غُلامِيَ) و(غُلامِي)[1] .

نحوُ : (أَبِيَّ) و(أَخِيَّ) بالتشديد ؛ فإنَّ (أباً) و(أخاً) رُدَّ إلىٰ أصلِهِ ؛ فحَصَلَ : (أَبَوٌ) و(أَخَوٌ) ، ثمَّ أُضِيفَ إلى الياء[2] ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَ .

خاتمة

[في أنَّهُ لا تُضافُ الجملةُ المَحْكِيَّة إلىٰ ياء المُتكلِّم]

لا يُضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم نحوُ : (تَأَبَّطَ شرّاً) ؛ لاستلزام كسرِ ما قبلَها ، فيتغيَّرُ لفظُ الجملةِ المَحْكيَّةِ ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[3] .

بحركةٍ مُقدَّرة علىٰ ما قبلَ ياءِ المُتكلِّم مَنَعَ مِنْ ظهورها السكونُ الواجبُ للإدغام ، وقال ابنُ قاسمٍ : (إنَّ الرفعَ بالواو المنقلبةِ ياءً)[4] ، وعليه : فالنصبُ بالألف المنقلبةِ ياءً ، لـٰكن فيه : أنَّ هـٰذا مُخالِفٌ لِمَا هو الفَرْضُ ؛ مِنْ أنَّ الياءَ كانتْ محذوفةً ورُدَّتْ ؛ إذ هو يَقتضِي أنْ لا حذفَ ، إلا أنْ يَدَّعيَ : أنَّ حرفَ الإعراب هو جزءُ الكلمةِ مردوداً بعدَ حذفِهِ منها ، لـٰكن يبقىٰ أنَّ كونَ

---

(١) تنبيه : إذا كان آخرُ الاسم ياءً مُشدَّدة قبل الإضافة ؛ كـ(بُنَيَّ) تصغير (ابن) . . فهو مِنَ المُعتلِّ المشبه للصحيح ، لـٰكن إذا أُضيف للياء وَجَبَ حذفُها لتوالي الأمثال ، وإذا حُذفتْ فإمَّا أنْ يبقىٰ كسرُ ما قبلَها ، أو يُفتَحَ علىٰ حذفها بعدَ قلبِها ألفاً لأنَّها بدلٌ ثقيل ، أو تُحذَفَ إحدى الياءين الأُولَيَينِ وتُدغمَ الثانية في ياء المُتكلِّم ، فتفتح على الأصل فيها . « خضري » (٢/ ٥٣٢) بتصرف .

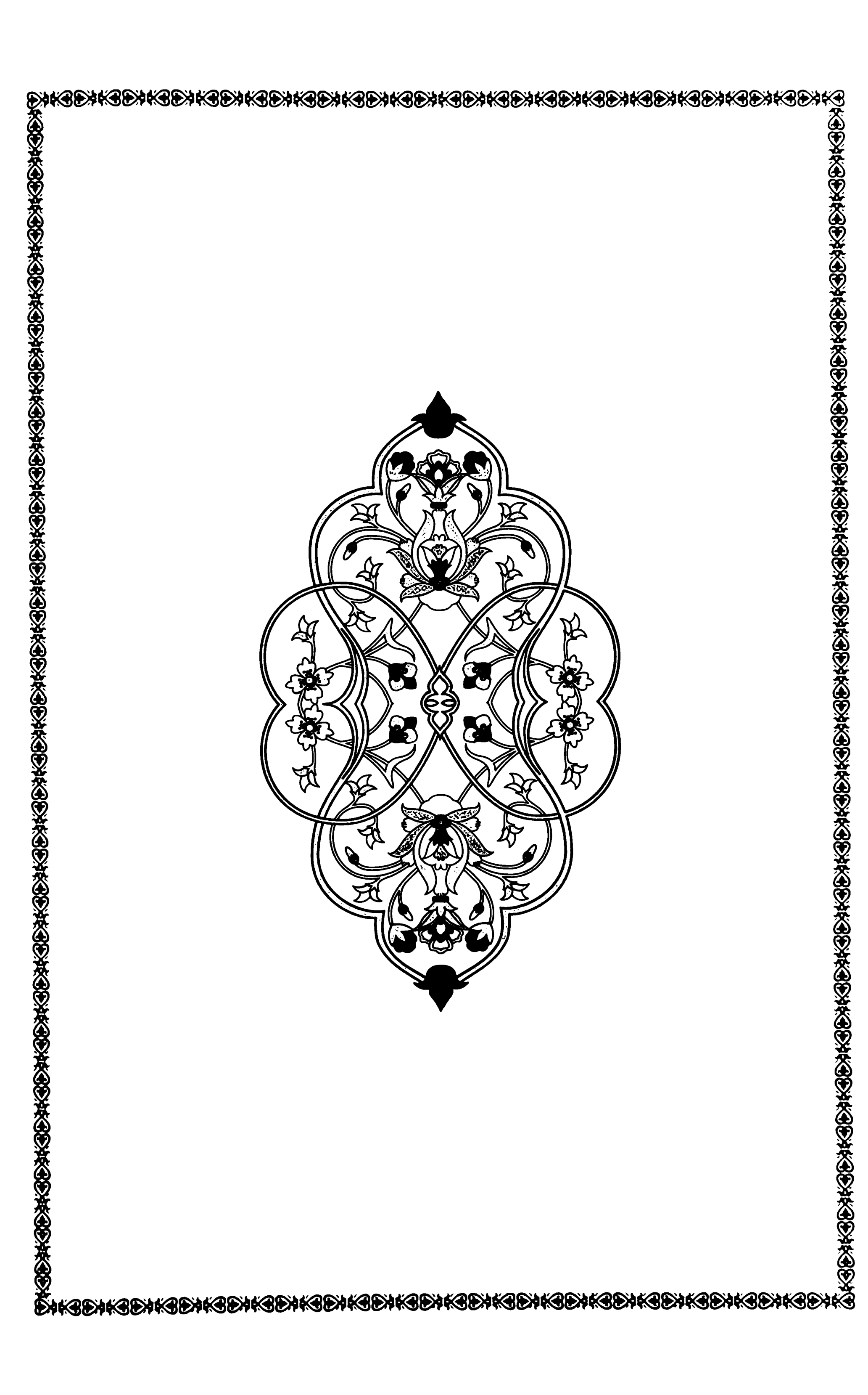
(٢) كذا في النسخ ، والقياس : (رُدَّا إلىٰ أصلهما . . . ثمَّ أُضِيفا) بالتثنية .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٦) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٢٦) ، و« حاشية الحفني » (٢/ ق ٣١) .

الرفعِ والنصبِ بما ذكر لا يصحُّ ؛ لأنَّ شرطَ إعرابِ الأسماء الستةِ بالحروف إضافتُها لغير ياء المُتكلِّم ، وكونُ الشرطِ المذكورِ إنَّما هو عندَ عدمِ ردِّ لامِ هـٰذه الأسماء عندَ الإضافةِ . . لا دليلَ عليه مِنْ كلامهم ، ومَنِ ادَّعىٰ ذلك فعليه البيانُ .







محتوى الجزء الثالث

